

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٧٣

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثالث عشر - العقد الاستثنائي الأول الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٧٣

المواضيع المبحوثة

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - بحث وتصديق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٤٧٩٣ بجباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط ١٩٧٣ على أساس القاعدة الاثني عشرية.
 - ٣ - بحث وتصديق مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٤٣٢٤ بإحداث وزارتي الاسكان والتعاونيات والصناعة والنفط.
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الأول في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.
- تغيب السادة: نجاح واكيم، ادوار حنين، اميل روحانا صقر، عزيز عون، عبد الحليم عويدات، كمال جنبلاط، سالم عبد النور، أنطوان فرنجية، عبدالله الراسي، موريس فاضل، ناظم القادري.
- واعتذر السادة: جبران طوق، عثمان الدنا، موريس زوين، حبيب كيروز، بطرس حرب، ريمون اده، عبد اللطيف الزين، عبد اللطيف بيضون، بهيج تقي الدين.
- وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء البيرنجي، جميل كبي، سليمان العلي، ميشال ساسين، فؤاد نفاع، صبري حماده، بشير الأعور، بيار حلو، أنور الصباح، خاتشيك بابكيان، كاظم الخليل، جوزيف سكاف.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المنعيبون، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس - المعتذرون، تتلى اسمائهم

- تليت

الرئيس : يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة .

فتلي الملخص التالي :

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٣ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في التاسع مع كانون الثاني ١٩٧٣ برئاسة حضرة نائب رئيس المجلس الاستاذ فؤاد غصن .

وتغيب السادة : ناظم القادري ، حسن الميس ، أنطوان فرنجية ، سالم عبد النور ، فؤاد الطحيني ، يوسف حمود ، منيف الخطيب ، راشد الخوري ، جوزف شادر .

واعتذر السادة : لويس أبو شرف ، موريس زوين ، كمال جنبلاط ، ادمون رزق ، عبد اللطيف الزين ، زكي مزبودي ، كميل شمعون ، ريمون اده ، عبد اللطيف بيضون ، حسن الرفاعي ، بهيج تقي الدين ، عادل عسيران ، حسين منصور .

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام ، وأصحاب المعالي الوزراء السادة : نائب رئيس مجلس الوزراء البير مخير ، صبري حماده ، فؤاد نفاع ، سليمان العلي ، جميل كبي ، بشير الأعور ، خاتشيك بابكيان ، جورج سعادة ، بيار حلو ، أنور الصباح .

بعد تلاوة المرسوم رقم ٤٦٢٨ بفتح الدورة الاستثنائية تليت خلاصة الأوراق الواردة ثم صدق المجلس بالاكثارية مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧ معدلاً ووافق على المادة الأولى من مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٣٢٤ تاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٨ بإنشاء وزارتي الاسكان والتعاونيات .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف ليلاً بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٩٧٣/١/١١ الساعة الخامسة والنصف مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة ، لمتابعة المناقشة في المادة الثانية من مشروع القانون المذكور .

الرئيس : يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٤٧٩٣ المتعلق باجازه جباية الواردات وصرف النفقات خلال شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية .

فتلي مشروع القانون التالي :

مشروع قانون معجل مكرر

اجازة جباية الواردات وصرف النفقات خلال شهر شباط ١٩٧٣ على أساس القاعدة الاثني عشرية .

مادة وحيدة : يجاز للحكومة خلال شهر شباط ١٩٧٣ ، جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية .

ويعمل بهذا القانون اعتباراً من أول شباط ١٩٧٣.

الرئيس : تتلى الأسباب الموجبة

تليت الأسباب الموجبة التالية :

الأسباب الموجبة

لما كان مشروع موازنة ١٩٧٣ لا يزال قيد الدرس والمناقشة ولم يصدق لغاية تاريخه وبما أنه تقتضي جباية مختلف الواردات خلال شهر شباط ١٩٧٣ ، وصرف نفقات الشهر المذكور ولا سيما رواتب الموظفين وسواها من النفقات الضرورية .

وضعت الحكومة مشروع القانون المعجل المكرر المربوط وهي ترحو سرعة تصديقه .

الرئيس : من يوافق على اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر يرفع يده

أكثرية

الرئيس : أعطي المشروع صفة الاستعجال المكرر .

المادة الوحيدة كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده .

الرئيس : قبلت المادة الوحيدة .

والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء .

فتلى القانون برمته ، ونودي حضرة النواب بأسمائهم .

اجماع

الرئيس : صدق القانون بالاجماع .

نباشر بدراسة مشروع موازنة عام ١٩٧٣

الكلمة الأولى لحضرة النائب الاستاذ محمد بيضون ليتلو تقرير لجنة المالية والموازنة .

تقرير لجنة المالية والموازنة حول مشروع موازنة ١٩٧٣

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

ان مشروع موازنة عام ١٩٧٣ المحال على مجلسكم الكريم بموجب المرسوم رقم ٤٠٠٣ تاريخ ٢٢ أيلول

١٩٧٢ قد درسته وناقشته لجنة المال والموازنة ، وفقاً للأصول المتبعة وأدخلت عليه بعض التعديلات ، اما بناء على

طلب وزارة المالية استناداً على قرارات صادرة عن جانب مجلس الوزراء في تواريخ لاحقة لتاريخ احالة المشروع على المجلس، واما بناء على اقتراحات السادة النواب ومرافقة وزارة المالية والجدول المفصل المرفق بهذا التقرير يبين البنود المعدلة.

وقبل تناول أساس المشروع لا بد من الاشارة إلى أنه لا يوجد فيه تغيير في الشكل بالنسبة لموازنة عام ١٩٧٢، الأمر الذي يسهل المقارنة ويساعد على استخلاص الملاحظات.

في الشكل أيضاً تضمن المشروع التصنيف الوظيفي للنفقات مع مقارنة بينه وبين التصنيف الوظيفي للنفقات الموازنة العامة لعام ١٩٧٢ واللجنة تسجل بارتياح استمرار وزارة المالية اعتماد هذا التبويب الحديث المدخل لأول مرة في موازنة عام ١٩٧١ والذي تقسم بموجبه النفقات إلى أربعة أنواع هي: الخدمات العامة، الخدمات الاجتماعية، وخدمات المجتمع، الخدمات الاقتصادية، ونفقات غير قابلة للتبويب.

يقسم تقريرنا هذا إلى قسمين:

الاول، ويتناول مشروع الموازنة وتعديلاته.

الثاني، ويتناول الملاحظات العامة والتوصيات الخ...

وإذ نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير حول مشروع قانون موازنة عام ١٩٧٣ اقترح الموافقة عليه معدلاً كما أقرته اللجنة.

بيروت في ٨/١/١٩٧٣

مقرر لجنة المال والموازنة

محمد يوسف بيضون

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ حسين الحسيني في النظام.

حسين الحسيني : دولة الرئيس، أقرت لجنة المال والموازنة توصية بالعمل على استصدار قانون بالغاء القيود المفروضة على الاشتراك بالكهرباء والمياه والهاتف مع تسوية الأوضاع السابقة وهذا التقرير لم يشمل هذه التوصية وقد رفعت رئاسة لجنة المال والموازنة كتاباً إلى دولة رئيس مجلس الوزراء يتضمن هذه التوصية.

أرجو ادراج ذلك في المحضر، دولة الرئيس.

محمد بيضون : نحن نوافق الزميل ونعتذر منه لهذا السهو ونطلب من أمانة سر المجلس أن تضيفه الى لائحة التوصيات.

الرئيس : تضاف التوصية التي اشار اليها حضرة الزميل إلى تقرير اللجنة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم رينه معوض .

رينه معوض : دولة الرئيس،

لن أبحث في تفصيل أرقام مشروع الموازنة والتعديلات التي ادخلت عليه في اللجنة باعتبار ان المقرر الاستاذ بيضون عالج هذا الموضوع بصورة دقيقة ووافية، ولكن لا بد لي من بعض الملاحظات لكي نتمكن جميعاً من أن نتحمل مسؤولياتنا كاملة في الأوضاع المالية المتعلقة ببلدنا.

ان تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تطور تدخل الدولة منذ بضعة سنين في هذه الحياة وارتفاع مسؤولياتها ادى الى ازدياد ارقام الموازنة العامة وإلى حصول ظاهرة هي سرعة ازدياد النفقات على سرعة ازدياد الواردات بشكل أصبح معه من العسير جداً تأمين توازن الموازنة وتمويل المشاريع الانمائية الطويلة بواسطة الواردات العادية التي تنتج عادة عن تطبيق القوانين الضرائبية القائمة، لا يمكن لهذه الحالة أن تستمر مدة طويلة، فإذا كانت موجودات الخزينة قد سمحت لغاية الآن وستسمح لبضعة سنوات قليلة مقبلة لتابعة الانفاق العام، فإن ازدياد نسبة تصاعد النفقات على نسبة تصاعد الواردات، ستؤدي حتماً، في مدة ليست بالبعيدة إلى وضع مالي يوجب على الحكومة اتخاذ تدابير عاجلة وجذرية لمعالجة الموضوع.

ان نفقات الدولة ولا سيما الانشائية منها تزداد سنة بعد سنة، بشكل يوجب علينا الاهتمام بتأمين الموارد الثابتة الكافية، لتغطية هذه الزيادة وإذا كان من الجائز كتدبير معجل، اللجوء الى القروض لتمويل هذه المشاريع، فإنه يقتضي في نفس الوقت تأمين موارد ثابتة تسمح بتمويل هذه المشاريع وبالتالي بتسديد القروض التي تكون قد اخذت في هذا السبيل.

فأرجو أن نعي جميعنا هذه النقطة ولها من الأهمية الملاحظة التي أريد أن ألفت نظر المجلس الكريم حولها تدور حول ثلاثة أو أربعة مواضيع تتخطى الموازنة من جرائها.

النقل المشترك - عجز النقل المشترك بمشروع موازنة ١٩٧٣ أصبح وحده ٢٠ مليون ليرة.

اتذكر، اعتقد ١٩٦١ أو ١٩٦٢ كان العجز حوالي ٤ ملايين فأصبح اليوم ٢١ مليون ليرة ومع الوقت يمكن أن يصل هذا الرقم إلى ثلاثين مليون أو خمسة وثلاثين مليون بعد موازنتين أو ثلاثة أو أربع والحبل على الجرار إذا ما درس الموضوع بين وزارة التصميم ووزارة المالية بشكل جدي ودرس الحل الواجب لمعالجة هذا النزيف السنوي والذي هو على ازدياد.

قضية الريجي - قضية الريجي كانت تعطي واردات للخزينة ٤٤ مليون ليرة، واليوم أصبحت التقديرات ١٥ مليون. ولا أدري إذا كانت في الواقع في عجز. وأعتقد أن واردات الريجي هي الوحيدة التي لاحظتها في الموازنة بأنها واردات وهمية، وأعتقد أنها لا تعطي الـ ١٥ مليون ويمكن أن معالي وزير المالية في قرارة نفسه

يوافقني على هذا الواقع ويمكن أن قطع الحساب يوصلنا الى هذه النتيجة المؤسفة المؤلمة. وقضية الريجي هي

أيضاً من المواضيع التي وعدنا معالي وزير المالية بعقد جلسات متتالية بهذا الموضوع لنصل بالتعاون مع الحكومة إلى حل يمكننا من أن تصبح الريجي مورداً للخزينة لا عبثاً عليها كما هو الآن.

الموضوع الثالث، موضوع صندوق المحروقات.

موضوع صندوق المحروقات أيضاً موضوع خارج عن ارادتنا. زاد النفط الخام في العالم وإذا بقينا على هذا الوضع، الخزينة تتحمل خسارة حول ٢٢ إلى ٣٠ مليون ليرة سنوياً ولا نقول أكثر ولكن هذا الواقع وهذا الموضوع يلزمه معالجة ويلزمه حل لأنه لا يمكن لصندوق المحروقات أن يتحمل سنوياً مبلغ ٢٥ مليون ليرة من الخزينة ووزير النفط على علم بذلك الموضوع المتراكم.

وموضوع رابع، خارج عن ارادتنا أيضاً هو موضوع النفط، موضوع الضخ، قرأت منذ أيام أنه جرى اتفاق بين حكومة العراق وبين سوريا.

رئيس الحكومة: ومع لبنان أيضاً.

رينه معوض: انشا الله،

هذا خارج عن ارادتنا، يمكن لا يظهر أثره هذه السنة إذا ظل على هذه الوضع. انشاء الله تصلوا إلى نتيجة.

موضوع الأموال والاعتمادات المدورة: هذا الموضوع الذي نسميه سرطان الموازنة وهنا أخذ بعين الاعتبار فذلك مشرع الموازنة، واهنى معالي وزير المالية على هذه الدقة في سرد الوقائع في هذه الفدلة. ان الارقام المدورة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٢ بلغت حوالي ٤٦٨ مليون ليرة مدورة كانت هذه الاعتمادات من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧١ ٣٨٤ مليون ليرة، أي يزيد كل سنة ٨٤ مليوناً مدوراً.

وإذا زدنا من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٣ حوالي تسعين مليوناً يصبح حوالي مئة مليون ليرة مدورة.

المدورة يا دولة الرئيس هي الأموال التي لا تصرف في السنة المالية وإذا زدنا على ذلك ان هذه الأموال المدورة محصورة أو محتكرة، من قبل الجزأين الثاني والثالث من الموازنة، أي الجزآن المنتجان حسب ما نعرف. النفقات المنتجة هي التي تدور والنفقات غير المجدية، في الجزء الأول، التي هي بدل معاشات وأجور وإيجارات وتنوير وتدفئة ونقل وانتقال، ونفقات شتى، تؤكد لكم، لا يبقى منها شيء في آخر السنة المالية. وهذا شيء طبيعي. ولكن، مع الأسف، إلى جانب ذلك الأموال المدورة أصبحت ٦٠٠ مليون ليرة، وكلها تتعلق بالمشايع الانشائية، وبالنفقات المنتجة.

وهذا دليل على وجود علة في الادارة اللبنانية نراها على حقيقتها. وهذه العلة هي عدم وجود جهاز فني وجهاز تنفيذي، وجهاز درس كاف، حتى يتمكن من أن يهضم الموازنة وينفذها بالسنة المالية الجارية. الادارة بكاملها، في مختلف القطاعات الزراعة، الاشغال العامة، الاقتصاد، الموارد المائية والكهربائية، وجميع قطاعات الدولة. اعتبر أن هذا هو أخطر شيء، ويجب أن يعالج.

يوجد نوعان من المال المدور، نوع لا يمكن تنفيذه، فلنسقطه من الحساب ونعتبر أنه غير ممكن تنفيذه، التدوير حاصل من سنين عديدة وهو في ازدياد مطرد.

هذا الموضوع يجب معالجته، والفذلكة ذاتها أتت على ذكره واعتقد أن الانفاق العام، متى زاد في المشاريع الانشائية اعتقد أن الاقتصاد يزدهر أكثر، ويجب أن يحصل الانفاق بشكل منظم وضمن أولويات الخطة السداسية أتت على ذكرها، ونتأمل أن هذه الأولويات، تؤخذ بعين الاعتبار.

أحببت أن أتكلّم بهذه الأمور كلها حتى نجد علاجاً لبعض هذه الأمور المالية، وحتى يكون الانفاق سليماً ومستمراً والأموال المدورة لا تظل سرطاناً على هذه الموازنة وحتى لا يزداد العبء سنة بعد سنة، والناس تصرخ، ما في مشاريع، ما في، ما بعرف شو، والنواب بياكلوها في مناطقهم ونصبح كلنا في حلقة مفرغة.

النقمة تحصل علينا، ونحن بدنا نحاسب الحكومة، انشا الله نجد لهذا الموضوع علاجاً.

السياسة المالية. السياسة المالية أتت على ذكرها الفذلكة، في الصفحة ٢٦ من مشروع الموازنة. تقول السياسة المالية بعد أن تشرح الفذلكة الوقائع، تجاه هذا الواقع كان لا بد للسياسة المالية من استهداف التركيز على تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع أو السعي الى تعميم التوسع الاقتصادي بين مختلف القطاعات والمناطق. وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية. لذلك تسعى الحكومة إلى تشجيع القطاعات المنتجة للسلع مباشرة عن طريق سياسة دعم الصادرات، ومنح الاعفاءات الضريبية وإيجاد المؤسسات المتخصصة بتمويل هذه النشاطات ومدورة عن طريق تحقيق استثمارات التجهيز الاساسية، وتنمية الموارد البشرية، بواسطة التعليم، وتوفير الخدمات الصحية. وقد اعتمدت في اعدادها المبادئ التالية:

- الحد من تزايد نفقات الجزء الأول إلى أقصى حدود ممكنة.
- اعتماد تقديرات أكثر واقعية للنفقات.
- الأخذ بسلم الاولويات في الانفاق العام ضمن المخطط الشامل للتنمية الاقتصادية، وفي اطار الخطة الانمائية السداسية.

اني أوافق معالي وزير المالية على هذه الملاحظات، ولكن، أريد أن أسأله هل يعتقد أن الحد من تزايد نفقات الجزء الأول، أي النفقات غير المجدية، هل هذه الموازنة راعت هذا المبدأ، أي خفض النفقات الى أبعد حدود ممكنة؟ أعتقد أنه بالامكان أن يعالج هذا الموضوع، وأن تختصر النفقات في الجزء الأول ونحن لم نصل، حتى الآن إلى الحدود الممكنة.

بما يتعلق بالتقديرات. والتقديرات الأكثر واقعية للنفقات، اني أسلم معه. أن الواردات كانت في محلها، وكانت واقعية لدرجة أن الجمارك كانت تعطي ٣١٠ ملايين وضعوها ٣٠٠ وإلى آخره. لي تحفظ بموضوع الريجي، وهذا شيء ستتكلّم فيه في جلسات مقبلة.

وأرجو من الحكومة أن تأخذ بسلم الأولويات وأن تفي بوعدها الوارد في هذه الفذلكة وأن تتقيد بالخطّة السداسية الشاملة وان تحافظ على الأولويات، لأنه، في الحفاظ على الأولويات يستفيد البلد من مشاريع انشائية لها أهميتها ولها نتائجها على الاقتصاد وعلى القطاع الخاص.

الحلول: لا شك نقولون، ان النقد هين، ونحن من واجبنا في اللجنة المالية أن نوجه الحكومة في درس الموازنة كل سنة. وقد درسنا الموازنة هذه السنة مع معالي وزير المالية بصورة متواصلة ووضعنا التعديلات حيث يجب وضعها وبناء على الدستور وعلى ما أعطانا من صلاحيات، وهذه الصلاحيات لا تحولنا حق زيادة أي مبلغ إلا بموافقة الحكومة وذلك بموجب قرارات من مجلس الوزراء. كل هذا حصل، لكن مهمتنا أيضاً النقد حيث يجب النقد ومهمتنا التوجيه أيضاً حتى تأتي الموازنة المقبلة ضمن الامكانيات، أكثر واقعية ومحقة لآمال الشعب، من خلال ممثليه.

زيادة الواردات: أعتقد بتحسين وسائل التحقق. وخلافاً لما يقال، الجباية مظلومة. يعني يعمل حسب الأصول في المالية، بوسائل الانذارات أو بوسائل أخرى، ولكن التحقق لا يزال ناقصاً. والسبب هو ضعف الوسائل البشرية التي لدى وزارة المالية، والآن، حسب الفذلكة خصصوا أربعين مراقب ضرائب، ومؤسسة فوردي أيضاً تساعد على ذلك، وانشاء الله عندما يتسلمون مراكزهم يتحسن التحقق. ويجب أن نعطي ضريبة الدخل وعلى الأقل اضعاف ما تعطي الآن.

وأعتقد بأن هذا الشيء يساعد على توازن ثم عن طريق تعديل المعدلات الضريبية بعد الأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية التي لا يمكن للبنان أن يضرب عرض الحائط بالمبادرة الفردية، لأنها أساس وركيزة اقتصاد لبنان. وهي التي تجذب الرساميل. والتي تعجل الافق المالية تتنفس في هذا البلد.

اللجوء إلى القروض: لا شك، بأن لا مفر منها لتمويل الجزء الثالث. بشرط أن تكون هذه القروض مدروسة علمياً ومدروسة أيضاً أن تكون المشاريع مثمرة ومنتجة، ومدروس أيضاً طرق تسديدها وامكانيات الدولة على التسديد، حتى لا تتوسع كثيراً بالقروض. ولكن، حتى الآن، وضع لبنان يسمح له بأن يقترض أكثر مما يقترض اليوم.

لأن الوضع المالي والدخول القومي يسمح له، حسب الاحصاءات العالمية أن يقترض أكثر مما يقترض اليوم. تخفيض النفقات أولاً، عن طريق تكليف بعض الاجهزة القائمة، بدرس الحاجات الفعلية لكل وزارة الاعتمادات التي ترصد لها في كل موازنة، دراسة دقيقة وافية بحيث تعمد الى اقتراح تنسيق الحاجات بين مختلف الوزارات وإلى اقتراح الغاء النفقات غير المجدية.

الذي يحصل الآن، الحكومة، ككل حكومة تدرس الموازنة تنحصر طلبات كل وزارة في شهر حزيران، وتنهال عليها كل الطلبات. وتعال دقق في ما هو لازم في ما هو غير لازم. بده يدرسها مجلس الوزراء، وبده يدرسها وزير المالية ويهيئها ويعصروها.

ويشيلو هذا ويخطوا هذا وما حدا بيعرف ليش. بالنتيجة تعلق الصرخة، وبتجي الوزارة وبتقول ناقصني زيدولها، وهذه أخذت أكثر وما حا ينتبه لها، ونعلق كل سنة بهذا المشكل. لازم ينوجد جهاز من الموظفين من المالية والتصميم ويدرس حاجات كل وزارة قبل حزيران، حتى عندما تأتي الحكومة إلى درس الموازنة يكون هذا الدرس موجوداً.

وبعدئذ، عن طريق الحد من الاسترسال بطلب اجازات الانفاق للمشاريع الانشائية الطويلة المدى، زيادة عن قدرة الامكانيات المتوفرة، أو المترتبة على تحمل هذه الأعباء ولو أدى الأمر إلى إعادة النظر في الاجازات المعطاة سابقاً، وإلى توحيدها وتفضيل الأهم على المهم منها.

ثالثاً، عن طريق معالجة الاعتمادات والتي تدور من سنة إلى أخرى، معالجة جذرية، تلك الاعتمادات التي تجمد من جهة، إمكانيات مالية ضخمة، دون فائدة وتمنع من جهة أخرى تحقيق مشاريع ضرورية ملحة، بسبب عدم توفر الامكانيات المالية. وأرى أخيراً لفت النظر إلى تعدد الاجهزة التابعة للدولة التي تقوم بأعمال متشابهة بعضها لبعض، بحيث تتوزع الطاقات والامكانيات وتختلف أساليب معالجة نفس المواضيع بشكل يؤدي إلى نتائج لا نحسد عليها، أعني بهذه الأجهزة، ادارات عامة، ومصالح مستقلة متشابهة يقتضي توحيدها، ومصالح مستقلة تقوم بأعمال ادارات عامة وتتبع بنفس الوقت لهذه الادارات ليس من مبرر لوجودها.

وأعتقد، أن الاصلاح يجب أن يبدأ بمعالجة أوضاع هذه الأجهزة إذ أنه ينجم عن دمج بعضها ببعض توفيرات مادية هامة من جهة، وفعالية وتنسيق في العمل من جهة أخرى، كما أنه ينجم عن استغلالها بعضها البعض الآخر فوائد لا يستهان بها.

وأعتقد، أن لدى الحكومة امكانيات قانونية لدمج هذه المصالح فقد صوت هذا المجلس على قانون يمكن الحكومة من تنفيذ هذه الرغبة الملحة من قبل أعضاء المجلس. دمج المصالح المستقلة، وحذف غير المفيد منها والخ...

هذه بعض الملاحظات التي رأيت من الواجب أن أقولها أمام مجلسكم الكريم متمنياً، أن التطور الحاصل في تحضير الموازنة الذي أدى إلى الانتقال من نطاق التقليد وسرد الارقام، إلى مستوى الانتاج أن يرافق تطور الموازنة في لبنان، التطور العام الذي يشهده بلدنا في مختلف الحقول والميادين، متمنين على الحكومة أن تعتمد في الموازنة المقبلة إلى وضع سياسة اقتصادية ومالية تبلور المفهوم الحقيقي للموازنة بشكل يظهر فيه الطابع الاقتصادي الشامل وشكراً.

بيان وزير المال حول مشروع موازنة عام ١٩٧٣

أمام مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٧٣ بما في ذلك مشاريع الموازنات الملحقه. وقد بلغت أرقام مجموع الاعتمادات لهذه المشاريع حوالي ١,١٩٨ مليار ليرة مقابل حوالي ١,٠٨٧,٦ مليار ليرة عام ١٩٧٢ أي

زيادة قدرها ١١٠,٤ ملايين أو حوالى ١٠ بالمئة. وقد توزعت هذه الزيادة كما يلي: حوالى ٩٨,٩ مليون ليرة في الموازنة العامة وحوالى ١١,٦ مليوناً في الموازنات الملحقه باستثناء موازنة الجامعة اللبنانية.

أما كيفية توزيع اعتمادات الموازنة على أجزائها الثلاثة فهو الآن كما يلي:

- الجزء الأول ٧٠٨,٥ مليون ليرة أو ٦٥,٦ بالمئة من المجموع.

- الجزء الثاني ١٦٥,٩ مليون ليرة أو ١٥,٤ بالمئة من المجموع.

- والجزء الثالث ٢٠٤,٩ ملايين ليرات أو ٢٠,٠ بالمئة من المجموع.

وبالمقارنة فقد كانت هذه الأنصبة والنسب لتوزيع الاعتمادات بين الأجزاء الثلاثة عام ١٩٧٢ كما يلي:

- الجزء الأول ٦٣٤,٨ مليون ليرة أو ٦٤,٨ بالمئة من المجموع.

- والجزء الثاني ١٣٤ مليون ليرة أو ١٣,٧ بالمئة من المجموع.

- والجزء الثالث ٢١١,٦ مليون ليرة أو ٢١,٦ بالمئة من المجموع.

بينما كان متوسط نسبة اعتمادات كل من هذه الاجزاء للأعوام ١٩٦٤ - ١٩٧٢ كما يلي:

- الجزء الأول ٧٤,٦ بالمئة من المجموع

- والجزء الثاني ١٤,٢ بالمئة من المجموع.

- والجزء الثالث ١١,٣ بالمئة من المجموع.

ان مقارنة نصيب كل من أجزاء الموازنة الثلاثة في موازنة السنة الحالية بنصيبه في موازنة العام الماضي، وكذلك بمتوسط هذا النصيب للأعوام التسعة ١٩٦٤ - ١٩٧٢ تدل بوضوح على أن اعتمادات الجزء الثالث سجلت نسبة زيادة هي أعلى بكثير مما سجلته اعتمادات أي من الجزأين الأول والثاني. وبعبارة أخرى فإن الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانشائية والانمائية تزيد بنسبة أعلى من باقي الاعتمادات.

ان مقارنة مجموع هذه الاعتمادات، أي اعتمادات المشاريع الانشائية والانمائية في موازنة العام الحالي بمجموع هذه الاعتمادات في موازنة عام ١٩٧٢ لا يظهر زيادة. بل هو يظهر نقصاً عن المستوى المرتفع الذي سجل عام ١٩٧٢. والسبب في ذلك يعود إلى أن قوانين البرامج المعمول بها لم تكن لحظت زيادة في هذه الاعتمادات إنما هناك مشاريع قوانين برامج اضافية أرسلتها الحكومة الى مجلسكم الكريم تجعل في حال اقرارها اعتمادات المشاريع الانشائية والانمائية تسجل رقماً قياسياً جديداً. وقد أقر فعلاً مشروعان احدهما لتجميع المدارس، والثاني لانشاء أوتوستراد طبرجا طرابلس. وباقرار هذين المشروعين تصبح عملياً اعتمادات الجزء الثالث لعام ١٩٧٣ حوالى ٢٣٤ مليون ليرة بزيادة حوالى ٢٣ مليون ليرة عما كانت عليه هذه الاعتمادات في العام الماضي.

ان اعتمادات الجزء الأول من مشروع عام ١٩٧٣ قد زادت بنسبة ١١,٦ بالمئة عن عام ١٩٧٢ وبالمقابل كان متوسط هذه الزيادة للأعوام التسعة ١٩٦٤ - ١٩٧٢ - حوالي ١١,٧ بالمئة بينما كانت نسبة هذه الزيادة في العام الماضي أقل من ٩ بالمئة - إلا أن السبب لارتفاع نسبة الزيادة هذا العام عن مستواها في السنة الماضية يعود بدرجة كبيرة إلى زيادة النفقات التربوية بما في ذلك المساهمة العائدة لموازنة الجامعة اللبنانية وللمركز التربوي للبحوث والانماء ونفقات وزارة الصحة ونفقات التحويل نفقات المساهمة في المؤسسة الوطنية لضمان الودائع .

وهذه النفقات ليست من النفقات الادارية العادية التي تسعى الحكومة إلى ضغطها وبالتالي لا تتعارض الزيادة فيها مع المخطط الطويل المدى الذي تعمل وزارة المالية على تحقيقه لضغط النفقات الادارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة للمشاريع الانمائية ولتوفير الخدمات الاجتماعية .

أما اعتمادات الجزء الثاني وهي الاعتمادات التي تغطي نفقات التجهيز والانشاء العادية السنوية، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالانعاش الاجتماعي، ومكتب الفاكهة، ومكتب الحرير، ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، ومصلحة الابحاث العلمية الزراعية وسواها. ان اعتمادات الجزء الثاني هذه قد زادت في موازنة عام ١٩٧٣ بنسبة ١٦ بالمئة مقابل ٢١,٣ بالمئة للعام السابق، وكان متوسط هذه الزيادة للأعوام ١٩٦٤ - ١٩٧٢ - قد بلغ حوالي ٤,١ بالمئة فقط. وإذا ما لوحظ أن الزيادة المرتفعة التي سجلها هذا الجزء عام ١٩٧٢ كانت بسبب انخفاض اعتمادات هذا الجزء للعام الذي سبقه أي لعام ١٩٧١ عما قبلها بحوالي ٨ بالمئة، نجد بالواقع أن الاعتمادات المخصصة للتجهيز القصير الأجل قد استمرت هذا العام بالتوسع بسرعة .

هذا وإذا أخذنا بالاعتبار الاعتمادات المدورة تتيّن ما يلي :

اعتمادات معقودة ٩٤ مليون ليرة .

اعتمادات غير معقودة ٥٢ مليون ليرة

مجموع اعتمادات الجزء الثاني المدورة ١٤٦ مليون ليرة .

فتكون بذلك اعتمادات الجزء الثاني المتوافرة للتنفيذ والانفاق خلال عام ١٩٧٣ حوالي ٣١٢ مليون ليرة بين اعتمادات أساسية مرصدة في مشروع الموازنة (حوالي ١٦٦ مليون ليرة) واعتمادات مدورة اليها (حوالي ١٤٦ مليون ليرة) . وهذه الاعتمادات تفوق طاقة الادارات على التنفيذ إذا ما قسنا ذلك بمعدل ما تنفقه سنوياً، وهي تسمح لهذه الادارة بزيادة الانفاق حسب مقدرتها على ذلك وحسب متطلبات السياسة المالية العامة .

إلا أن التطور الأهم والذي يظهر أساسياً في سياسة الحكومة الاقتصادية والانمائية هو الذي تعكسه ارقام الجزء الثالث من الموازنة . فان اعتمادات هذا الجزء تخصص لتنفيذ المشاريع الانمائية الطويلة الأجل قد ارتفعت من ٧٧ مليون ليرة عام ١٩٧١ إلى ٢١١,٦ مليون ليرة عام ١٩٧٢ وانخفضت ظاهرياً فقط عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٤,٩

ملايين ليرة لبنانية. والقول بأن هذا الانخفاض هو ظاهرياً فقط يعود لوجود عدد من مشاريع البرامج ومنها ما أقر فعلاً مشروع جميع المدارس واوتوستراد طبرجا طرابلس والتي ستزيد من الاعتمادات المخصصة هذا العام للمشاريع الانمائية بشكل آلي، فيصبح مجموع الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانمائية عام ١٩٧٣ ٢٣٤,٤ مليون ليرة مقابل معدل سنوي بلغ ١٧٨,٨ للأعوام ١٩٦٤ - ١٩٧٢. وهكذا يكون الطابع المميز لموازنتي عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ هو الطابع الانمائي أي التركيز على التوسع في زيادة الانفاق على المشاريع الانشائية والانمائية.

وإذا انتقلنا من مجموع أرقام الموازنة الى توزيع الاعتمادات بين الوزارات يتبين أن الوزارات التي تأتي في المقدمة هي وزارة الدفاع الوطني ونسبتها ٢٢,٠٣ بالمئة، ووزارة التربية الوطنية ونسبتها ١٨,٩٢ بالمئة فوزارة الاشغال العامة ونسبتها ١٥,٦ بالمئة فوزارة الداخلية ونسبتها ٧,٨ بالمئة فوزارة الصحة العامة ونسبتها ٤,٤ بالمئة. وهذا يعني أن الحكومة تعطي الافضلية في برنامجها إلى قضايا الدفاع والأمن وإلى قضايا التربية والصحة العامة إلى جانب المشاريع الانمائية. ومن جهة ثانية فإن نسبة الزيادة في اعتمادات هذه الوزارات للعام ١٩٧٣ تعكس واقع استمرار هذه السياسة فاعتمادات وزارة الصحة العامة قد ارتفعت بنسبة ٢٦ بالمئة وارتفعت اعتمادات وزارة التربية الوطنية بنسبة ١٦,٢ بالمئة، واعتمادات وزارة الداخلية بنسبة ١٤,٦ بالمئة واعتمادات وزارة الدفاع الوطني بنسبة ١٠,٢ بالمئة اعتمادات الاشغال العامة بنسبة ٥,٥ بالمئة.

وهكذا يتبين أنه إلى جانب الطابع الانمائي الذي تتميز به موازنة عام ١٩٧٣ هناك الاهتمام الملحوظ في شؤون الدفاع والأمن والخدمات الاجتماعية. وهذا التركيز يظهر بوضوح من دراسة التصنيف الوظيفي للموازنة المنشور كجزء من كتاب الموازنة.

لقد ارتفعت اعتمادات الخدمات العامة من ٣١٠ ملايين ليرة عام ١٩٧١ إلى حوالي ٣٧١ مليون ليرة عام ١٩٧٢ وإلى حوالي ٤٣٥ مليون ليرة عام ١٩٧٣ أي بزيادة بلغت ٦١ مليون ليرة عام ١٩٧٢ و ٦٤ مليون ليرة عام ٧٣

وارتفعت اعتمادات الخدمات الاجتماعية من حوالي ٢٨٢,٨ مليون ليرة عام ١٩٧١ إلى حوالي ٣٤٨ مليون ليرة عام ١٩٧٢، وإلى حوالي ٣٨٠ مليون ليرة عام ١٩٧٣، أي بزيادة قدرها ٦٦ مليون ليرة عام ١٩٧٣ و ٣٢ مليون ليرة عام ١٩٧٣.

أما الخدمات الاقتصادية فقد زادت اعتماداتها من ١٩٦ مليون ليرة عام ١٩٧١ إلى ٢٨٩ مليون ليرة عام ١٩٧٢ وإلى ٣٠٤ ملايين ليرة عام ١٩٧٣ فتكون الزيادة في هذه الاعتمادات ٩٣ مليون ليرة عام ١٩٧٢ و ١٥ مليون ليرة عام ١٩٧٣

وما تقدم يستنتج:

أولاً - أن الحكومة ماضية في سياسة ضغط ارتفاع النفقات الادارية الى أدنى حد اقتصادي ممكن وتوفير مبالغ متزايدة لمشاريع التنمية من انشاء وتجهيز . وان ارتفاع زيادة اعتمادات الجزء الأول من موازنة هذا العام لا يتعارض مع المخطط الطويل المدى الذي تعمل وزارة المالية على تحقيقه عن طريق ضبط التزايد في النفقات الادارية اذا ان هذا الارتفاع هو نتيجة لزيادة في النفقات الادارية إذ أن هذا الارتفاع هو نتيجة لزيادة في النفقات التربوية بما في ذلك المساهمة العائدة لموازنة الجامعة اللبنانية وللمركز التربوي للبحوث والانماء والنفقات الصحية، ونفقات التحويل «المؤسسة الوطنية لضمان الودائع».

ثانياً - ان الحكومة حافظت بالنسبة إلى استعمال الموارد العامة على سلم الأولويات الذي يعطى الاهمية الأولى إلى قضايا الدفاع والأمن والخدمات الاجتماعية الى جانب الاهمية الممنوحة الى القضايا الانمائية كما سبق واصلته بصدد سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً - ان هذا الطابع الانمائي والاجتماعي للموازنة هو استمرار لسياسة الحكومة الهادفة الى تأمين المزيد من العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق اعطاء الاولوية في تخصيص الواردات العامة لتأمين الخدمات والتسهيلات التي تفيد أصحاب الدخل المحدود أو القليل بنسبة أكبر مما تفيد الفئات الميسورة.

هذا ما نتبينه من دراسة أرقام الموازنة. أما من دراستنا تطور هذه الأرقام واتجاهاتها الرئيسية فيمكننا أن نستخلص المبادئ الأساسية التي تتبعها الحكومة في سياستها المالية وان نحدد غايات هذه السياسة كما يلي:

أولاً - تأمين عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروة.

ثانياً - توفير الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي توفير المقومات اللازمة لرفع مستوى الانتاج الوطني وزيادة معدل نموه.

ثالثاً - تأمين نمو اقتصادي سريع مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والحؤول دون التقلبات الاقتصادية أو التطورات الانكماشية أو التضخمية.

وان قيام الدولة بالسعي الى تحقيق هذه الغايات يعني قيامها بدور متوسع باطراد ويعني بالتالي حاجة متزايدة لدى القطاع العام إلى الموارد البشرية والمادية للقيام بهذا الدور. ان قسماً كبيراً من مجموع الواردات السنوية هو مرهون بنفقات ادارية متكررة وان الواردات السنوية الحرة والتي يمكن استعمالها في مجالات جديدة وخاصة التي يمكن تخصيصها لمشاريع انمائية هي محدودة نسبياً.

لذلك فان عملية تأمين موارد أوفر لتمويل دور القطاع العام الانمائي والاجتماعي المتوسع هي عملية صعبة ودقيقة. وهي عملية لها اعتباراتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ولها تأثيراتها المتشعبة بالنسبة إلى حجم الموارد المطلوبة والطريقة التي تؤمن بواسطتها المصادر التي تؤخذ منها الأسس التي يتم بموجبها توزيع الاعباء. ولكل من هذه الاعتبارات مفاعيل بالنسبة الى الغايات الاساسية للسياسة المالية وخاصة العدالة الاجتماعية والاستقرار

الاقتصادي والنمو والتوسع الاقتصاديين. لذلك فالحكومة تراعي في عملية تأمين الواردات العامة متطلبات
الغايات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها.

فمن جهة تسعى الحكومة إلى الحد من ارتفاع النفقات الادارية وتوفير نسبة أعلى من الموارد لتخصيصها
للأغراض الترسيمية ولتنمية طاقة البلاد الانتاجية ومن أخرى فهي تسعى إلى زيادة حجم الواردات العامة لتوفير
قسم أكبر لأغراض التنمية.

والسبل التي تسلكها الحكومة لهذه الغاية هي:

أولاً - تحسين الجباية والتحصيل بما في ذلك المتأخرات من الضرائب والرسوم.

ثانياً - تحسين التحقق عن طريق تطوير الجهاز الاداري وتقويته واعادة تنظيمه.

ثالثاً - تعديل النصوص القانونية وتأمين التشريعات اللازمة بغية توفير ظروف أفضل لتطبيق القوانين
الضرائبية ولتأمين وارادات اضافية.

فلجهة تحسين الجباية والتحصيل تم مؤخراً لتنفيذ المرسوم رقم ٢٥٠٠ تاريخ ١٨/١٢/١٩٧١ الذي الحق
بدوائر التحصيل عدداً اضافياً من الجباه والمحربين لدعم امكاناتها كما وضع برنامج خاص لتحصيل المتأخرات من
الضرائب.

أما لجهة تحسين التحقق، الأمر الذي يعتبره الأساس في عملية تأمين الموارد الاضافية للخزينة فإن العمل
يسير بانتظام في هذا المجال ويحظى باهتمام وبمجهود خاصين وقد حقق تقدماً ملحوظاً. فالمرسوم رقم ٢٥٠٠
الذي قضى بتعديل ملاك المديرية العامة للمالية وبتعديل شروط تعيين وتدريب مراقبي الضرائب الآن قيد التنفيذ.
وفي أوائل الشهر الحالي تم إلحاق الفوج الأول من المراقبين الرئيسيين الذين توفرت فيهم شروط الانتساب الجديدة
وقد رفع مستواها بموجب المرسوم رقم ٢٥٠٠ وهم الآن يتابعون دورة تدريبية اعدت خصيصاً لتدريب مراقبي
وزارة المالية في ضوء المشكلات والظروف التي يواجهها هؤلاء الموظفون من خلال ممارستهم الامتحان. وسيلحق
قريباً عدد من المراقبين المساعدين اجتازوا بنجاح الامتحان الخاص بهم كما تتابع الاجراءات التي قرر اتخاذها
لتأمين العنصر البشري المدرب ولاعادة تنظيم الواردات حسب المخطط المرسوم لذلك وبغية التوصل إلى تطبيق
صحيح القوانين الضرائبية.

ولجهة تعديل النصوص القانونية من أجل تأمين موارد اضافية وتوفير ظروف أفضل لتطبيق القوانين الضرائبية
فإن لجنة تضم عدداً من الخبراء اللبنانيين ومن خبراء مؤسسة فورد قد انجزت دراسة شاملة للنظام الضرائبي في
لبنان وضعت على ضوءها وفي ظل غايات السياسة المالية المحددة قواعد عامة وتوصيات معينة لوضع تشريعات
جديدة ولتعديل هذه القوانين وخاصة قانون ضريبة الدخل. إلا أنني أؤكد أن الأولوية في سبيل زيادة الواردات
هي في تحسين كفاءة الجهاز الاداري والوصول إلى تطبيق أفضل للقوانين. وهذا الأمر يجب أن يسبق بالضرورة أية

تغييرات هامة في القوانين الضرائبية. لذلك فوزارة المال تعطي هذا الأمر الأفضلية الأولى وتولييه ما يستحقه من الاهتمام دون أن تغفل الاعداد لتطوير النظام الضرائبي.

ويجب التأكيد هنا على أن التعديلات التي يمكن بالنتيجة تبنيها تهدف الى تأمين صحة تطبيق القوانين أكثر مما تهدف الى زيادة معدلات الضرائب واننا نعتقد بأن تطوير الاداري وسد الثغرات في التريعات الضرائبية سيغنيينا الى حد بعيد عن رفع معدلات الضرائب. كما يجب أن نؤكد هنا أن سياسة الحكومة مستمرة لجهة الابقاء على العبء الضرائبي معتدلاً وذلك محافظة على المبادرة الفردية وعلى تشجيع النمو الاقتصادي.

هذا لجهة توفير الموارد الى القطاع العام أما لجهة استعمال هذه الموارد فإن الحكومة كما سبق وقلنا تعمل على ضغط النفقات الادارية الى الحد الممكن وبشكل صحيح لتوفير مزيد من الموارد لغايات الانماء وهي تخصص هذه الموارد في ضوء سلم أولويات للانفاق مستوحى من غايات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

وبالاضافة الى الواردات التي تمثل حصيلة الضرائب والرسوم فإن الحكومة تعتقد بضرورة دعم هذه الواردات بواردات اضافية عن طريق الاقتراض وذلك لتحقيق توسع في المشاريع الانمائية أكبر مما يتأمن بواسطة الموارد العادية وبالتالي لتأمين نمو أسرع. وهذا ما قامت وتقوم به الحكومة حالياً. والحكومة تعطي الافضلية في هذا المجال الى الاقتراض محلياً إذ أن هذا الاقتراض وخاصة إذا كان بواسطة سندات عامة يساهم بانماء السوق المالية التي تعتبر ضرورة لتطوير الاقتصاد ودعم نموه، وثانياً بالحد من الضغوط على الأسعار التي تنتج مبدئياً عن التوسيع، بالانفاق، إذ أن القروض الداخلية تمتص الادخارات من القطاع الخاص وتضعها بتصرف القطاع العام. أما الاقتراض من الخارج فاللجوء إليه يتم عند عدم توفر الموارد المطلوبة داخلياً أو عدم توفرها بالشروط المناسبة أو لكلا السببين معاً.

وهناك مصدر داخلي هام للتمويل يتمثل بموجودات صندوق الضمان الاجتماعي وخاصة فرع نهاية الخدمة إذ تتوفر لديه مبالغ كبيرة ومتزايدة يمكن توظيفها لآجال طويلة. إلا أن القانون ولاسباب وجيهة حدد توظيف هذه الموارد بمشاريع ذات طابع اجتماعي. لذلك وانسجماً مع الغاية من هذا التحديد فقد اهتمت الحكومة بتهيئة المجال لاستثمار هذه الموارد في مجالات يغلب عليها هذا الطابع أي الطابع الاجتماعي. وقد تم بالفعل وضع مخطط لبناء مستشفيات يمول عن طريق الاقتراض من صندوق الضمان فتحقق بذلك غايتان معاً: غاية تأمين توظيف سليم وذات مردود كاف لأموال الضمان، وغاية تعميم الخدمات الصحية على كافة المناطق والفئات. النظرية التي تأخذ بها الحكومة هي الاعتماد على القروض في الحدود التي تسمح بها القواعد المالية والاقتصادية السليمة وذلك لزيادة موارد الدولة لتمويل النشاطات الاستثمارية الطويلة الأجل والتي تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علماً بأن اللجوء الى القروض لتمويل الانماء يوزع عبء هذه النفقات على الأجيال المتتالية التي تجني ثمارها. كما أن تخصيص القروض للمشاريع الانمائية يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة الدخل القومي وزيادة طاقة القطاع العام على تسديد القروض.

وأخيراً نود أن نتطرق إلى ناحية هامة من السياسة المالية وهي تتعلق بتطوير السوق المالية.

فالحكومة قد أقرت تعديلات هامة على قانون النقد والتسليف وأرسلتها إلى مجلسكم الكريم للدرس والاقرار. وهذه التعديلات تهدف بين ما تهدف إليه إلى تسهيل الاقتراض لآجال أطول وإلى تشجيع التعامل بالسندات كما أنجزت الحكومة تعديل القانون رقم ٦٧/٢٢ المتعلق بتشجيع انشاء مؤسسات التسليف المتوسط والطويل الأجل وذلك بغية تأمين تسهيلات أوفر لتشجيع قيام مثل هذه المؤسسات. وهذه التعديلات والتعديلات الخاصة بقانون النقد والتسليف توسع امكانات مساهمة مصرف لبنان والمؤسسات المالية الخاصة وخصوصاً المصارف في عملية الانماء الاقتصادي للبلاد.

وإلى جانب هذه الاجراءات الهادفة إلى تشجيع نمو السوق المالية وتوفير التمويل المتخصص المتوسط والطويل الأجل، فإن الحكومة قد أنجزت معظم الاجراءات اللازمة لانشاء مصرف الانماء. فهي قد أقرت بعد أن عدلت بالتعاون مع جمعية المصارف النظام الأساسي لهذا المصرف وأصدرت المرسوم الذي عين لجنة المؤسسين وهي تتابع اعداد الترتيبات اللازمة لانشاءه ومباشرة نشاطه بوقت قريب جداً.

والحكومة تهدف من وراء انشاء هذا المصرف الى تحقيق خطوة أساسية وهامة جداً لتطوير السوق المالية ولتزويد الاقتصاد اللبناني بالمهارات والخبرات اللازمة لتقييم فرص الاستثمار ودراسة جدوى المشاريع على أسس عملية صحيحة.

والحكومة تدرك ضرورة دعم هذه الخطوة بخطوات أخرى متممة لها في مجال تطوير السوق المالية وتعزيز دعائم الاقتصاد الوطني، لذلك فإنها تستمر في سياسة إصدار السندات وتشجيع المؤسسات والافراد على اقتناعها كما أنها تتخذ الاجراءات الضرورية لتعزيز البورصة وتوفير الظروف والمعطيات التي تدعم الثقة بالاسهم الوطنية وترويج التعامل بها.

وباختصار فإن الحكومة تعتمد السياسة المالية وبالتالي الموازنة أداة لتقوية ولتطوير دعائم الاقتصاد الوطني ولتسريع النمو الاقتصادي والاجتماعي ولتعميمها ولتحقيق عدالة اجتماعية أوسع مع المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي.

وعلى هذا الأساس نتقدم إلى مجلسكم الكريم بمشروع موازنة عام ١٩٧٣ راجين منكم اقراره.

الرئيس : يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلى الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الأول في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الأسعد

تغيب السادة: نجاح واكيم، ادوار حنين، اميل روحانا صقر، عزيز عون، عبد الحليم عويدات، كمال

جنبلاط، سالم عبد النور، انطوان فرنجية، عبد الله الراسي، موريس فاضل، ناظم القادري.

واعتذر السادة: جبران طوق، عثمان الدنا، موريس زوين، حبيب كيروز، بطرس حرب، ريمون اده، عبد اللطيف الزين، عبد اللطيف بيضون، بهيج تقي الدين.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء البير مخير، جميل كبي، سليمان العلي، ميشال ساسين، فؤاد نفاع، جورج سعادة، صبري حماده، بشير الأعور، بيار حلو، أنور الصباح، خاتشيك بابكيان، كاظم الخليل، جوزف سكاف.

صدق المجلس محضر الجلسة السابقة ثم صدق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٤٧٩٣ بالاجماع، ومشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٣٢٤ بالاكثرية. وانتقل الى مناقشة موازنة ١٩٧٣ بصورة عامة، فتكلم مقرر اللجنة المالية، ورئيس اللجنة المالية، ومعالي وزير المالية بالموضوع.

الرئيس : هل من اعتراض على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس : صدق المحضر، وارفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٩٧٣/١/٢٥ الساعة الخامسة والنصف مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعي

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس مصلحة الجلسات والمحاضر

الامضاء: عدنان نادر

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

الدور التشريعي الثالث عشر - العقد الاستثنائي الأول الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع
في الثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٧٣

المواضيع المبحوثة:

١ - متابعة مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: حسن الميس، ناظم القادري، عزيز عون، فريد جبران، اميل روحانا، الياس الخازن.
واعتذر السادة: حبيب كيروز، جبران طوق، ريمون اده، عبد اللطيف بيضون، سالم عبد النور، كميل شمعون، هاشم الحسيني، بطرس حرب.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي الوزراء، نائب دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور البير مخير، سليمان العلي، بشير الأعور، ميشال ساسين، فؤاد نفاع، بيار حلو، خاتشيك بابيكيان، كاظم الخليل، نزيه النوري، جورج سعادة.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، يوسف حمود، ارايروانيان، محمود عمار، انطوان فرنجية، موريس فاضل، حسن الميس، طارق حبشي، ناظم القادري.

واعتذر السادة: حبيب كيروز، بطرس حرب، جبران طوق، ريمون اده، بهيج تقي الدين، سالم عبد النور، رشيد كرامي، عبد اللطيف بيضون.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء: نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور البير مخير، صبري حماده، سليمان العلي، جوزف سكاف، ميشال ساسين، بشير الأعور، خاتشيك بابيكيان، أنور الصباح، بيار حلو، فؤاد نفاع، جورج سعاده، كاظم الخليل.

افتتحت الجلسة وبعد أن وافق المجلس على اقتراح تحويلها إلى جلسة لمناقشة الاحداث الاخيرة تكلم في الموضوع دولة رئيس الحكومة والنواب السادة زاهر الخطيب، فريد سرحال، عادل عسيران، كمال جنبلاط، رئيس الحكومة، الياس الهراوي، نجاح واكيم، عبد المجيد الرافعي، ادمون رزق، علي الخليل، حميد دكروب، وعبد اللطيف الزين.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

حضرة الزملاء، هل تريدون إثارة مواضيع أخرى قبل العودة إلى مناقشة الموازنة؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح في النظام.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

في جلسة المجلس الماضية تكلم كثير من النواب المحترمين في المواضيع التي أثرت في الجلسة الماضية، وتكلم أيضاً حضرة رئيس مجلس الوزراء رداً على بعض النواب، وفوجئنا بعدئذٍ بأن الاذاعة اللبنانية نقلت بعض ما قيل في هذه الجلسة ولم تنقل كل ما قيل فيها. ونحن، حرصاً منا على النظام البرلماني، وحفاظاً منا على هذا النظام وحرمة، ولكي يطلع الرأي العام اللبناني على جميع ما يجري وما يقال في هذه القاعة، نطلب من الرئاسة الكريمة أن تأمر إما باذاعة جميع ما يقال في هذه القاعة أو بمنع الاذاعة الناطقة، لأن من حق الرأي العام أن يطلع وان يستمع عبر الاذاعة الى جميع ما يقال في هذه القاعة، وما ينطبق على الاذاعة ينطبق أيضاً على التلفزيون، وهذا ما شكنا منه حضرة رئيس لجنة الدفاع الوطني. لذلك أطلب من حضرة رئيس المجلس أن يأمر، اما باذاعة جميع ما يجري في هذه القاعة أو بمنع الاذاعة والتلفزيون.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم، الاذاعة والتلفزيون وسائل اعلام تابعة للسلطة الاجرائية، أما بالنسبة لسلطة رئاسة المجلس، فإني أسأل الزميل: هل يمكن أن تذيع الاذاعة جميع وقائع الجلسة؟

رشيد الصلح: شو بيمنع؟

الرئيس: هذا الموضوع سندرسه مع لجنة النظام الداخلي ومكتب المجلس، أما بالنسبة لطلب الكلام في مواضيع معينة قبل البحث في الموازنة، وحضرة الزملاء، العرف والتقليد الذي هو أقوى من النص يقضي بأن يتابع المجلس بحث الموازنة في حال بدئه في مناقشة الموازنة. مع العلم أن الموازنة لا تقل أهمية وخطورة عن سائر المواضيع التي تهمنا جميعاً، وإذا لم يقر المجلس الموازنة لا يمكن أن نحقق أي مطلب، لأن جميع المطالب موقوفة على الموازنة وعلى امكانية تحقيقها على الصعيد المالي والمادي. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، في أثناء مناقشة الموازنة يمكن للنائب أن يثير أي موضوع كان. عندما تناقش الموازنة بصورة عامة يمكن إثارة جميع المواضيع وإذا كان إصرار من حضرة الزملاء، سأطرح الموضوع على التصويت.

والكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس - نحن اليوم أمام بعض القضايا التي أثرت سواء في قطاع المعلمين أو في قطاع مزارعي التبغ، إذ أن لهم بعض المطالب التي اعترفت الحكومة بأحقية بعضها. وقد تطورت الأمور الى ما لا يريده أحد في هذا المجلس. ولذلك وبعد أن أخذت هذه الأوضاع بالنسبة للموقف المتشدد الذي اتخذته الحكومة.

الرئيس: حضرة الزميل، هل تريد أن تبحث في المواضيع؟ وأرجوك يا دولة الرئيس لماذا نلعب عى الكلام، واتركنا على الصراحة؟ هل تود بحث هذه المواضيع التي بدأت خوضها الآن؟

رشيد كرامي: أريد أن أبحث بها لأنني في الجلسة الماضية لم أكن حاضراً وأظن أن هذه الجلسة هي امتداد لها.

الرئيس: لا، ليست امتداداً، هذه جلسة قائمة بذاتها. وقد طلبت الكلام في النظام فأرجو أن تحصر الكلام في النظام.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، نظامنا الديمقراطي يفرض على هذا المجلس أن يقوم بدوره في تحمل المسؤولية مع الحكومة المبنثقة عنه. لذلك وبعد هذا التأزم وهذا الوضع المضطرب الذي وصلنا إليه، فإنني أرى أن يقوم المجلس أيضاً بحمل مسؤوليته، وذلك عن طريق اللجان المختصة، لجنة التربية والمال ولجنة الزراعة والمال، كل حسب اختصاصها. للاتصال بالقطاعات التي لها مطالب، من أجل أن تضع هذه الدراسة وترفعها كتوصيات للوزارات المعنية، لتضعها موضع التنفيذ. وبذلك يتوقف الاضراب وتحل القضايا، باعتبار أن الحكومة اليوم تعتبر نتيجة الموقف الذي وقفته، بأن هيئة السلطة تفرض عليها عدم التراجع.

وأنا أقول بأن الحكومة، كأب لجميع اللبنانيين، لا يجوز أن تنظر الى القضايا من زاوية الهيئة ومن زاوية معنويات السلطة والحكم، بل عليها أن تنظر إليها في زاوية مبدئية معنوية، وبذلك يكون المجلس قد أوجد المخرج بحكم مسؤوليته، باعتبار أن هذا المجلس هو مصدر جميع السلطات. لذلك اقترح على دولتكم أن يصار إلى طرح اقتراحي لعل المجلس النيابي الكريم يأخذ به.

الرئيس:

الاقتراح الوحيد الذي يمكن لرئاسة المجلس أن تطرحه هو بحث هذا الموضوع أي بحث موضوع الاحداث واتخاذ موقف منها قبل بحث الموازنة. والرئاسة قالت وأكدت أنه بإمكان النائب، عندما يبحث بالموازنة، أن يبحث سائر الأمور. فإذا كان هنالك من اصرار من الزملاء على وجوب اعطاء الافضلية لبحث قضية الاضراب قبل بحث الموازنة فالرئاسة تطرح الموضوع على المجلس.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار.

محمود عمار:

دولة الرئيس، المجلس الكريم أخذ موقفه بالنسبة لهذه النقطة وأعتقد أنه سيقوم بواجبه.

تنادى عدد من النواب من جميع الأحزاب والفئات للاجتماع غداً في بيت الشيخ بهيج تقي الدين، لبحث هذا الموضوع بالذات، وتقديم التوصية الممكن أن تقبل بها الحكومة، فمن أجل ذلك أعتقد أننا جميعاً سنمثل في هذا الاجتماع ونبدي الرأي الذي يمكن أن يحقق هذه الغاية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ لويس أبو شرف.

لويس أبو شرف: دولة الرئيس، ان لجنة التربية الوطنية تحسناً منها بالمسؤولية التي أشار إليها دولة الرئيس كرامي تقوم بواجبها منذ أربعة أيام وتحجري الاتصالات اللازمة.

وكادت تصل إلى الحل المنشود، الا نقطة واحدة توقفت عندها واستعانت اليوم بزملاء من هذا المجلس، قانونيين كبار، تدارست معهم النقطة القانونية فيما يتعلق بالمصرفين وما نزال عند هذه النقطة، بعد أن أشبعنا كل النقاط درساً ووفقنا الى اجماع الكلمة حولها. والمسؤولون، أعلنها بصراحة، تجاوزوا معنا في كثير من المطالب المحقة. تبقى هنالك قضية واحدة، نرجو الزملاء المحترمين أن يعطونا أربعاً وعشرين ساعة مع حسن نية لانهاء هذه القضية العالقة بعد، وكفى.

الرئيس:

عندما تنتهي اللجنة الى قرار معين نرجو الرئاسة اعطاءنا كافة المعلومات

الكلمة الآن في مناقشة الموازنة بصورة عامة للدكتور أمين الحافظ.

مقاطعاً: هنالك اقتراح.

علي الخليل:

ما هو هذا الاقتراح، تفضل.

الرئيس:

علي الخليل: اقترح تحويل هذه الجلسة لمناقشة قضية المعلمين نسبة لخطورة الوضع، لأن هذه القضية يجب أن يشارك في بنها المجلس النيابي. انها تهدد مصير ستة عشر ألف معلم، وما يزيد على الثلاثمائة ألف طالب. ولا يجوز أن تعلق هذه القضية حقي لبضع ساعات. لذلك اقترح تحويل هذه الجلسة لمناقشة هذه القضية بالذات.

الرئيس: هل إذا حولناها لمناقشة القضية، نصل الى نتيجة؟

الكلمة لمعالي وزير المال.

وزير المالية: أرى نفسي مضطراً الى لفت نظر الزملاء الكرام إلى أننا نحن الآن في عقد مددناه استثناء طيلة هذا الشهر لبحث وتصديق الموازنة. وأخشى إذا كنا سنبقى في هذا الجو ونريد أن نناقش جميع الأمور الخارجة عن الموازنة، مع أننا نستطيع مناقشة هذه الأمور من خلال مناقشتنا للموازنة، ولا سيما في المناقشة العامة، أخشى أن تضطر الحكومة لأن تنشر الموازنة بمرسوم.

- ضجة واحتجاج من قبل النواب -

وزير المالية: لماذا لا؟ هذا أكثر من حق للحكومة. بل هو واجب على الحكومة بحسب روح الدستور، ونحن على استعداد لأن نعقد جلسات، قبل الظهر وبعده، حتى ننتهي من تصديق الموازنة خلال المدة الدستورية، والا اضطررنا لنشرها بمرسوم.

- احتجاج من بعض النواب -

الرئيس: حضرات الزملاء.

ليس كل رأي يعطيه احداً هو رأي مبتكر. وأقول لكم بصراحة وبصفة كوني نائباً أيضاً، لا يعني إذا انصرفنا في كل جلسة الى بحث حدث معين، ومضاعفات حدث معين آخر، أو تدبير معين وما نجم عن هذا التدبير من مواقف، ومن ردود فعل لهذه المواقف، هذا لا يعني بأننا نهتم في هذه المواضيع بالذات، بقدر ما يعني اذا انصرفنا إلى مناقشة الأمور التي هي واجب على هذا المجلس. درس الموازنة واجب على هذا المجلس، يجب أن لا نتأخر عن القيام به، وإذا باشرنا بدرس الموازنة، هذا لا يعني أننا لا نهتم بقضايا التربية. وقد يكون من المفيد، من أجل قضايا التربية، أن نقيم نحن، كنواب اتصالات جانبية مع الحكومة ومع الفرقاء المعنيين قبل المناقشة العامة التي لا تنتهي إلى شيء، غالباً، في هذا المجلس، وتضيع الوقت، وعلى أي حال، فإن هذا الاقتراح الذي أصر عليه حضرة الزميل سأطرحه على التصويت.

من يوافق على تحويل الجلسة إلى بحث قضايا التربية الآن. وقضايا الاضراب يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح بكل أسف، ويا رشيد بك فيما يتعلق بالتوصية، لا يوجد عندي موضوع معين حتى أحيل هذا الموضوع على اللجان المختصة فمثل هذه الأمور نتفق نحن وإياك عليها، دون أن نكلف المجلس بشكل عام.

رشيد كرامي: تكليف إلى اللجان يا دولة الرئيس.

الرئيس: ما عندي مانع. إن الرئاسة تعلن بأنها ستعمل برأي الزميل رشيد كرامي بتكليف كل من رئيس لجنة التربية ورئيس لجنة الزراعة، للقيام بالاتصالات اللازمة مع الفئات المضربة، للاتيان بحلول ومقترحات.

رشيد كرامي: يا سيدي، نريد أن ننقذ البلد والحكومة من هذا المأزق.

الرئيس: سوف نستدعي رؤساء اللجان المختصة ونكلفهم بهذا الشأن.

علي الخليل: دولة الرئيس، ألم يرد إلى المجلس أوراق واردة، برقيات وعرائض حيث لاحظت أنها لم تتل علينا.

الرئيس: لا يوجد أوراق واردة في جدول أعمال هذه الجلسة وقد بحثنا الأوراق الواردة في الجلسة الماضية، وهي متعلقة بالدخان، وبقضايا المعلمين، ولا يوجد أوراق واردة جديدة. وكذلك عند مناقشة الموازنة، ما في أوراق واردة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ.

أمين الحافظ: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

الموازنة التي بين يدينا اليوم، موازنة نستلمها في جو يسوده كثير من التناقض فنحن نعيش في جو من البجوحة والازدهار ونحن أيضاً، نعيش في جو من التملل الاجتماعي ومن المطالب الشعبية. أجل أيها السادة نحن نعيش في جو من الازدهار، ازدهار نعم به أو تنعم به البلاد، كما ورد في فذلكة الموازنة التي قدمتها الحكومة بين أيدينا.

نفتح هذه الموازنة، وإذا بنا نجد، ان المؤشرات الاقتصادية المختلفة في عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ تدل على وجود نمو بمعدل مرتفع، وعلى استعادة الاقتصاد اللبناني مستوى النمو المرتفع الذي سجله قبل عام ١٩٦٦، ونجد في مكان آخر أن القطاع الصناعي سجل في السنين الأخيرة ارتفاعاً ملموساً في مستوى انتاجيته، وخلق فرصاً جديدة وواسعة نسبياً للعمل، ونجد أيضاً، ان الزراعة أيضاً سجلت زيادة ملحوظة في مستواها في السنة السابقة، ونجد أن قطاع البناء كان الاسرع توسعا ونجد أن قطاع المصارف أخذ بتوسع نشاطه وينمو بسرعة متزايدة. من كل هذه الحقائق المدعومة بالاحصاءات، يتبين لنا أن لبنان قد خرج من فترة الانكماش ومن فترة الكساد الاقتصادي التي فرضتها عليه ظروف عام ١٩٦٦، بعد الكارثة التي حلت ببنك انترا. من ناحية أخرى

نجد أن لبنان يعيش في منطقة تتدفق فيها الأموال، تدفقاً كبيراً، سنة بعد سنة بسبب العائدات البترولية التي يجنيها عدد من الدول العربية المحيطة بلبنان. هذه العائدات التي سوف تتزايد وسوف تتضخم سنة بعد سنة. لا سيما بعد اقرار مبدأ المشاركة في بعض البلاد التي تنتج البترول، وبسبب تأمين البترول في قطر شقيق هو العراق وبسبب اقرار مبدأ المشاركة في بعض الدول، وبسبب ما نجم عن مؤتمر طهران الذي يزيد من الانتاج، والذي يزيد من نسبة العائدات في العالم العربي. إذا نحن نرتع في بحبوحة وازدهار. وكما تعلمون أيها السادة، كما أن للانكماش والكساد مساوئه وويلاته كذلك فإن للازدهار محاذيره وخطاره. ما هي المحاذير والاطار التي ينبغي أن نعمل على تجنبها، من جراء هذا اللون الذي يسمى الازدهار.

الازدهار يزيد الثروات الخاصة ويبقي الحكومة فقيرة وعاجزة هذا ما يحدث في بلادنا. تتزايد ثروات الافراد أو بعض الافراد وتبقى الموازنة عاجزة عن أن تلبى متطلبات البلد والمتطلبات الطارئة التي يفرضها الازدهار. اذا، تعجز الحكومة عن ملء الفجوة، بينما يطالب بها المواطن وما تستطيع أن تقدمه وأن تقوم به. فيزداد الضغط على الجهاز السياسي والاداري ويزداد التذمر من النظام. وإذا كنا من المؤمنين بالقول المأثور: «الحكم هو التوفع»، فإن الحالة تؤدي إلى تدمير متزايد لا ينفع معه لا قمع ولا ضرب للمتظاهرين وللعمال بالرصاص، ولا ينفع معه أيضاً تشريد وصرف المعلمين من مراكزهم.

ما هي محاذير الازدهار؟ محاذير الازدهار، أولاً، سوء توزيعه على المناطق والافراد. ان الازدهار الذي نتغنى به، توزيعه سييء على المناطق وعلى الافراد. وكذلك نشوء التضخم النقدي الذي يجلب معه كثيراً من الاخطار، إذا لم يحسن القيمون على الشؤون الاقتصادية والنقدية احتواء هذه البحبوحة، وعدم الوصول إلى جو من التضخم النقدي يؤدي إلى فقدان في العدالة الاجتماعية، لأنه يؤدي إلى ارتفاع الاسعار، وبالتالي إلى تضرر الطبقة الكبرى من أهل البلاد، والتي تتناول رواتب وأجور، أي مداخيل ثابتة.

ومن مساوئ الازدهار أيضاً، أو من محاذيره، خفض قيمة العملة على الأقل في الداخل. فعندما ترتفع الأسعار يعني ذلك بأن قيمة العملة قد انخفضت. حتى ولو كانت في المجال الدولي وفي سوق البورصة العالمية بقيت قيمتها على ما هي عليه ذلك لأننا نتوخى قبل كل شيء الرفاهية للشعب، أكثر مما نتوخى سمعة النقد اللبناني في الخارج.

ومن محاذير الازدهار أيضاً بسبب زيادة الاسعار، زيادة كلفة المشاريع التي تقدم الحكومة على تنفيذها. ذلك لأن هذه المشاريع التي كانت قد رصدت لها الأموال وكانت قد قدرت لها الاعتمادات في السابق انتظاراً لأن تتحقق، وبارتفاع الاسعار شيئاً فشيئاً، فإن التوقع سوف يقصر عن الحقيقة وعن النتيجة، وسوف نجد أن تكاليف المشروعات التي تكون الحكومة بصدد انشائها ترتفع عن الحقيقة والواقع. إذا، كيف السبيل إلى أن ننعيم بالازدهار من غير أن نقاسي من ظلمه وويله؟ ويجب الاستفادة من هذا الجو، هذا الجو الذي قلنا بأنه سوف يكون مؤقتاً في الوقت الحاضر، نتوقع أن يكون مؤقتاً في المستقبل أيضاً بسبب الورشة الكبرى التي تقام الآن في الشرق

الأوسط. يجب أن نضع خطة من أجل الاستفادة من هذا الازدهار هذه الخطة، لا أعرف إذا كان من وضع الخطة السداسية قد أخذها بعين الاعتبار لأنها تركز قبل كل شيء على مفاهيم اجتماعية وسياسية. هذه المفاهيم هي التي يجب أن نناقشها الآن. أولى هذه الأهداف هي أهداف السياسة المالية. فيجب تأمين سيطرة الدولة على نسبة أوسع من وسائل الانتاج القومية، ومن الناتج القومي أي إعادة توزيع القوة الشرائية من القطاع الخاص الى القطاع العام. يجب أن لا تتضخم أوضاع القطاع الخاص، وتضمر أوضاع القطاع العام فيحدث هذا الاختلال في التوازن الذي تحدثنا عنه. وذلك عملاً بمبدأ اقتصادي وسياسي وفلسفي يقول، انه من الافضل أن يجري تأمين بعض الخدمات، وحتى بعض السلع، عن طريق القطاع العام. ولست أرى أن سبب يجعلنا نبقى على كثير من المرافق العامة في يد القطاع الخاص. بل بالعكس يجب أن نبدأ سلسلة من الاجراءات التي تؤدي الى امتلاك الدولة لكافة المرافق الحيوية في هذا البلد. ولا يذكر أحد أن الدولة عاجزة عن تأمين ذلك، لأن هناك أمثلة كثيرة قد برهنت على نجاح القطاع العام في العمل وأبرز مثال على ذلك كهرباء لبنان، كهرباء لبنان التي نأمل أن يأتي اليوم الذي تتحقق فيه مطالبنا بأن تكون جميع كهرباء لبنان ضمنها ودون أن يكون هناك شركة خاصة تتولى هذا المرفق العام. أيضاً من الأهداف اشاعة الجو الملائم عن طريق تنشيط القطاعات الانتاجية والاخرى المتنوعة، تمشياً مع خطة التنمية الاقتصادية الشاملة.

ورد في فذلركة الموازنة بأن من النتائج التي توصلنا إليها: نمو الصناعة ونمو الزراعة، وهذا مطلب كنا قد طالبنا به من زمن بعيد لأننا نريد أن نحقق تزايداً في أهمية هذين القطاعين لأنهما هما الباقيان، وهما اللذان يحققان كثيراً من تراكم رأس المال الوطني ومن العدالة الاجتماعية ومن الثروة الوطنية. ولكن دعونا نتساءل، هذا التزايد هل أتى نتيجة لخطة وضعت وأتت ثمارها، أم أتت نتيجة لظروف ظهرت هنا وهناك فاستفاد منها أرباب الأعمال ونموا قطاعاتهم، فقفزت الصناعة قفزات، وبنت الزراعة إلى حد ما. نحن لا نريد صناعة، بل نريد تصنيعاً. والفرق بين الصناعة والتصنيع كبير. لأنه لو أتت أي ظروف معاكسة لهذا السباق التلقائي الذي مرت به الصناعة، لتوقف.

أما إذا كنا قد وضعنا خطة طويلة الأمد تتعلق بالصناعة وانمائها، وتنسجم مع صناعات الدول العربية المحيطة بنا، في هذه الحال، فلن تكون هناك قوة تعرقل نمو هذا القطاع في بلادنا. وهذا ما سآتي على ذكره فيما بعد.

تأمين أهداف العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة بين المناطق، وتأمين العدالة للجميع. هذا أمر بتنا نشكو منه كثيراً. ازدهار ولكن من ينعم بالازدهار؟ سوف نتحدث عن ذلك أيضاً.

تثبيت مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد بحيث لا يتعرض للتقلبات الكبرى، سواء أكان مصدرها داخلياً أم خارجياً. ما هو الهدف من سياستنا الاقتصادية؟ هل الهدف هو الابقاء على فائض في ميزان مدفوعاتنا؟ أم أن الهدف تحقيق رخاء معين؟ أم أن الهدف هو تحقيق نوع من الثبات في التقلبات، بحيث لا يكون هناك مد وجزر

أو انكماش وهبوب وفورة وازدهار، أكثر مما تستطيع البلاد أن تتحمل. هذه هي الأهداف المالية. أما الأهداف الاقتصادية فهي المحافظة على نسبة مئوية معينة في الزيادة في الدخل القومي سنوياً تفوق نسبة تزايد عدد السكان. فهل فكرت الحكومة بالقيام بهذا التوازن، وكيف؟ هذا سؤال مهم نريد أن نعرفه. يجب أن تكون هناك نسبة مئوية متزايدة من الدخل القومي الحقيقي تفوق نسبة تزايد السكان.

جوزف شادر: اثنين وربع بالمائة. قديش بك أنت، ستة بالمائة، مليح؟

أمين الحافظ:

أما الأهداف النقدية فهي تثبيت سعر النقد في الداخل والخارج بحيث لا يخضع لتقلبات كبيرة تؤدي إلى انعكاس عملية الانماء الاقتصادي، وتأمين ترابط بين حجم الكتلة النقدية وبين حاجات البلاد. إن حجم الكتلة النقدية الآن أكبر مما تستطيع البلاد أن تستوعب، وبذلك لن يكون هناك قنوات تسريب لهذا الفائض واستثماره وتوظيفه التوظيف الذي لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ولكنه يؤدي إلى النمو. وأخيراً تأمين التسليف الطويل والمتوسط الأجل الذي نتمنى أن تمضي به الحكومة، كما وعدتنا في برامجها. أما الأهداف الإدارية فهي أهداف يشكو منها الجميع، لا يكفي أن نقول إن الموظفين لا يقومون بأعمال. هناك أمران لا بد منهما: زيادة كفاءة الموظف بكافة الوسائل، وبالتالي زيادة إنتاجيته. فهل عندنا أدوات لقياس إنتاجية الموظف؟ وهل نعرف ماذا يمكن الموظف أن ينتج في ساعة عمل كما تقول بذلك كثير من الدول الراقية؟ طبعاً من أجل زيادة إنتاجية العامل يجب تهيئة سبل المعيشة للعامل والموظف، بحيث يكون مستريحاً في عمله، ولا يكون الموظف الصغير مضطراً للانحراف والفساد الذي نشكو منه جميعاً. هذا هو الوضع العام في القطاع العام. أما عند الدولة فما هو الوضع المالي؟ قطع حساب سنة ١٩٧١ الذي استلمناه منذ فترة قصيرة، أظهر أن الوفر الذي تحقق هو واحد وأربعون مليون ونصف المليون من الليرات اللبنانية. ولكن ليس هذا هو الوفر الوحيد. بل إن الوضع العام في القطاع العام يأتي في تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧١ ويقول: إن وضع القطاع العام الدائن الصافي لدى النظام المصرفي قد سجل زيادة قدرها مئة مليون ليرة لبنانية مرتفعاً من ثمانية وستين مليوناً في ٣٢ كانون الثاني سنة ١٩٧٠ إلى مئة وثمانية وستين مليوناً في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٧١. وهذا الوضع ناجم عن زيادة في وضع القطاع العام الدائن الصافي لدى مصرف لبنان، بمقدار خمسة وخمسين مليون ليرة، وعن انخفاض في وضعه المدين الصافي لدى المصارف بمقدار خمسة وأربعين مليون ليرة، فيكون المجموع مئة مليون ليرة. إذاً، عندنا وفر، مئة مليون ليرة. فإذا علمنا بأن الموازنة في الدولة لا تمثل أكثر من خمسة وستين إلى سبعين مليون من الوضع المالي العام، وجدنا أن المئة مليون بين أيدينا قيد التصرف. فهل هذا الوضع وضع يفرح؟ هل أن وجود وفر مئة مليون ليرة في أيدي الدولة وضع يفرح؟ أم أنه كان من الأجدى أن تنفق هذه الأموال على المشاريع الانمائية والإنتاجية التي ننتظر؟ هذا هو السؤال. انني لست من أولئك الذين يجفلون من ظهور عجز في موازنة الدولة، إذا كان سبب هذا العجز اتفاق على مشروعات إنتاجية. ولكننا بدلاً من أن نجد هذا العجز الذي تحدث عنه الكثيرون من دهاقنة الاقتصاديين في العالم، وحددوه، ترانا نحقق وفراً بسبب عدم تنفيذ المشاريع. هذا من جهة. ومن جهة أخرى،

هناك المبالغ والاعتمادات المدورة التي تحدث عنها تقرير حضرة مقرر اللجنة المالية، الذي اهتته على هذا التقرير بكل حرارة، باعتباره تقريراً ممتازاً، أعطانا فكرة واضحة عن كل سير الموازنة. لكننا نجد هنا في بيان وزير المالية أن اعتمادات الجزء الثاني المتوفرة للتنفيذ والانفاق، خلال العام ١٩٧٣، هي ثلاثمائة واثنان عشر مليون ليرة، بينما الاعتمادات الأساسية المرصدة في مشروع الموازنة والاعتمادات المدورة كانت مائة وستة وأربعين مليوناً في السنة الماضية فالسؤال هو هل ستنفذ أم ستحول، أو ستبقى اعتمادات مدورة أيضاً؟ وإذا كنا نقول بأن المبالغ المرصدة للنمو والانماء العام تتزايد، وإذا كنا في نفس الوقت لا ننفذ ولا نفق هذه الأموال، فهل يمكن القول بأن النفقات المجدية تتزايد إلا على الورق.

يقولون هنا ان الحكومة حدث من ارتفاع النفقات الادارية ووفرت نسبة أعلى من الموارد لتخصيصها لأغراض الترسيمية وتنمية طاقة البلاد الانمائية. ويقولون ان هذه الزيادة كانت ستظهر، لولا النفقات في حقل التربية. ولكن سؤالنا، لو أننا حذفنا، أو لو أننا وضعنا قطاع التربية جانباً، فهل القطاعات الأخرى تحقق فيها الانفاقات التي نتوخاها؟

نعود إلى الوفر الذي هو مئة مليون ليرة. كيف ينبغي صرف هذا الوفر بطريقة مجدية لا إلى زيادة الرواتب وانشاء الوزارات. من هنا يجب أن تنطلق الموازنة الجديدة. كيف يمكننا أن نحقق هذا الوفر؟ يجب مقارنة النسبة المئوية لزيادة النفقات على أنواعها بين الاجزاء الثلاثة والتبويب الوظيفي. زادت النفقات الادارية عن الموازنة المقدمة، أي في اللجان. اثنا عشر مليون ليرة لوزارة الدفاع، خمسة بالمئة زيادة الرواتب، أي ثلاثون مليون ليرة وهذه لم ترد في مشروع الموازنة ولم تتوقعها الحكومة عندما قدمت الموازنة. مليونان إلى ثلاثة ملايين لوزارة الأشغال. والعجز في صندوق المحروقات. طارت المئة مليون ليرة. اذا قلنا اثنا عشر مليوناً زائد ثلاثين مليوناً، بالاضافة إلى الثلاثة ملايين والوفر، طارت المئة مليون. اين الانفاق على المشاريع الانمائية؟ فماذا ستفعلون. اذا نستطيع أن نقول بأنه سوف لن يكون هناك وفر بعد اليوم، لا يتتظر ان يتزايد هذا الوفر لماذا؟

أولاً: بسبب التزايد الطبيعي أو الطارئ في النفقات الادارية وأقول طارئاً، لأن الخمسة بالمئة كانت طارئة بنسب تفوق النسب السابقة.

ثانياً: بسبب عجز الصندوق المستقل للمحروقات.

ثالثاً: بسبب عدم التشديد في الواردات الجمركية. لاننا نطالب بأن يعاد النظر بالسياسة الجمركية كمساهمة في مكافحة موجة الغلاء فماذا نفعل من أجل تدبير موارد جديدة. هذا هو السؤال.

فيما يتعلق بالصندوق المستقل، هذا العجز الذي يعانيه والذي له أسباب، أريد أن أسأل الحكومة يا معالي الوزير، بعد الخطوة الموفقة التي أقدمت عليها حكومة العراق الشقيق بتأمين البترول، عندها اجتمعت الدول المنتجة للبترول في الكويت وقررت ان تساعد الدول العربية التي تأثرت من هذه الخطوة، وتقاضت حكومة العراق الشقيق مبالغ ومساعدات.

ونحن نعتزف بأننا قد تأثرنا أيضاً، ولو مؤقتاً، وكذلك سوريا، فقد يكون هناك أسباب لا أعرفها، ولكنني أريد أن أسأل الحكومة، هل تنوي أن تطالب بالتعويض بنوع من الأوبيك العربية أم لا؟ هذا سؤال مهم جداً.

رئيس مجلس الوزراء: سوريا والعراق أعضاء، وفي بحثهم في اجتماعهم. .
أمين الحافظ:

انا قد سألت وقد قيل لي بأن لبنان من حقه أن يطالب وأن يتقاضى. فباعتبارنا قد تأثرنا بهذه الخطوة ولو تأثراً مؤقتاً فإننا نريد أن ننال تعويضاً على غرار العراق الشقيق الذي نال تعويضاً.
هذا مورد. الموارد الثانية، اصدار سندات على الخزينة.

لم يكن لبنان بحاجة إلى إصدار سندات على الخزينة بقدر ما هو اليوم بحاجة إلى إصدار سندات على الخزينة، لماذا لأننا نعاني من موجة غلاء فادحة، ولأن اصدار السندات في الوقت الحاضر من شأنه أن يمتص جزءاً من الفائض التقدي الموجود في البلد ويؤدي إلى نوع من تناسب حجم الكتلة النقدية مع حجم النشاط الموجود في البلد. كذلك فنحن بحاجة إلى قروض إنمائية للبلديات. البلديات التي عقد بعضها، ولا أعرف عنها ككل، أعرف في بلدنا مثلاً، في طرابلس، البلدية قد وضعت برنامجاً انمائياً واسعاً لا يمكن للموارد العادية أن تفيه. فما الذي يمنع من اصدار قروض للبلديات من أجل تنفيذ بعض هذه المشروعات الانمائية.
وأخيراً وليس آخراً والأكثر أهمية من كل شيء إعادة النظر في الوضع الضريبي.

السياسة الضريبية - الضريبة في بلدنا لغاية الآن لا تزال ضريبة بلاد متخلفة لا ضريبة بلاد متقدمة. وكانت الحكومات المتتالية قد بذلت جهوداً في التفتيش عن صيغة ملائمة للضريبة المثلى التي تناسب لبنان، ذلك لأن الضريبة المالية التي وضعت أسسها بقانون ١٩٤٩ والتي جردها المرسوم الاشتراعي ١٩٥٩ أصبحت لا تلائم أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة. وكان أن أنكب عدد من العلماء الاقتصاديين اللبنانيين على التفكير في أسس جديدة فوزعت علينا في السنة الماضية دراسة وضعها الدكتور بشير الداعوق باقامة الضريبة المسماة الضريبة الموحدة وقد وافقته على ذلك مؤسسة فورد التي ما تزال تدرس هذا الموضوع لكن تجربة هذه النظرية لا تتحقق في البلاد المتخلفة حتى الآن. البلد العربي الوحيد الذي أخذ بهذه التجربة هو مصر، وقد بدأت بهذه التجربة ١٩٦٩ فلا نعرف لغاية الآن ما هي النتيجة العملية التي تمخضت عن هذه التجربة. واقترح على الحكومة اللبنانية أن تجري اتصالات مع السلطات المالية في البلد الشقيق لتطلع منه على نتائج هذه التجربة هذه الضريبة تشتمل على ضريبة نوعية على الدخل وأخرى عامة على مجموع صافي الدخل، وتحدد معدلات الضريبة الأساسية على كل أنواع الدخل وتتجاوز التقسيم التقليدي للنشاطات أي الرواتب والأجور، المهن التجارية والصناعية المهن غير التجارية والصناعية، ضريبة الرأس المال المنقول، ضريبة العقار المبنى. ضريبة العقار غير المبنى.

ولكن، سواء أكانت هذه هي الضريبة المثلى أم هناك صيغ أخرى، يجب التمهيد لاقامة أنظمة ضريبية مستحدثة جديدة، والتمهيد لها يأتي بتمهيد الجو لها. فما نفع اقامة ضرائب اذا لم تكن هناك أجهزة ادارية جزئية تتولى تنفيذ هذه الضرائب الجديدة. يجب أولاً التمهيد لحل مشكلات الأملاك المبنية، نحن نعلم بأن الضريبة الموحدة المقترحة مثلاً تصل إلى مبلغ مقطوع ٢٥ بالمئة مثلاً على الدخل، ولكن أكثر من ٨ بالمئة كضريبة على الأملاك المبنية تؤدي إلى عرقلة النمو في حركة البناء وتؤدي الى عكس ما ارتجى لها. فيجب حل هذه المشكلة. ثانياً - دعوني أحدث عن نقطة يعتبرها البعض قدس الاقداس وأنا لا أنكر أهميتها ولا أريد أن أتطرق اليها من قريب أو بعيد وهي قضية سرية المصارف.

سرية المصارف قد وضعت من أجل تشجيع رأس المال غير اللبناني للدخول إلى لبنان، ولكن ما الذي يمنع الحكومة من أن تفكر في الاطلاع أو على الأقل أن تكون هناك هيئة من ضريبة الدخل تطلع على مال اللبنانيين في المصارف؟ هل يخشى من جراء ذلك أن تهرب هذه الأموال إلى الخارج وان تتمتع هذه الأموال بنسبة من الضريبة، أخف وانحف وأسهل مما تتمتع به في لبنان؟

هذه فكرة نريد أن نفكر فيها ملياً لعلنا نقتنع بصوابيتها.

ثالثاً: تشجيع انشاء شركات مساهمة حقيقية وأشد على كلمة حقيقة، لأن الشركات المساهمة بمعظمها التي تنشأ في بلدنا في الوقت الحاضر هي شركات عائلية شكلية ورمزية، فمن أجل أن نصرف قسماً كبيراً من المدخرات الصغيرة، ومن أجل أن تكون هذه المدخرات مساهمة مساهمة فعالة في نمو هذا البلد يجب أن تنشأ الشركات المساهمة ويجب تسهيل الجو المناسب من أجل ذلك.

رابعاً - المضي في تنظيم الادارة والاصلاح الاداري في الدولة وفي وزارة المالية خاصة. لقد ورد هنا في الفذلكة وفي بيان معالي الوزير، أن الاصلاح الاداري في وزارة المالية هو سائر على قدم وساق. أريد أن أصدق ذلك ولكن هل يكفي الاصلاح الاداري في وزارة المالية؟

أم أن الترابط في الاصلاح في كافة اجزاء دوائر الدولة هو التدبير الأمثل؟

ان التنظيم قد أصبح علماً في الدول الراقية، وهذا التنظيم يجب أن يدخل في قواعده الحديثة إلى قطاعاتنا العامة. وإلى دوائر الدولة. مثلاً، حتى في وزارة المالية إذا أردت أن تنال براءة ذمة أو اراد أي مواطن عادي براءة ذمة يقضي لذلك أياماً في وزارة المالية.

فيجب أن تكون براءة الذمة سريعة عن طريق بطاقات، (يجب أن يكون لكل مكلف بطاقة. وأن يجري سحب هذه البطاقة بالطريقة الالكترونية، كثيراً أيضاً ما تظهر أخطاء في براءة الذمة.

كذلك فيما يتعلق بالناحية العقارية، يأتي المغترب مثلاً لكي يعمل حصر ارث عقارات، يقدم طلباً، لكي ينال طلبه يستمر الأمر ثلاثة أو أربعة أشهر فهذا المغترب المسكين الذي أتى لكي يجتمع بأهله هنا ولكي يتمتع بجو لبنان، تراه قد أمضى معظم وقته في ملاحقة هذه المعاملات.

إذا، يجب التفكير جدياً في اقامة التجهيز الاداري والفني والآلي عن طريق الكمبيوتر والالات.

صدرت مراسيم قوانين متعددة للإصلاح الاداري والفني في وزارة المالية، بعد دراسات ومجهودات بدأت عملياً منذ سنة ١٩٦٧ وانتهت بالمرسوم رقم ٢٥٠٠ في آخر سنة ١٩٧١. ماذا جرى لهذا المرسوم يا معالي الوزير؟ ان هذا المرسوم يجد طريقه الى النور ببطء شديد وقد تكونون معذرين في ذلك بالنظر لضعف الجهاز البشري الموجود بين أيديكم.

لقد تحدثت عن مدرسة لمراقبي الضرائب، وأنا لا أريد أن أطلق عليها اسم مدرسة ولا معهد، انها أفضل من عدمها، انها من نوع الدورات التدريبية أكثر مما هي من نوع المعهد الاكاديمي.

طبعاً لها برامج، ولكن هذه البرامج، ليست البرامج التي يتخرج منها حامل البكالوريا أو حامل الليسانس في الحقوق، الذي دخل في الوزارة موظفاً على هذا الأساس، ليضع رأسه في رأس دهاقنة رجال الأعمال اللبنانيين الذين يدوخون العالم بشطارتهم، وبحدقهم وبمحاربتهم. فهل تستطيع أن تضع هذا الذي أتم هذه الدورات، أمام هؤلاء من أجل أن يكتشف تحايلهم على ضريبة الدخل؟

خامساً - هناك ناحية اجتماعية لا بد منها، يجب إعادة النظر في الحد الأدنى المعفى من الضريبة. لم يعد يجوز مع غلاء المعيشة ومع التطور في الحاجات التي كانت في الماضي كمالية أو شبه كمالية، فأصبحت ضرورية. لا يجوز أن نبقى على الثلاثة الاف ليرة كحد أدنى للمتزوج، والـ ١٠ وخمسمائة ليرة للأعزب يجب إعادة النظر في ذلك، لأن الغلاء يا حضرات السادة، يكوننا كياً، وما دمنا نتحدث عن الغلاء، فدعونا نتوسع فيه قليلاً.

القول المأثور، نعود فنقول، الحكم هو التوقع، وكنا قد قلنا، ان الغلاء هو ضريبة الازدهار. ولعلني أواخذ نفسي الآن اذ كنت أول من أطلق هذا الشعار، فتلقفته الدوائر الرسمية وأخذت تنادي به، ماذا تفعل؟ ان هذا هو ثمن الازدهار، ولكنني، كمن يقول، لا إله ولا ينتظر كلمة الا الله. ذلك لأن الازدهار يكون نقمة، اذا لم يكن موزعاً توزيعاً عادلاً على المناطق والفتات. فيجب توزيع مغنم هذا الازدهار، ونحن نعلم، ان الازدهار في لبنان الذي بدأ في مدينة بيروت، التجارة الترانزيت النقل، حتى مرفأ بيروت. من المرفأ نشأ كثير من النشاطات. المصارف نشأت بعد ازدهار مرفأ بيروت، التجارة الترانزيت النقل، حتى السياحة. كل النشاطات نشأت بعد المرفأ. وهنالك مرفأ أخرى في لبنان، هي مراكز لمناطق، إذا ازدهرت هذه المرفأ. فان هذه المناطق تزدهر معها، ومن أجل ذلك، نتحدث كثيراً عن توحيد ادارة المرفأ. وعن توزيع الأعمال والنشاطات، بين هذه المرفأ اذا، توزيع الازدهار امر ضروري جداً،

هناك أيضاً، السياسة الجمركية. نحن نعلم. بأن السياسة الجمركية لا تقتصر فقط على تحقيق دخل، أو أقصى قدر من الدخل للخزينة. هذا شيء يجب أن لا ننهي أنفسنا عليه دائماً. هذا شيء يجب أن لا نعتد به كثيراً. ان هذه السياسة الجمركية هي تحقيق توازن بين عناصر ثلاثة، عائداتنا إلى الخزينة، حماية للإنتاج الوطني، وحماية المستهلك.

فالساسة الجمركية الموقفة، هي التي تحقق التوازن بين هذه العناصر الثلاث بحيث لا يكتوي المستهلك بنار، ولا تتعثر حماية الانتاج الوطني، ولا تضمّر عائدات الخزينة. هذا هو التوفيق الذي يجب أن تسعى اليه الحكومة في وضع سياستها الجمركية.

عندما سألنا ما هي سياسة الحكومة الجمركية اجابونا، يجب أن لا نسأل هذا السؤال، لأننا لا نريد أن نكثر المضاربات ويتوقع التجار توقعات. فما الذي يجب أن نفعله؟ اهمسوا في أذني إذا كنتم تريدون.

رئيس الحكومة: مقاطعاً - ما في عندنا سر، جميعه معلن.

أمين الحافظ: متابعاً -

نحن لا نريد من الحكومة أن تعطينا أسرارها التي ترى بأن من الضروري كتمانها، ولكننا نريد أن لا تكرر التجارب العشوائية التي تمت في المرسوم ١٩٤٣، تلك التجربة التي كانت القواعد إلى وضعت من أجلها، قواعد قديمة، والتي ما زلنا ننادي بالعمل من أجل تحقيق هذه القواعد ولكن التطبيق كان خطأ، فقد أدى الى استثناء الغلاء، هذا الاستثناء الكبير الذي ما زلنا نعاني من مضاعفاته حتى الآن.

ومن وسائل مكافحة الغلاء، اختصار مراحل الوسطاء واقامة التعاونيات الاستهلاكية طبعاً، اختصار مراحل الوسطاء أمر ضروري جداً، واقامة التعاونيات الاستهلاكية أيضاً. مطلب جماهيري، شعبي، لأنه على الأقل إذا لم تكن عنده أي منافع، فيحول مجتمعنا ولو جزئياً إلى مجتمع تعاوني. لكننا نريد، أن ننبه الحكومة الى شيء، أن لا تكون التعاونية الاستهلاكية التي ستقام وتكون مهيئة الى مصلحة صاحب المتجر الصغير، أو الموزع الصغير الموجود في الاحياء، هذا صاحب الدكان الصغير، الذي يحقق الارباح الصغيرة، يجب العمل على أن تكون التعاونيات الاستهلاكية على حساب المحتكر المستورد الكبير. هذا الذي يجب، أن نقلل أو نضغط قليلاً من أرباحه.

أما صاحب الحانوت الصغير الذي لا يحقق إلا الربح القليل، فإذا انشأنا جمعية تعاونية تنافسه هو بالذات فقط، فاننا، نكون قد قضينا عليه دون أن نقضي على الاحتكار، ودون أن نكون قد قضينا على الوسطاء الكبار.

ليس في عالم التعاونيات وفي عالم الاقتصاد، أسود وأبيض. إما تعاونيات وإما بلا تعاونيات. كل مشروع له عناصر كثيرة، يجب تحليلها في كل منطقة، في كل بلد وفي كل سلعة، حتى نجد إذا كانت هذه السلعة لها وسطاء كثيرون، أم قليلون هل سيتأذى منها بائع المرفق؟ أم بائع الجملة؟ هذه تقتضي أجهزة كثيرة، ودراسة كثيرة بكل بند على حدة ضرب الاحتكار واعادة النظر في الاجازات المسبقة، الاجازات المسبقة هذه، نحن كنا من أولئك الذين عارضوا انشاء وزارة للصناعة فإذا علمنا بأن وزارة التجارة التي سينفرد بها التجار قد احتفظت بالاجازات المسبقة، وباعطاء الاجازات المسبقة، نجد إلى أي حد سوف يكون مصير وعنف الصناعيين في يد القائمين على التجارة. إذا، باعتبارنا نقول، ان الحكم يقوم على التوقع، فيجب أن لا ننحشر في آخر لحظة وان نضرب بيد من حديد بعد أن يكون قد اشترى الداء.

انني بذلك، أعطي صورة، ذلك الذي تحوم على وجهه ذبابة فبدلاً من أن يبحث في تطهير المكان وفي منع سبب وجود الذباب، لا يفعل شيئاً الى تعجزة هذه الذبابة، فيلطمها في وجهه، فإذا به يلطم نفسه وتطير الذبابة، أي يطير المحتكر.

ثم هناك، قضية هامة لمكافحة الغلاء، وهي حساب الأكلاف. كيف يمكننا أن نعين تعرفه للأسعار ونحن لا نعلم كم كلفت هذه السلع، سواء أكانت منتجة محلياً أم مستوردة من الخارج. لا تتطلب الحكومة في الحقيقة حسابات للأكلاف أبداً، بل ان رجال الأعمال والمنتجين والصناعيين والتجار لا يكلفون أنفسهم عناء تقديم هذه الحسابات. بل انا أعلم بأن هناك مصانع كبيرة ليس عندها حسابات للكلفة. ولا تزال تعتمد على مسك الدفاتر التقليدي القديم. الحسابات الصناعية ليست موجودة عندها اطلاقاً فيجب على وزارة الصناعة أو التجارة، الوزارات التي ستستحدث، أن تطلب من رجال الأعمال هؤلاء، التقدم بحساب الأكلاف، حتى تبني الاسعار على أساسه. ويجب تحليل الدخول وتحليل موازنة العائلة والنظر في أي من هذه البنود يمكن ضغط النفقات. نحن نعلم بأن هناك بنوداً كبيرة في ميزانية العائلة، عندنا مثلاً إيجار المسكن، النفقات الغذائية، التعليم، التطبيب، الملابس، يجب العمل على كل بند من هذه البنود تحليلاً وتفقيشاً عن حلول، لأن هذا التحليل هو الذي سيؤدي بنا إلى نتيجة.

فيما يتعلق بالمساكن ماذا تم بمشاريع النشاطات التسليفية للمساكن؟ نسمع كثيراً عن أجهزة وعن مؤسسات للتسليف من أجل السكن والاسكان ولكننا لا نجد حتى الآن بلوراً لهذا. ونطلب من وزير المالية أن يحدثنا عن هذه النشاطات. كذلك ونحن نعاني من الغلاء ومن ويلاتهم لم نسمع في جملة ما تقترحه الحكومة علينا من اجراءات، لم نسمع أي دور للبنك المركزي. البنك المركزي كأنه غائب عن كل ما يتناول حياتنا، خصوصاً الغلاء. ونحن نعلم بأن السلطات النقدية في كل بلد تستطيع أن تقوم بدور فعال ورئيسي في مكافحة الغلاء، وفي امتصاص التضخم النقدي الموجود في البلد. فهناك اجراءات معروفة تتخذها البنوك المركزية عادة لامتصاص التضخم النقدي. قد يقال بأن العلاقة بين البنك المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى ليست علاقة وثيقة بما فيه الكفاية، لكي يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على هذه المصارف ويحملها على اتباع سياسة عامة لمصلحة البلد. وقد يقال بأن وظيفة البنك المركزي في بلدنا لن تنمو بما فيه الكفاية، وأنه ليس عنده من التقاليد ومن التجربة بما فيه الكفاية حتى يقوم بالدور وبالوظيفة الكبرى المهيأ لها والتي تنتدبه لها جميع بلاد العالم الراقية، في الوقت الحاضر، وهو الاشراف على النشاط التسلفي في البلد وعلى السياسة النقدية. ستحيل الحكومة الينا مشروعاً لتعديل قانون النقد والتسليف، أرجو أن يكون هذا المشروع، محققاً لهذا الترابط الوثيق. اننا في هذه الفترة، من حظنا أن يكون عندنا وزير للمالية يتمتع بصفتي العلم والحنكة السياسية. فما لا يمكن الوصول اليه بالعلم، يتوصل إليه بالحنكة السياسية وبالعكس وهناك من الوسائل أيضاً لكبح جماح الغلاء، الاشراف بطريقة أجدى والعمل على التخفيف من انتشار البيع بالتقسيط. لأن البيع بالتقسيط، إذا كان قد تجاوز حداً معيناً يؤدي إلى الاستسهال.

نتنقل بعد ذلك إلى التحدث عن النفقات. ونبدأ بالوزارات. سوف لن أتحدث عن كل الوزارات. لأنني لا أدعي بأنني قد الممت بها جميعاً. ومن يدعي بأنه يلم بكل شيء في الدولة يكون مخطئاً. ولذلك فنحن في نظام برلماني، كل فرد منا يقدم ما يستطيع أن يحصل عليه، فتكون هناك المجموعة المتألفة لخير هذا البلد.

نبدأ بوزارة التربية. مضت سنوات على هذا البلد وهو يدخل في أزمة من أزمات التربية ويخرج من أزمة. ولعل أهم سبب لهذه الأزمات هو أن الحلول التي وضعت من أجل التربية حلول كانت مؤقتة، ولم تشترك فيها، وهذا مهم جداً، وزارة التصميم من الأول. ذلك لأن تهيئة الأجيال يجب أن يكون مكيفاً وفق حاجات البلاد. كالحاجات الاقتصادية والاجتماعية والظروف المعينة الموجودة. هذه كلها، تقتضي منا أن نخطط للتربية وفق حاجتنا الانمائية. أعطي مثلاً: هناك مشروع تقدمت به الحكومة لتجميع المدارس، مشروع تجميع المدارس، قد يكون مشروعاً هاماً. ولكنه يفيد أكثر مما يفيد، القرى. ان مشروع تجميع المدارس لا يتناول في قريب أو بعيد المدن، ونحن نعلم بأن التعليم في المدن أيضاً تعليم مختلف. نحن نريد من هذه الاعتمادات التي أرصدت لتجميع المدارس يا معالي الوزير، نريد مبالغ من أجل نفقات أخرى في ميدان التربية. نريد تعليم ابنائنا اللغات الأجنبية ذلك لان موهبة لبنان ومواهب لبنان تتطلب من أجل التشغيل أن يكون الفرد الذي سيشغل ملماً باللغات الأجنبية.

إذا عرفنا بأن القطاع الخاص هو أكبر مشغل في هذا البلد، وعندما نعلم بأن القطاع الخاص يأبى أن يشغل الافراد الذين حتى ولو نالوا أعلى الشهادات لا يتقنون اللغة الأجنبية، عندها نجد أن كل من يتخرج من المدارس الرسمية يكون باب التوظيف في القطاع الخاص مسدوداً أمامه. لذلك فإنني أطالب بأن يخصص قسم من المبلغ المرصد لتجميع المدارس من أجل القرى إلى تعليم اللغات الأجنبية. وكذلك فيما يتعلق بالمعلمين. المعلمون الذين يرزحون تحت أعباء معيشية لا تطاق، والذين يضطرون الى القيام بأعمال لكي يلفتوا النظر الى مطالبهم المحقة. هؤلاء لا ينبغي أن يقيموا بالعنف والقوة ولا ينبغي أن نتصرف معهم عن طريق الصرف وعن طريق التهديد بالصرف. يجب أن نتوقع ما سيحدث لهم ويجب أن نتلاقى هذا التوقع ويجب أن نبادر إلى الاستجابة الى مطالبهم الحققة قبل أن تستفحل هذه الأزمة وتعود مشكلة اجتماعية وسياسية في هذا البلد. وكنت أود أو أنتقل الآن الى وزارة أخرى وكنت أود أن أنتقل الآن الى وزارة أخرى وكنت أود لو أن معالي وزير البرق والبريد والهاتف موجود بيننا ذلك الوزير الذي أقدره كثيراً والذي جرت بيني وبينه مناقشات في اللجنة المالية. سألته في اللجنة المالية. هل يمكنك أن تحدد لنا تاريخاً ولو سنة ٢٠٠٠ نستطيع أن نقول بأن الهاتف الآلي سينتظم. قل لي تاريخاً، قال: لا أستطيع تحديد هذا التاريخ. فغامرني اليأس. أعتقد بأن التلفون الآلي في يوم من الأيام، سينتظم؟ أكاد أكفر بالتلفون الآلي، أكاد أقول يجب أن نعود الى التلفون باليد، هناك من يجيبنا، هناك من يجيبنا، هناك من يتحدث معك، هناك من نستطيع أن نتكلم معه ونقول البلد الفلاني. ولكن هذه الآلة الصماء اذا حاولنا وحاولنا وحاولنا أن ندير القرص فاننا لا نصل إلى نتيجة.

فيما يتعلق بالنفقات المنتجة أريد أن أشدد على ناحية البحوث العلمية. البحوث العلمية التي يجب أن تضاف الاعتمادات من أجلها لأنها تؤدي الى نمو في المستقبل. نحن نعلم بأن هناك التباساً قد حصل في قانون البحوث العلمية. يقال ١ بالمئة على أقصى تحديد أو على الأكثر من موازنة الدولة. ولكن استفادوا من كلمة على الأكثر، فأعطوا البحوث العلمية نصف بالمئة وكانوا قد أعطوها في الماضي ربع في المائة. هناك مقارنة أريد أن أجريها بين معهد الابحاث الزراعية الذي رصدت له أربعة ملايين ليرة في هذه الموازنة وبين معهد البحوث الصناعية التي لم يرصد له إلا مائة الف ليرة فالحكومة التي تريد أن تنشئ وزارة للصناعة قبل أن تنشئ وزارة الصناعة يجب أن تعزز الدراسات الصناعية، أن تعزز الاجهزة الموجودة من أجل تعزيز الصناعة، وهذا ما لم نفعله.

انتقل إلى وزارة الخارجية، نحن نعلم بأن من أهم أهداف وزارة الخارجية بالاضافة إلى اقامة العلاقات الحسنة مع سائر الدول الصديقة والشقيقة، وبالاضافة إلى الاعراف وتبيين سياسة الحكومة الخارجية لدى الجميع، من وظائف وزارة الخارجية أيضاً المساهمة في المجهودات الآيلة إلى تعزيز ميزان المدفوعات في لبنان، ونحن نعلم بأن ميزان المدفوعات هذا يتضمن ميزاناً تجارياً عاجزاً جداً في لبنان، الصادرات تقل كثيراً عن المستوردات، وأيضاً عاجزاً في ميزانه الحسابي، وأن الفائض الذي يظهر في ميزان المدفوعات هو فائض بسبب تدفق رؤوس الأموال وحركة دخول وخروج الأموال في لبنان، ونحن نعلم أن هذا المورد هو مورد لا نستطيع أن نثق به تمام الثقة، لأن أمره، لا سلطان لنا عليه، أمره متوقف على سلسلة من الظروف التي تكثف المنطقة والتي تسيطر على الوضع المالي العالمي. لذلك من أجل تعزيز الانتاج الوطني زراعة وصناعة، يجب التفتيش عن أسواق ويجب على وزارة الخارجية أن تعزز هذا النشاط وأن تزيد من هذا العمل من أجل عقد هذه الاتفاقات. هناك قضية مهمة جداً هو اننا نسمع بالانفتاح الذي تتحدث عنه الحكومة، انفتاح على العالم العربي وانها بحالة حسنة مع سائر الدول العربية. أنا أريد براهين عملية على هذا الانفتاح. نحن نعلم بأن لبنان يستفيد كثيراً إذا انضم الى السوق العربية المشتركة، والسوق العربية المشتركة من شأنها أن تحقق ولو في المستقبل، نوعاً من الترابط والانسجام في البرامج الانمائية وفي البرامج الصناعية. فلا اعتقد بأن الحكومة تنجح في سياستها الخارجية إذا لم تستطع اقناع الدول العربية المعنية بقبول لبنان في السوق العربية المشتركة، من غير فرض شرط الدخول في الوحدة الاقتصادية العربية، ذلك الشرط الذي لا يوافق عليه لبنان الرسمي على الأقل.

أما فيما يتعلق بالسياحة، فنحن نراقب جهودكم في هذا السبيل، ونريد أن نلفت نظركم إلى أن القطاعات السياحية التي يقتضيها الاهتمام والانماء في الوقت الحاضر، لم تعد قضية الآثار فقط، ولم تعد الرحلات الجماعية في البلاد العربية التي يكون لبنان جزءاً منها. ذلك لأنه بعد ضياع القدس مع الأسف، أصبحت هذه الرحلات محدودة عن الأول. الآن في العالم زحف نحو الشمس، هناك المدخر المتوسط، من الأوروبيين الذي يدخر كل أيام السنة من أجل أن يقضي أسبوعاً أو اسبوعين ممدداً على الشاطئ والرمال تحت الشمس، لا يعنيه لا تاريخ ولا آثار، ولا فضول من أي نوع كان. هذا النوع من السائح أصبح يشكل الملايين. فيجب أن تقام على الشواطئ اللبنانية ابتداء من طرابلس في الشمال حتى صور من الجنوب، مرافق من أجل هذا النوع من السياحة.

هناك ناحية أخرى أريد أن الفت إليها النظر، فيما يتعلق بالبرامج الفلكلورية، عندما ينظر الاجنبي الى هذه البرامج يخيّل اليه أن لبنان هو عبارة عن قرى، لا نسمع لهذا المجهود.

إلا الدبكة والميجانا والعتابا والتبولة. هؤلاء نحن نحترمهم، لكن هناك نصف لبنان ليس له علاقة الا بالتبولة ولا بالميجانا والعتابا ولا بالدبكة، انه لبنان المدن، فأين فلكلور المدن؟ ان المدينة غنية بكثير من ألوان التراث يجب تشجيعه ويجب تشجيع هذه المظاهر الجميلة التي يخشى عليها من الاندثار في المدن، ونصف لبنان مدن.

وأخيراً لا آخرأ نتحدث عن الأمن ولا نتوسع لأن الأمن هو أساس كل ازدهار. وكل ما تحدثنا عنه من موازنات، يكون حبراً على ورق اذا لم توفر الأمن اللازم.

إذا، بعد أن حددنا الاهداف، وبعد أن حددنا الخطّة، يجب أن ننظر نظرة شاملة إلى مستقبلنا، مستقبل السبعينات والثمانينات بأسلوب عصري حديث يتلاءم مع هذه الآفاق، اذا كنا نحاول أن نحل كل معضلة عندما تنشأ وفي حينها، ولا نتوقع هذه الصعوبات قبل أن تدهمنا. فاننا سوف لن نقف أمام التحدي الذي تفرضه علينا هذه الآفاق. ونحن الآن نراقب تكتلات علمية وظرفاً تفرض في هذه المنطقة بسبب التطورات التي طرأت على الوضع البترولي في هذه المنطقة والتكتلات السياسية التي نشأت عن ذلك، وما يتمخض عن ذلك، والسوق الأوروبية المشتركة ودخول بريطانيا الى السوق الأوروبية المشتركة ودخول بريطانيا الى السوق الأوروبية المشتركة، والنظرة الجديدة لأوروبا التي بدأت تنظر الى الشرق الأوسط على أنه لم يعد نقطة استثمار واستغلال، بل بدأت تنظر الينا نظرة المتمم لسياستها ولوضعها. فلنستفد من هذه النظرة ونشجعها. وليكن لبنان واسطة العقد، وهو الساعي الى ربط هذه الفكرة وإلى الاستفادة منها استفادة قصوى.

طبعاً لن يتسنى لي أن أتحدث عن كل ما يجب أن أقوله في مضمير الموازنة، وعندي الكثير الآخر أقوله، ولكنني أفضل أن لا أثقل عليكم وأن لا أجعل الملل يدب الى نفوسكم، فإلى مجالات أخرى وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عثمان الدنا.

عثمان الدنا: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

أمامنا اليوم مشروع الموازنة لعام ١٩٧٣، وهذا يحملنا لأن نطرح السؤال الدائم. ما هو وضع الخزينة اللبنانية التي كانت وما زالت تسجل عجزاً متواصلاً منذ أكثر من عشر سنوات، عجزاً لم تستطع الحكومات المتعاقبة مواجهته الا باستخدام أموال البلديات، فما هي الاجراءات التي لحظتها الحكومة لكي تعيد الخزينة للبلديات أموالها، ولكي تصبح البلديات في مركز يمكنها من انماء المناطق التي تقع تحت سلطتها كلياً؟

وثانياً الاجراءات فيما يتعلق بأموال البلديات. كلنا نعرف على أنه يوجد صندوق موحد، وأن البلديات تضع أموالها في هذا الصندوق، وأن أموال البلديات غير موجودة بالفعل. لذلك عندما نسأل، نسأل عن كيفية،

وما هي الخطة التي ستعتمدها الحكومة لتسديد أموال البلديات لكي تتمكنها من القيام بمشاريعها. كنا ننتظر من الحكومة والرأي العام ينتظر معنا، موازنة انمائية بكل معنى الكلمة. فجاء مشروع موازنة ١٩٧٣ مشروع موازنة عادية مخيبة للآمال.

قال معالي وزير المال في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢١ أيلول ١٩٧٢، ان مجموع الموازنة سجل زيادة قدرها ٨,٦٦ بالمئة عما كان عليه في السنة الماضية.

ان زيادة هذا المقدار ليست بنظري محلاً للاعتزاز. فالموازنة كانت وما زالت وما تزال تسجل زيادة سنوية بسبب ارتفاع النفقات الطبيعية، مما يستلقت النظر أن الزيادة كانت في موازنة ١٩٧٣ من نصيب الجزء الأول في الدرجة الأولى، ولم يصب الجزأين الثاني والثالث منها، وهما الجزءان المنتجان والمهمان بنظرنا، زيادة تذكر، مما يوحي بأن الحكومة لم تعر الانماء التفتاة خاصة أو جديدة، ففيما ارتفعت نفقات الجزء الأول حوالي ٦٩ مليون ليرة لبنانية، وهي النفقات الادارية أي ما يقارب ١١ بالمئة فإن نفقات الجزأين الثاني والثالث لم ترتفع سوى ١٥ مليوناً و ٨٠٠ ألف ليرة أي ما يوازي ٤,٥٠ بالمئة فقط.

ان اهم من أرقام الموازنة فيما يتعلق بالانماء هو التنفيذ.

يؤكد وزير المال في مؤتمره الصحفي ان الحكومة ماضية في سياستها الانمائية وقد حافظت في الجزء الثالث من الموازنة على مستوى ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية.

ثم يستطرد فيقول ونلاحظ ان المهم في الاعتمادات الموضوعة ليس الرقم الكبير ولكن امكان الانفاق. في السنة الماضية خصص هذا المبلغ الضخم، ٢١١ مليون ليرة في الجزء الثالث، ولم ينفق منه مع الأسف لغاية اليوم سوى ٨٦ مليون ليرة لبنانية. وهذا ما جاء في بيانك الصحفي. هذه الأقوال تشير يا معالي الوزير التساؤلات التالية: هل يعتبر مبلغ ٢٠١ مليون ليرة لبنانية رقماً ضخماً؟ إذا كانت الحكومة جادة في نشاطها الانمائي، ما معنى الزيادة من مائة إلى مئتي مليون ليرة منذ سنة أو سنتين، إذا كان الانفاق قد بقي دون المائة مليون ليرة. وماذا أعدت الحكومة لتأمين انفاق ٣٥٤ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٧٣ على الجزء الثالث وهو المبلغ الذي يقول معالي وزير المال انه مخصص بالفعل للمشاريع الانمائية والانشائية وذلك، طبعاً هذا المبلغ هو حاصل اضافة الاعتمادات الموضوعة هذه السنة ٢٠٤ الى المبالغ المدورة ١٥٠. مع العلم أن الحكومة لم تستطع انفاق ربع هذا المبلغ عام ١٩٧٢ هذا هو السؤال الكبير وهذا ما ننتظر من معالي وزير المال ومن الحكومة مجتمعة لنطمئن الى أن المبالغ المدرجة في الجزء الثالث والمدورة من السنين السابقة ستنفذ.

في وزارة التصميم. ان الاعتمادات المخصصة لوزارة التصميم هي ٣,٧٣٤,٦٠٠ ليرة لبنانية وهو مبلغ هزيل بالنسبة لبلد يتطلع إلى الانماء. وقد لحظت الموازنة ٧٥ ألف ليرة لتعويض أعباء مجلس التصميم، بينما المجلس، مع الأسف، وفي الواقع، قلما يلتئم هذه الأيام. وذلك لأسباب نجهلها.

في بنك الانماء يا معالي الوزير، وضعت الحكومة قانون بنك الانماء موضع التنفيذ، وهي جادة في تنظيم جهازه لكي يباشر مهامه. ومع ذلك فإننا لا نجد اعتماداً لتسديد حصة الدولة في رأس مال البنك، وهو ٣٠ مليون ليرة. ينص قانون انشاء بنك الانماء الصادر بالمرسوم ٢٣٥١ تاريخ ١٢/١/١٩٧١ المادة ٧، على أن مساهمة الدولة تدفع بشكل سلفة خزينة. سلفة لمن؟ والسلفة بطبيعتها يجب أن تسترد كيف ومتى؟ يمكن أن تسترد مساهمة الدولة في بنك الانماء. هذا مع العلم بأننا أول من عمل وسعى من أجل بنك الانماء الذي نريده بنكاً يعمل بعيداً عن السياسة ومفاسدها، بنكاً يعتمد العلم والتقنية ومصلحة لبنان وانماء موارده في كافة الحقول وموارد الخزينة.

يقاس مدى تقدم النظام المالي لأي بلد فيما يقاس به بنسبة ما تقدمه الضرائب المباشرة لا سيما ضريبة الدخل إلى الموازنة. أما في لبنان، فنلاحظ أن نصيب الضرائب المباشرة بقي على حاله تقريباً في حدود ثلث مجموع الباب الأول. والسؤال هو، أين مشروع تعديل قانون ضريبة الدخل الذي وعدنا به تكراراً، والذي كانت مؤسسة فورد التي عملنا على الاستعانة بخبرائها منذ عام ١٩٦٥ قد انجزت درسه مع عدد من الفنين اللبنانيين، منذ أكثر من ثلاثة أعوام. هل لنا أن نحظى بجواب من معالي وزير المال الذي نقدر كفاءته، وحسن نواياه، وعمله الدائب من أجل تحسين وضع الخزينة ومواردها، وتنظيم دوائره، وتحديث التشريع المالي والضرائبي في لبنان.

في النفط. المعروف أن تقاعس الحكومة عن زيادة سعر البنزين يسبب خسارة الصندوق المستقل للنفط لدى وزارة الاقتصاد خسارة قد تكون في حدود ٢٥ إلى ٣٠ مليون ليرة سنوياً. الأمر الذي سيرتب آجلاً أم عاجلاً نفاذ موجودات الصندوق. فما هو تفكير الحكومة بهذا الخصوص؟ وهل صحيح انها عازمة على زيادة سعر البنزين وهل لنا أن نسمع من معالي وزير النفط الجديد، شيئاً عن سياسته بهذا الشأن؟

في الريجي: تقدر الواردات من مصلحة الريجي عام ١٩٧٣ بـ ١٥ مليون ليرة لبنانية، أي ٥ ملايين ليرة أقل من تقديرات عام ١٩٧٢ و ٥٠٠ ألف ليرة من تحصيلات عام ١٩٧١. أليس في هذا دليل ساطع على فشل سياسة الحكومة في هذا المضمار؟ فيما بادرت إلى تخفيض أسعار السجائر. أين سياستها في هذا الحقل من سياسة حكومات الستينات كانت الواردات تفوق الثلاثين مليون ليرة لبنانية من الريجي. أهذا هو الاصلاح المالي الذي تتغنون به يا دولة الرئيس ويا أصحاب المعالي الوزراء؟

في البرق والبريد والهاتف: تعتبر وزارة البريد والبرق والهاتف من الوزارات المنتجة. ورغم الخطط الموضوعية لتوسيع شبكة الخطوط الهاتفية في الداخل والخارج ورغم الزيادات في النفقات الادارية ونفقات التجهيز، لم نلاحظ تقدماً ملموساً في الخدمات، بل استمرار في تأخير توزيع البريد وتقديم الخدمات الهاتفية، وخدمات التلكس والخدمات السلكية واللاسلكية. وفي هذا ما فيه من أضرار في مصلحة لبنان بلد الخدمات وخاصة في مجال البريد والبرق والهاتف.

في المياه: بالرغم من موارد لبنان المائية الطبيعية، ما زلنا في غالبية المدن والقرى اللبنانية نعاني نقصاً في

المياه، وما زال المواطن والمصطاف يشكو من انقطاع المياه في بلد المياه. فماذا أعدت الحكومة وأين هي خطتها الانمائية في حقل المياه؟ وأين أصبح بصورة خاصة مشروع جر مياه الليطاني إلى مدينة بيروت التي تكاد تعطش على مدار السنة، وبيروت ليست لأهالي بيروت بقدر ما هي للبنان وللشواح والاجانب ولكافة اللبنانيين الذين يؤمنونها في غالبية أيام السنة. لقد وضعنا عندما كنا في الحكم مرسوماً قسمت بموجبه مياه الليطاني على البقاع والجنوب وجبل لبنان وبيروت، فلماذا التأخير في اعطاء بيروت حقها من مياه الليطاني؟ ولماذا التقاعس في جر هذه المياه للبعثى من البيروتين، وسكان بيروت؟ مع أن مصلحة مياه بيروت ستدفع من هذه المياه الملايين من الليرات اللبنانية لمصلحة الليطاني كما ستدفع نفقات جر هذه المياه لمدينة بيروت ولعاصمة لبنان.

في الضمان وأمواله: لقد طبق الضمان على فئة من العمال والموظفين دون غيرهم. ونحن نأمل أن يطبق على العاملين في كافة القطاعات تطبيقاً لمبدأ العدالة والانصاف والمعاملة بالمثل للجميع. ونلاحظ بأن سير أعمال الضمان بالشكل الذي تتم به يشكل نقطة تحول ملفتة للنظر بالنسبة لقدرة اللبناني الإدارية، إذا كان التجرد والكفاءة والبعد عن السياسة رائده. وملاحظة أخرى، لا بد منها بالنسبة إلى الأموال المتجمعة في صندوق الضمان، ونحن مع معالي وزير المال ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية في هذا الرأي، وهي وجوب استعمال قسم منها في المشاريع الانمائية والاجتماعية وخاصة تلك التي يعود نفعها على الفئة العاملة من المواطنين. وعلى سبيل المثال أرى أن باستطاعة الضمان وأموال الضمان، المساعدة لتأمين المسكن اللائق للموظف والعامل والمتسبين اليه بأسعار زهيدة مخفضة على عدة سنوات وبفوائد جداً منخفضة. وفي هذا ما فيه من حل لأزمة المساكن العمالية وللغلاء.

في التربية والتعليم والبطالة والهجرة: يعتمد لبنان منذ القدم أسلوباً كلاسيكياً في حقل التربية والتعليم، والدولة تعتبر، وما زالت تعتبر، أن دورها في هذا الحقل هو تأمين التعليم لبعض ذوي الدخل المحدود في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وتأمين التعليم في بعض فروع التخصص في الجامعة اللبنانية وهي فروع الآداب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والعلوم والحقوق ناسية أو متجاهلة أن هناك فروعاً أجدى وأهم في عصرنا الحاضر، بالنسبة لمتطلبات الحياة العصرية، وعصر الذرة، وبالنسبة لواقع لبنان واحتياجاته وامكانية بنيه. فهل فكرت الحكومة بتغيير هذا الأسلوب التقليدي واعتماد الاساليب العلمية الحديثة؟ الأمر الذي من شأنه فتح مجال العلم الحقيقي أمام كافة اللبنانيين وفي كافة الحقول، وابتداء من السن التي تسمح بمعرفة ميول الطلاب وكفاءاته وامكانياته العلمية، وفي اتباع هذه السياسة قضاء على غالبية مشاكل التعليم والطلاب والعمل التي نعاني منها الأمرين في هذا الوقت، وقضاء بالتالي على البطالة المزمنة، وعلى هجرة المثقفين من فلذات أكبادنا. وهنا لا بد من أن نشير إلى وجوب العناية بشؤون الشباب والكشافة والرياضة عناية تفوق العناية الحالية. وذلك كله لن يكون إلا بتعزيز ميزانية مديرية الشباب والرياضة، وميزانية الجامعة اللبنانية وبالتالي ميزانية وزارة التربية الوطنية.

في الغلاء: يشكو اللبنانيون والاجانب في لبنان من غلاء المعيشة. ونحن مع اقرارنا بارتفاع الاسعار

العالمية. فما لا شك فيه أيضاً بأن بعض أسباب ارتفاع أسعار المعيشة في لبنان يعود أيضاً إلى الاحتكارات القائمة في قطاعنا الاقتصادي. وهنا يكمن الميكروب والداء الأساسي، وهنا تجب المعالجة ويجب العمل بضرب هذه الاحتكارات والقائمين عليها، بالإضافة إلى التدابير الادارية المفروضة على مصلحة حماية المستهلك، اتخاذها، والتي يجب تعزيزها بأخصائيين لمراقبة تطور الاسعار العالمية، وبموظفين لوضع التسعيرات المستعمرة، ومراقبة تنفيذها، بالتنسيق بين مديرية الجمارك ومصلحة الصناعة والتجارة.

فيما يتعلق بالادارة اللبنانية.

تعاني الادارة من نقص في الخبرات ومن فيض في الموظفين والاجراء الذين لا يأتون عملاً سوى قبض الراتب في آخر الشهر كما تعاني من تدخل سياسي ملموس ومضطرد في سير العمل الاداري. وفي هذا ما فيه، من أضرار بالادارة اللبنانية والمجتمع اللبناني. فتعزيز الادارة بالكفاءات والتخفيف عن كاهلها من اللاكفاءات، وتحديث الانظمة والقوانين الادارية وتعزيز الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، واجب وطني يعود مردوده على المواطن والمواطنين. واننا نلفت، بأن أي مساس بجهازي الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وصلاحياتها، هو مساس بالحكم السليم والادارة الناجحة. وهذه المناسبة، يجب التذكير، بأن تعزيز الادارة اللبنانية، لا يكون فقط بتأمين الموظفين الاكفاء لها. بل، بتأمين العيش الكريم لهؤلاء الموظفين والعمال الذين عليهم وعلى كواهلهم تقوم الادارة السليمة لشؤون الوطن والمواطنين. وهنا لا بد لنا من أن نذكر بوجود تثبيت كافة المياومين والاجراء الذين لا تستغني الادارة اللبنانية عن خدماتهم المتواصلة، وبذلك نضع حداً لهذه المشكلة المزمنة والانسانية بذات الوقت.

أما فيما يتعلق بالقضاء:

القضاء رسالة ولكن يجب توفير الاجراء السليمة له، ولكي يقوم القضاء برسالتهم، ولا يكون ذلك، الا بتعزيز ملاك القضاء وزيادة عددهم، وتعزيز معهد القضاء وتطوير أساليبه وبرامجه، بحيث تشمل كافة الشؤون الحياتية من مالية، واقتصادية، واجتماعية، ناهيك عن تحسين مخصصات القضاء وأوضاعهم المالية. ولا يخفى عن البال، أن نذكر بالمساعدين القضائيين الذين يساعدون على احقاق الحق، وخاصة الحائزين منهم على شهادة الحقوق الذين يجب أن تنالهم الترقية الحكيمة بمجرد حصولهم على هذه الشهادة، لأن في تعزيز جهاز المساعدين القضائيين، تعزيز الجهاز الاداري في سلك القضاء وتحسيناً لانتاجه.

فيما يتعلق بالاعلام، مع خطة الحكومة لتقوية محطة الاذاعة، لا بد لنا من تأمين ديمقراطية الحكم يا معالي وزير الاعلام، ومن أن تقوم الاذاعة ببث كلمات النواب، كل النواب في القضايا المصرية والحيوية التي تقال رداً على بيانات المسؤولين في الحكومة وذلك، لكي يتمكن الرأي العام من أن يكون الرأي الصحيح في هذه القضايا. وما يقال عن الاذاعة، يقال عن التلفزيون. وكما أن الرأي العام يا دولة الرئيس، وحسب تعبيركم يجب ظهوركم على الشاشة، ف كذلك يجب ظهور ممثليه وقادته، وخاصة، المسؤولين الحقيقيين. وهذا ما نأمل من معالي وزير

الاعلام الاستاذ بابكيان أن يحققه حتى لا يكون هنالك دكتاتورية في الاعلام، مبعده عنها المعارضة، الواجب علينا، لمصلحة النظام، ولمصلحة الديمقراطية، أن نعززها، لا أن نكم أفواهاها ونبعدها عن الرأي العام.

وزير الاعلام: أكثر من هيك، أكثر من هيك، شوف الصحف كيف عمال تكتب

عثمان الدنا: فيما يتعلق بالصحف، ليس لك فضل يا معالي الوزير، وبالعكس إذا أردنا أن نحكي عن الصحف نعرف كيف يعملون في الصحف حتى تحجب المعارضة وأقوال المعارضين؟

الحقول المالية، والاقتصادية، والتربوية والصحية، والاجتماعية، هي التي يجب، أن تكون رائدنا وهي التي يجب اعتمادها أولاً وأخيراً. فالموازنة وأرقامها، يجب أن توضع لتنفيذ الخطط الانمائية التي فيها الخير والرفاه للبنان الأخضر الذي يريده المعارضون والموالون، أخضراً أزلياً سرمدياً عشتم وعاش لبنان.

- تصفيق -

الرئيس: حضرات الزملاء.

معظم الخطباء الواردة أسماؤهم والمسجلين، لم يعد أحد منهم في هذه القاعة. لذلك، فإني أرجىء الجلسة الى الساعة العاشرة والنصف من صباح غداً لمتابعة المناقشة العامة.

جلسة الاربعاء في ٣١/١/١٩٧٣

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة النواب المحترمين. نتابع مناقشة الموازنة بصورة عامة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبده عويدات.

عبده عويدات: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

قيمة الموازنة ليست في توازن وارداتها ونفقاتها، وانما قيمتها في ما توفره من توازن في المنافع والفوائد بين الفئات الشعبية وبين سائر المناطق، فهي إذاً، الاداة التي تتيح للحكومة العمل على نشر وانتشار كل ازدهار يمكن تحقيقه في البلاد، حتى لا يكون وقفاً على فئة معدودة من الناس، أو على منطقة دون سائر المناطق أو كما يقول القرآن الكريم: حتى لا يكون دولة بين الاغنياء وحدهم، ويوكل أمر تنفيذ سياسة نشر وانتشار الازدهار الى ادارة متحركة متطورة، تعمل على متابعة التطور وتطبيقه في شتى المجالات. فماذا نرى فيما هو معروض علينا اليوم؟ في الواقع، ان في الموازنة وفذلكتها فريقين، انتاج الاقتصاد الحر، وأرقامه بعشرات المليارات في النواحي الزراعية والمصرفية والتجارية والسياحية وغيرها، وفريق الحكومة ودورها السلبي في مجالات الانتاج وفي حماية المنتجين والمستهلكين يزيده تفاقمًا دور إيجابي في انفاق الأموال العامة على أعمال غير منتجة تعقد لها القروض

الطائلة من الخارج، مما يؤدي إلى تعريض الموازنة الى ضائقة مالية محتمة وإلى توسيع هوة الفوارق بين الفئات الشعبية وبين المناطق.

أولاً سلبية الحكم في المجالات الانتاجية.

من القواعد الاصلية في الاقتصاد أن الأولوية يجب أن تكون دائماً للمشاريع الانتاجية وذلك لما تخلقه من وظائف جديدة ومن مجالات واسعة للعمل وما يتبعها من زيادة في اليد العاملة، وبما تحقّقه من زيادة في الدخل القومي، وزيادة بالتالي في إيرادات الدولة.

ان كل ما في الموازنة وفذلكتها يدل على غياب السياسة المدروسة في حقل الانتاج، بالرغم من توافر الامكانيات العادية الكثيرة في البلاد والتي تتيح للحكومة أن تعتمد الى تنفيذها وتؤمن بالتالي الفرص لليد العاملة، والمورد للدخل القومي وللخزينة.

هذه السلبية الحكومية في مجالات الانتاج تؤدي إلى نزوح الأهليين من المناطق وانحام العاصمة. حتى أن احصاءات وزارة التصميم تقول بأن ٧٧ بالمئة من ساكني بيروت هم من المستأجرين و ٥ بالمئة فقط يسكنون بالمجان. أي أن بيروت يملكها فقط ١٨ بالمئة.

وقد بلغت الفوارق بين العاصمة والمناطق ان من يملك الف متر في العاصمة يملك الملايين بينما الكساد والجمود مخيمان على سائر المناطق.

وهذا لا يعني أنه ليس في ادراج الحكومة وفي الادارة مشاريع انمائية منتجة من شأنها انعاش المناطق.

منذ ١٨ سنة وضعت، أو خلقت مشاريع الري منبثقة من مشروع الليطاني، وهو المشروع الذي هيأته الطبيعة ليكون أكبر مشروع انتاجي في البلاد، ونأخذ من بيان لوزير المالية والاشغال العامة، في جلسة ٢٢ كانون أول ١٩٥٥ بياناً بهذه المشاريع الري المعدة للتنفيذ.

- الجريدة الرسمية - مناقشات مجلس النواب ٥٠٦ - ٥٠٧ - ١٩٥٥ يقول البيان: ان منشآت التخزين تمكن من النهوض بالمشروعات الزراعية، فهي توفر المياه لمساحات واسعة وتشمل ري مناطق تقع بين مستوى ٨٠٠ متر، وسطح البحر، وغني عن البيان أن مزارعات هذه المناطق هي من النوع الغني الانتاج الذي نجد له أسواقاً وافرة وأسعاراً طيبة، فإن الدونم من الأراضي المزروعة على ارتفاعات تتراوح بين ٨٠٠ متر وسطح البحر يعطي واردات سنوية صافية تزيد على ستمائة ليرة.

من هذه المشروعات نخص بالذكر، ري المناطق التالية: ٣٥ ألف دونم في اقليم الخروب، ٥٠ ألف دونم بين جزين والنبطية العليا منها، ٢٠ ألف دونم جلول جبلية في قضاء جزين وفي مناطق جباع، كفر رمان، جرجوع، عرب صاليم، الجرمق، وجوارها، ٣٠ ألف دونم في منطقة النبطية العليا ٣٧ ألف دونم في منطقة النبطية التحتا شمال مجرى نهر الليطاني، ٦٠ ألف دونم في قضاء صور بين الساحل ومستوى بلدة جوياء على

منسوب ٢٥٠ متراً فوق سطح البحر، ٤٠ ألف دونم بين صيدا وبيروت للمناطق التي ترتفع بين مستوى ٤٠٠ متر و ٢٠٠ متر فوق سطح البحر. ويضيف البيان: هذه المساحات التي أذكرها والتي يبلغ مجموعها ٢٢٠ ألف دونم ناتجة عن تقديرات أقل ما يقال عنها انها متواضعة وان المهندسين يتفائلون بإمكان زيادتها زيادة محسوسة. ان الفلاح اللبناني أثبت أنه قادر على انشاء المسطحات... الخ

إذا ٢٢٠٠ ألف دونم، لو نفذت في مدى عشر سنين، لكانت أعطت إيرادا خلال الثماني سنين التالية، فوق المليار ليرة. إذا يكون اهمال تنفيذ هذه المشاريع قد أضاع على البلاد كل هذه الموارد، وأضاع على اليد العاملة وعلى زيادة السكان كل هذه الوظائف وكم نود أن يتفضل من تولوا الحكم طيلة ١٥ سنة، ويدلوا بالمبررات التي أدت إلى تأخير تنفيذ هذه المشروعات.

لقد صرح رئيس الوزراء في جلسة سابقة، أنه في صدد العمل على تنفيذ هذه المشاريع واننا نأمل في أن يتحقق هذا الوعد، فلا يكون سراباً.

ملائمة عقد العروض الخارجية. القرض هو استلاف على الواردات المقبلة، ونتائجه تقع إذاً على الأجيال القادمة، والقرض على نوعين في ملائمته، القرض للمشاريع المنتجة، والقرض للمشاريع غير المنتجة. والقرض الذي يؤدي فوائده ومنافعه هو القرض للأعمال المنتجة، لأنه يرد قيمته مع جميع الفوائد، ويزيد في موارد البلاد وفي انتاجها وبطبيعة الحال في الدخل القومي. وأما عقد القروض لأعمال غير منتجة، فإن نتيجتها الضائقة المالية في الخزينة، لأن موضوع القرض لا يمكن أن يرد قيمته ولا أن يرد فوائده. إذا نعتبر، أن عقد القرض لبناء الاوتسترادات أو لشق الطرقات، ولو أن هذه المواضيع هي مواضيع مفيدة ونافعة إلا أنها غير منتجة، كان غير موفق.

سلبية الحكم في حماية المنتجين والمستهلكين على السواء. صغار المنتجين ومتوسطوهم يعانون أسوأ استغلال تحت سمع الحكومة وبصرها. مسجل عندي ١٢٥ شخصاً سألتهم هل عندكم أرض؟ أجابوني أنه عندهم أراض. سألتهم ماذا تزرعونها؟ قالوا، نزرعها تفاحاً وبعض الفواكه الخ... هذه في أعالي الشوف وفي سواحل الشوف يقومون بزراعة الخضار. سألتهم لماذا لم تبقوا في أرضكم؟ كان جوابهم، أن أرضنا لا تكفي، لأننا نحب ونشقى وننفق على الأراضي وبالأخير يأتي البنا التاجر، ويفرض علينا السعر لكل صندوق ٢٥٠ غرشاً ونحن عندنا ما بين الثمانمائة صندوق والالف صندوق والالف صندوق، والالفين والثمانمائة صندوق. منطلع خسرانين، ونضطر ان نأتي الى العاصمة حتى نتمكن من ايجاد العمل لنقدر أن نعيش. طيب هذه القضية يلزمها حل، الحكومة اشترت هذه السنة الصنف العاقل من التفاح، لماذا لا تشتري محصول التفاح حتى تؤمن لهؤلاء الناس كي يبقوا في بيوتهم ويبقوا في أملاكهم، ويتمكنوا من أن يعيشوا. الحل هذا موجود في كل بلد له صفة انتاج شامل مثلاً القطن في مصر، في البرازيل البن، مصر قبل الثورة ومصر بعد الثورة. الحكومة تدخل مشتريه في السوق لكي تحافظ على الاسعار وتحمي صغار المنتجين والمزارعين.

سليم معلوف: مقاطعاً - معناه، ان تمنع تصدير الانتاج الزراعي.

عبدو عويدات:

عمال تمنع التصدير حتى يجمعه التجار بأبخص الاسعار، ويبيعونه بأعلى الأسعار، هذا ما يحصل، في الواقع الأليم.

لذلك، يوجد حلول عديدة، ولكن بدنا من يفكر فيها، ان مثل هذا الحل غير موجود والآن يوجد الوجه الثاني، الاسعار الباهظة، هناك الأسعار البخسة المفروضة وهناك الأسعار الباهظة على المستهلكين إذا يوجد ازدواج في الاستغلال ازدواج عن طريق فرض الاسعار البخسة للحصول على الانتاج، وفرض الأسعار الباهظة لتصريفه للمستهلكين. يعني المنتجون والمستهلكون، وهم معظم الشعب اللبناني، هم ضحية الفئة التي لا تتجاوز واحد بالالف. طيب بدنا حل، ما هو الحل لهذه القضايا؟ لها حلول فنسمع نغمة، ان الاسعار العالمية تصاعدت. طيب لو قلنا ان الأسعار العالمية تصاعدت فعندنا بضاعة هنا، لماذا هذه البضاعة الموجودة بالسوق لم تبق على سعرها؟ فإذا مفروض على الحكومة، ان تأتي وتشوف شو في بضاعة موجودة بالسوق، وتفرض السعر العادل، أي السعر الذي كان موجوداً. أما ان يأتي الذي عنده كميات كبيرة من الأرز وكميات كبيرة من السكر، لأن الاسعار ارتفعت في الخارج، فيأتي ويرفع أسعارها ويتقيد بسعر الخارج مع أنه اشتراها بسعر أقل، فإذا تكون هنا الحكومة غائبة عن مراقبة الأسعار الاستهلاكية.

ان الانظمة والتشريعات موجودة ومتوفرة كثيراً وطبقت أيام الحرب.

دائرة مكافحة الاحتكار والغلاء مرسوم رقم ١٥٢٣ تاريخ ١٨/١١/١٩٤٢ بتحديد صلاحيات رئيس هذه الدائرة، حق المصادرة المخول لوزير الاقتصاد. مرسوم اشتراعي رقم ١٦٧ تاريخ ٢٥/٤/١٩٤٢. لتحديد الربح النسبي لمستوردي البضائع. قرار رقم ٢٩٤٦ تاريخ ١٣/٧/١٩٤٦. حيازة السلع والاتجار بها وتحديد أسعارها. المرسوم الاشتراعي ٨٩ تاريخ ١٨/٦/١٩٤٢، مكافحة الاحتكار والغلاء مرسوم اشتراعي تاريخ ٥/٨/١٩٦٧ فإذا كل هذه التشريعات موجودة ولكن تحتاج إلى من يطبقها، والحكومة كأنها غير مهتمة وغير مبالية بهذه الأمور أبداً.

والحلول الآن، هي بتطبيق هذه التشريعات، وإعادة انشاء المحكمة الاستثنائية التي كانت تعمل في زمن الحرب، لاجراء محاكمات سريعة وتطبيق القوانين الاستثنائية على هذه الظروف الاستثنائية.

سمعنا نغمة لتبرير الغلاء، ان في البلاد الأوروبية غلاء، فلماذا لا يكون عندنا غلاء؟ سمعناها من مراجع مسؤولة في الحكومة. سمو فرنسا، سمو اسبانيا، سمو ايطاليا. في هذه البلدان سبب للغلاء ولكن له مقابل، وسبب الغلاء، هو عشرات الملايين من السياح الذين يفدون الى هذه البلدان، حتى أن عددهم قد بلغ الخمسين مليون سائح هؤلاء بطبيعة الحال يشكلون غلاء، لأن الطلب كثر والعرض قل.

ثم هنالك مقابل لهذا الغلاء، أن المقابل هو الواردات الضخمة، الارباح الهائلة التي تنشأ عن وفود هذه الملايين من السياح. إذا، ليس من وجه للمقارنة، بين البلدان الأوروبية وبين بلدنا لبنان. السائح الذي يأتي الى بيروت، يذهب من بيروت الى صور، والى بعلبك، ويعود في اليوم ذاته إلى بيروت، فلا تفيد منه هذه المناطق لماذا؟ لأنه لا توجد سياسة سياحية في البلاد.

هناك نعمة أخرى تحمل النظام الاقتصادي الحر الغلاء. الاقتصاد الحر أيها السادة، هو في الوقت ذاته وقاية للمبادرة الفردية، وحماية للمجتمع، ومبدأ الحرية تعقل الحرية بمعنى أنه لا يمكن في ظل هذا النظام اذا طبق تطبيقاً صحيحاً ان تطغى فئة على فئة أو منطقة على منطقة والنظام رجال، وفي كل نظام حر أو غير حر، للرجال القيمين عليه، ضعفهم وميولهم وشهواتهم ونزواتهم وغرائزهم وخيرهم وشرهم. والتصفيات التي تحصل في الانظمة غير الحرة تستند دائماً في بلاغاتها المعلنة، الرسمية الى أن التصفية كان سببها فساد المقلبين أو المقلوبين. فالنهضة الانسانية من أولها إلى آخرها وفي جميع مراحلها كانت ناشئة عن حرية الفرد وعن حرية التصرف في الفرد ضمن حدود الآخرين وليست عن أنظمة جانكز خان أو تيمورلنك أو هولاكو أو الانظمة المشتقة عنها.

الازدهار والأمن: تنوه الفذلكة بأن الازدهار ناشئ عن الأمن المستتب والاستقرار الناشئ عنه، بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأمن على ثلاثة أنواع: الأمن الذي يأتي من الحكومة، والأمن الذي ينشأ عن سيطرة الحكومة على البلاد أو عدم سيطرتها والامن الخارجي. فالقطاع المصرفي يتأثر بالنوع الأول من الأمن الذي يقضي على الحكومة بأن تحافظ على حريات وسرية المصارف. وان لا تلجأ الى وسائل المصادرة أو التأمين التي تلجأ اليها أنظمة أثبتت فشلها مع أنها تتمتع بثروات غير محدودة. أما السياحة فتتأثر بالنوع الثاني من الأمن وهو المتعلق بسيطرة أو عدم سيطرة الحكومة على مرافق البلاد السياحية في مصر مثلاً لم تتأثر حتى في حرب حزيران وفي الأحداث التي تلت، أما في لبنان فالسياسة تتأثر بالأحداث، لأن الحكم غير قادر أو مستطيع أن يسيطر السيطرة التامة على جميع الحوادث التي تحصل.

المساواة بين المناطق وتعميم الازدهار: تنوه الفذلكة بشعور الحكومة في تعميم الازدهار على المناطق ولكن هذا الشعور يبقى شعوراً لانتهاء كل سياسة انعاشية تتعلق بالمناطق. والازدهار لا يمكن أن يسمى ازدهاراً إلا إذا عممت فوائده ومنافعه على جميع المناطق، والا إذا أصاب كل فرد من المواطنين بنصيب من هذا الازدهار. ولا يتم هذا التعميم الا بفك الحصر الاقتصادي القائم في العاصمة. إذ ان هذا الحصر يتخمد العاصمة ويفقر البلاد ويعود بنا الى العهود الفينيقية، عهود المدينة الواحدة التي يسهل على كل طامع احتلالها، ويحد من الاهتمام بالدفاع عنها لانصراف الى الكسب واكتناز المال بلا طائل. ان من مهام الدولة الاصلية هي العمل على توزيع الازدهار ليكون لكل مواطن نصيبه فيه، وذلك لوضع خطة لانعاش المناطق. سياسة انعاش المناطق في مختلف النواحي الاقتصادية. في الزراعة مثلاً، الأولويات في المشاريع التي يجب أن تعنى بها الحكومة، الاقتصاد الزراعي، ذلك ان لبنان هو أرض قبل أن يكون صناعة، اذ ان الصناعة يمكن أن تتوقف والارض لا يمكن أن تزول. والفوائد من تحقيق الازدهار الزراعي أكثر من أن تحصى:

أولاً - انعاش القرى والمناطق واحتفاظها بأهلها. ضالة التكاليف والنفقات المعيشية اذ ان المواطن يستهلك من مورد أرضه وسكن بيته مما يجنبه بدلات الايجارات الباهظة التي يتعرض لها في العاصمة. على أن تحقيق انعاش المناطق يبقى مرهوناً بتدابير تربوية منها:

أولاً: إنشاء المدارس الثانوية في المراكز التي لا يزيد عدد التلامذة فيها على خمسة آلاف تلميذ.

ثانياً - إنشاء فروع جامعية في طرابلس لأبناء الشمال، وفي صيدا لأبناء الجنوب، وفي جبل لبنان الجنوبي، وفي زحلة لأبناء البقاع. وبهذه التدابير التربوية يمكن تفادي النزوح الذي يهدف إلى السعي وراء العلم. دعم المشروع الأخضر بحيث يصبح استصلاح الأراضي الزامياً وفقاً لبرنامج زمني اذ ان المشروع الأخضر هو المشروع المنتج الوحيد الذي نفذ طيلة الـ ١٥ سنة الماضية. تشجيع انتاج المواسم الزراعية التي تحتاج الأسواق الخارجية اليها. مكافحة الأوبئة الزراعية وتأمين أدوية زراعية مجاناً لصغار المزارعين. إنشاء المنطقة الصالحة لتربية المواشي.

الصناعة والتجارة والسياحة. تشجيع إنشاء الصناعات للمناطق باعفاؤها من الضرائب وتصنيع فائض الانتاج الزراعي، تسهيل قيام صناعات التجميع في المناطق.

مصادر تمويل المشاريع الانتاجية أولاً: الفائض من الواردات العادية عن النفقات الادارية، لا يستطيع لوحده تمويل المشاريع على صعيد البلاد دفعة واحدة. فلا بد في هذه الحالة من تجزئة المشاريع على أساس المحافظات وتخصيص الفائض السنوي للنفقات، تخصيصه لكل محافظة دورياً. بحيث ان كل محافظة تأخذ سنوياً هذا الفائض بكامله. بمعنى أنه في نهاية الاربع سنوات تصبح جميع المحافظات على مستوى عمراني وانتاجي واحد.

ثانياً - اللجوء الى القروض غير المحدودة، ولكن للمشاريع المنتجة فقط باعتبار أن هذه المشاريع كفيلة بتسديدها مع فوائدها من الواردات التي تنشأ عن مداخل الانتاج.

ثالثاً - في المادة ٦١ من قانون التقاعد، نص على امكن إنشاء صندوق مستقل للتقاعد وتحديد شروط تمويله وأصول ادارته في مرسوم انشائه. أما في الودائع والامانات التي تودع الخزينة فلماذا لا ينشأ صندوق مستقل للودائع والامانات حتى تمكن الاستعانة بأموال هذا الصندوق، لتوظيفها في المشاريع الانشائية. ثم اعادة تنظيم شركات التأمين بما يؤدي الى تشجيع المواطنين على اللجوء الى عمليات الضمان في مختلف أوجه الحياة والنشاطات فينشأ عن ذلك ادخار هام قابل للتوظيف، وتأمين للمضمونين، يقيهم العوز والحاجة. فيقوم التأمين في القطاع الخاص، لوظائف الضمان في القطاع العام وعلى أن يكون التأمين اجبارياً على السيارات تسهلاً للتعويض على ضحايا حوادث السير المتكاثرة. وهناك الوسيلة التي أشارت اليها الفذلقة بتعديل قانون النقد والتسليف لتسهيل التسليف المتوسط والطويل الأجل أمام المصارف الوطنية فيما يتعلق باستحقاق الودائع ومساواة هذه المصارف بالمصارف المختلطة في الاعباء الضريبية

وبذلك تعطى الافضلية للقروض الداخلية من الأموال المودعة الطائلة، طالما ان هذه الأموال المودعة الطائلة لا تستعمل في أوجه أخرى.

فقدان التطور والتطوير في الادارة،

انحصر الاهتمام في مختلف العهود في الوظائف الادارية ولم تفتن أي من الجهود الى تجهيز الادارة بالاجهزة المتطورة المتحركة الخلاقة التي تتيح لهات متابعة التطور وتطبيقه في شتى المجالات. حتى أن من كانوا يرسلون للتخصص كانوا يلحقون بوظائف ادارية روتينية. وهكذا ترى أن وزارة الاقتصاد الوطني الموكل اليها تطوير الاقتصاد وحماية المستهلك ليست الا شبك تذاكر لرخص الاستيراد والتصدير.

وزارة التربية الوطنية بسبب فقدان الاجهزة التطويرية، لا تزال تثابر على مرحلة تقليدية انقضت منذ بدء الستينات، وقد أدى استمرارها الى نشوب ازمات لا نهاية لها، ولم يلجأ الى اخادها الا بالمسكنات وبطرق التهدة المؤقتة ولكن لتعاود الانفجار من جديد.

وعلى هذه الوزارة ابدى الملاحظات الآتية:

أولاً، ان ملاكات وزارة التربية قد استنفذت اغراضها منذ بدء الستينات، أي منذ أن انتهت المرحلة التعليمية الحالية:

المعلم الذي كان يشترط فيه أن يكون معه شهادة تكميلية، بطبيعة الحال حدد الراتب على مستوى هذه الشهادة يعني ١٧٠ ليرة ٢٠٠ ليرة ٢٠٥ ليرات. أما اليوم المعلم أصبح له مستوى تعليمي، خريج دار المعلمين، بكالوريا قسم ثاني. كثير من المعلمين حازون على اجازات تعليمية جامعية، فالتفكير لا بد أن يتجه الى رفع ملاكات المعلمين.

الأمر الثاني، ان الجامعة اللبنانية انشئت عام ١٩٥٤ ولكن لا تزال بدون جامعة تجمعها.

لقد خصصت الحكومة في هذه السنة عشرين مليون ليرة في سبيل الجامعة، ونأمل في أن يتم انشاء جميع كليات الجامعة في هذا العهد مع كلية الطب والهندسة بفروعها الحديثة، لتأمين التعليم الجامعي لجميع الخريجين من المدارس الثانوية بدون تمييز.

ثانياً، ان المرحلة التعليمية المستمرة التي انقضت منذ بدء الستينات أصبحت مصدراً من مصادر البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم بعد أن ضاقت رحاب المهن الحرة الحالية بالجامعيين فنشأت أزمات عمل داخل المهن وفي صفوف الخريجين، يضاف اليها أزمات أكثر تفاقمًا في صفوف المتوقفين عند التعليم الثانوي والتعليم الابتدائي.

ان تلك المرحلة التعليمية كانت قد وضعت برامجها على أساس مبدأ «التعليم في سبيل الوظيفة»، وقد آن الأوان لاعتماد المبدأ، العلم في سبيل العمل. ونحسب أن مجلس الابحاث التربوية المنشأ، يسير في وضع البرامج التطبيقية لهذا المبدأ.

ثالثاً، ان محاولات تبذل لايجاد التناقض بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص الرفيع المستوى، وهي محاولات غايتها بلا شك تخريب التعليم، فالتفاهم يجب أن يتم، أن يسير دائماً بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص الرفيع المستوى الذي أدى ويؤدي للبلاد وللأجيال العربية أجل الخدمات، في نطاق الثقافة والتعليم والتربية، مما جعل البلاد متقدمة على غيرها مئات السنين.

ولأهمية الحفاظ على هذا التعليم نذكر أن سوريا بعد أن أتمته اعادته الى أهله بعد أن ثبت أن لا غنى عنه لعدم امكان استيعاب التعليم الرسمي الا جانباً يسيراً من الاجيال الدافقة نحو العلم. وفرنسا، وأميركا، وانكلترا، وغيرها التي تنفق على التعليم الرسمي عشرات المليارات، لم تستطع الاستغناء عن التعليم الخاص، وقد نظمتها ليؤدي اغراضه ويحقق أهدافه جنباً الى جنب مع التعليم الرسمي، على أنه يجب أن تنظم العلاقة بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص، بما يؤدي الى تخفيض نفقاته بالطرق التي تتيح للحكومة اداء المساعدة اللازمة لهذا التعليم.

رابعاً: ان اليهود قد شتتوا منذ الفي عام، وطيلة الفي عام بقيت روابطهم قائمة فيما بينهم، وكان الدين هو الوسيلة أو الرابطة الجامع فيما بينهم يشدهم عبر الحدود والمسافات، ولولا الدين لانقرضوا كما انقرض غيرهم من الشعوب الغابرة واللاحقة. وقد أكد هذه الحقيقة بن غوريون بالكتاب الذي وجهه الى الجنرال ديغول في ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٨ اذ قال:

Car le Secret de notre survivance après les deux destructions Babylonniennes et Romaines et la haine des chrétiens qui nous entoura pendant mille ans, réside dans nos liens spirituels avec le Livre Saint.

Lorsque la commission Royale Britannique vint à Jérusalem à la fin de 1936 pour y étudier l'avenir du mandat, je lui dit: notre mandat c'est la Bible. Nous y avons puisé notre force pour résister à un monde ennemi, et persévérer dans la foi en notre retour dans notre pays, et la paix dans le monde.

ذكرت ذلك لأنوه الى أن الكثيرين من الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية يثون دعايات الحادية مسمومة ويلقنون التلامذة تعاليم بانكار وجود الله وبأمور ما أنزل الله بها من سلطان وغايتها اقتلاع جذور الدين من نفوس النشء وهي ترمي في النهاية الى تفكيك المجتمع وتخدم بالتالي الأغراض الصهيونية التي تقدر ما لرابطة الدين من قوة جامعة.

ان هذه الدعاية الكافرة والسكوت عليها خرق لأحكام الدستور التي توجب على الدولة تأدية فروض الاجلال لله واحترام جميع الاديان والمذاهب.

فالواجب يقضي، إذا، بمكافحة هذا الخطر المستطير على وحدة المجتمع وذلك بتدريس الدين الاسلامي والمسيحي في المدارس الابتدائية لمواجهته وتعليم العقيدة الاجتماعية والاقتصادية الاسلامية المسيحية في المدارس الثانوية والمعاهد الجامعية وانظمتها التطبيقية ودورها الانقاذي الانساني في العهود التي اعتمدتها ونتائج تطبيقها.

وزارة المال. فيها مصلحة جباية ومصلحة صرف، ولا وجود لأجهزة تعنى بالتطوير الضريبي والتشريع المالي. وهنا أتوقف عند الالتزامات عند الاتفاقات الرضائية هذه الاتفاقات الرضائية التي تعقد بعشرات الملايين بدون مناقشة، وكانت في جميع العهود سبباً لمتاعبه ولاساء سمعته بما يحيط بها من أخبار واشاعات وعمولات والنخ...

بعد أن ظهرت أو أشيعت أخبار صفقة الكروتال رأيت أن أقدم بمشروع قانون لتنزيه هذه الاتفاقات الرضائية في ٢٧ تموز ١٩٧٢ قلت تعقد الصفقات بالتراضي مباشرة ولتنزيهها، أحيل هذا المشروع القانون الى الحكومة جاء الجواب من الحكومة بامضاء رئيس الوزراء يقول: جواباً على اقتراح القانون تفيد الحكومة بأنها أخذت بعين الاعتبار مشروع القانون موضوع البحث وهي عاكفة على درسه من مختلف المراجع وستعمل الى عرضه على مجلس الوزراء بالمناسبة تمهيداً لعرضه على مجلس النواب الموقر. يعني هذا الجواب كان في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٧٠ وحتى اليوم لم تأتينا شيء من هذا المشروع.

علماً بأن هذا المشروع يوفر عشرات بل مئات الملايين عن الدولة. وهناك متأخرات التحصيل، معالي الوزير هذه ما إلها حركة، بمرور الزمن مئات الملايين تسقط بمرور الزمن القانوني. هذه تكون عن اهمال أو عن تواطؤ مقصود أو غير مقصود.

وزارة الدفاع: دكتاتورية قادة الجيش السابقين فرضت بتناولات تشريعية مخالفة لابطس القواعد الدستورية، ونشأ عنها تخلف فادح في الدفاع وهدر الأموال الطائلة، بلا طائل.

وزارة الزراعة. لا أثر لها في التطوير الزراعي والانتاجي وفي مكافحة الاوبئة الزراعية. وزارة الزراعة يجب أن تكون مكاتبها في الحقول والبراري هذا موقعها.

وزارة الهاتف، الكل يسلمون بالخلل في الاجهزة والخطوط على صعيد البلاد، والسؤال الذي يتطلب الجواب، هل ان العطل ناشئ عن خطأ من الادارة أو عن أعمال وغش الملتزمين. فإذا كانت المسؤولية ادارية فما هي التدابير التي اتخذت بحق المسؤولين وإذا كانت المسؤولية تقع على عاتق الملتزمين فما هي الملاحقات التي أجريت بحقهم من أجل المحافظة على حقوق الخزينة المهدورة والمغدورة.

في تقرير قديم اطلعت عليه، نتيجة تحقيق أجري بهذا الشأن ومنه يتضح أن التلزم كان يجري بمواصفات لا تملكها الا شركة واحدة بعد الاتفاق مع هذه الشركة، بدلاً من أن تجري الالتزامات على أساس الاستطلاع على أحدث الاجهزة والمواد ليصير اختيار الاصلح منها. ونأمل من الوزير الحالي الذي نقدره أن يمنع كل تقييد في الاختيار وان تكون الادارة طليقة في الاختيار على أساس الأحداث والأصلح.

وزارة السياحة. كل ما نعلم عنها أن السائحين يأتون الى بيروت ويذهبون لزيارة خاطفة للآثار الى بعلبك وصور ويعودون في اليوم ذاته بدون توقف ليطلعوا على مخلفات آثارها في متحف بيروت الوحيد، فلا تستفيد

المناطق منهم. اما السياسة السياحية فلا وجود لها على الإطلاق، وليس من أجهزة مختصة تعنى بها. الأشغال العامة والتنظيم المدني مفتتة بين عدة مصالح مستقلة تلزم فيها الدروس والتنفيذ، وحتى الرقابة على التنفيذ الى مكاتب خاصة، والاحاديث بطبيعة الحال كثيرة عن ترابط هذه المكاتب ببعضها البعض.

والآن كلمة حق لا بد من قولها في السياسة الخارجية وفي مجلس الخدمة المدنية ان تحرك السياسة الخارجية العاقل المدرك المنظم قد حصن البلاد ضد أخطار الاحتلال وكان طليعة الانفتاح العربي على العالم وساهم بفعالية بنقل القضية العربية الى التفهم العالمي ثم إلى التأييد العالمي لقد كان العالم العربي بمعظمه منكشاً على نفسه قبل حزيران سنة ١٩٦٧، وكان لبنان وحده المطل على الخارج ولكن بحذر وخجل أحياناً، لما كانت توجه اطلالته هذه، شتى التهم في الداخل ولدى الدول العربية. وقد أدركت الدول العربية أخيراً، ان الحرب هي سياسة قبل أن تكون سلاحاً واطلاق نار. وان الانتصار في السياسة لا بد من تحقيقه قبل الانتصار على جبهة القتال. ومن هنا ندرك أهمية الاتصالات التي تقوم بها الخارجية لدى دول العالم، ونسلم بأن مكان وزير الخارجية يجب ألا يكون في مبنى الوزارة بل في كل مكان في العالم. وقد أحسنت الحكومة في خطواتها بتعزيز السلك الخارجي ونشره شرط أن يختار له أفضل العناصر، وتخرج في الاختيار عن نطاق المحسوبة التقليدية والروتين المعتاد. والانفتاح على الخارج يساعده وتعززه دنيا الاغتراب المنتشرة في بقاع الأرض وتجعل من لبنان كياناً عالمياً. فأحرى بنا نحن المقيمين، أن نؤمن لهذه القوة العالمية الكبيرة، وجوداً في الوطن الأم فينشأ مجلس تمثيلي لهم في لبنان ينتخبونه على أساس دول الاقامة، ويجتمع دورياً في لبنان لتنظيم وتنسيق العلاقات وإقرار المشاريع اللازمة لمساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية ووضع السياسة الواجب تنفيذها لنصرة لبنان والقضايا العربية في الخارج.

وأما مجلس الخدمة المدنية فهو بحق الضمانة الكبرى للوظيفة وللموظف. وفيه الراحة للوزير وللنائب، وحافز المرشحين للوظيفة والطمأنينة للمواطنين.

العدالة الاجتماعية. في الجزء الأول من الموازنة.

أوضحت فيما تقدم، فراغ الموازنة من العدالة الاجتماعية بالنسبة لفئات الشعب والمناطق. وفي الجزء الأول منها الخاص بالرواتب والتعويضات والنفقات اختلال ظاهر بالتوازن بين الفئات الادارية. المظلمة الأولى تستهدف الاجراء المياومين الذين يواجهون حالة هي أقرب الى السخرة منها الى العمل المأجور.

أولاً: ان هؤلاء المياومين لا ينتسبون بموجب المادة الأولى من قانون الموظفين لا الى ملاك دائم ولا الى ملاك مؤقت. وبهذه الصفة لا حق لهم لا بالتدرج ولا بالراتب الشهري مع أنهم مرتبطون بالادارة، ولا بتعويض صرف إلا ضمن شروط ضيقة تجعله أقرب الى الصدقة منه الى التعويض.

ثانياً: ان معظم هؤلاء المياومين يقومون بأعمال دائمة كالسائقين والكتبة والمستكئين والحجاب والخدم وقد مضى على بعضهم العشر أو العشرون سنة ومع ذلك يصفهم القانون بأنهم ليسوا دائمين ولا مؤقتين فهل يجوز

للقانون أن يخالف الواقع، ليهدر الحقوق. لقد آن الأوان لرفع هذه المظلمة عنهم، ورفع هذا التناقض المخرج بين القانون والواقع الذي يراه.

- المساواة في التدرج بين الموظفين المنتجين والموظفين غير المنتجين دون مكافأة للأولين ليكونوا قدوة وحافزاً للآخرين. هذه أيضاً إخلال بالمساواة.

- البدلات الباهظة المخصصة للبيارات وتبلغ في لبنان اثنا عشر مليون ليرة للبيارات فتكون الدولة ساكنة في بلدها بالبيارات وكأنها غريبة عنه. وحتى آخر العهد الماضي كان رئيس الدولة نفسه مقيماً بالبيارات.

- التعويضات عن أعمال إضافية وتبلغ أربعة ملايين وهي مخصصة لموظفين دون آخرين. ان هذه التعويضات تعطى بموجب القانون لمن يلزمهم نظام الخدمة بالعمل خارج أوقات الدوام أو لمن يكلفون رسمياً من الوزير بمهمة خارج الدوام شرط أن تختلف المهمة عن عملهم. والملاحظات على هذه التعويضات هي أولاً: قضاة النيابة والاستئناف يعملون خارج الدوام أكثر مما يعملون وقت الدوام وأعمالهم تتصل ليلاً نهاراً ومع ذلك فلا يخصص لهم أي تعويض عن أعمال إضافية والفئات الأخرى من القضاة تعمل أيضاً خارج أوقات الدوام لأنها في الدوام تنصرف بكليتها إلى تأمين المراجعات. أما درس القضايا وتنظيم الأحكام فيقومون بها في بيوتهم خارج أوقات الدوام. ومن حقهم في هذه الحالة أن يتقاضوا تعويضاً عن أعمال إضافية اسوة بباقي الموظفين الآخرين. وشتان بين العمل القضائي وبين العمل الإداري.

ثالثاً: يتقاضى القضاة وفئات من الموظفين تعويضات خاصة نسبة للكفاءة العلمية التي يفرضها القانون. ان تمييز المكافأة العلمية عن غيرها لا يكون بالتعويض بل بفرق في الراتب فمن الانصاف أن يدمج التعويض الخاص بأساس الراتب.

رابعاً: ان القضاء سلطة دستورية، مستقلة. فمن الواجب أن يخص القضاة بمظهر لائق يتساوى مع المظهر المخصص لأعضاء السلطين الآخرين. والداخل الى غرف القضاة يلحظ أن تأثيثها يتعادل مع تأثيث غرف المحررين ورؤساء الدوائر مع أن رتبة الفئة الدنيا من القضاة توازي رتبة المدير العام.

هناك أيضاً عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي، الذين يعملون ليلاً نهاراً، فمن حقهم اذا، اما تخصيصهم بتعويض واما زيادة رواتبهم. هذه هي الملاحظات التي ارتأيت تقديمها وكلنا ثقة وأمل بأن معالي وزير المالية الذي نقدر ونحترم علمه وكفاءته، سوف يأتي في العام القادم بموازنة تجنبنا جميع عشرات الموازنة الحاضرة. وكل عام وأنتم بخير.

الرئيس: الكلمة لحضرة الزميل الاستاذ كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: دولة الرئيس، أيها الأخوة والزلاء.

أول ما لاحظته فراغ رئاسة الحكومة، بحيث نستطيع أن نقول في جلسة تناقش فيها الموازنة، ان هذا الفراغ يرمز الى دولة الفراغ الفراغ الآخر، فراغ معظم المقاعد النيابية، من وجود النواب. وهذا يعود إلى القاعدة الخاطئة الدستورية التي جعلت بعض رؤساء المجالس يستنكفون عن تعداد الاكثرية قبل البداية بأي جلسة. لأن الدستور صريح في هذا الباب، لا يجوز عقد الجلسة إلا إذا كان هناك أكثرية، فلو كان هنالك محكمة في البلد تتعاطى في قضايا المخالفات الدستورية، كانت تعرضت لهذه العادة ونقضتها.

الرئيس: حضرة الزميل، تذكر، بأن الرئاسة أعلنت البارحة أن مناقشة الموازنة العامة ستكون بجلسات استمرارية. جلسة مناقشة الموازنة العامة ليست الا استمراراً لجلسة البارحة انما يراعى الكورم في المجلس عندما يصار الى التصويت. فنحن نعتبر هذه الجلسة استكمالاً لجلسة البارحة.

كمال جنبلاط: متابعاً:

انا في هذا المجلس منذ سنة ١٩٤٣، في عهد الشيخ بشارة الخوري، عهد الرئيس كميل شمعون، ومعظم العهود السابقة، لم تكن تعقد جلسة استمراراً للجلسة السابقة، وكنت في هذه المجالس أنتم، الا إذا كان هناك أكثرية نيابية. وإذا فقدت هذه الأكثرية فكان رئيس المجلس، سواء عادل عسيران أم صبري حماده أم كامل الأسعد يوقفون الجلسة. وينادون على النواب لكي يدخلوا الى القاعة، والا تعطلت الجلسة بشكل نهائي، التقليد لا ينقض الدستور. لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الاكثرية من الأعضاء الذين - وهنا لا يستثني بين استمرار الجلسة أو عقدها - لأول مرة يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات الى آخره. نحن نحترم الدستور، فكان الحكومة تتهم الرجال في البلاد، وبعض الحركات بأنها ضد النظام. والحكومة تقبل، والرئاسة تقبل بأن يجتمع المجلس بدون نصاب خلافاً للدستور. والذي يبرر وضوح هذا النص أن المشرع اللبناني، المؤسس لهذا الدستور، أراد أن يحافظ على ما اسميه كرامة المجلس لأنه هو السلطة التي تنبثق عنها سائر السلطات وان لا يستخف أحد في البلاد بهذه السلطة وبعدم اجتماعها وسفستيتها كما هي الحال الآن. هذا القرار يا معالي الوزير لا يبرره شيء على الاطلاق. لأن هناك تقليد عشرين سنة وما يزيد كان فيه هذا النص محترماً.

أما الفراغ الثالث فهو فراغ مكان الحضور، لا يوجد أحد تقريباً، لأن الناس أخذت تشعر أن المجلس النيابي ويا للأسف لم يعد له هذه الأهمية في البلاد، لم يعد مصدر التشريع الحقيقي، لم يعد مصدر السلطات الحقيقية، فهذا هو العنصر الأساسي في تكوين الخطر على النظام اللبناني. لأن كل الناس تعتقد اننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً، ولا أن نقول شيئاً في الوقت المناسب. هذا الفراغ يدل على أن الناس ما عادوا يهتمون بقيام النظام الديمقراطي البرلماني في لبنان وأن النظام يخرب نفسه من الداخل. فلماذا لا تريدون أن تسمعوها بأذانكم المتظاهرين امام المجلس، يقولون ما يقولون عن المجلس وعن معظم النواب. ما كنت أريد، كما قلت، أن يكون هذا الفراغ الحكومي الذي هو رمز فراغ الدولة في هذه الظروف و ٥٠٠٠ مضرِب ومتظاهرين يجوبون البلاد بأسرها دون استثناء

لمنطقة، لأنه لا يوجد طائفية في هذه الحركات الشعبية الواسعة التي، لأول مرة، تبرز في هذا الشكل في لبنان، وكنت لا أريد أن أستغيب رئيس الدولة ولكن ما شأني به وهو الآن يلاحق الطلاب، والصغار والشباب المتظاهرين بالمصفحات. هذا ما كنت لا أحلم به في حياتي.

أبدأ بملاحظة أخرى: صرف هذا المجلس ٨٣٠ ألف ليرة، كان بالامكان أن ننشئ مجلساً جديداً، باضافة بعض المال على هذا المال. فإذا بنا لا نستطيع أحداً أن يفهم على الآخر. أين ذهب هذا المال؟ أقول بكل صراحة نطالب بابرار الفواتير، بتدقيق في الحسابات، لأنه لا يمكن أن يتغير المجلس، ببعض خشبات صغيرة وضعت على الحيطان ووضعت بعض الطااولات، والتسديد ٨٣٠ ألف ليرة. لا يستطيع أحد أن يسمع الخطيب، لا يستطيع أحد أن يسمع الآخرين.

انتقل الى ما أدى بالبلاد إلى هذا التعطيل العملي والمعنوي لدور المجلس حتى أصبحت القضايا تثار في الشارع وتحل في الشارع. النصف الساعة الأولى، لماذا لا نحترمها في هذا المجلس؟ وحتى إذا اتفق النواب على أن تكون هذه النصف الساعة في آخر الجلسة، يتوجب على رئيس المجلس أن يوقف الجلسة المعدة للمناقشة في القوانين. الآن، النصف ساعة مفتوحة. هذه المناقشة لا يوجد مجلس في العالم يتنازل عنها لأن كل مجلس يفترض فيه أن يطلع على شؤون الساعة ويناقش شؤون الساعة، فكيف يجوز، ولا يمكن للمجلس أن يتخلى عن صلاحياته في انتقاد الحكومة، في توجيه الحكومة، بالتوصيات العامة التي يصدرها. والا فقد المجلس أهميته الشعبية، فكأن هناك مؤامرة على هذا المجلس في محاولة خنق صوت النواب في هذا المجلس، لكي يتشرح النظام البرلماني من قاعدته، أي المجلس النيابي، فلا يعود له أية قيمة في البلاد.

الرئيس: حضرة الزميل، أولاً رداً على ملاحظة نصف الساعة الأولى، التعديل أقرته لجنة النظام الداخلي ووافق عليه المجلس. اليوم لجنة النظام الداخلي تعد نظاماً جديداً للمجلس سنأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار. أما بالنسبة للنصف الساعة فلقد وافق المجلس على هذا التدبير.

كمال جنبلاط:

يجب أن نعيد إلى هذا المجلس هيئته، معنوياته، باتباع الكورم الصحيح في بدء الجلسة، فبجعل نصف ساعة للمناقشة، وبجعل يوماً في الأسبوع لمناقشة القضايا الطارئة، والا سيتحول هذا النظام كله إلى حكم فرد.

كما كان يقول لويس الخامس عشر. وكأن سيف التعطيل هذا الذي طال هذا المجلس الذي هو أعز المؤسسات الديمقراطية البرلمانية، كأن سيف التعطيل يلحق كل شيء، تعطيل مشاريع التنمية التي وضعت في عهد الأب «دوبريه» وقد صرفنا عليها أربعة إلى خمسة ملايين ليرة لبنانية ولم يأخذ بها الحكم القائم إطلاقاً ووضعها على الرف. وسننظر إلى ذلك في حينه.

تعطيل النهج الاجتماعي للدولة، كأن الدولة أصبحت الحامي الرسمي لنظام رأسمالي فاسد، لا يوجد فيه قيود، لا قانونية ولا خلقية للربح المشروع.

تعطيل حصانة الموظفين عملياً بهذا الهجوم من قبل مسؤولين في الدولة وزراء، على مجلس الخدمة المدنية، على التفتيش المركزي، على الإدارة والتوجيه، لأن بعض الوزراء أصبح لهم زمن خارج الحكم، جوعانين للتعيين.

تعطيل دور التفتيش المركزي بشكل خاص، الذي مكن الموظفين أن يفلتوا على رأسهم. ويمكن بعض الوزراء أن يفلتوا على رأسهم أيضاً.

تعطيل آلة مكافحة الغلاء.

تعطيل تحصيل ضريبة الدخل، كما سنرى أيضاً.

تعطيل أجهزة مكافحة لعب القمار الفليبرز والتهريب على جميع أنواعه.

وحتى تنفذ أوامر العدالة. نقل ضابط ثلاث مرات في شهر، بأمر فصل من وزارة الداخلية لأنه قبض على أحد المجرمين وثبت أن هذا المجرم يخصه، ولأنه قبض على بعض اللاعبين وثبت أن هؤلاء اللاعبين يخصونه.

تعطيل التعليم على ٣٠٠ ألف طالب، و٢٠ ألف جامعي في كل سنة شهراً على الأقل أو شهرين، لأن الدولة لا تفكر، بل هم الطلاب الذين يفكرون عن الدولة، وفي مكان الدولة، لأنه لا يوجد خطة على الإطلاق نتبعها، لا في التنمية ولا في الإصلاح.

تعطيل النظام الديمقراطي بالخروج عن الدستور وعن العرف البرلماني بممارسة السلطة للحكم، لم نعد، لا نظام رئاسي ولا نظام برلماني، ولا أذكر المحاولة المستمرة لتعطيل الحريات الشخصية على اللبنانيين. ومشروع قانون الأحزاب هو رمز هذا الجهل الذي تريد أن تستبقيه الدولة في البلاد، ولا تعتبر أن الفكر الحر، العقيدة الحرة، هي في أساس تكوين لبنان، وإن لا نظام سياسي ديمقراطي يكون فعالاً جيداً بالبقاء إلا إذا نمت فيه الأحزاب، السياسية الحقيقية، لا الكتل المنطقية التي في النهاية لا تعبر عن شيء.

تعطيل محكمة من أين لك هذا عملياً.

تعطيل أنظمة الدولة في التعيين. وأعطي مثلاً على ذلك. لم نعد نحترم المباراة، لم نعد نحترم الفحوص، عوضاً عن أن تكون هناك مباراة يتقدم فيها الإنسان بفحص ويؤخذ الأولون، يستعوضون عن المباراة أحياناً بمباراة على الشهادات يسمونها أكثر فيها طبعاً الرغبة في تعيين فلان دون فلان على فلان على فلان. عندكم في العدالة، يا معالي وزير العدل، أجريت فحوصاً لستة عشر قاضياً، على أساس أن تكون العلامة في هذه المباراة ١٢. لأنه لا يجوز لأي محام أن يدخل ويصبح قاضياً ومعارفه متوسطة. فضقتم ذرعاً بكم شخص، فخفضتم المعدل إلى عشر.

وزير العدل: أعطنا أسماء هؤلاء الأشخاص.

كمال جنبلاط: ما عندي أسماؤهم. لماذا خفضتم المعدل إلى عشر.

وزير العدل: مش نحن، مجلس القضاء

كمال جنبلاط: يجب على الوزير ايقاف مجلس القضاء عند حده. وجعله يحترم النص القانوني.

تعطيل مجلس شورى، بعدم تعيين أي رئيس له، حتى توقفت فيه جميع الدعاوى لأن مجلس شورى الدولة يشكل في النهاية رقابة على الإدارة، رقابة على أعمال الحكومة وهذا التعطيل هو مقصود لأنه مضى سبتان ولم يعين رئيس لمجلس الشورى، كي لا يقوم بواجب النظر في قانونية المراسيم التي تصدرها الدولة تمييزاً لتحكم التسلط الشخصي.

تعطيل عملية التنافس: في الالتزامات العامة للمشاريع، ونرى القباضيات يفرضون ارادتهم بالقوة على الملتزمين والمقاولين الآخرين، خارج الباب وداخل الباب. حدث منذ مدة قليلة، منذ اسبوعين في الهرمل، في التزام ما يقرب المليون ليرة. قسم من هذا الالتزام لزم، شو كانت نتيجته؟ ٣٦ ألف حجير، لزم الحجير العادي بعشر ليرات، أي ٣٦٠ ألف ليرة، فانتبه أحد الموظفين الى أن هنالك، اما تزويراً أو أن السلطة الملزمة اخطأت في تقديرها. فأعيد التلزم الى دائرة الالتزامات وكان، ان سقط التلزم الى ٣٦ ألف ليرة، أي ليرة للحجير الواحد.

متى تنقذون سمعة الدولة، ودائرة الالتزامات من السطو الذي يحصل على المقاولين والملتزمين الآن؟ أفهذا لصالح الدولة؟ يا بتعطيني هالالتزام، أو لا أخليك تلتزم. هذا قول أصحاب السطو. يا بدي ادخل شريك يما، ما بخليك تلتزم. وزير المال يعرف هذا الشيء على ما يظهر.

قضية من هذا النوع، اطلب أن تروح الى التفتيش المركزي إذا تجرأ التفتيش من بعد هجوم الوزراء عليه أن يقوم بواجباته. تعطيل حرية العمل الاقتصادي المستقل في لبنان، عن طريق فرض فلان بن فلان على هذه الشركة، على هذا الصانع، أو على تلك الشركة في المرفأ، وأحياناً يجب الاعتراف هناك طلب خوة معينة يعرفها كل بيروقي.

تعطيل عمل لجنة الدفاع في عدم تقديم الوثائق الضرورية التي تثبت مثلاً صوابية أسلحة الكروتال وتفصح عملية التسوية التي قامت بها الحكومة، فهو عمل لم تبادر إليه أية حكومة. كنت رئيس لجنة تحقيق في الماضي مع زميلنا الاستاذ بشير الأور، فطلبنا جميع الوثائق في كافة القضايا وكنا نحصل عليها وكان رئيس الحكومة السيد سامي الصلح آنذاك.

تعطيل الدفاع اللبناني عن أجواء لبنان لعدم شراء هذه الصواريخ أو تلك. أو استقدام ثلاثة أسراب طائرات عربية على الأقل للدفاع عن أجوائنا بمعاونة ما تملكه من طيران صغير عوضاً عن أن تصبح واقعاً وفعلاً، قاعدة حرة للمرور وللانقضاض على سوريا عبر لبنان.

تعطيل النظام الديمقراطي الذي نحن نحرص على تركيزه، على تدعيمه، على تطويره، لأننا لا نريد أن نقع بالمغامرات العسكرية أية كانت، ولا في هوة حكم التسلط الشخصي. تعود لبنان بجميع فئاته، على أن يكون هذا

المجلس ممثلاً لآرائهم ما استطاع إلى ذلك تمثيلاً، وقد يستطيع ذلك أكثر، إذا تطورت أنظمة التمثيل، وإذا أحدث طبعاً مجلس دستوري آخر، هو مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، يمثل النقابات والهيئات المصلحية على اختلافها.

ولا أنسى أخيراً تعطيل العلم في الدولة، وتعطيل دور العقل في كل هذه. هذا الشيء الذي نعيشه غير طبيعي. أقول ذلك، بكل صراحة، لا ملاحقة الطلاب بالضرب ولا قتل المساكين، بعض المزارعين في الجنوب ولا ملاحقة المعلمين بالصرف، كأننا نتنقل من مجزرة إلى مجزرة. كأن الدولة تتحدى الشعب باستمرار، لكي يقوم هذا الشعب بإحدى ثوراته التاريخية. فالدولة لازم أن يكون عندها علم، إذا ما بتقدر أن تقوم بواجب حكم لبنان على أساس العلم، والخبرة العلمية، فساعتها لازم يفسح المجال لحاكمين غيرهم.

أما ان كل شيء عدو، هذا عدو، طيب من الذي بقي مع هالدولة اللي ما في الها عدو، في النهاية.

وأخيراً تعطيل الحكم في الدولة، لأن الحكومة لا تقرر شيئاً ولا تحكم ولا أنسى ربما للجديّة أو للنكتة خذوها كما تشاؤون. تعطيل يوم الجمعة، ووعد جميع المحمديين بهذا التعطيل من جانب رئيس للحكومة، يقف أمام المسلمين في يوم حافل بالصلاة والابتهالات يعد، وطبعاً، الوعد شرف في كل حال. لا يمكن أن يميز انسان بين وعده البسيط ووعدته بشرفه. يعدهم بأن تعطل الدولة وتعطل المؤسسات يوم الجمعة، ولا يزال نصف اللبنانيين ينتظرون تحقيق هذا الوعد، أية كانت ملابساته الأخرى.

هناك، قضيتان يجب أن نطرحهما، لأنهما قضايا الساعة، وكل مجلس نيابي لا يتحمل مسؤولياته في مناقشة هذه القضايا، يجب أن يعتبر كل منا، أنه يكون مقصراً بواجبه، لأن علينا جميعاً انتقاد الدولة أو تأييدها، وفي كل حال، توجيهها أو الضغط عليها باسم الشعب، لأجل الحلول الايجابية السليمة. انهار النظام البرلماني انهياراً ذريعاً على يد الحاكمين لأنهم لا يحترمون اللعبة البرلمانية، وهم يريدون أن يكون المجلس النيابي، وقد أصبح فعلاً (الانتيشامبر) يعني، غرفة انتظار على باب الحاكمين.

القضية الأولى: نصف مليون مضرب في لبنان، أي ربع لبنان تقريباً من حيث العدد العددي وبامهاتهم، وآبائهم، واخوتهم وأخواتهم، كل لبنان تقريباً. الا يوجد بين المسؤولين من له أولاد، لكي يفهم هذه القضية لكي يستوعبها بعقله وبقلبه. من ليس له قلب، لا يستطيع أن يحكم. ولكي لا يقف موقف المتفرج، وأقول موقف الخلافة الفكرية، المتفرز الفكري، الذهول السلبي، أمام تحرك الشباب في لبنان، كل الشباب. لماذا تريدون أن تستعدوا جميع الشباب في لبنان؟ جميع الأجيال الطالعة التي يبلغ عددها ٦٠ بالمئة من سكان لبنان. جميع المثقفين من أساتذة الجامعات، الى معلمي المدارس الخاصة، الى معلمي المدارس العامة إلى المعلمين في الثانويات. فبذلك تظهرون، وكأنكم تتحدون العلم، بالأسلحة الجديدة التي اشترتتموها بمئتي مليون ليرة والي عم بتجربوها على هالشعب.

لا أتوقف عند مطالب وزارة التربية، لأنني سأحدث عن هذه المطالب في حينه لأنه في الواقع ليس لدينا وزارة تربية بالمعنى الصحيح للكلمة. وكل وزير يأتي يعدل البرامج كما يريد، لأن التثقيف، أولاً، ليس هو تثقيف حضاري بالمعنى الصحيح للكلمة، يربطنا بالحضارات الغابرة التي كونت الحضارة الغربية، ولا بالحضارة الغربية ذاتها، ولا يربطنا بشكل خاص، بالانسان. وهذه الثقافة يعوزها التربية، التربية الخلقية، التربية الاجتماعية.

أتوقف عند نقطة فقط مهمة، وهي القمع، أي التقتيل والضرب. لماذا يجب أن ترسل الحكومة بالناس الى المقابر الى المستشفيات، وتعتبر ان هذا هو واجبها الاسبوعي وأحياناً اليومي؟ وان هذا هو مثالها الأعلى في تسيير الاحكام وفي ما يسمونه المحافظة على هيبة الدولة. المحافظة على هيبة الدولة، لا تتم، الا بالعدالة. إذا نقصت العدالة فلا يمكنكم، أن تستعيدوا هيبة الدولة ولو قدر أن تكون لكم طاقة «هولاكو» وأفعال «هولاكو». لم تلد الامهات والآباء أولادنا واخواننا، ولكل وزير منكم ولد في الجامعة يتظاهر الآن مع الطلاب، لكي يأتي الحكم السلامي، فيرسل بهم، وحدانا وزرافات متعمداً، الى المقابر الى المستشفيات، دون أي احساس انساني دون أي شعور بالانسانية، دون أي شعور بالمسؤولية هكذا، استعداد الناس، استعداد الصغار لأن سن السبعين أو ما بعد السبعين، قد فعلت فعلها، في ذهنية هذه الحكومة، فأصبحت تواجه كل صغير، كأنه رجل يريد أن يأخذ مكانها.

ابتدعت الحكومة طريقة جديدة لتفريق المظاهرات، الضرب بالحجارة. حصل ذلك في النبطية وحصل البارحة في بيروت. فاعادتنا الى أيام الجاهلية وكشفت عن وجهها غير الحضاري الذي تنكر للتحضر اللبناني بكل حضارته. هل بين المسؤولين بعض رعاة الماعز؟ فأوصوا تقنياً، وباعتماد الدفاع الالكتروني السلامي الجبار، بهذه الطريقة؟

أولادنا، أكبادنا، عمالنا، عصنا القادر المتحرك. هم الدم الحقيقي في المجتمع اللبناني. مزارعون، قدرتنا على الانتاج، على جعل لبنان يبقى عبر الدهور كما كان واستنبت الأرض القاحلة، والجبل المستعالي على كل جهد رائد، هؤلاء كلهم، يا أرباب المعالي، طبعاً، تحدث، ولي بين هؤلاء الوزراء أصدقاء ولكن كشخص معنوي بالحكومة، هؤلاء كلهم لا يرشقون بالحجارة من قبل من؟ من قبل الشرطة والدرك. بل، ترمى عليهم الرياحين وتنتشر في وجوههم الزهور والورود.

أصل الى القانون. لماذا تطلب الدولة من الناس، ان يحترموا القانون وهي تحترم القانون في رشق الحجارة؟ لا يجوز للدركي الا أن يستعمل هراوته لأن في ذلك نصاً قانونياً في صلب قانون قوى الأمن، أو أن يستعمل بندقية لم أجد نصاً قانونياً يتيح للشرطة ويسمح لها، بأن تستعمل، لا العصي، ولا الحجارة، ولا أية وسيلة أخرى من الوسائل الهمجية، وكل شرطي كان أو دركي يستخدم هذه الوسائل، أو كل جندي، فانه يتعرض الى عقاب صارم قانوني.

اني مارست ثلاث سنوات مهمة وزير داخلية في هذا البلد في ظروف صعبة جداً. وأعرف اننا ما لجأنا يوماً الى الضرب بالحجارة، ولم نسمح بذلك اطلاقاً، ولا الى أي وسيلة من هذا النوع.

انتم تواجهون الجيل الطالع، تواجهون العنصر النشيط العامل في الصناعة وفي الزراعة، وفي الحرف، وفي المهن الحرة، وفي المدارس، وفي الخدمات وفي كل مكان. تواجهون هؤلاء جميعاً، بروح الحق، بروح الكراهية. لشو هالحقد، لشو هالكراهية، ما بعرف. تعتبرون كل مواطن دون الخامسة والثلاثين، أنه عدوكم وتبادلونه العداوة عوضاً ان تجروا معه حواراً، هو نفسه يتخلى فيه عن عقده النفسية، وأنتم تتخلون أيضاً عن عقدكم النفسية العتيقة، كل شاب منهم وهم ستون بالمائة من لبنان، هو عدو بنظركم.

يا أبناء السبعين، فوق السبعين، وما تجره السبعون من خريف ذابل وعقد نفسية وأكاد أقول كلمة اخرى لولا الادب، وخريف في العقول.

لا يحكم لبنان المتأجج نشاطاً، ولا تفرض سلطة على اللبنانيين بذهنية ابن السبعين، يضاف اليها الشعور بأن عشر سنوات مرت على بعضهم ابتعدوا عن الحكم.

فؤاد لحود: ولكن تشرشل حكم بالثمانين.

كمال جنبلاط:

ذاك هو تشرشل ولكن ما فيش عندنا الا السيكار، ليس لدينا من تشرشل الا السيكار، ويا ريت سيكار نصف سيكار، فيجب أن يملأوا هذه الفرصة الذهبية من الزمن بكل شيء بجميع المكاسب، فيما عدا الحلول الايجابية والخطة الاصلاحية والانمائية الصحيحة، قبل أن يتركوا الحكم. فمثلاً اليوم بالذات الحكومة عم تحل بلدية صيدا والميناء ارضاء لأحد الوزراء وارضاء لوزير آخر. لبنان كله، خمسمئة ألف مضرب؟ وهم يتلهون بحل البلدية ستعطيهم قوة.

جمعتم المدراء العامين للدولة وقتلتم لهم أنتم المسؤولون عن عدم تطوير الدولة، عن فوضى الادارة، عن فساد الادارة، لو تمكنوا من الجواب عليكم، لو تجرباً أحدهم لكان قال لا يا سيدي، أنتم المسؤولون انتم الحكام الذين أعدتم حكم السياسة، وأي سياسة، في الادارة؟ فقضيتهم عملياً على خطوات الاصلاح التي اعتمدتها ودشتها وقامت بها بعض الحكومات في العهود السابقة.

ومن أغرب ما ورد، أن هنالك قانوناً اتخذ بمرسوم بشأن جعل بعض المصالح المستقلة خاضعة لسلطة الوزير.

هذه بدعة قانونية لم أر مثيلها في حياتي وكل هذه المخالفات، وتعد بالمئات في الدولة، تعود طبعاً الى هذه النصف ساعة في أول الجلسة، يعود الى اننا يجب أن نمارس في هذا المجلس صلاحياتنا الانتقادية ولو ضاق لها صدر الحاكمين، بكل اخلاص، بكل انفتاح، لكي تتوجه الحكومة ويصبح المجلس اداة توصية وضغط على

الحكومة. والا لا معنى للصفة الحكومية بدون ذلك، ويعني أيضاً كما قلت احترام النصاب في هذا المجلس.

انتقل الى قضية ثانية مهمة هي قضية الريجي. وضع أحد الوزراء السابقين الدكتور سابا على ما اذكر، تقرير مفصلاً عن قضية الريجي بين فيه أن الشركة مديونة للدولة بمائة مليون ليرة، وأن كل من تعاقب على شركة الريجي من وزراء مالية كانوا في معظمهم، ويا للأسف رؤساء حكومة. كان همهم الوحيد ادخال الناس، كذلك الهمس الذي باشر به أحد الوزراء فأول عمل قام فيه جاء بعقد لتعيين ابنته في وزارته فدخل بالمئات الى شركة الريجي. أصبحت تتكبد خسارة، عوضاً عن أن تلجأ الحكومة الى معالجة الوضع في ضوء التقرير، ونرجو من وزير المال أن يكون متنبهاً لهذا التقرير وهو الذي لفت نظرنا بالواقع اليه أو ذكرنا به بالأحرى، عوضاً عن أن تلجأ الى معالجة المشكلة من جذورها لجأت الى تهديد مزارعي التبغ بتخفيض سعر كيلو التبغ من ٧,٢٠ الى ٤,٠٠ ليرات.

فنرجو وقد وضع تشكيل جديد أو أنشئت وزارتان، وزارة للصناعة ووزارة اخرى للإسكان، أن لا يعين أحد في هاتين الوزارتين قبل أن يؤخذ معظم الذين هم يعملون الآن في دائرة الريجي كشياً ورؤساء شركة الريجي التي هي في النهاية ستصبح مصالح. فتكونون بهذه الطريقة انقذتم شركة حكومية، من هذا العجز المستغل.

هكذا تحل مشكلة الدخان في بعض جوانبها، لأن هنالك واجباً أيضاً على الدولة أن تجعل انتاج الدخان يكون أفضل قيمة لكي تستطيع أن تصدره الى الخارج وغيرها من القضايا التي لا أدخل في شأنها هنا. ولكن الأساس، خذوا هؤلاء ولا تلهوا بتعيين المحاسبين والازلام الحدد لا تلهوا بذلك لأن ذلك جريمة، لا بعقود ولا بغير عقود.

ابناء بعض الوزراء وبناتهم يستطيعون أن ينتظروا ادوارهم.

لن أتطرق في مجرى البحث في الموازنة بشكل عام الا الى بعض النقاط المحددة.

١ - ضريبة الدخل.

إذا نظرت الى سجل الواردات أرى أنه ما يقدر لتحصيل ضريبة الدخل في هذه السنة هو فقط تسعون مليون ليرة لا أكثر، أي بزيادة سبعة ملايين و٨٥٧٢٠٢ عن السنة الماضية.

أي أننا لا نزال منذ ثلاث سنوات نجتر تحصيل الموازنة، نتلكأ فيها، موازنة ضريبة الدخل التي كانت في حدود ٧٦ مليون ولم تتقدم أبداً، اما اذا نظرنا الى سائر الضرائب فنرى مثلاً الجمارك أو المواد الملتهبة وحدها ٧٨ مليون، الجمارك ٢٩٦ مليون.

لماذا هذا النقص؟ لماذا تريد هذه الدولة ان تستمر في مراعاة كبار الاغنياء، كبار المستغلين الذين لا يدفعون ما يوجب عليهم القانون.

أيضاً أعود الى الدكتور سابا، لقد وضع نظاماً وقانوناً بموجبه سيعزز امكانيات التحقيق والمراقبة وانشاء مدرسة خاصة لتربية المدققين والمحققين والمراقبين لضريبة الدخل، ولكن هذا المشروع أيضاً طوي، في الجوارير

على ما يبدو، ولم يأخذ به أحد. أول واجب كان منذ ثلاث سنوات أن نحاول أن نأتي الى هذا المجلس بتقدير لضريبة الدخل يتجاوز المئتين والثلاثمائة مليون في أقل تعديل. وأقول أربعمائة مليون في الظروف الحالية والدخل القومي بلغ أربعة مليارات ونصف المليار، لا أن نبقي على الماضي لكل ٢٠٠ تاجر مراقب واحد، الأوادم بين التجار يدفعون وتعلمون أن غير الأوادم كثرة، ويا للأسف في هذا البلد، والدولة هي التي تعلمهم السرقة لأنها لا تراقب أعمالهم ولا تلاحقهم. فأكثر التجار، أكثر الصناعيين في آخر السنة يقولون ربحتنا خمسة الاف ليرة لبنانية أو خسرنا عشرة الاف.

أشدد على ضريبة الدخل، طالما لا يستوي في لبنان تحصيل ضريبة الدخل فلا يمكن أن تقوم في لبنان دولة عصرية على الاطلاق. لا يمكنكم ان تلجموا أفواه الناس من صغار ومن كبار عن القول ان هذه الحكومة كحكومة متصلة بالزمن، لا تمثل في النهاية لا لبنان ولا شعب لبنان، بل تمثل الفئات المستغلة في البلد، أي الأربعة في المائة، كان هنالك تسليط سلطة مباشرة فوق المجلس لكل الحكومات لكي لا تقوم بملاحقة التجار والصناعيين وجميع المستغلين لتحصيل ضريبة الدخل منهم.

آن الوقت للدولة ان تعطي مثلاً خلقياً، مثلاً علمياً. منحصل العشر ليرات والخمس عشرة ليرة من الساكن في فاريا أو في مرستى الشوف أو في زغرتا ضريبة على البيت الصغير الذي يسكنه، ولا نحصل الملايين وعشرات الملايين من الذين يقنصونها ربحاً غير حلال ربحاً حراماً ربحاً غير مشروع. ليتهم يغصون به.

فهذا مثل عاطل، كما يقولون: دائماً المثل العاطل الذي يأتي من فوق ينكل بسمعة الدولة، بسمعة الجماعة. التلم الأعوج من الثور الكبير، كما يقول المثل الدارج.

وكيف تريدون أن تنفذوا تنمية سليمة في البلاد اذا لم تحصلوا ضريبة الدخل، كل ضريبة الدخل؟

نتسلى بأن نقرأ في الصحف بأنهم وضعوا ١٥٠ مليوناً أو ٢٠٠ مليون لمشروع طريق طبرجا أو نصف الطريق من هنا الى طرابلس أو ربع الطريق، وربع الطريق لصيدا، أو سواها من المشاريع التي لا تشكل بحد ذاتها أي خطة انمائية.

اذا عادوا الى تقارير الأب لوبريه، الى الخطة التي وضعها هذا الرجل الذي تفانى في محبة لبنان، وربما مات وفي نفسه وروحه غصة مما لاقاه فيما بعد من بعض العهود، من تنكر لمشاريعه ومن هذا الحكم بالذات. ترون أن كل خطة يجب أن لا تقل عن الخمسة مليارات ليرة لبنانية، تنفذ على خمس سنوات، ولكن ويا للأسف، الوزراء لا يقرأون، معظم الوزراء لا يقرأون، رئيس الحكومة لا يقرأ الا جريدة الصياد ربما، حيث وضعوا له ذاك التصريح الشهير الذي لم يترك لا الملك فيصل، ولا الوزير اليماني ولا كمال جنبلاط، ولا أحداً دون أن رماهم بالحجارة.

فقضايا التنمية توقفت في البلاد، ولولا النشاط اللبناني الفردي على يد الصناعيين وظروف ملائمة بعد اقفال

قناة السويس، لما كان هذا النمو الصناعي، الراهية، الذي أخذ يعطي ستمائة مليون ليرة إنتاجاً في السنة دون وزارة الصناعة، دون أن يؤسس حتى الآن أي مصروف للتنمية لاجال طويلة، دون مصارف تسليف، دون أي مساعدة من الحكومة مع عرقلة الحكومة.

اين المدينة الحكومية؟ وأنتم تتكلفون مئات الألوف من الليرات سنوياً. المدينة الحكومية، المشروع لأجل بنائها وضع منذ أكثر من خمس عشرة سنة. أين المدينة الجماعية؟ أين البناء المجمع للمدارس؟ أين بناء مرفأ في صيدا أو مرفأ آخر في صور وتوسيع مرفأ طرابلس لكي لا تصبح بيروت بعد سنوات كمن يقيم الناس فيها بعضهم فوق بعض، مدينة تجمع في السنة ٢٠٠٠ ما يقرب من الثلاثة ملايين.

التنمية يجب أن تعودوا اليها، التنمية الحقيقية. النهج الاجتماعي يجب أن تعودوا اليه لكي لا يبتلى عالقاً في ذهن المواطنين، في ذهن الشباب، في ذهن المثقفين، في ذهن الطلاب بشكل خاص، انكم يا أسياة الحكم لا تمثلون الا طبقة الاربعة بالمائة، وانكم امتداد طبيعي لها في الحكم، وأن لا سبيل للإصلاح على يدكم، وأنه لا اصلاح الا بالشارع والا بالاثارة، والا بالثورة. كان حكيما فؤاد شهاب عندما وضع نقده الاجتماعي، حكيما فوق كل حكمة، لأي من اللبنانيين، ووضع مشاريع التنمية، ولكن وضع أساساً. فأكملوا هذا الاساس. لا تهملوا ما انشأه الرجل الكبير الذي لولاه لما كانت هنالك بداية دولة عصرية في لبنان ولا لتنظيم اداري.

انتقل الى قضية الدفاع ضد المواطنين، لا لمواجهة اسرائيل. وثبت هنا أن الـ ٢٠٠ مليوناً صرفوا لأجل أن تلاحق المصفحات الطلاب في شوارع بيروت وصيدا والبطية، وترشقهم بالحجارة.

الغاء صفقة كروتال، اعتبر التسوية فيها فضيحة أكثر بكثير من التسوية الاساسية. واني أطالب أن تكون هناك لجنة خاصة للتحقيق في هذه التسوية. من قبض في هذه التسوية؟ لأنه ما في صفقة سلاح الا ما أحد قبض فيها. وكان من نتيجة هذه الصفقات المشروعة اننا اشترينا وفق تقرير رئيس لجنة الدفاع البرلمانية، العقيد لحود، الذي كان من أفضل الضباط اللبنانيين، يوم كان يمارس وظيفته، اننا اشترينا مثلاً، دبابت من النوع الذي لم يعد يستخدم. ان هذه الدبابات اطلقت خمس طلقات فلم تصب هدفاً ولم تصب هدفاً على الاطلاق، ولما أصابت احدى الطلقات لصدفة من صدف الدهر، لم تتمكن القنبلة من اختراق الهدف الا بنسبة سنتي متراً واحداً، وكانت علاوة على ذلك وهو الاخطر، ان الدبابة عندما تطلق المدفع تقفز في الهواء قفزاً، بحيث ان ركبها كانوا مهديدين ان لم يكن بالقتل في المعنى الصحيح للكلمة فبالايذاء، وبالجروح البالغة. ولا ندري اذا كان الزميل العقيد فؤاد لحود سيكشف لنا عن فضائح أخرى في مجرى هذه الصفقات.

انتقل الى تعطيل هيئة التفتيش ومجلس الخدمة وادارة الابحاث. وقد تحدثت عنها ولا سبيل الى أن أعود إليها الآن ولكننا، في الواقع، كنا نخجل نحن اللبنانيين من أن يكون هنالك بين الحكام من يطالب بتحديد صلاحيات مجلس الخدمة، وبإبطال التفتيش، وبتحديد صلاحية الادارة، لأنه يجب أن نعلم، رفعت السياسة عن التدخل في شؤون الادارة، عندما انشئ التفتيش المركزي وانشئ مجلس الخدمة، وانه في بعض البلدان الراقية التي يجب أن

نتمثل بها، مجلس الخدمة هو الذي يعين الموظفين لا الوزراء ولا مجلس الوزراء، فيما عدا المدراء العامين الذين تعينهم الحكومة، لأن سلطة الحكومة هي في النهاية تتعلق بتوجيه الإدارة. أما الإدارة، في الأنظمة العصرية، فهي سلطة مستقلة بحد ذاتها، كالسلطة القضائية تماماً. فإذا لم نفهم هذه القواعد وإذا لم توزع السلطات بين سلطة قضائية، وسلطة تشريعية، وسلطة حكومية، وسلطة تمثيلية عليا، فالأفضل كل واحد منا يروح يقعد في بيته ونجيب شي أمير من الأمراء البدو ونركبه على حكم لبنان، ونعمل مجلس عشيرة.

ففي هذا الباب كانت الحكومة أول من أمنت معول التخريب في الواقع وحاولت تخريب إدارة الدولة بعد أن عطلت مفاهيم الحكم الديمقراطي البرلماني بطاعتها العمياء، لأنه ما في مناقشة، وأنتم بتعرفوا أكثر مني. غلاء المعيشة. الغلاء ليس ضريبة الازدهار كما يقول أحد الزملاء وأخذ عنه الرئيس صائب سلام الذي لم يحصل في الجامعة حتى على أي شهادة ثانوية، هذا هو الواقع.

وفي هذا الباب، إذا اخذنا بهذه القاعدة تكون أيام الازدهار الكبرى في حياة الشعوب هي أيام الحرب حيث تنقطع المواد، والمواد الأولية بشكل خاص، وترتفع أرباح التجار إلى آلاف المرات ومئات المرات.

غلاء أسعار المواد بالاحرى، يكون علامة للازدهار، إذا كانت الأجور تتبعه حكماً، وإذا كان هنالك فارق عملي كبير في قيمة العملة الشرائية، إلا أن تصبح الخسة بليرة لبنانية وإن يبقى معاش العامل اليومي بـ ٨ ليرات و ٤ ليرات أحياناً. فكل سياسة سليمة للدولة يجب أن تقوم على مبدأ أساسي هو تجميد الاسعار وارجاعها الى الوراء إلى ما يجب أن تكون عليه قياساً مع الدخل العام الحالي، لا هكذا، وقياساً مع التكاليف الحقيقية للزراعة وللصناعة مع ربح مشروع يجب أن لا يتجاوز ٥ - ٦ - ٨ بالمائة في أقصى الظروف خصوصاً بالنسبة للصناعة، ومن جهة أخرى تجميد الأجور أو رفعها تدريجياً في كل سنة بنسبة زيادة الدخل العام، كلما زاد الدخل العام يتوزع قسم منه على الأجور ويتوزع قسم منه على التوظيف لأجل الاستثمار.

هذه قاعدة بسيطة جداً، هذه القاعدة هي التي تطبقها بالواقع الدول الاشتراكية. ولهذا السبب تجدون العملة في الدول الاشتراكية أقوى العملات في العامل، وتجدون الاستقرار في كل معنى الكلمة. فإذا جن جنون الاسعار لأنكم لا تحاولون أن تضعوا الحلول لغلاء المعيشة وتتركون الحبل على غاربه وتقولون هذا نظام الاقتصاد الحر. هذا غير صحيح، نظام الاقتصاد الحر يخضع للقانون يخضع للاخلاق، يخضع للضمير.

الاقتراحات العملية:

١ - إنشاء المخازن الشعبية الحكومية في المدن والمناطق. لأنه عندما السوق التجاري الفردي يبدو عليه هذا الجشع فيكون هذا الطقم الذي البسه بـ ٧٠ ليرة لبنانية اشتريه من بعض الأفراد الذين استوردوه مباشرة ويكون في السوق سعره ٢٥٠ ليرة أو ٢٠٠ ليرة، فهذا لا يجوز، هذا نسميه سرقة.

عندما تدافعون عن نظام يا حضرة رئيس الدولة الفراغ، ويا معالي الوزراء، فانكم تدافعون عن نظام السرقة، نظام التشليح بكل معنى الكلمة.

إذا عندما يجن جنون السوق العام التجاري، يجب أن ندخل الى السوق سوقاً حكومياً يضاربه والا لا تعود هنالك منافسة، وعندما لا تعود هنالك منافسة لا توجد حرية اقتصادية. الحرية الاقتصادية اليوم هي حرية احتكارات، حرية رفع الاسعار، حرية السرقة حرية التشليح.

٢ - الأسواق الشعبية لبيع الخضار مباشرة وسوق الخضرة الذي تحدث عنه الحكومات منذ ثلاثين سنة لكي يستطيع المواطن أن يبيع الخسة بـ ١٥ قرش كما هي بالجية مش بليرة، وكيلو التفاح يباع بـ ٣٠ قرشاً وهم يشترونه منا بـ ١٥ قرشاً، ويبيعونكم اياه في بيروت وطرابلس وصيدا ويمكن بزحله بليرة وليرة ونصف.

٣ - تشجيع قيام التعاونيات بالغاء النصوص الجمركية عن المواد المحددة التي تستوردها التعاونيات، وهذا أمر يجب أن يصح، وقد أصبح شعاراً في لبنان لمطالب العمال، لمطالب المزارعين، لمطالب الطلاب، ولكن من أين لكم أن تخفضوا هذه الرسوم إذا كنتم تعيشون على هذه الرسوم كحكومة وكنولة وتهملون ضريبة الدخل اهمالاً تاماً.

٤ - بانشاء الشركة المختلطة لشراء الفاكهة اللبنانية من المزارعين بسعر محدد. الشركة المختلطة، وضع قانون لها بأيام الرئيس شارل حلو. وعندما ظهرت الى النور بناء لضغط المزارعين ولضغطنا الشخصي، ضغط الحزب الاشتراكي، قامت قيامة التجار وبقيت مثل مشروع الادوية، بقيت على الرف، بقيت في الجارور. الشركة المختلطة مؤلفة من التجار ومن الحكومة ومن المزارعين وهي وحدها تشتري من المواطن ووحدتها توضع ووحدتها تباع تماماً كما هو واقع شركة مقابلة اليوم في اسرائيل ووحدتها تنسق وتخطط البيع للمستقبل. في اسرائيل يعلمون أنه في السنة الغلائية سنورد الى هذا البلد خمسة الاف طناً مثلاً وفي السنة الغلائية سنورد الى هذا البلد عشرة أو خمسة عشر الف طن. فلا يعود أرباب الوساطة والتجار والقبضيات المغامرون يشترون كيلو التفاح بخمسة عشر قرشاً لبنانياً، ويبيعون الكيلو بليرة ونصف.

٥ - تحديد الارباح المشروعة. وصدر مرسوم أيضاً، في أيام رئاسة الرئيس شارل حلو، وكان الاستاذ سعيد حماده وزيراً للاقتصاد، بتحديد الارباح لكل صنف، فقامت القيامة من فئة الأربعة بالمئة من اللبنانيين، فما كان الا أن الغي هذا المرسوم في ليلة لا نعرف كم كان مدى ظلمتها وظلامتها.

٦ - قانون الاجازات على أساس التخمين، بسبعة بثمانية بالمائة، ولكن دون الأخذ بعين الاعتبار خارج المنطقة الخضراء بسعر الأرض، لأن الارض في النهاية، لربنا وليست لأحد. فلا نتاجر بالارض، هناك سعر معقول للأرض لكن عندما يصبح سعر الارض الذي نقف عليها عشرة آلاف ليرة للمتر المربع. هذا يصبح سرقة، ولم يعد سعراً.

انا يا معالي وزير المال، عم أحكي للناس، لأنه مش شايف الحكومة موجودة،

وزير المالية: يظهر ان دولة الرئيس كرامي موافق على بعض الاقتراحات.

رشيد كرامي: أنا موافق على الذي يقوله كمال بك.

كمال جنبلاط: متابعاً -

ونقول بكل صراحة كما يفكر كل ذي ضمير أو دين. ان النظام الرأسمالي الاقتصادي القائم في لبنان والذي تدافعون عنه، هو بدون أي انضباط، وبدون أي قاعدة خلقية. ان هذا النظام على أساس الارباح غير المشروعة، هو نظام تشليح، نظام سرقة، بكل ما لهذه الكلمة من معنى ودلالة. نظام ترتفع في وجهه كل الكتب السماوية، وجميع رسالات الاديان، ويشجبه بشدة لا مثيل لها، جميع الانبياء. لأن الربح القانوني المشروع هو الذي لا يتجاوز في أي حال العشرة بالمالية ووحده ربح حلال، وكل ما زاد على ذلك، فهو ربح غير مشروع، ضميراً وخلقاً، ودينياً.

ألم تقرأوا التوراة، أو الأناجيل، وبعضهم يتحدثون عن الأناجيل والتوراة والقرآن؟
ألم تقرأوا القرآن؟ ألم تقرأوا الرسائل البابوية؟ وشكاوى المفتين؟ أكتتم مسيحين أم مسلمين: ترون، أن الحكومة التي تحاول حماية هذا النظام الجائر الاستغلالي، الذي لا يجد جشعه قانون، هي حكومة يجب أن تعتبر نفسها في النهاية تحمي السرقة.

كان الرئيس فؤاد شهاب يقول، لا مانع عندي من قيام وبناء نظام رأسمالي فردي في لبنان لأن الناس تعودوا عليه، ولكن على الأقل، يجب أن ينظم هذا النظام، وتوضع له الحدود والقواعد الاجتماعية والخلقية، فلا يظل تحت اسم نظام المبادرة الحرة، نظام الاحتكار والاستغلال المفجع للجماهير اللبنانية كلها، ما عدا طبقة الاربعة بالمائة. هذه الحكومة أو هذا الحكم، لا يفكر، لأن طاقة الفكر عند معظم أعضاء هذه الحكومة مستنفدة ربما، في جني المكاسب الشخصية عندما تقول انها مع النظام، فإنها تحت ستار حماية النظام الحر الحقيقي، تحمي في الواقع مبدئياً وعملياً، نظاماً لا ينتسب إلى الحرية في شيء. بل، هو نظام احتكاري استغلالي يخفي سرقة أموال جمهور اللبنانيين يخفي التشليح الجماعي. ويصح لنا أن نتمثل في هذا الباب، ولم يتمثل الشباب في هذا الباب، أن الحاكم جالس، لكي يحمي هؤلاء، كأنه علي بابا في مغارة.

انتقل الى مشاريع المياه والليطاني ومياه بيروت.

وزير الاعلام: خبرنا شو قدرت عملت يا كمال بك، عندما كنت في الحكم.

كمال جنبلاط: متابعاً -

عملت الذي قدرت عليه وتمكنت ومشيت أشياء كثيرة، وكنت أنت جنابك معي كمان. وحضرتك كنت من الذين يطالبون بالمشاريع التي كنا نطالب بها، ولكن الانسان ينسى حاله في بعض الأوقات.

مشاريع الليطاني ومياه بيروت. في كل سنة المشكلة نفسها تقع. يقولون، في كل سنة نريد جر مياه الليطاني أو احداث أنبوب في مغارة جعيتا. أحصيت بعض المياه الجوفية القائمة في اقليم الخروب، لأن قاعدة الحكومة

وزارة الموارد، هي أن ترفع المياه البحرية الى علو، فتسقي منها كسروان مثلاً، أو بعض أنحاء كسروان، وتهبط المياه العليا الى الشاطئ. فوجدت فقط، في اقليم الخروب بالذات، دون أن نذهب الى جهة صيدا ١٣٤ ألف متر، وهذه اللائحة بالواقع اخذتها من الموارد المائية، وأرسلت من يحصي، هل هذا هو الواقع؟

مجموع هذه الآبار يستطيع أن يعطي ما يقرب من ١٢٠ ألف متر مكعب يومياً. هذا بدون آبار الشويفات، وبدون آبار البرامية وضواحيها، لأن هناك يوجد موارد مائية هائلة أيضاً.

حاجة بيروت السنوية التي تقطع المياه من أجلها، هي فقط بمعدل ٣٠ ألف متر مكعب أي حاجتنا الاضافية. اذا كان عندنا معدل ٣٠ ألف متر، نتمكن من أن نعيش من الآن ولأكثر من مدة خمس سنوات. طبعاً، عرضت هذه الفكرة على رئيس الجمهورية، لأنه ما في أحد نقدر نحكيه، يمكن بعض الأصدقاء الوزراء، يمكننا أن نحكيهم، ولكن الباقين لا نتمكن أن نصل اليهم. استغرب، إذا كان عندكم هذه الآبار، وبتركوا هالآبار تذهب جميعها الى البحر، والمواطن الذي يستفيد من هذه الآبار، يمكن أن يستفيد منها ساعتين أو ثلاث ساعات طيلة النهار، أو ساعتين أو ثلاث في الأسبوع. لماذا لا تستخدمون هذه الآبار؟

هناك شخص اسمه الدبس، لوحده يوجد عنده ١٥ ألف متر مكعب في الاربع والعشرين ساعة في البئر التي تخصه. هناك بئر اخرى في قرية علمان، تعطي ستي انش بالنهار فالتفكير البديهي مثل ما بيعملوا باسرائيل أو بأي دولة راقية، انه على الأقل نسقي اقليم الخروب من هذه الآبار، أي القسم الساحلي منه، فنسقي كل جهات الشويفات، منسقي بيروت من هذه الآبار، وهذه الآبار تكفي بيروت ١٥ وعشرين سنة، إذا أضيفت اليها آبار الشويفات. هكذا بالنسبة لصيدا، والآبار اللي راكبة صيدا، لكن مثل ما عم قول، يجوز هذه الدولة الفكر، الخطة. الليطاني، أضيف يجب أن يذهب الى الجنوب لأنه إذا شئنا أن نأتي بالليطاني الى بيروت، فإن هذه المياه تكون بمعدل مئة إلى المئة والعشرين ألف متر مكعب. ستحرم الجنوبيين على الأقل من ثلاثين دونم زراعة. هذه جريمة في هذا الوقت.

هناك مشروعان، مشروع الباروك خالص مدروس، وهو أكبر نهر بسعة الارض وسعة تلقي الامطار بعد نهر الليطاني وهو مدروس على علو ٧٥٠ متراً، يمكن أن يروي كل شاطئ جبل لبنان، ويمكن أن يعطي لبيروت كل المياه المطلوبة لعشرات السنين.

هناك مشروع آخر درسته النقطة الرابعة قريب أنا جداً وهو مشروع الصفا. ثلاثة سدود على نهر الصفا، تعطي كل ما يلزم لبيروت، فيما عدا السدود الأخرى. جاء الوقت والعالم كله يرى أن الزراعة أصبحت قضية أساسية، أن نهتم نحن اللبنانيين بالزراعة، والا يأتي يوم، ليس ببعيد، واذكركم بذلك، يكون فيه هطول الامطار بالعالم قليلاً أو ضعيفاً جداً، فيعود الجوع ويضرب أنحاء واسعة من العالم، وقد يكون منها لبنان. فلنبن السدود، لا أقول عوض الاتوسترادات، ولكن قبل الاتوسترادات لأن لهذه السدود أهمية كبرى، في الزراعة، في الري، وفي شرب المياه.

أرى أيضاً، نبذة أخرى، أريد أن ألفت إليها نظر وزير العدل، تبلغ رسوم العدل، ثمانية ملايين ليرة والمتقاضون يشكون من الرسوم الباهظة، ويعلم ذلك حضرة الوزير ذاته، فلماذا لا يلجأ إلى تخفيض رسوم العدل؟ حق المقاضاة في النهاية، هو حق طبيعي، يجب أن يكون مجانياً في دولة تحترم نفسها، لا أن يدفع الانسان ربع تركته أو كل ايراده السنوي من أجل دعوى واحدة أمام القضاء. فهذا الشأن فعلاً، حوله نقمة عارمة عامة، لأنه لو أضيف الى هذا الرقم الاستيفاءات التي تحصل عند كتاب العدل، بلغ هذا الرقم عشرة ملايين ليرة.

قضية قانون الأدوية. هللنا ورحبنا عندما الحكومة الأولى على ما اذكر، أو في الحقيقة رئيس الجمهورية، لأن الفضل كله يعود لرئيس الجمهورية، وقف وقال، انا لا أرضى أن يباع الدواء في هذا البلد عشر مرات أو عشرين مرة، أكثر من سعره الحقيقي. فسأنشئ دائرة طالما طالبنا فيها في الحزب، وفي غير الحزب. دائرة مستقلة لاستيراد الادوية مباشرة. ثم نام هذا المشروع ولم يعين أحداً. وأسأل وزير الصحة، ما الذي جعله يقبل بنياح هذا المشروع؟ أو ربما بمن يساهم في هجعة هذا المشروع، والدواء في كل يوم يستحكم في رقاب المرضى والمرضى يزداد بنسبة متصاعدة مع زيادة عدد الأطباء. فإنني أطلب التحقيق عملياً في هذه المصلحة فيضعها الوزير فعلاً، إذا كان يريد أن يكون وزيراً للصحة، الشرط الأساسي لبقائه في الحكم أو بتركه، فلا يقال في الخارج ما يقال، اعني لماذا الدوران والبرمات التي يقوم بها تجار الادوية الكبار.

وأخيراً لا آخراً. الفضائح، الفضائح، ابطلوا «يا معالي الوزراء». أو يا أيها الوزراء، لأنه كلمة معالي لا أحبها كثيراً، لازم نسميها «مهابط» بدل معالي. ابطلوا أيها الوزراء، لأن كلمة معالي لا أحبها كثيراً، قلة سليمة. وبأ رئيس مجلس الوزراء، ابطلوا مكاتب تخليص المعاملات في دواوينكم، في بيوتكم، في مكاتبكم وخارج مكاتبكم، لكي لا يبقى هذا اللغظ قائماً في البلاد حول الخدمات وبدلاتها. هذا ما شئت ان أتحدث عنه اليوم، وسأتحدث عن بعض فصول الموازنة بنداً بنداً، لأن الحالة لم تعد نطاق. اذا كنتم مسرورين بالبقاء في كرسي الحكومة فاعلموا ان ما من أحد منا يغيظكم على هذه الكرسي. فلتبق هذه الكرسي خالية لأنها في النهاية هي خالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: لا يجوز لأي وزير ان يرد على النائب في مناقشة الموازنة انما القانون والنظام الداخلي عندما يكون هنالك مناقشة لمشاريع معينة وهذه المادة تنص كما يلي بعد مرور نصف الساعة الأولى هذه يبدأ المجلس أعماله بمناقشة المشاريع الواردة. يعطى الكلام أولاً للنواب المقيدة اسماؤهم في الجدول تبعاً. على أن للحكومة الحق الأولوي في الكلام لدى هذه المشاريع وكذلك يحق للمقرر الأولوية في اللجان. مقرر اللجان له الحق الأولوية. اما فيما يختص في نقاش مناقشة الموازنة فيمكن للحكومة أن تأخذ ما تريده من عبارات وتذكيرات وإلى آخره.

وبعدها يرد أحدهم أو يرد رئيس الحكومة أما التجاوز على هذا النظام فنحن لا نقره.

الرئيس:

حضرة الزميل، جرت العادة في مثل هذه الظروف وخاصة عند مناقشة الموازنة بصورة عامة أن يضطر الوزير إلى طلب الكلام لإيضاح بعض الأمور التي يكون الخطيب قد عرضها. ولما كانت هذه الأمور أصبحت عزمًا مستمرًا، تجاوز كل نص، لذلك أعطي الكلمة لمعالي وزير العدالة.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير العدالة.

وزير العدل:

دولة الرئيس، لولا طبعي لن أجيب على كل ما قاله حضرة الزميل كمال بك جنبلاط في خطابه بل اقتصر على بعض النقاط التي اعتقد انها تمت بصلة الى وزارة العدل. وقبل أن أرد لا بد لي من كلمة مخلصه، وهي انني كنت أود لو أن حضرة الزميل كمال بك جنبلاط لم يذكر بعض العبارات ليس لمصلحة الحكومة ولا لمصلحتي بل لمصلحته الشخصية كنت أود لو أنه كان حريصاً على انتقاء الكلمات التي يجوز له أن يقولها في مجلس نياي. والشيء الثاني هو أنني كنت أود لو أن الرفيق السيد كمال جنبلاط كان أكثر دقة في الوقائع التي سردها، فلا يذكر أموراً، أنا على ثقة من أنه لم يثبت منها إذا جاز لأي كان أن يذكر وقائع وهو غير مثبت من صحتها، فاعتقد أنه لا يجوز لشخص كمال بك جنبلاط أن يذكر شيئاً قبل أن يثبت من صحته. والآن ذكر حضرة النائب أن الحكومة عطلت صلاحيات التفتيش وعطلت صلاحيات مجلس الخدمة المدنية وصلاحيات ادارة الابحاث والتوجيه. وانني استغرب من أين استقى حضرته هذه المعلومات فلا صلاحيات التفتيش مست ولا صلاحيات الخدمة المدنية مست ولا صلاحيات ادارة الابحاث والتوجيه مست. كل ما في الأمر أنه يجري البحث مع هيئة التفتيش حاضرة في المناطق، وان تكون حاضرة في كل ادارة حكومية هامة. ولا أعتقد ان هذا يمكن أن يعتبر تقليصاً لصلاحيات هيئة التفتيش بل بالعكس هذا هو تقوية لصلاحيات هيئة التفتيش. كما وان ما من صلاحية للخدمة المدنية قد مست، وليس هناك أي تفكير في أن تمس هذه الحكومة صلاحيات مجلس الخدمة المدنية. اما من جهة ادارة الابحاث والتوجيه فكل ما جرى هو أن يكون هناك ادارة مستقلة عن هيئة التفتيش تتولى نفس الصلاحيات التي تتولاها الادارة الحاضرة وان يكون لهذه الادارة الحاضرة وان يكون لهذه الادارة وجود في جميع الوزارات لا أن تكون ادارة عادية بسيطة تابعة لهيئة التفتيش. وإذا كنت أوضح هذه الأمور كي لا يبقى قائماً في ذهن أحد أن الحكومة تحاول أو أن الحكومة عازمة على المساس بهذه المؤسسات التي تعتبرها كما تعتبرها حضرتك من مقومات النظام وأنت حر في أن تطبق ما أقوله وحر في أن لا تطبقه ولكن ما أقوله هو الواقع وهو الحق.

كمال جنبلاط: تحاملكم على مجلس الخدمة وعلى التفتيش جعلهم يتخوفون من التفتيش ومن القيام بواجباتهم وجعلهم يأتون الى بيتنا ويشكون من الحكم وأصبحوا مهترين.

وزير العدل: اذا كان بعض موظفي هذه الهيئات قد جاء الى بيتك يشكو فهذا يعني أن هؤلاء الاشخاص ليسوا على مستوى المسؤولية التي يقومون بها. أنا أردت أن أقول انه ليس على مستوى المسؤولية لأن القانون بحد ذاته قد أعطى الضمانات الكافية لهذه المؤسسات كي لا يخافوا من أي رجل سياسي سواء أكان في الحكم أم في المجلس النيابي أو كان خارج الحكم والمجلس. هؤلاء تفقدتهم الشجاعة إذا كانوا بالفعل جاؤوا يلجأون الى رجال سياسة للدفاع عنهم. هذا ما أردت أن أقول.

كمال جنبلاط: قولك هذا تهجم على مجلس الخدمة والتفتيش.

وزير العدل: قولك أنت هو الاساءة لمجلس الخدمة وللتفتيش لما تقول ان مجلس الخدمة والتفتيش جاؤوا يشكون. نحن أردنا أن لا يكونوا ذنباً لاي... يلجأون اليه.

كمال جنبلاط: نحن حماة الدستور وحماة القانون. نحن المجلس النيابي

- أصوات - وضجيج.

وزير العدل: أنا الي عم دافع عنهم. ثم يا سيدي أتيت على ذكر الاب لوبريه وتباكيت على مشاريعه، وقلت انه مات وفي نفسه غصة من لبنان.

كمال جنبلاط: هذا قسم من برنامج لوبريه، الطريق والكهرباء لكل قرية والقسم الباقي عليكم تطبيقه.

وزير العدل: لكن أعتقد أن ما من أحد يجهل ان الاب لوبريه وضع توصياته سنة ١٩٦٠، والاب لوبريه دراسته صدرت على مراحل سنة ١٩٦١ صدرت توصياته وعندي اياها وعندي توارينها.

كمال جنبلاط: عندك الدراسة مش التوصيات مش الخطة.

وزير العدل: ثم يا سيدي ما من أحد يجهل ان الأب لوبريه رحمه الله قد توفي منذ ثلاث أو أربع سنوات، أنا أسأل ومن حقي أن أسأل، من حكم البلاد منذ وضع توصيات الاب لوبريه حتى وفاته.

كمال جنبلاط: بتريد جاوبك، حكمها من عينك محافظاً في الدولة وأولاًك بهذه الوظيفة. لا يجوز نكران الجميل.

وزير العدل: وإذا كان الاب لوبريه مات وفي نفسه غصة من لبنان، فالمسؤول عن هذا الأمر هو من أهمل توصيات الاب لوبريه حتى وفاته.

كمال جنبلاط: مين مين سمي لو سمحت

وزير العدل: الي حكموا.

كمال جنبلاط: سمي سمي مين رئيس الجمهورية مين هو الرئيس المسؤول.

وزير العدل: هل هو مجهول حتى يطلبوا مني أن أسميه؟

ثم يا سيدي تكلمت عن تكثيف الموظفين في الريجي. أنا أسألك وأرجو أن تكون صادقاً مع نفسك. من كثف الموظفين في الريجي؟

كمال جنبلاط: وزراء المالية ورؤساء الحكومات. أنا صادق بقولي.

وزير العدل: من كدس الموظفين، ومن كان وزيراً للمالية عندما حشر هؤلاء الموظفون في مصلحة الريجي، وإذا كنت يا حضرة الزميل تجهل هذا الأمر فأرجو منك أن تسأل جارك دولة الرئيس كرامي وإذا دولة الرئيس كرامي لم يتهرب من الجواب، فيمكن أن يقول لنا تحت وطأة من حشر هؤلاء الموظفين وكدسهم في مصلحة الريجي.

كمال جنبلاط: ليش ما بتقول هالشي أنت.

وزير العدل: ثم يا سيدي تتكلم عن الادارة اللبنانية، وأنا أسألك، وأرجو أيضاً أن تكون صادقاً مع نفسك، ادارة من هذه الادارة.

كمال جنبلاط: ادارة جميع العهود التي توالى على لبنان.

وزير العدل: ادارة من هذه الادارة؟ ثم كي لا أكثر الكلام لأنه يظهر ان كلامي يثير بعض الزملاء. أردت أنت أن تتكلم عن تكاليف وترميم واصلاح المجلس النيابي وأنت توجه الكلام الى الحكومة.

كمال جنبلاط: وجهتها لرئاسة المجلس.

وزير العدل: أرجوك، انك بهذا الكلام توجه اتهاماً لمكتب المجلس.

كمال جنبلاط: هذه اللي عملناها. ما اهتمت الحكومة.

وزير العدل: وهذا شأن من شؤونكم المجلسية.

كمال جنبلاط: ما اهتمت الحكومة. في رئيسين توالوا على رئاسة المجلس وهم الذين عملوا اصلاحات.

وزير العدل: بكييت على احترام حقوق المجلس، أسألك أية حكومة احترمت هذا المجلس وصلاحيات المجلس أكثر من هذه الحكومة؟

كمال جنبلاط: مش مضبوط أبداً.

الرئيس: كلمة توضيحية لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: لا أود أن أجيب على الخطباء فرداً فرداً. انا آخذ الملاحظات وسأجيب بالنتيجة على ملاحظات النواب بخصوص مناقشة الموازنة بصورة عامة. الا أنه اثرت قضية الريجي ونحن الآن في مجال بحث هذه القضية. لن أبحثها بصورة عامة. لأن الوقت غير ملائم ولكن أعتبر أن من واجبي أن أوضح نقطتين ليس أكثر. نقطتين رقميتين باعتبار أن الزميل كمال بك جنبلاط قد أخطأ فيهما وأود أن أصحح هذا الخطأ. النقطة الأولى، أن الحكومة لم تخفض أسعار الدخان لقد أصدرنا

قراراً بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٧٢ رقمه ٣١٩٤ اعتبرنا بموجبه، أن الاسعار السارية المفعول لسنة ١٩٧٣ هي نفسها التي كان معمولاً بها في السنة الماضية، وذلك قبل المراجعات وقبل الاضراب وقبل كل شيء. هذا واقع. الواقع الثاني فيما يتعلق بالموظفين فأستطيع أو أؤكد بأن في السنوات الاخيرة تدنى عدد الموظفين في الريجي ولم يرتفع. تدنى، كان قد أصبح حوالي ثلاثة آلاف موظف فهو اليوم الفان ومائتا بفضل الادارة السليمة والعناية التي توليها الحكومة لهذه الادارة، ثم كنت أود أن أوضح هاتين النقطتين، أكثر من ذلك. الموضوع ليس قضية ايرادات، هو موضوع بحث شامل لقضية الريجي الذي كنا قد دعونا اليه اللجان المختصة لمناقشته، لأهمية ما يكتنفه من غموض.

أنا متأكد أن كل من تكلم في موضوع الريجي لغاية اليوم لم يطلع على جميع حقائق هذا الموضوع، ولم يطلع على جميع الارقام، والا كان الجميع، جميع الذين تكلموا في هذا الموضوع متفقين مع الحكومة في وجوب حله بالأساليب التي تعتمدها الحكومة.

الرئيس: سأوضح بعض الأمور باسم الحكومة، الاستصلاحات التي أجريت في هذا المجلس عام ١٩٦٨ تولتها الحكومة بواسطة وزارة الاشغال العامة، مديرية المباني هذا ما أرادت الرئاسة أن تقوله.

منير أبو فاضل: كنت في ذلك الوقت نائباً لرئيس مجلس النواب، وفي حينه قبل أن تتولى الوظيفة، تقدم البعض بطلب من وزارة الاشغال وأخذ مجلس الوزراء العلم ووافق في هذا المجلس على مبلغ مليون ليرة لاصلاح المجلس. فعهد الى وزارة الاشغال دائرة المباني كي تقوم بالاصلاحات. وعندما قامت الوزارة المختصة أو دائرة المباني المختصة بالاصلاحات، كان في هذا المجلس مهندس كريم، رحمه الله، الاستاذ لحدود. وكان أيضاً معه الاستاذ أميل مكرزل، فطلبت منهما أن يقدرا المصاريف في هذا المجلس، فقدرها سليم بك لحدود وأميل مكرزل وتعاوننا مع مهندسين من خارج المجلس، بأربعمائة ألف ليرة كلفة جميع مصارفات التصليح بينما سرقت ثريات المجلس بأكملها من قبل متعهد الوزارة ومن موظفي الوزارة، وكان الفرق في ذلك ما يقارب الاربعمائة وتسعة وتسعين ألفاً. ارسلت الى وزارة الاشغال شكوى، وكان وقتها معالي الوزير رينه معوض، وشكوى أخرى الى التفتيش أخذ علماً بذلك وادان الموظفين، ولكن بسحر ساحر رفعت الغرامات والتحذيرات عنهم وهذا ما حدث. لا تلوموا المجلس قطعياً.

الرئيس: الكلمة لرئيس اللجنة المالية:

رينه معوض: سيدي انني أشاطر وزير المالية قوله انه الآن لا يتسع لنا الوقت لبحث قضية الريجي في جميع جوانبها. وان القضية مهمة وتتطلب منا جلسات عديدة، تواعدنا نحن ووزير المالية على عقدها في اللجنة المالية بعد الموازنة، وهنا أريد أن أسأل سؤالاً أطرحه على معالي وزير المالية في هذا الموضوع

يذكر أعضاء المجلس السابق انه عندما كان الدكتور الياس سابا وزيراً للمالية، وقف هنا في المكان ذاته حيث يوجد فيه معالي الوزير فؤاد نفاع وقال، ان الريجي مديونة للدولة بمئة مليون ليرة. فهلل النواب وتساءلوا عن السبب وقال، انه سيؤلف لجنة للتحقيق بهذا الموضوع، لاعطاء اللجنة المالية والمجلس الكريم جميع أوضاع الريجي وجميع المخالفات التي ترتكبها ادارة الريجي. وحتى الآن لم يصل الينا، وعلمت أنه ألف هذه اللجنة من موظفين كبار، وقيل لي ان التقرير قد وضع، وقد رفع الى وزارة المالية. جل ما أرجوه من معالي الوزير وقد مضى سنتان على هذا التقرير طالبت به مراراً، وطالبت به ادارة الريجي، وطالبت به وزارة المالية، من الدكتور سابا، الى الاستاذ نفاع أثناء درس الموازنة. وأطلب الآن مجدداً إذا كان هذا الملف أو هذا التقرير موجوداً أن يوضع لدى اللجنة المالية حسب الوعد الذي قطعه وزير المالية أمام المجلس الكريم.

وزير المالية: لا يجوز اثاره مثل هذه النقاط.

رينه معوض: انني أعرف واجباتي وأرجوك أن لا تعطيني أي درس في هذا الموضوع وأعرف ماذا أطلب. وأنا أطلب منك إذا كان يوجد تقرير - ترسله إلى اللجنة حسب الوعد الذي قطعه سلفك، وعليك أن تجاوبني إذا كان يوجد تقرير أم لا وإذا لم يكن هناك تقرير، اطلب أن تلاحق هذه القضية، اما إذا كان يوجد تقرير فأرجوك أن ترسله الى هذا المجلس.

ثانياً - دولة الرئيس، ان ما قاله حضرة الزميل منير أبو فاضل عرضاً، عندما كنت وزيراً للأشغال. أرجو أن يصحح.

منير أبو فاضل: يا أستاذ رينه ما حدا عم يقول أنك كنت وزيراً وقتها.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثلاثين من شهر كانون الثاني ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: حسن الميس، ناظم القادري، عزيز عون، فريد جبران، اميل روحانا، الناس الخازن. واعتذر السادة: حبيب كيروز، جبران طوق، ريمون اده، عبد اللطيف بيضون، سالم عبد النور، كميل شمعون، هاشم الحسيني، بطرس حرب.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي الوزراء، نائب دولة رئيس مجلس الوزراء البير نخير، سليمان العلي، بشير الأعور، ميشال ساسين، فؤاد نفاع، بيار حلو، خاتشيك بابيكيان، كاظم الخليل، نزيه البزري، جورج سعادة.

افتتحت الجلسة ثم طرح اقتراح بتحويل الجلسة لمناقشة اضراب المعلمين فسقط عندها انتقل المجلس الى متابعة مناقشة الموازنة فتكلم النائبان أمين الحافظ وعثمان الدنا، ورفعت الجلسة على أن تستأنف الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء الواقع في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣ .

وفي الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والاربعين من يوم الاربعاء ٣١ الجاري استؤنفت الجلسة لمناقشة الموازنة فتكلم النواب السادة: عبدو عويدات، كمال جنبلاط، وزير العدلية، ووزير المالية. وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثالثة عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين من اليوم نفسه.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس مصلحة الجلسات والمحاضر

عدنان نادر

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

الدور التشريعي الثالث عشر - العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الأولى

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في السادس من شباط ١٩٧٣

المواضع المبحوثة.

١ - تلاوة مرسوم تمديد الدورة الاستثنائية.

٢ - متابعة مناقشة مشروع الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٧٣/٢/٦ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: ناظم القادري، عزيز عون

واعتذر السادة: سالم عبد النور، عثمان الدنا، بطرس حرب، جبران طوق، حبيب كيروز.

وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور البير مخير، سليمان العلي، نزيه البزري، صبري حماده، جورج سعادة، فؤاد نفاع، بشير الأعور.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسماءهم.

تليت

الرئيس: يتلى مرسوم تمديد الدورة الاستثنائية.

فتلي المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٤٨٣١

تمديد الدورة الاستثنائية التي دعي مجلس النواب إلى عقدها بموجب المرسوم رقم ٤٦٢٨

تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على المرسوم رقم ٤٦٢٨ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧ المتضمن دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٧٣ وتستمر لغاية ٣١ منه .

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى - تمدد الدورة الاستثنائية التي دعي مجلس النواب الى عقدها اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٧٣ ولغاية ٣١ منه بموجب المرسوم رقم ٤٦٢٨ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧ لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من أول شباط سنة ١٩٧٣ .

المادة الثانية - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بعيدا

في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣

الامضاء : سليمان فرنجية

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : صائب سلام

الرئيس : حضرة الزملاء المحترمين ، لا يزال أماننا حتى الآن حوالي العشرين خطيباً لمناقشة الموازنة بصورة عامة ، لذلك ، فإنني أرجو أن ننتهي من مناقشة الموازنة بشكل عام هذا الاسبوع لأن الدورة تنتهي نهار الخميس المقبل كما نعلم جميعاً ، والثلاثاء عطلة لذلك فقد قررت الرئاسة عقد جلسات متتابعة أي أن هذه الجلسة الأولى هي استمرار للجلسات الاخرى ، اليوم ، وغداً قبل الظهر ونهار الخميس ، على أن نعقد جلسة يوم الاثنين حتى نتمكن من اقرار الموازنة قبل انتهاء العقد الاستثنائي والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ توفيق عساف .

وأرجو من الزميل الاستاذ نجاح واكيم أن يتقدم بسؤال الى الحكومة. وان الرئاسة على استعداد لأن ترسل هي رسمياً للحكومة كتاباً لاجراء تحقيق حول الحادث الذي تعرض له. وأرجو أن نكتفي بذلك.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، السؤال الذي تريدون أن توجهوه الى الحكومة أو الذي سأوجهه أنا إليها، أشكركم على ذلك، ولكنه لا يغني عن أن أتكلّم بهذا الموضوع وخاصة أن الموضوع يتعدى قضية حصانة نائب الى موضوع أخطر بكثير.

الرئيس: سوف لا نصل الى نتيجة، كرامة النائب هي عزيزة علينا جميعاً لأننا هنا نواب قبل أن نكون حكومة ومعارضة وموالاة. كممثل للشعب يجب علينا أن نسهر على المحافظة على كرامتنا ولكن الآن اذا أثرنا هذا الموضوع في هذه الجلسة كتعليق قبل بدء المناقشة العامة لا يمكن أن نصل الى نتيجة.

أولاً - ما هي الحصانة؟ هل تشمل السيارة أم لا تشملها؟

ثانياً - ما هو الحادث من حيث التفاصيل الذي تعرضت له السيارة؟ ومن كان في السيارة؟ طبعاً النائب لم يكن في داخل السيارة. هل كان الاعتداء من رجال الدرك أم رجال الدرك كانوا يردون على الاعتداء الذي بادر به من كان داخل السيارة؟

كل هذه الأمور لا يمكن ان نصل فيها إلى نتيجة. أرجو حضرة الزميل أن يكتفي بذلك وأن يتقدم بهذا السؤال، ونحن نطالب الآن الحكومة باجراء التحقيق وبملاحقة من تثبت مسؤوليته.

نجاح واكيم: أنا عندي موضوع أريد أن أطرحه، هل ان المجلس يوافق على مناقشته أم لا، على تخصيص ربع ساعة من وقته، لأنه عند أقل الأمور التي حدثت هذه الأيام هي الاعتداء على سيارة نائب، أنا لا أطلب بتحصيل كرامة أي نائب، نجاح واكيم أو غير نجاح واكيم، ولكن الأمر الذي أطلب به هو أنه اذا كانت الحكومة تطلب إلينا أن نتصرف من ضمن اطار الشرعية، فاننا نحن نتصرف ضمن اطار الشرعية، لقد حدثت عدة أمور أقلها خطراً هو موضوع الاعتداء على السيارة. ولكن هناك أمور اخطر، ان يوعز الى بعض وحدات الامن بالتصدي لسيارة نجاح واكيم أو لنائب، ايا كان هذا النائب، أن يكون نائب معين في بيته كمن يسكن في خيمة، الجواسيس من حوله، وتلفونه مراقب... .

الرئيس: أرجو من حضرة النائب ان يكتفي بهذا القدر على أن توضح هذه الأمور كلها فيما بعد على النحو الذي شرحته له.

نجاح واكيم: أنا اقترح أن يطرح الموضوع على المجلس الكريم.

الرئيس: مع أن من حق الرئاسة عدم طرحه ومع هذا سأطرحه من يوافق على اقتراح الاستاذ نجاح واكيم لبحث هذا الموضوع الذي أثاره قبل البدء في مناقشة الموازنة يرفع يده.

رئيس مجلس الوزراء: مع أنني واثق بأن المجلس سيرفض هذا الاقتراح لا يمكنني أن أمر مروراً عابراً بما ورد على لسان النائب بأن الحكومة قد أوعزت الى رجال الأمن بعمل شاذ، الحكومة لا توغز الى رجال الامن بعمل شاذ. فليكن هذا معلوماً.

الرئيس: من يوافق على مناقشة الموضوع المتعلق بالاعتداء على سيارة النائب نجاح واكيم يرفع يده.
اقلية

الرئيس: سقط الاقتراح.

نجاح واكيم: بدي اشرح للمجلس الموضوع قبل التصويت.

الرئيس: من يوافق على أن يبدأ الاستاذ نجاح واكيم بشرح الموضوع مطولاً حول الاعتداء على سيارته يرفع يده.

اقلية

الرئيس: سقط الاقتراح.

وأتمنى على الأستاذ نجاح واكيم عدم الاستمرار في هذا الأسلوب.

والرئاسة تمنع الاستاذ نجاح واكيم من الاستمرار بهذا الأسلوب. والمهاترة بهذه الدرجة لا تجوز.

نجاح واكيم: حسب النظام، لي الحق بأن أشرح الموضوع حتى يعرف المجلس على ماذا صوت.

الرئيس: أرجوك لقد طرحت الموضوع والمجلس لم يوافق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ توفيق عساف.

توفيق عساف: دولة الرئيس حضرات الزملاء الكرام.

مشروع الموازنة كما هو معروض علينا يستدعي التوقف والاستغراب، فليس ارتفاع الارقام على الشكل الوارد فيه دليل صحة للبنان، وليس في أبوابه ما يدل على احياء المشاريع التي يحتاجها اللبنانيون ويطالبون بها.

تسعة أشهر مرت على انتخابات هذا المجلس الجديد وقد أولانا المواطنون ثقتهم وألقوا على كواهلنا اعباءهم ومتاعبهم، لنحمل رسالة لبنان ومشعل رقيه وتقدمه، في عهد هلال له الجميع وعلقوا عليه الآمال الواسعة، بحياة كريمة وباستقرار وازدهار. ولكن الحكومة - ويا للأسف - لم تستجب لهذه الآمال، ولم تحقق ما تمنيناه وتمناه المواطن هذه الحكومة التي لنا فيها أصدقاء ورفاق نقدرهم ونحترمهم، الأمر الذي يدفعنا الى المصارحة في معرض مناقشة مشروع الموازنة لعام ١٩٧٣.

فإذا كانت العلاقة بين المواطن والدولة في المفهوم العام هي علاقة تعاقدية، فقد أدى المواطن من جانبه واجباته وغذى الخزينة بما يدفعه من ضرائب، فهل أدت الحكومة نحوه واجباتها؟ وهل نفذت المشاريع التي يعلوها الغبار في أدراج مختلف الوزارات.

ان مسؤولية الحكومة كبيرة حيال مواضيع الساعة الراهنة، وعليها معالجتها بروية وتعقل الا أن تقابل المطالب بالقوة ومشاعر الطلبة بالعنف، فالمعلم يربي الأجيال الصالحة ويعد للوطن جيشه ورجاله، فإذا كانت له مطالب فالمطلوب معالجتها بصدر رحب ومناقشتها بروح التسامح، فإذا كانت عادلة ومحقة كان على الحكومة واجب الاستجابة لها وتحقيقها. وعلى الحكومة أن تستعمل الشدة في محلها حيث يجب أن تستعمل، ففي معظم الدوائر الحكومية فوضى واضطراب ومصالح المواطنين تتعثر وتضيع أكثرها بين دائرة ودائرة فالجهاز الاداري يحتاج الى تنسيق وتنظيم لتتمكن الادارة من القيام بواجبها وليتمكن المواطنون من تحقيق مصالحهم وانجازها فقد صممت الشكاوى الاذان، وتعالى أصوات المواطنين تطالب بالاصلاح.

لن استرسل في هذا الموضوع، فهو يحتاج إلى وقت طويل، ونعود الى مشروع الموازنة.

لقد طلعت علينا الحكومة بهذه الموازنة منوهة بارتفاع أرقامها وليس في هذا الارتفاع على الشكل الوارد فيه مصلحة للمواطن، فموازنة الاشغال العامة مثلاً حققت زيادة بنسبة ٨ بالمئة في الرواتب والنفقات الادارية أي أنها بلغت ١,٨١٦,٥٠٠ ل.ل. وكنا نتمنى لو أن هذه الزيادة وغيرها تحققت في الطرق العامة والمشاريع الانشائية وغيرها من الأمور التي تحتاجها البلاد.

ولا يكفي أن نخدر المواطن ونطمئنه بالزيادات والارقام المرتفعة، دون أن يكون له النصيب الأوفر الذي يحقق له حاجاته ومطالبه.

ليس من المنطق في شيء أن يظل المواطن يعمل ويكدح ويكافح بعرق الجهد ودم البؤس، ليدفع الضرائب ويغطي النفقات الادارية، وغيرها من أموال كثيرة تهدر في شتى الوزارات، دون أن تحقق لهذا المواطن الطيب أيًا من متطلباته الحياتية الاساسية.

ان وزارة الأشغال تنفق أكثر من نصف ميزانيتها على الموظفين والمستخدمين، ثم تنفق نصف النصف على المعدات والتجهيزات فهناك مثلاً مبلغ ٩٠٠٠٠٠ ل.ل. لحظ هي فصل الطرق والمباني لصيانة المعدات التي لم يكن لها وجود في العام الماضي فما هي هذه المعدات الجديدة، ولاية غاية استحدثتها مديرية الطرق لتحتاج صيانتها لمثل هذا المبلغ؟

صحيح أنه يوجد زيادة قدرها ١٢٥٠٠٠٠ ل.ل. لانشاء الطرق الدولية، ولكن ما هي الطرق التي يمكن انشاؤها بمبلغ ٣ ملايين ليرة، وحتى ولو لم يحتج انشاؤها الى استثمارات

ريد أن نعالج أمورنا بجدية وواقعية ومنطق، ان تخصيص خمسة ملايين ليرة للطرق الداخلية، هو مبلغ ضئيل جداً بالنسبة لحاجة البلاد الملحة الى الطرق والمواصلات، وهي شرايين الحياة فيها، وينبوع دافق لاقتصادها ومواردها، ان هذا المبلغ الضئيل يدفعنا للتساؤل عن نصيب كل منطقة وحظها من المراسيم المكدسة، التي تنتظر منذ أمد طويل يداً تمتد إليها وتحولها من مراسيم وقرارات الى معدات وجارات، فتشق الطرق وتوصل القرى

بعضها البعض بشبكة مواصلات صالحة تقرب المسافات وتختصر الوقت وتخفف الحوادث.

فهذا قضاء عاليه مثلاً واجهة من واجهات لبنان ومنتجع لابنائهم ومورد كبير لاقتصاده، ومنتجع ربح يستقطب السياح والمصطافين، فما هو حظه من موازنة الطرق؟

ان هذه المنطقة على قربها من العاصمة بعيدة عن نظر المسؤولين قليلة الحظ من اهتمامهم تكابد الحرمان وتعاني من الاهمال. قلنا ان هذه المنطقة من لبنان قلبه وبصره، فالى متى تظل مغلوقة على أمرها محرومة من حقوقها. نحن عندما نتحدث نعني ما نقول ونبني على الشيء مقتضاه لتكون للكلمة أهدافها ومراميها. ان الحكومة تتباهى بأن في لبنان ذي العشرة آلاف كيلو متر مربع طرقات بطول ٧٥٠٠ كلم وتفاخر بها كبار الدول، ولكنها، قد لا تعلم أن أكثر من ٧٠ بالمئة من هذه الطرقات لا يصلح وفي وضع أقل ما يقال فيه انه مؤسف. لدى الكثير من الامثال واخص في هذه المناسبة ما يتعلق منها بمنطقتي.

فهذه طريق عاليه - سوق الغرب، ضيقة تكاد لا تستوعب مرور سيارتين في الصيف فما رأيكم بها في فصل الشتاء حين تكثر الانهيارات وتجرف معها التربة والصخور.

وهذه طريق كيفون - بيبور - مجدليا، يتعذر المرور عليها دون مشقة وعناء وهي باقية على حالها لم يتغير فيها سوى ما فعلته يد الطبيعة.

وهذه طريق قبر شمون - البنية - كفر متى وطريق عيبه - عين كسور، عياناً مروراً بالفساقين - عرمون خلدة.

وكذلك طريق سوق الغرب - عيتات، مروراً في بشامون بلدة الاستقلال، التي لا تبعد عن البحر أكثر من ثمانية كيلومترات، تعترض من يجتازها صعوبات جمة بالنظر لضيقها وتعرجها وحفرها.

وقس على ذلك طريق عاليه - رشما، وصولاً الى الرميّة، وطريق مجدلبعا - وشارون - وشانيه - وبحمدون الضيعة، وبتاتر وبرين... هذه طرق الاصطياف التي تنفر أهاليها وترزعجهم فكيف بالمصطافين.

ان معالي وزير الاشغال يصطاف في منطقة عاليه، واعتقد أنه يمر على طريق عيتات، ويعرف كم هي رديئة ضيقة متعرجة مزعجة، وكم تحتاج الى توسيع وتعبيد.

هذه ليست سوى عينة من الـ ٧٥٠٠ كلم التي تتباهى بها الحكومة.

أيها السادة

ان منطقتنا الانتخابية التي ساهمت في صنع الاستقلال، وانجبت رؤساء للجمهورية وشخصيات كبيرة وسطرت صفحات مشرفة من تاريخ لبنان يتوجب على الحكومة تجاهها أن تساهم في انعاشها وتأمين حاجاتها، من تعميم الهاتف الآلي وانشاء مستشفى وتأمين مياه الشفة وانشاء مدارس مهنية ودور معلمين وتنشيط الزراعة

والسياحة وما الى ذلك من حاجات ومطالب، أنا لست في معرض تعداد حاجات المنطقة ولكنني على سبيل المثال اسأل عن قانون الـ ١٧٥ مليون ليرة الصادر بمرسوم رقم ٢٢٤٩ المتعلق ببناء طرق القرى المحرومة والوصلات الضرورية انفق منه حتى الآن مبلغ ٧٢٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ورصد له في الجزء الثالث من الموازنة العامة مبلغ ٥٢٥٠٠٠٠٠ ل.ل. فما هي القرى التي استفادت من هذا القانون في منطقتنا؟

وفي حقل وزارة الاشغال أيضاً التنظيم المدني (الذي يكلف الدولة ثلاثة ملايين ونصف المليون سنوياً) لماذا لم يتمكن بعد من تحقيق الغاية التي انشئ من أجلها الى وضع سياسة عامة يطبقها مهندسو المحافظات والاقضية والبلديات، لنوفر هذا المبلغ الضخم للمشاريع. هل حددت لهذه المؤسسة مدة معينة أم أنها باقية كما بقيت مصلحة التعمير مثلاً؟

أيها السادة

انه ليؤسفنا القول ان هذه الموازنة غير متوازنة، وان هذا المشروع الذي اعدته الحكومة على هذا الشكل يجعل مجال الرقابة عليه غير ميسور. لقد بلغ مجموع النفقات في الاجزاء الثلاثة ١٠٧٩٢٨٥٠٠٠ ل.ل. تقريباً وبلغت الواردات ٨٦٠ مليون ليرة تقريباً لتغطي الجزأين الأول والثاني، اما الجزء الثالث، فلا مورد لتغطيته سوى الموارد الجديدة والقروض. ويتبين من ذلك انه يوجد عجز مبدئي يقدر بعشرين بالمائة من الرقم الاجمالي، فمن أين سيغطي هذا العجز؟ وما هي هذه الموارد الجديدة؟ ضرائب جديدة...

المواطنون أيها السادة، ليس في مقدورهم تحمل أية ضريبة في هذه الظروف حيث الغلاء سد عليهم منافذ الرجاء، وعند درسنا لأسباب الغلاء تبين لنا بوضوح أن السكن يستنفذ نسبة كبيرة من مدخول الفرد ونحن نعلم بأن اللبناني ملاك في قريته، فلو توفرت له، وخاصة ابن المناطق القريبة من بيروت كمنطقة عاليه مثلاً، المواصلات والطرق الصالحة والمستشفيات، والمدارس، والمصانع ل بقي ابن القرية ساكناً في قريته ولم ينزح إلى المدينة وتمكن من الصمود أمام هذه الموجة العارمة من الغلاء.

لقد تبين لنا بعد درس هذا المشروع بأن هنالك فقط ١٣ بالمائة للمشاريع من أصل الموازنة العامة وأما الـ ٨٧ بالمائة فهي للنفقات الادارية والرواتب والأجور والايجارات والمساعدات ونفقات مختلفة، ولا نستغرب هذه النسبة العالية إذا علمنا أن عدد موظفي الدولة ومستخدميها ومياوميهي والمتعاقدين معها يفوق الـ ٥٥ ألفاً. وان أجور عدة ألوف من هؤلاء لا تدخل في الجزء الأول انما هي من أصل مخصصات المشاريع المقررة في الجزء الثاني من الموازنة. ولكننا نستغرب كيف تحشى الموازنة العامة بنوداً غير واضحة باسم مساعدات تبلغ عشرات الملايين دونما أي تفصيل عنها لتمكن من تقدير نفعها ومراقبة مجالات انفاقها. ونستغرب أيضاً كيف أن موازنة مديرية الطرق والمباني في وزارة الاشغال تفوق ٥٢ مليوناً ينفق منها ٢١ مليوناً أي ٤٠ بالمائة لتغطية خسائر السكك الحديدية المهترئة والنقل المشترك. تلك الخسائر التي تتزايد سنة عن سنة وبنسبة عالية ولا تبادر الحكومة إلى تقديم مشروع مدروس لتلافيها بشكل أو باخر، فتوفرها لمشاريع عديدة.

أيها السادة

ان أرقام الاعتمادات في مشروع الموازنة لا تبين المبالغ الممكن انفاقها خلال العام ١٩٧٣. فقد بلغت الاعتمادات المدورة في العام الماضي ٤٦٨ مليون. وإذا القينا نظرة على تاريخ تدوير الاعتمادات الواردة في فذلكة الموازنة، ولوجدنا أن المبالغ المدورة تتزايد سنة عن سنة، مما يوحي إلنا بأن الانفاق العام وخاصة الانفاق على المشاريع يراوح في مكانه ان لم نكن متشائمين ونقول انه يتراجع . . .

وبعد دراستي لامكانيات الانفاق في ضوء الأوضاع الحكومية الحاضرة، أرى أن المبالغ التي ستدور إلى العام القادم سوف لن تقل عن ٥٦٠ مليون أي بزيادة قدرها ٩٠ مليون عن الرقم المدور السابق.

اذن فإن أموال المشاريع، وهي الجزء اليسير من الموازنة العامة، لا تنفق بكاملها بينما الشعب بأمس الحاجة إلى مشاريعه وهو يطالب ويلح ويحمل ممثليه مسؤولية عدم الانفاق واتمام المشاريع.

ويبقى أماننا سؤال الحكومة عن المصالح المستقلة أنا لا أقول بأن تعهد الحكومة بمرافق الهاتف والماء والكهرباء والموانئ إلى القطاع الخاص، ولكنني اتساءل كما يتساءل الكثيرون، لو كانت هذه المصالح بعهدة شركات خاصة أما كنا نطالب هذه الشركات بضرائب تغطي نصف نفقات الموازنة على الأقل فضلاً عن تأمين الخدمات بشكل أفضل مما هي عليه؟

يبقى أن نشير إلى التقصير في تحصيل ضريبة الدخل وجبايتها، هذه الضريبة التي لم تبلغ في العام الماضي أكثر من ٩٠ مليون ليرة في حين أن أرقامها يجب أن تتضاعف، ونحن ننتظر الجباية الحسنة والتقدير السليم، وبعبارة أوضح ننتظر الموظفين الذين يتمكنون من ضبط الأمور بشكل لا يسمح للبعض بالتهرب من دفع الضريبة وبالتالي يتساوى المواطنون في واجباتهم تجاه الدولة، فيشعرون بالارتياح والاطمئنان.

نحن هنا يا سادة لنحاسب لا لنمدح، وهما نحن نسمع الحكومة أصوات الشعب ونداءاته ونحن مؤمنون على ذلك، وحتى تستجيب الحكومة لحاجاته ومطالبه، سنظل باسم هذا الشعب نطالبها بالحاح ونحملها المسؤولية.

والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ ادوار حنين.

ادوار حنين: دولة الرئيس، ويسائل الزملاء الجدد بعضهم بعضاً:

كيف وقد توالى علينا نحن الاقدمين، عشرين من السنين، أو ما يقاربهما، كيف لم تزل أنفسنا حمية القول في موضوع دار عليه الكلام عشرين من المرات على الأقل.

الموازنة

هذه الموازنة التي تجيء كل عام في مثل هذه الأيام، فتغسل وتمشط ثم تروح لتجيء في العام التالي كأنها لم تغسل ولم تمشط.

من حقنا نحن أن نسأل:

هل من يسمع عندما نناقش الموازنة.

هل من يقيم وزناً لما يقال.

هل يعطى له مكانه من الاهمية.

وهل يفعل؟

نجزم. أن لا.

هل أنهم لا يسمعون؟ بل يسمعون.

هل لأن الذين يسمعون لا يفهمون ما يسمعون؟ بل يفهمون.

هلا لأنهم لا يقيمون له وزناً؟ بل يقيمون

ولماذا، اذاً، لا يفعل؟

يقولون:

لأن طابخ الموازنة هذا العام هو غير الذي يطبخها في العام المقبل فاللاحق لا يستفيد من خبرة السابق.

قلنا: بل هناك العنصر الدائم وهو الادارة التي هي من وراء كل موازنة. هي هذه الادارة هي التي تعد،

تطبخ، تولم وتستمع الى أقوالنا.

فلماذا، اذا تظل المخلوطة مخلوطة فلا تتبدل.

انه عجز الادارة بالذات.

هذه الادارة التي لم تلحق، هنا، كما في كل مكان آخر، بسرعة العصر.

عصرنا، ايها السادة الزملاء مشى، في ما تصرم من القرن العشرين، شوطاً لم تستطع العصور الخالية، كلها

منذ يوم الخليقة الأول حتى أوائل هذا القرن، أن تمشي بمقداره.

الانسانية حتى السنة ١٩٠٠ اجتازت نصف طريق التقدم والنصف الآخر اجتازته الانسانية من السنة ١٩٠٠

حتى يومنا هذا.

هكذا يقول العلماء المستقبليون.

فكان طبيعياً أن تظل الادارة متخلفة عن اللحاق بالعصر.

وكان طبيعياً أن تحيء طبختها كالطبخ الذي يولم لنا: رديء لا يؤكل.

فاما ان تبدلوا الادارة من الرأس الى العقب، كلها بدون استثناء.

واما ان تسارعوا الى تطعيمها بالعناصر الفنية المتطورة التي هي على خطى هذا العصر.

والا بقينا نلعب لعبة العميان نضرب فلا نصيب، ونمشي فإذا نحن ندور على أعقابنا.

وما يصح على الادارة عامة يصح بصورة خاصة، على ادارة المال، لأن المال هو العصب، عصب الحكم،

وما يصح على ادارة المال عامة يصح بصورة خاصة، على ادارة الموازنة لأن ادارة الموازنة هي التي تخطط، وهي

التي تعين الانفاق، وهي التي تجعل الانجاز ممكناً.

وادارة الموازنة، فيما تحيي وتوزع تحقق أولاً تحقق عدالة وطنية وعدالة اجتماعية بدونها لا دولة، لا حكم،

ولا حياة كريمة.

أيها السادة:

اجتنب أن أكرر وأعيد لكي لا أجلب الشفقة على نفسي. فأذكر بالمتسولين على أبواب الجوامع والكنائس،

على أبواب بيوتنا ولكن إذا عادوا فهل يمكن الا نعود لهم؟

النفقات الادارية

والنفقات المنتجة

جاء في الفذلكة، الصفحة ٢٨:

«تري الدولة ضرورة مراعاة الاسس التالية:

أولاً - ضغط النفقات الادارية الى الحد الممكن وبشكل صحيح...»

نظر فنرى أنهم لم يضغطوا النفقات الادارية.

النفقات الادارية كانت في موازنة السنة ١٩٧٢ : ٦٣٤,٧٩٩,٨٠٠ ل.ل.

فأصبحت في مشروع موازنة السنة ١٩٧٣ : ٧٠٣,٨٨١,٤٠٠ ل.ل.

أي بزيادة: ٦٩,٠٨١,٦٠٠ ل.ل.

وهي بنسبة ١٠,٨٨ بالمئة.

على أن نسبة الزيادات السنوية التي طرأت على موازنات ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠ كانت لا تتجاوز الـ ٦

بالمئة في مطلق الأحوال.

والأدهى من ذلك إن لجنة المال والموازنة قد زادت على النفقات الادارية هذا العام بحيث قفزت نسبة الزيادة

من ١٠,٨٨ بالمئة (في مشروع الموازنة) إلى ١١,٦٢ بالمئة في المشروع الذي بين أيديكم ووافقت الحكومة.

فتأملوا كم هي حريصة على ضرورة ما رأت وما أعلنت في فذلكتها.

وطبيعي انه عندما تزداد النفقات الادارية تنقص النفقات المنتجة فتتقص أعمال التجهيز والانشاء وتتعرقل الخطة الانمائية.

فالجزء الثالث من مشروع الموازنة هذا نقص عما كان عليه في السنة ١٩٧٢ : ٦,٦٣٥,٠٠٠ ل.ل. أي بنسبة ٣,١٣ بالمئة.

وعدنا بالزيادة فوقعنا في النقصان، فصار من واجبنا ان نسأل الحكومة: كيف، وهذا شأنها، سنحقق لنا ما رأته صواباً في الفذلكة، وهو صواب عندما ستزيد النفقات المنتجة للحد من الهدر.

لتوفير نسبة اعلى من الموارد وتخصيصها لتنمية المرافق العامة الاساسية وطاقة البلاد الانتاجية، وبالتالي لتنمية الحياة الاجتماعية.

فاما أن الدولة عادت عن صوابية ما رأت وأعلنت.

واما أنها عادت عن رغبتها في الحد من الهدر، في تقوية من طاقة البلاد الانتاجية، وفي تنمية الحياة الاجتماعية فإن كانت الأولى فتلك مصيبة وان كان الثانية فالمصيبة أعظم.

وانه لغريب حقاً أن تكون الحكومة قد بنت موازنتها على مبادئ والا تكون قد ترجمت لهذه المبادئ بأرقام.

لقد أعلنت الحكومة في الفذلكة (الصفحة ٢٧) انها تهدف الى تحقيق ثلاث غايات.

١ - تأمين نمو اقتصادي سريع.

٢ - تأمين عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والمناطق.

٣ - توفير الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية.

وننظر في طول الموازنة وعرضها فلا نجد رقماً يهدف الى تحقيق هذه المبادئ.

الا اذا تكرم معالي وزير المال الصديق فدلنا الى ذلك.

سياسة القروض

في الفذلكة (الصفحة ٢٩).

تعتمد الحكومة سياسة الاقتراض (قروض من الداخل وقروض من الخارج) في الحدود التي تسمح بها القواعد المالية والاقتصادية السليمة.

معاذ الله أن نكون ضد سياسة القروض .

١ - ففي القروض نزيد طاقاتنا على التجهيز والانشاء .

٢ - نختصر وقت الانجاز .

٣ - ونشرك ابناءنا في دفع نفقات ما انجزناه لنا ولهم .

نحن مع سياسة القروض .

وستقدم، في يوم قريب، بمشروع مبني على الاقتراض .

ولكن، لكي تطمئن قلوبنا ولكي نعلم إلى أي حد نستطيع أن نتوغل في هذه السياسة ولكي نعرف طاقة الحكومة الباقية على الاقتراض في الحدود التي تسمح بها القواعد المالية والاقتصادية السليمة .

هل لمعالي وزير المالية أن يدلي ببيان مسؤول عن المبالغ المقترضة، الى الآن، من الداخل ومن الخارج، عن تواريخ استحقاقها، وعن قدرتنا على الايفاء في المواعيد المقررة وكيف؟
لنعرف إذا كان يبقى لنا هامش لاستقراض جديد .

هل لمعاليه أن يقول لنا على ما يبيّن تقديره، اليوم وغداً، لتحديد طاقة الدولة على الاقتراض :

أعلى نسبة مئوية من دخلنا القومي وهو مقدر بخمسة مليارات من الليرات اللبنانية .

١ - أم على نسبة مئوية من مجموع أرقام الموازنة وهو يتجاوز المليار الواحد بقليل ثم هل لمعاليه أن يقول لنا كيف سيوازن الموازنة في المستقبل باقتراض جديد أم باحداث ضرائب جديدة .

يوم يعلم ذلك يعلم سواه .

سياسة القروض أو زيفها .

وهو من صلب حق هذا المجلس .

التحسينات الفنية، التي ادخلت على جهاز وزارة المال .

جاء في الفدلكة : الصفحتان ٣٠ ، ٣١

«لقد باشرت وزارة المال بإعادة تنظيم مصلحة الواردات . . . بتعيين الفنيين والاداريين اللازمين بحسب التنظيم الجديد باعداد موظفي مصلحة الواردات وتدريبهم على أسس علمية .

وجاء : أنه تم حتى الآن تدريب حوالي أربعين من المراقبين بموجب دورات تدريبية في الخارج .

وان الوزارة فرغت، بمساعدة خبراء مؤسسة فورد من وضع دراسات علمية عن أوضاع تطبيق القوانين الضرائبية وأوضاع المراقبين عن تطبيق هذه القوانين.

وفرغت من وضع الدروس وبرامج التعليم في ضوء هذه الدراسات.

كما فرغت من اعداد المكان واعداد المدرسين للمباشرة بمعهد تدريب المراقبين.

وجاء: ان الوزارة قد انجزت اعداد دليل لضريبة الدخل.

وان هناك دليلين آخرين قيد الاعداد:

دليل ضريبة الاملاك المبنية، وآخر يضم أحكام مجلس الشورى في حقل الضرائب.

نشكر وزارة المال، ووزيرها الصديق النابه.

ويسرنا أن نكون قد التقينا ووزارة المال على ضرورة تحسين الادارة لتصبح في مستوى مهامها واعبائها.

ولكن التدابير التي اتي على ذكرها في هذا الباب من الفذلكة والواردة اعلاه تقتصر على تحسين التحقق والتحصيل.

وهي، على ما هو ظاهر من تعدادها، تدابير بدائية، أولية بسيطة.

يجب أن نعمل فوراً، إلى تدابير تؤمن صحة توزيع الضرائب في ضوء سياسة اجتماعية متكاملة.

يجب أن نصل الى تمحيص الواردات لا الى طريقة تحصيلها فحسب.

وهنا اسأل معالي وزير المال:

هل لم يزل في وزارة المال موظفون يؤجرون خدماتهم للشركات وللمؤسسات التجارية والصناعية ليساعدوا أصحابها على التهرب من دفع الضرائب؟

ماذا ينفع تدريب مثل هؤلاء الموظفين. ان ما يبنى على الباطل باطل وأسأل وزير المال:

ما هو عدد الموظفين، في وزارته، الذين يحملون شهادة جامعية في العلوم المالية؟

ما هو عدد الموظفين، في وزارته، الذين يتقنون الحقوق المالية، والتقنية المالية؟

وهل في وزارة المال موظف واحد، يحمل شهادة جامعية في المحاسبة العامة ولديه بالتالي، نظرة شاملة الى

حسابات الموازنة وحسابات الخزينة؟

يا معالي الوزير؟

لا بد من عمل جذري يتجاوز البدائيات ويبنى على الصلاح، غداً أو بعد غد، بادر الى اختيار ثلاثة على

الأقل من المجازين في الحقوق، أرسلهم الى الجامعات في أوروبا وفي أميركا للتخصص في العلوم المالية. غداً أو بعد غد، بادر الى اختيار ثلاثة آخرين يحملون شهادات المحاسبة وأرسلهم الى جامعات أوروبا وأميركا ليتخصصوا في المحاسبة العامة للدولة، وداوم على ذلك كل عام الى أن تملأ فراغك فتنظم وزارة المال.

تقدير الواردات:

وعلى ذكر التحسينات المزمع ادخالها على قسم الواردات، وعلى ذكر المؤمل من تدريب موظفيها وتأهيلها، ملاحظة تعرض ذاتها:

نلاحظ أن هناك تشاؤماً في تقدير واردات مشروع الموازنة للسنة ١٩٧٣. يبدو لنا أن المسؤولين عن تقدير الواردات لم يأخذوا بعين الاعتبار الازدهار الاقتصادي الذي شهده النصف الثاني من العام ١٩٧٢ وما يترتب أن يكون عليه في العام ١٩٧٣.

أو غاب عن بالهم أن الازدهار الاقتصادي ينعكس بصورة تلقائية على واردات الموازنة.

اضرب مثلاً: ضريبة الأملاك المبنية قدرت في هذا المشروع بـ ٦٥ مليون ل.ل.

في حين أن واردات هذه الضريبة الحقيقية في العام ١٩٧١ بلغت ٥٦ مليون و ٣٠٠ ألف ل.ل. ومعلوم ان الزيادة السنوية لا تقل عن ١٠ بالمئة.

فكان يجب أن تكون ضريبة الاملاك المبنية ٦٨ مليون ل.ل. على الأقل.

مثلاً آخر: ضريبة الدخل قدرت في مشروع الموازنة هذا بـ ٩٠ مليون ل.ل.

في حين أن واردات هذه الضريبة الحقيقية بلغت في العام ١٩٧١ الـ ٨٢ مليوناً.

فكان يجب ألا تقل ضريبة الدخل في السنة ١٩٧٣ عن ١٠٠ مليون ل.ل.

وللمناسبة: وعلى ذكر ضريبة الدخل، هذه الضريبة اما أن تبقى على ما في الرأس الرسمي ورأينا. وإما أن تزول على ما في رأي الأستاذ شادر، ففي حال بقائها يجب أن ترتفع أرقامها من المائة مليون الى الثلاثمائة مليون وليس هذا بكثير، وبكفي لذلك.

١ - ان نخفض الشطر الاقصى من ٧٥٠ ألف ل.ل. الى ٣٠٠ الف.

٢ - ان نرفع الحد الأقصى للضريبة من ٤٢ الى ٦٠ بالمئة.

٣ - ان نعمل الى الضريبة المقطوعة على صغار التجار. اللبناني لا يجب مسك الدفاتر ولا يجب وجوه الجباة، فيرتفع دخل هذا البند من عشرين مليوناً الى المائة مليون.

٤ - ثم أن نحكم التحقق والتحصيل (طهروا الجباية من الموظف الخائن).

وكان من الممكن تعداد هذه الامثلة فنعرّفها من :

رسوم التسجيل .

رسوم الطوابع .

رسوم المواد الملتهبة .

رسوم الجمارك .

وغيرها ، ولا بد ، هنا ، من التوقف عند رسوم التبغ والتنباك :

قدرت رسوم التبغ والتنباك في السنة ١٩٦٧ ب ٣٢ مليون ل.ل . فأعطت سنة ذاك ، ٣٣ مليوناً .

التخفيض الذي تناول هذه الرسوم أدى الى خفض دخلها الى ١٥ مليون ل.ل .

وكان توقع المسؤولين عن وزارة المال أن خفض هذه الرسوم سيفضي الى زيادة الاستهلاك ، وبالتالي الى زيادة انتاجيتها ، أو على الأقل لن يؤدي الى خفض انتاجيتها ، ان حسن التوقع والارتقاب كان معطلاً آنذاك ، فالى ما سيظل معطلاً؟ ثم ما الكسب من خفض الرسوم على التبغ والتنباك؟ لو انقصنا ضريبة الدخل مثلاً . أو ضريبة الاملاك المبنية لكان يمكن أن يفضي ذلك الى مكافحة الغلاء ، أو الى تنشيط حركة البناء والى تحريك الشأن الاقتصادي عامة ، أما ان نقص رسوم التبغ والتنباك لمكافحة اعمال التهريب فان للدولة وسائل غير هذه الوسيلة يجب أن تعتمد والا لا تكون الدولة دولة .

الاعتمادات المدورة :

في موازنة السنة ١٩٧٢ بلغت الاعتمادات المعقودة ٤٦٨ مليون ل.ل . وبلغت الاعتمادات غير المعقودة ٢٧٥ مليون ل.ل . وفي الموازنة ذاتها ، ورد في المادة ١٨ نص يسمح للحكومة بالغاء الاعتمادات أو أرصدة الاعتمادات المدورة غير المعقودة ، هذا جميل ومفيد ، ونرحب به كل الترحيب ، اذ يجب بالفعل ، الغاء الاعتمادات غير المعقودة التي انقضت الحاجة المخصصة من أجلها . ولكن نسأل الحكومة :

هل ألغت طوال السنة ١٩٧٢ ، هذه الاعتمادات ، الاعتمادات غير المعقودة ، نريد بياناً بالاعتمادات الملغاة واذا كانت قد ألغت فعلاً ، هذه الاعتمادات فلماذا عادت الى تكرار هذه المادة (في المادة ١٩) في مشروع الموازنة للسنة ١٩٧٣ .

عجز الموازنة :

ذكر لا تردد ، منذ السنة ١٩٦٢ ونحن نتكلم على عجز الموازنة والحكومة مستمرة ، من جهتها ، على أن تقدم لنا موازنات عاجزة ، وقيمة هذا العجز تتزايد سنة بعد سنة . العلاج الوحيد الذي أوجدته الحكومة ، حتى الآن ، هو اللجوء الى الاستقراض من الداخل والخارج فهل للحكومة حل غير هذا الحل لمعالجة عجز الموازنة؟ ومعلوم أن

للوصول الى موازنة الموازنة واحداً من اثنين: اما اعادة النظر في النظام الضرائبي للحصول على مزيد من الواردات. (وهو حل يجب أن يواجه بمتتهى الدقة والحذر لكي لا نحمل متوسطي الحال والفقراء عبء الضرائب الجديدة، فتعاودنا حكاية المرسوم ١٩٤٣)، واما اعادة النظر في حجم الانفاق فيصغر على أن يكون ذلك على حساب النفقات الادارية لا النفقات المنتجة فأين هي الطريق؟

الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة،

وهنا أيضاً ذكر لا ترداد، منذ ما يزيد على العشر سنوات ونحن نتكلم على النظام الضرائبي ونقول: يجب أن يعدل نظامنا الضرائبي على أساس زيادة انتاجية الضرائب المباشرة وخفض زيادة انتاجية الضرائب المباشرة وخفض نسبة الضرائب غير المباشرة لكي يتوافق هذا النظام، على الصعيد العلمي مع الانظمة الضرائبية المتطورة. ولكي نحقق مزيداً من العدالة الاجتماعية ذلك أن الضريبة تقاس مبدئياً، بمقدرة المكلفين على الاسهام بأعباء الدولة، وأن مقدرة المكلفين هذه لا يمكن أن تسلمها الا عبر الضرائب المباشرة. فضلاً عن ان الضرائب المباشرة. هي المدرسة الفضلى لتنشئة المواطن تنشئة مدنية صالحة. الواقع الضرائبي لا يزال هو هو منذ عشرات السنين.

اذ أن الضرائب المباشرة، في لبنان، بالمعنى الحقيقي، لا تزال تدور حول ٢٠ بالمئة من مجموع أرقام الموازنة والـ ٨٠ بالمئة الباقية تتجمع من الضرائب غير المباشرة ومن الايرادات المختلفة. صرخاتنا المستمرة، المتعالية سنة بعد سنة، تطالب بعكس هذا التيار ولكنها صرخات في واد، فهل تحزم الحكومة، فتأخذ شجاعته في يديها الاثنين، وتعتمد الى الانتقال، وبالتالي الى نقل المواطن والوطن، من حالة الترددي والتخلف الى حالة التعالي والتقدم، نعرف الصعوبات ولكننا نعرف أن التغلب عليها أقدام وشجاعة بل بطولة واکرام.

تنظيم وزارة المال

لقد لمحت وزارة المال ضرورة تنظيم ادارتها من جديد وتكلمت الفذلكة على بعض اجراءات وتطلعات. وزارة المال مشكورة على ذلك ولكن وزارة المال تعاظمت مهامها وكبرت مسؤولياتها فلم يعد جهازها الاداري في المستوى المطلوب. لا بد من اعادة النظر في تنظيمها، تنظيمياً حديثاً يتمشى مع متطلبات العصر.

اعادة التنظيم، في أقل ما يجب أن يكون يوجب:

- انشاء أمانة عامة لوزارة المال.

- تحيئة المديرية العامة الحالية الى مديريتين عامتين. واحدة للواردات وثانية للموازنة والنفقات. تربطان بالامانة العامة، كما تربط بالامانة العامة مديريات:

١ - اليانصيب الوطني.

٢ - الشؤون العقارية والمساحة .

٣ - ومديرية الجمارك .

فيصبح الرأي واحداً لا رأسين أو خمسة رؤوس .

ويُنْتَظَم العمل في الجهاز المركب الواحد .

وعلى نحو ما يوجب التطور في وزارة المال هذا التنظيم الإداري الجديد (وليس فيه شيء من الاجراء والمجازفة) على نحو ذاك يجب أن يعتمد في وزارة التربية الى احداث تنظيم مماثل تكون فيه مديريات عامة :

- مديرية ادارية .

- مديرية للثقافة .

- مديرية للتعليم الابتدائي والثانوي .

- مديرية للتعليم المهني .

- مديرية للتعليم العالي .

- مديرية للفنون .

- ومديرية للرياضة والشباب .

تعمل جميعاً من ضمن امانة عامة واحدة .

ويعمل بذلك من الآن الى أن تصبح لنا ثلاث وزارات :

واحدة للتربية والتعليم .

واحدة للثقافة .

وثالثة للرياضة والشباب .

مع العلم أن دولاً كثيرة قد انشأت لنفسها من الوزارة الواحدة التي عندنا خمس وزارات :

للتعليم العالي - للتعليم الثانوي والابتدائي - للثقافة - للرياضة والشباب - وللتعليم الاصيل .

أيها السادة

لقد قاربت ان انتهي ولكن هل من نهاية لأعضاء الحكومة عن المطلب الحق، وهل من نهاية لتعنتها في عدم

الاستجابة لتوق الشعب؟

مطالب بعبداء - المتن الأعلى .

قلت قاربت ان أنته ولن أنتهي قبل ان اسمع، من جديد، صوت أبناء بعبداء - المتن الأعلى :

في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٢ وجهت الى الحكومة سؤالاً لم يقرن، بعد، بجوابه.

هذا السؤال سأعود اليه بعد أن نفرغ من مناقشة الموازنة واقرارها.

وقد يتحول، يوماً، الى استجواب ولكنني في هذه المناسبة، اذكر الحكومة بأن أبناء بعبداء - المتن الأعلى الذين اعبر عن إرادتهم واحمل صوتهم منذ ما يزيد على الستة عشر عاماً متواصلة بدون ما انقطاع ولا أزال... ان أبناء بعبداء - المتن الأعلى يريدون أن يعرفوا موقف هذه الحكومة من مطالبهم التي أوجزها بصورة خاطفة، هنا، والتي كانت مدار سؤالي المشار اليه.

وانه لمن مجرد هذه المطالب وتوضيحها سيتبين انها، على كونها مطالب قضاء، تعكس مطالب كل قضاء، وانها، بالتالي، مطالب وطنية عامة. ان لم يكن بالتعيين فبالنوعية. ذلك ان مطالب المواطنين، حيثما كان من انحاء هذا الوطن الصغير - الكبير، كلها تعالج بروح الاهمال ذاتها، وبروح عدم الاكتراث وعدم المبالاة.

اما مطالب بعبداء - المتن الأعلى، موضوع سؤال، فهي:

أ - يسأل المتنيون:

في ما يتعلق بالمطار:

١ - ماذا يمنع الحكومة أن تلغي منطقة امتداد المطار لجهة برج البراجنة - تحويلة المطار - الليكة - المريجة بعد أن تحولت نهائياً، لجهة الشويفات.

٢ - لماذا لم تنجز اللجنة المعنية بموجب القانون ٦٦/٧ تاريخ ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٦، والمؤلفة من زهير بيضون، روكز لبس، وجورج سماحة، عملها في تعيين العقارات المرتفعة، وفي تقدير التعويضات المتوجبة لأصحابها.

٣ - هل ما يمنع اعلان المنطقة المرتفعة، فور تحديدها، منطقة صناعية.

ب - ويسأل المتنيون فيما يتعلق بالمجاري:

١ - هل لدى الحكومة ما يطمئن الاهلين الى سلامة مشروع المجاري، وعدم وجود اخطاء عليه.

٢ - هل ان محافظة جبل لبنان مهية لاستلام مشروع المجاري في حينه؟ وهل انشأت جهاز الصيانة والاستثمار اللازم؟

٣ - هل ستصر الحكومة على تنفيذ الشق الثاني من المشروع كما هو وارد في الدراسات المختصة.

٤ - أفلا تجد الحكومة صواباً رأي مجلس تنفيذ المشاريع بربط مجاري القرى العالية بمجاري الساحل، وبتعزيز الخطوط الفرعية في القرى الساحلية فتعمد الى رصد الاعتمادات الاضافية اللازمة لها.

- ٥ - في غضون كم من الاشهر سينجز الشق الثاني من المشروع.
- ٦ - ماذا تلحظ الحكومة لتخليص ساحل المتن الجنوبي من اضرار النفايات الجامدة.
- ٧ - ما هي سياسة الحكومة لمكافحة التلوث في الساحل وفي لبنان عامة وهو يتفاقم شره يوماً بعد يوم.

ج - وبصدد المنشآت البحرية يسأل المتنيون:

- ١ - هل للحكومة سياسة سياحية؟ وهل تدخل في سياستها صيانة هذه المنشآت.
- ٢ - ما هو العمل السريع الذي تعتزم الحكومة القيام به - الى أن تقوم محطة التكرير والدفع، لدرء الاخطار عنها؟
- ٣ - هل تستطيع الحكومة أن تقطع عهداً على نفسها باصلاح الحال قبل حلول موسم الصيف المقبل.

د - وبصدد مياه الشفة يسأل المتنيون في ما يتعلق بعين الدلبه.

- ١ - في أي تاريخ ستنجز الحكومة محطات التصفية والتكرير الملحوظ انشاؤها.
- ٢ - أي متى سيشرّب الساحل من مياه نبع الايشونية.
- ٣ - هل في النية تغيير شبكة الجر التي تقادم عليها الزمن؟

وفي ما يتعلق بنبع الرعيان:

- ١ - ماذا عملت الحكومة لاعطاء المتن الأعلى حقه من مياه نبع الرعيان.
- ٢ - أي متى ستصل هذه المياه الى القرى المتنية.
- ٣ - ماذا نلحظ لسد حاجة قرى المتن الاعلى المتزايدة في مستقبل الايام.
- ٤ - هل تعرف الحكومة مدى الاضرار التي نزلت وتنزل بقرى الاصطياف في المتن؟ وهل ستسارع الى رفع الحيف عنها؟

هـ - وفي ما يتعلق بالمواسم الزراعية يسأل المتنيون:

- ١ - أي متى تبدأ التعاونيات الزراعية، الانتاجية والاستهلاكية، عملها الفعلي.
- ٢ - أي متى تكون لنا أسواق خارجية لانتاجنا الزراعي ثابتة ومستمرة.
- ٣ - أي متى يقرر مبدأ الروزنامة الزراعية وتوضع في التنفيذ بدقة وحزم.
- ٤ - أي متى يصير تصنيع الفائض من انتاج التفاح.

و - وبصدد الطرقات يسأل المتنيون:

- ١ - أي متى ستنفذ الحكومة وعدّها باصلاح الطرقات القائمة.

٢ - لماذا لا تبادر الى تنفيذ الطرقات الملحوظة.

٣ - هل تنوي وضع الطريق الوسطية بالمتن الأعلى في الدرس سريعاً؟.

ز - وفي ما يتعلق بالمدارس يسأل المتنيون:

١ - هل الحكومة مستعدة أن تؤمن البناء الحديث اللازم لكل مدرسة قررت انشاءها.

٢ - هل هي مستعدة أن تؤمن عدد المدرسين اللازم لكل مدرسة منشأة.

٣ - هل قررت نهائياً أن تؤمن فتح ثانوية الحدث المقرر انشاؤها.

٤ - وهل قررت نهائياً أن تجعل ثانوية المتن الأعلى في مكان وسط يستطيع أن يؤمه تلاميذ القرى العالية من أية جهة كانت.

ج - وبصدد الجامعة اللبنانية يسأل المتنيون:

١ - هل صحيح ان الحكومة عدلت عن تنفيذ خطتها باقامة المدينة الجامعية على أرض الحدث - الشويفات.

٢ - فإن كان الامر صحيحاً فلماذا؟ وان لم يكن صحيحاً فما هو المانع من استكمال الانشاءات في وقت قريب؟.

أيها السادة،

هذا بعض ما في نفسنا من شؤون الموازنة ومن شؤون دائرتنا بعبداء - المتن الأعلى.

أعرف أن الحكومة تعرف أن الأمر لا يمكن أن يستمر هكذا.

ولكنني لا أعرف أي متى تنوي أن تدفعه عنها، عن البلاد، وعنا، أو تخرج منه.

لولا التفاؤل الذي ربينا عليه وورعنا في نفوسنا لكنا لزمنا الصمت مع الصامتين ولكنه التفاؤل.

سامحنا الله ولا سامح المقصرين.

كلمتي الأخيرة. في الاسبوعين الآخرين سمعنا كثيراً، وشاهدنا كثيراً وكثرت التكهنات. مثل ما حدث قد

يعود فيحدث ثم يعود فيحدث تكراراً.

فأنا لا أجد في كل هذا أي تهديد للنظام في لبنان وان كان فهو صبياني زائل، ٩٧ بالمئة من اللبنانيين

متمسكون بنظامهم القائم ويفتدونه.

وفي نفوسهم ما في نفوسنا.

ان نظام لبنان الديمقراطي - البرلماني باق ما بقي لبنان.

عاش لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

كل موازنة لها حسناتها، والموازنة الحالية، فيها الكثير من التقدم والحسنات، وإذا انتقدنا يا دولة رئيس مجلس الوزراء، بعض الأمور، فيكون ذلك من أجل الأفضل، من أجل ازدهار لبنان، من أجل بقاءه اخضر، من أجل رفاهية شعبه، من أجل تحسين حالة العامل والمزارع، وأصحاب الحرف، وجميع المواطنين. لم أسمع في دولة من الدول، ان تتحول غرفة العمليات العسكرية الى غرفة «هوليود».

ويظهر فيها نجوم كنجوم «هوليود»، وهم ضباط أمام مصور في غرفة العمليات، وهي غرفة سرية. فكيف تقبل الحكومة، ان يدخل مصور الى غرفة العمليات، والضباط في داخلها يديرون العمليات، ضد الاطفال، وضد الاولاد، وضد المدارس، وضد المعلمين. هذه صورة حية أقدمها اليكم يا دولة الرئيس، من مصور الحكومة الرسمي الدلاقي.

يا معالي وزير المال، اقترحنا في هذا المجلس، وفي جلسات اللجنة المالية، وتمنينا عليكم، أن يزداد للطرق مبلغ سبعة ملايين ونصف مليون ليرة. فإذا بنا، لأن لم نسمع من الحكومة كلمة بهذا الصدد، أي موازنة تريدون منا، أن نصدق عليها وطرقنا بدون صيانة، ولا أفنية، والقرى بدون طرق، مسالك، بدون شيء. ولا يمكننا أن نفي بواجباتنا نحو هذا الشعب بالمبلغ المخصص لكل نائب، وهو ٣٦ ألف ليرة.

اني أطلب من الحكومة، ان تقول في هذا المجلس عن عزمها على تصديق هذا المبلغ أو انها لا ترغب في تصديقه، لنكون على بينة من الأمر. وبالتالي سوف نفكر كيف يكون موقفنا من هذه الموازنة.

الزيادة يا سيدي، نطلبها الى طرقاات حالتها سيئة للغاية، وفي حالة لا يمكن لأي مواطن، أن يرضى بها أو يسكت عنها بعد الآن. طرقاات لا يمكن للمواطن أن يسير عليها من بلدة الى بلدة اخرى دون أن يتعثر عليها أيام وأيام.

نحن في منطقة يقولون عنها أنها منطقة مزدهرة، فإني أدعو الحكومة ان تأتي معنا لترى بأمر عينها ما هو الازدهار في منطقة عاليه، وكيف هي حالة الطرقاات. هل يجوز يا سيدي، أن تبقى طريق عاليه رشميا التي تربط هذه المنطقة بمنطقة الشوف على ما هي عليه؟ قد قامت الحكومات السابقة والحكومة الحالية بتصليح ثلاثة كيلومترات و٨٥ متراً فقط، وذلك منذ عام ١٩٤٣ حتى يومنا هذا لم نصل الا إلى تصليح ما ذكرته فإذا بقي الحال على هذا المآل، فيلزمنا حتى أن نصل الى رشميا التي هي بمعدل أربعة عشر ألف و٧٠٠ متر ما يقارب الـ ١١٦ سنة. طبعاً، نكون نحن جميعاً في عالم الغيب. كيف يجوز أن يبقى مجاز بشامون بلد الاستقلال على ما هو؟ طالبنا باعطائنا مبلغ ١٥٠ ألف ليرة لتنفيذ هذا المجاز، فحرم بشامون منه. طرقاات عديدة في المنطقة، مجازات صرفت عليها البلديات، ومنها مجاز عاليه، مليون و٣٨٢ ألف ليرة. نطالب باعطائنا هذا المبلغ الى بلدية عاليه. منذ ١٩٦٣ حتى هذا التاريخ، ونحن نطالب، ولكن سمعان غير موجود.

يا معالي وزير المال، لا أريد أن أتكلم أكثر مما تكلمت، وقد أعطيت امثولتين عما يختص بالطرق. ولكن ادعوك إلى زيارة المنطقة، وأدعو أيضاً معالي وزير الأشغال حتى تريا بأم العين، ما هي منطقة عاليه، ولربما عرفتاهما عن كثب.

يا معالي وزير المال، انتقل الآن إلى الريجي. الريجي قائمة منذ سنوات بدون قانون، بتصديق من مجلس الوزراء فقط. تقولون، ان الريجي تخسر.

اني أقول لك تخسر نعم، ولماذا؟ لأنني سأتلو عليك ما هي الريجي؟ الملاك الحالي لإدارة حصر التبغ والنيابك. مجلس إدارة يتقاضى كما تعرفون ما يتقاضاه، مدير عام، مديرية للتبغ، مديرية للصناعة، المديرية التجارية المديرية الزراعية اثنان، المديرية التقنية واحد، المديرية للموظفين، المديرية للقضاء اثنان، المديرية الطبية، المديرية الادارية. أحد عشر مديراً عاماً في الريجي تحت أمرتهم ١٠٩٣ عاملاً، ٢٥ رئيس مصلحة ٦٣ رئيس مكتب، مستشار قانوني ٤، طبيب متقاعد ١٢، خبير في التبغ ١٩، والافطع من ذلك خبير، خبير بشو؟ خبير ثاني ١٩، خبير أيضاً ١٠، مستكتب وكاتب ٢٧١ مدير ١١، ٢٧١ مستكتباً، وكيل عمل ٢٩، مراسل زراعي ٢٧٥، ممرض، مساعد حاجب ٥٢، أجير بالزي العسكري ١١٣، عامل ٨٣١ عامله ٨٣١، فيكون المجموع، كل الريجي ٢٨١٦، منهم حوالي ٦٠ أو ٧٠ أصبحوا مدراء أو غير شيء.

هذه هي الخسارة التي تقع على الريجي يا معالي الوزير، وإذا كنت تريد أن تعالج الريجي فأرجوك أن تعالجها من هذه النقطة.

فريد سرحال: شو بدك نشيلهم.

منير أبو فاضل:

يا دكتور سرحال أنا لم أقل شيلوهم، ولكن عندما يذهب أحدهم الى التقاعد لن نأتي بمن يحل محله لأننا لسنا بحاجة له. هنا التوفير.

أعود إلى الطرق، نصيحتي يا معالي الوزير، قبل أن نضع أي مال أو اعتماد على طريق يجب أن يكون ذلك الطريق مخططاً. وقبل أن نستملك يجب أن يكون هنالك تخطيط وقرار وضع اليد، كي لا نستملك الجزء الاول بعشر ليرات والجزء الاخير بمئتي ليرة. كفى هدر الأموال، علينا أن نتبع خطة مجدية، خطة نافعة، خطة توصلنا الى فتح الطريق وتسهيل مهمة الشعب.

وسأتكلم عن المتقاعدين، وضعنا مشروعاً لانصاف هؤلاء، حرام وعار علينا أن لا نقوم بواجبنا نحوهم، هم الذين اشتركوا في بناء هذا الوطن منذ أن نشأ الاستقلال وقبل الاستقلال، ساعدوا المواطن. ساعدوا لبنان على حفظ الأمن، ساعدوا لبنان واللبنانيين على الرفاهية وعلى كل شيء يطلبه لبنان، قدموا أرواحهم وكل ما لديهم من أجل ازدهار لبنان وعزة لبنان، فإذا بهم أشخاص يشحدون الآن، فإذا بهم أشخاص لا يملكون قوت

يومهم، فإذا بهم أشخاص لا يمكنهم أن يرسلوا أولادهم الى المدارس. فإن هنالك مشروعاً مقدماً مني لانصاف هؤلاء. فأرجوك يا معالي الوزير ان تنظر بهذا المشروع في أقرب وقت. وأنت تعرف ما هم عليه كما أنا أعرف. إذا كانت الموازنة كما يقول البعض لا تتحمل، فانما يجب أن نجد المال لكي نقدم هؤلاء المساكين ما يستحقونه من عيش رغيد.

وزير المالية: للاعلام، أنه منذ اسبوعين شكلت لجنة في وزارة المالية تدرس موضوع المتقاعدين وتعيد النظر في القانون المجحف بحقوقهم المعمول به حالياً. فعلى هذا الأساس أنا أشكر حضرة الزميل الكريم ملاحظته، ولكننا شعرنا بهذا الشيء وبادرنا لمعالجته.

منير أبو فاضل: أشكرك يا معالي الوزير على هذه البادرة.

قوى الأمن وقوى الامن العام والجمرك وما شاكل من قوى أمن.

منذ سنوات وأنا أطالب هنا وخارج هذه الندوة بأن يكون هنالك مشروع الخمس سنوات لبناء ثكنات لهذه القوى، لا يجوز أن ينقل شخص من بيروت الى الهرمل أو الى بعلبك أو الى منطقة الشوف أو منطقة عاليه أو منطقة المتن أو الى أي منطقة بدون أن يكون له مأوى، هؤلاء الاشخاص بمعاشهم الضئيل لا يمكنهم أن يستأجروا مساكن بمبالغ طائلة، اما اذا بنت الحكومة لهم الثكنات اللائقة فيمكن أن تؤجرهم بمبلغ ضئيل، وهذا ما تفعله أكثر الدول. فإني أطلب منك يا معالي الوزير أن تدرس هذا المشروع الذي هو بين يدي لجنة المالية أو بين يدي وزارة المالية منذ سنوات، لقوى الأمن بصورة عامة.

قانون البناء والاستملاك، قانون جائر جداً، يسمح لبيروت أو في بيروت أو في ضواحي بيروت أن يكون هنالك ناطحات السحاب، أما في القرى فلا يجوز أن يكون هناك الا ثلاث طبقات فقط. لماذا؟

جمال القرية، أولاً يتبدى في العاصمة ثم ينتقل الى القرية. ارجعوا القروي الى مقره الى مسكنه الى قريته فتحل مشاكل بيروت من سير وغير ذلك. القروي لا يتمكن أن يبني على قطعة أرض تكلف أكثر من مئة ألف ليرة سوى ثلاثة مساكن يؤجرها في الصيف بستة أو سبعة آلاف ليرة. كيف تريدون من هذا القروي أن يبقى في قريته وهو لا محصول عنده؟

ان ما اقترحه على أن يعدل هذا وان يسمح لنا في مناطقنا اجمع المناطق القروية والمناطق غير الساحلية، الساحلية لها حظها بناطحات السحاب، اما نحن فلا حظ لنا الا بطبقتين أو بثلاث. فاسمحوا لنا أن نبني ست طبقات في الجبل شرط أن يكون هنالك مصعد وان تكون هناك تدفئة مركزية، وابناء الجبل على استعداد لأن يطيعوا هذا القانون.

دولة الرئيس، المياه، المياه تقطع في منطقتك وفي منطقتنا وفي كسروان وفي كل مكان، اما اذا قطعت المياه في بعض الأماكن فهنالك آبار وأعين يمكن أن تأخذوا منها المياه، أما في منطقتنا فيوجد عيون كلها ملوثة،

يشرب منها الشعب وهي ملوثة. طلبنا من وزارة الصحة مرات عديدة أن ترسل لنا أطباء لفحص هذا الماء، فماذا عملوا؟ كفرمتى لا يمكن أن يشرب انسان دون أن يصاب بالتيفوئيد، آبار الشويفات لا يمكن أن يشرب منها انسان دون أن يمرض. اين وزارة الصحة؟ أين المراقبة على المياه؟ أين المراقبة على انقطاع المياه في مناطقنا؟

يقولون انه يأتي من مياه الباروك ١٤ ألف متر الى منطقة عاليه وأربعة آلاف من نبع الرعيان. المطلوب في المنطقة كلها ١١,٨٧٨ متر مياه، فأين الباقي؟ الباقي، قلة ادارة، سوء ادارة لا مراقبة على أحد بل كل يعمل ما يريد.

معالي الوزير، بين يديك معاملة طلبت منك مراراً عديدة، أن تحزم، أن تحكم ذلك المهندس، كي ينهي هذه المعاملة التي بقيت بين يديه منذ شباط ١٩٧٢ لأعالي كفرمتى وأعالي الشويفات، مع عمل هذا المهندس الكسول، اسمه باقر جابر لا يريد أن يعمل هذه المعاملة لأنها تخص منطقة عاليه، فلماذا السكوت عنه. هذا الشخص عدو الشعب، عدو لمنطقة بكاملها، كيف تريد أن يبقى هذا الشعب ساكناً عن مهندس كهذا، وهو لا يعبأ بما تقول وبما يقول المدير وكل شخص اريد منك تحقيقاً في هذا الموضوع، لأن القضية بقيت منذ ١٩٧٢ وحتى الآن في جواريره ولم تتحرك. الا بعد أن أعطيته أمراً خطياً. ماذا عمل ذلك قال لا يمكن أن أوصل المياه إلى أعالي كفرمتى، الف متر قساطل، بده أربعة أشهر لينهي دراستها أي مهندس أو أي عقل يقبل بذلك. وكذلك أعالي حارة حريك القبة، وأنت يا معالي الوزير أمرت حتى المصلحة المستقلة أن تمد المياه الى عاليه، وأنا أشكرك ولكني أطلب منك للمرة الأخيرة أن تحزم وان تقول له: حدد هذا التاريخ لتنفيذ هذه المشاريع.

أنا عم بدرس موازنة شعب لأن الشعب عم يدفع مضاري من أجل أن يحصل على حقوقه.

يا سيدي سمعت أن التنظيم المدني لا يقوم بوظيفته. كيف يمكن لتنظيم مدني ملاكه يقل كثيراً عما هو مطلوب منه. نحن نرجو الحكومة أن تملأ هذه المراكز كي يتمكن التنظيم المدني من القيام بواجبه، وهو عنصر فعال من عناصر الدولة.

وزارة الصحة يا معالي الوزير، واعتقد أن الدكتور يعرف بصفته من مستشفى بعبداء، أن المياه تنقطع، اياماً كثيرة، عن مستشفى بعبداء البناء قديم، البناء الجديد بقي عشر سنوات هيكلاً. مضبوط يا دكتور؟ لماذا؟ لأن الخبراء قالوا اذا وضعت فيه أسرة سوف يسقط المرضى، هم والاسرة والبناء. أتينا لنغطي عيب العملية، لزمنا بتسعة ملايين وستمائة ألف، وصل المتعهد الجديد وقال:

يا شباب لا أقدر أن أبني لأن البناية راح تهبط علي، لأنه كشف ووجد خمسة وثلاثين سنتم فقط بين الحديد. قال ان البناية ستهبط، وتعالوا نتفق واياكم وقديش بدها تكلف لنسدها ومش راح أعرف لا أنا ولا الحكيم ولا الوزارة الي جاية قديش راح تكلف السنده وبعدهو المستشفى مش لائق. مستشفى بعبداء فيه أطباء وكثير ملاح، وأنا اذا أصابني شيء بروح على مستشفى بعبداء. ولكن أمن لي المياه والتطبيب والأشياء الثانية وامن لي الجناح ما يسقط.

بعدين مستشفى شحاريا يا معالي الوزير يلزمه مئة ألف ليرة لتكملة الجناح الأخير، طلبنا هذا ونحن نطالب مرة ثانية إذا كنتو بتريدو تخصصوا لنا شيء من المخفر من الباقي، من الجنب، من الشمال، من اليمين، لمستشفى عدم بيساعد خمسة وثلاثين ألف نسمة. بعدين يعتقد أنك قائم بالخطوة الخمسية عشان مستشفيات، نحن منهنك عليها مثل ما عم يدرس معالي وزير التربية، خطط منشآت تنمية المدارس. فلهذا السبب وزارة الصحة اذا قامت بالمشروع الخمسي نحن نكون مع الشاكرين ونحن نؤيد كل مستشفى يقوم.

وزارة العدل. يا سيدي أنا من الرأي، ان كل قرش نضعه على أكثر اطباء الشرع هو حرام، لأن البعض منهم بالمزاد العلني: ثلاثة أشهر بمئتي وخمسين ليرة، ستة أشهر بخمسمائة ليرة، وكذلك الخبراء. فالأفضل يا معالي الوزير أن نستغني عن الطب الشرعي ويكون الأطباء من الموظفين في الدولة لأن الطب الشرعي ليس فناً قائماً بذاته. أكثر الحكومات الطبيب الشرعي هو موظف، قسم من الدولة، يأتي المدعي العام فيكلف الطبيب الشرعي ويقول له خمسة وعشرين ليرة وما بيتطلع بمريض قبل ما يدفع. فلهذا السبب متأمل أن يكون الطبيب - بس هذه تابعة لوزارة العدل.

هنالك زيادة طلبناها في الموازنة وفي الفقرة الرابعة من البند السابع، وليطمئن البعض، في الفصل الأول، المحاكم الروحية المسيحية طلبنا لها سبعمائة وخمسة وسبعين ألف ليرة زيادة، في هذه اللجنة وفي هذا المجلس أو في المجلس السابق وفي اللجنة السابقة. بدي أعرف من معالي الوزير اذا كان في شيئين نتفق عليهم. زيادة للطرق سبع ملايين ونصف، وسبعمائة وخمسة وسبعين ألف للمحاكم الروحية. يا سيدي اين هو وزير العدل انه غير موجود.

يا معالي الوزير التوقيف في الجناح عن فح وغميق ليش؟ في العام يوجد قانون يقول إذا تدخل في التحقيق إذا كان معرضاً للاخلال بالأمن منوقوفو. السجنون ملأى بالموقوفين وبعدين بيطلعوا براءة، وبخمسة وعشرين ليرة. فإذا كنت بتريد، هذه الأمور، خذوها بين الاعتبار. بعدين يا سيدي بدي قلقك شغلة، يا معالي الوزير، طفح الكيل وما بقينا نقبل ولا يمكن أن نقبل أن نسمع، ونحن مارين من أمام غرفة مستنطق، صياح أو عنين، أو من أمام قوى درك أو غرفة درك، أو مخفر أمن عام، صياح وعنين. هذه أمور يجب أن توقف، والا سنقول للشعب من يضربك فاضربه. وإذا لم تتمكن من ضربه داخل الدائرة فاربط له الطرق واضربه، لأن هذا عار، ان يبقى في لبنان من يضرب. البارحة حصل حادث في شارع عام. مخالفة سير يضرب بها ابن كاتبي. ضرب، وهو ينازع الآن. اسألوا عن هذا الحادث. انه ينازع الآن لأنه قاوم البوليس أخذوه الى الدائرة وابتدأوا يضربون رأسه بالحائط. أرجو التحقيق بهذا الحادث. لتعلموا كيف يضربون الشعب المستنطق يضرب بلا رحمة. الدركي يضرب بلا رحمة. في المخافر يقوون عليهم. فإذا كان هؤلاء أقوياء في مخافهم فنحن كذلك أقوياء في خارج المخفر.

المساعدات للمؤسسات. طلبت يا معالي وزير المالية أن يذكر في الموازنة مساعدات لمؤسسات لها أهميتها. أولاً هناك لقاء لجميع اللبنانيين في العالم في لبنان هذه السنة. طرحت أن يزداد على جامعة اللبنانيين الثقافية في

العالم مائتان وخمسون ألف ليرة فماذا حصل؟ جمعية السيدات العربيات للاعلام خمسة عشر ألف ليرة. مركز الأبحاث الفلسطينية خمسة وعشرين ألف ليرة رابطة الخامس من حزيران خمسة عشر ألفاً. ماذا فعلتم بهذا الطلب وبهذا التمني الاجتماعي الذي صدر عن اللجنة المالية اثناء بحث الموازنة.

معالي الوزير. فيما يختص بالمال هنالك البريد والبرق والهاتف. المرسوم لاشتراعي رقم ١٢٦ تنظيم الأحوال الادارية والمالية في البريد والبرق وصندوق التوفير، الباب الرابع المادة ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ لماذا لم ينشأ هذا الصندوق للان. نريد جواباً صريحاً على هذا، لأنني لا أعرف ما هو السبب الذي من أجله لم ينشأ هذا الصندوق. صندوق في الدولة، صندوق يدخر لجميع المواطنين، لماذا لم ينشأ في الوزارة؟ لما نص القانون سنة ١٩٦٠ اعتقد أنه حان الوقت لأن ينظر الى المياومين والاجراء وإنهاء هذه المهزلة، وان يصنف هؤلاء كما يصنف البشر، وان يكون لهم قاعدة حكومية يصنفوا بموجبها.

لا أريد أن أطيل الكلام بهذا الموضوع بل اني أعرف أن معالي الوزير يدرس هذه القضية. ولذلك أرجو السرعة في هذا المجال.

نرجع الى الغلاء. الغلاء، يا سيدي ربما يقول البعض أن أكثره من المنشأ. أنا أقول ان البعض من المنشأ. ولكن يمكن لهذه الحكومة الآن أن تحارب الغلاء بأمور عديدة. بالخطب والكلام لا يمكن أن نحارب الغلاء. هل فكرت الحكومة في يوم من الأيام بتأليف لجنة لمراقبة الأسعار العالمية ولمنع التلاعب من قبل التجار بهذه الأسعار؟ طبعاً الوزراء مش فاضيين، لأن وزير الاقتصاد مش هون، مش شغلته. هل فكرت الحكومة عندما تفشي هذا الغلاء أن هنالك ما يقل عن خمسمائة ألف شخص يمكن أن يستفيدوا من بعض المواد، بشرط أن تخفض أو تريد الحكومة الضريبة الجمركية على المواد الغذائية.

تعاونية الموظفين، تعاونيات الجيش، تعاونيات قوى الأمن وإذا أجبرتم كي تحاربوا هذا الجشع يمكنكم أن تخلقوا تعاونية حكومية في جميع المناطق لكي توقفوا هذا الغلاء ولكي توقفوا جشع المحتكرين.

يا سيدي، تقولون ان ذلك غير ممكن، لأننا بلد حر. الحرية لا تعني أن من واجبي أن أرتكب جريمة. الحرية لا تعني أن أذهب وأرمي نفسي بين الناس مثل ما خلقتني يا ربي. الحرية هي التي نسعى اليها لأن نعمل للشعب كي يبقى حراً أبداً، يعيش في وطنه بدون ذل أو عار، بل يعيش بدون غلاء أو قهقرة. هذه هي الحرية التي نحن نعرفها. فلذلك يمكنكم أن تفكروا بمواضيع كثيرة غير الظهور على شاشة التلفزيون والقول اننا نحارب الغلاء، وقد وضعنا كذا وكذا وكذا. فإذا بالاسعار تزيد تاني يوم وتالت يوم ورابع يوم والشعب يبقى مكانه يتألم من الغلاء ومن الأسعار الفاحشة.

معالي وزير التربية. نحن نشكر فخامة الرئيس الذي وصل إلى ما توصل إليه من حل مشاكل كانت عويضة، مشاكل أقلقنا أفكار جميع اللبنانيين. ونحن نقول انك عملت كل جهدك من أجل حل المشاكل وتصفية الأمور بالروح اللبنانية التي نعرفها بك. ولكن ما أريد أن ألفت النظر اليه هو أن تركز على التعليم الابتدائي في بادئ

الأمر كي يطلع التلميذ من المرحلة الابتدائية الى الثانوية مثقفاً، لا أن نعطي هذا التلميذ وفقط الزرابة بدون علم. هذا ما يحدث في أكثر القرى. يأتي التلميذ الى القرية والمعلم لا يأتي الا مرة بالاسبوع، أو مرتين. بعض الناس لا يذهبون الى المدارس وما حدا ببسأل عنهم. مدارس بتدلف، طاوولات غير موجودة. تدفئة غير موجودة. تلج موجود وبرد موجود. فاني كما طالبت في اللجنة أمامك، أطلب منك أن تعير هذا الأمر اهتمامك الكلي لأن ابناؤنا هم أرواحنا وأكبادنا.

ثانياً زيادة المدارس المهنية في جميع المناطق وأعرف أنك تدرس هذا الموضوع. فأرجو الاسراع، وخصوصاً مدرسة الشويفات المهنية التي وعدتنا بها منذ زمن.

كذلك هنالك قرار صدر عن مجلس الوزراء منذ ١٠/٩/١٩٧٠ ونسخته موجودة معي بإيجاد مدرسة ثانوية في محطة بحدون. هذا القرار لم ينفذ الى الآن مع أن الدولة سوف لا تتكلف غرضاً واحداً لأن ملعباً قريباً من ملعب المدينة الرياضية موجود في بحدون المحطة. فمكتوب رسمي موجود عندك ونسخته عندي، ومكتوب جديد ساقدمه لك نتعهد بالبناء، ونتعهد بتشيد الغرف وبكل شيء، وما على العريس إلا أن يدخل على فرح سيده، يعني يبجي العريس المعلم ويفوت على ثانوية مجهزة بتلفوناتها بفرشها بكل شيء. نحن، محطة بحدون، نتعهد بكل شيء بمكتوب رسمي قدمته لكم وقبل ما تستلم. والآن ولدي المكتوب الآخر ساقدمه لك.

يا سيدي حتى لا نطيل، أريد أن أقول شيئاً، يا معالي وزير المال. ينقصك المال على ما يقال، واني أوّمن بهذا، بل اني أعرف أنك غني. خزيتك مليحة.

معالي الوزير، هناك أمران، الأمر الأول، هو ضريبة الدخل. هنالك متأخرات على الضريبة من جميع أنواع الضرائب حوالي مئة وثمانية وثمانين مليوناً. يقولون انه لا يمكن التنفيذ وان البعض غير قائم بسبب المدريكو، وبسبب الآي. بي. سي. فإما أن تحلوا هذه المشاكل، أو افرضوا الضريبة واستحصلوا على هذه المبالغ. ثانياً لا يجوز أن يبقى الحبل كما هو أشخاص ورثوا. وأشخاص أهديت اليهم قطع الأرض الفسيحة، البناء العظيم، الأراضي الطويلة العريضة اشتروها بخمسة غروش، وعشرة غروش، وليرة وليرة ونصف، يبيعونها اليوم بخمسمائة وبثلاث مائة وأربعة آلاف وثمانمائة، ولا نأخذ منهم أي ضريبة تصاعدية كأرباح، وبل نأخذ منهم رسم تسجيل في الدوائر العقارية الضريبة يجب أن تحصل. الضريبة هي ليست ملك الفرد بل ملك الشعب بأجمعه. كيف يمكن للخزينة أن تمولنا اذا لم يكن هناك ضريبة عادلة. هؤلاء الاشخاص الذين اذكركم ليسوا كما قال كمال بك. أصبحوا اثنين بالمائة يسيطرون على هذا البلد وليس الأربعة، لأن الأربعة بالمائة أخذوا أموالهم وأصبحت خارج البلد. يبقى الاثنين بالمائة الي عم بيتاجروا بالناس وبأموال الناس. يا سيدي لو أنكم، كما قلت لكم منذ خمس سنوات أوجدتم، والكامبيوتر عندكم في وزارة المال، بطاقة لكل انسان بما يستورد وبما يصدر وبما يبيع وبما يشتري، لو جردتم أن التهريب في ضريبة الدخل هو أفظع جريمة في هذا البلد. ضريبة الدخل لا تستوفي الا من الموظفين ومن الفقراء والقليل القليل. كيف دخل التاجر الى لبنان بمئة ألف ليرة ويملك الآن ما

يقارب من الاربعين أو الخمسين مليون ليرة في هذا البلد كيف يمكنه أن يجزىء المعاشات لاولاده واخوانه خمسة وعشرون ألف ليرة بصفته رئيس مجلس ادارة وستون ألف ليرة لمجلس الادارة وثانياً، كيف يمكن لهؤلاء الاشخاص أن يكون عنده خمسة أولاد لكل واحد منهم سيارة ويتقدم من ضريبة الدخل بستة آلاف وسبعمئة ليرة كضريبة أرباح. بينما تجارته اذا اطلعت على ما استورده بواسطة الجمرك وإذا وجدتم ما صدره بتاريخ صحيح للحقول لوجدتم أن الضريبة عليه لا تقل عن نصف مليون ليرة أو مليون ليرة. أنا أريد أن أفقر الغني، ولكنني احذر الغني من أن يقع في مغبة الظلم، ولأنه إذا بقي غنياً يمكنه أن يساعد الفقير. أما اذا لم يتمكن من مساعدة الفقير فلربما قام يوم يندم على ما قام به ويصبح الفقير والغني وكلنا سواء.

هذا البلد نريده للجميع، نريده ملجأ للجميع، لكل شريد وطريد، لكل الأموال الحائرة في العالم. ولكن نريد عدالة اجتماعية لجميع المواطنين على السواء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور عبد المجيد الرافعي.

عبد المجيد الرافعي: دولة الرئيس.

حضرات الزملاء المحترمين...

في بلد كلبنان تتقدم الموازنة لتحتل دوراً بارزاً كبيراً باعتبارها صلة الدولة الوحيدة بمستقبل البلاد الاقتصادي...

فالحكومة من خلال النفقات والواردات، من خلال الضرائب والاعتمادات، تلعب دورها في السياسة الاقتصادية العامة، وعلى ضوء اتجاهات الموازنات العامة يتقرر فيما اذا كانت هذه الموازنة ستلعب دوراً انكماشياً أو تضخيمياً، ستساهم في إعادة النظر في توزيع الثروة والدخل بين الأفراد والمناطق أم أنها ستبقي كل شيء على حاله... ستدفع بالنمو الاقتصادي والاجتماعي الى الامام أم أن تأثيرها عليه سيكون معدوماً...

ومن هنا تكتسب مناقشة الموازنة اهميتها الخاصة بالنسبة الينا، لا كمجرد توزيع للأموال على الوزارات والمناطق فحسب، بل كأداة هامة في السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة.

الا أنه في غياب الخطة الاقتصادية العامة التي تسير على ضوئها البلاد وفي غياب أولويات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تضع المقاييس العلمية والموضوعية لمناقشة الموازنة.

فكيف نستطيع أن نقرر فيما إذا كانت هذه الموازنة سليمة أم لا، مفيدة لتطور البلاد أم غير مفيدة، ونحن لا نملك أية مقاييس واضحة في هذا المجال...

ومن هنا نجد أن المناقشات التي تشهدها البلاد لدى طرح الموازنة سواء في مجلس الوزراء أو في اللجنة النيابية المالية، أو في المجلس النيابي، تدور في الحلقة المفرغة ذاتها كل وزير يحاول الحصول على أكبر نصيب من الموازنة لوزارته، وكل نائب لمنطقته... بعيداً عن كل ضابط موضوعي.

ولهذا كنا نجد الموازنة في كثير من الاحيان تلعب دوراً معاكساً لمصلحة البلاد. ففي حين كانت البلاد مثلاً تعاني من انكماش اقتصادي في أواسط الستينات مثلاً، كانت الموازنة بتقليصها للنفقات الى درجة كبيرة تزيد من هذا الانكماش، بدلاً من أن تلعب دوراً في مواجهته عن طريق تحريك دورة الحياة الاقتصادية في البلاد. . وفي الوقت الحاضر حيث تعاني البلاد تضخماً نقدياً بارزاً يشكل أحد الأسباب الرئيسية للغلاء وارتفاع الأسعار وغيرها، نجد الموازنة لا تلعب أي دور في زيادة الواردات عبر الضرائب المباشرة على أصحاب الدخل الكبيرة وفي القروض الداخلية مما يساهم في مقاومة الاتجاهات التضخمية في البلاد.

فتأمين نمو اقتصادي سريع مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والحؤول دون التقلبات الاقتصادية أو التطورات الانكماشية أو التضخمية «هو أحد أبرز الغايات الثلاث الاساسية التي ترمي الدولة الى تحقيقها حسب ما ورد في فذلكة مشروع الموازنة» ولكن هل روعي هذا الاعتبار في موازنة العالم الحالي...

إننا نعتقد أن مشروع الموازنة في اطاره العام يلعب دوراً تشجيعياً للاتجاهات التضخمية السائدة في البلاد. . . فلم تجر إعادة نظر في باب الواردات على نحو يكفل التخفيف من هذه الاتجاهات. . واستمر الجزء الاول من النفقات (النفقات العامة) في الارتفاع في القيمة والنسبة على حد سواء (أصبح ٧٠ بالمئة من الموازنة العامة). ولهذا السبب أيضاً، بالاضافة الى غياب المقاييس الاقتصادية السليمة، نستطيع أن نفهم هذا التضخم في الاعتمادات المدورة من عام الى عام.

ان كل وزارة حين تناقش الموازنة يهملها أن تنتزع لنفسها الحصة الكبرى دون مراعاة قدرتها على تنفيذ مشاريع تغطي كل الاعتمادات المخصصة لها. . . فتدوير الاعتمادات من عام الى عام، في وقت تكون البلاد في قطاعات أخرى بأشد الحاجة الى قرش واحد. هو أبرز مظهر لهذا التسبب والنقص. .

ولكن هل تشكل هذه الحالة مجرد صدفة تتكرر كل عام؟

هل يمكن أن نصدق أن تكرار هذا الخطأ هو بسبب غياب العقل الاقتصادي والمالي السليم في البلاد؟
اننا لا نعتقد ذلك. .

فالعقول الاقتصادية والمالية موجودة بوفرة في البلاد، وفي أجهزة الدولة بالذات أو لعل في مقدمة «الفذلكة» نفسها ما يدل بوضوح على وجود درجة عالية من القدرة على استيعاب حقائق الاوضاع الاقتصادية في لبنان وطرح الخطوط العامة لمواجهتها. .

ولكن على ما يبدو فإن هذه الخطوط العامة تصطدم بمصالح اقتصادية وسياسية متناقضة مع مصلحة البلاد العامة. .

فأهمية التعديلات في التشريعات والوسائل الضريبية على نحو يعيد توزيع الدخل والثروة بين طبقات الشعب أصبحت واضحة للجميع، لكن المصالح الاقتصادية الكبيرة في البلاد تمنع التقدم بهذا الاتجاه. . وفي أدرج وزارة

المالية أكثر من مشروع لاعادة النظر في ضريبة الدخل... والمشاريع الاقتصادية الحيوية والاساسية في البلاد كمشروع الليطاني، والمساكن الشعبية، وغيرها تتجمد اما بسبب ضغوط سياسية دولية وخارجية تمنع تنفيذها كما هي الحال في مشروع الليطاني، (اسرائيل) أو نتيجة عدم وجود الأموال الكافية، كما هي الحال بمشروع المساكن الشعبية لأن الأموال تذهب الى غير المواضع الأشد حاجة اليها.. كأجهزة القمع والمشاريع ذات البريق الخارجي.

ان الموازنة في البلاد لم تزل توضع وتناقش وتقرر ضمن عقلية الابقاء على سيطرة قلة متناقضة من الاحتكاريين وكبار التجار على مقدرات البلاد... لا من ضمن عقلية مواجهتها.. ولعل أكبر دليل في هذا المجال هو مرسوم ١٩٤٣ الذي كان سيدر أموالاً وفيرة على الخزينة ويحمي الصناعة الوطنية والذي سقط تحت ضغط كبار الاحتكاريين واضرابهم والذي على ما يبدو أنه الاضراب المشروع الوحيد الذي ترضخ الحكومة أمامه..

ولهذا فإن الاهتمام الشعبي والسياسي والوطني بالموازنة يتناقض عاماً بعد عام، لشعور المواطنين بابتعاد الموازنة عن قضاياهم اليومية أو لشعورهم بالعجز عن احداث أي تغييرات جدية فيها. وضعف الاهتمام الشعبي والسياسي بالموازنة هو مظهر من مظاهر تردي الحياة التشريعية في البلاد.. لأنه في البلدان الديمقراطية الراقية تكون الموازنة موضع نقاش كل أفراد الشعب ابتداء بربات البيوت وانتهاء برئيس الوزراء..

وهذه بالطبع ظاهرة خطيرة يتوجب الوقوف عندها اذا كنا نخلصين فعلاً للديمقراطية ولترسيخ تقاليدنا في البلاد..

دولة الرئيس، أيها الزملاء.

ان عجز الموازنة - كوسيلة وحيدة للدولة - عن أن تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية في البلاد، انما يعود الى واقع النظام الاقتصادي السائد حالياً في لبنان والذي يخفي - تحت ستار الحرية - اشكالا من الاحتكار والاستغلال والاستهتار بالقيم الانسانية والوطنية.

ونحن في هذا المجال لا نضيف كثيراً على ما ورد في فذلكة مشروع الموازنة نفسه حين يقول «ان الاقتصاد اللبناني لم يزل يتميز بالاعتماد كثيراً على قطاع الخدمات الذي يسهم حالياً بأكثر من ثلثي الناتج الوطني.. وان محاذير هذا الاعتماد انه يجعل الاقتصاد اللبناني عرضة للتقلبات نتيجة عوامل خارجية قد لا يكون بمقدور السلطات اللبنانية المختصة أو بمتناول يدها أمر معالجتها. فضلاً عن أنه يتسبب بتزايد الميزان التجاري كما يساهم بتعميق الخلل السائد في توزيع الدخل بين المناطق وبين القطاعات المختلفة والفئات المتوزعة بين هذه القطاعات.

»وبالاضافة الى هذه المحاذير - تضيف الفذلكة - فإن نسبة العمالة (استخدام اليد العاملة) في قسم كبير من نشاطات الخدمات هي أدنى منها في بقية القطاعات، وهذا يعني الحد من طاقة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً على ما ينتج عن ذلك من مضاعفات..».

ماذا تعني هذه الجملة الخطيرة التي عرضتها فذلكة الموازنة :

انها تعني ان النظام الاقتصادي الراهن قد قاد الى نوع من عدم التوازن الخطير بين القطاعات الاقتصادية، فشكل اقتصاد الخدمات ثلثي الانتاج القومي بينما لم تستطع القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة من أن تحتل أكثر من ٢٥ بالمئة من الدخل القومي في حين أن ٥٠ بالمئة من مواطني لبنان يعتاشون مداورة أو مباشرة من هذين القطاعين (المعلومات من الفذلكة ص ١٣).

وعدم التوازن هذا يقود الى خلق حالة اقتصادية منفعة بشكل كامل وتبعي بالاقتصاد الغربي وبالتالي يفسح المجال واسعاً أمام استيراد الأزمات الاقتصادية من الغرب بكل أنواعها - نتمنى أن تحارب الحكومة وأنصارها استيراد الأزمات الاقتصادية بنفس حماسها لمحاربة الافكار.

فإذا تعرض الدولار لمشكلة. ارتجف اقتصادنا خوفاً من الانهيار. . وإذا ارتفعت الاسعار في بعض الأسواق العالمية. . ارتفعت عندنا بشكل مضاعف. . وإذا احتاجت أسواق العالم الغربي الى رساميل. . انسحبت الرساميل من مصارفنا الى بنوك العالم بسرعة وانضباط تامين.

كذلك ان عدم التوازن هذا يقود دائماً الى عجز كبير في الميزان التجاري بمعنى أن صادراتنا تبقى متخلفة عن وارداتنا. . نعوض بين الحين والآخر عن هذا العجز بدخول الرساميل العربية والتحويلات النقدية والنشاط السياحي. . ولكن هذا التعويض لا يطمئن لأن العجز وهو في البضائع - ثابت. ومستقر، أما تغطية العجز - وكلها في الخدمات - فغير ثابتة وغير مستقرة. . لا بل وأكثر من هذا. . ان العجز هو دائماً في علاقاتنا الاقتصادية مع الغرب. . أما الوفرة فهو دائماً في علاقاتنا الاقتصادية العربية. . نحن نخسر أمام الغرب الاجنبي ونربح مع الشقيق العربي. . لا بل ما نربحه من علاقاتنا العربية يذهب على هذا النحو إلى جيوب الاجانب. . ومع ذلك لا ندخل السوق العربية المشتركة. .

لا بل أكثر من هذا كله. . ان عدم التوازن يقود الى تعميق الخلل السائد في توزيع الدخل والثروة بين المناطق وبين القطاعات. . فنجد جزءاً من العاصمة وقد تركزت فيه كل الخيرات والأموال والارباح. بينما وعلى بعد كيلومترات قليلة من هنا نصل الى حزام البؤس والفقر والجوع. . الى الكرتينا.

نجد طبقة يتناقص أفرادها باستمرار وتتعاظم ثروتها باستمرار، تحتكر كل شيء. بينما تتقاسم الفئات الأخرى الفقر والغلاء والأمراض والجهل. .

أمام هذا الواقع يطلب من الموازنة ان تلعب دوراً في المساهمة باعادة التوازن الى الاقتصاد اللبناني. .

فهل تم هذا في الموازنة الحالية أو في الموازنة السابقة هل وضعت المشاريع والتشريعات والتدابير الجدية الكفيلة برفع مستوى الزراعة والصناعة في البلد؟

هل تضمنت الموازنة والتدابير والمشاريع التي تكفل بحق اعادة النظر بتوزيع الدخل بين المواطنين عن طريق اقتطاع المزيد من الضرائب من القادر وتوفير المزيد من الخدمات الى المحتاج.

هل تضمنت الموازنة معالجة جدية (لهذا التردّي المتواصل في الميزان التجاري)؟

ان شيئاً أساسياً لمعالجة هذه القضايا الأساسية لم يتم. . فبقيت المشكلات دون حل وبقيت الموازنة دون المستوى المطلوب.

السياسة الضريبية:

بالرغم مما سمعناه في السنتين الأخيرتين من تصريحات ووعود من الحكومة - فلا يزال نظام الضرائب فاسداً مهترئاً، وليس بينه وبين ما تدعيه الحكومة من غايات وأهداف اقتصادية - اجتماعية اية صلة.

ان نظام الضرائب كما هو مطبق حالياً، لا يؤمن نمواً اقتصادياً سريعاً ولا يؤمن العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة. ولا يوفر بالتالي الامكانيات الفعلية لتوفير الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية. ونرى أن حشر هذه الغايات والاهداف في بيان وزير المالية، لأنها تشكل المطالب الجماهيرية الحقّة، ما هي الا من قبيل ذر الرماد في العيون.

فلا زالت الضرائب غير المباشرة وبالتحديد جميع الضرائب ما عدا ضريبة الدخل والتركات والاملاك المبنية، هي المورد الأساسي لتمويل الموازنة وهذه الضرائب هي التي يقع عبئها على الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل، كما هو معروف. ولا زالت تطبيقات القانون الحالي لضريبة الدخل والاملاك المبنية تتم بشكل تترك مجالات واسعة للتفسير ولسوء التفسير، ولا زالت المعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل غير عادلة ومع ذلك فلا زال تحصيلها، ومن الرأسماليين الكبار على الأخص، مقصراً عما هو مطلوب بعشرات الملايين من الليرات، ولا زال الجهاز الاداري لوزارة المالية، رغم بعض التحسينات البسيطة، تحت المستوى المطلوب لبلد نام كلبنان. والدليل الشاهد عن ضعف الدولة في جباية حقوقها الضريبية هو المبالغ المدورة من سنة الى أخرى بغية التحصيل، ونظرة الى موازنات السنوات السابقة ترىنا ان هذه المبالغ في ازدياد مخجل، وهذا ما يجعل المبالغ المستحقة للتحصيل في ارتفاع اذ يضاف اليها المبالغ غير المحصلة من الضريبة للسنة ذاتها. مثلاً: بالنسبة لضريبة الدخل كان مجموع الحقوق المترتبة ١٥٨ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٩ بينما كانت المبالغ المحصلة ٦٧ مليون ليرة - أي أن المبالغ التي بقيت من غير تحصيل بلغت ٩١ مليون ليرة، هل يجوز ذلك في دولة تحترم نفسها؟

ونفس الشيء يصح بالنسبة لضريبة الاملاك المبنية: ففي نفس السنة بلغت مجموع حقوق الخزينة ٩١ مليون ليرة لبنانية حصل منها ٤٥ مليون ليرة. وبقي ٤٦ مليوناً قيد التحصيل. وعبارة «قيد التحصيل» هذه ما هي الا عبارة «مهذبة» تعني بالحقيقة ان وزارة المالية لم تستطع ارغام رأسماليين هذا البلد على دفع ضرائبهم - ليس الضرائب التي تتناسب مع مداخيلهم الحقيقية، ومنهم يخفون ذلك ببراعة وبأساليب شتى، ولكن الضرائب التي تكلفهم وزارة المالية بها طبقاً لمداخيلهم التي يقبلون بالتصريح عنها، حسب ميزانيات شركاتهم ومؤسساتهم التي يقدمونها لوزارة المالية. فهل يجوز ذلك في دولة تحترم نفسها؟

ان نظرة عابرة على الاحصاءات المتوفرة عن ضريبة الدخل في بيروت (الباب الأول: أي على أرباب المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية) وهي غير متوفرة إلا عن عام ١٩٦٧ تعطي صورة صارخة عن فساد النظام الضريبي: وهاكم بعض الأمثلة: الحكومة تقول: ان أساس ازدهار الاقتصاد اللبناني هو قطاع الخدمات. ولكن كم بلغت ضريبة الدخل على الفنادق والشقق المفروشة والخدمات الترفيهية (مطاعم ومقاهي ومساح ودور سينما الخ) والمستشفيات والمختبرات، ومؤسسات الدعاية والاعلان، ومؤسسات ووكالات السياحة وما شابه من خدمات؟

ان كل ما كلفت به هذه المؤسسات في قطاع الخدمات بلغ مليون وثمانمائة ألف ليرة لا غير منها مليون وثلاثمائة ألف ليرة عن الفنادق والشقق المفروشة لوحدها.

ويقال بحق ان بيروت عبارة عن كاراج كبير. ومع ذلك فإن ضريبة الدخل التي كلف بها تجار السيارات والدراجات النارية وقطع الغيار عن أرباحهم بلغت ١٥١ ألف ليرة فقط، بينما - وهنا المفارقة المضحكة - بلغت على تجار «ماكنات الخياطة» ١٦٣ ألف ليرة.

ويقال بأن الثلاجة والغسالة والراديو والتلفزيون وما شابه لم تعد كمالية بل أصبحت من ضروريات عيش معظم سكان المدن، ومع ذلك لم يزد تكليف جميع مؤسسات تجارة الأجهزة والادوات الكهربائية (وهي تشمل فوق ما ذكرنا بعض السلع الضرورية حقاً كالمصابيح الكهربائية والمفاتيح والمكاوي وكثير من الادوات الصناعية البسيطة للحرفيين الخ). - نقول ان تكاليفهم لم يزد عن ٢٥٦ ألف ليرة - وبما أن عددهم ١٨٧ تاجراً ومؤسسة تجارية فيكون المعدل الوسطي للضريبة ١٣٧٠ ليرة في السنة للتاجر الواحد.

أما مؤسسات الخدمات الترفيهية: مساح ومطاعم ومقاهي وملاهي ليلية ودور السينما ودور البغاء (العلمي طبعاً) فقد بلغت الضريبة التي كلفت بها ١٨٠ ألف ليرة فقط - وبما أن عدد تلك المؤسسات كان ١٨٧ مؤسسة، فيكون المعدل الوسطي للضريبة ٣٢٠ ليرة سنوياً للمؤسسة الواحدة، أي ما يعادل الضريبة التي يكلف بها موظفين من موظفي تلك المؤسسات يتقاضى كل منهما حوالي ٦٥٠ ليرة كراتب شهري؟

ومع ذلك تدعي الحكومة أن سياستها تهدف الى «تأمين» عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروة لاحظوا اليها الزملاء أن الحكومة تتكلم ليس فقط عن توزيع الدخل، بل أيضاً عن توزيع الثروة. ان احدى الطرق المشروعة في النظام الرأسمالي المتطور لتوزيع الثروة هي تطبيق ضريبة التركات ورسوم الانتقال. . فماذا بلغت هذه الضريبة عام ١٩٦٩؟ ٤ ملايين ليرة لا غير.

لا داعي للاسترسال في سرد الأمثلة. فأركان النظام اللبناني يعترفون بفساد النظام الضريبي والتشريع الضريبي الحالي. وهناك في أدرج وزارة المالية مشروع أو أكثر لتعديل قانون ضريبة الدخل والاملاك المبنية وتطوير النظام الضريبي بشكل عام. . وقد درس تلك المشاريع وقدمها للحكومة خبراء امركان ولبنانيين. . وأعلن عن قرب صدورهما أكثر من مرة - لماذا لفلت الحكومة الحاضرة تلك المشاريع؟

ان المطلوب الاسراع في اصدار قانون جديد لضريبة الدخل يفرض ضريبة موحدة على مجمل دخل كل

مواطن تكون تصاعدية بشكل حقيقي بغرض تحقيق العدالة الضريبية بين المواطنين وتطبيق المبادئ العلمية المعروفة.

ويجب مراعاة الأمور التالية في التشريع الجديد مما يساهم في خلق دولة عصرية واقتصاد عصري في لبنان.

١ - ان يكون التشريع الجديد مفصلاً بشكل كاف لتخفيف احتمالات التفسير كما حصل بالنسبة لقانون ضريبة الدخل الحالي، وكذلك اصدار المرسوم التطبيقي للقانون حال صدوره، اذ لم يتسع وقت أي وزير للمالية منذ عام ١٩٥٩ الى اليوم بتقديمه لمجلس الوزراء واصداره.

٢ - ان يكون التشريع الجديد تطبيقاً علمياً لفكرة الضريبة الموحدة على الدخل، بدون تسويات ودون الدوران حول الصعوبات العملية كما هي الحال بالنسبة لمقترحات مؤسسة فورد ولجنة الخبراء اللبنانيين التي عاونتهم، بل مواجهتها وحلها.

وكمثل على ذلك، بدلاً من التفريق بين الشركات المساهمة وبقية المؤسسات عند فرض الضريبة، واخراج مساهمي الشركات المساهمة في نطاق الضريبة الموحدة على مجمل دخلهم بسبب أن معظم الشركات المساهمة اسهمها لحامله، يجب أن يجبر التشريع الجديد كل مساهم على تسجيل اسهمه في دائرة لتسجيل الاسهم، وبالتالي فرض الضريبة الموحدة والتصاعدية على دخل المساهم وليس ضريبة نسبية على أرباح الشركة المساهمة نفسها كما هو في القانون الحالي وفي اقتراحات اللجنة التي عاونت مؤسسة فورد.

ونفس الشيء ينطبق على ضريبة الباب الثالث (الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة) والتي يأتي على رأسها الدخل من فوائد الودائع في البنوك.

لماذا يدفع المدخر الصغير نفس معدل الضريبة التي يدفعها مودع الملايين؟ (أي عشرة بالمئة).

هل هذا ما تعتقده الحكومة بتأمين العدالة الاجتماعية؟ طبعاً لا يمكن تطبيق تصاعدية الضريبة هنا بدون تعديل أحكام قانون ٣ أيلول سنة ١٩٥٩ (قانون سرية المصارف).

ان هذا القانون بشكله الحالي لم يعد وافياً بالغرض، فهو موضوع بشكل مطلق ومبتسر، وقد تضاءلت الحاجة اليه في الوقت الحاضر، مما يوجب تعديله بشكل يمنع اساءة استعماله بغرض التهرب من الضرائب ولاغراض أخرى غير مشروعة، كما حدث في السابق وكما يحدث الآن. في سويسرا، سرية المصارف لا تطبق على السويسريين.

٣ - ان يوحّد التشريع الجديد معدلات الضريبة على جميع أنواع الدخل، والغاء التقسيم الموجود حالياً بين الرواتب والأجور، والمهن التجارية والمهن غير التجارية. فليس هناك من مبرر لأن يكلف مدير شركة كبرى بمعدل ضريبة أقل من صاحب دكان، لمجرد أن مدير الشركة يتقاضى راتباً وصاحب الدكان هو صاحب مهنة تجارية...

٤ - ان يزيد التشريع الجديد قيمة الحسم المقطوع للأعباء العائلية قبل فرض ضريبة الدخل - فالحسومات المطبقة

حددت منذ ٢٣ عاماً أي عام ١٩٤٩، مع أن اكلاف المعيشة قد ارتفعت بشكل هائل وانخفضت القوة الشرائية للنقد . . .

ان حسم ٣٠٠٠ ليرة سنوياً من دخل المتزوج الذي عنده أولاد قبل فرض الضريبة تعتبر مهزلة ويجب على الأقل مضاعفة مبلغ الحسم لتخفيف عبء الضريبة عن كاهل محدودي الدخل .

٥ - ونسأل: لماذا اعفاء الزراعة من ضريبة الدخل هل ملاكي المزارع الرأسمالية فلاحين محدودي الدخل وتجب مساعدتهم؟ ولماذا اعفاء شركات الطيران والملاحة؟ ولماذا اعفاء رجال الدين؟ هذه أمثلة عن تساؤلات كثيرة يمكن طرحها وتجب معالجتها في تشريع ضريبي جديد. ونكتفي بهذا القدر.

القروض من وإلى الخارج:

إذا كانت السياسة المالية للحكومة غير سليمة، كما ذكرنا سابقاً، فإن بعض جوانب السياسة النقدية متعثر أيضاً. ان التهليل الذي ابتدته أوساط الحكومة مثلاً لعقد قرض للبنك الدولي من البنوك اللبنانية واشادتها بأن ذلك يحول الليرة اللبنانية الى نقد ذو قيمة عالمية يجب أن لا يخفى عن انظارنا كون لبنان بلد نام وبحاجة الى زيادة استثماراته الفعلية داخلياً زيادة كبيرة، ولن نجد الحل في هذا الصدد بالاستقراض في نفس الوقت من البنك الدولي، فالتمويل الداخلي للاستثمارات هو السبيل الأمثل لزيادة وتأثر التنمية والحد من البطالة، وعلى الحكومة في هذا المجال أن تشجع المدخرين على تمويل القروض الداخلية لتمويل الاستثمارات المنتجة بواسطة سندات خزينة متوسطة وطويلة الأجل، وأن توسع الحدود الحالية لإصدار تلك السندات. وعليها أيضاً أن تراقب البنوك الأجنبية العاملة في هذا البلد، وان تجبرها على استثمار ارباحها في مشاريع إنتاجية داخلية، بدل بقائها جسراً تعبر فوقه المدخرات الى الخارج.

بعد كل هذا فإننا نلاحظ ان الإيرادات في الموازنة لم تجب على أساس الغايات التي حددتها الفذلكة لسياسة الدولة المالية، فلا هي ساهمت في إعادة النظر بتوزيع الثروة والدخل بين الطبقات والمناطق، ولا هي ساهمت في لعب دور في مقاومة الاتجاهات التضخمية الموجودة حالياً في البلد وخلق نوع من الاستقرار الاقتصادي. لا بل انها لم تستنفذ الحد الأدنى من الموارد المتاحة لتلبية الحاجات الأساسية للمواطن. . . المسكن والتعليم والطبابة. . .

يقول المسؤولون. . . دلونا على الموارد المالية لكي تلبى مطالب الجماهير.

ونحن نقول. . . هذه الموارد موجودة بكثرة في جيوب أصحاب الملايين، في خزائن الشركات الأجنبية، في الصنقات والسرقات الكبرى والصغرى التي تتم على حساب عرق ودم المواطن اللبناني.

في النفقات:

ما يصح قوله على الواردات، يصح أيضاً على النفقات. . . فهي في اطارها العام لا تستطيع أن تؤدي أي دور اساسي في المجالات الاقتصادية والمالية.

لا بل ان استمرار النسبة الكبرى من النفقات للجزء الأول المتعلق بالنفقات الادارية حوالي ٧٠٤ ملايين من أصل ١,٠٦٥ مليون مجمل نفقات الموازنة العامة، وتناقص الاعتمادات المقررة للجزء الثالث المتعلق بالتجهيز البعيد المدى بما قيمته ٦٦٣٥٠٠٠ ليرة لبنانية أي حوالي ٣,١٣ بالمئة عن موازنة العام الماضي. . . يشير بوضوح إلى أن الموازنة لم تزل تعبر عن عقلية الانغماس بالحاضر والابتعاد عن التخطيط للمستقبل.

وبالطبع لم تشر الموازنة إلى النفقات التي ستترتب على انشاء وزارتي الصناعة والتعاونيات والاسكان - وقد ايدنا إنشاءهما - لا سيما وان معظم النفقات الجديدة ستزداد على الجزء الاول من الموازنة مما سيجعل حصة هذا الجزء ترتفع بشكل ملحوظ على حساب التجهيزات والتخطيط الطويل الامد.

ان هذا التناقص في حصة الجزء الثالث المتعلق بالمشاريع الطويلة الامد - والذي تنكشف خطورته أكثر، حين نعلم أن ٨٨ مليون ليرة من نفقات هذا الجزء ستذهب لشراء أسلحة وتجهيزات لوزارة الداخلية ولتجهيزات وزارة الدفاع من أصل ٢٠٥ ملايين تقريباً وهي مجموع نفقات الجزء الثالث.

وإذا أضفنا الى هذا الرقم ٣ ملايين ليرة مخصصة لتقوية الاذاعة اللبنانية نجد أن حصة التجهيز الاقتصادي والتعليمي والانشائي والطاقات المائية والكهربائية لا يزيد عن ١١٤ مليون ليرة أي حوالي ١٠ بالمئة من الميزانية العامة فقط.

أي اننا لم ندخر لمستقبلنا أكثر من ١٠ بالمئة من موازنتنا. . . وكلمة أخرى فان هذه الطبيعة الآنية للموازنة تدل على أن الحكومة يهملها أن تواجه مشاكلها بشكل يومي وليس بالتخطيط البعيد الامد للمستقبل. . . انه مظهر من مظاهر انشغالها بيومها عن الغد، غد البلد والمواطن.

انه موازنة صادرة عن حكومة تعمل ليومها وكأنها تموت غداً ولكنها لا تعمل لغدها كأنها تعيش أبداً. . . ولا يمكننا أن نفهم هذا الجانب من الميزانية. . . إلا إذا فهمنا الجزء الآخر منها أي الطابع القومي الواسع لهذه الميزانية. . . فالطابع الظرفي للميزانية هو الوجه الآخر القومي لها. أي أن الميزانية الموضوعة لحماية الحكومة. لا لتطوير البلد، تحميها بصرف النفقات هنا وهناك دون أي نظر للمستقبل وللتطوير الاقتصادي والاجتماعي للبنان. وتحميها بتخصيص الأموال الكبيرة لأجهزة القمع كي تحكم بالحديد والنار.

الطابع القومي للموازنة:

ان الطابع الأساسي الآخر للميزانية الجديدة، ليس طابع تنمية، ولا طابع مشاريع، بل هو طابع قومي ذلك أنه يؤسفنا ويؤلمنا أن نضطر في غياب سياسة دفاعية للبلاد، وبعد أن أخرجت الحكومة القوات المسلحة عن مهمتها النبيلة في حماية أرض الوطن الى قمع التظاهرات الشعبية والتصدي المسلح لمطالب مختلف فئات الشعب ان ننظر الى الاعتمادات المخصصة لكل من وزارتي الدفاع الوطني والداخلية في مشروع الموازنة الجديدة على انها اعتمادات غير مخصصة على الاطلاق للدفاع أو الأمن بل للقمع وقمع الشعب اللبناني ومطالب فئاته المحقة

بالذات. ان ٣٠ بالمئة من مشروع الميزانية مخصص للدفاع الوطني ولحفظ الامن، ونحن نقول أن ٣٠ بالمئة من ميزانية لبنان لعام ١٩٧٣ مخصص للقمع. نحن نقول ان ٣٢٨ ليرة جمعت من عرق المكلف اللبناني وتعبه، مخصصة للتصدي المسلح لكل مطلب ولقهر كل فئة مظلومة تحاول رفع الظلم عن نفسها. لسنا خبراء في الأسلحة ولكن زميلنا وصديقنا العقيد فؤاد لحود رئيس لجنة الدفاع النيابية يؤكد أن مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية التي صرفتها هذه الحكومة على التسليح لم يشتر فيها سلاح واحد للدفاع عن لبنان كل ما اشتروه هو لكي يحكموا بالحديد والنار لبنان، وحجتهم أنهم يحاربون اليسار، انهم يشوهون الحقيقة، وأكبر دليل في الطبيعة عندما جربوا المدافع. ولا أعتقد أن الحكومة تستطيع اتهام العقيد لحود باليسارية والتخريب. ونحن نضم صوتنا الى صوت العقيد لحود ونقول معه أيضاً ان ٣٢٨ مليون ليرة لبنانية في مشروع الميزانية الجديدة المخصصة للدفاع والامن هي أيضاً لحكم لبنان بالحديد والنار وهي أيضاً لقهر المواطن اللبناني المطالب بحقوقه المهدورة.

لقد زادت اعتمادات الجزء الأول لميزانية وزارة الداخلية (النفقات العادية) بنسبة ١٢,٧١ بالمئة أي ثمانية ملايين ليرة لبنانية فذلك مشروع الميزانية تقول ان هذه الزيادة مخصصة لزيادة ملاك قوى الأمن الداخلي، ونحن نتساءل ويتساءل معنا المواطن اللبناني عن المعنى الحقيقي لهذه الزيادة في الملاك. فالمواطن اللبناني تزداد شكواه من ازدياد الجرائم وتوسع عمليات السلب والسطو ولكنه يدرك ان هذه الزيادة في ملاك قوى الأمن الداخلي ليست لتوفير امنه وراحته، بل للتصدي لمطالبه وحصر انفاسه والدليل على ذلك أن المواطن لا يكتشف وجود قوى الامن الا عند حدوث مظاهرة للعمال تطالب بزيادة الأجور فيضرب العمال بالرصاص كما حدث في معمل غندور أو لمسيرة الفلاحين تطالب بحقوقها فتواجه برصاص قوى الأمن وكأن لسان حال الحكومة.. ان على الفئات الشعبية أن ترضى بخيارين لا ثالث لهما الرضوخ للظلم أو الموت.

وزاد الجزء الثاني من اعتمادات وزارة الداخلية بنسبة ٣٤,٨٤ بالمئة وربما هذه الزيادة هي لصيانة المعدات والسيارات التي تستهلك حتماً في عمليات القمع داخل الاحياء كما رأينا في المظاهرات الاخيرة داخل الشوارع الضيقة في برج أبو حيدر والمصيطبة وطرابلس وشارع الحمراء.

ان الزيادة في تجهيزات وزارة التربية التي تتغنى الميزانية الجديدة في ازدياد اعتماداتها هي: مليون و٤٦٠ ألف أما الزيادة في تجهيزات وزارة الداخلية فهي ٢,٠٥٦,٠٠٠ ونحن لا نستغرب ذلك فشعار الحكومة القمع أولاً أما التعليم، اما الصحة فتستطيع الانتظار. فالحكومة تفضل التعامل مع الاجيال الجديدة بالحديد والنار وليس بالتعليم والثقافة.

أما الزيادة الكبرى في الجزء الثالث لوزارة الداخلية وهي ٦ ملايين ليرة فمشروع الميزانية يقول انها لشراء المزيد من أجهزة اللاسلكي والاجهزة الجديدة لربط قوى الأمن ببعضها لزيادة سرعة تحركها وقدرتها على البطش. ان رئيس الحكومة يتحدث عن التكنيك الذي تتحرك بموجبه قوى الشعب، كنا نتمنى فعلاً أن يكون لدى القوى الشعبية تكنيك تستطيع ان تواجه به هذه التقنية في اللاسلكي والتجهيزات الجديدة التي تريد الحكومة شراءها للبطش والارهاب.

لقد كانت الشكوى مريرة خلال العهود الماضية من تجاوز جهاز الامن العام وتوسع اختصاصته وخروجه من مهماته الاصلية في مراقبة تحركات المشبوه بهم ذوي الصلة بالجهات المعادية للبنان فإذا بنا نرى أن اعتمادات الامن العام في الميزانية الجديدة تزداد بلا مبرر وينسب عالية خاصة بالنسبة للتجهيزات التي ستزداد بنسبة ١٦٠ بالمئة من ٧٥٠٠٠ ل.ل. إلى ٢٠٠,٠٠٠ ل.ل.

ونحن نتساءل عن هذه التجهيزات الجديدة هل هي لشراء تقنية جديدة أيضاً لرصد تحركات القوى الشعبية في لبنان، كذلك رواتب الموظفين فقد ازدادت بنسبة ٢٥ بالمئة ونحن نتساءل أيضاً هل هذه الزيادة لتحسين جيش جديد من المخبرين وبائعي التقارير، رحم الله أيام الدكتيلو.

وبمناسبة الحديث عن الموازنة، نود أن نسأل رئيس الحكومة عن التكاليف التي تكبدتها الحكومة في حملة القمع الواسعة التي نظمتها في الأسابيع الماضية، بدءاً من اقامة الحواجز، واستنفار قوى الأمن، والرصاص، والاليات الخ؟

ولا نريد أن نسأل عن حجم الخسائر التي حلت بالانتاج الوطني من جراء ضياع وقت المنتجين المتوجهين الى أعمالهم بسبب التفتيش والحواجز وغيرها. ونتمنى صادقين ان نعرف قيمة التكاليف الحقيقية لكي يعلم المواطن كم يكلف لبنان يوماً واحداً من القمع؟

وفي العهود الماضية أيها الزملاء كانت الشكوى مريرة أيضاً من وزارة الاعلام وأجهزتها، اذ تحولت الى مرتع للمحاسبين الذين يتقاضون رواتب مرتفعة لقاء أعمال وهمية. ونحن نرى ان دور الاعلام الرسمي قد أصبح بشعاً للغاية فقد تحولت وزارة الاعلام الى مكتب اعلامي ملحق بمكتب رئيس الوزراء وسار الاعلام، يد بيد مع القمع يغطي عمليات القمع بالبيانات الرسمية المشوهة وينقل جلسات المجلس النيابي بالصورة التي تحلو له فلا ينقل على الهواء الا كلمات الاطناب بسياسة الحكومة القمعية في حين يفرض التعتيم الاعلامي الكامل على كلمات النواب المعارضين، وحتى يتم التلاعب بكلمات النواب المتحفظين على سياسة الحكومة.

لقد زادت التعويضات والمكافآت في وزارة الاعلام بنسبة ٧٥ بالمئة وكلنا نعرف ما معنى ذلك، كلنا نعلم أن هذا يدخل داخل سياسة القمع وتكتيك التهيب والترغيب.

لأول مرة في تاريخ لبنان منذ الاستقلال ترتدي الميزانية اللبنانية هذا الثوب القمعي البغيض، لقد ولت الايام التي كان يأمل منها المواطن أن يرى في الميزانية اعتمادات للمشاريع وأصبح كل ما يأمله المواطن من الميزانية، من ميزانية القمع، أن تكف عنه اذاها وشروها.

ان مفهوم الحكومة للأمن هو في شراء الاسلحة وفي اقامة شبكات الاجهزة اللاسلكية وفي الاكثار من المخربين وكتاب التقارير بين أبناء الشعب، أما مفهوم المواطن للأمن فهو في العدل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي القضاء على الفساد والرشوة وفي تلبية مطالب الشعب بفئاته المختلفة.

ان مفهوم الشعب للامن هو كمفهوم الخليفة عمر . . عدلت فأمنت فمنت .

فطريق الأمن الحقيقي هو طريق العدل والمساواة بين أفراد الشعب . . .

الموازنة والخدمات الاجتماعية والرئيسية :

اذا كانت الموازنة قد قصرت، في ايراداتها وفي تركيز نفقاتها على الجوانب القمعية، عن تحقيق الغايات والاهداف التي حددتها لها الفدلكة نفسها، فإنه كان يمكنها في مجال الخدمات الاجتماعية (العلم، الطب، المسكن) أن تعالج ذلك التقصير . .

ذلك ان الدولة اذا نجحت في تأمين العلم المجاني، والطب المجاني، والمسكن المجاني لأبناء الطبقات الوسطى والفقيرة لا تكون فقط قد نجحت في التخفيف من حدة التفاوت الطبقي والاقتصادي بين المواطنين، بل تكون أيضاً قد نجحت في انتهاج سياسة اقتصادية حكيمة تلعب دوراً رئيسياً في مقاومة الاتجاهات التضخمية والغلاء المستشري على أوسع نطاق .

وإذا كانت وسائل مكافحة الغلاء الرئيسية في نظرنا تكمن في ضرب الاحتكار بشكل رئيسي، في اقامة التعاونيات الاستهلاكية على أوسع نطاق، في خلق الاسواق الشعبية، في التقليل من عدد ودور الوسطاء في العملية التجارية، في المراقبة الحازمة والفعالة للأسعار (وبالطبع هذه المراقبة ليس من خلال جهاز مصلحة حماية المستهلك الحالي الذي يضم عدداً من الموظفين يعجز عن مراقبة سوق واحدة فكيف بمدينة وبلاد بأسرها . . إلا أن توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية للمواطن يساعد في تخفيف الضغوط على هذه الحلقة المتصاعدة باستمرار . . زيادة الاسعار فزيادة الأجور . . فزيادة مضاعفة بالأسعار الخ . .

ومن هنا كنا نتمنى أن تكون الموازنة الجديدة تحمل في أبوابها وببنودها ما يشير الى اتجاه توفير المزيد من الخدمات الاجتماعية سواء على نحو سريع، أم من خلال التخطيط البعيد المدى للمستقبل .

فماذا نجد في الموازنة في هذا المجال :

لا شك أننا نجد تقدماً ملحوظاً في الاعتمادات المخصصة لوزارتي التربية والصحة . . وهما وزارتان ذاتا صلة وثيقة بالخدمات الاجتماعية الضرورية .

ولكن قبل أن نعلن تأييدنا لهذا الاتجاه في زيادة موازنة هاتين الوزارتين بشكل ملحوظ لا بد من تسجيل الملاحظات التالية :

أولاً : ان ارتفاع نفقات هاتين الوزارتين لا سيما وزارة التربية، انما كان بالدرجة الأولى نتيجة النضال المتواصل للقطاعات التربوية المختلفة من طلاب ومعلمين وأساتذة جامعيين . .

ان زيادة الاهتمام بقطاع التربية هو نتيجة واضحة للاضرابات والتظاهرات التي كانت تقوم كل عام من قبل

الجماهير الطلابية والتي كانت تقابلها الحكومات المتعاقبة اما بالاستهتار الكامل أو بالقمع الدموي الشديد.

إن زيادة الاعتمادات لقطاع التربية لا يجوز أن تصور على أنها منة من حكومة أو هبة من حاكم . . إن هذه الاعتمادات انتزعها الطلاب بدمائهم من أدوار غنيمة في صور إلى بسام المرعبي في طرابلس . انتزعها الطلاب باضراباتهم التي كانت تصل الى حد تعطيل ربع سنتهم الدراسية . وتظاهراتهم التي كانت تتم رغم الهراوات وأعقاب البنادق والسجون، واعتصاماتهم على الأرصفة وفي الشوارع وكتلياتهم وجامعاتهم .

إن زيادة هذه الاعتمادات ستتم في المستقبل نتيجة تضحيات المعلمين الذين صرف منهم بالأمر ٣٢٤ معلماً لأنهم طالبوا بحقوقهم . وسيجد المعلمون المصروفون غداً أن مطالبهم التي خسروا من أجلها وظائفهم وحرّم أطفالهم بسببها لقمة العيش، وضربت عائلاتهم بسببها في صميم استقرارهم . . سيجد هؤلاء المعلمون أن مطالبهم قد فرضت نفسها على الحكومة والمسؤولين . . ودفعوا الثمن .

لهذا فإننا نستغرب أشد الاستغراب أن تقوم الحكومة بالشيئين معاً . أن تملأ الدنيا دعاية وإعلاماً وضجيجاً عن زيادة اعتمادات وزارة التربية . . ومن جهة ثانية أن تعتبر أن الاضراب من أجل مطالب تربوية مشروعة وسليمة جريمة لا تغتفر .

إننا نعود فنقول بأنه إذا كان هناك من فضل لأحد في زيادة اعتمادات وزارة التربية فإنما يعود لأصحاب القضية أنفسهم، للطلاب، للمعلمين، لأساتذة الجامعة .

فبدلاً من أن نشكر هؤلاء على تضحياتهم ونضالهم المشروع نأتي ونحرّمهم لقمة العيش . . لقد قال وزير التربية الدكتور مخير لي مرة انه لا يستطيع أن ينام اذا قطع رزق موظف واحد . . فنحن نسأله كيف ينام اليوم . . وقد ساهم في قطع أرزاق مئات المعلمين؟ . .

إننا لا نرى شجاعة ولا حزم ولا هيبة حكم في قطع أرزاق مئات المعلمين . . ممن لا يحتاج قطع أرزاقهم إلى أكثر من إشارة إلى المحاسب . .

إننا نرى الشجاعة والحزم والهيبة للحكم في مواجهة المحتكرين وكبار التجار . . ولكننا افتقدناها في أزمة المرسوم ١٩٤٣ وفي أزمة الدواء .

إننا نرى الشجاعة والحزم وهيبة الحكم في حماية الحدود . . والرد على الاعتداءات . . ولكننا أيضاً افتقدناها في كل يوم يتعرض فيه لبنان لعدوان . . وفي كل ساعة تحترق فيه أجواءنا طائرات العدو . .

ومن هنا فإننا نطالب الحكومة بالتراجع فوراً عن قرار صرف المعلمين والشروع بتنفيذ مطالبهم العادلة .

ثانياً: إن حجم هذه الزيادة في الاعتمادات لوزارة التربية لا يعكس بالضرورة ارتفاع حجم الاهتمام بهذا القطاع الرسمي . . بقدر ما يعني هزال الاهتمام الرسمي في السابق في شؤون العلم في بلد الاشعاع والنور .

كما قلنا سابقاً فتغير نسبة الاهتمام الرسمي بهذا القطاع لا يعود أبداً الى كون المسؤولين في هذا الحكم هو أكثر اهتماماً من المسؤولين السابقين . . لأننا نلاحظ أن كافة المسؤولين الآن كانوا مسؤولين في السابق . . لا بل في العهود التي لم يكن هناك أي اهتمام من قبلها بالتربية والتعليم أو بأي قضية أخرى . . وإنما هذا التغير يعود بالدرجة الأولى الى الانفجارات الشعبية التي أخذت تتكرر كل عام مع افتتاح المدارس والجامعات، ومع كل طرح جدي لقضية التعليم.

ومن هنا فإن الإهمال السابق الذي كان يجعل حصة وزارة التربية من الموازنة العامة تزيد عن ٧ بالمئة كما في عام ١٩٦٨، هو الذي يظهر اليوم ضخامة الحصة التي تأخذها وزارة التربية من الموازنة وهي ١٨ بالمئة مع العلم ان هذه أيضاً نسبة منخفضة بالنسبة للدول النامية لا سيما لبلد كلبان رأسماله الاساسي هو الانسان.

ثالثاً: ان حجم الزيادة في نفقات وزارة التربية بالاضافة الى أنه دون مستوى المستوى لم يزل مستغرقاً وضائعاً في النفقات ذات الطابع الظرفي والآني ولا يهتم بشكل جذري بالتخطيط للمستقبل.

اننا ندرك تماماً أن حل مشكلة التربية في لبنان سواء من حيث اتساع نطاق التعليم، أو من حيث رفع مستواه، أو من حيث تطابقه مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحتاج الى خطة تربوية طويلة المدى تشمل كل مشكلات التربية وقضاياها . . وتكون موضوعة على ضوء حاجات البلاد الحقيقية لا على ضوء ما ترتأيه المخططات الاجنبية من دور لبنان. وهنا لا بد من الإشارة الى الدراسات التي تقوم بها مؤسسة فورد والمبالغ التي تنفق عليها والتي هي بتقديرنا لن تسهم الا بوضع الخطط التربوية الكفيلة بالحاق لبنان نهائياً بالاستعمار الثقافي.

ومن هنا، فإننا نلاحظ أن كل النفقات المخصصة لوزارة التربية تقريباً ١٩٥ مليون من أصل ٢٠٠ مليون تذهب في نفقات الجزء الأول في إطار النفقات العادية والادارية والسنوية . .

دون أن نغفل طبعاً المساهمة في موازنة الجامعة اللبنانية - مركز البحوث التربوية. التي أدرجت في هذا الجزء . . أي بكلمة أخرى لم نزل نهمل المستقبل في تخطيطنا . . ونغرق في الحاضر ومشكلاته. اننا مهتمون باسكات الحاضر أكثر بكثير من بناء المستقبل.

وهذا بنظرنا هو درجة عالية من درجات اللامسؤولية. لأن مهمة الحكومة المسؤولة لا تنحصر فقط بمعالجة ما يطرأ أمامها من مشاكل بل بتهيئة الظروف والشروط الافضل للمسؤولية رسالة وأمانة . . يستلمها المسؤول من الذي سبقه . . ليسلمها الى من سيخلفه اللهم إلا إذا كانت هذه الحكومة لا تريد أن يخلفها أحد.

رابعاً: وإذا كانت موازنة وزارة التربية لا تتضمن بعض التفاصيل فإننا نطرح الآن ضرورة أن تتضمن الموازنة ما يلي:

١ - الاسراع بانشاء الكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية (هندسة، زراعة، طب) ونقترح أن تكون الأولى في طرابلس .

٢ - توسيع قاعدة الطلبة الجامعيين المستفيدين من المنح الوطنية لكي يتفرغوا للدراسة وبالتالي كي يرتفع مستواهم العلمي والثقافي . كذلك نلاحظ أن نفقات وزارة التربية في الجزء الأول قد زادت معدل ٢١,٦٤ بالمئة بينما نقصت في الجزء الثالث المتعلق بالتجهيز البعيد المدى بما قيمته ٧٦,١٩ بالمئة لا بل أكثر من هذا، نود أن نسأل الحكومة ماذا حل بمشروع تجميع المدارس الذي أوصت به الدراسة التي أعدتها وزارة التصميم مع وزارة التربية والذي نتمنى أن يوزع على كافة الزملاء النواب ليعرفوا الحالة الحقيقية للتعليم الابتدائي والمتوسط في لبنان . . ليفهموا تماماً شرعية تحرك المعلمين الرسميين في الأسبوعين الماضيين ماذا يعني كل هذا . . يعني أن الارتفاع الكبير في نسبة النفقات العادية يقابله هبوط أكبر في نفقات التخطيط للمستقبل .

٣ - الاسراع ببناء مبنى لكلية الآداب التي تضم نصف طلبة الجامعة اللبنانية بحيث توفر الحكومة على نفسها مبالغ تدفعها سنوياً كإيجارات .

٤ - تحقيق مطالب المعلمين الرسميين الابتدائيين والتكميليين وتأمين مستوى حياتي لائق بهم، ذلك أن رفع مستوى المعلم هو خطوة أولى وأساسية لرفع مستوى التعليم .

٥ - تلبية مطالب كافة القطاعات التربوية ولا يجوز أن تكون قلة الأموال سبباً لعدم تلبية هذه المطالب فلتفرض ضريبة التعليم على كبار الاغنياء، على الشركات الاجنبية، على الارباح الكبيرة .

ولتقلص الدولة من نفقاتها على أجهزة القمع فبدلاً من أن نزيد قوى الأمن فلنزد المعلمين .
وبدلاً من شراء المزيد من الاسلحة والاجهزة للأمن الداخلي فلنفتح المزيد من المدارس والجامعات .

٦ - إنشاء مركز التدريب المهني في قرية القلمون، بالاشتراك مع منظمة الامم المتحدة .

وزارة الصحة

لا شك أن زيادة ٣١,٧٢ بالمئة في موازنة وزارة الصحة هي خطوة في الطريق الصحيح ذلك أنه لم يعد جائزاً في عالم متمدد . وفي بلد كلبنان . . . ان يموت المواطن لأنه لا يجد الطبيب أو الممرض أو المستوصف أو المستشفى

إن ملاحظتنا المتعلقة بوزارة التربية يمكن أن تطبق بشكل عام على وزارة الصحة .

فهذه النسبة العالية في الزيادة تمثل تضاًؤل مخصصات وزارة الصحة في السابق أكثر مما تمثل ارتفاع في نسبة هذه المخصصات من الموازنة العامة حيث لم تزل موازنة وزارة الصحة حوالي ٤ بالمئة من الميزانية العامة .

كذلك فإن الجزء الرئيسي من هذه الموازنة مخصص للنفقات العامة ذات الطابع الآني والظرفي، في حين أن نسبة موازنة وزارة الصحة في الجزء الثالث - أي التجهيزات الطويلة المدى فقد انخفضت بنسبة ١٥,٢٠ بالمئة وبقيت كثير من المشاريع لاسيما مستشفى طرابلس دون أي اعتمادات للسنة المقبلة. . رغم تخصيص مبالغ للاستثمارات والدروس والمناظرة ولكن ليس للعام الحالي. .

وما يلفت النظر في هذا المجال هو أن حوالي ١٢ مليون ليرة تذهب من ميزانية وزارة الصحة الى المستشفيات والمؤسسات الخاصة كنفقات ومساعدات اجتماعية (الجزء الأول - الباب العاشر - البند السابع). في حين كانت المساعدات لا تزيد عن سبعة ملايين في العام الماضي. . .

ان هذا يعني أن أكثر من ربع موازنة وزارة الصحة يذهب للمستشفيات والمؤسسات الخاصة لمعالجة المرضى المحتاجين. . وان أكثر من ثلاثة أرباع الزيادة في موازنة الصحة تذهب للمستشفيات الخاصة. . . وهنا نريد أن نسأل الحكومة.

ألا يمكن أن نفرض على هذه المستشفيات والمؤسسات الخاصة ما يشبه الضريبة بحيث تخصص ولعدة سنوات عدداً من الأسرة والخدمات الطبية المجانية لحساب الحكومة؟

اننا نعرف الارباح الكبيرة التي يجنيها أصحاب المستشفيات. . . ألا يمكن أن يطلب منهم أن يضحوا بجزء بسيط من أرباحهم للمرضى المحتاجين؟

إذا فعلنا ذلك نكون قد قلصنا النفقات في هذا البند دون أن يؤثر ذلك على عدد المرضى وبالتالي نكون قد أمنا موارد لبناء مستشفيات في كل أنحاء لبنان. . . في طرابلس وبعبك والجنوب والجبل تستطيع أن تستوعب كل متوسطي الحال والفقراء من أبناء بلادنا الذين أصبحوا يفضلون الموت على المرض. . . لأن الموت يستر الحاجة والمرضى يفضحها.

الشيء الآخر الملفت للنظر أن نسبة الموازنة المخصصة للمراكز الصحية في المناطق لم تزد أكثر من ٢٠٠ ألف ليرة في حين أن الأوضاع في المدن والعدد الأكبر من القرى هي في مستوى سيء جداً.

ان هناك العديد من قرى محافظة الشمال، لا سيما في قضاءي الضنية وعكار. . والعديد من قرى المحافظات الأخرى لا يزال محروماً من أبسط العناية والرعاية الصحية. . . فأقرب مستوصف - لا مستشفى - يبعد عنهم عشرات الكيلومترات. . . وأقرب ممرض لا طيب - تفصل بينه وبين القرية المسافة والوقت اللذين يطولان في لحظات الألم الشديد والنوبات المفاجئة.

اما مشروع المساكن الشعبية فعلى الرغم من أنه لم يتسن لنا دراسة المشروع الذي أعلنه وزير العمل قبل أيام في مؤتمر صحفي بتسليف الموظفين المضمونين بالضمان الاجتماعي بمبالغ تسمح لهم ببناء منازل ومساكن شعبية، الا أننا نعتقد ان هذا وحده لا يحل الأزمة (أزمة السكن) بشكل جذري للطبقات الشعبية.

فالسلفة وحدها لا تكفي لبناء المنزل . . لأن أسعار الأرض في ارتفاع متواصل وأسعار مواد البناء أيضاً في ارتفاع متواصل مما يجعل من المرهق لصاحب الدخل المحدود أن يدخل في مغامرة من هذا النوع سواء من حيث بناء بيت لنفسه، أو شراء شقة يذهب قسم كبير من ثمنها كإرباح باهظة لسماسرة الشقق وتجار مواد البناء .

إننا نعتقد أن الطريق الصحيح لتأمين المساكن الشعبية يتم عبر قيام الدولة نفسها ببناء بنايات خاصة بهذه المساكن تباعها على أقساط إلى صاحب الدخل المحدود فتوفر بذلك عليه مبالغ كبيرة تذهب إلى جيوب تجار البناء . كما أننا نعتقد أن الطريق الصحيح لمعالجة قضية المساكن الشعبية يتم أيضاً عبر إجبار المؤسسات الخاصة التي تستخدم عدداً كبيراً من العمال على أن تبني مساكن لعمالها ومستخدميها .

بالإضافة طبعاً إلى إصدار تشريع عادل للإيجار يحمي الطبقات الوسطى والفقيرة ويضع حداً للارتفاع الكبير في الإيجارات . .

كما أننا نطالب بوضع مقاييس ثابتة لتوزيع المساعدات على النقابات والجمعيات بحيث لا يخضع هذا التوزيع للامزجة الفردية والاعتبارات السياسية .

أما الزراعة، التي تقول الفدلكة بأن تدويرها ضروري للاقتصاد الوطني لحفظ توازنه ولرفع مستوى عدد كبير من المواطنين العاملين فيها، فإن موازنتها لم تحظ بأكثر من العاملين فيها، فإن موازنتها لم تحظ بأكثر من ٢,٣٥ بالمئة من الموازنة . . ولم تحظ اعتمادات مشروع استصلاح الأراضي بأكثر من ٣ ملايين وربع المليون ليرة من أصل ٢٥ مليون ليرة مخصصة للزراعة .

وهنا نطرح من جديد مسألة مشروع اللبطين وري الأراضي في الجنوب والبقاع .

إن تنفيذ هذا المشروع - هو اليوم كما كان دائماً - ليس حاجة اقتصادية فقط، وإنما هو أيضاً حاجة وطنية هامة لأنها تربط المزارع الجنوبي والبقاعي بأرضه وتحقق الصمود الوطني في وجه مخططات الاحتلال الصهيوني لبقعة غالية من لبنان . . .

إن تنفيذ هذا المشروع يجب أن يعطى الأولوية في كافة مشاريعنا فهل أعطته الموازنة هذه الأولوية .

وفي الحديث عن وزارة الزراعة نود أن نطرح مشكلة المحجر الصحي البيطري في طرابلس . . ذلك المحجر الذي أعطي امتياز استثماره لشركة «أكروكوب» فأشغلت مبانيه وأراضيه ومزاربه وحوّرت فيها وأزالت بعض المنشآت قبل أن تتسلمها رسمياً، واستوردت أبقاراً وأغناماً بدون رسوم بحجة العمل على تخفيض أسعار اللحوم . . فلم تخفض الأسعار وبعد ذلك وقبل انتهاء مدة الستة شهور المقررة لإبرام العقد غادر القيمون عليها من الأجانب بشكل مشبوه ودون أن يدفعوا قرشاً واحداً .

فما هي الضمانات التي أخذت من الشركة قيد التأسيس ؟

وما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة مع بعض المسؤولين عن الشركة الذين تصرفوا بمنشآت وأسوار شيدت من أموال المكلف اللبناني...؟

أما وزارة الاقتصاد التي كانت أقل الوزارات حظاً بالنسبة للميزانية... والتي سيتضاءل أثرها مع إنشاء وزارة الصناعة والنفط... فإننا نود أن نسألها عما فعلته بالنسبة لمعرض طرابلس الدولي... الذي نسمع عنه في الخطب ونفتقده في الموازنات.

كذلك نود أن نسألها عن قضية النفط.

من هو المسؤول عن ايقاف الضخ الى مصفاة طرابلس... وبالتالي من هو المسؤول عن خسارة الخزينة اللبنانية ملايين الليرات.

لقد أمم العراق نفطه... وأمت سوريا أنابيب النفط... أما نحن فقد كان حرصنا على شركة الآي. بي. سي الأجنبية وممتلكاتها أكثر بكثير من حرصنا على خزينتنا ومواطننا اللبناني... .

لماذا لم نؤمم ممتلكات هذه الشركات في لبنان أو نلبننها أو نسترد ملكيتها وهي التي لم تعد تفيد حتى الشركة الاجنبية ذاتها.

لو فعلنا ذلك لحافظنا على دخلنا من النفط... ولزادت قدرتنا على الانفاق على المشاريع والحاجات الأساسية.

ولكننا لم نفعل ذلك... ولهذا بدلاً من أن تزيد عائداتنا من النفط تجدها تناقصت من ٦٠ مليون ليرة إلى ٤٤ مليون... .

لقد خسرننا نتيجة ترددنا عن اتخاذ الموقف السليم المنسجم مع مصلحة لبنان ومع الأقطار العربية المجاورة ١٦ مليون ليرة. إكراماً لعيون الشركة التي نهبت مئات الملايين من أموال اللبنانيين في عشرات السنوات الماضية حسب اعتراف كبار المسؤولين في هذه الحكومة بالذات.

وبالطبع لا ندرى إذا كانت وزارة الاقتصاد هي صاحبة الاختصاص في الاجابة على أسئلتنا المتعلقة بتطوير الاقتصاد اللبناني... .

ذلك يدعونا الى السؤال، ما الذي فعلته الموازنة لتطوير قطاعات الزراعة والصناعة.

ما الذي فعلته الموازنة لتعميق التكامل الاقتصادي، الذي هو وحده مصدر قوة اقتصاد لبنان.

ذلك أن العوامل الثابتة والمستقرة التي لعبت دوراً هاماً في تطوير الاقتصاد اللبناني هي تلك المرتبطة بالواقع العربي... أما العوامل الأخرى المرتبطة بالوضع الدولي غير مستقرة وخاضعة للتبدل والتقلب.

- فلا تطوير لصناعة لبنان بدون السوق العربية المشتركة... .

- ولا تطوير لزراعة لبنان وتصريف منتجاتنا من تفاح وحمضيات وبطاطا وبيض وغيرها إلا بالسوق العربية المشتركة . .

فأين التوجه نحو هذه السوق . . في الموازنة . . وفي السياسة الاقتصادية العامة للبلاد؟

ثم نود أن نسأل عن التدابير التي اتخذت والتشريعات التي أعدت لضرب الاحتكار؟

ان الاحتكار أصبح منتشراً في كافة الشؤون المتعلقة بالاقتصاد اللبناني . .

ان الاحتكار موجود في رخص الاستيراد، موجود في تجارة اللحوم، في مواد البناء، في استيراد الادوية،

ولا نجد مشروع قانون بعد، لمكافحة الاحتكار . . لا نجد تدبيراً يتخذ لضربه . . . فإلى متى؟

نأتي إلى وزارة الموارد الكهربائية والمائية فماذا نجد؟

نجد أن الوزارة تخصص ٧٠٠ ألف ليرة لشركة قاديشا باسم تسديد نفقات فروقات تعويض الطاقة الكهربائية

لامتياز شركة قاديشا - الجزء الثاني - الباب الثامن عشر - الفصل الثالث - البند ٢٠ .

ويقال عن هذا المبلغ انه مساعدة انمائية .

إنماء ماذا؟ الاحتكار الذي عانى منه الطرابلسيون عشرات السنين . إنما السرقة التي أصبحت معروفة لدى

وزارة الموارد نفسها على أيام الوزيرين المرحوم الاستاذ أنور الخطيب والأستاذ جعفر شرف الدين .

إنماء الطعن بكرامة الطرابلسيين والطرابلسيات وجرهم الى المخافر والمحاكم إكراماً لعيون الشركة المحتكرة .

إننا نستغرب بشدة وجود مثل هذا البند في وقت كنا نتظر تحرك الحكومة لوضع حد نهائي لاحتكار هذه الشركة

والتجاوب مع مطالب أبناء طرابلس والشمال .

وبالطبع لن نتساءل مع أبناء بيروت عن شحة موارد المياه رغم وجود وزارة الموارد المائية والكهربائية . لن

نتساءل مع أبناء الضواحي - ولا سيما ضواحي المتن الجنوبي عن المياه الملوثة التي يشربها المواطن اللبناني . . فتنتشر

فيه الأمراض وتزدهر .

وإنما نود لو أن وزارة الموارد المائية . تبذل جهداً حقيقياً لتوفير ماء الشفة الصافي النقي، لتوفير ماء الصحة

الحقيقي . . الذي لا يدفع المواطن ثمناً له أعلى مما يدفع السائق عن الوقود لسيارته . وبالنسبة لوزارة البريد والبرق

والهاتف والميزانية الملحقة الخاصة لمديرية البريد والهاتف فإننا نلاحظ ما يلي:

١ - ان القسم الأكبر من الاستثمارات موجه لتعزيز شبكة الاتصالات البرقية والهاتفية مع العالم وليس داخلياً

ولا حتى عربياً .

فكابل بيروت مرسلها سيكلف وحده في العام القادم حوالي ١٢ بالمئة من ميزانية مديرية البرق والهاتف

(حوالي ٩ ملايين ليرة) بينما لن تنفق المديرية على نظام المواصلات السلكية واللاسلكية بين بيروت ودمشق

والاسكندرية الا مبلغاً لا يتجاوز المليون ونصف .

مقابل هذا نجد أن الواردات المتوقعة من المخابرات الدولية لن تتجاوز نصف الواردات المتوقعة من المخابرات المحلية والخارجية.

ان عمل وزارة البرق والبريد والهاتف يأخذ شكلاً معكوساً فبدلاً من تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المناطق اللبنانية ثم مع البلاد العربية، ثم مع العالم... نجد العكس هو القائم... فالمواطن اللبناني يتحدث دائماً عن أن المخابرات بين بيروت وبعبك تحتاج إلى وقت أطول، وتتم بشكل أقل وضوحاً من المخابرات بين بيروت وأي عاصمة أوروبية أو غربية بشكل عام...

فهل يجوز هذا؟

ثم اننا لم نلاحظ في ميزانية البريد والبرق والهاتف أي اتجاه جدي لتثبيت الموظفين المياومين في تلك الوزارة والذين يبلغ عددهم ثلاثة آلاف مواطن لبناني يجرمون مع عائلاتهم وأطفالهم نعمة الاستقرار ونحن نطالب بإدراج بند خاص لاعتماد مبلغ لتثبيت هؤلاء المواطنين في وظائفهم.

أما وزارة المالية فسنحصر مناقشتها لموازنتها بقضية شركة الريجي والوضع الاقتصادي والاجتماعي السيء الذي يعيشه مزارعو التبغ لا سيما في جنوب لبنان... ان الحجة التي تعطيها الوزارة عن خسارة شركة الريجي السنوية لا تصمد أمام عدة وقائع.

١ - حجم السمسمرات والصفقات التي تتم بحساب كبار المتنفذين ممن يشترون التبغ من المزارعين بأسعار قليلة ويبيعونه للشركة بأسعار عالية.

٢ - إمكانية تصنيع التبغ اللبناني بشكل جيد، مع توفير ظروف مضاربة الدخان الاجنبي عن طرق رفع أسعار هذا الدخان، وضرب المهرين.

٣ - إعادة النظر بالرواتب الضخمة والمخصصات العالية التي ينعم بها كبار الموظفين في شركة الريجي، مع إعادة النظر بأوضاع العديد ممن يقبضون رواتب دون القيام بأي عمل لهم.

٤ - عدم النظر لقضية المزارعين بالجنوب من طابعها الاقتصادي والتجاري البحث، بل النظر إليها أيضاً من زاوية المصلحة الوطنية العليا لتشجيع صمود الجنوبيين في أرضهم.

٥ - إمكانية إعطاء منح تشجيعية للمزارع الجنوبي لأسباب اقتصادية ووطنية وإقرار ضريبة خاصة بالجنوب تجبى من كبار الأغنياء والشركات الاجنبية.

ومن هنا فإننا ندعم مطالب مزارعي التبغ العادلة والبسيطة ونحيي تحركهم المشروع الذي يعبر عن تمسكهم بأرضهم وحقوقهم، ونطالب بمعاينة المسؤولين عن مجزرة النبطية واطلاق سراح المعتقلين من أبناء الجنوب فوراً مع التعويض على عائلات الشهداء والجرحى.

كما أننا نطالب بإعادة النظر في أوضاع سكة الحديد وتطوير أوضاعها والحرص على مصالح العاملين والموظفين فيها وعدم رميهم في الشارع لينضموا الى جيوش العاطلين عن العمل.

أما بالنسبة لمرفأ طرابلس فلم نلاحظ أي بند لتوسيع تجهيزات وتطوير أوضاعه بما لذلك من أثر إيجابي على الاقتصاد اللبناني، وعلى تطوير أوضاع مدينة طرابلس والميناء الاقتصادية والاجتماعية.

ان حصة طرابلس ومشاريعها الحيوية من هذه الميزانية كما يبدو شبه معدومة رغم الوعود التي سمعناها والخطب التي ألقيت بهذا الشأن. وإذا ما خصص مبلغ من المال لطرابلس نجده يذهب الى شركة قاديشا لتشجيعها على الاستمرار في الاستغلال والاحتكار.

إن كل الجهود السابقة لم تنصف طرابلس ولم تهتم لوضعها، ولم تنفذ مشروعاً حيوياً جدياً لها. . . وها نحن نضيف ثلاث سنوات جديدة من هذا العهد، ومن هذه الحكومة الى قائمة السنوات السابقة.

إننا نستغرب هذا التجاهل الكامل لحاجات عاصمة لبنان الثانية على هذا النحو، وهذا الاصرار على إبقائها أسيرة الحرمان والفقر والجمود الاقتصادي.

فماذا ينفع المواطن الطرابلسي حين يسمع أن ميزانية بلده قد زادت من ١٠٨٧ مليون ليرة في العام الماضي الى ١١٨٠ مليون ليرة في هذا العام. . . ولا يجد شيئاً من هذه الزيادة مخصص لمشاريع مدينته الحيوية.

هذا ينفعه أن يسمع عن الازدهار يعم لبنان وهو يفتقده داخل بيته، وفي مدارس أطفاله، وفي غذاء عائلته وفي إيجار منزله.

حين تحيب الموازنة على أسئلة من هذا النوع تصبح الموازنة. . . فعلا موازنة لبنان لا موازنة حكومة. . . أو موازنة حاكم. . .

والسلام عليكم، وعذراً للإطالة.

الرئيس: ترفع الجلسة إلى الساعة العاشرة من صباح الغد لاستئناف مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة.

جلسة الاربعاء في ١٩٧٣/٢/٧ المنعقدة في الساعة العاشرة صباحاً.

الرئيس: استؤنفت الجلسة.

الرئيس: الكلمة في متابعة المناقشة للنائب الأستاذ شفيق بدر.

شفيق بدر: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

استهل كلمتي بإرسال تهنئة الى معالي وزير المالية للبيان الذي أدلى به أمام مجلسكم الكريم في بدء مناقشة الموازنة. خلال تقرير مسهب اعطانا صورة واضحة عن مشروع الموازنة، مفسراً أوضاع الاعتمادات، وشارحاً سياسة الحكومة المالية.

إلى جانب إجراءات هامة هادفة إلى تحسين الجباية والتحصيل وتحسين التحقق لتأمين واردات إضافية للخرينة، يقول لنا معالي وزير المال ان الحكومة لجهة استعمال هذه الموارد تعمل على ضغط النفقات الادارية إلى الحد الممكن لتوفير مزيد من الموارد لغايات الانماء. فعلا انني من الذين يطالبون الحكومة بالحاح بالحد بقدر الامكان من المصاريف الادارية لأنها تستأثر بالقسط الأوفر من الاعتمادات.

أيها السادة، الجزء الأول من الموازنة، المصاريف الادارية تتضمن معاشات الموظفين، والجميع يعلم أن دوائر الدولة تغص بالموظفين فعندما يقول لنا معالي وزير المال، بأن اعتمادات الجزء الثاني المتوفرة للتنفيذ والانفاق خلال عام ١٩٧٣ تبلغ حوالي ٣١٢ مليون ليرة بين اعتمادات أساسية واعتمادات مدورة إليها، نهمل لذلك لأننا بحاجة ماسة إلى مشاريع إنمائية، أما عندما يزيد قائلاً ان هذه الاعتمادات تفوق طاقة الادارات على التنفيذ نحتج ونقول للحكومة ان من واجبها إصلاح الادارات وجعلها تخرج من خمولها وتعمل بكل فعالية لتنفيذ المشاريع.

الإصلاح الإداري هو أهم ما يجب أن تقوم به الحكومة الآن والإصلاح الإداري ليس بعملية سياسية تهدف إلى إقالة موظف وتعيين آخر دون مبرر قانوني، فإن الإصلاح الإداري هو عمل تحريري يجعل الموظف بعيداً عن التأثيرات السياسية، فلا يجب أن تدخل السياسة إلى الادارة وتجعل من الموظف «موالياً» أو «معارضاً». يبدو أننا أمام ادارة تعجز عن القيام بتنفيذ المشاريع وتلبية مطالب المواطن.

فمن المطالب الشعبية في لبنان تبسيط المعاملات الادارية واختصار مراحلها الزمنية، ومن موضوع تسهيل المعاملات لتأمين الخدمة العامة، وانجاز المشاريع بسرعة وأكثر إيجابية نصل حتماً إلى البحث في «اللامركزية» للادارة.

فبعد أن وصلنا بالادارة إلى ما نحن عليه الآن. فنحن بلبنان بحاجة إلى تطوير الادارة من «مركزية متطرفة» إلى «لامركزية» التي هي بالواقع انبثاق من النظام الديمقراطي، إذ تجعل الادارة الاقليمية في كل قضاء أكثر تجاوباً مع حاجات الشعب وأقدر على مواجهة الازمات.

عندما تنجزوا يا دولة الرئيس هذا الاصلاح تتمكن الادارة من القيام بتنفيذ وانفاق الاعتمادات المرصدة فيصبح العمل عندئذ لا فوق طاقتها.

وزارة الزراعة

إنني أرحب بكل زيادة اعتمادات في موازنة وزارة الزراعة لأن الزراعة في لبنان هي حجر الزاوية في كيان امتنا الاقتصادي.

تعتبر زراعة التفاح في لبنان أهم زراعاته الشجرية وأكثرها مشاكل معقدة. فهناك كلفة الانتاج وضآلة اليد العاملة مع ارتفاع أجورها وصعوبة التصدير، لا شك بأن صعوبة تصريف المحصول هي المشكلة المزمنة التي يحسب لها مزارعو التفاح أكثر من حساب في مطلع كل موسم، لذلك أرى من الضروري أن نخصص في التخطيط العمومي لسياسة لبنان الاقتصادية فصلاً كاملاً لعنوان «سياسة التفاح» يجري فيه درس المواضيع الهامة التالية:

١ - أنواع المناطق المغروسة تفاحاً في الوقت الحاضر ومزاياها الطبيعية، ما يصلح منها وما لا يصلح لهذه الزراعة، وإمكانية وضع شجرة التفاح في البيئة الملائمة لها من حيث نوع التربة والاقليم بغية إنماء الانتاج وتحسين جودته.

٢ - تأمين اليد العاملة وتخفيض كلفة المحصول، وتحقيق التسليف التعاوني الطويل الأجل، وتوفير وسائل النقل والشحن والتبريد، وتسويق الانتاج بتصريفه محلياً وتصديره إلى الخارج بموجب اتفاقات تجارية دولية، ودرس قضية تصنيعه من الناحية الاقتصادية درساً عملياً كافياً.

٣ - جمع كلمة مزارعي التفاح بتعاونيات تهتم بأمورهم ومصالحهم.

٤ - توثيق علاقات لبنان الزراعية بالبلدان العربية والسعي إلى إنشاء أسواق لتصريف التفاح في البلاد العربية. وبالاختصار ان حياة المناطق الحردية في جبل لبنان تتعلق بالتفاح وسكان هذه المناطق يحتاجون أن تمد الدولة لهم يد المساعدة لا بواسطة «مكتب الفاكهة» الذي لا تشعر بوجوده بل بوسائل أخرى أكثر فعالية، وبمساعداة أكثر جدية وواقعية.

وزارة الصحة العامة

وفقاً للمادتين ٢٢ و ٢٥ من شرعة حقوق الإنسان ان الصحة حق من حقوق المواطن على الدولة للفرد الحق بمستوى حياة يكفي لتأمين صحته ورفاهية أفراد عائلته.

يتطلع لبنان اليوم الى شمول علمي يتمكن بموجبه من حل مشاكله الصحية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، كوحدة متشابكة الجذور.

بالواقع ان العضلات الحياتية كثيراً ما يتفرع بعضها من بعض، ويتربط بعضها ببعض، فالنمو السكاني، وتطور البلاد الحضاري يتطلبان امكانات مادية تتصاعد عاماً بعد عام، تعجز الدولة عن تأمينها دفعة واحدة وهكذا تتأصل المشكلات، يتضخم حجمها وما المشكلة الصحية في لبنان سوى واحدة من هذه المشاكل.

نرحب كل الترحيب بزيادة اعتمادات وزارة الصحة في الجزء الثاني من الموازنة بنسبة ٥٩,٢٤ بالمئة أملاً أن تكون هذه الزيادة كافية للقيام بتعزيز مراكز الاسعاف على الطرق، وخاصة لانشاء مستشفيات ومراكز صحية في المناطق الجردية المحرومة.

يا معالي وزير الصحة، هل يوجد مخطط صحي واضح الأهداف مبني على دراسات موضوعية تحدد حاجات لبنان إلى المشاريع الصحية؟. لأننا نشعر أنه يوجد نقص كبير في طرق الرعاية الصحية في جميع المحافظات وخصوصاً في المناطق الريفية، كما أن هناك نقصاً في عدد الأطباء والمراقبين الصحيين والمرضات، فهناك عشرات القرى المحرومة من طبيب واحد مع العلم بأن الاحصاءات تقول بأن نسبة الأطباء إلى عدد السكان هي تقريباً بمعدل طبيب لكل ١٦٠٠ مواطن. نعلم جميعاً أن لبنان يفتقر إلى مستشفيات. نأمل من الحكومة أن تعير هذه القضية اهتمامها في المناطق الريفية التي تفتقر إلى أبسط الاسعافات الطبية كقضاء عاليه والمنطقة الجردية منه. وهنا أشكر معالي وزير الصحة الذي أبدى استعداداه لتلبية طلبي في بناء مركز صحي في المنطقة الجردية لقضاء عاليه والتعاقد مع مستشفى العزونية لاستقبال الطوارئ في منطقة محرومة منذ سنين عديدة، وهنا أشكر زميلي الدكتور مانوكيان لمساعدته في هذا الموضوع.

وزارة السياحة

«السياحة في لبنان بين وزارة السياحة والمجلس الوطني للسياحة».

١ - المجلس الوطني للسياحة:

بين وزارة السياحة، والمجلس الوطني للسياحة، ضعنا وضاع السياح، كل ما نسمعه من المجلس الوطني للسياحة التي تمتاز عناصره بعدم الاختصاص والكسل، كلمة «دعاية» منذ نيف وإحدى عشرة سنة، فأين هي الدعاية عندما لا توجد خريطة سياحية للبنان تظهر اماكنه التاريخية، ولا دليل أو منشور دعائية ذات قيمة، وزعها المجلس الوطني في العالم أو وضعها تحت تصرف السياح: Prospectus ou Dépliants إذا أراد السائح أن يشتري (لا أن يعطى مجاناً) كتاباً يشرح تاريخ لبنان وموارده وعاداته الفينيقية القديمة فلا يوجد كتاب كهذا لا في الوزارة ولا في المكتبات.

يا معالي الوزير، تذهب معظم الاعتمادات المخصصة للمجلس الوطني للسياحة أجور موظفين، يستعمل قسم من هذه الاعتمادات لتوظيف بنات عائلات ثريات في الخارج. في لبنان، لتأكدوا من أعمال دوائر المجلس الوطني للسياحة، ادعوكم لزيارة الطابق الأول من وزارة السياحة كي تجدوا الأنسات يشربن القهوة ويناقش الأزياء وبرامج السينما.

٢ - المديرية العامة للآثار :

يوجد في لبنان عشرات بل مئات المعابد الفينيقية (يقال ٢٠٠) المهدومة يمكن ترميمها بتكاليف بسيطة ، بذلك تعطى القرى المجاورة لها ، نهضة سياحية بوجود أماكن أثرية بالقرب منها ، لدى لبنان ثروات تاريخية هائلة لم تنزل دون استثمار .

المتحف :

هل تعلمون أيها السادة ، أنه لا يوجد كراسي أو مجموعة صور أو دليل للمتحف الذي يحتوي على آثارات ثمينة للغاية؟

وهل تعلمون أنه منذ ثماني عشرة سنة لا يمكن زيادة مجموعة من أجل المتحف الاثرية لأنها موجودة في غرف مقفلة في المتحف ، فكم من مئات الألوف من الليرات قد خسرت الدولة بعدم عرض هذه التحف على السياح لقاء رسم دخول؟ .

ألا يعتقد معالي وزير السياحة أنه من الضروري تعيين «قيم» للمتحف .

Conservateur de Musée

٣ - الاصطيف :

بنظري ان الاصطيف هو أهم من السياحة لأنه يعطي الحياة والمال إلى القرى عندما تستفيد بيروت وحدها من السياح .

وقع خبراء السياحة بيع بعض الاغلاط عندما فرضوا تعريفات متدنية في القرى الجبلية فأسقطوا بذلك مستوى المؤسسات الفندقية والمطاعم ، فلم يعد يوجد فنادق درجة أولى ولا ملاهي ممتازة تأتي بالبرامج الضخمة والجوقات الموسيقية العالمية .

بنتيجة ذلك ، نرى أن معظم المصطافين العرب ، يفضلون اليونان ، وتركيا ، وبلغاريا ومصر على الاصطيف في ربوع لبنان حتى بعض اللبنانيين لم يعودوا يرغبون الاصطيف في لبنان .

يا معالي الوزير تشجيعاً للسياحة والاصطيف ، وحتى موازنة وزارتك لا تصرف دون أن تأتي بنتائج واقعية وذات منفعة أرى أن يصار الى :

١ - تسهيل دخول السائح في مرافئ البلاد ، بإلغاء سمة الدخول للسياح كما سبق وطالبت بذلك في مناقشتي البيان الوزاري في جلسة الثقة .

٢ - تسهيل المعاملات الجمركية للسياح ولا سيما لفرق دعاية وتلفزيون ، يأتون الى لبنان لتصوير أفلام وعرضها في الخارج ، وهذه هي أكبر دعاية للبنان . هنا أود أن أذكر لحضراتكم حادثة حصلت منذ بضعة أيام ، إذ أرسلت شركة تلفزيون أجنبية فرقة لأخذ فيلم عن لبنان لعرضه على ملايين من مشاهدي التلفزيون فأوقفوا

أعضاءها في الجمرك وأجبروا على اجراء معاملات طويلة ودفع رسوم على الأفلام الخام مما كاد يجعل هذه الفرقة تعود على أعقابها دون تصوير الفيلم الدعائي .

٣ - السعي لدى وزارة الاشغال العامة لتحسين حالة الطرق التي يمر عليها السياح .

٤ - دعم مشروع أوتوستراد بيروت المصنع الذي طالبت به في مناقشتي بيان الحكومة في جلسة الثقة لأن هذا الأوتوستراد حيوي للبنان سياحياً واقتصادياً .

وزارة الأشغال العامة

سوف لا أطيل الشرح هنا لأن زملائي قد تكلموا عن سوء حالة الطرق في لبنان لا سيما في منطقة عاليه على كتف العاصمة، أطالب كزملائي بزيادة الاعتمادات المخصصة للطرق .

يا دولة وزير الأشغال، طريق عاليه، رشميا، الرملية لم تزل من طريق القرون الوسطى لم تزل طريق الـ Diligence القديمة إذ لا يمكن لسيارتين عندما تلتقيان أن تمر الواحدة دون أن تتوقف الأخرى على حافة الطريق فوق مهوار شاهق . هذا بالإضافة إلى الشلقات التي تجعل المرور على خط واحد، ان الاصلاحات الجزئية لهذه الطريق لا تكفي وكل مبلغ يخصص للترقيع يذهب هدرأ، ان انجاز طريق عاليه - رشميا - الرملية بصورة فنية عمل حيوي لسبع عشرة قرية يمر سكانها على هذا الطريق يومياً .

يا دولة وزير الأشغال، يجب علينا أن نجد مليون ليرة لبنانية كلفة انجاز هذه الطريق فالأمر بين يديكم وكما تمكثتم من تمويل أوتوسترادات بمئات الملايين من الليرات فليس من الصعب عليكم إيجاد مليون واحد لهذا الطريق الحيوي .

المطار:

نعلم أنه يوجد برنامج تطوير مطار بيروت الدولي بتقوية المدرج الحالية وبناء مدرج جديد مع ممرات جديدة للمدرج، وأيضاً إنشاء بناء جديد للمسافرين وكل هذه الاعمال تقوم بها الدولة على مراحل بواسطة لجنة تطوير المطار .

منذ أشهر توقفت اللجنة عن العمل بسبب انتهاء مدة تعيينها . فهل عيتم لجنة أخرى بديلة؟ . إذا من يهتم الآن في أعمال المطار الانشائية . نطلب منكم يا دولة وزير الأشغال أن تعيروا قضية المطار اهتمامكم من جهة تطويره بسرعة كي يحافظ على صفته وميزاته الدولية .

وزارة الدفاع الوطني

خلال درس مشروع موازنة وزارة الدفاع الوطني في اللجنة المالية طلبت قيادة الجيش زيادة اعتماد بمبلغ ثمانية ملايين ٨,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لصيانة سرب طائرات الميراج .

لا شك أن طائرات الميراج تحتاج إلى هذا النوع من الصيانة الآن وهي Check التي بدونها تبقى الطائرات على الأرض لا يمكن الطيران بها.

ولكن يا دولة الرئيس، عندما لا يمكننا لأسباب فنية وعددية استعمال هذه الطائرات ضد العدو وبالتالي تكلفنا العشر طائرات بالإضافة إلى الثمانية ملايين ٨,٠٠٠,٠٠٠ للصيانة سبعة ملايين ونصف المليون سنوياً للطيران التدريبي فقط، إذ يتوجب فنياً على الطائرة أن تطير خمس عشرة ساعة في الشهر على الأقل لتبقى صالحة وليبقى طياروها بحالة تدريب مستمر وعندما نعلم أن ساعة الطيران بالميراج «تكلف ٤٢٠٠ ليرة لبنانية، نرى أن جميع هذه الأموال المتوجب علينا صرفها لا تجدي نفعاً.

لذلك ألم تفكروا يا دولة الرئيس بالسعي للتخلص من هذه الطائرات بيعها من دولة أخرى؟. وإذا عارضت الدولة التي باعتنا الطائرات فأنا واثق من مقدرة دولتكم باقناعها توفيراً للملايين التي تصرف بدون جدوى. وكذلك إذا تمكنت من بيع الرادار «الصامت» تكونون قد خدمتم الخزينة وخففت أعباء مالية عن الشعب وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين:

في كل مشروع موازنة نرى العملية تتكرر عاماً بعد عام. والموازنة هي نسخة طبق الأصل عن الأعوام المنصرمة. بينما إذا تطلعنا قليلاً إلى الدول المتطورة والراقية لوجدنا بأن الموازنة تقسم إلى أقسام عدة من مشاريع وخطط إنمائية وغير ذلك وبعد ذلك ترصد الاعتمادات في موازنتنا أيها السادة، وفي باب أي وزارة من وزارات الدولة، لا نرى الاعتمادات مرصدة إلا من موظفين، موظفون وموظفون وموظفون. إذا طالبنا بصيانة طريق دولي. مثلاً. الجواب: ليس هناك من اعتمادات. وزارة الأشغال العامة التي هي من الوزارات الأساسية خاصة بالنسبة للمناطق اللبنانية لا نرى الاعتمادات إلا للموظفين، في العام الماضي مثلاً، حوالي المليون ليرة لبنانية لصيانة كافة الطرق في لبنان. كيف تريدون يا سيدي، ان نتطور كيف تريدون أن يتم أوتوستراد، بيروت طرابلس، أو بيروت صيدا صور، أو بيروت المصنع إلى ما هنالك من أوتوسترادات.

المشاريع منفية في الموازنة، لا اعتمادات، رغم أن الحكومة الموقرة بين الوقت والآخر تطلع علينا برزنامة عمل أو بخطة خماسية أو سداسية، فتمر السنون، وتلك الخطة تبقى حبراً على ورق.

مشروع تجميع المدارس، وقد قامت به الحكومة الأولى منذ عامين تقريباً. وفي أحد مجامعها أعلنت أنها ستبدأ بالتنفيذ منذ بداية عام ١٩٧١، وقد انتهى عام ١٩٧١، وها نحن اليوم في بداية عام ١٩٧٣ ولم ير مشروع تجميع المدارس النور حتى اليوم، بالرغم من الجهد الذي يقوم وزير المالية، باجتماعاته مع البنك الدولي لتأمين بعض الملايين لمثل هذا المشروع أو لسواه. وإنما في هذه الآونة بالذات، واليوم على ما اعتقد، يصل رئيس البنك الدولي إلى لبنان لبحث كافة هذه المشاريع، فلنا مطلب، ومنذ سنوات طوال ونحن وراء هذا المطلب. نرى أنه عقد قرض مع البنك الدولي لاوتوستراد بيروت طرابلس، عقد قرض آخر لتجميع المدارس أو أنه سيعقد. كم نكون لكم من

الشاكرين أيها السادة، وفي مناسبة زيارة رئيس البنك الدولي إلى لبنان، أن نراكم تعقدون قرصاً مثلاً، للبدء بتنفيذ مشروع الليطاني. هذا المشروع الذي لدينا جميعاً قناعة به، لأنه حيوي وخاصة بالنسبة لجنوب لبنان، لأنه السند الحياتي الوحيد هناك. رغم ذلك، نرى الحكومة عاملة اليوم على تحويل كذا. مليون متر أو كذا الف متر، من مياه الليطاني إلى بيروت. نريد أن تهتموا أيها السادة، بالعاصمة نريد أن تؤمن المياه للعاصمة، ولكن، لو نظرتم حولكم من نهر إبراهيم إلى نهر الكلب، إلى ضواحي بيروت، لوجدتم ينابيع ومصادر مياه عديدة تغنيكم عن الاتيان بمياه الليطاني الى بيروت. كيف تريدون. أيها السادة، أن يؤمن مئات الألوف من المواطنين هناك في الجنوب، بأن الدولة هي لهم وساهرة على مستقبلهم، وعلى تأمين العيش الكريم لهم، وهم محرومون من كل شيء، حتى من المياه ويرون الدولة تعمل لجلب المياه الى العاصمة. على كل يا سيدي، ما هي الاتيينات مخلصه في هذا الظرف بالذات وللحكومة مناسبة، أن تعتمد الى دراسة هذه القضية، وان تؤمن بعض الملايين لترصد كما مرت مشاريع قوانين عديدة ورصدت ملايين لذلك المشروع ولهذا المشروع. ومنذ عشرين سنة حتى اليوم، هدر في مصلحة الليطاني ما لا يقل عن أربعمئة مليون ليرة لبنانية، معاشات موظفين، مجالس ادارة، خبراء الخ... هذا من جهة، ومن جهة ثانية، أوجه للحكومة الموقرة كلمة حول المصالح المستقلة في هذه الدولة، ازدواجية بالعمل، وبالانتاج وبالتنفيذ.

هناك بعض الوزارات، وقد مررت في بعض منها يا صاحب المعالي خمس مصالح مستقلة في وزارة الزراعة خمس وزارات يعني، حتى يشعر الإنسان، بأن الوزارة الحقيقية لم تعد وزارة. كذا مصلحة في وزارة الاشغال العامة. وأخيراً في وزارة البرق والبريد والهاتف، نرى أن ما تقوم به الوزارة، تقوم به هذه المصلحة أو تلك المصلحة.

هذا هو المال المهذور. هذا هو المال إذا أردتم وبتم حفظ أقول المال الحرام يهدر هنا وهناك، دون أن يكون من نتيجة عملية، لا للدولة، ولا للمواطن، وخصوصاً، في بدء هذا العهد بالذات. وكانت هناك دراسات ودراسات حول أوضاع المصالح المستقلة، لا بل أقول، إن كانت هناك قناعة، عند الحكومة الأولى، وربما عند حكومتكم أنتم بالغاء بعض تلك المصالح المستقلة التي ان هي وجدت فإنما وجدت، إرضاء لهذا النصير ليكون مديراً عاماً أو لتعيين بعض الموظفين من المحاسبين والانصار، ولو عدنا قليلاً إلى الانتاج الذي يمكن أن تعطيه مثل هذه المصالح، لما أينا انتاجاً مطلقاً.

تعود بي الذاكرة إلى احدى المصالح، وهو مكتب الحرير. وجد فيما مضى لإيجاد أسباب حياتية في بعض المناطق اللبنانية النائية، وقد وضعت الدراسات مثلاً، في الجنوب، لا شيء غير زراعة التبغ، لإيجاد زراعة متساوية مع تلك الزراعة. وما زلنا منذ كذا سنة ولم نر شيئاً يطبق عملياً. ماذا عمل مكتب الحرير، منذ ذاك الوقت حتى الآن؟ لا نرى أي نتيجة، مثل من الأمثال. نعود مثلاً إلى مكتب الفاكهة الذي يزعم، انه يصدر ويؤمن تصدير التفاح وتصدير الفواكه اللبنانية. فنقوا أيها السادة، لولا المجهود الفردي لدى اللبناني، لكانت كافة محاصيلنا من الحمضيات، ومن التفاح، راكدة هنا في أرضنا.

مصلحة الابحاث الزراعية، نراها تقوم بدراسة التربة، وبنفس الوقت تعطي اعتمادات للمشروع الاخضر للقيام بنفس الدراسة، وكل واحد فاتح على حسابه يا سيدي. لماذا؟ لا أحد يعرف، والأيام تمر، والسنون تمر، والملايين تهدر. ونحن في هذه الأثناء نطالب بحق والدولة عاجزة وما عندها مال تدفع هذا الحق.

يا سيدي، من هنا انطلق وخصوصاً، ان معالي وزير المال يستعد لعقد مؤتمر صحفي حول قضية التبغ وزراعة التبغ في لبنان، وأنا شخصياً مؤمن يا معالي الوزير، بأنك تطلع على كل قضية وتدرسها في العمق، قبل أن تتكلم.

زراعة التبغ وكل هذه السنوات التي مرت، أعتقدون، أننا في الجنوب لا نريد أن نزرع شيئاً غير التبغ ثقوا، بأن زراعة التبغ هي عبء علينا في الوقت الحاضر، هي الزراعة الوحيدة التي تأخذ من وقت المزارع أربعة عشر شهراً، بدل اثني عشر شهراً. زراعة مستمرة وعمل شاق، ومستمر أيضاً، وليس لدينا من مورد آخر، ان نطالب بتحسين تلك الزراعة، ان نطالب بانصاف مزارع التبغ، فلديكم في صلب الموازنة من الأموال التي تذهب هدرًا، ما يكفي، خاصة وان الحكومة ونحن معها، تنظر الى زراعة التبغ من الزاوية الاجتماعية ليس الا. نرى العديد من الدول تشتري المحاصيل الزراعية من الفلاحين ومن المزارعين وتكبه في البحر، لأنهم اعدوا سياسة اجتماعية من أجل السير عليها.

حدود هذه السياسة الاجتماعية يا معالي الوزير عندما تعلن، ان زراعة التبغ تكلف الدولة اللبنانية ٦٤ مليون ليرة وأكثر. يا سيدي، أتساءل كيف ذلك؟ نحن كل شيء يطلع عندنا في لبنان، مجموعة تسعة ملايين كيلوغراماً. فعندما تقول، ٦٤ مليوناً، معناه، أنك تأخذ الكيلو منا بمبلغ ثماني ليرات، شو عبالنا، شو عبالنا. وزير المالية: هناك مصاريف غير الشراء.

عبد اللطيف الزين: مصاريف غير الشراء أنت تعرفها أكثر مني.

بالنسبة لهذه القضية يا معالي الوزير، لقد آن الأوان، لأن تعمل الدولة على دراسة في العمق في هذه القضية، من الزراعة الى التصنيع، الى التصدير، الى الشراء، الى كل شيء، لأننا طالما نحن على هذه الحالة، لا ري، ولا مياه في غالبية المناطق اللبنانية، من الجنوب الى البعض من عكار، الى البعض من البقاع، الى البعض من جبل لبنان، لا يمكن أن نستغني عن زراعة التبغ.

منذ عشر سنوات والامتياز، قد انتهى، ولن أرى امتيازاً بعد اليوم، لأن الدولة هي التي تملك ٩٧ بالمائة في ادارة حصر التبغ والتنباك.

لذلك آمل أن توجد الدراسة التي تحفظ محافظة الجنوب، الدولة في هذا الطرف بالذات نراها تتخذ من التدابير الفعالة، لابقاء ابناء الريف في ريفهم. وهذا أقل ما يجب في محافظة كالجنوب. لا شك، أن العدو الرابض على حدودنا يريد ان نهجر أرضنا، ولكننا، لم ولن نهجر.

لذلك، على الدولة أن تعتمد إلى تعزيز أولئك.

نظرة بسيطة عندما نمر في حدودنا الجنوبية، اسرائيل من ناحية ولبنان من ناحية. ترون في الأرض الاسرائيلية البساتين الغناء، ومشاريع الري، وترون في أرضنا الشوك والحجارة. أليست هذه سياسة اجتماعية، تعتمد إسرائيل هناك على تنفيذها لإبقاء الاسرائيلي في أرضه؟ سياسة اجتماعية فقط. وعلينا نحن، على الأقل أن نسلك مثل هذا الطريق لكي يعلم ابن الجنوب، بأن الدولة منكبة على خدمته لتؤمن له العيش الكريم في تلك الأرض المعطاء وربما إذا هجر ابن الجنوب من هناك، فإنها لمصيبة ليس عليه فقط، بل على لبنان كافة. من هنا وانت المطلع والضليع يا معالي وزير المال، هذه القضية هي بين يديك اليوم، فقد آن الوقت لإنهاء هذه القضية، ولوضع دراسة مستقبلية على صعيد زراعة التبغ.

وزارة الاعلام: وقد تقدمت سؤال منذ مدة بأننا في الجنوب لا نرى الا التلفزيون الاسرائيلي، ولا نسمع الا الاذاعة الاسرائيلية اذاعة لبنان غير موجودة، والتلفزيون اللبناني غير موجود. وقد ذهب العدو الاسرائيلي الى حد بعيد في هذا المضممار وأخذ، نظراً لهذه الوضعية، يضع البرامج الممتعة بقصد سياسي، لأن غالبية اللبنانيين في المناطق الحدودية لا يستطيعون أن يروا التلفزيون اللبناني، ولا يستطيعون أن يسمعوا الاذاعة اللبنانية.

ووسائل الاعلام ما هي الا وسائل لتوجيه المواطن، رغم أن بعض المسؤولين يستعملها لإهانة المواطن في بعض الاحيان. هذا الشيء يعود له شخصياً.

يا سيدي وسائل الاعلام هي للتوجيه ونتائج وسائل الاعلام هي مهمة على صعيد المواطنين. فلتعتمد الحكومة إلى تصحيح ما يمكن تصحيحه بالنسبة للتلفزيون اللبناني وبالنسبة للاذاعة اللبنانية. لا نريد أن نشاهد ما يعمل العدو قربنا، بل نريد أن نشاهد ما يجري هنا في بلدنا ولا نريد أن نسمع أخباراً ملفقة، انما نريد أن نسمع أخباراً صادقة بعض الشيء في الاذاعة اللبنانية.

الاجراء المياومون في الدولة. كلنا متفقون بأن في كافة وزارات الدولة العديد والعديد من الاجراء المياومين. وعلى ما أعتقد يبلغ عددهم حوالي الخمسة عشر الفا. وقد مضى على غالبيتهم عشرة أو خمسة عشر عاماً على هذه الحال. هنا أيضاً يجب على الدولة ان تدرس هذه القضية لكي يعلم ذاك العامل الذي يشتغل بالتزفيت مثلاً على الطرقات العامة من خمس عشرة سنة ليعلم أين ستصل آخرته. ولولا هذا العامل الذي يعمل بالزفت لما كنت أنا وإياك يا أستاذ فؤاد نمشي على الزفت. فإذا اشتغل يأخذ ثمانى ليرات وإذا لم يشتغل يبقى دون أكل مع أولاده.

وهكذا في وزارة التلفون والاشغال والزراعة والصحة. يجب على الأقل أن تعمل الحكومة على وضع ملاك هؤلاء الاجراء ليكون لهم من الحقوق ما لغيرهم من الموظفين، خاصة وأن مثل هؤلاء الاجراء هم الذين يعملون، هم ليسوا بالموظفين الذين يجلسون وراء مكاتب لقراءة الصحف وغير ذلك.

في وزارة المال أيضاً هناك مديرية تدعى مديرية اليانصيب الوطني في كل عام توزع بعض مئآت الألوف هبة وارضاء خواطر على هذا النادي الرياضي وتلك الجمعية الخيرية وذاك الجامع إلى آخره. . . فإني أتوجه الى معالي وزير المال هل انك يا سيدي اطلعت على التوزيع الاخير الذي حصل. هل اطلعت على ماذا استندت لإلغاء هذه المساعدة وتعزيز تلك؟ اسمح لنفسي يا معالي الوزير، انك على خطأ ولم تستند على تلك اللوائح. كما في بيروت وصيدا وطرابلس. نخجل أن نتكلم. كانت مديرية اليانصيب الوطني، تساعد جمعية وجدت منذ ستين سنة، لديها من المدارس حالياً خمس مدارس ولديها من الطلاب ألف ومائتا طالب مجاناً لوجه الله. وكان دائماً موجود لها بكل اسف باسمي الحقير باعتباري رئيساً لتلك المؤسسة ١٥٠٠ ل.ل. (عرف السبب، ولا اهنيء هكذا حكومة على هكذا سبب «يا عيب الشوم».

١٥٠٠ ليرة لبنانية في السنة، تحرم منها جمعية المقاصد، ونرى الاسماء في المئآت، المحاسيب والانصار وجمعيات الرياضة ونوادي بيروت بمئآت الألوف وبعشرات الألوف، نأسف يا سيدي ان يصل التعامل السياسي الى مثل هذا المستوى.

ما ذنب جمعية المقاصد الخيرية، ان كنت أنا رئيساً لها وتحرمها من المساعدة؟ كلا يا سيدي. زملاء محترمون في هذا المجلس، قيمون على مؤسسات خيرية، انصفوا ونحن مع كل انصاف. وأما أن تلغى تلك المساعدة لأنها باسم عبد اللطيف الزين، فهذا لا يجوز.

رجاء يا معالي وزير المال، وأنت المسؤول عن قضية اليانصيب الوطني أرجو إن كنت مسؤولاً كما تقول، ان تعمل على تصحيح مثل هذه القضايا ان كانت كافية بحد ذاتها، وإنما تسيء الى سمعة الحكم وإلى سمعتكم كحكومة، وتسيء اليكم كثيراً.

وزير المالية: أرجو أن يلفت نظري في حينه الى مثل هذه الأمور.

عبد اللطيف الزين: لو منعرف شو عم تعملوا شو كان على بالنا نحن لنا حق المراقبة ولكنكم تعملون من تحت لتحت.

وزير المالية: اللي بدك تعرفو عم تعرفو.

عبد اللطيف الزين:

علاوة على ذلك، هذه المساعدات تصدر بحوالات مالية. كانت العادة أن يذهب صاحب المساعدة الى مديرية اليانصيب الوطني ويستلم حوالته. أما اليوم، فعليه أن يذهب إلى مكتب أحد الأنصار الكائن في غرفة من غرف رئاسة الوزراء التي تعرفها جيداً يا دولة الرئيس، وان لم يذهب فلا يستلم حوالته هنا تجارة رخيصة ليست هي التجارة السياسية، مديرية اليانصيب الوطني تقول: ضد القانون اخذوهم مني، موجودين في رئاسة الوزارة. منذ كذا سنين وهذه المساعدة تحصل ويأخذها أصحابها من مديرية اليانصيب الوطني، اما اليوم، فيأخذها من

رئاسة الوزارة، ولا يحصل عليها إلا بعد أن تمس كرامته ومعنى إنسانيته ومعنى المساعدة التي يحصل عليها، ان كنا ننتقد، فثقوا أيها السادة، ننتقد لرفع مستوى الحكم، لا نريد أن يكون الحكم في هذا المستوى، ولا نريد أن يكون التعامل السياسي هكذا، في بلد هو بلد الرقي والحضارة والتاريخ.

علاوة على كل ذلك، وقد درجت العادة أن يعطى نواب المناطق مبلغاً ضئيلاً لا يتعدى الثلاثين ألف ليرة، لصرف هذا المبلغ على أقصيتهم الانتخابية، وبمناسبة درس الموازنة ومناقشتها تنادي عدد من النواب. وبجهد رئيس لجنة الاشغال العامة النيابية، وطالب هؤلاء بأن ترفع تلك الأموال التي يمكن النائب أن يصرفها في منطقته الى مبلغ ١٥٠ ألف ليرة لبنانية إن كنتم تريدون أن تبقى قرانا في المناطق البعيدة قرى مجهولة وكل من أهل هذه القرى لا يستطيع أن يسير في زقاقاتها وفي شوارعها لأن الطرقات غير معبدة، فهذا مطلب يجب على الحكومة أن تتجاوب فيه مع نواب المناطق، رحمة بأولئك المواطنين الذين يحق لهم أن يسيروا على طرق معبدة، والذين هم الأساس في هذا البلد. نحن جميعاً للعاصمة وللعمل في العاصمة ولكن لا أرى عاصمة بدون ملحقات وبدون مناطق جبلية لبنانية.

في وزارة الزراعة - ونحن في هذا البلد حوالي ٥٠ بالمئة من اللبنانيين يعتاشون من الزراعة، كلما دعت الحاجة إلى مكافحة مرض ما يدب في الزراعة اللبنانية، تقوم القيامة، ما في اعتمادات حتى تداوي هذا المرض، تتفشى الأمراض في المزروعات وفي الحيوانات التي نحن بأمس الحاجة إليها وليس من اعتمادات. اين يا سيدي التخطيط في كل موضوع، والزراعة التي هي أساسية، لو ألغيت احدى المصالح المستقلة التابعة لوزارة الزراعة لتمكنتم من معالجة كافة الآفات الزراعية.

في وزارة الصحة - مؤخراً قرر مجلس الوزراء انشاء مستشفى جديد في العاصمة. واني لأتساءل: أليس من لبنانيين الا في عاصمة لبنان؟ مستشفى جديد، بكره منصرف كذا مليون ومنعمر مستشفى في العاصمة، من يستفيد من كافة المستشفيات الموجودة اليوم في العاصمة، وقد مضى علينا عدة سنوات ونحن نطالب بإنشاء مستوصف لا مستشفى، مثلاً في النبطية، وكان عندنا عشرة نخوت متعاقدين بشأنها مع وزارة الصحة الغوها.

يا سيدي، السياسة الصحية نحن بحاجة لها في هذا البلد وخاصة في الملحقات.

وزارة التربية الوطنية - ورغم الجهد المستمر الذي يعالج فيه وزير التربية كافة القضايا، شهادة حق تقال، لا يمكن أن ننكر الواقع، في كل مرة تأتي الى ديوانه ونراه عاجزاً بأصحاب المطالب من تلامذة ومعلمين ونواب وغير ذلك، واني اهنتك يا معالي الوزير على الأسلوب الذي تعامل فيه في وزارتك. وكنت اهنيء بشدة أكثر لو كانت أوامرك في وزارة التربية لها مفعول على كافة الموظفين. كم من مرة يا سيدي عدنا اليك بقضايا معينة كل واحد فاتح على حسابه، المدير هنا فاتح على حسابه. نقول: الوزير قال، فتجيب: روحوا شوفوا الوزير.

يا سيدي، الوزير وهو رأس الادارة، واني اعذره ان لم يستطع أن يلم بكل شيء وفي كل شيء ولكن لا

يجب أن نجد بعض الموظفين، رغم قرار وزير أو أمر وزير، يعملون على عرقلة أهوائهم أو حسب انتماءاتهم السياسية في بعض الأحيان.

هذا لا يجوز خصوصاً عندما نكون في مواقف ادخال تلامذة ليس لهم من أمانة في بعض المدارس. وألفت نظر معالي وزير التربية إلى قضية المدارس المجانية الخاصة وربما بالوقت القريب تقفون لتعالجوها، ويكون قد فات الأوان. منذ سنة ورئيس الحكومة بالذات ومن بعد حكومتكم بالذات تعهدت بدراسة رفع المساعدات لأولئك التلميذ في الدولة اللبنانية الرسمية يكلف حوالي ٤٠٠ ليرة أو ٤٥٠ ليرة وهذه المدارس تعلم التلميذ ٨٥ ليرة وهي تطالب برفع التعريض إلى ١٢٥ ليرة وبعد دراسات ودراسات جرت في وزارة التربية ومع الاختصاصيين أقرروا لهم بذلك. سمعت منذ أيام بأن فئة من تلك المدارس أخذت تلوح بالإقفال في الأول من آذار أو في الخامس عشر من آذار.

انني ألفت النظر إلى أن لدى المدارس المجانية الخاصة ما لا يقل عن ثلاث أو أربع مائة ألف طالب. عاجلوا هذه القضية يا معالي الوزير فتكونوا قد سجلتم موقفاً بالنسبة لأولئك الطلاب الأولاد الصغار، بدلاً من أن يذهبوا إلى الشارع في القريب العاجل.

أعود قليلاً إلى قضية غلاء المعيشة الحكومة تكتفي بأن تطلع علينا بعض الوقت والآخر على التلفزيون أو الراديو أو في بلاغات رسمية، بأن الغلاء مستفحل في هذا البلد، بأن الموظفين بحاجة إلى زيادة لمكافحة الغلاء. يا سيدي، كافحوا هذا الغلاء، لماذا يستفحل؟ هل تريدون أن نأخذ بما قاله يوماً أحد المسؤولين بأن الغلاء هو دليل الازدهار. فهذا ليس في لبنان. أين الازدهار عندما في لبنان لنقول ان الغلاء هو دليل الازدهار في هذا البلد؟

مكافحة الغلاء، لو عملتم كل ما في وسعكم، لو عطلتم بعض المرافق في الدولة لتكافحوا الغلاء، فليس هذا بالقليل، وإن ذلك يعود إلى موقف الحكومة، ربما ليست هذه الحكومة إنما السابقة. يوم المرسوم ١٩٤٣، لقد قام اللبنانيون جميعاً ضد هذا المرسوم وألغى المرسوم، ولكن للأسف لو طبق ذلك المرسوم لما كان الغلاء أكثر منه اليوم ويا ليت طبق.

إذا، السبب الذي جعل باب الغلاء مفتوحاً على مصراعيه هو التدابير الحكومية التي تذهب بتدبير دون دراسة أو تخطيط، وتعود عن هذا التدبير دون دراسة أو تدبير والعاقبة تقع على المواطن اللبناني.

ربما نقولون بأن الغلاء لا يمكن أن نكافحه، لماذا يكافح في الدول المتخلفة والنامية، إنما حللنا، في أي دولة كانت، نرى المواطن يتقيد تماماً ببيانات الحكومة وبتدابير الحكومة من ناحية الاسعار، الا هنا في هذا البلد، لأننا من هذه الناحية، لدينا حكومات وحكومات وحكومات. إذا هذا المسؤول هدد وشد على قضية نرى المسؤول الآخر يسهل ويحلل بدلاً من أن يشدد. لماذا؟ كما كنا ننادي دائماً بوحدة وطنية في هذا البلد، كفانا أن نتغنى كمالياً بالوحدة الوطنية، لتكن الوحدة الوطنية عملياً وتطبق علينا جميعاً كلبنايين.

واليوم عندما يأتي العامل الكادح بأجرة يومية تزيد عن خمس ليرات أو ست أو سبع كيف تريدون أن يقوم بالمتوجب عليه تجاه عائلته وتجاه أطفاله.

واني اتساءل: غالبية الموظفين معاشهم ٣٠٠، و٢٥٠ و٣٥٠ ل.ل. أنتم كحكومة لا تتساءلون كيف يعيش هذا؟ ومن أين عم يطلع مصاري؟ وكيف يقوم بواجبه؟

ونعود ونقول بأنه لا يحق لأي مواطن أن يطالب بمطلب له، والا يحق لأي فئة من الموظفين أو المزارعين أو العمال أن تنادي بالعدل والانصاف. وان نادوا فالويل والثبور هؤلاء يسار. ثقوا أيها السادة، بأن اليسار غير موجود في هذا البلد، وأعني اليسار الذي تتهمه الحكومة بالتخريب وبالتحريض، الذي تتهمه عندما يطالب بمطلب، غير موجود في هذا البلد. كفانا أيها السادة أن نوزع التهم عن اليمين وعن الشمال، كبوا المطالب المحقة. انني هنا اذكر وزير التربية بالمدارس المجانية الخاصة، بعد شهر يضربون فيقال انهم يسار، انتو عم تخربوا البلد، أعطوهم حقوقهم من الآن فلا يضربون ولا يخربون البلد، ولا تتهموهم باليسار. وهكذا في كل موقف وفي كل مطلب وفي كل قضية.

لأشهر خلت تكلمنا عن قضية مزارعي التبغ مع المسؤولين عامة، ولفتنا نظرتهم الى هذه القضية، فما تحرك ساكن. فعندما صار اضراب، عندما صارت مظاهرات، عندما أريق الدم تحركت الحكومة، ويا ليتها تحركت لكي تعطي حقوقاً بل لتقول لنا اننا مخربون وإننا كذا وإننا كذا... أو لتعطينا السم لنضعه في الدسم. لا يا سيدي، لا، وستقتنع أنت شخصياً يا معالي الوزير، وعندما ننظر نظرة اجتماعية الى مزارع التبغ نجد أنه هو صاحب الحق، وحتى بالنظرة الشرعية هو صاحب الحق وستقتنع.

يا سيدي لبوا المطالب بدراسة وبتخطيط ولا تتركوا الفئات وأصحاب المطالب يطالبون حتى كما يقول الزميل بزيادة الواردات، لكل بلد نام ينظر الى مستقبله يضع المسؤول الدراسة والتخطيط، كيف يقوم بين الواردات والصادرات.

فلذلك كما قلت في بدء كلامي نرى موازنة طبق الأصل عن موازنة سنة ٩٤٠ مثلاً، للذكر، للذكر، باب كذا، باب كذا... موظف كذا، وتعويضات... الخ...

أيها السادة، وهنا اتوجه أيضاً إلى وزير التربية، وقد اتخذتم كحكومة تدبيراً معيناً بحق فئة معينة من موظفي الدولة.

أرجو مخلصاً أن يبقى الحوار في إطاره الإيجابي، أن تبقى الحكمة والتعقل والروية غالبية على كل حوار كي تتمكن من التوصل في هذا الموقف الى انصاف هؤلاء المعلمين بل على الأقل الى عدم قطع ارزاقهم لأن قطع الأرزاق أيها السادة من قطع الأعناق.

ان كنت معلماً مخرباً فما ذنب أولادي، فما ذنب عائلتي، فما ذنب أطفالتي؟

لديكم من التدابير الى اللاحدود كي تعاقبوا من لا يحافظ على القانون، ولكن لا تقطعوا أرزاقهم. فهنا أرجو مخلصاً أن تجدوا المخرج القانوني المناسب لكي لا يقطع برزقه أحد في هذا البلد. وخاصة نحن في لبنان نتجاوز وفي بعض الأحيان نختلف، وفي بعض الأحيان نكون غير مقتنعين، هذه الفئة أو تلك، بقضية معينة أو بموقف معين. ولكن بالنتيجة دأبنا في لبنان أن نحافظ بعضنا على بعض. لا يمكن لفئة لبنانية أو لحكومة لبنانية بالذات أن تقضي حكم الاعداد على فئة لبنانية أخرى.

لذلك الحكمة تتحلون بها عندما تريدون، وان كان البعض يريد الصلابة في الحكم فنحن مع الصلابة في الحكم، على أن تتحلّى تلك الصلابة بحكمة وبروية وبتعقل.

ربما طالت الملاحظات، ولدي العديد، والعديد، انما أرجو يا أصحاب المعالي ويا دولة نائب رئيس مجلس الوزراء، عندما تتذكرون أن تنقلوا ملاحظاتي الى السادة المتغيين واني لاتساءل: عند درس الموازنة، أين يكون الوزراء، لأن للنائب حق مناقشة كل وزير في وزارته.

نحن في موقف موازنة مرة في السنة أرجو أن تنقلوا باخلاص ما ابدينا من ملاحظات متواضعة الى زملائكم المحترمين.

وشكراً لدولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: حضرة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

لا شك بأنّي شخصياً، كنت أفضل أن أرى هذه المقاعد ملاءى. ان لم يكن من أجل سبب دستوري، أو من أجل مجاملة ولياقة بين حكومة ومجلس، فعل الأقل من أجل مستوى التحسس بالمسؤولية. ليس مفروضاً ولا مطلوباً، ولا مشروطاً أن يفتي أئمة القانون الدستوري بوجوب اكتمال النصاب، ولا مفروضاً في أن تكون ثمة تدابير خاصة. لجمع النواب، ولكن المفترض أن نكون جميعاً هنا، لأننا بصدد مناقشة جدية، تتعلق بمجمل سياسة الدولة، لا بل بقيمة هذه الدولة ومصالح الشعب خلال سنة كاملة.

من خبرتي المتواضعة، خلال السنوات التي انقضت على تمرسي بواجباتي النيابية، أستطيع أن أقول ان مجلساً بعد، لا يفضل غيره، من حيث التقيد بهذه القاعدة. وان حكومة كذلك لا تفضل غيرها.

لعل من التقاليد أيضاً، أو الاعراف، أن نخرج على التقاليد والاعراف، لأن الشذوذ اذا تهادى، يصبح، في حد ذاته، قاعدة، ولو شاذة، بالطبع لمجرد اننا نقوم بواجب نتكلم. ولأننا لا نريد أن نصمت، ولأن صمتنا قد يكون بالنسبة لمن نريده أن يسمع مخرجاً ومهرباً ومنفذاً. من أجل ذلك. ندلي بهذا الصوت، ونحن على أكثر من اليقين ان هذا الصوت سيسمع. سواء أفي هذه القاعة أم خارج هذه الجدران، بأي حال.

نحن، يا سادتي أصحاب المعالي، اصدقائكم. ونحن رفاقكم. ونحن شركاؤكم في الحكم. نحن ممثلون في

هذه الحكومة المحترمة. ونحن أوليناها الثقة وما زلنا. نحن مع النظام، منه وله، وفيه، ونحن دعائه، الضاربون بسيفه والحاملون درعه. لا بل نحن من به، النظام يتدرع، وأحياناً يتدرع.

إذاً، لا خلاف، ولا تشكيك، لا خلاف على كلمة نقولها لأنها تصدر عن قناعة وعن صدق، ولا تشكيك في أننا أصدقاؤكم وزملاؤكم وشركاؤكم، وبالنتيجة لعل أكثر ما سنوجه من كلام وملاحظات جدير بأن يرتد إلينا، لأننا كذلك معنيون به مثلكم.

أيها السادة، لا يمكن أن نعلل ما يجري وما يحصل، وما يظهر بأنه فورة، بأنه نتيجة دس، بأنه مفتعل، بأنه استغلال من قبل فئات تحرض على النظام، وتشوش على النظام، وتستعدي على الحكم، لشوق ربما يراودها من أجل الانتقال من ضفة الى ضفة، على حد قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

وذو القلب المصاب ولو تعزى مشوق حين يلتقى العاشقينا

كأنني، بكل من مر بتجربة الحكم، مشوق في كل مرة، يمثل فيها أمام الحاكمين أو يواجههم فيها.

الحمد لله، إننا بعد، خلو من هذه التجربة والاحاسيس. وعلى كل حال، يا أصدقاءنا الحاكمين. من أخص القاعدة الشعبية التي نحن فيها ولا نجيز لأنفسنا أن نرتفع عن الأخص قلاماً. لأننا نخشى، ان نحن ارتفعنا كمثال ارتفاعات الطفرات والمواسم، أن نبتعد عن جذورنا، فننضب ونجف. وكم، من بعد عن جذوره جف، حفظ بعض الماوية فيه، فخيّل إليه أنه يستطيع الاستمرار، ولكن يلمس أنه، الى الابد، فقد ما كان متصلاً به وكان يمدّه بالحيوية.

إذاً، من أخص هذه القاعدة الشعبية، نتطلع إليكم، في عليائكم والابراج، لكي نقول لكم، وأنتم، ولا شك، المتحسون بالآلام الشعب وهمومه والمشكلات، نقول لكم انه هناك غير المخربين وغير أعداء النظام، وغير المشوشين، وغير الحساد، في هذا البلد، وهم يتألمون. يتألمون لأن هناك أسباباً للألم وللوجع. ولأن هذه الأسباب تسدل دونها الاستار في بعض الأحيان بمعنى أن من يفترض فيه أن يكفكفها أو يبلسمها، أو منها ومن لواعجها يخفف، من يفترض فيه ذلك، يصرف وجهه ويشيح عن المعالجة، وفي أعماقه، يحاول تبرير ذلك بما ليس حقاً.

إذاً تلملم الطلاب، وأضرّب المعلمون، وتظاهر المزارعون، وشكا الأهليون من غلاء وغير ذلك من مصائب القوم، إذا فعلوا ذلك، فحري بنا أن نعتمد التدارك وبعد الرؤيا.

التوقع هو الحكم. والتدارك هو الحكم نحن نرى، ان المعالجة انما تتركز على نتائج المشكلة، وليس على المشكلة نفسها، بمعنى اننا اذا أضربنا أو تظاهرنّا، فإن كل زحمتنا ينصرف الى معالجة الاضراب ومعالجة التظاهرة ومعالجة النتائج السلبية على اختلافها، وكأننا في خضم هذه المزايدات، ننسى المشكلة الأساسية.

نحن يا أصدقائنا، نطلب أن نعطي قدراً، ولو يسيراً، للمشكلة الأساسية لا لتأثيراتها. ربما هناك دلع، ربما

هناك من يستوطني حيطان الحكم، وحيطان الدولة، درجاً على عادة مألوفة منذ فجر الاستقلال. ربما هناك مبالغ في المطالب، ونحن لسنا مع المبالغين، ولسنا مع الذين يريدون استمرار تقاليد الميوعة والاستضعاف في الدولة. بل نحن أول من يصفق للدولة عندما تقف على رجلها، ولكننا، لا نريدها أن تأخذ المظهر دون المخبر. لا نريدها أن تكتفي بشكل الوقوف دون محتواه. لا نريدها أن تستعمل الشدة لكي تظهر قوتها، لأن أقوى قوه في الدولة، هي التي تجعلها تستغني عن القوة، بقدر ما لها مهابة، وبقدر ما بها ثقة، تستغني عن الهراوة وعن البندقية فوهة وعقبا، عن أعقاب البنادق كما عن فوهاتنا، بقدر ما هي قوية، تترك في الناس، من اطلالة لها شرقة ثقة، لا من تدبير صارم، قاس، ولا من ضربة قاصمة.

اننا نريدكم أن تكونوا أقوياء، فنستقوي بكم، ولا نستضعف. لأنكم أنتم محط الثقة عندنا. نحن ما نزال، كما قلت، معكم وبينكم وبكم، نصر على ان نظل واثقين، ولكن، هل أن تتجمدوا ونتجمد مقابلكم، فإذا تحركتم، قلنا اسم الله، وإذا صمدتم قلنا، لعل في الأمر فكراً، ونحن نريدكم أن تكونوا أكثر حركة، لا بوجه من يطالب، ولكن مع من يستحق. هناك استحقاقات للشعب على الدولة، والدولة مفروض فيها أن تؤدي الاستحقاقات، لا منة، وانما واجباً. مفروض في الدولة انها مسؤولة عن الشعب، مسؤولة عن معيشتهم، مسؤولة عن كرامتهم، عن مصالحه والحقوق.

لسنا في وارد المفاضلة بين شخص وآخر، فلكل منكم مؤهلاته التي لا تنكر، ولكن، أحسبني في بعض الأوان، أفكر هل أن الحكم، في حد ذاته، كما يقال عنه، محرقة؟ هل هو دوامة تلف الحاكم؟ هل هو جدار بينه وبين الحقيقة وبين الناس وبين المصالح؟ هؤلاء الطيبون هؤلاء الأكفيا، هؤلاء الأصدقاء، ما ترى، يصيبهم ساعة يحكمون ويحكمون؟

المسؤولية مشتركة، موزعة بين رغباتنا، يضغطون على نواب، ومطالب نواب يرتنون فوقياً وتحتياً، يرتنون للحكام، للسلطة التنفيذية، لأنهم مرتنون أصلاً للمطالب الشخصية، فيكون هذا السندان تطرق عليه المطرقة، ليلاً نهاراً، وتضيع رسالة النائب. فإذا أنا اليوم قلت ان رسالة الحكم تكاد تكون مغلفة بألف قشرة وقشرة، فإني أسارع الى القول ان رسالة التشريع هي أيضاً مغلفة بألف قشرة وقشرة، وحري بنا، ساعة نطالب هؤلاء الوزراء بأن يكونوا في مقاعدتهم أن نطالب أنفسنا بأن نكون في مقاعدنا أيضاً. فإذا ما قلنا كلمة، فإن كلمة حق نقول، من أجل، على الأقل، جيل ينشأ في القلق، جيل ينشأ في الثورة، علينا جميعاً، حاكمين، سلطة تنفيذية، وسلطة تشريعية.

أيها السادة، من منا ومنكم ولسنا اثنين، وانما نحن واحد، من العجينة نفسها، ومن اللعبة نفسها، والافراز نفسه، من منا ومنكم ينكر أن في البلد احتكارات، من منا ومنكم ينكر أن في البلد أخطبوطاً يمتص دماء الشعب، حتى نقطة الماء تلوث أحياناً من أجل ترويح مياه معبأة ومحتكرة. حتى نقطة الماء التي هي بترولنا، والحمد لله انه صارت لدينا وزارة نفط، حتى نقطة الماء نراها محطرة بفعل السمسمرات وبفعل المصالح شبكة

المصالح المزمنة والتقليدية، محطرة على المواطن. مياهك في القساطل ملوثة، وليس امامك الا قنينة عليها لصاقة زرقاء تشتري بأغلى من سعر البانزين.

ليس لك أيها اللبناني، في بلد اقتصاد مزعوم حراً، ان تمارس حريتك. بين الحاجب والكاتب والمحرم ورئيس القسم ورئيس الدائرة ورئيس المصلحة والمدير العام، وما أعلى، تضع المعاملات، فالتواقيع في جينة وذهاب، والمساومات على الأبواب، وهناك، هناك، من ينتظر نقطة الماء ليشرب، وهناك، هناك، من ينتظر الناس ليعطشوا حتى يثرى على حساب العطش.

أيها السادة، ليس واحدكم عن ذلك مسؤولاً، وانما نحن وإياكم، عن كل هذا مسؤولون. اذا قلت أنا، اين هي المسؤوليات فلا أعطني منا ولا أعفي نفسي وإنما، الا تروننا نعيش هذه المأساة؟

أيها السادة، أنتم نواب، أنتم الثلاثة، من النواب ذوي القواعد الشعبية العارمة، أنتم من استطعتم أن تصلوا الى الندوة النيابية بقوة شعبية خارقة في مناطقكم، بالرغم من كثير كثير من مغريات تعرض لها ناخبوكم، عبر دورات ودورات، الا تسمعون أصوات ناخبكم ومواطنيكم وأصوات الناس؟ كلنا نسمع وكلنا مسؤولون. هذه الظاهرات ليست عبثاً، هذه الظاهرات، لا يمكن تفسيرها بما به تفسر. لأن هذا أضعف الايمان لأن هذا هو التماس السهل لكي نشيح عن المأساة بوجهنا.

تعالوا نفتش عن جذور المشكلة، عن سبب القضية. لماذا هذا؟ لماذا الكبرى والصغرى والوسطى. لماذا، اطرحوها على أنفسكم، ولنطرحها، ولنتطرحها كما يتطرح العاشقون الغرام. لتتطرح لماذا. لماذا هذا؟ أعترف أي لست مالكاً زمام الحلول. ولكن تعترفون أنكم مسؤولون عن الحلول، لأنكم قبلتم هذه المسؤولية، ولأننا وثقنا بكم.

بالطبع لا يمكن الكلام، في جلسة كهذه على أكثر من العموميات، الا أن ثمة عناوين لا بد من المرور بها، أو التوقف عندها.

عنوان الريجي.

ليس هو الهدف. الريجي التي هي في الأساس، شركة صناعية. تعرفون ما هي اليوم؟ شركة تجارية، بماذا تتاجر؟ تتاجر بالدخان الأجنبي، بمعنى أن الانتاج الوطني يكاد لا يصل الى العشرة أو خمسة عشر بالمئة. ان آلات مصانع الريجي متوقفة وعمال الريجي لا يعملون، لأن معظمهم لا عمل له. صحيح قال معالي الوزير، أن هناك انخفاضاً في عددهم، خلال السنوات الأخيرة، لأن سنة الموت تطول كل أحد.

لعمرك أن الموت ما أخطأ الفتى

اذن الذين ماتوا والذين أغروا بالرحيل. هناك من أغراهم بالرحيل، قال لهم تقبضون كذا علاوة، فانصرفوا. انصرفوا وقبضوا كذا علاوة. هل، لأن الحكومة، أو الدولة أو المؤسسة في حد ذاتها اعتمدت سياسة

ما، للتخفيف من النفقات؟ هل حصل ذلك، كلا اذا الريجي اليوم مؤسسة تجارية. هذه المصانع الكبرى والابنية الضخمة. مآو لمعظم العاطلين عن العمل من الذين يودون لو يعملون. نعتزف أن هناك خطة اجتماعية اتبعت خلال السنوات من الستينات الى اليوم لم تنقضى بعد، هي سياسة اجتماعية على كتف الريجي.

يعني، إنشاء بعض مستودعات ومراكز في بعض المناطق، توكياً لتشغيل بعض الناس، أو لبعثرة الموظفين المجتمعين، وارضاء لبعض النافذين الذين يريدون حصتهم في إيجاد مخارج للعاطلين عن العمل وما أكثرهم. سمعنا أشياء كثيرة عن الريجي وحتى الآن لم نر طحيناً، حتى الآن لم يقل واحد، كيف تعالج هذه المشكلة وكيف ترجع شركة الريجي شركة صناعية منتجة، بدلاً من أن تكون، شركة خاسرة تغطي بأرباح الدخان الاجنبي، أي بالقومسيون الذي تأخذه تغطي نفقاتها، تغطي بعض الخسائر، تغطي المعاشات، في حين أنها تحسّر ويجب أن نقول ذلك في شراء الدخان الخسارة لأنها لا تصنع هذا الدخان، تأخذه وتكده، ثم تحرقه، أو تتلفه، أو أنها تقايض عليه بأثمان بخسة.

مقاطعة غير مسموعة

هذه هي قضية الريجي، ولكن أنا أريد أن أقول: هؤلاء الناس الذين لا يجدون لهم عملاً، ولا يجدون لهم موسماً، انهم، يكدحون في الأرض، يريدون أن يبقوا في أرضهم، لا بل، نحن نريدهم أن يبقوا. ما قولكم لو أن مئات الألوف من جنوبنا المنكوب المحروم. من جنوبنا الصامد كما يقال، ولكنه الصامت أيضاً، ما قولكم لو أنهم دفعة واحدة هشلوا الى بيروت؟ هشلوا الى بعض منازلنا المدفأة وبعض استراحتنا المرفهة؟ لو أنهم قالوا تعالوا أيها الفائلون بالحرية وبالانصاف والمساواة، بين المناطق وبين المواطنين، تعالوا نتقاسم، تعالوا اقعدوا معنا على الحدود، تعالوا شاطرونا أو، أننا مضطرون لأن نشاطرهم واسمحوا لنا بذلك؟ ليست هذه شيوعية، وليست ماركسية لينينية، وليست اشتراكية تقدمية جبلاطية، ولكنها واقعية انسانية وسنة الصراع من أجل الحياة. كلمة عالمية، لا أحسب، انها تفوت أحداً. لا تريد قذف الدولة أو اقتناص المال منها، ولا نرضى بذلك ولكن جدوا مخرجاً لهذه المعضلة، جدوا هذا المخرج، ونحن أول من يقف بوجه المزارعين، ونقاوم ضجيجهم وتظاهراتهم، ونصدها، لأننا نقود ولا نقاد.

نحن نطالب بالانتماء الريفي أيها السادة الريف الفاجر فاه، الريف، القرى التي ليس فيها أحياناً من يدفن الموتى. كيف يمكن أن تعمر من جديد، الا بسياسة ريفية، الا برؤيا بعيدة. بالأمس كنا في المغرب اختصر الحكم هناك برنامجاً بكلمتين ثلاثون سداً ومليوناً من الهكتارات المروية. هذا هو برنامج الحكم مليون هكتار وثلاثون سداً. عمل ستة سدود في خمس سنوات، صار لنا في الليطاني عشرين سنة، وللآن، وفي اجتماع عقدناه مؤخراً ضمن كتلة نواب الجنوب، مع مدير عام الليطاني بالوكالة، لأنه لا شيء يدوم كمثل الوقت في هذا الوطن، قال لنا انهم بحاجة الى سنتي دراسة ليصلوا الى نتيجة حول منسوب الـ ٨٠٠ أو الـ ٦٠٠ أو كذا يعني أننا بعدنا في مرحلة الدراسة.

أنا لا أقول ان هؤلاء السادة هم المسؤولين، البير مخير ليس المسؤول، ولا بشير الأعور ولا جميل كبي، هم ليسوا مسؤولين. الحكم مسؤول، والحكم استمرار ونحن مسؤولون، وكل من ولي الوزارة. ولكن، هل يمكن لهؤلاء السادة المحترمين أن يقولوا لبعده اللطيف الزين، مثلاً، أنت كنت وزير زراعة، وليس ما عملت. هذا مش سبب حتى أنا ما أعمل، أنت كنت وما عملت. أنا بأخذ عبرة منك انك ما عملت وبعمل. أو يستدعيك ويقول لك ليش ما قدرت تعمل، طالما الآن تعطيني رايات.

إذا المفروض أن نحاول التوقع، التدارك المعالجة أن تكتفي بالقول، يا كمال بك، أنت كنت وزير داخلية، يا رشيد افندي، كنت وزير مالية، يا عبد اللطيف بك كنت كذا. ثم هناك مدخول. قيل لنا، جدوا المداخل ونحن مستعدون لزيادة المعاشات، كأن المعاشات هي هاجسنا. لا يا سيدي المداخل، بهذه الطريقة، لا يمكن أن تزداد تفشون الخلق بتنكة البانزين، أو تفشون الخلق ببعض السلع الاستهلاكية اليومية لانكم تعرفون انها من الضرورات والضرورات التي يضطر المواطن لشراؤها مفتشون عن الطريقة السهلة للجباية أو لجمع المكوس - شوها الكلمة.

إذا، نحن نقول، يا سادتي الأكارم الاشراف، أيها البروليتاريون كمثّل حكايتنا، تعالوا نتطلع إلى هؤلاء الأثرياء الذين، بوركتم لهم ثرواتهم، ولكن فليغمسوا مالهم على الأقل، وهذه من صلب الديانة ومن صلب الشرع.

تعالوا يا ذوي المداخل الفادحة والفاخرة وصحّتين على قلوبكم، تعالوا نتحاسب واياكم، لأنكم كذلك، مسؤولون عن غد هذا الوطن، لأن غده مهديد بتفجيرات جوانية. تعالوا نتحاسب على أساس ضريبة تصاعدية. هذه أميركا دولة الرأسمال رقم واحد كيف تتحقق وكيف تجبي. هناك تهريب دائماً، ولكن هناك محاولة لايجاد مداخل للخزينة. لا نستعدي الدولة على الأثرياء، فيقال اننا لعسرنا نتهجم على الموسرين لا، وانما نقول، طالما أن هذه الدولة تشكو الاعسار، فلماذا لا تفتش عن طريق لكي تحقق الضريبة وتجيها.

الضريبة التصاعدية، ضريبة الدخل، هي التي توزع العدالة، وهي التي تغني الدولة. حتى الآن لم نجد من يجرو على أن يقول. انني أريد أن أحقق عدالة ضريبية حققوها أيها السادة حققوا.

لسنا الآن بصدد مزايده من أجل أن تزيدوا للمعلمين انا أعرف أن لدى وزير التربية من القلب والفكر ما يجعله يستوعب هذه المشكلة. ولكنني استحلفه وأحّثه، ضناً بنجاحه الذي يجب أن يتحقق، أن يوجد الحل، ان يشرك من يريده، لا يجوز أن نقف امام المطالب، فنقول انها محقة ولكننا عاجزون عن تحقيقها. لا يا سيدي، الحق يجب أن نخترع تحقيقه، ونجتزحه اجتراحاً كما المعجزات. والا، فصاحب الحق يضرغ، وصاحب الحق يكبت، ثم يتفجر.

أيها السادة: عنوان آخر اسمه التعمير لستم المسؤولين، أعود فأقول لكم. ولكن يجب أن تسمعوا انتم، لأنكم، يجب أن تسهموا انتم في الحل. أنتم في مركز الحل، في قدرة الحل. لذلك أحدثكم عن ذلك.

قضية التعمير، سنوات، من سنة ١٩٥٦ حصل الزلزال. فرضت ضريبة. وردت مداخيل بنيت أعشاش ومقابر وتوايت حل فيها الناس. ملكوهم هذه التوايت عليهم يوسعونها عليهم يزيدون شرفة، عليهم يضعون مزارباً، من أجل منع الرطوبة عن أطفالهم. عليهم يزيدون بعض المنشآت الصحية لماذا حتى الآن؟ هل تدرون؟ لجنة التملك المفروض أن يجدد لها عاماً فعاماً، بقي مرسوماً سنة كاملة يطوف من دائرة الى دائرة ولم يقترن بالتوقيع النهائي. ثم انتهت السنة التي كان مفروضاً أن يسري مفعول المرسوم خلالها، انتهت السنة ولم يوقع المرسوم. مئات الناس، آلاف الناس، المعترين الباقين في الجبل، بعدهم راضخين في الأرض، ما بدهم يطلعوا، ما بدهم يهشلوا. ملكوهم. اذا كان أحد المحاسب يريد مرسوماً، يحمله باليد، ويفرض توقيعه على أكبر راس، وفي أي لحظة، ينقله من دائرة الى دائرة. أما مرسوم بتعيين لجنة للتمليك، لتمليك بيوت التعمير أو توايت التعمير، فإنه لا يصدر. انتهت السنة، سنة ٧٢ انتهت والرسوم لم يوقع. الآن عاملين مشروع لمدة سنتين. أرجوكم يا أصحاب المعالي، إن شاء الله تبقوا أربع سنين و١٢ سنة ولكن خلصوا لنا بالرسوم، لأننا نحن نتعرض يومياً لمئات المشكلات. هل تعرفون أن مصلحة التعمير، مثلاً، تقيم الدعوى على مواطن إذا وضع رديفاً على السقف لرد أمطار الشتاء؟ تقول له أنت حورت، ولا حق لك بذلك لأنك لم تملك بعد. ملكوهم. والملك لله.

اذا قلت اننا نطالب بتثنية الطرق، على طريقة تثنية الاشترع، تثنية الطرق الى سوريا عبر البقاع، اذا طالبت بأن يكمل أوتوستراد بيروت - صيدا. وبأن توسع طريق الجنوب صيدا من صيدا، عبر جزيين الى البقاع، أكون قد طالبت بطريق حيوي يفيد الجنوب ويفيد البقاع ويفيد بيروت خاصة أننا عند أول زخة مطر تتحول الى ثلج تقفل طريق ظهر البيدر، فلماذا لا نثني الطرق، لماذا لا يكون عندنا الا طريق واحد ترقى الى عهود وعهود.

لفتة نحو الجنوب، لفتة نحو المصالح اللبنانية، ربما يحبي ذلك مرفأ صيدا، ربما يحبي ذلك مناطق مائة بسبب اقفال طريق فلسطين منذ عام ١٩٤٨. فلتلتفت حكومتكم الموقرة الى هذا الجانب العزيز، وربما توفر ملايين كثيرة في ما بعد من الاعانات.

أيها السادة، نحن نعرف أنكم تتحسسون بهذه المشكلات لولا ذلك لما حملنا نفسنا عناء الكلام عليها. نعرف خاصة، أنتم الماثلون هنا، تتحسسون بها. ونعرف مثلاً أنكم في أحد مجالس الوزراء، جيء اليكم بمعاملة عليها أكثر من مئة توقيع. هكذا قالت الصحف، وطلب منكم أن تعملوا على تبسيط المعاملات هذا شأن مهم جداً، أن لا يقف المواطن مستعظياً بباب الدولة، لكي ينهي معاملة. بسطوا المعاملات. ضخوا وبثوا في نفوس الموظفين، أنهم موجودون هناك لخدمة الناس، وليس للاستعلاء عليهم، وليس لعرقلة أعمالهم وإضاعة وقتهم وجعلكم أنتم المجن الذي يضطر للجوء اليه عند توقف كل معاملة. ليس مفروضاً أن تصل كل معاملة الى الوزير. ولا مفروضاً أن تصل كل شكوى الى رئاسة الجمهورية. وإنما المفروض أن يتحمل مسؤول مسؤوليته على أي مستوى كان.

أنتم تعرفون ذلك، ومن مقررات مجتمع بعيدا لمسنا أنكم تدركون ذلك، فنحن ننتظر نتائج عملية لهذا الادراك.

أيها السادة: لكي يبقى لهذه الدولة مقدار القوة الذي نريده، ولكي تكون لها الحصانة ضد الشغب والمشاعين وما أكثرهم وضد الهدم والهدامين وضد الاستغلال والمستغلين لكي تكون لهذه الدولة الحصانة، ولكي تكون لها القوة غير البوليسية ولكي تبقى للمقاعد أرجل ولكي تبقى للحكم قواعد، ولكي يبقى للناس أمل، ولكي يزول الشعور بالغربة، لدى المقيمين على اغتراب، على غربة، وعلى شعور بغربة، وعلى معاناة غربة، وعلى شعور بغربة، وعلى معاناة غربة. لكي تردم الهوة بين هؤلاء الذين نحن منهم وهم من أخصص القاعدة، وأولئك الذين في الابراج، فيبقى وطن موحد ومجتمع موحد ودولة موحدة. لكي يتم ذلك، نناشدكم وليسجل لكم التاريخ، وعلينا، نناشدكم أن تتحملوا مسؤولياتكم وان ذروة تحمل المسؤولية هي أن يفسح المرء في المجال لسواه اذا فشل.

ولكن لا يعلنن فشله الا وقد استنفذ طاقته وكامل قوته وقدرته. ونحن نعرف أن فيكم قوة، لو فعلت لغيرت وجه هذا الحكم، ولكن، فلتفعل هذه القوة.

أريد في نهاية كلمتي أن أتوجه إلى صديقي العزيز العائد من مؤتمر أثينا، معالي الدكتور جميل كبي، الذي نستبشر له بأزهر المستقبلات، أريد أن أتوجه إليه بكلمة، وأنا أعرف مقدار البذل الذي يبذله لتطوير القواعد المتبعة في وزارة البريد والبرق، أقول له، وأنا أعرف كم يحلل ويدرس وينكب، وهو الدؤوب المجّد، أريد أن أقول له، ان الاتصال الداخلي والخارجي هو أحد أركان الازدهار والتقدم في هذا البلد، ونحن نعاني منه، فلا اتصال صحيح، لا مع الداخل ولا مع الخارج، وان المجهودات التي يبذلها، نأمل أن يكملها وان يصبح بالامكان توزيع البريد في لبنان بسرعة وصول البريد إلى لبنان، لأنه كم وكمن من المراسلات تصل الى لبنان بأربع وعشرين ساعة، ولكنها لا تفرز ولا توزع الا بعد أيام، وربما اسابيع بعض الاحيان. مردود هذا، لا الى الوزير، لأن الوزير ليس موزع بريد، ولكن الى الروتين القاتل المتفشي نطلب منك يا معالي الوزير أن تحسن هذا الاداء، وان تجعل الاتصال ممكناً، بين اللبنانيين أولاً، حتى يتفاهموا وحتى يؤمنوا مصالحهم، ثم بين لبنان والعالم، حتى نصبح بحق، مركز للتجارة الدولية أو للمؤسسات الدولية.

رشيد كرامي: نصيحة لالير قبل ما يخسر نفسه.

ادمون رزق: شوف البير بيعطي نصائح، لم أسمح لنفسني بأن يأخذ كلامي لا طابع الوعظ ولا طابع التطفل وانما حرصت على أن يكون نوعاً من البوح بالمكنونات، يدلي به الانسان بين أحبائه.

والسلام عليكم

الرئيس: ترفع الجلسة الى الساعة العاشرة من صباح الغد الخميس.

جلسة الخميس ١٩٧٣/٢/٨

الرئيس:

استؤنفت المناقشة.

حضرة الزملاء الكرام

الرئاسة مضطرة لأن ترفع الجلسة الساعة الثانية عشرة والنصف، لارتباطات اجتماعية وسياسية، بالنسبة للنواب المدعويين جميعاً إلى الغداء في شتورة، كما يبدو، ووزير المالية مضطر لأن يغادر هذه القاعة في الساعة الثانية عشرة والنصف. مع العلم أن مناقشة الموازنة، مفروض أن يستمع إليها وزير المال.

هذا بالنسبة إلى ما قبل الظهر. أما بعد الظهر، فيبدو أن هناك اجتماعات عمل رسمية مع وفد أجنبي برئاسة السيد مكنمارا، مما يجعلنا أن نطلب من الزملاء الذين سيتكلمون الاختصار، ومما يجعلنا أيضاً أن نعلن ونؤكد بأن أماننا يومين فقط في الأسبوع المقبل. الأربعاء والخميس، من أجل استكمال المناقشة والتصديق على بنود الموازنة، قد يكون من المتعذر عقد جلسة مساء الاثنين بمناسبة يوم عاشوراء. إذا، يبقى يومان الأربعاء والخميس، مع العلم بأن الأربعاء لا يمكن أن تعقد بمن حضر نهار الأربعاء لمزور أكثر من ٢٤ ساعة.

فأرجو من حضرة الزملاء تفادي التكرار، والاختصار قدر الامكان، كمال بك، أنا مستعد أن أتقبل ملاحظاتك كلها، ولكن هنا وليس في الصحف.

أولاً - عندما تكون هناك ملاحظة تقدم إلى مكتب المجلس للنظر فيها.

حضرة الزميل المحترم. لا أود أن أكرر أن ليس من نص يفرض عدم المتابعة بمن حضر، ولا أود أن أكرر هنا بأنه ليس هناك من فائدة للتمسك بهذا القول. لأن ليس هناك من تصويت ولكن أقول من حيث المبدأ، عندما يكون هناك اعتراض على الأسلوب وعلى الطريقة، تتبع الأصول المعروفة والأصول المتبعة في مثل هذا الوقت. يتقدم النائب بطلب إلى مكتب المجلس أو إلى لجنة النظام الداخلي ويعترض، ويثار الموضوع هنا في المجلس.

كمال جنبلاط: حضرتك من رجال القانون عندما يوجد نص إيجابي في الدستور يلغى كل تأويل سلبي.

الرئيس: أقرأ المادة ٣٤ من الدستور. لا تحول دون المتابعة بمن حضر طالما أن ليس هناك تصويت. ونحن تهتمنا المصلحة العامة وهي استنفاد المناقشة. عندما لا يكتمل النصاب يسيء إلى المصلحة أكثر من المتابعة بحضور بعض النواب وليس أكثرتهم.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ فؤاد الطحيني.

فؤاد طحيني: دولة الرئيس، آسف بأن أشاركك الرأي الذي ادليت به الآن.

الرئيس: حضرة الزميل - نحن لا نبحث هذا الموضوع الآن. وقد تخصص له جلسة نبحثه فيها.

فؤاد طحيني: عندي ملاحظة فقط. المادة ٣٤ صريحة، ولا تترك مجالاً للتفسير. «لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضر الاكثريّة من الاعضاء» المادة لا تحكي عن الاستمرارية اطلاقاً. اتبعت مبدأ إيجابياً وهو وجوب توفر الاغلبية. اذن لا يمكن في كل جلسة تعقد الا أن يكون النصاب مكتملاً.

الرئيس: يمكنك أن تحضر الجلسة، ثم تتابعها. هذا يحصل في كل بلدان العالم على كل سناقش هذا الموضوع فيما بعد.

فؤاد طحيني: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

تتراكم الأزمات في أجوائنا الداخلية، منها المستفحلة ومنها الراكدة وتتفاعل جميعها على الصعيد الشعبي وأصبحت تنذر بأسوأ النتائج وأخطرها اذا لم تعالج بما تستحقه من اهتمام. ومن أولى واجباتنا، نحن ممثلي الامة أن نطرح هذه الأزمات وان نعبر عنها، واذ نفعل ذلك، انما نمارس حقاً أساسياً بل واجباً أولياً يفرضه علينا النظام الديمقراطي. ومن يتهمنا ونحن نمارس هذا الواجب بأننا نشير الأحاسيس، ينسى أن تلك الأحاسيس هي مثارة عفواً وأصلاً عند معظم فئات الشعب وحتى الاستشهاد برصاص السلطة وذلك نتيجة الحرمان وتجاهل مطالبها المحقة. بل الأقرب الى الحقيقة والصواب هو القول بأن المطالب الشعبي أضحت تشير احاسيس بعض الحاكمين، فتصدر عنهم تصرفات غريبة ان دلت على شيء فعلي فقدان الرؤية الصحيحة لديهم. وكيف يستطيع الحاكم أن يجابه الصعوبات وأن يقوم بأعباء الحكم وأن يعطي لكل مشكلة حلها الصحيح، اذا كانت الرؤية لديه خاطئة وأعصابه مرهقة ويريد أن يعتبر أن أي مطلب شعبي هو بمثابة تحد له.

وبعد، الا يحق للشعب أن يتحدى مثله عندما يتقاعسون عن القيام بواجباتهم.

ونحن، عندما نتحدى هنا، انما نفعل ذلك باسم الشعب الذي نمثله.

باسم الشعب نتحدى أية سلطة مسؤولة، لأننا هنا للدفاع عن مطالبه المحقة.

وإذا كان أحد يعتقد أنه يستطيع كم أفواهنا لمنعنا عن التعبير عن مطالب الشعب المحقة، فهو على خطأ وضلال، لأن اللهجات العنيفة بل التحقير والتجريح الذي يسمعه المواطنون على الراديو والتلفزيون والذي ولد سخطاً لديهم واشمئزازاً عميقاً، قلنا ان هذا التحقير والتجريح، لا يرهبنا ولن يرهب أحداً، لأننا وان نأبى أن نزل الى هذا المسلك، نأسف بأن تقابل المبادئ، بالتجريح والتعبير عن المطالب، بالرصاص والقمع.

ولا يعتقد أحد، أن باستطاعته تحديد حجم غيره أو وضعه في المكان الذي يشتهي بأن يكون فيه، لأن الشعب والشعب وحده، يحدد الاحجام ويميز بين رجل وآخر، وهو قد حدد تلك الاحجام وأعطى لكل حقه. فقد أعطى الشعب رئيس الحكومة ما يستحق وأعطى كمال جنبلاط ما يستحق. وإذا كان رئيس الحكومة لم يدرك

حتى الآن ذلك، فقد كان عليه أن يقوم قبل اسبوع بزيارة الجنوب بزيارة بعلبك بزيارة طرابلس، بل بزيارة احياء بيروت ليأخذ فكرة واضحة عن الاحجام ومدى حجم الذي يهاجمهم ويخرج بهم ويتهممهم بالتخريب وقد كانوا بنظره لبعض سنوات خلت حماة الديمقراطية والحرية في لبنان يوم مكتوه من التربع على مملكة المقاصد. بل كان عليه أن يرى ما تكتبه الصحافة وبشكل اجماعي لم يسبق أن حصل في لبنان، وأن يعود إلى افتتاحيات غسان تويني والياس ربابي وجبران حايك والياس القريافي وسعيد عقل ورشدي المعلوف وانسي الحاج وغيرهم، ليدرك رأيهم ورأي الشعب فيه. فهل ينعت أيضاً كل هؤلاء بالمخربين والهدامين والمحرضين، وهل أن كل هؤلاء ضد النظام في لبنان؟

والواقع أن جميع هؤلاء يعبرون عن أحاسيس الشعب وشعوره وعن النعمة العارمة في صفوفه ولم يعد ينفع لأحد أن يظهر غيرة مصطنعة على النظام وعلى لبنان لأن تلك الغيرة نعرف الدافع اليها وسبب اللجوء اليها والتهويل بها. وبعد، أن مصير لبنان لا يرتبط بشخص أو بأشخاص انما هو يرتبط أصلاً بإيمان ووعي شعبه. لقد آلينا على أنفسنا في الجبهة التي أنتمي إليها، بأن نكون السابقين في حمل لواء المطالبات الشعبية لأننا أدركنا أن حاجات المواطنين تزداد تبعاً للتطور وان الاخلاص للوطن وللمواطنين يفرض علينا السعي لتلبية تلك الحاجات العادلة لأننا نشعر بمسؤوليتنا بأن الحكم قد وجد أصلاً بين الجماعات لخدمة الشعب وإلا فقد مبرر وجوده بل فقد عنصر شرعيته.

فأول ما كافحنا من أجله هو التسلط في الحكم والعبث بالحرية العامة وذلك لأننا نتمسك بأصول النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي لا بممارسته الخاطئة والملتوية، ذلك أن أي تجاوز من احدى السلطات يؤدي إلى تعطيل هذا النظام وبالتالي الى إثارة النفوس والحساسيات.

وتدعيماً لهذا النظام، النظام الجمهوري، ولاستمراره كنا دائماً نطالب بالاصلاح السياسي أي بالنزاهة في الممارسة والتطبيق وبالكفاءة في التصميم والتنفيذ وبالاخلاص في العمل.

وكذلك وانفاذاً لهذا النظام، طالبنا بالاصلاح القضائي وبالاصلاح الاداري، لأن سير العدالة عندنا يتعثر ولأن الادارة عندنا مشلولة.

كما أننا دائماً نحث الحكم على وضع خطة انمائية وتطبيقها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ليشعر المواطن في كل لبنان أن الدولة تقوم برسالتها وأنها بالتالي جديرة بولائه وثقته. ودافعنا الى ذلك، قناعتنا الراسخة أن النظام البرلماني لا يعيش دون بنية اقتصادية واجتماعية متطورة.

ماذا فعلت الحكومة لتحافظ على النظام البرلماني؟

لقد قامت بكل ما يؤدي إلى اضعافه والقضاء عليه.

الحرية العامة أصبحت مهددة. فالتعبير عن المطالبات يقابل بالرصاص أو بالصرف من الخدمة كأن قطع

أرزاق مئات العائلات يشكل حلاً جذرياً للمشكلة - وقد فات من أقدم على هذا التدبير الغريب أن هذه العائلات ستصبح في الصف الأول من كل تظاهرة، كما وأن من فقد حقه تحت الضغط وتسنى له البقاء في وظيفته اضحى يعاني الحقد والمرارة وينتظر الساعة التي يستطيع فيها أن يأخذ ثأره ممن تجاهل حقه وجرح كرامته.

الحريات؟ لن أعود إلى مشروع قانون الاحزاب الذي كان يشكل محاولة مدروسة لقمع الحريات الحزبية، بل أكتفي الآن بما لمسناه من تسلط حكومي على وسائل الاعلام الرسمي، من راديو وتلفزيون، كأن الاعلام الرسمي هو لمحاربة السياسيين الذين لا ينظرون الى الأمور العامة نظرة الحاكمين، وكأن من يتسلط اليوم قد نسي ما كان يقوله بالأمس وقيم الدنيا ويقعدها في كل مناسبة من أجل ذلك. بل الأكثر خطورة هو أن يصبح الاعلام الرسمي وسيلة لطمس الحقائق ولتضليل المواطنين، وأعني بذلك ما أعلنه وزير الاعلام عشية السابع والعشرين من الشهر المنصرم، من أن أية مظاهرة لم تحصل في بيروت، في الوقت الذي كان فيه عشرات الألوف يتظاهرون. وتتساءلون كيف يتداعى النظام الجمهوري؟

بأخبار الفضائح والسمسرة فمن قضية الكابل البحري إلى التلستار إلى مجلس تنفيذ المشاريع إلى كروتال، وكأن الهدف هو تصفية الحسابات وصرف نظر المواطنين عن العجز المسيطر على أجهزة الحكم. كيف تضعفون النظام البرلماني؟

بمعالجتكم المطالبات الشعبية وكأنها مواضيع هامشية، دون أي تخطيط أو تصميم وهل من دليل أوضح وأبرز من مشروع قانون الأجور الذي أحيل ثم استرد من المجلس ثم وضع بصيغة جديدة ثم أحيل إلى اللجان إلى أن انتهينا إلى تمديد القانون القديم. وان دل هذا الأمر على شيء فهو يدل على أنه ليس للحكومة أية سياسة مخططة وان ما تضعه من مشاريع هو وليد الارتجال والسرعة لا وليد الدرس والتخطيط.

وهل من دليل أوضح وأبرز من معالجة ضرب المعلمين، الذين وعدوا قبل مدة بصندوق المعلم وبالتعاونية وقد ظلت الوعود في ضمير الغيب. ونحن بادروا إلى المطالبة، جوبهوا بالضرب والقمع وحتى بالعزل - لكن العزل استهدف حسب مصادر الحكومة من كان محرضاً - وكيف تعلم الحكومة أن فلان كان محرضاً وأقدمت على عزله؟ بالاستناد إلى تقرير شرطي أو مخبر لدى الأمن العام، كلا أيها السادة، القانون لا يجيز لكم العزل إلا إذا طبقتم العزل على الستة عشر ألف معلم. أما إذا شتمتم التفريق بينهم، فلا يمكن أن يعلق مصير موظف على افادة شرطي أو مخبر، بل إن المجلس التأديبي هو وحده الصالح في مثل هذه الحالة ليقول ما إذا كان الموظف قد ارتكب فعلاً ما يستوجب انزال عقوبة العزل فيه.

ماذا نقول أيضاً عن مقررات مجمع بعبدا، التي عجزت الحكومة حتى الآن عن تنفيذها مع ما في البعض منها من ضرر أكيد على الإدارة كإلخ من صلاحيات مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، وكيف انها ورطت نفسها وورطت الحكم بأيام التعطيل الاسبوعي، لتسرع بالقرار ثم تسرع بالعودة عن القرار ثم التزمت الصمت الكامل.

وأين الخطة السداسية التي أقرت منذ أكثر من سنة. ولم تدخل حتى الآن حيز التنفيذ لأن العجز يلازم الحكومة ومؤسساتها.

حتى قدس الأقداس بنظر الحكومة، فقد أساءت تطبيقه يوم أصدرت مرسوم الدورة الاستثنائية التي تحدّد موضوعها بدرس الموازنة والمشاريع الأخرى المحالة أو التي ستحال، مع أن المادة ٨٦ من الدستور لا تجيز فتح الدورة في كانون الثاني سوى لبحث الموازنة وإقرارها.

والغريب أن الحكومة قد ارتكبت هذه المخالفة الدستورية وجاءت بالامس تهددنا بنشر الموازنة بمرسوم مع أنه لو أنها تقيدت بأحكام الدستور لكان المجلس قد انتهى اليوم من درس الموازنة وإقرارها.

وبعد، أيها السادة، من يحاول القضاء على النظام الجمهوري؟

أنحن الذين نطالب بالممارسة الديمقراطية الصحيحة، أم أنتم الذين تخرقون الدستور وتقيدون الحريات.

أنحن الذين نؤيد ونعبر عن المطالب الشعبية، أم أنتم الذين تتجاهلوننا ولا تضعون أي تصميم أو تخطيط لها.

أنحن الذين نطالب بالإصلاح السياسي والإداري والقضائي، أم أنتم الذين تغضون النظر عن كل ذلك وتتعثرون في كل شيء، فتعم النقمة على الدولة ونظامها وكافة مؤسساتها؟

وإذا كنا ندافع عن النظام الجمهوري بكل قوانا وإمكاناتنا، فإننا بالعكس نطالب بتطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، وذلك محافظة على النظام ذاته، فعندما تشعر فئة كبيرة من الشعب أنها مستغلة وإن نظامنا الاقتصادي قائم على الاحتكار، فعندها الخطر كل الخطر على نظامنا الجمهوري.

وإذا كنتم تعتقدون أن مهمتكم هي للدفاع عن النظام الاقتصادي القائم فتلك هفوة كبرى، لأنكم بذلك تتناسون أنكم هنا للدفاع عن حقوق الشعب ومن أجل تأمينها وليس للدفاع عن النظام الاقتصادي القائم. وإذا كان النظام الحر هو الذي يكبل أيديكم فمعنى ذلك أنه لا يمت إلى الحرية بصلة، ذلك أن الحرية لم تكبل يوماً يد أحد، ثم، من باب تجاهل الأمور بل التعمد بتجاهلها، أن ندعي بأننا ما زلنا في لبنان نعيش في ظل نظام حر، لأن الدولة تجد نفسها يوماً بعد يوم مضطرة للتدخل والتوجيه.

فهل أن فرض الرسم الجمركي بمعدلات مختلفة، لا يعتبر تدخلاً من الدولة في الاقتصاد؟

وهل أن الاجازات المسبقة لا تعبر أيضاً عن ذلك؟

وما القول بمشاريع التخطيط والتصميم، سوى أن الدولة ترى نفسها ملزمة بالتدخل.

وما القول بالخطة السداسية، بل ما القول بتحديد الحد الأدنى للأجور وإقدام الدولة على زيادة معدلاتها حيناً بعد حين.

ولم يكن هذا الاصرار لدى البعض على تجاهل كيفية تدرج الدولة لتنظيم الاقتصاد - وتحت الضغط في معظم الاحيان، واستمرار هذا البعض على المناادة بالاقتصاد الحر، سوى سبيل لخلق تناقضات يتحمل الشعب نتائجها. فلو لم تكن لدى بعض المسؤولين رواسب عالقة بأذهانهم على النظام الحر، الذي يحافظ على الاحتكار، لكانوا أقدموا على تحديد الأسعار وحددوا الأرباح حماية للمستهلك، أي للشعب اللبناني بأسره.

ولم يكن تدبير وزارة الاقتصاد الأخير، ينطوي على أية معالجة جدية لموضوع الغلاء فتحديد الأسعار على ما كانت عليه في أول كانون الأول من العام المنصرم قد بني على مجهول. فمن الذي يستطيع تحديد تلك الأسعار في هذا التاريخ، طالما أن كل تاجر كان يبيع نفس السلعة بسعر مختلف عن الآخر.

فقد كان على وزارة الاقتصاد، ان تحدد الأسعار بتاريخ صدور قرارها بعد أن تكون قد درست الكلفة لكل صنف وأضافت اليه الربح العادل. بذلك فقط تستطيع القول أنها تحارب الغلاء بشكل فعال وجدي.

بل كان يتوجب عليها والحكومة تكرر الوعد تلو الوعد بعزمها على زيادة الرواتب أن تقرر تجميد الاسعار لمدة معينة، حتى إذا استفاد الموظف أو المستخدم أو العامل من زيادة في أجره، شعر بها واستطاع بواسطتها أن يحسن مستواه المعيشي. أما على المدى الطويل، فلا يمكن الحد من الغلاء ومراقبة الاسعار سوى باتخاذ تدابير جذرية أهمها:

- إنشاء وزارة للمستهلك لتحافظ عليه وتضع الأسعار وتراقبها. فكما للمزارع وللتاجر وزارة وللصناعي وزارة، كذلك يجب أن يكون لجمهور المستهلكين وزارة.
- إنشاء التعاونيات الاستهلاكية وتمكينها من استيراد السلع الأساسية دون اخضاعها للرسم الجمركي أو بنسب مخفضة.
- إنشاء المستودعات العامة ومنحها نفس الامتيازات الممنوحة للتعاونيات الاستهلاكية.

تمكين المزارع من بيع محصولاته في أماكن خاصة دون واسطة، لأنه لا يعقل بأن يبيع المزارع مثلاً كيلو التفاح بخمسة عشر قرشاً وان يشتريه المستهلك في بيروت بليرة ونصف. بذلك فقط نحافظ على لبنان الأخضر الحقيقي. نحافظ على شجرة التفاح وعلى شجرة الزيتون والليمون والعنب ونحافظ على اخضرارها لأن معظم بساتيننا أضحت مهملّة وأصبح اليباس فيها يحل محل الاخضرار.

كلمة مقتضبة في وزارة العدل.

ان توزيع العدالة بسرعة على المتقاضين هي من الأمور التي تهمهم بشكل أساسي. فما يطلبه المواطن من القاضي هو العدل والسرعة.

ان ما نلمسه يومياً من البطء المسيطر. فمنذ سنوات عديدة ورئاسة مجلس الشورى تشغل بالوكالة. وقد أصبح مجلس الشورى مقبرة للدعوى، تتراكم فيه ويزداد عددها باستمرار. وما يدعو للأسف، أن المتقاضي

الذي يريد أن تفصل قضيته، يلجأ للوساطات والشفاعات وذلك ليأمر القاضي بجلب ملفه من القلم لدرسه. فهناك الآف الدعاوى المكدسة منذ سنوات وسنوات، وتنتظر من يفصل بها. ثم، ما هو يا معالي وزير العدل مبرر وجود المحكمة الادارية الخاصة التي تنظر بالتعويض المتوجب عن الأضرار الناتجة عن الاشغال العامة فهل من المعقول والمنطقي أن ينظر مجلس الشورى مباشرة بمراجعة إبطال مرسوم مع ما ينطوي ذلك من خطورة ونتائج، وان تخضع قضايا الاشغال العامة لدرجتين من درجات المحاكمة؟

كذلك، ما الذي حال حتى اليوم، دون قيام وزارة العدلية على وضع قانون يحدد شروط تعيين الخبراء؟ ان الخبير هو المساعد الأول للقاضي وهو يتبنى معظم الاحيان ما يورده في تقريره. ولكن هل تساءلتم عن كفاءات هذا الخبير؟ في معظم الاحيان، يدرج اسمه في جدول الخبراء نتيجة الشفاعات وهو يكون شبه أمي وجاهل. فهل يجوز أن يكون مساعد القاضي الأساسي أمياً وجاهلاً؟

ثم، هل ترمى إليك يا معالي وزير العدل، ان بعض القضاة يجعلون من مكاتبهم وكرا للوساطات والشفاعات وكأنهم يريدون أن يبنوا لأنفسهم زعامة على حساب العدالة؟

اننا ندعوك الى انقاذ الجسم القضائي وانقاذ المتقاضين لأنه إذا كان يتوجب أن يبقى القضاء فوق الشبهات فيجب أيضاً أن يشعر كل قاض بقُدسية رسالته والا وجب تطهيره من الجسم المقدس حتى لا ينقل العدوى لسواه.

ان اصلاح العدلية يا معالي الوزير لا يتم بنقل قاض من مكان الى آخر كما جرى حتى اليوم بتطبيق تدابير آنية أهمها:

- تحديد مهل لفصل الدعاوى في مجلس الشورى.
- الغاء المحكمة الادارية الخاصة.
- وضع قانون للخبراء.
- اجراء رقابة حازمة على القضاة، من قبل التفتيش القضائي وقيام معاليكم بالاشراف على الرقابة بشكل جدي ومستمر.

وكلمة أخيرة تتضمن بعض الملاحظات على الموازنة.

الملاحظة الأولى - تبين أن القسم الأكبر من أموال القروض التي عقدتها الدولة عن طريق سندات الخزينة لم تستعمل ولم تنفذ بواسطتها أية مشاريع انشائية. وان الفائدة التي تدفعها الخزينة للمصاريف عن هذه القروض تقدر بالملايين.

والسؤال هو التالي - هل عقدت هذه القروض لمساعدة المصارف وبقصد تشغيل ودائعها إذا كان ذلك هو القصد، من الانصاف أن تتحمل الخزينة فوائد تلك القروض وهي تقدر بالملايين.

ومن يغذي أموال الخزينة سوى الشعب وأكثرته من أصحاب الدخل المحدود ومن متوسطي الحال. فهل كتب على هذا الشعب المسكين أن يدفع الضرائب لتسديدها فوائد للمصارف وبالتالي لمساعدة هذه المصارف.

لم نسمع ان مثل هذا الأمر قد حصل في أي بلد في العالم. الملاحظة الثانية - اقدمت الحكومة منذ مدة على عقد قرض من البنك الدولي لأجل تنفيذ مشروع تجميع المدارس.

ثم بعد مدة تردد أن البنك الدولي قد استدان من مصارفنا مبالغ كبيرة من المال. والسؤال هو التالي: لماذا لم تستدن الحكومة من مصارفنا مباشرة لتنفيذ مشروع التجميع طالما أن البنك الدولي قد سلفنا المال الذي استلفه هو نفسه من المصارف.

أو لم يكن بمقدور الحكومة توفير فرق الفائدة وعمولة البنك الدولي وهي تقدر بعدة ملايين؟ هذان سؤالان نطلب توضيحاً بشأنهما لأنه لا يعقل أن تذهب أموال المكلف كفوائد للمصارف المحلية وعمولات للبنك الدولي، ولبنان بأمر الحاجة الى المشاريع الانمائية. انهي كلمتي بالتركرار، اننا لن نسكت عن أي تجاوز ولن نتوانى عن تأييد كل المطالبات المحقة، لأننا بذلك فقط نخدم الديمقراطية في لبنان ونحافظ على نظامه الجمهوري واننا نسدد طعنة نجلاء الى النظام الجمهوري، عندما نبشر كل يوم أننا نفعل كل شيء للحفاظ عليه ونبرر كل شيء بزعم الحرص عليه، في الوقت الذي ندوسه ونحطم مؤسساته بتصرفاتنا. وثقوا أن هذا الأسلوب يجعل المواطن يفقد ثقته بهذا النظام، لأنه يشعر الاساءة وكل الاساءة من وراء تطبيقه بهذا الشكل الخاطيء.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الأنباء. دولة الرئيس، ليس بودي الجواب على كل ما ورد في حديث الزميل الاستاذ فؤاد طحيني، فسوف التزم بخطة الحكومة بأن نوضح الأمور في نهاية المناقشة ولكن ازاء ما ورد في كلام الزميل عن بلاغ صدر عنا يوم السبت الذي أشار اليه، لا بد لي أن أقول ان البعض أراد أن يصور ذلك النهار وكأن الشعب اللبناني على بكرة أبيه، وعلى مختلف منشآته سيزحف على المجلس النيابي والمنشآت الحكومية للاحتجاج والتظاهر وتجاه ما حصل واستمىح عذراً، إذا سميت به بأنه كان كناية عن بعض تجمعات. فقد كان على وزارة الاعلام أن توجه كلمة شكر الى أبناء الشعب لأنهم التزموا بالقانون ولو أنهم لم يتسن للكثير منهم أن يقرأوا النصوص القانونية. من مراسيم اشتراعية ونصوص قانون العقوبات كالزميل الكريم، انما شعروا خلافاً لمن يقرأ القوانين خلافاً لمن يضع القوانين بأن من واجبهم كان الالتزام بالقانون وبالنظام. هذه الكلمة، كلمة شكر، رأينا أن نوجهها، وأرجو الزميل الكريم أن لا ينزعج من ذلك.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدل.

وزير العدل: لاحظت أن كثيراً من حضرة الزملاء النواب وبصورة خاصة، رجال القانون، أي المحامين منهم لا يتورعون عن نشر الاتهامات فيما يتعلق بالقضاء. لقد قلت عن البطء في البت بالدعوى، وتكلمت عن الخبراء، أنا معك في هذين الأمرين، وكأني بك على اتصال وثيق بدوائر وزارة العدل، فجئت تتكلم عن أمور، باشرت الوزارة بمعالجتها. إنما هذه المعالجة لا تأت بشطحة قلم. تستلزم قوانين ستصل إلى المجلس النيابي قريباً، وهي تستلزم توسيعاً في الملاكات ووضع نظام جديد للخبراء.

أما أن تأتي إلى المجلس فتتهم أن بعض القضاة يتخذون من مكاتبهم مركزاً للسمسرة، سعيّاً وراء المنافع الخاصة، فهذا أمر لا يجوز أن يبدّر إلا إذا كان بإمكانك أن تقدم الدليل على هذا. إذا كانت لديك أدلة، تفضل وقلها. وإذا لم يكن لديك أدلة فهذا الاتهام أردّه إليك، ولا أقبل به من أي شخص كان. ثمة حقيقة تلزم المصلحة العامة لو أنك حقيقة تدافع عن القضاة الشرفاء، لما أتيت المجلس وتنشر هذه الاتهامات، ولكنك قدمت الدليل لكي تتمكن وزارة العدل من اتخاذ التدابير اللازمة.

وانني بانتظار أن تقدم الدليل على ما قلت به في هذا المجلس، والا، وحتى تقديم هذا الدليل، فإني أتهمك صراحة بشن حملة غير صحيحة ضد القضاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

تعودنا، في مناقشة الموازنة في كل عام، أن نلفت أنظار الحكومة إلى شتى المواضيع التي تهم البلاد، أي كانت هذه المواضيع، لأن قانون الموازنة يشمل جميع القطاعات العامة والخاصة، دون استثناء. ولذلك، فقد أجمع علماء الشرع الدستوري وعلماء الاقتصاد، على القول أن قانون الموازنة هو أهم قانون يصوت عليه المجلس النيابي.

في كثير من بلدان العالم، مثل فرنسا وإيطاليا وباكستان والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، تخصص موازنة مستقلة بذاتها، في كل حكومة، لوضع الموازنة. وغالباً ما يكون وزير الموازنة، في آن واحد، وزيراً للتصميم العام، وهذا شيء طبيعي، لأنه إذا كانت الموازنة تشمل جميع قطاعات الدولة، فعلى الوزير المكلف بتحديد كيفية توزيع أموال الدولة، أن يعطي كل وزارة ما تحتاجه من هذه الأموال، وفقاً لتصميم مدروس، تضعه الأجهزة المختصة في وزارة التصميم. أما في لبنان، فنلاحظ أن ليس من تصميم عند وضع الموازنة.

إن نفقات الموازنة نوعان، نفقات غير مثمرة، ونفقات مثمرة.

النفقات غير المثمرة تشكل ٨٥ بالمئة من الموازنة العامة تقريباً، والنفقات المثمرة ١٥ بالمئة. فالنفقات غير

المثمرة، هي هي، في جميع الموازنات، وتزداد في كل سنة عن السنة السابقة. أما النفقات المثمرة، أي المتعلقة بمشاريع مفيدة، فنلاحظ أنها توزع على الوزارات بشكل كفي، وليس وفقاً للمتطلبات الماسة للقطاعات التي تتألف منها الدولة، بل وفقاً لارادة النافذين، فينال قطاع من القطاعات حصّة الأسد، ويحرم قطاع آخر كلياً أو جزئياً، من مال كان بأشد الحاجة اليه، وكان من الأولى أن ينفق في سبيله.

ان موازنة هذه السنة قد ارتفعت الى ألف ومئتي مليون ليرة لبنانية (١٢٠٠ مليون) وهي أضخم موازنة عرفها لبنان في تاريخه والحبل على الجرار، أي أننا نتوقع أن ترتفع موازنة السنة المقبلة الى رقم أعلى من الرقم السابق. وهذا أمر طبيعي، لأننا لم نسمع، يوماً من الأيام، أن موازنة سنة كانت أقل ارتفاعاً من موازنة السنة التي سبقتها.

ولا بد لنا من أن نطرح على معالي وزير المال، وعلى جميع المسؤولين في الدولة، السؤال الآتي: هل أن الأموال تجبى على قدم المساواة بين جميع المواطنين، أم أن الموظف والعامل والمستخدم، ذوي الدخل المحدود أو الوضع، هم وحدهم الذين يدفعون ما هو متوجب عليهم للخزينة؟ وهل أن التاجر الكبير والصناعي الكبير، ومالك العقارات الثمينة، والتي تضاعفت أثمانها، يقومون فعلاً بدفع الضرائب المتوجبة على ذمتهم أم أنهم يسعون، بشتى الطرق والاساليب والوسائل لعدم دفع ما يتوجب عليهم أو لدفع الجزء البسيط من هذه الضرائب؟

ان الابعاء الملقاة على عاتق الدولة، أصبحت ثقيلة، لدرجة تعجز الدولة عن القيام بواجباتها، ان لم يصّر الى تحصيل كافة الضرائب بشكل صحيح من جميع المواطنين، كل منهم بحسب ثروته، وبحسب دخله الحقيقي.

ونطرح، هنا، على معالي وزير المال السؤالين التاليين:

١ - لماذا لا تسمح وزارة المال للمواطن أن يدفع الرسوم أو الضرائب المتوجبة بدمته في كل يوم من أيام السنة بل تسمح له أن يدفعها في يومين فقط من كل أسبوع. أي لماذا لا يعمل الجباة في الدوائر المالية الا يومين فقط في الأسبوع، على قبض الرسوم والضرائب؟

٢ - فيما يتعلق بضريبة الأثر فهمنا أنه لا يجوز للجنة الاعتراضات على ضريبة الارث أن تجتمع إلا ثمان مرات في الشهر الواحد. لماذا؟ لأنه لا يجوز أن يتجاوز التعويض الممنوح لأعضاء هذه اللجنة المائتي ليرة لبنانية في الشهر الواحد، أي بمعدل ٢٥ ليرة لبنانية عن كل اجتماع تعقده. لذلك نرى القضايا متراكمة أمام تلك اللجنة، ولا يمكنها أن تفصل بها، عملياً بشكل صحيح، لأن هناك قضايا تستوجب، لوحدها، اجتماع اللجنة، نيف وعشرين مرة.

٣ - وهنا، لنا اقتراح نتقدم به الى معالي وزير المال، وهو أن يتبنى هذه السنة القانون الذي كان قد أصدره معالي وزير المال السابق الأستاذ الياس سابا، المتضمن الاعفاء من غرامة التأخير لكل مكلف يقوم بتسديد الضرائب المتوجبة بدمته قبل آخر آب من هذه السنة ١٩٧٣.

وتجدر بنا الإشارة الى أن التدبير الذي اتخذه الاستاذ سابا سنة ١٩٧١ اتى بنتائج عظيمة لمصلحة الخزينة، اذ

دخل عليها ضعف ما كانت ترتقب، وذلك بسبب اقبال المكلفين على تسديد أصل الرسوم والضرائب المتأخرة بدمتهم قبل التاريخ المحدد لهم لتسديدها. فاستفادوا من الاعفاء من غرامة التأخير، واستفادت الخزينة من أموال كانت مستحقة لها على المكلفين، ولا يقوم هؤلاء بدفعها خوفاً من الجزاءات والغرامات المفروضة عليهم.

بعد هذه الملاحظات العامة والعابرة على الموازنة العامة، لا بد لنا من لفت نظر معالي وزير المال إلى مورد هام، كان يجب أن يدر على الخزينة، مالياً، أكثر وأوفر بكثير مما يدر عليها حالياً، وأعني، مطار بيروت الدولي، في إيرادات الخزينة من مطار بيروت الدولي.

لقد فهمت من مراقبة الموازنة، ان مدخول الخزينة من مطار بيروت الدولي، لا يتجاوز الخمسة عشر مليون ليرة لبنانية في السنة. فاستغربت الأمر، لأنني كنت أعتقد أن مدخول الخزينة من المطار هو ضعف هذا المبلغ. ولما استعلمت، علمت أن رسوم الاشغال التي يدفعها الشاغلون مباني المطار هي ضئيلة جداً وهذه الرسوم تحدت في سنة ١٩٥٢، وما زالت حتى الآن، كما كانت عليه في تلك السنة. لماذا؟ فهل ان شركات الطيران وسائر شاغلي المطار الدولي لا يربحون كفاية وعاجزون عن دفع الرسوم التي تتناسب مع الافادة التي يجنيها كل منهم من مطارنا الدولي؟

نطلب من معالي وزير المال أن يجري تحقيقاً، وان يفيدنا عن هذا الموضوع، وعن الاسباب التي جعلت رسوم أشغال المباني في مطار بيروت مجمدة منذ نيف وعشرين سنة. في حين أن مدخول شاغلي ابنية المطار قد أصبح حالياً، اضعاف ما كان عليه سنة ١٩٥٢؟

ان سعر المتر المربع المأجور في مطار بيروت الدولي، هو خمسون ليرة لبنانية، وسعر المتر المربع المأجور في أي بناية من البنايات الموجودة في وسط المدينة هو ضعف هذا المبلغ.

وما قلناه عن تدني رسوم الاشغال لمباني المطار، نقوله عن رسوم هبوط الطائرات.

ان رسم هبوط الطائرات في مطارنا الدولي هو ادنى من أي رسم يستوفى في مطارات العالم، فلماذا؟

ان إيرادات مطار بيروت الدولي يجب أن تصل الى خمسين مليون ليرة لبنانية، أي ثلاثة أضعاف ما هي عليه حالياً.

ومن الأمور المتسغرة، أن نرى كازينو لبنان يدر على الخزينة أكثر مما يدر عليها المطار الدولي، إذ أن الكازينو يدر عليها أكثر من خمسة وعشرين مليون ليرة في السنة. (مال حرام).

هناك أمر آخر، أود أن أسأل عنه معالي وزير المال: كل منا لاحظ أن الطوابع الأميرية من فئة خمسة وعشرة غروش، وربع ليرة ونصف ليرة قد اختفت من السوق، في حين أن حاجة المستهلكين هي ماسة لهذه الفئة من الطوابع. فما هو سبب هذا الاختفاء الذي شل ويشل كثيراً من المعاملات وبصورة خاصة، معاملات قصر العدل، لأن المحامين يحتاجون، أكثر ما يحتاجون اليه هي الطوابع الاميرية من فئة النصف ليرة لبنانية.

بعد هذه الملاحظات العامة المتعلقة بوزارة المال بالذات، ننتقل الى القضايا الهامة التي تشغل الرأي العام اللبناني.

ان أهم القضايا التي تشغل الرأي العام اللبناني حالياً، هي ثلاث:

أ - غلاء المعيشة.

ب - القضايا الطلابية.

ج - قضية المياه.

١ - في غلاء المعيشة:

سبق لنا أن وجهنا الى الحكومة، بتاريخ ٣ كانون الثاني سنة ١٩٧٣، سؤالاً عن موجة الغلاء التي تجتاح البلاد، وسألناها عن الخطوات التي تزمع أن تتخذها لوضع حد لهذه الموجة، ولتأمين الحد الأدنى الحياتي لكل مواطن. فأجابت الحكومة على سؤالنا، بتاريخ ٣١/١/١٩٧٣، وليسمح لنا مجلسكم الكريم بأن نتلو عليكم جواب الحكومة:

جواب الحكومة

جواباً عن سؤال حضرة النائب الكريم الاستاذ نديم نعيم حول موجة الغلاء، نفيديكم بأننا نولي هذا الموضوع الاهتمام الكلي. ومن أجل ذلك دعونا الى اجتماعات دورية يحضرها وزراء الاقتصاد الوطني والزراعة والسياحة والتصميم العام لدرس الموضوع من نواحيه المختلفة ووضع الاجراءات الرامية الى الحد من موجة الغلاء والاحتكار وملاحظة تنفيذ القرارات المتخذة تبعاً، ونحن ساعون باستمرار ودورياً، خلال كل أسبوع، لمعالجة الموضوع ومتابعة اتخاذ المقررات وتنفيذها على مستوى الوزراء، ويمكن لفتكم الى ما توصلنا اليه حتى الآن مما أشرنا اليه أعلاه:

أولاً: لقد جندت الحكومة الادارات المعنية كافة والهيئات النقابية والمهنية ومختلف أصحاب الاختصاص في اطار اتخاذ تدابير عاجلة لها مفعول دائم في المدى البعيد. ولم تتوقف الحكومة عند الاقتصاد الحر وتلتزم الحياد أمام تفاعل الاسعار وعناصر تطورها بل عمدت دون أن تعتبر ذلك خرقاً للاقتصاد الحر الى تعيين حدود قصوى لنسب الارباح في بيع المواد الغذائية والكسائية الضرورية ودعمت أجهزة المراقبة بعناصر من قوى الأمن الداخلي لتقوية فاعليتها. وألغت نظام الكوتا (الحصص) للألبسة الجاهزة النسائية والمصنوعات الجلدية بما فيها الأحذية وذلك لتوسيع قاعدة المنافسة التجارية، كما ألغت بعض الرسوم الجمركية عن مواد غذائية عندما بدا لها أن ذلك يؤدي الى تخفيض السعر بالاضافة الى توليها الاهتمام المباشر بتموين البلاد بأهم المواد الغذائية الضرورية كالقمح والسكر وتحمل الفروقات التي تنجم عن تقلبات الأسعار العالمية تأميناً لاستقرار السعر بصورة لا ترهق كاهل المستهلك

ومن خلال المراقبة اليومية على تطور أسعار السلع الضرورية للاستهلاك اتخذت الحكومة عدة تدابير اقتصادية كالسماع بالاستيراد أو منع التصدير أو الغاء الاجازة لاتاحة التفاعل الطبيعي أمام العرض والطلب والحؤول دون الاحتكار.

وفي نطاق التدابير المباشرة، قامت الحكومة بما يلي:

- منع تصدير بعض المنتجات الزراعية (البطاطا - البصل - الثوم - المواد العلفية).
- اباحة استيراد بعض المنتجات الزراعية (الثوم).
- اعتبار أسعار ١٩٧٢/١٢/١ للسلع المنتجة محلياً حدوداً قصوى لا يمكن تجاوزها.
- وشكلت لجنة لدرس طلبات رفع الأسعار وفقاً لأسباب ومستندات مبررة (خبراء في وزارة الاقتصاد).
- الغاء نظام (الحصص) للألبسة النسائية الجاهزة والمصنوعات الجلدية بما فيها الأحذية.
- الغاء معظم الاجازات المسبقة المتعلقة بالمواد الغذائية وهي تتابع درس الباقي من هذه المواد.
- تأمين التعاون الكامل من قبل الادعاء العام بحق مخالفين قوانين حماية المستهلك وسرعة البت بذلك.
- تكليف المدراء العاملين للاقتصاد الوطني والزراعة ومكتب الانتاج الحيواني درس تشجيع استيراد اللحوم المذبوحة من البلدان الافريقية والعمل على ايجاد حلول للصعوبات التي تعترضها.
- الاسراع في انجاز قانون قمع الغش الجديد بما يتناسب والاضاع الحاضرة.
- تشجيع قيام هيئة أهلية لحماية المستهلك
- البحث في موضوع اباحة استيراد البطاطا.
- الغاء الاجازة المسبقة عن جميع الدهون الغذائية.
- اذاعة اسماء الاشخاص الذين أحييت محاضر مخالفاتهم على القضاء، في مختلف القطاعات (اقتصاد - سياحة - زراعة - الخ).
- ايفاد بعثة على نفقة المستورد الى تشاد لفحص وجلب كميات ضخمة من اللحوم المذبوحة الطازجة المعدة للاستهلاك.
- ملاحقة مشروع قانون قمع الغش الموضوع على جدول أعمال مجلس النواب.
- احالة ملاحظات الوزارات المعنية على تقرير مجلس التصميم العام، حول ارتفاع مستوى الأسعار وغلاء المعيشة في لبنان والاسباب وطرق المعالجة، وذلك لوضع المقترحات بصورة نهائية وتقديمها الى مجلس الوزراء.

هذا وتشدد الحكومة بملاحقة كل من يخالف القوانين المتعلقة بحماية المستهلك. أما في مجال التخطيط لتأمين مجابهة دائمة لارتفاع الأسعار بطبيعة بنية اقتصادية سليمة فقد عمدت الحكومة الى الاسهام الفعلي في قيام التعاونيات الاستهلاكية بحيث توسع انتشارها في المدة الأخيرة وعمدت الى تعزيز الجهاز المختص بهذا الشأن لاستكمال الخطوات التشريعية والعملية اللازمة لتعميم الفائدة من هذا النوع من التعاونيات كما يعاد النظر بنظم الاستيراد والتصدير والحماية الجمركية والروزنامة الزراعية بقصد تأمين توازن اقتصادي ثابت يضمن المصلحة العامة. هذا بالإضافة الى تدابير اخرى نفذت حتى الآن في مجال مؤسسات الضمان ومستوى الأجور والتشريعات الاجتماعية.

ان ما جاء في جواب الحكومة مفيد ومقنع، شرط أن يصار الى تطبيق هذه التدابير تطبيقاً صحيحاً، لا أن تبقى حبراً على ورق، شأن كل المقررات التي سبق للحكومات أن اتخذتها في ميادين أخرى. ولكن، هذه التدابير، في نظري، لا تكفي لانقاذ الموظف والمستخدم والعامل وكل أحيو ذي دخل وضع، لا سيما إذا كان هذا الأجير رب عائلة ومعوز فقير، دخله لا يؤمن له الحد الأدنى الحياتي، وان معاشاً قدره ثلاثمائة ليرة لبنانية، لرب عائلة مؤلفة منه ومن امرأته وطفلين، لا يكفي لتأمين دفع ايجار منزل، وتأمين الكساء والغذاء والمدارس. ان ذلك مستحيل. فإما ان يلجأ رب العائلة الى سرقة مخدمه، واما أن تلجأ الزوجة الى بيع جسدها لانقاذ عائلتها.

هذه هي الحقيقة نقولها، وان كانت مفعجة، عليها تحرك شعور المسؤولين.

ان اقتراحاتي للحكومة هي الآتية:

١ - ان تقوم بتطبيق التدابير التي أشارت اليها في جوابها الموجه الينا بتاريخ ٣١/١/١٩٧٣، بكل شدة وصرامة.

٢ - ان تقرر زيادة جديدة على عموم الرواتب والأجور تتراوح بين الخمسة والخمسة عشر بالمئة. على أن تكون هذه الزيادة شاملة القطاعين الخاص والعام.

٣ - ان تنشئ الدولة، بالسرعة الممكنة، تعاونيات استهلاكية حكومية، يستفيد منها جميع الاجراء، وتقوم الدولة نفسها بإدارة هذه التعاونيات، حتى ولو لحقت هذه التعاونيات خسارة في الخزينة، لأن الخزينة، ان وجدت، فلتأمين حاجات الشعب الملحة ومكافحة الغلاء هي من ألح حاجات الشعب بأغلبيته الساحقة.

تتساءلون، ومن أين تؤمن الحكومة إيرادات كافية للخزينة لسد العجز الذي لا بد أن يتأتى عن دفع رواتب الموظفين وعن انشاء التعاونيات، فجوابي على هذا السؤال هو الآتي:

يمكن للدولة أن ترفع أسعار الدخان الأجنبي، فتعيد هذه الأسعار الى ما كانت عليه من سنتين. وهذه الزيادة من شأنها ان تدخل على الخزينة مبالغ كبيرة، تقدر بعشرات الملايين، ومن شأنها أيضاً أن تساعد على تصريف الدخان الوطني الذي تبقى أسعاره دون زيادة.

يمكن للدولة ان ترفع الرسوم المتوجبة على بيع وشراء الأراضي غير المبنية، لأن أثمان الاراضي ارتفعت في هذه السنة ارتفاعاً كبيراً. فمن حق الخزينة، ومن حق جميع المواطنين أن يستفيدوا من هذه الزيادة غير المرتقبة على الأملاك.

وهناك موارد أخرى يمكن اللجوء إليها ولا مجال لتعدادها هنا، كقيلة بتأمين دخل وفير الى الخزينة، يسد الفراغ الذي لا بد من حدوثه، اذا أردنا مكافحة الغلاء مكافحة صحيحة.

٢ - في القضايا الطلابية:

ان الطلاب في السنوات الأخيرة، كثيراً ما يلجأون الى الاضرابات، انتصاراً لقضايا تتعلق بهم أو مناصرة لقضايا تتعلق بغيرهم، يعتبرونها قضايا وطنية.

وان الطلاب في لبنان يشكلون قوة لا يستهان بها، إذ أن عددهم يقدر بمئات الألوف. وان دم الشباب لا يزال يغلي في عروقهم، وهم على كل حال أولادنا وفلذات أكبادنا.

لذلك، رجأؤنا من الحكومة ومن كل حكومة أن تعالج القضايا الطلابية بمرونة وتفهم، وان تتجنب العنف بمعالجة مظاهرات الطلاب لأن العنف يترد دوماً على من يستعمله، حتى ولو كان على حق في استعماله.

ان مشكلة المشاكل ومعضلة المعضلات في بلادنا هي البطالة. نرسل أولادنا الى المدارس فيحصلون العلوم وينالون الشهادات العالية، وعندما يدخلون في معترك الحياة، لا يجدون لهم عملاً، فيسألون: لماذا يا والدي أرسلتني الى المدرسة، وماذا تنفعني الشهادات ان كانت لا تمكنني من كسب معيشتي؟

هذه مشكلة اجتماعية يتوجب على المسؤولين مواجهتها وإيجاد الحلول الملائمة لها. فعوضاً عن أن يتجه جميع الطلاب إلى ناحية واحدة من العلوم، يجب توجيههم الى جميع نواحي العلوم، والى جميع القطاعات لا سيما النواحي والقطاعات التي لا يزال فيها وظائف شاغرة، وإمكانات عمل. يجب الاتفاق مع شركات أو مصانع أجنبية لكي تقوم بتوظيف رساميلها في لبنان فتفسح المجال أمام عدد كبير من العاطلين عن العمل أن يجدوا لهم عملاً.

وأخيراً، يجب على الدولة أن تفسح في المجال أمام شبابنا الذي لا يجد عملاً في لبنان ان يسعى لإيجاد عمل في خارج لبنان، لأن بلادنا بلاد الحرية، فلا يجوز أن نحكم على شبابنا بالاعدام، بحجة حماية هذا الشباب من الهجرة. ان الوطن، بالنسبة لكل انسان يعيش في هذه الدنيا، هو المكان الذي يؤمن له السعادة أكان هذا الوطن حيث ولد أجداده، ورأى هو النور فيه، أم كان في إحدى زوايا آسيا أو افريقيا أو أميركا أو أوروبا. والمسافة بين أقصى نقطة في العالم ولبنان لا تزيد عن اثني عشرة ساعة سفر بالطائرة.

٣ - المياه:

ان لبنان، ولا سيما العاصمة بيروت تمر، منذ بضع سنوات، وخاصة هذه السنة بالذات بأزمة حادة من

حيث المياه. ويتنظر ان تشتد هذه الأزمة في الأشهر المقبلة بسبب النشاف وعدم هطول الأمطار. لذلك، فإنه يتحتم على الحكومة أن تعالج هذه القضية بالسرعة الممكنة قبل أن تقع في كارثة في السنة المقبلة، لأن بإمكان الانسان أن يستغني عن كل شيء ما عدا المياه. فهو بحاجة الى الماء في كل ساعة من النهار والليل.

راجعت شخصياً المدير العام لوزارة الموارد المائية والكهربائية فأفادني أن مشكلة المياه سوف تحل عما قريب، لأن هناك مشروع أنبوب قطره ١٢٠٠ ملم لجر المياه من نهر الكلب إلى بيروت، ومرتقب انجاز هذا المشروع في مهلة أقصاها آخر حزيران ١٩٧٣ وان المياه التي سيجريها هذا الانبوب كفيلاً بتأمين المياه لبيروت وضواحيها طيلة ثمانية أشهر في السنة. وأما المياه اللازمة للأربعة أشهر الباقية فيصار الى تأمينها بواسطة مياه جوفية موجودة حالياً في حدث بيروت، وفي انطلياس، والنقاش. كما وان الوزارة دائبة على حفر سبع عشرة بئراً جديدة للمياه في بيروت وضواحيها. وقد أفادني أيضاً، ان مياه ضواحي بيروت، وبصورة خاصة، مياه المتن الجنوبي سوف تصبح مشتركة مع مياه العاصمة، فيصيب الضواحي ما يصيب العاصمة تماماً.

اننا قد أخذنا علماً بهذه التطمينات. ونطلب من الله أن تتحقق آماني وأمان جميع اللبنانيين، في مسألة حيوية مثل مسألة المياه. ولكننا نبقى حذرين، لأننا في الماضي لننا وعدوداً كثيرة. ولكن الواقع كان مريراً، إذ ان واحداً من هذه الوعود لم تتحقق.

ولا بد لنا هنا من أن نذكر معالي الوزير بمحطات تكرير مياه الساحل الجنوبي التي وعد بتحقيقها. وقد حدد لنا مواعيد انجاز محطات التكرير.

٤ - في ارتفاعات المطار الدولي:

نتابع هذه القضية منذ نيف وست سنوات، أي قبل أن تولينا منطقة المتن الجنوبي شرف تمثيلها في الندوة النيابية.

لقد سعينا في الدورة النيابية الماضية بكل جد ونشاط الى تحقيق تطبيق القانون رقم ٦٦/٧٠ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦ الذي فرض ارتفاعات فاسية على العقارات المجاورة لمطار بيروت الدولي، بداعي سلامة الملاحة الجوية. وأعطى الحق لأصحاب هذه العقارات باستيفاء تعويضات تتراوح بين ٢٠ و ٨٠ بالمئة من أثمان هذه العقارات على أن يصار الى تصنيف الارتفاعات بواسطة لجنة يصار الى تعيينها فيما بعد.

وقد تعينت، بالواقع، لجنة مؤلفة من السادة زهير بيضون مدير عام الطيران المدني والزعيم علي عبود، والمهندس جورج سماحة للقيام بتصنيف الارتفاعات الموضوعة على العقارات. وبنتيجة دروسها قدمت تقريراً اقترن بمرسوم صدر عن رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٧٣ تحت الرقم ٤٨٠٧ يتضمن في مادته السادسة ما حرفيته.

«المادة السادسة: يعرض على مالكي العقارات الوارد ذكرها في اللائحة المرفقة بهذا المرسوم، عن الاضرار الناتجة من جراء تطبيق أحكام القانون ٦٦/٧٠ تاريخ ٦/١٢/١٩٦٦».

ان هذا المرسوم لم ينشر حتى الآن في الجريدة الرسمية، وقد اطلعنا عليه في مديرية الطيران المدني، كما اطلعنا على خرائط العقارات المجاورة للمطار الدولي والتي كانت مصابة بالارتفاقات.

ان نظرة خاطفة الفيناها على الخرائط انبأتنا ان العقارات التي لا تزال تستفيد من القانون رقم ٦٦/٧٠ أي لا تزال مصابة بالاتفاق هي أقلية، بل هي العقارات الموجودة على مرتفعات قريبة من المطار، أمثال قرية الليلكة. أما باقي العقارات فيحق لأصحابها التعلي حتى عشرة أمتار عن سطح الأرض، أي ما يعادل ثلاثة طوابق عادية. ان هذا الخبر هو خبر سار نسبياً، ولكن يبقى علينا ان نقوم بتحقيق أوسع لمعرفة المساحات الدنيا التي توجبها الادارة لإعطاء رخص البناء وعامل الاستثمار في هذه المساحات. لذلك فإننا نبدي كافة التحفظات بشأن المرسوم رقم ٤٨٠٧ الآنف الذكر ونقول: يبقى على الادارة أن تعوض على العقارات التي لا تزال مرتفعة بعدم البناء تعويضاً سريعاً، وان تكون تعويضاتها متناسبة مع الأضرار المحققة، لا تعويضات رمزية على غرار ما سبق للدولة أن عودتنا.

ولا بد لي، قبل ختام كلمتي، من الرد على ما جاء في خطاب حضرة النائب الاستاذ فؤاد الطحيني، عندما تعرض للقضاء في لبنان وتعرض لمعالي وزير العدل بالذات الذي رد عليه بأحسن ما يمكن الرد، أقول: ان قضاءنا في لبنان، وانا أرافق هذا القضاء منذ ثلاث وثلاثين سنة، هو قضاء نزيه وشريف بأغلبية قضائه الساحقة، أي ٩٩ بالمئة. ولكن، يكفي أن يكون هناك قاضي واحد فاسد كي «ينزع» سمعة القضاء انني اشبه القضاء بصندوق فاكهة، يكفي ان تكون فيه حبة واحدة مصابة كي يقال عن كامل الصندوق انه غير صالح. ان القاضي، كل قاضي بمفرده، هو عضو في جسم فيجب أن تكون جميع أعضاء الجسم صحيحة دون استثناء. ولهذا، فإن معالي وزير العدل هو خير من يكلف بالقيام باستئصال العضو أو الجرثومة الفاسدة من الجسم الصحيح بمجموعه.

هذه هي الملاحظات التي رأينا أن نبديها بصدد مناقشة الميزانية. ولو كان الوقت يتسع لزيادة، لكننا أثرنا مواضيع أخرى كثيرة، سوف نثيرها في المستقبل وفي الظروف المناسبة، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس،

ان أمانة المسؤولية التي أولاها الشعب لنوابه تفرض علينا ونحن الآن بصدد درس الميزانية العامة أن نقول بكل صراحة ووضوح ما وجدناه وما انطبع في أذهاننا وأذهان الشعب الذي نمثل من نواحي تتطلب تفسيرات من حضرة وزير المال.

انني أرى هذه الميزانية لم تأتي بجديد يذكر كما جاء في الفذلحة، كل ما أراه أن هناك بعض زيادات في بعض

البند وبعض الأبواب وبعض الفصول في الميزانية استتبع زيادة في الانفاق والمصارفات التي لا يقابلها أي عمل أو أي انشاء في مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية .

لقد جاء في الفذلقة بقلم معالي وزير المال أن ميزانية ١٩٧٣ تمتاز بعصر النفقات، بينما نجد ان زيادة ٧٣ مليون ليرة لبنانية في موازنة ١٩٧٣ عما قبلها أي ميزانية ١٩٧٢ والذي يدعو للدهشة أن التبوب الذي جاء في الأبواب والفصول نجد أن أكثر من بند يتضمن نفقات ونفقات متنوعة وتعويضات ومساعدات ومكافآت في البند الثاني وفي البند السابع في الجزء الأول .

انني أطلب جواباً على هذا التبوب الذي يثير التساءل: لماذا في البند الثاني هناك مساعدات ومكافآت وفي البند السابع هناك مساعدات ومكافآت؟ لماذا لا نجعل المساعدات والمكافآت في بند واحد. ان زيادة ٥٤ مليون و٧٣٦,٤٠٠ ألف ليرة لبنانية في المساعدات والمكافآت وبالتالي تستتبع زيادة توصلت الى درجة ١٠٢ مليون ٦٤٨,٤٠٠ ألف ليرة لبنانية. انني أسأل كيف ستوزع هذه المساعدات؟ ما هي الطريقة، ما هي القواعد ما هي الأصول التي ستراعى في توزيع هذه المساعدات، واين ستوزع؟

انني بصفتي أمثل شعب المنية والضنية لأول مرة في هذا المجلس، ان شعبنا لم يسمع بالمساعدات والمكافآت حتى الآن ولم يتوصل الى أي مساعدة في أي حقل من الحقول.

ان الازدهار الذي نتغنى به الآن في هذه الأيام لا يشمل كل فئات الشعب اللبناني. هناك فئة تتمتع بكل أسباب الرفاهية والرخاء وبقية الشعب اللبناني بأكثرية الساحقة يتلهى بمظاهر سطحية من قشور الحضارة.

انني لا أحسد الأغنياء وأنا في هذا الصدد ومعظمهم هاجروا وذاقوا الأمرين واستطاعوا التغلب على الفقر بالجهد والعرق، فلهم منا تحية الإكبار لنضالهم الحر المهم أنهم لم ييأسوا وخرجوا الى خارج البلد وأتوا بأموال.

ان المبادرة الفردية وطموح اللبنانيين ونظامنا الديمقراطي الحر لن يستطيعا بمفردهما مواجهة تحديات العصر وحل مشاكل الانسان في عصر كلما ازداد التقدم والتقنية كلما توسعت دائرة مشاكل المجتمع وكثرت حاجاته ومطالبه، ان الشباب اللبناني يمر الآن. بمرحلة يعترها نوع من القلق على مستقبل حياته ولا يمكن تبديد هذا القلق الا بالعمل الجاد وبالاخلاص عن طريق الحوار الديمقراطي بموضوعية وبواسطة التخطيط العلمي، بالبرامج والخطط الخمسية أو العشرية للقضاء على الاستغلال بكافة أشكاله وصوره. ومن أجل تهيئة الفرص المتكافئة أمام كل مواطن بنصيب عادل من الثروة الوطنية حتى تستمر ديمومة لبنان على طريق الازدهار الحقيقي والتقدم المتطرد وصولاً إلى مجتمع أفضل ترفرف عليه الرفاهية.

نظرة على الميزانية، نجد أن الخدمات والتجارة تعبران ان المورد الرئيسي المتحكم بالدخل القومي، ان هذه الموارد التي تعتبر الرئيسية أو الجوهرية في تغذية الميزانية هي موارد قابلة للتغيير، قابلة للتعرض للأخطار. ان

الاقتصاد الوطني بالتالي يتعرض لأخطار عديدة لأن هذه المرافق غير ثابتة ومعرضة لتغيرات الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والمحيطية بنا في الخارج، كقناة السويس مثلاً لإغلاق قناة السويس في هذه الأيام تنشط التجارة اللبنانية وتساعد على انماء التجارة اللبنانية، ولكن وجود قناة السويس بوضعها الحالي مغلقة فهذا عارض مرحلي قد يتغير يوماً ما. وضربت بها مثلاً لأثبت أن التجارة والخدمات ليست موارد ثابتة تعتمد عليها الدول المتقدمة في بناء اقتصادها وبناء مستقبلها. فالصناعة في هذه الأيام مطلب ضروري لا بد منه وذلك بشقيها الصناعة الانتاجية والصناعة الاستهلاكية. ان الصناعة رافد لزيادة الدخل القومي وعن طريقها يمكن تصدير السلع الصناعية وبالتالي تساعد على توازن ميزان المدفوعات وتثبيت الوضع الاقتصادي. واني أرى أن على الحكومة واجب توزيع الصناعات بين المناطق لأن توزيع الصناعات بين المناطق يضبط توزيع السكان ويطل التركيز الصناعي في جهات معينة كما هو الحال في بريطانيا مثلاً. في بريطانيا مثلاً. يجب توزيع الصناعة على كافة المناطق حتى تمتص الأيدي العاملة وحتى يخف الضغط عن العاصمة وبالتالي تحد من موجة البطالة وتخفف سبل الهجرة من القرية إلى المدينة ومن القرية والمدينة إلى الخارج. أستراليا مثلاً، في الخمس سنوات الفائتة وصل عدد المهاجرين إلى أستراليا وحدها حوالي ٥٠ أو ٦٠ ألف شاب لبناني أو ٧٠ ألف شاب لبناني في أستراليا وحدها. ان سبل الهجرة بهذا الشكل المضطرب والمتواصل يؤدي بالتالي إلى أخطار اجتماعية واقتصادية، لأن الشاب النشيط الطموح هو من يترك الوطن للحصول على لقمة العيش، أما الشاب الكسول فيبقى في بلده، وهذا يكون بوضعه عالية على مجتمعه.

ناهيك عن هجرة الادمغة، ان ٩٠ بالمئة من خريجي جامعات الولايات المتحدة الأميركية منهم من زار لبنان بعد تخرجه ومنهم من لم يأت لزيارة أهله في لبنان ومعظمهم متخرجون من أكبر الأكاديميات التقنية التي نحن بحاجة اليها في لبنان لتطوير هذا البلد في كافة الميادين.

لذلك يجب تشجيع انتاج السلع الاستهلاكية حتى نتمكن من تصدير الفائض منها عن الاستهلاك المحلي لخارج لبنان.

وإني أرى المنافسة بين المشروعات ضرورية لوقف عملية الاحتكار التي يعاني منها المواطن اللبناني والتي بالتالي هي العامل المباشر الرئيسي لموجة الغلاء أو ارتفاع موجة الغلاء في هذه الأيام. والمنافسة لها حسنات انها تقضي على تجمع المنتجين في تكتل يفرض على المواطن نوعية السلعة وسعر السلعة بشكل لا يمكن القضاء عليه لأن المحتكر همه تأمين أكبر قدر من الربح على حساب المستهلك وعلى حساب النوعية والجيدة لأي سلعة من السلع. لقد آن الوقت لزيادة حصة القطاع العام في وسائل الانتاج لأن الدول الديمقراطية المتحضرة كبريطانيا وفرنسا مثلاً، نجد أنها قامت بعملية التوطين لعدة مرافق حيوية منها المواصلات ومصادر الطاقة والشركات الكبرى التي يمكن أن يكون فيها تركيز مالي وصناعي. ونحن للآن في لبنان لم نتمكن من التفاهم مع شركة الآي - بي - سي.

سمعنا اليوم أن الحكومة قررت أن توطن الآي - بي - سي نأمل ذلك، ونأمل الحد من تسلط الرأسمالي سواء من الآي - بي - سي، أو غيرها ون الآي - بي - سي كلكم يعلم أنها طردت معظم العمال بدون حق وبدون معاملة بالمثل كما جرى في سوريا. ان العمال في شركة حمص، لا يزالون حتى الآن يقبضون معاشاتهم وهم في منازلهم، وبالطبع بضغط من الحكومة على شركة الآي - بي - سي.

ولا يسعني إلا أن أقول كلمة في حقل الضريبة، نحن الآن بحاجة لتشريع قانون ضرائبي حديث متطور يلائم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد وإنني أرى أن الضريبة التصاعدية هي ضريبة مثلى، لأنه عن طريق الضريبة التصاعدية يمكن أن تعمل على تأمين العدل والمساواة في توزيع الدخل القومي بين المواطن وذلك يتم باعفاء أصحاب الدخل البسيط من الضريبة والعمل على زيادة الضريبة على الدخل الكبير. والضرائب غير المباشرة على السلع وسيلة من وسائل التخفيف من سوء توزيع الثروة في هذا البلد، وبإمكاننا أن نرفع الضريبة على السلع الكمالية التي تستعملها القلة الثرية في هذا البلد، وبإمكاننا جعل الضريبة رمزية على السلع الاستهلاكية الضرورية التي يحتاجها عامة الناس. وليس سراً أن أقول بأن كثيراً من الدول الديمقراطية تعمل على مساعدة أو تشجيع المواطنين بشراء كميات من السلع أقل من سعر الكلفة وتوزيعها وتأمين تسويقها في الأسواق ليستطيع المواطن من أن يأخذ حاجته.

وهذا أسلوب تتبعه بعض الدول للحد من موجة الغلاء. وهناك ضريبة التركات، تأخذ بها معظم الدول الديمقراطية المتقدمة، ضريبة التركات على الأغنياء وأصحاب التركات الكبرى التي هي معطلة ولا تستمر في أي وقت من الأوقات. فهذه تساعد على امتصاص البطالة وذلك بتأمين العمالة الكاملة والتامة وجهاز إصلاح أيضاً لهذا البلد أصبح ضرورة، يجب أن ينشأ جهاز للإحصاء من خبراء متخصصين في حقل الإحصاء لتحديد ومراقبة كل حقل من الحقول وتأمين وضبط وتحديد كل زيادة أو نقصان وارتفاع أو هبوط بشكل سريع ولتأمين الحلول السريعة والمناسبة لكل ظاهرة نفاجاً بها وتصبح معضلة.

بعد هذا لا يمكن لي إلا أن أقول كلمة فيما يتعلق بوضع المنطقة التي أمثل والتي أوصلني شعبها إلى هذه الندوة، أعني بذلك، شعب المنية والضيعة.

ان هذا الشعب ذاق الحرمان طيلة عهود الاستقلال وذلك بكافة الحقول والمرافق من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية وطرق ومياه.

فيما يتعلق بحقل التعليم، هناك كثير من أطفال هذه المنطقة لا توجد لهم المدرسة لتلقي العلم فيها، وان وجدت بعد المدارس فهي بصورة بدائية بعيدة كل البعد عن المواصفات والمقاييس التي تراعى في انشاء المدارس الرسمية. ولكننا نأمل بأن مشروع تجميع المدارس الذي تسعى الحكومة الحالية الى انجازه أن يكون لنا نصيب لوضع حد لهذا الوضع الزري في مدارس منطقتنا. ولي ملاحظة على مشروع تجميع المدارس فيما يتعلق بعملية

التجميع لأكثر من قرية في قرية واحدة، ان هذا العمل يتطلب وسائل لنقل التلامذة ووسائل النقل غير موجودة في بلدنا كما هي موجودة في البلدان التي استعنا ببرامجها التي تتعلق بتجميع المدارس.

لنفترض ان كندا مثلاً التي أخذنا من برامج تنظيم المدارس فيها، هناك وسائل للنقل، بإمكان التلميذ أو الطفل أن يذهب الى المدرسة دون عناء، ولكن في لبنان هناك قرى كثيرة ليس لها طرق. كيف يمكن للتلامذة والاطفال أن ينتقلوا من قرية الى قرية على بعد كيلومترات. لا شك أرى أنه ليس أمامهم الا طريقة المشي على الاقدام.

دولة الرئيس، لي سؤال بسيط لمعالي وزير التربية الوطنية، هناك في البند السابع في الفصل الأول، بند المساهمات والمساعدات قيمة ٣٢,٩٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية وفي البند السابع، في الفصل الثاني أيضاً مساعدات ومساهمات ١٥٠٦١,٥٠٠ يعني حوالي ٤٨ مليون ليرة لبنانية مساعدات ومكافآت في الفصل الأول وفي الفصل الثاني وفي البند السابع في كلا الفصلين. كل هذا في حقل التربية ولم نأخذ منهم شيئاً في مطلق الظروف. ونريد أن نعلم كيف يمكننا ان نأخذ حقناً منهما ودون أن نطلب الغاءها. ففي الماضي لم نر شيئاً والآن نريد حقناً ونريد أن نعرف كيف يمكن أن نأخذ حقناً من هذه المساعدات. نريد أن نعرف وهذا ما نسأله لمعالي وزير التربية.

الرئيس: حضرة الزميل الاستاذ صالح، هذه الكلمة نعتبرها للفصل الأول وستستأنف كلمتك في الجلسة المقبلة.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العدة الاستثنائية الثاني في الساعة التاسعة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٧٣/٢/٦ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: ناظم القادري، عزيز عون.

واعتذر السادة: سالم عبد النور، عثمان الدنا، بطرس حرب، جبران طوق، حبيب كيروز.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء. نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور البير مخيبر، سليمان العلي، نزيه البزري، جورج سعاده، صبري حماده، فؤاد نفاع، بشير الأعور.

بعد تلاوة مرسوم تمديد فتح الدورة الاستثنائية تابع المجلس مناقشة موازنة ١٩٧٣ تكلم النواب السادة: توفيق عساف، أدوار حنين، منير أبو فاضل، عبد المجيد الرفاعي واستؤنفت الجلسة نهار الاربعاء وتكلم السادة شفيق بدر، عبد اللطيف الزين، ادمون رزق.

ثم استؤنفت أيضاً نهار الخميس ٨ / ٢ / ١٩٧٣ فتكلم السادة فؤاد الطحيني وزير الاعلام، وزير العدل، نديم نعيم، صالح الخير.

وتلي هذا الملخص: ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر الخميس في ٨ / ٢ / ١٩٧٣.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس مصلحة الجلسات والمحاضر

عدنان نادر.

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاربعاء الواقع في الرابع عشر من شباط ١٩٧٣

المواضيع المبحوثة:

١ - مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاربعاء الواقع في ١٤/٢/١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: ناظم قادري، سالم عبد النور، مورييس فاضل.

واعتذر السادة: بطرس حرب، حبيب كيروز، جبران طوق، فؤاد غصن، عادل عسيران، بهيج تقي الدين.

وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي الوزراء، الدكتور البير مخير نائب رئيس مجلس الوزراء، صبري حمادة، سليمان العلي، كاظم الخليل، فؤاد نفاع، جوزف سكاف، جوزف سعادة، خاتشيك بابكيان، نزيه البزري، بيار حلو، جميل كبي، ميشال ساسين، أنور الصباح.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون - تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين، حتى الآن عقدنا ست جلسات تكلم خلالها ستة عشر خطيباً، هذا رقم قياسي بالنسبة لمناقشة الموازنة، كما نعلم جميعاً يبقى أمامنا من الدورة الاستثنائية اليوم وغداً فقط. فالرئاسة ترجو، إذا أردنا أن نقر الموازنة في هذه الدورة الاستثنائية، ان نستنفذ المناقشة العامة هذا اليوم قبل الظهر وبعده، ونحن على استعداد للاستمرار في الجلسة حتى الصباح اذا اقتضى الأمر من أجل أن نستكمل المناقشة العامة، وأما النواب الذين لا يحضرون عندما يأتي

دورهم في الكلام فهو لاء بحكم المتخلين عن حقهم في الكلام. ومن أجل أن يعرف كل منهم متى سيتكلم سأتلو عليكم تباعاً الاسماء حسب الترتيب، والكلمة في النظام لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون إده:

دولة الرئيس، قلت في كلامكم أنه يجب أن ننتهي من المناقشة العامة اليوم ويبقى للتصويت على بنود الموازنة ساعات معدودة ولنقل ١٢ ساعة فاعتقد أن هذا الاختصار غير حائر ولأنه ربما عند التصديق بنداً بنداً كما تعلم، يحق للنائب أن يبحث البند ويناقش في البند، واعتقد أنه لا يجوز أن يقر مجلس النواب الموازنة ببضع ساعات وان يكون قد صوت على ميزانية تفوق المليون. وأنا لا أرى ما يزعج الحكومة من تمديد الدورة الاستثنائية ونحن نعلم بأنه لا يوجد ضرر حتى على الوزارة وعلى الموازنة من أن تفتح أو تجدد تلك الدورة. لذلك أرجو من الرئاسة أن تمدد الدورة الاستثنائية وعندئذ يعلم الرأي العام بأننا صوتنا على الموازنة بعد الاطلاع على جميع البنود وبأنها درست كما يجب.

الرئيس:

حضرة الزميل الكريم، كما تعلم هنالك سابقة بأن هذا المجلس أقر في الماضي الموازنة بمادة وحيدة. وهذا شيء مخالف للأصول.

نحن لا نذهب إلى هذا المذهب، ولكننا نقول، علينا كمجلس نيابي، قبل أن نطلب إلى الحكومة تمديد دورة استثنائية، مع العلم بأن من حق الحكومة أن ننشرها بعد المدة. علينا أن نقوم بواجبنا، أي أن نحاول درس الموازنة ونقرها ليس ارتجالاً ولا نقبل بأن تقرر ارتجالاً. ولكن علينا أن نحاول بقدر الإمكان الاختصار بالنسبة للتكرار، حتى نتمكن من المناقشة. ونهار غد اذا تبين أن البنود هي فعلاً بحاجة إلى تمحيص وإلى درس فالرئاسة غير مستعجلة على اقرار الموازنة على حساب كرامة المجلس وعلى حساب التعمق بالدراسة. ولكن يمكن أن ننهي هذه الدراسة، حتى إذا لم نتمكن من إنهاؤها، نتمنى على الحكومة هذا التمني والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: أنا بقدر ما أوافق الزميل اده على نظريته، أحب أن أوضح أن الميزانية تقدمت إلى هذا المجلس في موعدها الدستوري أي خمسة عشر يوماً قبل بدء الدورة المخصصة للميزانية. وأنه قد مرت الدورة العادية للميزانية دون أن ننجز درس الميزانية، فكان يحكم الدستور تمديد شهر كامل لانجاز الميزانية، وفي هذا الشهر لم ننجز الميزانية، أيضاً مددنا الخمسة عشر يوماً التي نحن فيها، وفتحنا دورة جديدة لننجز الميزانية في المجلس ويصعب علينا أيضاً أن نقول بأننا نتأخر فيها من دورة إلى دورة إلى دورة، كما يصعب أن نقول أننا سلقناها سلقاً لا سمح الله. ولكن هذا ليس بالسلق الذي أشرت إليه. الميزانية كما يعرف الجميع درست تفصيلاً وبكل تشريح لبنودها في اللجنة المالية وكلنا نعلم أن اللجنة المالية عندما تدرس الموازنة لا تكون مقتصرة على أعضاء اللجنة

في المالية وحدهم بل يشترك فيها النواب جميعاً إذاً فالمناقشة في الميزانية كانت هي الهامة واما تصديق البنود بنداً بنداً، فلا أعتقد أن هنالك بنداً لم يمحس. طبعاً لا نريد أن نقول ان المجلس يحرم حقه الدستوري بأن يناقش البند أكثر من المناقشة العامة ولكن المفترض بعد كل هذا أن تكون البنود التي أقرت في اللجنة المالية ووافق عليها النواب تقريباً جميعاً في اللجنة المالية لا تثير نقاشاً في المجلس.

ولذلك نفترض أن التصديق لن يكون سلقاً بل تصديق ما سبق وصدق في اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، فيما يختص بتغيب أحد النواب عند اتيان دوره فالمفترض إذاً انتهت المناقشة العامة واستفتي المجلس بالانتقال الى مناقشة المواد، لا يجوز اذاً عاد ودخل أن يطلب الكلام في المناقشة العامة، انما اذا سقط دوره وكان إما في الخارج أو غيره، فلا يجوز أن نستنتج أنه تخلى عن دوره.

الرئيس: سنصل اليها، لذلك أرجو من النواب الحاضرين أن يأخذوا علماً ويعطوا علماً أيضاً إذا كان هناك من النواب طالبي الكلام غائبون عن الجلسة، والكلمة بحسب الترتيب لحضرة النواب السادة: عبدالله الراسي، علي الخليل، فؤاد خرد، سليم معلوف، زاهر الخطيب، طلال المرعبي، نجاح واكيم، بيار دكاش، زكي مزودي، مخايل الضاهر، امين الجميل، رشيد الصلح، الاب سمعان الدويهي ولويس أبو شرف، والكلمة للأستاذ صالح الخير لمتابعة كلمته التي بدأ بالقائها في الجلسة الماضية.

صالح الخير: دولة الرئيس

لقد تحدثت في الجلسة السابقة في مشروع الموازنة العامة واستعرضت معكم بعض فصول الميزانية، ووضعت ارائي حولها. وكنت أتمنى وجود الوزراء لتسجيل ملاحظاتي وأخذها بعين الاعتبار. ولن أطيل الكلام الآن، وسأتحدث قليلاً عن موضوع الإدارة اللبنانية، لأن الإدارة هي القاعدة الأساسية التي ينطلق منها البناء في كل حقل من الحقول في هذا البلد.

الحقيقة يجب تصحيح الوضع الاداري، بإنشاء جهاز اداري حديث يراعي شروط العصر والتطورات، الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ان الروتين الاداري يمتص وقت الادارة والمواطنين دون الوصول الى نتيجة، فيجب القضاء على الروتين الاداري، وذلك بالقضاء بالدرجة الأولى، على البيروقراطية، المتفشية بالمكاتب، لأن الإدارة تسير ببطء في وقت نحن بأمس الحاجة فيه الى السرعة، لتنفيذ أي مشروع من المشاريع، وذلك بالقضاء على الروتين وبشعور الموظف انه في خدمة الشعب، وليس هو سلطة أو مركزاً فوق الشعب. يجب أن يشعر الموظف أنه في خدمة الشعب، ومن أجل الشعب وجد في وظيفته وليس من أجل قبض المعاش فقط.

ويجب الحد من المركزية، لأن اللامركزية ضرورية جداً لتسهيل المعاملات على المواطنين والحد من الاعباء والتكاليف المالية التي يعاني منها المواطن.

مثلاً: اذا أراد تلميذ الحصول على افادة عن شهادته، عليه أن ينطلق من قريته في أقصى الشمال الى بيروت لأخذ الافادة. وعليه أن ينتظر ساعات. ثم يقولون له، احضر غداً أو بعد غد. اذن من أجل الحصول على افادة بسيطة يجب أن يأتي صاحب العلاقة إلى بيروت أكثر من مرة، وهذا شيء معيب. يجب أن يكون للدوائر الاقليمية سلطة محلية لاعطاء الافادات ولإعطاء نسخ عن الشهادات من أجل تسهيل أمور المواطنين.

ولي كلمة في موضوع الزراعة وأخرى تتعلق بوزارة الماء والكهرباء، اذ أن الزراعة والموارد المائية والكهربائية مرتبطتان من أجل زيادة انتاج الدخل القومي، وخصوصاً في بلد كلبان يعتمد على الزراعة، حيث أن أكثر من ثلث الشعب اللبناني يعيش على الزراعة. والزراعة بنظري هي الشريان الرئيسي لتغطية الموازنة العامة وزيادة الدخل القومي. فإذا أردنا أن نضمن المستقبل الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، لهذا الشعب الذي يزداد عدده بشكل مخيف، يجب أن نعمل الى خطة لزيادة الدخل القومي خلال خمس أو عشر سنوات حتى نتمكن من تثبيت قواعد الاقتصاد في هذا البلد، وضمان مستقبل ابنائه، من أجل حياة عزيزة كريمة.

لقد استرعى انتباهي، ان الموارد المائية والزراعية، تأتي في النهاية حسب درجة الأهمية بالنسبة للموازنة العامة. يجب تعديل عملية التوزيع في الموازنة العامة، واعطاء امكانيات أكثر الى وزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة الزراعة، لأن الزراعة في لبنان أصبحت عبئاً على المواطن، بدلاً من أن تكون وسيلة للحد من مشاكله المالية. لأن سعر الكلفة مرتفع جداً، بحيث يمتص ٦٠٪ من دخل المزارع الذي يشتري بأسعار باهظة، المبيدات، والسموم والاسمدة الخ...

ومساعدة المزارع تحتاج الى تعديل السياسة الجمركية، وتشجيع الحكومة لقطاع الزراعة، والعمل على اتباع سياسة تسويق حكيمة، لأن حماية الاقتصاد الزراعي ضرورية جداً.

ولا يسعني إلا أن أقول كلمة في المؤسسات والمصالح المستقلة، وخاصة فيما يتعلق بمكتب الفاكهة، ومكتب الابحاث العلمية الزراعية.

مكتب الفاكهة لا أدري ما هي وظيفته وواجباته بالنسبة للفاكهة في هذا البلد. لا أجدر فيه الا زيادة اعباء ونفقات على المزارع، وذلك بزيادة ضريبة على المزارع عن طريق فرض عدد من الليرات، أظنها حوالي أربعين أو خمس وأربعين ليرة على سيارة البرتقال التي تذهب الى البلاد العربية. لذلك أرى أن مكتب الفاكهة عبء على المزارع، طالع شؤم على المزارع وعلى التاجر. لقد أصبح المزارع والتاجر في لبنان يلعبان مكتب الفاكهة وساعة إنشائه.

يجب تخصيص وظيفة لمكتب الفاكهة، لمعرفة مهامه. لأننا حتى الآن، لم نستفد منه شيئاً. هذا فيما يتعلق بمكتب الفاكهة.

أما فيما يختص بمكتب الابحاث العلمية الزراعية، فأظن ان في منطقة المنية والضنية المشهورة بالحمضيات والتفاح ومعظم أنواع الفاكهة، لم يحصل في يوم من الأيام أن مكتب الابحاث الزراعية تفقد هذه المنطقة، واطلع على طبيعة الارض، ليرى ما هي المشاكل التي تعاني منها الزراعة، وما هي الأمراض التي تنتاب الزراعة. وأظن، أن المواطن في حسه وبالتجربة والخطأ أصبح يعرف ما هو المطلوب لزراعته، أكثر من مكتب الابحاث العلمية الزراعية. وهذه ضريبة اخرى يتلقاها المواطن والمزارع دون أية نتيجة.

أما في حقل الصحة، فيجب وضع خطة انشائية من أجل الانماء الصحي في الريف اللبناني لحماية المواطن في جسده ومجتمعه، نفسياً واجتماعياً، وصحياً. وذلك وقاية وعلاجاً، في الوقت الذي نرى فيه أن معظم القرى اللبنانية، لا يوجد فيها أية عناية طبية، وسأكتفي بهذا القدر من الكلام تاركاً المجال لغيري من الزملاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور عبدالله الراسي.

عبد الله الراسي: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام.

لقد سمعنا الكثير من الانتقادات على هذه الموازنة وعلى سياسة الحكومة في شتى المجالات، ومن هذه الانتقادات ما هو بناء ونابع من حرص أكيد على المصلحة العامة.

لست هنا بصدد تعداد الحسنات التي تتميز بها هذه الموازنة ولن أكبل المديح للحكومة على النهج الذي تتبعه في مواقفها العامة والأسلوب الذي تعتمد في بناء مستقبل هذا البلد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

فهذا من واجبات الحكومة، أما واجباتنا نحن النواب فهي أن نعبر دائماً عن ارادة الشعب وطموحه الى المزيد من التقدم في مختلف الميادين، وهو أمر يفترض ألا نكتفي بما تحقق، بل إن نحث على تحقيق الانماء الشامل للبلاد على كل صعيد.

لذلك نأخذ على الحكومة التأخير الحاصل في درس المشاريع وتلزييمها وانجازها بالسرعة التي لا تنقص من أهمية الاتقان.

تخطيط انمائي شامل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي هذا ما نطالب به الحكومة... ونسألها:

مشروع تجمع المدارس؟ لماذا تأخر الى هذا الحد؟

مشروع «الهالات» في المدن الكبرى؟ أين هو؟

مشاريع الري لمختلف المناطق؟ لماذا لم يباشر بتنفيذها؟

التنظيم المدني لكافة المناطق اللبنانية؟ ما الذي يعترض تحقيقه؟

مشاريع المجاري وغيرها من أساليب تطوير الحياة الريفية؟ أين أصبحت؟

بناء المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات؟

الطرق والكهرباء، وتمديدات الهاتف وغير ذلك مما لا عد له ولا حصر من ضرورات ملحة يطالب بها الشعب ويعتبرها في طليعة الحاجات المتزايدة؟ أين هي جميعها؟ وماذا تحقق منها؟

لقد انتقد بعض الزملاء هذه الموازنة ووصفوها بأنها وليدة المبالغة في الحرص والحذر وانها تتميز بعقلية الانكماش وهي ظاهرة تجسدها الادارات المالية في مختلف بلدان العالم.

وأود الإشارة هنا إلى أن للحذر والحرص ميزات...

ولكن للجرأة الموزونة والانطلاق الاقتصادي المرتكز على العلم والتخطيط ميزات أهم واجدى.

اننا بحاجة أكثر من أي يوم مضى لهذا الانطلاق الاقتصادي الذي تفرضه علينا الأوضاع الثورية الجديدة في الاقتصاد الدولي وعلى الأخص، التطور الاقتصادي والمالي المندفع بقوة مذهلة في البلدان العربية الشقيقة المنتجة للنفط، والتي سيتزايد دخلها اضعافاً مضاعفة خلال الثمانينات وسيكون لهذا الدخل المالي الهائل في الشرق الأوسط أثره الأكد المباشر على اقتصادنا الوطني. تقديرات انتاج المملكة العربية السعودية هي بين ٢٠ و ٢٥ مليون برميل في اليوم الواحد أي ما يعادل من ١٥ الى ٢٠ مليار دولار في السنة تتبعها العراق وأبو ظبي والكويت وامارات الخليج، التقديرات لهذه البلدان سيتعدى ٧٠ مليار دولار.

فإما أن نخطط لهذا المستقبل الذي يلوح في الأفق بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة فيعود هذا التخطيط علينا جميعاً بالمنفعة المشتركة، وأما أن نتعاس فتقع الكارثة علينا بالدرجة الأولى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

انني آمل أن تهتم الحكومة منذ الآن بهذه الأوضاع الجديدة فتستكشف وقائعها وتضع الدروس لها وتخطط وفق معطيات العلم والكشوف المعاصرة لهذا المستقبل على كل صعيد.

فالتخطيط العلمي والدراسات التقنية المستقبلية في الدول الراقية أصبحت قاعدة الانماء الصحيح، وطريق الارشاد الى أساليب العمل ومناهج التطور، وهناك دول كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واليابان وغيرها، تخطط لما سوف يكون بعد ثلاثين سنة.

نريد أن يكون لبنان الذي نعتز به ونفخر في مستوى هذه البلدان الراقية واثمن أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه الموازنة عملاً مشتركاً بين وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة التصميم العام بالاضافة الى وزارة المالية.

وان يكون شأن وزارة الاقتصاد ووزارة التصميم في وضع الموازنة أكبر من شأن وزارة المالية.

فهذا هو المبدأ الذي يعتمد في البلدان المتطورة، لأن التخطيط الانمائي والانماء الاقتصادي هما مصدر الثروة المالية، ولذلك يجب تعزيز الوزارتين وتقويتيهما بعناصر فعالة من رجال العلم والاختصاص وإيلائهما المزيد، من المسؤوليات في تقرير المصائر المالية حاضراً ومستقبلاً.

وبعد، فقد خصصت في هذه الموازنة مبالغ ضئيلة نسبياً للمشاريع الانمائية، وعلى ان هذه الاعتمادات لا

تفي بالحاجة على المستوى الوطني، الا أننا نسأل الحكومة هل تعدنا على الأقل بأن هذه المبالغ ستصرف خلال هذه السنة وأنها لن تدور؟

ضريبة الدخل المقدرة هي ٩٠ مليون ليرة لبنانية فقط، ان هذا التقدير هو دون الحقيقة على ما أعتقد. فهناك ما يقارب العشرين مليون ليرة من أصل هذا المبلغ تستوفيها الخزنة العامة من رواتب وأجور الموظفين في القطاعين العام والخاص.

وهل يعقل ان نستوفي فقط ٧٠ مليون ليرة من سائر القطاعات الخاصة في البلاد؟ ان لبنان بلد مزدهر، وازدهاره يزداد سنة بعد سنة، فكيف نفسر والحالة هذه أن يكون تقدير الضرائب المباشرة لسنة ١٩٧٣ هو نفس التقدير لسنة ١٩٧٢؟

وهنا اسأل معالي وزير المالية:

هل تستوفي ضريبة الدخل حالياً على أساس الواقع؟
وهل أن الجهاز الذي يقوم بالجباية جهاز مكتمل عددياً ونوعياً؟
هل أن الجميع يصرحون عن دخلهم كما هو في الحقيقة؟
وهل هنالك مداخيل مكتومة ونشاطات مكتومة وعناصر عاملة مكتومة؟
ثم هل تنوي وزارة المالية خلق جهاز أفضل لجباية الضرائب؟
وهل صممت الوزارة لذلك؟ ومتى سيتحقق هذا التصميم؟ وان هو تحقق فهل ستظل الأموال الناشئة عن ضرائب الدخل كما هي في الموازنة الحالية؟

نواجه اليوم في لبنان وضعاً فريداً نلقت النظر اليه قبل أن يتفاقم...

وهو ان القطاع الخاص يتقدم بخطى سريعة اقتصادياً ومالياً فيما يسير القطاع العام بخطى بطيئة جداً. ولا ريب في أن الفارق بين القطاعين سيزداد اتساعاً، سنة بعد سنة، وسيشكل خطراً أكيداً على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم السياسي، فيمنع تحقيق العدالة الاجتماعية بمفاهيمها العلمية الحديثة.

بل ان تساع هذا الفارق سيجعل من الإزدهار في يوم من الأيام آفة وطنية في هذا البلد...

فكيف يمكننا أن نتفادى وقوع هذه المفارقة الخطيرة؟

كيف يمكن أن يلحق القطاع العام بالقطاع الخاص.

من احدى الحلول الأساسية هو الحقن الكامل للضرائب وجبايتها بشكل تام، ومن هذه الحلول أيضاً إيجاد لجنة خاصة تعيد النظر برواتب الموظفين وبالتعويضات التي تدفع للبعض منهم دون البعض الآخر بحيث تلغى معظم هذه التعويضات وتضاف عند الحاجة الى أساس الراتب على أن تعدل النسبة التي يدفع التقاعد بموجبها.

المطلوب اذا ان يساهم كل في أداء ما يتوجب عليه بحسب قدرته، وأن تستوفي الضريبة المباشرة التصاعدية في لبنان كما يجب.

انني اتساءل هل تحقق وتجعل وفقاً للأنظمة المالية الضريبة على الأرباح الخيالية الناشئة في بعض الأحيان عن بيع الأراضي؟ فما هو الفارق بين الربح الناشئ عن بيع الأراضي والربح الناشئ عن العمل التجاري أو الانتاج الصناعي؟

وثمة ضريبة أخرى كان من الضروري أن تستوفي بمنتهى الحزم والدقة قبل أي ضريبة أخرى ولكنها مع الأسف لا تستوفي كما يجب وهي الضريبة المباشرة على محلات «الفليبرز» فقد استفحلت هذه العاهة في المدن اللبنانية وانتشرت حتى في القرى، انها الحزام الذي يطوق جامعاتنا ومدارسنا ونحن نرى طلابنا وشبابنا من أبناء الجيل الطالع الذين لا يجدون الوسائل البناء لكي يقضوا أوقات فراغهم بلجأون الى هذه الآلات التي تقتل الوقت وترهق الأعصاب، وتحطم المعنويات وحب العمل والكفاح.

إنني اقترح فرض ضريبة اضافية على كل آله، ورفع هذه الضريبة بحيث يتضاءل ربح المنتفعين بهذه الآلة، فنجد هكذا من انتشارها ثم نخصص ريع هذه الضريبة لبناء مكتبة وطنية لافقة بوجه لبنان الثقافي والعلمي ونعنى عناية جديدة بالمشاريع الثقافية من أدب وعلم ورياضة وفن، ونقسم لها الأندية الراقية التي يلجأ إليها شبابنا فيقضون اوقات فراغهم في نشاطات ترفع من مستواهم وتؤهلهم للمسؤولية التي ستلقى على عاتقهم في المستقبل القريب.

أيها الزملاء الكرام.

ان علتنا الاساسية في لبنان، مواطنين ومسؤولين، هي التهرب من الواقع، والتهرب من المسؤولية.

مطالبنا تزداد، ومطالب مجتمعتنا تزداد...

ونريد تحقيق المشاريع الانمائية، وزيادة أجور العمال والموظفين، وتأمين الفرص الجديدة للعمل، بناء المستشفيات، والمدارس وبنش الطرق ومشاريع الري.

مطالب كثيرة نرغب في تحقيقها... وما أحوجنا إليها...

نريد من الدولة أن تؤمن لنا كل هذا، وغيره مما لا عد له ولا حصر...

ولكن إذا طلب منا مقابل ذلك دفع الضريبة المتوجبة نشور ونرفض...

ان ما ينشده المواطنون هو فرض الضرائب المرتفعة على قطاعات لا نجني منها سوى الانهيار الخلقي والآفات الاجتماعية كذلك ينشد المواطنون تحصيل الضرائب المفروضة تحصيلاً كاملاً وافياً، وتنفيذ المشاريع الانمائية المدروسة في مواعيدها بحيث لا يبقى لدى الدولة مال مدور، بهذا الحجم الذي يتضخم عاماً بعد عام.

والذي ينشده المواطنون هو أن توزع هذه المشاريع توزيعاً منصفاً عادلاً بحيث تخصص المناطق اللبنانية المحرومة منذ عشرات السنين بالمشاريع والانجازات التي تمكنها من اللحاق بسائر المناطق اللبنانية.

هل يعلم الزملاء الكرام مثلاً أن قضاء عكار وهو أكبر الأفضية اللبنانية مساحة ومن أكثرها سكاناً، قد نال منذ ثلاثة عشر عاماً الى اليوم أقل نسبة من المال المخصص للمشاريع الانمائية؟

ان أكبر المساحات الزراعية في لبنان ليس فيها مؤسسة واحدة للتصنيع الزراعي وقد خصص لهذه المسافات الواقعة في منطقة عكار مبلغ عشرة ملايين ليرة فقط في الخطة الانمائية السداسية تنفق على مشاريع الري بينما خصصت لسائر المناطق مبالغ تتراوح بين ٤٠ و ٩٠ مليوناً.

إن عشرة ملايين لا تكفي لإنشاء سد واحد في المنطقة.

كيف نفسر ذلك وكيف يفسره المواطن العكاري، هذا المواطن المثالي في لبنانيته الذي يعتز ببذل دمه في سبيل الوطن كما برهن في جميع المناسبات التي يتعرض فيها لبنان للعدوان وقد كان آخر مواقفه البطولية في ١٦ أيلول الماضي يوم خاض جيشنا معركة الشرف ورد العدو على أعقابهِ ببسالة نادرة. وقد كان معظم من استشهدوا من هذه المنطقة المحرومة.

ان هذا المواطن مهمل في عكار وكأنه ليس من أبناء لبنان ولا من رعايا هذه الدولة، ان أخشى ما أخشاه أيها السادة هو أن يتفاقم شعوره هذا فيصاب باليأس من بلاده ووجوده.

وهناك أيضاً مشاريع انمائية انتاجية غير مشاريع الري والتصنيع الزراعي، يمكن أن يفيد منها قضاء عكار وكافة المناطق اللبنانية، كمشروع المياه الساخنة في السماقية.

قد ثبت من عدة أبحاث ودروس وتحليل قام بها خبراء لبنانيون وأجانب أن هذه المياه الوحيدة من نوعها في لبنان هي من أفضل المياه الصحية الساخنة في العالم وميزاتها العلاجية عديدة أهمها علاج الأمراض العصبية والجلدية.

إنها ثروة في لبنان، أطلب والى على الصديق معالي وزير السياحة بالعمل على استغلالها.

ثم ان هنالك ثروة أخرى يا معالي الوزير وأعني، قلعة عرقة الاثرية التي ثبت أيضاً أنها من أقدم الآثار في العالم، وهي تحدث بمعالم سبع حضارات.

لقد حضر في السنة الماضية خبراء في الحفريات وعملوا في القلعة مدة شهرين فقط.

وهنا أود أن أقول مع الأسف أنه لو بقي التنقيب في القلعة بهذا المستوى من النشاط فسوف يستغرق التنقيب الكامل عنها أكثر من ثلاثين سنة.

فالمرجو من الصديق معالي وزير السياحة أن يعيرها الاهتمام الكامل.

وهناك مشروع مدرّوس لإنشاء مرفأ صغير في منطقة العبدّة حيث يوجد أكثر من ٤٠٠ صياد سمك يملكون أكثر من ٥٠ مركباً تتحطم كل شتاء لعدم وجود مأوى لها، عدا عن أهمية هذا المرفأ بالنسبة الى انعاش المنطقة سياحياً، أطلب من الحكومة الموقرة الاسراع في تنفيذه.

المركز الصحي في حلبا الذي تقرر من قبل وزارة الصحة وقد وضع له الاعتماد اللازم وتحول المشروع الى مصلحة المباني للتنفيذ. هذا ما قاله معالي وزير الصحة.

أمل أن يباشر بأسرع وقت ممكن.

لا يزال يوجد في المنطقة تسع قرى يتجاوز عدد سكانها الـ ٣٠٠ لا تصلها الطريق.

أكثر من عشرين قرية لم تصلها الكهرباء.

وأكثر من خمسين قرية لم تصلها مياه الشرب.

وأما التلفون فهو من الكماليات في المنطقة.

لا أريد أن أطيل الكلام عن حالة الطرق ومنها الطرق الدولية والرئيسية. حالتها أصبحت بالعدم، ولا عن حالة المدارس في أغلب القرى.

هذه المشاريع أصبحت ملحة ومن الأهمية بحيث ان كل تأخير في التنفيذ يجبرنا إلى محاذير الافضل عدم التوسع بشرحها.

كلمة أخيرة عن السياسة الصحية في لبنان وموازنة وزارة الصحة.

لقد ازدادت هذه السنة الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة العامة عن الاعتمادات في السنة الماضية بنسبة كبيرة ٣٣٪ تقريباً، النسبة المتوقعة من مجموع الموازنة لا تزال ضعيفة ١ و ٤٪.

ولكن وزارة الصحة العامة ليست الوحيدة التي تعني بالأوضاع الصحية في لبنان.

هناك مساهمة الدولة في الضمان الصحي الاجتماعي وفي تعاونية الموظفين.

وهناك أيضاً وزارة الدفاع الوطني التي تؤمن العلاج للعسكريين وعائلاتهم أحياناً.

وهناك أيضاً مجلس الجنوب الذي يعير الناحية العلاجية اهتماماً خاصاً رغم كل ما يقال عنه.

فإذا جمعنا كل هذه المساهمات ترتفع نسبة مساهمة الدولة في الحفاظ على صحة المواطنين وعلاجهم الى ما يزيد عن ٨ أو ٩ بالمئة من الموازنة العامة وهذه النسبة سترتفع حتماً سنة بعد سنة.

المطلوب هو تنسيق العمل في هذه القطاعات، وتحسين ادارة هذه الأموال بحيث تأتي المنفعة أعم وأجدي. أعطي مثلاً على ذلك:

المبلغ المخصص للعلاج بالكلوة الاصطناعية في السنة الماضية كان ٧٥٠٠٠٠ ل.ل. تقريباً وأمن علاج «٢٨» مريضاً فقط . .

هذه السنة سيرتفع حتماً الى مليون ومئتي الف. هذا المبلغ يؤمن علاج ٤٦ مريضاً.

اذ أن المريض يكلف سنوياً ٢٦ ألف ليرة لبنانية، لو أن وزارة الصحة اشترت على نفقتها ست آلات علاجية تكلفها ما لا يزيد عن ٩٠ الف ليرة، وتعاقدت مع فنيين اثنين لاجراء العلاج واخصائي للإشراف عليه، وتصبح كلفة المريض ١٢ و ١٣ الف ليرة سنوياً. فيمكن عندئذ أن تؤمن المليونين ومئتي الف ليرة علاج ١٠٠ مريض بدلاً من ٤٦.

ان معالي وزير الصحة متفهم تماماً هذا الوضع وهو ساع لتحقيقه، فأضم صوتي لصوته مطالباً الحكومة ان تلبي له طلباته لكي يتمكن من انجاز هذا المشروع.

تنوي وزارة الصحة بناء المستشفيات الكبيرة في المحافظات، وقد ذكرت بعض المبالغ المخصصة لها.

رأين الشخصي بأن هذه المبالغ لا تكفي اذا اردنا أن تكون هذه المستشفيات بالمستوى العلمي والتقني الذي تفرضه علينا متطلبات العصر الحديث.

نريد هذه المستشفيات بمستوى الجامعتين الموجودتين في لبنان حالياً وان تكون يوماً قريباً نواة لجامعة طب لبنانية.

وآمل أن تتحقق هذه المستشفيات قريباً لأننا بأمر الحاجة اليها وكلنا يعلم النقص الكبير في عدد الأسرة في مستشفيات وزارة الصحة حالياً.

وأخيراً سياسة الدواء.

معالي وزير الصحة يعير هذا الموضوع كل الاهتمام ويجب البت بهذا الموضوع وإيجاد الصيغة النهائية لسياسة الدواء في لبنان.

كما أطلب منه تشجيع صناعة الادوية الوطنية بحيث يأتي يوم يمكننا فيه الاستغناء عن كثير من الادوية المستوردة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام.

انسجماً مع سياسة الحكومة القائمة على أساس التناقض، بين القول والفعل، بين البيانات والانجازات، وبين الشعارات والتنفيذ والتطبيق.

رئيس الحكومة: مقاطعاً - شعارات ولكنها غير العقائدية.

علي الخليل: شعارات، هيك، يعني تطرح بدون محتوى حقيقي.

رئيس الحكومة: هيدي شعارات ومحتوى وغيره.

علي الخليل: الرجاء من دولتكم عدم مقاطعتي، لأنه عندي كلام كثير اليوم.

حددت الحكومة سياستها المالية والاقتصادية أيضاً، بشكل يتناقض مع الموازنة التي بين يدينا ومع الواقع الاقتصادي.

الحكومة تطرح شعار الديمقراطية. وتنفيذاً لذلك الشعار تقمع التظاهرات والمسيرات، والاعتصام، والحريات حتى ولو أدى ذلك الى سفك الدماء، كما حصل مع العمال، ومع الطلاب، ومع المزارعين. الحكومة تطرح شعار التقدمية إلا أنها تتهم بالتخريب، وبالتحريض وبتهديم النظام. تتهم كل تقدمي، ومعظم اللبنانيين بظالبون بالتقدم.

تطرح شعار العدالة الاجتماعية، الا أنها تضرب المطالب المحقة للفئات الشعبية المتخلفة. ان تطور مفهوم الدولة الحديث، دولة الخدمات الاجتماعية يؤدي حتماً الى تطور متطلبات الحياة، يؤدي أيضاً، الى زيادة النفقات بشكل أسرع من زيادة الإيرادات. فأين نحن من هذه البادرة؟ أين نحن من هذا التطور؟ وماذا تفعل الحكومة لتأمين سياسة اقتصادية تواجه المستقبل الاقتصادي في لبنان؟

نظرة على الأوضاع السياسية القائمة وعلى الموازنة التي بين أيدينا تدلل على صحة ما أقول. لقد أعلن وزير المالية. بأن سياسة الحكومة الاقتصادية المالية تهدف أولاً: إلى تأمين العدالة الاجتماعية.

وثانياً: توفير الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية.

وثالثاً: تأمين النمو الاقتصادي السريع، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

ومن المؤسف حقاً، أن تعلن الحكومة عن مبادئ، وعن أسس، وعن غايات، لمجرد أنها تتجاوب، ولو شكلاً مع مطالب الجماهير الشعبية ولكننا عملياً، لا نرى أثراً فعلياً لهذه المبادئ، ولهذه الأسس، ولهذه الغايات في الموازنة القائمة حالياً.

الغايات التي يتكلم عنها بيان وزير المالية ليست بينها وبين الموازنة أية علاقة على الإطلاق، سوى علاقة التناقض. فهذه الموازنة التقليدية، لا تؤمن نمواً اقتصادياً، ولا تؤمن عدالة اجتماعية، ولا توفر أيضاً، الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية بشكل لائق، كما لا يراعى فيها ما جاء في بيان الوزير من الكلام عن ضغط النفقات الادارية، وعن وضع سلم الأولويات، ولا حتى عن متطلبات الاستقرار الاقتصادي.

بيان الوزير يوحى، وكأن للحكومة سياسة اقتصادية علمية تعمل على تطبيقها، ولكننا نقول، بأن سياسة الحكومة في الحقل الاقتصادي والمالي، هي سياسة متخلفة، والموازنة هي موازنة تقليدية، أي موازنة اعالة موظفين، وليست موازنة تقديم الخدمات للشعب. ولا موازنة تنمية اقتصادية.

وإكراماً لطلب معالي وزير التربية، انتقل إلى تنفيذ الأهداف التي يعددها بيان الوزير، لابين التناقض القائم بين هذه الاهداف، وبين الواقع الاقتصادي الذي نعيش ونمارس.

فيما يتعلق بالهدف الأول، الذي يقول، بتأمين عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروة.

نحن نعلم، بأن الاقتصاد اللبناني يعتمد بالدرجة الأولى على الخدمات. ما يزيد عن ثلثي الاقتصاد أو الدخل القومي يأتي من قطاع الخدمات. وهذه أعلى نسبة في العالم على ما أعتقد، إذ أنها لا تصل حتى الى سويسرا الى نسبة ٥٥ بالمئة، أي نسبة الخدمات من أساس الدخل القومي.

وأما فيما يتعلق بقطاعي الزراعة والصناعة فإن هذين القطاعين يشكلان نسبة ضئيلة من الدخل القومي، تقل عن الثلاثين بالمئة.

ان هذا الاقتصاد القائم على الخدمات يهتز كلما تعرض أو تعرضت المنطقة الى اضطرابات لبنانية، أو عربية، أو حتى عالمية.

لذلك، لا بد من العمل على تنمية القطاع الزراعي وعلى تنمية القطاع الصناعي. عندما ننظر إلى توزيع المنشآت الصناعية والى الأوضاع الاقتصادية المتخلفة في المناطق ونقارن تلك الأوضاع مع الأوضاع الاقتصادية القائمة في بيروت، أو في المناطق المزدهرة، نرى الجواب الواضح على عدم وجود العدالة الاجتماعية في التوزيع.

الضريبة. ان النظام الضرائبي في لبنان الذي يعتمد على الضريبة غير المباشرة، تلك الضريبة التي تجبى من الفقير، ومن أصحاب الدخل المحدود، والتي تفوق اضعافاً مضاعفة الضريبة المباشرة التي تجبى من الفئات المتمولة، هذا إذا جيت تلك الضريبة. هذا النظام الضرائبي لا يؤمن العدالة الاجتماعية.

الضريبة التصاعدية التي تساعد على تحقيق توزيع عادل للثروة، ان هذه الضريبة في لبنان تبلغ في أعلى حدها نسبة ٤٢ بالمئة يا سيدي، حتى في البلدان الرأسمالية، في فرنسا، تبلغ الستين بالمئة، في انكلترا تبلغ ٩٣ بالمئة، في أميركا تزيد عن الثمانين في المئة، حتى الضريبة التصاعدية لا تطبق عملياً في لبنان، إذا، لا يصح الكلام عن موضوع تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الأوضاع الاقتصادية والضرائب القائمة في البلد.

العدالة الاجتماعية، لا تتحقق عندما تصر الحكومة على القول، بأن قضية المدرسين المحقة، هي قضية كرامة الدولة.

رئيس الحكومة: - مقاطعاً - ما قلنا هيك.

علي الخليل: شو قتلو؟

رئيس الحكومة: ما قلنا هيك، وين قلنا هيك.

علي الخليل :

الحكومة قالت، بأنها حفاظاً على هيبة الدولة وتطبيقاً للقوانين التي تطبق أحياناً، ولا تطبق مراراً.

حضرة نائب رئيس الحكومة، ووزير التربية الوطنية.

لقد طالب المدرسون بمطالبهم الحقّة منذ عام ١٩٦٨، وبعد ان استنفذوا جميع الوسائل المشروعة من اتصالات ومن ضغوط على النواب وعلى السياسيين وعلى المسؤولين، وبعد أن أجروا الاتصالات العديدة، وعلى الأخص، مع معالي وزير التربية، وبعد أن وعدوا مراراً وأهملت المطالب، كان لا بد لهم إلا أن يلجأوا الى الاضراب. وقد سمعوا بأن الحكومة لا تعمل تحت ضغط الاضراب. وبعد أن فكوا الاضراب وجدوا ما كانوا يتوقعونه بأن الحكومة تهمل مطالب المطالبين والفئات التي لا تلجأ الى التحريك الشعبي.

الهدف الثاني الذي يأتي على ذكره معالي وزير المالية، اذ يتكلم عن توفير الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية. اين هي هذه الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، في ظل الأوضاع السائدة، في الوقت الذي تزداد فيه البطالة، في الوقت الذي يستفحل فيه غول الغلاء. في الوقت الذي تضطرب فيه الأوضاع في البلد، وفي الوقت الذي تستغل فيه حتى المشاريع الخيرية الاجتماعية كاليانصيب الوطني والمساعدات التي توزع من قبل اليانصيب الوطني.

الغلاء: أنا أكتفي بوجود معالي وزير الاقتصاد لأن أذكر، بأن الاجراءات التي قامت بها الحكومة، حسب ما نعلم، لم تكن كافية، وبأن اللجوء الى وسيلة رفع الأجور لم يكن كافياً. ان هذا الاجراء يؤدي الى رفع نسبة المعيشة بنسبة تزيد على نسبة الأجور. عندما نعطي خمسة بالمئة مثلاً: رفع الأجور، ان هذا يؤدي الى ارتفاع نسبة المعيشة بنسبة لا تقل عن ١٥ أو ٢٠ بالمئة. ان الغلاء لا يمكن أن يكافح ألا عندما تتمكن الدولة من تأمين الخدمات الاجتماعية كالتعليم المجاني والتطبيب المجاني ومعالجة قضية الاسكان والايجارات.

لا نستطيع الكلام عن التعليم المجاني عندما لا توجد المدارس الكافية لاستيعاب أطفالنا من الشوارع، عندما لا يوجد العدد الكافي من المدرسين، عندما يعيش المدرس في أوضاع مالية سيئة لا يتمكن معها من القيام بواجبات التدريس.

التطبيب المجاني، لا نستطيع أن نتكلم عن ذلك لأن المواطن، إذا كان من أصحاب الحظ السعيد قد يتمكن من إيجاد المكان المناسب في المستشفى وإذا وجد المستشفى لا يوجد الطبيب، وان وجد الطبيب فلا توجد التجهيزات وإذا وجدت التجهيزات فلا يوجد الدواء. وذلك نسبة لاستغلال مستوردي الادوية، ولجشع هؤلاء، ولعدم تمكن الحكومة من وضع الحد لهم.

قضية الإيجارات وموضوع الاسكان ستتكلّم عن ذلك عندما نأتي الى بحث قانون الإيجارات الذي لم يزل لمصلحة الملاك ولمصلحة الطبقة الغنية، وضد مصلحة أصحاب الدخل المحدود والطبقة الفقيرة.

ان أولى واجبات الدولة هي تأمين الدفاع عن الوطن من العدو الخارجي وتأمين الأمن والاستقرار في الداخل.

فيما يتعلق بالدفاع، أكتفي بأن أقول بأن الحكومة لم تتمكن لغاية الآن، من العمل على تجهيز جيشنا الباسل بالأسلحة الدفاعية التي يحتاج إليها على حدودنا الجنوبية. وأترك موضوع التسليح الى الزميل فؤاد حود. وأما فيما يتعلق بالأمن الداخلي، فإن سياسة القمع، وإن محاولة الحكومة في الاحداث الأخيرة الايقاع بين الفئات الشعبية المطالبة بحقوقها وبين قوى الأمن من جيش ودرك وشرطة. ان هذه المحاولة يجب أن تكشف لأننا نعتقد بأن المسؤول عن اطلاق النار على المواطنين هي الحكومة، والحكومة وحدها. ان المسؤول هو الذي يعطي الأوامر لا الذي يتلقاها، وعليه أن ينفذها. ونحن نعتقد بأن دماء قوى الأمن هي دماء أبناء هذا الشعب، ونحافظ على مصلحتهم كما نحافظ على مصلحة أبناء الشعب.

اليانصيب الوطني:

ريمون اده: مقاطعاً: إذا الدركي اصابه حجر مش رح يتلفن لك لكي تسمح له بالرد.
الرئيس: على كل حال، اذا كانت المبادرة من الاهلين رجال الدرك مجبورين بحكم القانون أن يقوموا بواجبهم. اما كيف ابتدأت القصة لا أنت بتعرف ولا أنا بعرف.

علي الخليل:

فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، موضوع اليانصيب الوطني: هناك مبلغ نصف مليون ليرة يوزع بالتساوي على الطوائف وقد يكون على المناطق. يوزع هذا المبلغ على الجمعيات الخيرية المحتاجة للمساعدة. وانني لا أفاجيء الزملاء النواب انما قد أفاجيء أبناء هذا الشعب عندما أقول ان المساعدات توزع، أو وزعت هذه السنة، على المحاسيب وعلى الانصار. وهناك جمعيات وهمية غير موجودة. وأنا أتحدى، وعلى استعداد لتسمية هذه الجمعيات. هذه الجمعيات لا توجد أصلاً، انما وزعت على المحاسيب وباسم القباضيات والازلام الى آخره... كيف نتكلم عن الخدمات الاجتماعية عندما نأكل حتى أموال الفقراء والجمعيات الخيرية.
يا معالي الوزير. الجمعية الخيرية الاسلامية في صور باسم رضا لغمجي. التحدى أي شخص... - مقاطعة غير مفهومة -

عندما نتكلم، أو عندما يذكر معالي الوزير بفذلكته للموازنة القول: الحد من من تزايد نفقات الجزء الأول الى أقصى حدود ممكنة، الجزء الأول الذي يصرف على الموظفين وعلى القضايا الادارية نحن لا نطالب بالحد من هذا الجزء، بل نطالب بإيجاد الادارة الصالحة، الادارة التي تتمكن من الانتاج ومن العطاء. لأن قضية الاصلاح الاداري في هذا البلد تسييس كجميع القضايا الأخرى. فعوضاً عن أن نسمو عن الخازات، وعوضاً عن أن نرتفع في هذه القضية ونعمل على بناء الجهاز الاداري فإننا نفهم بالاصلاح الاداري بأن نعمل على ازالة أنصار العهد البائد، للاتيان بانصار الحكومة.

في البلدان الديمقراطية يصار عادة الى تقوية الرقابة وتعزيز الاجهزة التي تمنع التصرفات الذاتية للمسؤول. الا أن ما قيل في مجمع بعدا بين العكس. فقد اقترح ذلك المجمع تقليص سلطات مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي، وادارة الابحاث والتوجيه. وأريد أن أوضح هنا بأن مكتب الوزير المقترح قد يعطي النتائج، أيضاً في البلدان المتقدمة كفرنسا مثلاً حيث يوجد النظام الحزبي، ولكننا في لبنان نحن نشكو من مكاتب الوزراء غير الرسمية. فكيف يجوز أن نعطي تلك المكاتب الصفة الرسمية؟ ان الادارة هي المقياس الحقيقي لانتقال الدولة، من الدولة المزرعة الى الدولة الحديثة، عندما نحرر الموظف مادياً عن طريق أعطائه المعاش اللائق، وعندما نحرر الموظف أيضاً من الاستغلال السياسي له ومن التحكم السياسي في مقدرات الموظفين.

فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي السريع وفي المحافظة على استقرار الأوضاع الاقتصادية وهو الهدف الثالث والأخير الذي ذكره معالي الوزير في بيانه الانتخابي، أقول: أين نحن من تأمين النمو الاقتصادي السريع ومن المحافظة على استقرار الأوضاع الاقتصادية. النمو الاقتصادي يحتاج الى تعديل المعدلات الضريبية التي تكلمت عنها، الى اللجوء الى القروض، والى تأمين موارد ثابتة وكافية. واننا نرى بأن الحكومة تمارس عملياً سياسة التبذير واللامبالاة في دخل الدولة. وخير دليل على ما أقول موضوع البترول وقضية مرور النفط العراقي.

قال وزير النفط بأنه على استعداد لأن يبادر، خلال أيام، في العمل الفني لتمكين البترول العراقي من المرور عبر الأنابيب اللبنانية. وبالفعل، فقد حضر وفد عراقي للمفاوضة، وأخيراً جاء وفد آخر برئاسة الدكتور فخري قديوري، وكان من الملاحظ بأن الحكومة اللبنانية كانت تُصعب الشروط وبعض هذه الشروط التي طلبتها هي الحصول على النفط للتكرير بأسعار أقل، ومنها الاصرار على أن العراق يجب أن يلتزم بضخ ٤٠٪ من النفط المصدر منذ الآن.

وبعد مراجعات عديدة مع رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد ووزير النفط، وعد دولة الرئيس، بأن يعرض القضية على مجلس الوزراء. ولم تزل القضية معلقة رغم الاتصالات. الحكومة لم تبت بعد، وتلكاً، وتماطل في عرض القضية على مجلس الوزراء والنفط العراقي ينتظر لكي يسوق الى الخارج ويباع من فرنسا، والخزينة تخسر كما يتبين من أرقام الموازنة.

أرقام الموازنة تقول بأن عائدات النفط عام ١٩٧٢ بلغت ٦٠ مليون ليرة ومن المقدّر بأن تبلغ هذا العام ٤٤ مليون ليرة، أي بخسارة ١٦ مليون ليرة إكراماً لشركة الآي. بي. سي.

كيف يمكن ان يحقق الاقتصاد النمو الاقتصادي السريع عن طريق موازنة تصرف في معظمها حوالى الثلثين على الموظفين، على النفقات الادارية والاستهلاكية غير المنتجة؟ حتى بالنسبة الى النفقات المنتجة، فإن جهاز الدولة لا يستطيع الاستفادة منها وذلك يتبين لنا من نسبة الأموال المدورة التي ذكرها مقرر اللجنة المالية، والتي ذكرها رئيس اللجنة المالية.

الاستقرار الاقتصادي يحتاج أيضاً الى الاستقرار السياسي. الا أن سياسة القمع والضغط والتهويل تؤدي الى

اضطراب الأوضاع السياسية، الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى عدم النمو الاقتصادي اذ ان النمو الاقتصادي يحتاج أول ما يحتاج اليه، الاستقرار السياسي، وعلى الاخص في بلد يعتمد على قطاع الخدمات.

أما فيما يتعلق بشركة الريجي، فأود أن أتكلّم باختصار عن شركة الريجي أو عن الدجاجة ذات البيض الذهبي، كما يسميها معالي الوزير، أو عن مغارة على بابا كما يسميها بعض المواطنين. وتمشياً مع شعار الثورة من فوق، يدعو وزير المالية الدولة والمواطنين والمزارعين الى التظاهر ضد مزارعي التبغ، وتمشياً أيضاً مع هاجس التحريض عند الحكومة، يحرض معاليه المواطن أو المزارعين ضد مزارعي التبغ إذ يقول في مؤتمره الصحفي المنعقد يوم السبت في ١٠ الجاري، هذا هو كلام معالي الوزير:

«كنت أفهم ان تتظاهر ادولة ضد مزارعي التبغ».

كنت أفهم أن يتظاهر المواطنون.

كنت أفهم أن يتظاهر المزارعون الآخرون لاشراكهم في المنافع التي تؤمنها الدولة لمزارعي التبغ، ولكن ما لم أفهمه ان يتمادى مزارعو التبغ في مطالبهم وان يصروا على تحقيقها.

الوزير ينظر الى القضية من زاوية واحدة وينظر إليها من فوق، بينما ننظر إليها على حقيقتها، ومن الزاوية الشعبية وهي الأساس يتكلم الوزير عن خسارة الخزينة من التبغ، ولكنه لا يتكلم عن أوضاع الشركة التي تساهم في حصول هذه الخسارة، ولا عن الأرباح الوهمية، ولا عن تدمير الأموال ادارياً، ولا عن الخسارة الناتجة عن الموجودات من أراضي وأدوات وبنيات، ولا عن تقصير الشركة بواجباتها الفنية، ولا عن وضع الشركة غير الشرعي وغير القانوني.

أولاً: حول وضع الشركة القانونية، يقول الوزير في بيانه: «في عام ١٩٦١ انتهى الامتياز وأصبحت كل منشآت الشركة وتجهيزات الشركة وممتلكاتها. ملكاً للدولة اللبنانية فكلفت الدولة الشركة ادارة شؤون الحصر بشروط جديدة».

هذا الكلام صحيح لغاية نهاية عام ١٩٦٠ إلا أن معاليه لم يتابع الكلام عن هوية الريجي بعد ذلك الوقت اذ أنها لم تزل قائمة حتى اليوم وبشكل غير قانوني.

انها استمرت حتى نهاية عام ١٩٦٢ بقوة الاستمرار ووضع لها دفتر شروط في ذلك الوقت، دفتر شروط جديد ينهي العمل به في نهاية عام ١٩٧٣. ووضع مشروع قانون يتضمن ذلك ولم يصدق المجلس النيابي على مشروع القانون هذا لغاية اليوم. اذا، فوضع الريجي هو وضع غير شرعي وغير قانوني.

حول الربح الوهمي. ان الشركة توزع أرباحاً وهمية. الأمر الذي يخالف القانون، وهذا باعتراف التقارير الرسمية التي تقول: ان الشركة تخسر ٧٠ مليوناً أو ٥٥ مليوناً في السنة. ثم تعود الادارة وتوزع أرباحاً على المساهمين هي وهمية، ان بيانات الريجي المالية تسجل بان الشركة قد ربحت خلال السنوات الأخيرة المبالغ التالية:

عام ١٩٦٦ ٢١ مليون ليرة ونصف مليون وعام ١٩٦٧، ١٨ مليوناً عام ١٩٦٨، ٢٠ مليوناً. عام ١٩٦٩، ١٨ مليوناً. عام ١٩٧٠ مليوناً. وهذا العام عام ١٩٧١ ٧,٦ مليون وقد وزعت هذه المبالغ فعلاً على المساهمين بنسبة ٣٪.

هذه الأرقام موجودة في تقارير في وزارة المالية، لم تعرض بعد. ورفعت إلى وزارة المالية بعد الاستقالة الأخيرة ببضعة أيام فقط.

هذا العمل هو غير قانوني، وهو شبيه بقضية البنك الاهلي. واطالب بفتح تحقيق للتثبت من صحة هذا القول، وأسأل وزارة المالية لماذا لم تبادر الى التحقيق في هذه القضية التي يطالها القانون.

حول سعر الدخان الأجنبي، يقول بيان الوزير:

زيادة سعر التبغ الاجنبي غير ثابت بصورة مطلقة وأكيدة. ان زيادة سعر الدخان الاجنبي يؤدي حتماً الى زيادة واردات ادارة الحصر، وبالتالي إلى زيادة واردات الخزينة ان التخفيض في سعر الدخان الاجنبي كاجراء مؤقت، يجب أن يلغى في الوقت المناسب. ان هذا التخفيض أدى الى انقراض المبيعات عام ١٩٧١ والى ارتفاع عائدات الدولة. ان الشركة هي المسؤولة عن تخفيض الدخل من الدخان المحلي وذلك نسبة لأهمالها. وان تخفيض سعر الدخان الاجنبي لم يكن هو العامل الوحيد الذي أدى الى ذلك، إذ أن مبيعات الدخان المحلي كانت في انخفاض دائم حتى قبل التخفيض من سعر الدخان الأجنبي كما يتبين أيضاً من نفس التقرير.

الانتاج المحلي بالاف الكيلوات الدخان، انخفض من ٢٧٠٠، الى ٢٠٢١، الى ١٩٧٦ الى ١٩٢٥، الى ١٦٦٠، كل ذلك يا معالي الوزير قبل تخفيض سعر السيكارة الاجنبية.

كذلك، فإن عائدات الدولة قد ارتفعت بسبب التخفيض في السعر، وهذا يتبين أيضاً، من نفس الجدول وهذه أرقام الريجي تتكلم:

قيمة المبيعات بالملايين بلغت عام ١٩٧١ عندما خفض سعر السيكارة مئة وثلاثين مليون وفاضل، بينما كانت عام ١٩٧٠ مئة وأربع ملايين. إذا، فإن الدخل قد ازداد نتيجة لذلك التخفيض. كذلك قيمة المبيعات طبعاً، لأن علبة الدخان الاجنبي تربح حوالى الستين بالمئة واللبناني حوالى ٢٢ بالمئة، يوجد لائحة في التقرير ذاته تبين الدخل من المبيعات للدخان المحلي، وعن مبيعات الدخان الاجنبي عندما خفض سعر الدخان الاجنبي عام ١٩٧١، أدى انخفاض السعر إلى زيادة الدخل. يعني، زادت المبيعات، كانت مئة وأربعة ملايين سنة ١٩٧٠، وأصبحت ١٣٠ مليوناً. مجموع الجهاتين من أرقام تقرير بيار داغر.

رشيد كرامي: طيب الوطني، قديش نزل.

علي الخليل: رجاء. في النسبة للانتاج المحلي بالاف الكيلوات، الوطني في عام ٩٧٠ كان ١٦٦٠ كيلو أصبح ٢٤١. الأجنبي كان ٦٣٩، ارتفع الى ١٧٧١ وكانت المبيعات عام ١٩٦٩، ١١٨ مليوناً، وفي

عام ١٩٦٨ مئة وثمانية ملايين، وفي عام ١٩٦٧ مئة وثلاثة ملايين، وفي عام ١٩٦٦ ستة وستين مليوناً.

أعلى نسبة، كانت سنة ١٩٧١ بعد تخفيض الأسعار.

حول موجودات الشركة، اكتشفت وزارة المالية الدين البالغ قيمته ١٢٠ مليوناً على الشركة الى الحكومة فقط، عندما وضعت موازنة العام الماضي، يعني قبل هذا الوقت، كان المبلغ ضائعاً. هذا الدين تراكم نتيجة لعدم دفع الضرائب المترتبة على الشركة والأرباح. وموجودات الشركة تختلف عن تقديرات وتكاليف تلك الموجودات، يعني حالياً وفي عام ١٩٧١، قيمة الدين ١٢١ مليوناً. قيمة الموجودات ٨٠ مليوناً، الفرق ٤٨ مليوناً لأنه بطبيعة الحال، الموجودات تختلف وهناك تقارير موضوعة أيضاً، من قبل بعض الخبراء تبين هذه الأوضاع الفاسدة.

يقول الخبير منير صيداني، ان الفرق بين تخمين أراضي الريجي، ومبانيها والقيمة الدفترية للأراضي والبناء، هو أحد عشر مليوناً ومئتان وثلاثون ألف ليرة، تمثل خسارة تكبدتها الريجي في شراء أراضي وانشاءات وانشاء عقارات، من دون أن تكون هناك حاجة اليها، أو أي تخطيط بين أسباب شرائها والبناء عليها، وفي أوقات معينة، ومن أشخاص معروفين أن تقريراً يقول، بأن الريجي اشترت أسوأ أنواع الأراضي، بأعلى الاثمان. وان قيمة معظمها لم تبلغ، برغم تحسن الأراضي، القيمة الى اشترت بها، لأنها اشترت من رجال سياسة ومتنفذين، في مواسم انتخابية الخ. . .

حول الوضع الاداري.

يقول أيضاً المفتش المالي اميل ديراني: لقد تضخم عدد المستخدمين في الريجي بحيث بلغ ٣٥٠٠ مستخدم بسبب المداخلات، والوساطات، والضغوط، فارفق ذلك مالية الريجي. وتم ترفيع مستخدمين غير مستحقين برغم عقوبات انزلت ببعضهم، وذلك في عام ١٩٧٢.

وزير المالية: كانت فالتة بالسابق.

علي الخليل: معالي الوزير، أنت في الحكومة ومسؤول عن تصحيح الأوضاع وإذا كانت فالتة بالسابق فانت مسؤول عن تصحيحها. وتفوق أجور مستخدمي الريجي وتعويضاتهم عن العشرين مليون ليرة سنوياً.

فيما يتعلق بالوضع الفني، يتكلم معالي الوزير في مؤتمره الصحفي أيضاً، عن قضية المساعدات الفنية التي تقدمها شركة الريجي الى المزارع.

الاب الدويهي: نحن مزارعون ولم نر منها شيئاً.

علي الخليل: حول هذا الموضوع، يقول أيضاً تقرير المفتش المالي الذي استند اليه في كلامي هذا، ان ادارة الريجي، فشلت في الاختبارات الزراعية التي أجرتها على بعض أنواع التبغ الجديدة. ثم تابعت الاختبارات على الأنواع ذاتها، وفشلت مجدداً، إلى حد أنها طلبت الغاء حقول الاختبارات بحجة كلفتها الباهظة وعدم ضرورتها.

أما سبب فشل هذه الاختبارات، برغم انها دامت مدة تزيد عن العشر سنين، ورغم أنها كلفت الريجي الأموال الطائلة، فيعود الى عدم القيام سلفاً بدراسات وأبحاث، وإلى عدم وجود الخبرات الصالحة.

ان الوضع الآخر لشركة الريجي الذي لم يتكلم عنه معالي وزير المالية المدافع عن الشركة، والمهاجم للمزارع، كان لا بد لي، امام هذا المجلس الكريم، وامام الرأي العام، من ان ابين الوجه الآخر من الحقيقة، وهو الوجه الأهم.

لذلك، نحن نعود ونطالب، بانصاف المزارع، وبتلبية مطالب المزارعين. وكذلك أعود الى القول، بان سياسة القمع والارهاب الفكري، هذه السياسة لا تؤدي إلى الاستقرار السياسي. كيف، يعني الارهاب الفكري.

الرئيس:

علي الخليل: أريد أن اسمع دولة رئيس الحكومة، لأنه على ما يظهر غير مستمع. وإني أوضح لكم الارهاب: اتهام كل وطني، وكل مناضل وكل مطالب بحق مشروع، اتهامه بالتخريب والتشويش وبتهديم النظام وبالعزل اللاديمقراطي الخ...

رئيس الحكومة: من اهتمهم؟ علي الخليل: أنا أنصح فقط.

ان سياسة القمع هذه لا تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وإذا لم يتوفر الاستقرار السياسي، لا نتمكن من تأمين الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي لن نتمكن من تأمين النمو والازدهار المطلوبين.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: يعجبني، وربما لا يعجب الكثيرين في هذا المجلس الكريم ان هنالك أشخاصاً يحاولون أن يحدوا كلمة مناضل وطني ومجاهد بانفسهم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المال.

وزير المالية: دولة الرئيس، كلمة واحدة بما يتعلق بموضوع الريجي.

الحقيقة لها وجه واحد، لا وجهان. لذلك حين يقال، بأن بعضهم يريد أن يبين الوجه الآخر للحقيقة يخطئ. الحقيقة لها وجه واحد، وجه الحقيقة هذا عرضته في بياني طولاً وعرضاً، في موضوع زراعة التبغ.

أرجو، أن يقرأ هذا البيان، وأن يناقش بعد ذلك، بالموضوعية التي عرضتها وبروح مسؤولية، لن أقول أكثر من ذلك.

علي الخليل: نريد تقرير بيار داغر وماذا ورد فيه.

وزير المالية: أنا قدمت بياناً مكتوباً، فليجاوب علي بيان مكتوب، حتى يطلع عليه الرأي العام. أن نقول الحقائق مجزأة، وأن يؤخذ عبارة من هنا وعبارة من هناك، ورقم من هنا ورقم من هناك فلن نصل بذلك إلى الحقيقة.

حاولت من أجل توضيح الموضوع، وفصلت موضوع الزراعة عن موضوع شركة الريجي، حتى يعالج كل موضوع على حده. والموضوعان مستقلان عن بعضهما. أما بعضهم فلا يشاء، ولا يريد أن يفهم.

الرئيس: على كل حال يا دكتور علي، ليس أنت وحدك مهتماً بهذا الموضوع، أرجو أن تترك للرئاسة أن تعبر عن رأيها. فأقول، انه ما أحد منا نحن نواب الجنوب، واسمح لنفسني بأن أقول كنائب، سنكتفي ببيان وزير المال، على موضوعيته. سوف ندرس الموضوع مع الحكومة على سوء الأرقام والحقائق، وفي ضوء الاعتبارات الاجتماعية والانسانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم العميد الركن فؤاد لحود.

فؤاد لحود: دولة الرئيس، زملائي الأعزاء.

أما وقد وصلنا الى الباب الموصل، ولم تبرز الحكومة الكريمة وهنا افتح هلالين وأقول: أقصد دوماً بقولي الحكومة الكريمة، أقصد بذلك دولة رئيس الوزراء صائب بك سلام الذي كان هو يتبع ويناقش معنا القضايا الدفاعية، ولم تبرز لنا المستندات أمام الباب الموصل.

قلت انني أقصد دولة رئيس الوزراء وأوضح أن المديح يعود له، والانتقاد، يعود له أيضاً وله فقط.

أصبحنا امام الباب الموصل ولم تبرز الحكومة المستندات التي طلبتها لجنة الدفاع للتمكن من درس القضايا الدفاعية وقضايا التسليح.

وبما ان المادة ٢٧ من النظام الداخلي تنص ما حرفيته.

يجب للجان المجلس أن تطلب بواسطة الرئاسة من جميع الدوائر الرسمية المستندات التي تراها لازمة لدرس الموضوع المطروح للمناقشة، ومتى طلبت هذه المستندات لا يجوز البت في الموضوع ووضع التقرير قبل ورودها وإطلاع المجلس عليها.

لهذه الأسباب أصبحنا أمام الباب الموصل ولم تتمكن لجنة الدفاع من تقديم تقريرها الى المجلس الكريم وذلك

تنفيذاً للقرار الذي اتخذ في الجلسة السرية التي عقدت اثناء الدورة الاستثنائية في شهر أيلول. وكلفت اللجنة درس المواضيع الدفاعية مع الحكومة ولكن بما أن ولاية الدفاع ستنتهي عملياً بعد انتهاء هذه الدورة الاستثنائية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لأننا على وشك أن ندرس ونقر ميزانية وزارة الدفاع التي تبلغ ربع الميزانية العامة رأيت من واجبي أن أتكلّم بصفتي الشخصية كنائب عن المتن، عن الاحرار، عن لبنان، وبالاخص كنائب عن جنود لبنان لأنني أكن لهذه المؤسسة كل محبة وكل تقدير وكل احترام وأنا لا أزال جندياً في خدمة جيشنا الباسل وفي خدمة لبنان.

وسأتناول بكلامي تباعاً مقدمة لأضعكم في الجو المناسب لدرس القضية وبعد ذلك انتقل الى درس الموضوع الأساسي فأطلعكم على الوضع الدفاعي في لبنان وأختم كلامي بتقديم مقترحات عاجلة بما يتعلق بهذه الميزانية وباقترحات عاجلة وليس كثيراً بل بمقترحات يجب أن تبحث في أول الدورة العادية في آذار. وعلى هذا الكلام أقول لم يبق مفر إلا أن نشرب كأساً مريراً، نشربها حتى الشمالة، أشربها بما سأقول وتشربونها أيها السادة بما ستستمعون اليه من أقوال.

حاولت بكل جوارحي أن أعبر عنكم هذه الكأس المريرة ولكنني للأسف الشديد فشلت فشلاً ذريعاً. حاولت بشتى الوسائل أن اتعاون مع دولة رئيس الوزراء ومن أجل ذلك ضحيت وسأيرت بأمور كثيرة لم أكن مقتنعاً بها، ولكن أردت أن أضرب صفحاً عن الماضي، وأطوي صفحة، ربما ذلك يساعدنا على معالجة الأمور الحاضرة والمستقبلية بصورة واقعية وناجحة. وبالرغم مما شنه علي رئيس الحكومة من عدااء في الماضي القريب والبعيد، أردت ان أضرب صفحاً عنه، لأنني اليوم أصبحت نائب لبنان، ولا يحق لي أن أحكم عاطفتي لأناقش أموراً تعود الى المصلحة العامة. بالرغم من ذلك، جاريته وأسرد واقعيتين فقط: جاريته عندما وقفت خطيباً في ميدان رماية الصيف، وصرحت من أن الأسلحة التي شاهدت رمايتها هي صالحة بالنسبة لمواصفاتها الفنية لأن الأسلحة التي رأينا رمايتها كانت ضئيلة بالنسبة الى مبلغ المئتي مليون ليرة، إذ شاهدنا رماية المدافع الروسية ١٢٢ م.م وبالواقع لم يكن لنا عليها اعتراض كان لنا اعتراض على شاحنتها وسيأتي الكلام عنها. وشاهدنا رماية المدافع ٢٠ م.م التي كان لنا عليها اعتراض وشاهدنا رماية المدافع م.م ١٦ والتي كان لنا عليها اعتراض. والصفحات بنهارد والتي كان لنا عليها اعتراض ولكنها كانت لم تحضر بعد. وقد أجرؤا الرماية على مصفحات بنهارد كانت قد استخدمت قبل صفقات المئتي مليون ليرة. ومجمل هذه الصفقات لا تتعدى عشر المئتي مليون ليرة.

أردنا أن نضحى بذلك لا سيما وكانت هذه الأسلحة قد استلمت ووضعت في أيدي الجنوب فما المنفعة من الانتقاد، لا سيما وكنا نهدف الى أن نبرهن عن حسن النية لكي نتواصل مع رئيس الحكومة التي تفهم وتفاهم في هذا الموضوع لا سيما، ولا أخفي على حضرتكم، ان المهمة كانت شاقة، مهمة ان يتدخل هذا المجلس الكريم في القضايا الدفاعية، وهي للمرة الأولى التي تقدم لجنة دفاع على مراقبة أعمال الحكومة بما يتعلق بأعمال الدفاع. كنا

سنخرج عن المعتاد، وفي ذلك صعوبة، ولكن أيها السادة عندما شرفتموني بانتخابي رئيساً للجنة الدفاع لم تنتخبوني لأنني أعلم من غيري في القضايا العامة أو لي خبرة أكثر من غيري بالقضايا النيابية، بل انتخبتموني لأنني جندي وكان يتحتم علي أن أقوم بواجبي في هذا المضمار مهما كانت العقبات، وكنت أعلم جيداً أن هناك عقبات ستعتريني.

لكل هذه الأسباب جارينا، كما جارينا بقضية اقرار عدم ملاءمة صواريخ الكروتال وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد.

جارينا الحكومة. فماذا كانت نتيجة مجاراتنا لها. عندما جئنا نبحث القضايا الحالية والمستقبلية نادوا بالويل والثبور وعظائم الأمور كيف تتدخل لجنة الدفاع، وعلى الاخص، كيف يتدخل رئيس لجنة الدفاع بالأمور الدفاعية العسكرية، الأسرار، الكذا، الكذا.

وأريد أن أقول، أيها السادة، ان عدم تدخل هذا المجلس الكريم بالقضايا الدفاعية أوصلنا الى الكوارث في الجيش الى ما أوصلنا اليه وسوف أشرح ذلك لحضرتكم ولذلك قلت اننا ستشرب كأساً مريرة حتى الثمالة. بادروني التجريح اذ قالوا عني مجنون، وان لدي حقداً دفيناً في صدري، بما يتعلق بالجيش. والذي قال كذلك هو دولة رئيس الحكومة في هذه القاعة بالذات.

رئيس الحكومة: هذه محاضر الجلسات حاضرة، موجودة. لم أقل هذا أبداً.

فؤاد لحود: هذه لن يسجلوها في المحضر.

اتهموني بأني ادافع عن اميل بستان وباني قبضت خمسة وعشرين الف ليرة من البستاني وسنرى فيما بعد. ولنا تعليق على قضية اميل البستاني وعلى اختفاء اميل البستاني من لبنان.

اتهموني بأني خنت لبنان عندما دفع الاستاذ محمد بديع سريه لأن يكتب مقالة، أود أن أوفر عليكم الوقت في قراءتها. قالوا إن فؤاد لحود خائن للبنان. بينما فؤاد لحود وكنت أود بأن لا أذكر ما سأقول، ضحى بكل شيء في خدمة لبنان، ان كان في سنة ١٩٤٣ في بشامون، وصبري بك غير موجود ليشهد على ذلك. وفي سنة ١٩٤٨ عندما خالفت الأوامر، وخضت المعارك في فلسطين ونلت وسام الحرب مع السعف، وعوقبت لأنني خالفت الأوامر بخوض المعارك دون اذن وهذه العقوبة هي أفضل من وسام الحرب الذي نلته في هذه المعركة.

اتهمت بالخيانة العظمى عندما أردت سنة ١٩٥٨ أن...

الرئيس: حضرة الزميل، من الذي اتهمك بالخيانة. لا يمكن أن يتهم نائب بالخيانة ويقبل المجلس بهذا الاتهام. انك على ما يبدو تتهم نفسك، ونحن لن نقبل بأن يقال عنك هذا القول.

فؤاد لحود: أنا ممنونك يا دولة الرئيس وأشكرك على عاطفتك.

عندما نبهت، سنة ١٩٥٨ الرئيس فؤاد شهاب والرئيس كميل شمعون، الى أن بعض الضباط في المكتب الثاني قد يجرون الأحوال على هذا البلد وهكذا كان وهؤلاء الضباط يحاكمون الآن فقد كنت على حق، وكنت لا أخون لبنان.

بادلوني بالتهويل على انسابي الموظفين الكبار. بادلوني بالتهويل علي بواسطة بعض انسابي في هذه البلاد. بادلوني بأن ضلّلوا وزير الدفاع ورئيس الجمهورية في هذا المضمار وانني آسف لذلك.

بادلوني بأنهم وضعوا مراقبين علي، فؤاد لحود نائب المتن ونائب كل لبنان، على رئيس لجنة الدفاع، وضعوا مراقبين لكي يعلموا من هم العسكريون الذين يتصلون برئيس لجنة الدفاع. بادلوني بكل ذلك، وقبلت به، لأنني كنت أعلق الآمال على أن تثمر المساعي، بالرغم من بعض التضحيات. كيف لا، وأنا جندي، وقفت حياتي في سبيل بلادي فإذا ما ضحيت ببعض هذه الأمور فلا بأس لأنني كنت معتقداً ولا أزال، بأن الحقيقة ستظهر باصعة للعيان وبأن فؤاد لحود لا يقصد الا مصلحة لبنان ومصلحة أبناء لبنان وبالأخص لا يقصد سوى مصلحة جيش لبنان العزيز.

احتملت كل ذلك وكنت أود أن أتحمّل أيضاً أكثر من ذلك ولكن أصبحنا أمام باب موصد. ونحن على أهبة أن ندرس موازنة وزارة الدفاع التي هي ربع الميزانية العامة والتي ستمكن جيشنا من حماية الوطن. فعلياً أن نرى فيما إذا كانت هذه الميزانية تمكن جيشنا الباسل من حماية الوطن أولاً تمكنه.

لذلك، وقد دخلت في صلب الموضوع، أرجو منكم ايها السادة بأن لا نسيى هذا الموضوع لأنه أخطر وأرفع وأسمى من أن نسيه.

لنضع جانباً ميولنا السياسية. لنضع جانباً الحساسيات، ونحكم الضمير. وانني أقسم بالله العظيم انني لن أتكلّم الا الصحيح وسأبرهن عن كل كلمة أقولها. ومن أجل ذلك، فإنني آسف إذا ما أتيت على ذكر بعض الأسماء وعلى بعض الوقائع. والقصد من ذلك، أيها الزملاء، أن تكون الفكرة واضحة لديكم وضوح الشمس.

عندما تفجرت قضية الكروتال، ارتأت لجنة الدفاع.

الرئيس: حضرة الزميل الكريم - اريد أن الفت نظرك الى نقطة، وهي أنك تذكر بأنك أنت شخصياً في إحدى جلسات هذا المجلس، صرحت من على هذا المنبر أن هناك ارقاماً ووقائع من الأفضل للمصلحة الوطنية، ان لا تقال علناً وان لا تذاغ على الجمهور. وبناء على ذلك تقرر ارجاء هذه المصارحة الى جلسة قد يقرر المجلس سريتها. والمجلس لم يطلع بعد على هذه الأرقام وهذه الوقائع الا من خلال تصريحات في الصحف.

أعود فأقول، باسم هذا المجلس متوجهاً الى حضرة الزميل الذي يملك هذه الأسرار هذه الكأس المريرة التي أشار إليها. اذا كان شرب هذه الكأس مفيداً للمصلحة العامة فليفضل وإذا كان شرب هذه الكأس التي يعرضها علينا اليوم لا يفيد المصلحة العامة بل يسيء إليها دون أي جدوى، فباسم ضميرك العسكري والوطني نطلب منك الامساك عن ذكر هذه الأرقام وهذه الوقائع.

رئيس الحكومة: ليسمح لي حضرة النائب الكريم. أما وقد أبدى دولة رئيس المجلس وجهة نظره في الموضوع، وأنا أقدر السبب الذي دفعه الى ذلك. فليسمح لي أن أعارض كما عارضت دائماً هذه النظرية وان نقف، في الحكومة، عند نظريتنا، وهي أننا لن نقبل يوماً بأن يكون شيء سري بعد هذا، في موضوع السلاح والتسلح. يجب أن يفهم جميع اللبنانيين كل الحقائق وكل الأرقام.

الرئيس: اذن اطلب الى الزميل بأن يقول كل شيء بكل تحفظ وأرجو من الحكومة أن لا تقاطعه وان تجيب بعد ذلك.

فؤاد لحود: اشكر تفهم دولة رئيس الوزراء. وبالفعل كنت في الماضي رأيت من الأنسب أن أترك بعض الأمور لتقال في جلسة سرية. أما وقد وصلنا الى ما وصلنا اليه فأنا أوافق على ما قاله دولة رئيس الوزراء ويجب أن يقال كل شيء.

عندما تفجرت قضية كروتال، ارتأت لجنة الدفاع ان تعالج هذه القضية وكانت تهدف من ذلك هدفين، الأول جلاء الحقيقة حول هذه القضية وحول ملابساتها.

والهدف الثاني والأهم، هو ان نتخذ من هذه القضية فرصة لنضع على بساط البحث الأوضاع الدفاعية المتردية في لبنان، والتي لا تزال تدور في حلقة مفرغة منذ ان تسلمنا مقدرات جيشنا الباسل سنة ١٩٤٥ وحتى اليوم. اذ انني بذلك أقول: ان الحكومة الحاضرة ليست لوحدها المسؤولة عن ذلك بل جميع العهود والحكومات التي توالى على هذا البلد هي مسؤولة أيضاً ولكن الحكومة الحاضرة مسؤولة أكثر من غيرها. لأن الحكومة هي ماثلة أمامنا اليوم ولأن على عهد هذه الحكومة والحكومة السابقة رصدنا مبالغ طائلة للتسلح لذلك أصبحت الحكومة اليوم مسؤولة أكثر من غيرها ولكن الحكومات السابقة وجميع العهود السابقة ستشاطر بالمسؤولية وهذه كلمة حق اقولها. لأنني أتكلم كجندي. أضع العاطفة الى جانب. تأملت سبع وعشرين سنة كجندي. وكنت أرى كيف تعالج القضايا الدفاعية وكأن الجيش لا يزال يخص فرنسا ولا يخص لبنان. ولا يخص صميم لبنان، لذلك وبعد مناقشات طويلة اثناء الصيف وضعت الأمور في نصابها فيما يتعلق بالمسؤوليات الجزائية وانتخبت لجنة نيابية للتحقيق واحيلت القضية الى القضاء. فتكون لجنة الدفاع، وهذا المجلس الكريم قد قاما بواجبهما بهذا الصدد.

بقي الشطر الثاني. جئنا في جلسة سرية، وتكلم فيها عدد من النواب بالقضايا الدفاعية. وعندما وصلنا إلى آخر المطاف، جاء رئيس الحكومة يقول، انني لا أتمكن من الاجابة على أسئلة الزملاء وأفضل أن أجيب وأنناقش القضايا الدفاعية في لجنة الدفاع فكان له ما أراد، وقرر المجلس ذلك، وعقدنا أول جلسة في ٥ تشرين الاول ١٩٧٢، بحثنا فيها قضية الكروتال، ولن أطيل الكلام في شرح ذلك، لأن هناك جلسة ستخصص لمناقشة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، بل أقول اننا اتخذنا قراراً بعدم ملاءمة الكروتال وأذعناه على الصحف. ولم نورد فيه أي تحفظ، ولكن في محضر الجلسة، أوردنا تحفظاً صريحاً من أن هذا القرار لا يصبح نهائياً الا بعد أن نطلع على المستندات التي هي في حوزة القيادة.

رئيس الحكومة: هات لنا محضر الجلسة.

فؤاد لحود: سأحضره، طول بالك.

الرئيس: أي محضر هذا؟

فؤاد لحود: محضر جلسة لجنة الدفاع.

على كل حال أخذنا موعداً من وزير الدفاع وذهبت برفقة الزميل الاستاذ شفيق بدر لنطلع على هذه المستندات، ذهبنا فقليل لنا أن المستندات أعطيت للمحقق العدلي.

هذا المجلس الكريم، لا يسمح له بأن يجلب المستندات الى بيت الأمة. فتبقى في قيادة الجيش، وكأن قيادة الجيش هي مستقلة عن لبنان. لماذا؟ لأن الشركة حرمت على القيادة اخراج المستندات.

رئيس الحكومة: لا، لا، هذا غير معقول وأنا أرفض مثل هذا الكلام.

فؤاد لحود: هذا مدون في المحضر.

الرئيس: ارجوك، صائب بك، انت طلبت منه أن يقول كل شيء، فلا تقاطعه.

رئيس الحكومة: لا، لا المجلس كله لا يقبل بهذا. لا يقبل أن تقول أن الشركة حرمت على القيادة اخراج المستندات.

فؤاد لحود: دعني أحك أولاً، ثم جاوبني.

عندما اقنعنا العقيد كنعان بان هذه الصواريخ صالحة للدفاع عن لبنان، قال: ان لديه مستندات في قيادة الجيش. قلنا، لنؤجل الجلسة ونطلع على المستندات فقال، رئيس الحكومة، انه يريد أن يبت بالقضية في نفس الجلسة، فتجاوبنا معه وقلنا، بما أن هذه الأوراق، كما صرح العقيد كنعان، لا يمكن اخراجها من الوزارة، والح، وأؤكد، وأكرر ذلك، قررنا أن نذهب الى وزارة

الدفاع فتوجهت برفقة زميلي الاستا شفيق بدر، فقبل لنا ان هذه المستندات أعطيت للمحقق. قال لنا العقيد كنعان، في هذه القاعة، قبل أن نصعد الى وزارة الدفاع، ان ليس بإمكانه أن يحضر هذه المستندات الى هذه القاعة لأن الشركة منعت اخراج هذه المستندات من قيادة الجيش. فسألنا، لماذا ترسل هذه المستندات الى المحقق ولا ترسل الى المجلس النيابي؟ فأجاب، طلبها المحقق فارسلناها اليه، فتغاضينا. وذهبت الى المحقق فلم أجد أثراً لهذه المستندات.

لارئيس: عفواً، عندي سؤال. هل عندما رفضت قيادة الجيش تسليم المستندات كانت لجنة التحقيق البرلمانية قد أقرت. وهل طلبتها بصفتك عضواً في لجنة التحقيق البرلمانية.

فؤاد لحود: لا.

الرئيس: اذن، يمكن أن يكون ذلك جرى على صعيد تحقيق قضائي.

فؤاد لحود: اطلعني الاستاذ بطرس نجيم على الملف، ان اطلع على جميع مستندات الدولة، ما عدا الملفات القضائية.

اذأ، الحكومة ضللتنا. ولكن كنت أعلم بأنه لا يوجد ملفات، ولا يوجد مستندات، لأنني أكرر وأصرح بأن صاروخ الكروتال، وربما كنت أنا قد قبضت عمولة من الكروتال انه أحسن سلاح يمكن به الدفاع عن لبنان. وسنأتي لاي تفصيل ذم في الجلسة المخصصة لهذه القضية وقضية مناقشة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية.

ريمون اده: حسب رأيك ومعلوماتك، هل أن صاروخ الكروتال موجود؟

فؤاد لحود: نعم موجود، وهو قيد الاستعمال في فرنسا.

ريمون اده: انا، بعد الظهر، سأثبت لك العكس، ما تطلع لي جريدة انكليزية. سأتيك باثبات العكس بعد الظهر.

فؤاد لحود: وبعد ذلك، عقدنا جلسة ثانية لنرى ما يجب علينا عمله في هذا الموضوع، فقال الزملاء، اننا

وقعنا على بيان بان الصواريخ هي غير ملائمة، فلا نريد الرجوع عن هذا التوقيع، وصرح الاستاذ الزميل شفيق بدر أن لديه معلومات تؤكد أن هذا الصاروخ غير صالح، لا للبنان ولا لغير لبنان. ومن أجل قفل باب المناقشة، أكدنا قرارنا الأول. ولكن اضفنا اليه قراراً ثانياً وهذا هو المهم. ان هذا القرار الذي اتخذته اللجنة بعدم صلاحية الكروتال، لا يمكن أن يتخذ مستنداً في التحقيق في جميع مراحل الصفقة. بالواقع، ان هذا القرار لا يمكن أن تتذرع به الحكومة لتقول «انني الغيت الصفقة وكنت على حق، وبرهاناً على ذلك، ان لجنة الدفاع هي من رأيي» فأقررنا أنه لا يمكن أن يكون هذا القرار ذا فائدة للتحقيق فيما يختص في جميع مراحل الصفقة

والعقد والالغاء، الخ. ولقد وافقت على ذلك، لأنه في مطلق الأحوال، وعملياً اذا اقرنا صلاحية الكروتال، وجارتنا الحكومة بذلك، لن تسملنا الشركة هذا الصاروخ الغي بناء لضغوط خارجية عن لبنان. وعندما سنتطرق الى بحث ومناقشة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، سنتقدم بالبراهين الكافية.

رئيس الحكومة: هذا موضوع خطير، انت تؤكد وتؤكد، أعطينا التأكيد.

فؤاد لحود: انني اتكلم بالكروتال بصفة عابرة.

الرئيس: حضرة الزميل اطلب منك توضيحاً واحداً فقط. هل ان الضغوط لالغاء صفقة الكروتال حصلت على الشركة ذاتها أو على الحكومة اللبنانية؟

فؤاد لحود: الضغوط حصلت على الشركة.

الرئيس: اذا، الضغوط حصلت على الشركة، وسيوضح الزميل ذلك عند بحث ومناقشة تقرير لجنة التحقيق.

فؤاد لحود:

وكنا اثناء ذلك قد طلبنا من الحكومة ان تبرز لنا المستندات الرسمية التي تمكننا من مناقشة السياسة الدفاعية وخطة التسليح والخطة الدفاعية، وبعض مستندات اخرى، ولكن الحكومة رفضت ان تبرز هذه المستندات. وقالت بالتواتر، لم تكن رسمياً لأنها لم تجبنا رسمياً من أن هناك سرية في الموضوع، ولا تتمكن من أن تبرز لنا المستندات.

وهنا اتوقف قليلاً لنعالج قضية السرية التي يهمننا جميعاً حاضراً ومستقبلاً، ان نعلم ما يحق لهذا المجلس أن يطلع عليه، وما لا يحق له الاطلاع عليه.

جميع الاسلحة التي استخدمها الجيش اللبناني حديثاً، قد نشرت مواصفاتها وعددها على شاشة التلفزيون وعلى الراديو وفي الصحف، بعد تجربة رماية الصيف، وبعد الاستعراض الذي حصل في ٢٢ تشرين الثاني. فيكون الجيش اللبناني، هو نفسه، أي الحكومة قد نشرت هذه المعلومات. اذا، لا مانع من أن ينشرها غيرها أو أن نطلع عليها.

وبعد ذلك، مواصفات هذه الاسلحة وجميع الاسلحة في العالم، موجودة في كتب فنية. وإذا اردتم أن تطلعوا على مواصفات أي سلاح في العالم لظهرتها لكم.

وفي نفس هذه الكتب يوجد جميع أسلحة ومعدات كل دولة، ويوجد ميزانية للدفاع لكل دولة ويوجد استراتيجية كل دولة. وهذا كتاب ثان كذلك بالانكليزية.

اذن أيها السادة، لا يوجد اسرار في الاسلحة والمعدات في عدد الأسلحة، في عدد الجيوش. السر الوحيد

في القتال، هو عند المهاجم، ساعة الصفر وليس إلا، وفي الدفاع لا يوجد سر، الا كيف ستحرك الاحتياط لتجميد العدو واينما سيخرق الجبهة. وهذا سر، بعض الاحيان، يحمله القائد بنفسه، لأنه لا يعلم أين سيضرب العدو. وبعبارة أخرى في لبنان، ونحن اليوم سياستنا سياسة دفاعية، لا يوجد لدينا أسرار تجاه اسرائيل لأنها تعلم ماذا عندنا من عدد وعدة، وتعلم أين الرجال متمركزة في كل مكان. وهي تجوب سماء لبنان كل يوم وتصور لبنان كل يوم، وستنظرون عندما نقرأ تقرير ٥٣٢، للأسف الشديد ان اسرائيل كانت تعلم عن لبنان أكثر مما نعلم عن لبنان بأنفسنا.

إذاً أيها السادة، عندما تتذرع الحكومة وتقول: أسرار عسكرية، لا نريد أن نعلنها على لجنة الدفاع وبالتالي على المجلس، نريد أن تموت. ولكن أعذرنا لأن الحكومة، وكلنا أيها لاسادة لم نعتد على القضايا العسكرية، وليس لدينا تربية عسكرية يجب أن يكون لدينا تربية عسكرية، ومن واجبي على ما عندي من معلومات عسكرية أن أتلوها عليكم، لأن هذا المجلس الكريم، يجب عليه، كما سنرى عما قليل، أن يقرر مصيره بنفسه، وليس الضابط أو الشارع هو الذي يقرر المصير. لكي تتمكنوا أيها السادة من أن تقرر المصير يجب أن تكونوا على اطلاع كيف نقرر المصير، أي يجب أن تكونوا على اطلاع على القضايا الدفاعية بصورة عامة. إذاً، ليس لدينا أسرار عسكرية في لبنان، الا عندما تكون هناك خطة دفاعية عربية شاملة. وعند ذلك يكون في فكرتنا الهجوم، حتى في ذلك، نحن على الدفاع، ولا أسرار عسكرية أيها السادة.

إذاً الحكومة ملامة، لأنها لم تبرز المستندات. ولكن لماذا طالبنا ابراز المستندات؟ ليس لإحراج الحكومة، قسماً بالله، بل لكي نرى باردة من هذه الحكومة الكريمة للتعاون معنا ونغسل ثيابنا في بيتنا. أردنا أن تبرز هذه المستندات، ونحن نعلمها وسنقرأها لكم جميعاً، لكي نتلاقى أن نقول وان نشرب هذه الكأس، وأن نعود الى حضراتكم في الجلسة ونقرأ لكم تقريراً يستقر له الأمر بدلاً من أن اقرأ أموراً ستسبب لكم القلق والسهر. هذا كان قصدي، والله يشهد علي، والله من وراء القصد.

عندما طلبت الحكومة مئتي مليون ليرة للتسلح، قالت في الاسباب الموجبة، وهذا أول مستند أقرأه لحضرتكم، المستند الذي طلبناه هو محضر الجلسة، جلسة مجلس الوزراء التي تحدد فيه السياسة الدفاعية كما ورد في الأسباب الموجبة التي جاءت بالمرسوم الرامي الى اقرار مئتي مليون ليرة في هذا المجلس.

جاء ما حرفيته: جاء في البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة في المجلس الكريم ونالت الثقة على أساسه انها عازمة على تعزيز الجيش وزيادة قدرته الدفاعية وهي تبر بوعدها، تتقدم اليوم بمشروع قانون معجل لهذه الغاية بعد أن اعتمدت في وضعه التخطيط للمستقبل، تخطيطاً علمياً استندت فيه الى دراسة مستفيضة خلصت بها الى وضع سياسة دفاعية، انبثقت عنها خطة خمسية تتوخى منها تعزيز قدرة الجيش وتأهله لما يطلب منه تعزيز قدرة الجيش وتأهله لما يطلب منه من مهمات، لا فلا تبقى البلاد عرضة لكل طامع.

معناها بهالمئتي مليون ليرة بدنا نقدر نصد الجيش الاسرائيلي ونصد أيّاً كان. الخ... الخ.

هذا ما ورد من فقرات رنانة في هذا البيان. ولكن الحكومة الكريمة عندما طلبت ذلك لم تتوقع أن تأتي لجنة دفاع وتحاسب على ذلك. افتركت أن الأمور ستسير كما سارت في السابق. قيادة الجيش تتصرف كما تريد ولا حسيب أو محاسب.

وماذا قالت لجنة التحقيق النيابية في هذا الصدد. قالت في الصفحة ١٦ فقرة ٢. ولا بد قبل بحث التسوية، من الإشارة الى ما تبين للجنة من عدم وجود خطة دفاعية واضحة المعالم ومرتكزة على درس علمي وفني دقيق لامكانيات لبنان العسكرية المادية، التي لا يستقيم أي تخطيط بمعزل عنه.

إذاً، من أول شيء جاءت لجنة التحقيق النيابية وقالت «ما في سياسة دفاعية» وبعدئذ الاسلحة المشتراة من أصل المئتي مليون ليرة اذا ما درسناها نرى انها لا تصلح أو تلائم للدفاع عن لبنان. وسنرى هذه الأسباب عندما نأتي الى فقرة التسليح.

هذا يعني أنه لم يكن هناك سياسة دفاعية والطامة الكبرى التقرير ٥٣٢ تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٧٢.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، انا أعرف تماماً أن الزميل هو من أنبل الأشخاص ومن أشجع العسكريين الذين عرفوا ميادين القتال، وأنه مطلع على أشياء عديدة منها ما هي الخطط ومنها ما هي السياسة، أما الخطة العسكرية فليسمح لي إذا كان يريد ان يتطرق اليها لأنه عسكري، وعسكري مفيد جداً بمعلوماته، إذا كان بالامكان أن يبحث هذا في جلسة مغلقة أو في مكان مع الحكومة مغلق، لأن التقرير ٥٣٢ هو عسكري.

الرئيس: ليتقدم عشرة نواب بطلب عقد جلسة سرية حسب النظام لنعرضه على التصويت وعلى كل حال ما هو موقف الحكومة؟

رئيس مجلس الوزراء: الحكومة سمحت للزميل الكريم أن يقول كلمته، والخطيب تفضل وأوقف كلامه ليستمع، فللحكومة هنا كلمة:

دولة الرئيس، أنا لن أقول بالسرية وأنا أصر على العلنية. ولكن قبل قراءة هذا التقرير من نائب مسؤول في هذا المجلس أتمنى على الرئاسة ان تطلب الى النائب الكريم أن يثبت ان هذا التقرير هو صحيح وأصلي.

هذا التقرير على ما أفهم أنه معزو الى بعض الضباط في الجيش، أنا أتمنى على الرئاسة الكريمة أن تطلب الى النائب الكريم قبل تلاوة هذا التقرير أن يقول لنا أن هذا التقرير هو ثابت وأصلي. والا فليقل انه تقرير مزعوم.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم، التقرير نريد أن نعرف كيف استحصلت عليه وبعدها للمجلس تقدير مدى جدية هذا التقرير. كيف استحصلت على هذا التقرير يا حضرة الزميل؟

فؤاد لحود: دولة الرئيس، تعلم ما أكن لدولتك من تقدير واحترام، ولكن لا يمكنني أن أبوح باسم من أعطاني هذا التقرير، ولكن سأثبت ان هذا التقرير هو صحيح.

الرئيس: أنت أخذت هذا التقرير من مصادر مطلعة؟

فؤاد لحود: سيأتيك الجواب، أن هذا التقرير وضع من لجنة رسمية قوامها العميد جورج صوايا مفتش العام للجيش، العقيد زين مكّي، معاون مفتش، العقيد زخور، قائد سلاح الإشارة، المقدم قزي قائد سلاح المدفعية، العقيد عبد المطلب الحاج، معاون قائد سلاح المدرعات، والمقدم ياسين سويد، مؤرخ. وأطلب أن يحضر هلاء الضباط الى هذه القاعة، اذاً كان يشك رئيس الحكومة بذلك ويقسموا الاليمين اذا ما كان هذا التقرير هو صحيح أم لا. وهذا التقرير يحمل الرقم ٥٣٢ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨.

رئيس مجلس الوزراء: ان الحكومة الحكومة على معرفة تامة بأن هنالك تقريراً ورقمه ٥٣٢ صدر عن بعض ضباط الجيش بتكليف من قيادة الجيش، وهو تقرير يجري دائماً لتقييم كل عملية يجريها الجيش. هذه عادة منبعه في الجيوش اطلاقاً، وهو تقرير موجود في وزارة الدفاع والحكومة تعرف ذلك، ولكن هل ما سيتلى هنا هو مطابق للتقرير الموجود في وزارة الدفاع ام لا. اتمنى على الزميل الكريم أن يثبت ذلك قبل أن يبدأ بتلاوة التقرير.

الرئيس: اتل التقرير ونحن نثبت أو لا نثبت، اتل ما في هذا التقرير على مسؤوليتك وأنت رجل لك مسؤولية.

فؤاد لحود: نعم على مسؤوليتي

إن تقرير ٥٣٢ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨ الصادر عن لجنة التحقيق العملائي، حول العمليات الحربية على الحدود الجنوبية ليومي ١٦ و١٧ أيلول ١٩٧٢ يتبين منه أنه لم يكن هناك أي تخطيط دفاعي مدروس انبثق عن سياسة عسكرية معينة.

«هذا نص التقرير».

وقبل أن تنتقل الى التقرير هناك فقرة واحدة، في مساجلة لوزير الدفاع تلفزيونية مع السيد عادل مالك (وأدينك من فمك يا اسرائيل) قال وزير الدفاع ما حرفيته: «سأل عادل مالك وزير الدفاع: لذلك اختيار السلاح لازم يكون حسب الطبيعة والسياسة الدفاعية.

فأجاب وزير الدفاع: طبيعة الأرض والسياسة الدفاعية... السياسة الدفاعية ماتحددت بعد في الحكومة ولا في مجلس الوزراء تانجي نقول السياسة الدفاعية.

والآن نعود الى التقرير:

وبما أنه يتبين من كل ذلك أنه لم يكن هناك سياسة دفاعية، للأسباب التي ذكرت، فلا يمكن أن يكون هناك خطة دفاعية. وذلك الأسباب الآتية:

- نوع الاسلحة المشتراة من المئتي مليون وسنأتي على ذكرها.
- التقرير رقم ٥٣٢ الذي نورد منه فقرات تهمنا. وهذا نص التقرير. - وارجو ان تعلق هذه الخرائط للاستعانة بها -.
- هذه هي نسخة فوتوغرافية عن التقرير مع التوقع.
- وهنا، علقت الخريطة وبدأ الاستاذ لحد يشير ويدل على الأمكنة والخطوط.
- هذه هي فلسطين والحدود الجنوبية. والخط الأحمر هو خط الهجوم الاسرائيلي، واين توقف الهجوم الاسرائيلي. وهذا نهر الليطاني والبحر.
- «ان تركيز جهاز الدفاع وادارة العمليات كانت عليهما المآخذ التالية، لو تفادها المسؤولون لكان تغير مجرى العمليات - هذه مقتطفات من التقرير.

١ - قبل العمليات:

- عدم لحظ دفاعات على محاور شقت حديثاً في القطاع الأوسط يعني قطاع بنت جبيل - على الرغم من أن بعضها هو على درجة كبرى من الاهمية تكتيكياً، ويؤثر على غيره من المحاور، مثلاً:
- وهنا أود أن أقول امراً قد نسيت: انني، كجندي، اقدر شجاعة الجندي اللبناني وهي تفوق كل شجاعة. وقد اخترته في المعارك شخصياً. وأود أن اذكر بعض الأسماء، عندما، معين حمود الذي رشح نفسه للانتخابات، هذه المرة لوحده، مع رقيب أول حسيب أو شقرا، وقد دحر مئة اسرائيلي، ومنعهم من نفس جسر ولا يزال هذا الجسر يحمل اسم حمود.
 - كما أن، عندما خضت معركة المالكية، وكان أمامي رقيب أول، وهيب بو حمدان، لا يزال على قيد الحياة، وارتدت ان اجتاز حقل الغام فسار أمامي لكي يقتل نفسه ويخلص رئيسه ولكن لحسن حظه، اجتاز حقل الغام دون أن يصيبه أذى، وانفجرت مصفحتي وراءه، وقتل الرامي والسائق واللاسلكي، ونجوت أنا.
 - وعلي منصور طوله ١٥٠ سنتي. كنا وضعناه في المطبخ فاحتج وقال: «أنا بدي حارب» قلت: يا ابني يا علي أنت رجال كبير. فاصر وقال أنا بدي حارب. فارسلته الى مرجعيون، الى جسر أبو زبله تركز هناك مع مصفحته، وكان مع رئيس المصفحة الرقيب أبو جبيري، ومع الرامي اديب عيد. جرح رئيس المصفحة، فانهار في ارض المصفحة. جرح الرامي فانهار، ماذا عمل اديب عيد؟ كان من واجباته العسكرية ان يأخذ المصفحة والسائق وينجو بهما. أخرج الرشاش من المصفحة ولحق بالاسرائيليين، فقتل من قتل وهرب من هرب - سنة ١٩٤٨.

ولا ننسى أيها السادة، في جميع حقبات العصور ان اللبناني مقاتل من الطراز الأول. ولولا حسد حكام قرطاجة، لتمكن هانيبال من أن يدخل روما، ولكان سيطر اللبنانيون على العالم كما سيطرت روما في ذلك الحين.

ولا ننسى أجدادنا المردة، حينما كان يخطب ودهم البيزنطيون والامويين، ولا ننسى فخر الدين، ولا ننسى، ولا ننسى...

انني لا أضع الملامة على الجندي ولا على الضابط، بل على الحكومة، بل على القيادة التي قصرت بالقيام بواجباتها، ولكن مع الأسف كان تقصيرها عن جهل وعن عدم مبالاة، وطبعاً ليس عن قصد.

أ - محور عين إبل الطيرة: يكتنف مركز صف الهوى الذي تراجع دون مقاومة لأن العدو اكتنفه مستعملاً محور عين ابل الطيرة عبر طريق جديدة.

ب - محور قانا - محرونة - جوبا: لم يكن هناك دفاعات لعدم معرفة المسؤولين بوجود هذا المحور.

د - محور الطيبة - وادي الحجير: لم يكن هناك تصميم دفاعي كامل لأنه بعدما اجريت نسفية الطيبة تمكن العدو من الالتفاف عن طريق رب الثلاثين وتهديد القنطرة.

٢ - ادارة العمليات:

أ - لم تؤمن الوسائل القيادية من ضباط العملانية واللوجستية في مركز القطاع. كانت قيادة القطاع الأوسط في بير السلاسل. في بير السلاسل يجب أن يكون فيه أركان لم يكن فيه ضباط عملانية الحرب، ولا ضباط للتمرين.

رشيد كرامي: هل كان ذلك مقصوداً أم عن جهل.

فؤاد لحود: لا - لا. بل لأننا نحن ما أفكرنا أننا بدنا نحارب اسرائيل. ويمكن أن يكون الضباط على حق. انما أنا أقول الواقع.

ريمون اده: الجيش الدفاعي، مش هيك

فؤاد لحود: لا، مش هيك.

ب - عدم التنسيق في عمليات الانكفاء أي بعض مراكز تراجعت قبل الأوان مما هدد مراكز متقدمة عنها مثلاً صفد البطيخ تراجعت قبل تبين.

ج - تراجعت القوى الآلية من بنت جبيل وبيت ياحون باتجاه تبين واهمال محور بيت ياحون وقد حصل ان اندفع العدو باتجاه عيتا الزط فلم يلق إلا المشاة فتبعثر هؤلاء تائهين ولم يلتحقوا بوحداتهم الا في اليومين الثاني والثالث أي بعد انتهاء المعركة وقد أسر قائد السرية الرائد فوزي أبو عز الدين بسبب ذلك ولا يزال مأسوراً.

واندفاع آليات العدو وبسرعة نحو عيتا الزط ساهم في تعجيل انكفاء حامية تبين دون قتال خوفاً من التطويق.

د - والجدير بالذكر أن جميع القوى المنكفئة من الحدود وصف الهوى وبيت ياحون وتبين تجمعت في السلطانية وشكلت هدفاً بارزاً لقصف العدو البري والجوي وبقيت هذه القوى دون تنظيم.

هـ - الاستعلام كان هزياً للغاية مما أدى الى عدم تفجير نسفية وادي الست (قرب صديقين) اذ لو أجريت لما تمكن العدو من دخول صديقين ومحرونة وقانا وجويا، ولما وصلت جميع التدميريات والضحايا في تلك الاماكن. لأن انعدام الاستعلام لم يمكن القيادة من اتخاذ الاجراءات اللازمة من نسفيات وحلّاه.

الرئيس: ماذا تعني بالاستعلام، هل تعني الاستخبارات عن خطة العدو.

فؤاد لحود: لا، أعني ان الاستعلام داخلياً، أو عما يجري داخلياً، كان ضعيفاً.

شو صار. يوجد هنا نسفية. من أين كانت تدار العمليات. من البرزة. مع أنه كان في النبطية مقر، كلف ملايين الليرات كي ينتقل قائد الجيش الى هناك لقيادة العمليات. ودولة رئيس مجلس الوزراء أمر قيادة الجيش بأن تتصدى للهجوم يومها قلنا، يا دولة الرئيس، إذا كنت فعلاً قد اصدرت هذا الأمر، يجب أن ترسل جيوشاً على هذا المستوى، لأننا نحن لا نقدر أن ندافع. أما إذا كنت تقول هذا على سبيل جبران خاطر، البت المخطيء. قائد الجيش، قاعد هون في البرزة عم يأمر هونيك، على مسافة ١٢٠ كيلومتراً. موشي دايان، في حرب ١٩٦٧ كان في الجبهة الأولى. لأنه، نسبة الى سرعة المعركة، لا يستطيع قائد الجيش، الموجود على مسافة ١٢٠ كيلومتر أن يعرف ماذا يصير.

قيادة الجيش، هي التي اصدرت أمراً بعدم دك هذه النسفية. يوجد دائماً قائد. ولكن، عندما يوجد قائد أكبر منه، ويأمره العكس، على القائد الصغير أن يمثل لأمر القائد الكبير.

وهناك أمر حاسم جازم، أمر به قائد الجيش أن لا تنسف نسفية صديقين. وربما كان على قائد الجيش أن لا يتدخل، ولكن سنيين بعثدئ لماذا تدخل.

سليم معلوف: أرجو من الزميل الكريم أن يكتفي بالمواصفات دون أن يحدد المسؤوليات.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم. أنا أؤيد طلب الزميل معلوف، وان لا تجيب على كل سؤال، لأنك تبتعد عن جوهر الموضوع.

فؤاد لحود:

أنا عندما بدأت الكلام قلت، يجب أن لا نسييس هذا الموضوع. وقلت يجب أن نشرب هذه الكأس. لأن العقاقير لن تنفع. يجب أن نستأصل الداء بعملية جراحية.

و - عدم وجاهية الاستغناء عن المقدم راشد قرب القائد الجديد الذي السلم قيادة القطاع الساعة ١١ من اليوم الأول.

في وقت لاسلم قائد القطاع الأوسط هو قائد قطاع محافظة جبل لبنان، في وقت السلم معاونه يكون الى جانبه، ولكن في حال التعبئة واصدار الأوامر من الحكومة للتأهب، للدفاع، على قائد منطقة جبل لبنان أن ينتقل فوراً الى مركزه القتالي في بير السلاسل - النبطية - قائد الجيش العام، قائد القطاع الغربي والوسط والشرقي. أما قائد القطاع الأوسط فكان يجب أن يكون في بير السلاسل، ولكن خارج منطقة جبل لبنان، عندما أعطيت الأوامر من الحكومة بقي في ثكنة شكري غانم، وبقي هناك معاونه، وبعد ٦ أو ٧ ساعات من الهجوم فكر بالذهاب الى هناك، وصل الى هناك وهو غريب عن الوضع لا يعلم ما يجري فبدلاً من أن يستبقي معاونه معه أرسله الى غير مكان، ظناً منه وهو كان هنا في قضية أنه هناك انتصار وهو يريد أن يسجل الانتصار لنفسه. ارسل معاونه وبقي وحده لأنه كان لا يلم بما حصل، صارت هذه البلبلة، وتجمعت جميع القوى الانفصالية بدون أي تنظيم وطوقت من قبل قوات اسرائيل. ولو أراد الاسرائيليون أن يقدموا الى بيروت لمكانوا قد وصلوا الى بيروت بساعتها.

مرور مجنزرة عدوة منفردة في اليوم الأول من القتال بالذات ضاعت فوصلت الى بير السلاسل، وبير السلاسل كبير. فيه قيادة القطاع ويحوي على سبعماية أو ثمانماية عسكري، وصلت الى هناك، اسرت عسكرياً ووضعتهم في المجنزرة وتوقفت وعبأت بنزين من القطاع اللبناني، ونزل الضابط وتكلم مع اسرائيل بواسطة اللاسلكي خاضتنا، وقال ابعثوا لي بالطائرات. أنا أعرفها، ولكن لتعرفوا أنتم؟

مرور مجنزرة عدوة منفردة في اليوم الاول من القتال وبعد الظهر من كفردونين، فبئر السلاسل. فالسلطانية، وتمكنت من اختراق الجبهة بالعمق متجهة نحو الجنوب حتى اسرائيل واسرت ٥ عناصر من كفردونين يضاف اليهم سيارتا جيب و٣ عناصر من بير السلاسل وتعبئة بنزين من محطة القطاع واجراء محادثات مع الضباط اللبنانيين في السلطانية. (النقيب سعد الحداد: ادى إلى اعطاء الأوامر بتمرير هذه المجنزرة آخذة الأسرى مع إسلحتهم وسيارتي جيب رغم وجود قوات كبيرة لبنانية في تلك الأماكن، واتصل الضابط الاسرائيلي بقيادته لكي ترسل له حماية جوية وذلك بواسطة جهاز لاسلكي تابع لقيادة القطاع اللبناني وأرسل له الطيران.

سليم معلوف: الذي تقوله الآن يتنافى مع ما أسلفته من بطولة الجندي اللبناني. هل كان لدي هؤلاء الجنود معدات يقاتلون فيها.

فؤاد الحود: سؤال وجيه، يكون الجندي بطلاً عندما تكون القيادة حكيمة، ولن قال القرآن الكريم: ان معركة غير متكافئة هي معركة انتحار. والقرآن والله لا يأمران ولا يقبلان بالانتحار. لأنه لم تكن هناك قيادة، وسترون لماذا لم تكن قيادة.

الأوامر كانت جميعها شفوية ولم تدون قط. أسرت المجنزرة اللبنانية وأخذتهم معها إلى أن وصلت

الحدود أفلتتهم. قيادة العمليات، تمت في غرفة العمليات في البرزة مع العلم أنه يوجد مركز قيادة في النبطية (وادي الأخضر) كلف مبالغ طائلة وبقي دون استعمال من قبل القيادة.

القائد بقي هنا، وصارت المعركة، لماذا؟ هذا المعتر بدو يشوف ادارة الجيش، وبدو يشوف عقوبات الجيش، وبدو يقود المعركة. مش معقول، هذا خارج عن نطاق امكانية رجل وحده.

استعمل بعض الضباط سياراتهم الخاصة أثناء التراجع. الحكومة أعطت الأمر: تراجعوا فكان المفروض أن لا تكون السيارات الخاصة بالضباط على الجبهة، بل ان تكون بعيداً، ويطلع الضباط بواسطة سيارات عسكرية بحوزتهم. كلا، كانت معهم هذه السيارات على الحدود. لأنهم أخذوا المسألة بالخلط وليس بالجدية.

استعمل بعض الضباط سياراتهم الخاصة أثناء التراجع، وتركوا وحداتهم تنكفيء لوحدها دون قيادة. لهذا حصل ما حصل في السلطانية.

(كتيبة المشاة الرابعة بقيادة الرائد نديم الحكيم في تبين).

حضرة الزميل الكريم، هناك قدسية للمسؤولية في هذه الجلسة التي نحن فيها، وإذا اعتبرنا أن مجلس النواب مصدر لاسلطات فلا شك أن يقول الانسان ما يؤمن به. فنحن من قبيل تسجيل الواقع الذي نحن فيه: أولاً، هناك رأي يقوله الزميل أنه لا يوجد خطة دفاعية ويمكن أنه هذا كل شيء يريد أن يقوله، ولكن أحب أن أسجل أنا، ان هناك شاهداً للأمر منذ أن كانت الاعتداءات حتى اليوم لم يرد الجيش عدوان من يتصدى للجيش بالمعنى الفعلي لعدوان، نسبياً، كما تصدى في العدوان اواخر. في العهود الماضية لم يكن يتصدى إطلاقاً.

نحن ليس انتقاداً منا ولكن نحن في سبيل تقييم وضع لنرى ما يجب عمله. وبدون أن نشرح الباقي فكلهم على هذا الطراز.

أما الجواب على حضرة الزميل العميد ريمون اده. ما هي القوى المتمركزة في هذا القطاع. كانت كتيبة مشاة يعني من ٤٠٠ الى ٦٠٠ رجل، ولأنه كان نقصاً كبيراً في التعداد، فكان يوجد سرية مشاة وكانوا على بعضهم من ١٠٠٠ الى ١٢٠٠ عسكري.

ريمون إده: وما كان يوجد من الاسرائيليين؟

فؤاد لحود: هذا لا أعلمه.

ريمون إده: وشو كان عندنا معدات وشو كان عندهم. نريد أن نعرف شو كان عندنا نحن وشو كانت قوة

الجيش الاسرائيلي؟ وأكد أن يكون مطلع عليها. مم كانت مكونة القوات اللبنانية ومم كانت مكونة القوات الاسرائيلية؟

فهل يمكن أن تطلع المجلس على هذا؟

فؤاد لحود:

أن القوات اللبنانية التي كانت متمركزة في القطاع الأوسط هي الوقات التي كانت مقررة في أيام السلم، ولم تعزز هذه الجبهة الا بفصيل دبابات.

عندما أمر دولة رئيس الوزراء بالدفاع عن هذا القطاع، كان يجب تعزيزه بقوات اضافية، لأنه لدينا تسعة أفواج مشاة. ولدينا مدرعات عديدة، فلم يعزز هذا القطاع. وهذا طبعاً لا تقع مسؤوليته على رئيس الحكومة بل تقع مسؤوليته على القائد الذي أمر بالدفاع. كان عليه أن يعزز هذه الجبهة، فلو عزز هذه الجبهة بفوجين اضافيين لكان أصبح هناك ثلاثة أفواج، كان بإمكانها أن ترد زحف ستة أفواج إسرائيلية أي ما يقارب اللواتين. ولم يهجم على لبنان إلا لواء واحد مع العلم أن الدبابات اللبنانية تصدت لاسرائيل بالرغم من قلة عددها هي دبابات متتير.

ولكن للأسف لعدم وجود غطار جوي في لبنان، عندما كانت دباباتنا تتصدى للدبابات الاسرائيلية كانت تأتي الطائرات الاسرائيلية وتحرس هذه الدبابات.

طالما ما عندنا تغطية جوية، لو كان عندنا ٥٠٠ دبابة وهم عندهم تغطية جوية كانوا انتصروا علينا. انتهى البحث.

ريمون إده:

فؤاد لحود:

إذا، لأنه لم يكن هنالك سياسة دفاعية، ول وكان ذلك، لكننا لمسنا اليد أنه لا يمكن المقاومة بدون غطاء جوي، ولا يمكن المقاومة دون صواريخ أرضية جوية، ودون صواريخ أرضية - أرضية. وعندما يقول الاختصاصيون في الجيش، أن دباباتنا اللبنانية مدى رماية مدفعها هو ١٠٠٠ متر ورماية مدفع العدو هو ٣٠٠٠ متر فنتنظر لكي تصل دبابات العدو لألف متر ونطلق النار عليها. فهذه أيضاً هرطقة عسكرية، لأن الدبابة الاسرائيلية يمكنها على بعد ٣٠٠٠ متر أن تدمر المشاة، وعندما تصل الى ١٠٠٠ متر عوضاً عن أن نستعمل دبابة ندفع ثمنها مليون ليرة نستعمل الصاروخ، ثمنه الف ليرة نضرب به دبابة. إذا الدبابات لم تخلق لكي تستعمل لقنص الدبابات بل الدبابات تستعمل اذا ما خرق العدو الجبهة، كما فعل، ان يكون هناك احتياطي للدبابات يقومون بهجوم معاكس ويردون العدو على أعقابهم. وهذا لم يكن متوفراً. ولذلك فهذا أكبر برهان أنه لم يكن هناك أي دفاعية.

ويمكن القول أنه لم يكن هناك على الحدود الا مخافر، لم تنظم على أساس دفاعي ولم يكن هناك أي قيادة تقود العمليات. وكل ما هناك كان جيش لكي يمنع الفدائيين من التسلل الى اسرائيل. لم يكن هناك شيء على الحدود، ولم يكن هناك خط للدفاع ولم تكن أي خطة دفاعية، ولم تصل أسلحة على هذا الأساس قطعياً. ولو أرادت اسرائيل أن تصل الى بيروت لوصلت بكل سهولة، ولكانت طوقت القوات اللبنانية بكل سهولة.

ريمون إده:

إذا بالامكانات الموجودة لدى الجيش اللبناني بإمكانك أن تمنع زحف الجيش الاسرائيلي حتى يورث كما تشرح؟ بالامكانيات الحالية؟

فؤاد لحود: بالتنظيم الحالي، وشكل الجيش الحالي، وتسليح الجيش الحالي، لا يمكن للجيش أن يصد العدوان الاسرائيلي.

ريمون إده: ارجو تسجيل هذا الجواب التاريخي.

نير أبو فاضل: اذا، هذا السجل معروف، هل يمكن لهذا الجيش أن يصمد ٧٢ ساعة في حالة قتال مستمر؟

فؤاد لحود: هذا الجيش بحالته الحاضرة، بمعنوياته الحاضرة، وبأسلحته الحاضرة بعده، بقيادته لا يمكن أن يصمد لأنكم تعلمون ماذا أعطي للجيش؟ ليس هناك اقبال للتطوع. فأين اذاً هذا الوعد في الأسباب الموجبة، عندما قالت الحكومة انها ستضع سياسة دفاعية؟ للأسف؟ ولا ألومها، وأكرر لأن العادة جرت كذلك وغير حكومات قالت أيضاً أنها تضع خطة دفاعية، ولا توضع هذه الخطة الدفاعية، فيجب علينا نحن اليوم، أن نقوم بهذه العملية الجراحية فنستأصل المرض. ومن أجل ذلك أتكلم، ولا أتكلم من أجل الانتقاد والتجريح بل أتكلم لكي، بعد قليل، أطرح على حضرتكم سؤالاً تأخذون به مسؤولياتكم بصورة نهائية.

ريمون إده: ما هي التدابير التي اتخذتها القيادة، هل إذا كان هناك اهمال وحسب رأيك ما في اهمال؟ ما في خطأ؟

فؤاد لحود: ان لجنة التحقيق تقدمت باقتراحات الى القيادة - لجنة التحقيق العملائية الضباط الذين ذكرتهم، تقدمت باقتراحات الى القيادة تطلب فيها معاقبة بعض الاشخاص، وحتى حالتهم الى المحكمة العسكرية. وطلبت تهنة أشخاص آخرين، لكن للأسف الشديد من بين الأشخاص الذين كانت ترقى اليهم المسؤولية رقوا بصورة استثنائية أو أعطيت لهم قدم اضافية لبطولتهم.

ريمون إده: شو بتجاوب الحكومة؟

فؤاد لحود: ما عندها علم الحكومة

ريمون إده: كيف ما عندها علم

فؤاد لحود: يا سيدي، ما عندها علم، عم يضللوا الحكومة. لأن رئيس الحكومة، أين الجهاز العسكري عنده؟

ريمون إده: وزير الدفاع.

فؤاد لحود: وزير الدفاع، أين الجهاز العسكري الذي عنده؟

ريمون إده: في هذا الموضوع الخاص كيف ما عنده علم؟

اقتراحات، اقتراحات، وزير الدفاع، وسعنا له صلاحياته؟

فؤاد لحود:

مش هو يقاتل والصلاحيات لم يستعملها بعد. هناك برنامج التسليح.
ريمون إده: هذا برنامج شراء سلاح، بدنا نرجع للموضوع. ما هي امكاناتنا اليوم؟ شو صار بعد هذا التراجع؟ شو كانت نتيجة الاقتراحات، اقتراحات اللجنة، ولماذا لم تنفذ؟

الرئيس:

أرجو عدم مقاطعة الخطيب

فؤاد لحود:

إنني جد فخور أن تكون هذه الحيوية مسيطرة على هذا المجلس الكريم. ولو أخذنا من الوقت قليلاً فلا مانع أيها السادة بالنسبة لهذا الأمر الخطير، فاسألوا ما اردتم واني على استعداد أن أجيب حسب معلوماتي.

من برنامج التسليح: نقتطف من بيان وزير الدفاع بتاريخ ١٨/١٢/٧٢ بعض المقاطع الآتية:
«ان عصب القتال الهجومي هو الدبابة والطائرة، وعصب القتال الدفاعي هو المدفع المضاد للدبابات والسلاح المضاد للطائرات، المعطيات اللبنانية تفرض اعتماد خطة الدفاع لا الهجوم، إذ ليس للبنان سياسة توسيعية تقتضيه اعداد جيش هجومي فهو إذا بحاجة إلى سلاح لاقتناص الدبابات المهاجمة».

ان هذا التفكير هو تفكير صحيح ولا شك، وهذا ما أورده العقيد لحود شخصياً في افتتاحه جريدة النهار تاريخ ٣٠/١/١٩٧٠ وقد وزع نسخة عنها الى الزملاء منذ مدة وجيزة.
ولكن لنرى اذا ما طبقت هذه النظرية في شراء الأسلحة من مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة أم بقيت حبراً على ورق كما بقيت الوعود التي جاءت في الاسباب الموجبة في المرسوم ١٣٥٨؟...
لنستعرض الأسلحة التي تم شراؤها:

٢٤ مدفع عيار روسي ١٢٢ م.م، ليس لنا أي اعتراض عليه بالنسبة لفعاليته، انما الشاحنات التي اشترت معه، أصبحت جميعها باستثناء ثلاث شاحنات قيد التصليح. وقد لفتت السلطات، لاثلاثم لبنان، واصرت اللجنة على الشراء.

حسن الرفاعي: أنا اطرح السؤال التالي:

كيف ان الحكومة اعطت امراً للجيش بالهجوم أو بالدفاع. هل كانت على علم بمقدراتنا الدفاعية والتسلحية، أم لا؟ وهل حاسبت المسؤولين عن كتم المعلومات، عن عدم كتمها، وهي عالمة بما لدينا وثابرت على اعطاء الأموال بالدفاع أو بالهجوم؟

أرجو المجلس الكريم أن تكون الجلسة محصورة فيما بين المجلس والحكومة، وان لا نذهب بعيداً الى محاكمة ضباط، نحن على أقل تعديل، ما عدا حضرة العقيد، لسنا صالحين أو قادرين على محاكمتهم في هذا الشكل.

رئيس الحكومة: حضرة الزميل كيف تقول هذا مع انك سمعت كل شيء؟

حسن الرفاعي: نعم سمعت، ولكن لا نجعل حالنا منصيين الحاكم ذاته.

رئيس الحكومة: كان لازم من الأول هالكلام.

حسن الرفاعي: كيف من الأول، وبعد ما سمعنا الحكومة.

الرئيس: يرجى، أن يفسح المجال الى الزميل العقيد لحد، ليقول كل ما لديه. حتى اذا كان والموضوع

يستحق الاستيضاح والتوضيح، إذا كان لدينا من أسئلة ومن تساؤلات، نطرحها بعد أن ينهي

الزميل الكريم كلمته.

أرجو أن تسجل ملاحظتنا حتى ندلي بها فيما بعد.

فؤاد لحد: بعدين، بنادق م ١٦، يقول دولة رئيس الوزراء، انه لم يكن هناك الا اربع بنادق كسرت اثناء

الحن. هذا صحيح، الذي يقوله الرئيس، أثناء الشحن كسرت أربع بنادق، ولكن اذا ما ذهبنا

الى فوج المضاد للطائرات اليوم المتركز بثكنة هنري شهاب، نرى أن من أصل الستمائة بندقية،

٢٦٠ أصبحوا معطلين وغير صالحين للعمل.

مقاطعة - كيف يجوز ذلك؟

رئيس الحكومة: يا سيدي، اين الاثبات هو يقول ذلك، وسمعنا قبلا عن الألوف فوجدنا أربعة فقط. يلزمه

اثبات. هو يقول ذلك بدون اثبات.

الرئيس: يا سيدي، الحكومة قالت ما في أسرار، وهو يريد أن يتكلم على مسؤوليته هل نتمكن نحن الآن

أن نعمل كشفاً حسيماً. هذا ليس بإمكاننا.

فؤاد لحد: ارفعوا عني الحصانة وحاكموني. أنا مسؤول. ما بهمني، خرجت من الحبس ورجع الى الحبس.

الرئيس: أرجوك المتابعة يا حضرة الزميل.

فؤاد لحد: نعم، من أصل ستمائة بندقية سلمت الى الفوج المضاد للطائرات في ثكنة هنري شهاب، يوجد

الآن ٢٦٠ بندقية معطلة عن العمل، وقد رقع تقريراً بذلك، المعاون الأول اسكندر سعيد الى

قائد الفوج من بيت القعقور، وكذلك عقد الـ م ١٦ ان هذه البندقيات استعملت في فيتنام وبما

أن جهاز التثبيت مركب على قبضة البندقية يصبح هذا الجهاز التثبتي grandemur عالي، فيضطر

الجندي الى رفع رأسه، ليرمي فيقتل في الجبهة وهذا ما حصل في فيتنام، وقد اعترض الجنرالات

هناك على استعمال هذه البنادق.

ان العقد المتعلق بالبنادق في احدى مواده يقول: يجب أن يحصلوا على شهادة من الحكومة

الاميريكانية، ان هذه البنادق هي من صنع سنة ١٩٧٢، وبما أنهم أرادوا أن يستحصلوا على

خمسة الاف بندقية، ليست من صنع جديد، الغوا هذه المادة لكي يتمكنوا من استحضار خمسة آلاف بندقية لم تكن من صنع جديد.

فيما يتعلق بالدبابات أم أكس، ١٣، ماذا صار معنا في الطيبة. ذهبنا الى الطيبة، فأعلن لي ضابط أنه أجريت رماية مسبقة قبل بنهار، وحيث ما وقعت القذائف، نصبت الأهداف، فطلبت من الميد رئيس الاركان بوجود الزميل الاستاذ شفيق بدر أن يغير مراكز الاهداف، ويغير مراكز الدبابات، وقلت له بالرغم، من أن رماية المدرعات لا تحصل بالطريقة التي ستقومون بها، رضيت على أن تغيروا مراكز الاهداف ومراكز الدبابات. فسألني كيف تقام رماية المدرعات، فقلت له، أما ان تكون المدرعة، كامنة وراء تلة، ولا يظهر منها الا قسم من البرج. وذلك يعني تعريض ربع مساحة الدبابة أي متر مربع بدلاً من أنكم تضعون اهدافاً، مساحتها أربعة أمتار مربعة، وأما ان الدبابات سائرة فسيروها واطلقوا النار عليها. وأما ان تقوموا برماية على أهداف ثابتة ظاهرة للعيان. وقد جربتم رماية، يوماً ثالثاً، فبهذا أيها السادة، قد تكونون ضللتهم أنفُسكم بأنفسكم.

ريمون إده: إذا كان قبل بيوم دبروا الأمور، هذا تزوير.

رئيس الحكومة: بدي ثبت وين في تزوير.

فؤاد لحود: يا دولة الرئيس، أنا كل كلمة بدي قولها راح يأتيني جواب عليها. يا سيدي أنا رب من خلق بالمدرعات أنا...

ريمون إده: مفهوم، كان صغير وبعده ما خلق.

فؤاد لحود: يوم رماية المدرعات، ميزة المدفع، ليس فقط باصابة الهدف، ميزة المدفع، ان يتمكن هذا المدفع من اطلاق طلقات متعددة في وقت قصير.

يا سيدي، هناك شيء مهم، هو أنه عندما يطلق هذا المدفع طلقة واحدة، يبقى دائخاً خمس دقائق، لأن المدفع كبير على الدبابة، فلا تصلح الدبابة.

رشيد كرامي: بيضل يقدر يصيب.

فؤاد لحود: بيضل يقدر يصيب اذا كانت قذيفة سريعة المدى.

أيها السادة، اذا أردتم أن تترك القضايا الدفاعية على الهامش، فلا مانع عندي وأنا عضو من ٩٩ في هذا المجلس فإنني مستعد ان أتوقف عن الكلام وأطوي هذا الموضوع، وأكون قد قمت بواجبي.

الرئيس: حضرة الزميل، اذا سمحت لي بأن الفت نظرك، اليوم مثل هذا الموضوع الفني التقني المحض،

كما تلاحظ، وكما يقول لك رسيد بك، إذا طلع الهواء، لا نعرفه نحن. فاليوم هكذا قضية اذا شئت أن تحكيها فنيا، مجبورين نحن ان نطلب منك، بأن تستحضر خبراء، ولكن نحن معتبرين، بأن المسؤولية الأولى لا تقع على مجلس النواب.

أرجو، ان يقتصر كلام حضرة الزميل، ليس على الأمور الفنية التفصيلية، كيف مثلاً، المدفع وزنه بالنسبة للدبابة. الرجاء ان يقتصر على السياسة الدفاعية أو الخطة الدفاعية، ونوع الاسلحة، اذلا كان الزميل يعتبر أن نوعها غير جيد. وبعدين الخطة الايجابية يعني خطوط عريضة.

يا سيدي، على راسي نحن عمال نحكي هيك حتى نوصل الى الموازنة، وعندما يكون الجيش هيك بدي نزلها بالموازنة.

الرئيس: نريد أن نصل الى نتيجة.

فؤاد لحود: نعم، انا اتطرق اليوم إلى الاسئلة، فليمتنعوا عن سؤالي، فعندها امتنع عن الحكي.

الرئيس: اعتقد، يا حضرة الزميل، بأن الكل مؤمنون بأنك أنت أخير من كل واحد منا، بالأمور العسكرية.

فؤاد لحود: قال رئيس الاركان، انه عى استعداد أن يقوم بالرماية. صار لنا ستة أشهر منحكي. راح نحكي، منحكي لخير هذا البلد، لخير هذه الحكومة، لخير هذا العهد ليس لخير أحد.

طلبنا من رئيس لجنة الأركان، أن يقوم بالرماية حسب الأصول، فقال لي لدي أوامر من قيادة الجيش أن أقوم بالرميات حسب منطوق البرنامج الذي هو بيدي، وبعد ذلك نقوم بالرماية التي طلبتها، لأن وزير الدفاع كان قد أدلى ببيان في ١٨ أيلول، يتحدثنا بأن نذهب الى مركز الرماية ونطلب ما نريد اجراءه من أنواع هذه الرماية، ومن أنواع الطلاقت، ومن عدد الطلقات. اذعنا لطلبه وأجريت رماية، فماذا حصل؟ من أصل ١٥ طلقة، اصيب الهدف بثلاث طلقات، وطلقة مشبوهة، وأخذت معي الى الهدف ضابطان، الضابط، عازاريان والضابط بو صعب.

أما ماذا حصل؟ حصل ان الاهداف هي، من برواز خشبي مطلية بقطعة جنفيس عندما كانت القذيفة تخرق الهدف تنقب الجنفيس. ولكن عندما كانت القذيفة، تقع على عشرة أمتار أو على عشرين متراً شمالاً أو يميناً أو اماماً كانت تطير تراباً أو غباراً، وبما أن الأهداف كانت مركزة بصورة ضعيفة جداً، يأتي التراب على الهدف فيقلبه، فيصرخون هناك هدف هدف، مع أن الواقع، هو عكس ذلك. وعندما رمينا على الصفيحة الحديدية التي يدعون أنها فولاذية، مع أنها حديدية. ماذا حصل؟ حصل أن ثقباً من الداخل، كان بالواقع سنتم واحد، لا يعني ذلك، ان القذيفة ثقت سنتم واحد كلا. ثقت كل الدرع، ولكن من الداخل، لم يكن الشعاع الا سنتم واحد. وذلك لا يكفي لاعطاء حرارة كافية لوضع الملاحين في حالة عدم القتال، ولا يدمر

الدبابة، يعني بالاختصار، ان الدبابة A.M.X. ١٣ - المجهزة بمدفع ١٠٥ لا تصلح، وأكبر برهان على ذلك، أن الزميل شفيق بدر، سأل ممثل الشركة، هل هذه الدبابات مستعملة في فرنسا؟ اجابة، لا. هل هذه المدافع استعملت في غير بلدان؟ فقال يوجد بعض بلدان جهزت بهذه الدبابات، منها لندرة، والبيرو، والارجنتين. لكن الجدير بالذكر، سنغافورة اشترت من اسرائيل هذه الدبابات، لو كانت هذه الدبابات صالحة للقتال، أنظنون أيها السادة، ان اسرائيل كانت باعتها الى سنغافورة، هذا هو الدليل.

الرئيس: سنغافورة شو بدها فيها؟

فؤاد لحود: هيك، للوكس.

رئيس الحكومة: فرنسا عاملة علميا امباكو Emparco ما بتعطيها اكساسوار.

وزير التربية: طيب لنسأل، هل ان فرنسا، لا تستعمل هذه الدبابات، وهل هي صنعتها من أجلنا؟ هذا غير معقول.

فؤاد لحود: سألنا لماذا هذه المدافع لا تستعمل في فرنسا، فأجابوا، لأننا قصرنا طول المدفع، وخفضنا الحشوة في القذيفة، لكي تتمكن الدبابة A.M.X. من تحمل هذا المدفع. ونحن في فرنسا بدلاً من أن نعمل كذلك لدبابات A.M.X. وضعنا عليها مدافع من عيار ٩٠ ملم الذي يكلفنا بأقل تقدير من ١٣ الى ٧٥ التسعين، معنى ذلك أنهم في فرنسا لا يستعملونها. مع العلم، لا التسعون وال ١٠٥ صالحة.

ريمون إده: لا، التسعون موجودة في الجيش الفرنسي لماذا لم نختار التسعين، ولم نختار ال ١٠٥؟

فؤاد لحود: أسأل القيادة. مع العلم أنه لدينا دبابات A.M.X. ١٣ حالياً استخدمناها منذ سنين، ومجهزة بالمدفع ٧٥ بالرغم من أنها سريعة العطب، ثلاثة أرباعها واقفة، وغير ماشية.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، نحن الآن نستمع الى شروحات فنية يدلي بها حضرة العقيد، ولسنا في امكانية الحكم على تلك العمليات. فالقول، بأن المدفعية اصابت الهدف، ولم تصب الهدف، ليس هذا المقصود، قد يكون ذلك حينما بعثت القيادة حضرات النواب للاطلاع. المقصود كما سمعته من مصادر عسكرية، الاستيضاح. فيما اذا كانت القذيفة التي تطلق من عيار ١٠٥، بإمكانها ان تحرق الهدف. انطلاقاً من القول الذي سمعناه هنا، بأن القذيفة التي فيها Charge preuve تختلف.

الرئيس: حضرة الزميل،

كل هذه المعلومات العسكرية الفنية التي هي عندك سيأتي دورك بالكلام وتقولها.

فؤاد لحود: دولة الرئيس، انا بدي أحكي، وأقول للزميل السيد محمد، انك عندما كنت تحكي بالاقتصاد، هل قاطعتك أو أقدمت على مشارعتك، أنا لا أدعي انني خبير بالاقتصاد لذلك، دعوني أنا أتكلم ولا أحد يستنتج منكم استنتاجاً. والوثائق الرسمية التي أرسلوها وبدي جاوب عليها. لكن بدي أوضعكم بالجو.

الرئيس: حضرات الزملاء.

من قبل احترام النفس. يعني، ان هذا الرجل بالغ الرشد. اما أن يسمح له بالكلام أو لا يسمح. المجلس صوت على أن يسمح له بالكلام. الرجاء ان يتابع كلامه على مسؤوليته، لأنه قد يتمكن من اثبات كلامه. وإذا كان عندنا شكوك، نقولها بعدئذٍ ولكن أرجو، من الوميل أن يتابع.

فؤاد لحود: يا سيدي، طيب أنا أريد المتابعة، ولكن اذا تكلم أحد الزملاء ماذا تريد أن أعمل؟

أحد النواب - هناك سرية.

الرئيس: يا سيدي، المجلس ما صوت على السرية، والحكومة ما قبلت بالسرية. اذا، له الحق أن يحكي علنا.

رشيد كرامي: الحق على الحكومة.

فؤاد لحود: مدافع ٢٠ ملم اشترت من يوغسلافيا، وهي لا تلائم للدفاع عن لبنان، لأن القذيفة عندما تحتجاز ٨٠٠ متر، تبدأ اللعب بالهواء، وهذه المدافع مصممة منذ عشرين سنة، عندما كانت الطائرات تسير بسرعة ٢٠٠ كلم بالثانية.

أما اليوم تسير الطائرة بسرعة ٤٠٠ كلم بالثانية فتتمكن هذه المدافع المدارة باليد أن تلحق بالطائرة ربما، مع العلم، أنه لدينا نحن ٩٠ مدفعاً من هذه المدافع. جاء الاختصاصي في الجيش وركبها على جيب تدار الكتريكيا، ولا تكلفنا شيئاً، وهي اسرع بالتصويب، من المدافع اليوغسلافية التي استقدمناها. فلم يريدوا أن يتبنوها، لأنهم لم يدفعوا ثمنها مالا. بل، أرادوا أن يستخدموا مدافع عاطلة لكي يدفعوا ثمنها مالا.

المصفحات ناقلات الجنود م ١٣٠ التي استقدمناها من أميركا، مركز عليها مدافع نصف بوصة، غير جديدة.

المصفحات البانهارد، التي اشترينا منها عشر من غير أصل المئتي مليون ليرة، وتقدم المقدم اميل كلاس بتقرير، انها لا تصلح للبنان، وبالرغم من ذلك، استقدمت من قبل الحكومة الحاضرة. ثم عادوا واستقدموا ١٢ مصفحة من هذا النوع، والآن أوصوا على ثلاثين مصفحة.

ومبارح تدهورت مصفحة لانو حاطين عليها مدفع كبير، بس توصل على الكوع بتقلب. صار قالب أربع مصفحات ومات أربع عسكريين. بعدين كان لدينا مدافع عيار ١٦٤ كانت قد اشترت ورمزت من قبل الافرنسيين في مار يوسف، وهي مدافع ضد البحر ومنذ بضع سنين نقلوها من مار يوسف ليضعوها في عدلون واشتروا ستين دونم أرض بمبالغ طائلة لكي يركزوا المدافع. من سنة ١٩٦٧ وركزوها هناك. الوبم بدهم يشيلوها.

وزير العمل: هلق بخبرك شو عملت في عهدك.

كرامي: بدنا نحولكم على المحاكمة.

وزير العمل: بدنا ناخذك انت على المحاكمة لأنها حصلت في عهدك.

كرامي: بروح أنا وإياكم على المحاكمة واللى بيثبت عليه بيقتعد بالحبس.

وزير العمل: أنت المجرم.

كرامي: بدي روح انا وإياك والمجرم بيقتعد بالحبس، المجرم انتو، اللي بيتبين هلق من كل هالشروحات. بدكم تروحوا على الحبس.

لحد:

شو عملوا فيهم اليوم. بدهم يشيلوهم تايحطوهم بالمتاحف. مع أن المدفع منهم ييقوص على ثلاثين كيلومتراً وبعدوا صالح. خليههم يحموا الجنوب. بدهم يشيلوهم هلق، اثنا عشر مدفعاً عيار أربع وتسعين ملم بيسوا المدافع الروسية مرتين. واضعينهم تحت الشتاء ما عم يستعملوهم لشيء؟ المصفحات اللي جنبها ما في جنود حتى يقودوها، ليش جابوها قبل ما يكون الجهاز الصالح والجنود. تانحطهم برا وتحت الشتاء. لماذا إنفاق هذه الميين أيها السادة؟ لماذا نترك فيالخدمة جنوداً بلغوا الأربعين والخمسة والأربعين ولا يسرحونهم لأنهم لا يجدون جنوداً شاباً يتطوعون. ماذا تنتظرون من هؤلاء الجنود الذين يخدمون بالرغم من ارادتهم. كيف تريدون؟ اذهبوا الى قطع الجيش لتروا كيف تصان الاسلحة والمعدات لكتتم تقرررون الا تنفقوا قرشاً واحداً. اطلب من دولة الرئيس أن اذهب بمعيته لأي قطعة أراد، ورأيه كيف تصان المعدات والمدافع. لماذا لا يوجد جنود. والجنود الموجودون لا يعتنون بالمعدات لأنهم لا يريدون البقاء في الجيش لماذا لا يريدون البقاء في الجيش؟ سنقول لماذا؟ ولو افترضنا ان جميع الاسلحة التي استقدمناها هي صالحة، فهي غير ملائمة للدفاع عن لبنان لأن المدافع مئة وعشرين ملم، لا يمكن أن تتصدى الطائرات اذا ما تصدت؟ ويلزم ستة وثلاثين مدفعاً لإنزال طائرة اذا ما تمكنت من ذلك. يعني أن هذه المدافع وهي من صنع سنة ١٩٤٠ لا يجب أن توضع بين أيدي الجنود.

٣ A.M. قال العقيد كنعان ننتظر لكي يصل العدو الى الف متر ونطلق عليه النار. إذا كان القصد من هذه

الدبابة أن تطلق النار على دبابة العدو ونحن متربصون، فالأحرى أن نستعوض عنها بصاروخ يكلف خمسة آلاف

ليرة ونطلقه على دبابة العدو. عوضاً عن أن نطلقه من هذه الدبابة التي تكلف مليون ليرة وهي معرضة للقصف الجوي. الدبابات لا تستعمل لكي نترصد. الدبابات هي سلاح هجومي، نحن في لبنان يجب أن نستعمله لكي نقوم بالهجوم المعاكس عندما يخترق العدو أجواءنا.

المصفحات. لدينا مئة وعشرين مصفحة، اشتريناها منذ ثلاث وعشرين سنة، ولا تزال قيد الاستعمال. ونحن نريد اليوم أن نشترى ستين مصفحة غيرها. لماذا؟ لأننا نحارب في الصحراء الغربية. المصفحات هي للاستكشاف ولا لزوم للاستكشاف بيننا وبين إسرائيل، الالتحام يقع بظرف خمس دقائق ويجب أن يجابه بأسلحة ثقيلة. إذاً، المصفحات هي للزوم الأمن الداخلي. هل ترون أيها السادة أنه يلزمنا مئة وثلاثين مصفحة للأمن الداخلي عندما كنت في مرجعيون وكان هناك ثورة مستعملة تمكنت من الحفاظ على الأمن بأربع مصفحات فقط لماذا لم تتمكنوا؟ عدم التصميم لأننا لا نعرف ماذا نريده لأن الهرم العسكري عندنا غير متوازن، لأن قائد الجيش لا يمكن أن يكون الها. لا يوجد تنظيم عسكري مثل ما هو موجود في لبنان اليوم. قائد الجيش ليس الها. فماذا عملوا عندما توفي ابن عمتي الجنرال جان نجيم، وقعوا بحيرة لأنه لم يكن هناك ضابط كفؤ لكي يتمكن من تسليم مهام قيادة الجيش الجسمية، استعادوا أو أعادوا العماد اسكندر غانم ووضعوه على رأس هذه المؤسسة. ولكن أعادته غير قانونية لأن القانون صريح. قانون الجيش صريح في مادته ٤١ فقرة ٢. لا يجوز ترقية الضابط عندما يصل إلى سن التقاعد القانوني والعماد اسكندر غانم وصل إلى سن التقاعد القانوني ١٩٥٨، وأحيل إلى التقاعد وبقي سنتين خارج الجيش فاستعيد ورقي وترقيته مطعون بها. إذا جاء أحد العمداء يدعي في مجلس الشورى يمكن أن يرح الدعوى. الهرم العسكري عندنا مش مضبوط. ما لازم يكون عندنا جنرال واحد. يجب أن يكون عندنا جنرال للإدارة وجنرال للجبهة. لو كان كذلك ما كان هذا بيبصير. يعني بالاختصار إذا ما أردنا أن يكون لدينا جيش نقاتل به يجب أن نشئه وندرجه ونسلحه، على غير الصورة التي هو مجود عليها الآن. أما إذا أردنا أن نستعمل الجيش الحالي للحفاظ على الأمن فهذا ثوب فضفاض، ولا نريده أبداً ونربأ بالحكم أن يكون بحاجة إلى كل هذه القوى للحفاظ على الأمن. الحفاظ على الأمن يكون بهيبة الحكم. ونحن نعرف أن للحكم هبة ولا يلزمه كل ذلك. فإذا، هذه الأموال تصرف بغير لزوم بينما نحن النواب نستجدي أن يعطونا مئة وخمسين ألف ليرة مخصصات للطرق لكل واحد. يرفضون هذا المبلغ. لذلك لذي اقتراحات عاجلة واقتراحات آجلة. الاقتراحات العاجلة هي بما يتعلق بالميزانية الحاضرة.

قرأت ميزانية الدفاع بكل امعان، فتبين لي أن هناك أربعين مليون ليرة تهدر. وسأقدم باقتراحات لكي تلغى هذه البنود وتخصص لزيادة رواتب المتقاعدين القداماء. اليوم، وكنت متوجهاً نحو هذا المجلس رأيت رئيساً لي في الجيش، العميد جميل شهاب، يركض لكي يركب الاوتوبيس ويلبس ثياباً رثة عظم على الأمر. أوقفت سيارتي وركضت إلى الأوتوبيس فأنزله وقلت له يا سيدي ما الأمر؟ فشرح لي أمره. كما جاءني عديدون من رفقاائي ورؤسائي وشرحوا لي وضعهم المتدهور زعيم في الجيش متقاعد يتقاضى خمسمائة ليرة في الشهر وزعيم اليوم يخرج إلى التقاعد ويقبض الفي ليرة في الشهر. أترون أيها السادة؟ هل ذلك ممكن. هل ذلك يتلاءم مع الضمير والوجدان؟ كل والـف كلا.

قانون الاصلاح الاداري. هناك موظفون صرفوا في العهد الماضي دون تحقيق وأنا أعلم أيها السادة ماهو الظلم. لقد ظلمت في حياتي، يجب أن يعود هذا القانون الى المجلس الكريم ونقره. ومن ثبتت براءته فيجب ان نرجع له حقوقه كاملة. ولذلك يجب أن نلاحظ في هذه الميزانية مبلغاً كافياً يعود ذلك تقديره الى معالي وزير المال من أصل أربعين مليون ليرة، كما أنه اذا كان للمعلمين المصروفين حقوق فذلك تقرره الحكومة الكريمة عوضاً عن أن يترددوا ويختاروا من أين يجب ايجاد المبالغ اللازمة لهم. يمكن أن يرصد لهم مبلغ.

وأخيراً لا خراً، نحن النواب لا يجوز بعد اليوم أن نقف على باب الوزراء الكرام الذين نحترمهم ونجلهم ونقدرهم، فنستجدي الف ليرة أو الف ليرة لطريق. لا يجوز. لقد طلبنا أن يخصص لكل نائب مئة وخمسون الف ليرة. واني أصر على ذلك. وما يلزم هو سبعة ملايين ليرة، رصدت لصيانة الميراج. بربكم قولوا لي أيها السادة ماذا تنفعنا الميراج. بدنا نبيعهم نحول سبعة ملايين ليرة من الميراج لرصدها الى مخصصات النواب. وسأقدم بتقرير بهذا الصدد.

اده: اذا ما في صيانة، في خطر على الطيار.

لحدود: لا، لا، ما منطير فيهم.

تعرفون ماذا يحصل اليوم يأتي الطيران الإسرائيلي ويحلق فوق أجواء لبنان قبل الظهر، وينكفيء وبعد الظهر يأتي الطيران اللبناني فيحلق فوق المنطقة. لا يجب أن نفتني طائرات ميراج، لأننا لا لا يمكن أن نستعملها نرصد السبعة ملايين لحضرات النواب وبيع الميراج والخمسة وسبعون مليون ليرة الباقية يزداد عليها لأمئة وخمسة وعشرون مليوناً. واني حضرت دراسة هنا، بموجبه تتمكن من تسليم جيش لبنان ونمكنه من أن يقف في وجه العدو أياماً طويلاً لكي نتمكن من تحريك دبلوماسيتنا. ولا تظنون ايها السادة أن أحداً ينتصر لنا إذا لم نتنصر لأنفسنا، أبداً أبداً.

واني اقول وأكرر. نسمع أن القيادة منكبة على دراسة قانون خدمة العلم وهذه تكون أكبر هرطقة عسكرية اذا قررنا خدمة العلم، لأن حرب اسرائيل ستكون خاطفة وتدوم ساعات قلائل، ولن نتمكن من تعبئة الاحتياط ولن نتمكن من تدريب جنودنا بصورة فعالة، لكي ستعمل أسلحة متطورة في ظرف السنة الواحدة المخصصة لخدمة العلم.

نقطة أخيرة نقولون اننا عاجزون عن تأمين أربعة عشر الف جندي. فكيف يا حضرة الزميل فؤاد لحد يمكنك أن تؤمن ثلاثين الف جندي، وهو العدد اللازم لكي نتمكن من الصمود أمام إسرائيل. نتمكن من أن نجهز ثمانية الوية، واسرائيل لديها ستة وثلاثون لواء. لن نتمكن من أن نضع على الجبهة اللبنانية أكثر من ثلث هذه القوة. هذا هو حدها الاقصى، أي اثنا عشر لواء أو عشرة ولكن تعلمون ان المهاجم يجب أن يكون لديه ضعف قوة المدافع. فإذا كان لدينا ثمانية الوية نتمكن من الصمود تجاه اسرائيل، لأن لدينا أبصال، لدينا جنود بواسل. ولكن الأهم من ذلك هو أن نجمع صفوفنا في الداخل، ان لا يكون هناك تفرقة في الداخل، ان لا

يكون هناك يمين أو يسار تجاه العدو. انكلترا عندما هددت بالخطر ماذا عملت. تجمعت جميع الاحزاب حول تشرشل فانقذت بريطانيا. ونحن اليوم نتجمع جميعنا حول رئيس الجمهورية سليمان بك فرنجية لتنفيذ هذا البلد، ولا نتركه فريسة لكل طامه. كيف يمكن أن نؤمن ثلاثين ألف جندي. هذا أمر سهل جداً وقد اعددت دراسة لاعرضها على حضرتكم في حينها. واختتم كلامي قائلاً:

أولاً: اضطررنا أيها السادة أن نشرب كأساً مريرة ولكن آمل أن يكون فيها الشفاء. اضطررت أن أنتقد بعض الشخصيات أو بعض الأعمال، فثقوا انني عملت ذلك نسبة لاختلاصي لهذا البلد وجيشه. وانني أضع نفسي تحت تصرفكم في جلسات مقبلة. وأرجو من الرئاسة الكريمة أن تخصص أول جلسة ممكنة، لندرس القضايا الدفاعية ونخرج من هذه الدوامة. وأرجو من دولة رئيس مجلس الوزراء إذا أراد أن يقبل رجائي واطنه رجاء الجميع، أن يتجاوب معنا ويتوقف عن شراء الأسلحة، لكي نعيد النظر بكل هذه الأمور. في جلسة لجنة الدفاع المقبلة. وإذا كان لي الشرف أن أكون من عدادها تمكنت من أن أقوم بواجبي. اما إذا رأى المجلس الكريم أن غيري هو أجدر مني بهذا المنصب فإني انحني لارادته واضع كل امكانياتي تحت تصرف اللجنة.

وفقنا الله جميعاً في خدمة لبنان. وعليكم السلام.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة الخامسة والنصف مساء.

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

الكلمة الأولى لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليم معلوف.

سليم معلوف: دولة الرئيس،

بعد جلسة اليوم وبعد أن سمعنا ما سمعناه من حضرة الزميل العقيد فؤاد لحود، أرجو الزملاء الكرام أن يتخلوا عن أي شعور حزبي، وعن أي عاطفة اقليمية، خاصة وان يضعوا ضمائرهم على أكفهم، فلا يرون سوى هذه الضمائر وبموجبها يتصرفون.

ان ضمير لبنان، عهداً وحكومة وشعباً، يجب أن يثور بعد هذه المعلومات التي يطالعنا بها الزميل الكريم. فاما ان يكون متجنباً، وعليه أن يحمل مسؤولياته كاملة بعد تشهيره بالحكم والجيش، وأما ان يكون على حق فيحمل المسؤولين بدورهم مسؤولياتهم. واننا كممثلين لهذا الشعب، نرفض بآباء أن يحاكم ضابط، لأنه عرض صدره وحياته ليدافع عن شرف لبنان وأن يرقى ضابط ثان لأنه آثر الهزيمة والفرار من المعركة.

وقضية من هذا النوع هي أعلى وأهم، وتبدى على أي اعتماد لطريق أو أي تجاوز لصلاحيات. واعدود الى الموضوع.

ميزانية دولة، كل دولة، هي المرآة الصافية ولاصورة الصادقة الحية لمدى انفتاح هذه الدولة، لمدى تطلعها الى غد أفضل، لمدى رؤيا بعيدة المدى، لمدى طموحها وطرق الوصول الى مستوى هذا الطموح.

من هنا يؤسفني القول، ان ميزانية لبنان لعام ١٩٧٣، هي ميزانية قزمة لطموح قزم. ميزانية هزيلة بالنسبة لطموح الفئة الطموحة من اللبنانيين. ولا نستطيع ان نتجاهل ان هؤلاء على قلتهم سيظلون هم لبنان، بكل انفتاحاته ورسائله الفاعلة والفارضة صوتها المسموع على العالم.

ميزانية هذه السنة هي سورة عن أي ميزانية سبقتها، مع بعض تعديلات في أرقام معينة، لادارات وتجهيزات معينة. ولم نلاحظ فيها انتفاضية التجديد، أو رسالة الخلق، على أسس ثورية جديدة، سيات كانت هذه الثورة من فوق أو من تحت. وما أجمل أن نعيش ثورة تجديد تتفق وذهنية الزمن الذي نعيشه.

لن أقف عند كل باب وكل فصل وكل بند. انما أقف عند هذه الميزانية ككل، فأحدث عن الواردات وعن المدفوعات بصورة اجمالية.

الواردات كالسابق، تعتمد الأسس ذاتها ونلاحظ أنها تعتمد في جلها على المداخل أو على الضرائب غير المباشرة التي تصيب مجمل اللبنانيين المهركين، الذين كان يجب أن تلحظ الدولة اعتمادات ضخمة لمساعدتهم، ورفع شأنهم، ليستطيع واحداهم بالتالي، أن يعتبر نفسه في مصاف الانسان.

أما الضرائب المباشرة، وهي التي يجب أن يعتمد عليها في كل موازنة، فراها أكثر من هزيلة، وأكثر من متدنية، ومع هذا يزيد العجز في تحصيلها سنة بعد سنة. وقد يكون مرد ذلك الى أن الخاضعين لهذه الضريبة هم الاقوياء المتسلطون المسموعو الصوت والكلمة ومن يكون في يده دفتر التسجيل لا يسجل نفسه بين الاشقياء.

أيها السادة.

المحت في جلسة الثقة، والتقي اليوم مع معالي الزميلين الاستاذ ادوار حنين والاستاذ كمال جنبلاط في الكثير مما قالاه بشأن الميزانية. وازيد الآن وفي كل آن، ان ميزانية لبنان الحالية يجب أن تغطي بكاملها من ضريبة الدخل. ولا أبالغ في ذلك. وقد شرحت الأمر بالتفصيل في جلسة الثقة.

نظرة شاملة على الايرادات، نرى أن ضريبة الدخل في سنتي ٧٢ و٧٣ لا تزال هي نفسها بينما لوحظ ارتفاع بالنسبة للضرائب التي تصيب مجمل اللبنانيين. مع أن الحكومة تصنفها بالضرائب المباشرة، كرسوم التسجيل والطابع والسير، وهي تصيب الأكثرية الساحقة من المواطنين. أما غير المباشرة فقد زادت ما يقارب الخمسة وستين مليون ليرة، أكثرها ايرادات جمركية، يدفعها الكل على السواء، ويدفعها على الأخص الطبقة غير المسورة لأن المسورين كثيراً ما يشترون حاجاتهم في أسفار الترويج عن النفس، ويستقبلون في الجمارك لدي عودتهم، استقبال ذوي النفوذ والرعاية، فلا رقابة ولا رسوم.

أيها السادة.

عدد اللبنانيين يقارب عدد اسرائيل. فكيف نفسر أن تكون ميزانية اسرائيل أربعة عشر ضعفاً لميزانية لبنان.

قد نتسرع ونجيب أنها المساعدات الخارجية. ومع ايماني بأهمية هذه المساعدات، فلتترجمها الى أرقام.

هل تبلغ هذه المساعدات مليار دولار، مليار دولار ملياري دولار سنوياً؟ وهذا على أبعد تقدير أن هذا شبه مستحيل، أي ما يعادل ستة مليارات ليرة لبنانية، فكيف نتوصل الى الثمانية مليارات الباقية؟

انها مسؤولية الدولة الطموحة، على جورها وعلى اجرامها انها مسؤولية من ارادوا أن يبنوا دولة وكان لهم ما أرادوا. انها مسؤولية الشعب الذي وثق بالدولة فاستجاب ودفع الضرائب الباهظة، ولا سيما ضريبة الدخل. فكانت لها هذه الأرقام الجبارة.

وهنا أنهو بما ورد على لسن وزير المالية ان هنالك دراسات اعدت وتعد لاعداد الفنين والمراقبين ليصير الى تطبيق أصح للقوانين الضريبية وزيادة الواردات وانا شخصياً مؤمن ان عنصر الكفاءة لا ينقصنا ولم ينقصنا مرة، اذا كان هناك ضمير مهني صالح لدى الموظف وضمير وطني متجاوب لدى المكلف.

أعود فأكرر بالمناسبة، ان ايردادات الجمارك التي تشكل الدعامة الأولى في الميزانية هي دعامة غير ثابتة في بلد كلبنان، ودعامة وهمية في أسس الاقتصاد السليم. ومؤخراً صدر تصريح في إحدى المجلات على لسان المدير الأعلى للجمارك اللبنانية، ورأينا سلسلة التصاعد في واردات الجمارك، ورأينا كيف تدنت في سنة ١٩٦٧ وكيف تدنت في سنة ١٩٧٠، نظراً للحوادث الاخيرة. فلنفتش عن الموارد لدى رابحي الملايين، ودوائرنا عنهم غافلة أو متغافلة.

هؤلاء مثلاً الذين يشترون قطعة أرض وقيمون عليها الطوابق الشاخنة، ومن ثم يبيعونها بملايين الارباح، ماذا تستفيد الدولة من أرباحهم، غير رسوم التسجيل التي يدفعها بدورهم المشترون. فهل التشريع يعفيهم من ضريبة الدخل ولم لا تستوفي هذه الضريبة العادلة.

وهؤلاء القابعون وراء مكاتبهم، وأكثرهم غرباء عن لبنان لم يقتنوا غير أمانة سر وآلة كاتبة. هل دقت الدولة جدياً في أرباحهم، وهم غالباً لا يقتنون دفاتر على زعمهم، وهل علمت أي ملايين تخسرنا بتغاضيها عن نشاطاتهم التجارية؟

وذلك الذي يضمن بستاناً أو أرضاً، بما يزيد على النصف مليون ليرة أیظل إيراده ايراداً زراعياً غير خاضع لأي ضريبة، فهل الاعفاءات الزراعية وجدت لمثل هؤلاء؟ بينما ساعي البريد والدركي وأي موظف أو مواطن ضئيل الدخل، يساهمون جميعاً في واردات الخزينة.

ستظل ميزانيتنا كما اسلفت، ميزانية قزمة، إذا لم نعد هذه الأمور وإذا لم ننشط بجدية وإيمان لاصلاح جذري عصري عميق في بناء دولة الغد.

يلفت النظر في فذلكة الموازنة وفي الصفحة ٣٤، بجدول ١٥، تلك الفقرة الرائعة في الجزء الأول، بين سنة ١٩٦٨ وأواخر سنة ١٩٧٢. اذ بلغ الفرق من ٤٥٢ مليون ليرة الى ٧٠٣ ملايين أي ما يزيد على ٢٥٠ مليون

ليرة، وهي كما تعلمون النفقات غير المجدية. بينما لم يتعد الفرق في الجزء الثاني، جزء المشاريع والتعمير الا ٣٨ مليون ليرة أي من ١١٨ الى ١٥٦ مليوناً. وهكذا وفي نفس المدة تتصاعد النفقات صاروخياً في خلق الوظائف وحشر المئات، كأنما أموال الخزينة وقف على تنفيغ المحاسيب. بينما لا يصرف على بناء البلد وخلق لبنان العصري الا الفتات من الفضلات الهزيلة.

كنا نتمنى أن تعمم المستوصفات في القرى ولا سيما القرى البقاعية، فهل يظل القروي محروماً حتى من الاسعادات الاولى بينما يصل الى المدينة، هذا اذا وصل والى متى نتجاهل هذه الضروريات.

الملايين التي تهدر، من هنا وهناك، الا نستطيع ان نجترى منها النزر اليسير لشراء طائرتين عاموديتين (هليكوبتر) يوضعان تحت تصرف مسؤول في وزارة الزراعة لمساعدة المزارعين في نكباتهم، وما أكثرها، لرش الزراعات السنوية والصيفية ساعة تهددهم اخطار الحشرات المختلفة والمتكاثرة سنة بعد سنة؟

كثر الحديث عن الغلاء. ولم نجد بعد أي حل جذري لهذا القول. لقد اعتمدت الكثيرات من الدول، ومنها البرازيل، طريقة الفاتورة المثلثة في كل ما تستورده من حاجيات، واحدة لصاحب العلاقة، وواحدة للمالية، وواحدة لدائرة الاقتصاد. وفرضت وضع التسعيرة على كل سلعة. وهذه الطريقة ستؤدي حتماً الى نتيجة ايجابية، ان من جهة الرقابة على تحديد الثمن، أن من جهة اطلاع مراقبي الخزينة على نسبة أرباح هؤلاء التجار. فلا يتهربون من دفع ضريبة الدخل. فهل للحكومة الكريمة أن تتبنى هذه الطريقة، اذا لم يكن لديها وسيلة اجدى. طرقاتنا أيها السادة، ماذا نقول عن الطرقات، وعن السير على هذه الطرقات.

بالأمس القريب، وبعد ابتهالات وصلوات وندورات، اشفق الله، فكان لنا بعض المطر وبعض الثلج. وما كانت النتيجة؟ ستة آلاف بشري ينقطعون في ضهر البيدر طوال ثماني ساعات كأنما هم في مجاهل الارض. والأوجع أنه في اليوم الثالث نسمع على الاداعة، وبأي صوت دافئ، عن طرقات لبنان فإذا بجميع هذه الطرقات مقطوعة، الى أن ينجدنا الصوت الدافئ أخيراً بالقول: أما طريق حاصبيا المصنع فهي سالكة.

انه لعار علينا أن يقطع طريق في لبنان. وكثيرون منكم زاروا ولا بد، بعض البلدان السكندنافية، أو كندا، حيث الثوج بالامطار فلم تقطع الطريق في هذه البلدان؟ ولم لا نأخذ ببعض أساليبهم أو ببعض اختراعاتهم.

العدالة بالنسبة للكفاءة غير موجودة. ومما يحز في النفس أن نظل باسم الطائفية حائرين متحجرين.

نشوق المعتربين عهداً وحكومة وشعباً، للعودة الى لبنان الأخضر. وتصرفاتنا تكفر شبابنا بالوطن. وفي كل شهر يغادر الألوف من خيرة الشباب المثقف، حيث تطوهم مجاهل الدنيا. ومن هنا نشأت اللازمة المتكررة: «لبنان يشكو من هجرة الادمغة».

أجرت الحكومة خلال شهر أيار المنصرم امتحاناً لتعبئة مراكز الجسم القضائي، وقد نجح في هذه الامتحانات أربعة من أصل ثمانية وثلاثين. ويا ليت معالي وزير العدلية موجود هنا لكي اسمي له الاسماء.

وحسب معلوماتنا أن القضاء بحاجة الى تعبئة ما يزيد على الثلاثين مركزاً. وحتى الآن لم يعين هؤلاء الاربعة الناجحون.

اجرت الحكومة مباراة لتعيين تلامذة يلحقون بمدرسة الفنار. ومن ثم الغيت نتيجة هذه المباراة. ودعي الى اجراء مباراة جديدة فهل كان ذلك نتيجة غش في الامتحان أو نتيجة عدم انسجام بين الدولة والناجحين.

جرت مباراة في ادارة الجمارك، ونجح فيها من نجح، وبسحر ساحر، الغيت نتائجها ودعي الى مباراة جديدة، فادعى الناجحون أمام مجلس الشورى، واتخذ المجلس المذكور قراراً اعدادياً بالغاء المباراة الجديدة، أو تأجيلها، بينما يبت بالدعوى الأساسية المقامة من الناجحين، ولا نعرف ما تم بعد هذه الاجراءات.

دعي، في وزارة الخارجية الى امتحان لمركز ملحق ثقافي سفارتنا في مصر. بين ستة عشر مرشحاً نجح واحد لا غير، كان من سوء حظه أن اسمه انطوان معلوف. وانطوان معلوف، بصرف النظر عن صلة القرى، هو صاحب قصة الأزميل التي مثلت بنجاح وبفخر في حفلات هياكل بعلبك، ومثلت بنجاح على مسارح باريس بعد أن ترجمت الى الفرنسية، وهو الحائز على الجائزة الأولى في عالم القصة، التي أعلن عنها وأجريت في القاهرة. هذا الذي نجح في امتحان معين لمركز معين لا يزال تتقاذفه التيارات ولا نعلم أياً من شطري اسمه غير محبب، أو غير موسيقي، على اذان الحكم.

نتيجة كل ما ذكرناه، يتساءل اللبنانيون ما هو المخطط للخروج من هذه المهزلة المأساة وهل يلام هؤلاء الشباب المنتظرون امر البت بمصيرهم اذا كفروا بوطنهم الغالي، كفروا بالتالي بالرسالة الوهمية، يطلقها لبنان على لسان مسؤولية، في الانفتاح والديمقراطية والعدالة التي يعتز بها ويدعي انه يعيشها؟

أوصى الدستور في احدى مواده، باعتماد الكفاءة في وظائف الدولة على أن تراعى مؤقتاً حقوق الطوائف. وهكا، فقد جاءت التوصية باعتماد الكفاءة قبل كل شيء، فهل تنفذ هذه التوصية؟

لقد آن الأوان يا دولة الرئيس لأن تجد الحكومة الشجاعة، تنطلق بالكلمة الشجاعة، فلا يعتمد بعد اليوم على طائفية بقضية في امتحان أو وظيفة، ولا يمكن أن يرضى لبنان بانصاف الحلول. فالتلغ الطائفية في بطاقة التعاقد كما تنهى الى الاسماع بعد مجمع بعبداء، بل يجب أن تكون هناك انطلاقة جريئة لبناء دولة حديثة متحررة، تراعى فيها الكفاءة القادرة المتفتحة البناءة.

أيها السادة.

هنالك المبالغ الضخمة التي تدفعها لدولة بدل ايجاراتلدوائرها. فما القول فيما لو اعتمدت خطة لانشاء المدينة الحكومية الكاملة. فلا يمر خمس سنوات مثلاً الا وقد نفذت هذه الخطة. وليتكم تعرفون كم هي الملايين التي توفر فيا بعد على الخزينة.

ثم هناك أمر المح اليه الزميل ادمون رزق، ومسؤوليتنا مشتركة فيه، هي مراجعة النواب اليومية لمكاتب الوزراء بخصوص أمور شخصية تافهة.

لماذا لا نتعاون ونخلق مبدأ عاماً تطبق فيه العدالة والقوانين، من جهة تعيين موظف، أو نقل موظف، أو ترقية موظف، وتقديراً منا للمنجزات الخيرة فلقد وصلنا الى وقت نشعر فيه وتشعرون معي ان النائب مرهون أكثر الاحيان وفي معظم الأوقات، لاداء جميع الخدمات، ما عدا تأدية الخدمة الأساسية. خدمة النيابة ومتطلباتها. وهنا، لا يقال اننا لا نحسن الا النعيب والنحيب وانطلاقاً من فكرة النقد الاصلاحى البناء وتقديراً منا للمنجزات الخيرة، أتوجه لكلمة شكر وتقدير الى سيدالعهد، والى الحكومة الكريمة، وقد طالعتنا الصحف من أيام قليلة أن معمل السكر في البقاع أصبح حقيقة. وأن الدراسات حول أوتوستراد بيروت البقاع سوف تأخذ طريقها الجدي. ونأمل بأخلاص أن يسرع المولجون بهذه الدراسات ليتبعها التنفيذ العاجل.

وليس ذلك بالأمر الصعب اذا توافرت النوايا الطيبة. وسلم فوك يا سعيد عقل ساعة تقول:

شاء تزلزل دنيا، وشاء تبني دنيا.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

ما كنت أعتقد بأن الجلسة ستبدأ قبل السادسة والنصف فتأخر وصولي خمس دقائق وسبقني الى المنبر الزميل الاستاذ معلوف. ولانني ما كنت أريد أن أترك فاصلاً بين الكلام الذي سمعناه هذا الصباح من الأستاذ العقيد لحود، وبين ما يتوجب علي من تعليق عليه.

لا يمكنني، قبل أن أعلق بأي كلمة، الا أن أقول: يظهر أننا أصبحنا في دوامة ليس على صعيد الحكومة، وسياسة الحكومة ومسؤولية الحكومة، فحسب، بل في هذه المؤسسة التي نحرص جميعاً على حصانتها، وأعني بها الجيش.

أقول، لا يمكنني الا أن أردد هنا: «دق المي هي مي» «قضية ابريق الزيت بعينها».

نعلن ونصرح ونوضح ونثبت. ثم يأتي أحد الزملاء الكرام فيعيد القول ويكرر دون اسناد ودون مبرر.

لن أدخل في تفاصيل الأمور، ولا شك أن كثيراً مما قيل هذا الصباح قد هزكم. هزكم في ضمائرکم، كما هزني في ضميري، كما يهز كل لبناني مخلص، عندما يسمعه، ان لم يسمع أنه مبني على اسناد صحيح.

كلام بكلام بكلام فيما يخص الحكومة، تعودنا عليه. وتعود الناس معنا في هذه الديمقراطية التي نعيشها. ولكن فيما يخص الجيش، لم نتعود، قبل اليوم، أن نسمع كلاماً قبل هذا الكلام، طعنا مجرحاً دون أن يكون له أي مبرر، في كفاءة الجيش، في اخلاقية الجيش، في مناقبية الجيش، وفي كل ما يمس الجيش.

نحن مسؤولون عن الجيش، وعن قيادة الجيش. ونحن هنا في الحكم، لن نسمح إلا بأن نكون صدورنا مشرعة للدفاع عن كرامة الجيش.

نثق بقائد الجيش. فإن لم يثق به نائب من النواب، فهذا شأنه. ولكننا نحن نتعهد به كامل الثقة. ولذلك فهو باق في منصبه. نثق بمعاونيه، لذلك فهم قائمون بوظائفهم ومراكزهم. وان اراد أحد النواب أن لا يكون من هذا الرأي فله شأنه ولكن هذا لن يغيرهم أبداً.

يدعون المعرفة والخبرة العسكرية ويشيرون على المسؤولين اليوم عنها، أن يكونوا عاملين بمسؤوليتهم.

الجيش هو الذي يقرر صلاحية الاسلحة التي نشتريها، الاسلحة التي اشتريناها ونشتريها. ونحن هنا أمامكم، مسؤولون، نتحمل كامل المسؤولية، دون تحفظ، أو تردد لأننا بما لنا من ثقة بالجيش نأخذ بالتقارير التي يعطينا اياها، ونعمل على أساسها وهكذا كان.

يفندون الاسلحة، مرة تلو المرة. ولن اذهب الى هذا أو ذاك وإلى مدفع طويل أو قصير، أو بدبابة أو انتقاد لطوافة، كل هذا، لن اذهب اليه، لأنني لا أريد أن أزيد التشويه تشويهاً. والتشكيك تشكيكاً. ولكن هناك أشياء خطيرة موقعة، أتلوها عليكم للمرة الأخيرة ولن أتلوها بعد اليوم، لأنني لن «أدق المي مرة أخرى فتبقى ماء». الكروتال كان أبرز ما انتقد من السلاح.

وأبرز ما انتقد أيضاً التسوية لانهاء قضية الكروتال.

بحثنا هذا الأمر في هذا المجلس مراراً وتكراراً، وكنا كمن يعالج ابريق الزيت، كمن «يدق المي فتبقى مي».

أتينا الى لجنة الدفاع، وكانت مكتظة بالعدد العديد من النواب. وبعد نقاش طويل، وهنا استمىح صبركم عذراً، لأفصل لكم ما جرى كي لا يبقى هناك أي وهم. يجب أن نبدد هذه الأوهام.

كان نقاش بين مسؤولين من الجيش استحضرتهم الى اللجنة، وبين رئيس لجنة الدفاع. أخذ بوجهه نظر، ان سلاح الكروتال يلائم مصلحة لبنان الدفاعية، وأخذ الضباط المسؤولون في الجيش بوجهه نظر عدم ملائمة هذا السلاح للدفاع عن لبنان فكان نقاش طويل طويل، أخذ الساعات والمحاور والنقاش من هنا والنقاش من هناك. فكان رئيس لجنة الدفاع يؤكد إن هذا السلاح أكثر ملائمة للبنان. وكان القائد المسؤول الى جانبي يقول له ان هذا ليس صحيحاً. وعندني الاثبات في وزارة الدفاع بوثائق رسمية على ذلك. فقال اذا، تؤجل اللجنة لنرى ما في تلك الوثائق في وزارة الدفاع وكدنا نؤجل اللجنة لنرى الوثائق الموجودة في وزارة الدفاع وإذ من على هذه الطاولة أخذ أحد الضباط المسؤولين بما كان بين يدي رئيس لجنة الدفاع نفسه من مسودة Brochure يشير اليه، فتصفحه ووجد الأسانيد التي كان يريد أن يأتي بها من وزارة الدفاع فاطلع عليها اللجنة الكريمة، وقال: لست بغنى بعد الآن من أن آتي بوثائق وزارة الدفاع، فهذا هو إسنادي الذي يثبت لكم عدم ملائمة سلاح الكروتال للدفاع عن لبنان. تجاه هذه الواقعة، لم تأخذ اللجنة وحدها وبكاملها بموقف قائد الجيش المسؤول وبموقف

الحكومة بل ان رئيس لجنة الدفاع نفسه أخذ بذلك، اضطر لأن يأخذ بذلك اضطراراً. وقررت اللجنة بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٧٢ في تلك الجلسة نفسها ما سأتلوه عليكم وللمرة الأخيرة. أقول للمرة الأخيرة، فلن أحاول بعد اليوم أن أذكر هذا الموضوع إطلاقاً، ولن أجيب أحداً عليه: «ان لجنة الدفاع الوطني، في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٧٢ وبحضور دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالى وزير الدفاع وبعض ضباط وزارة الدفاع وعند بحث قضية صواريخ كروتال وصلاحياتها للدفاع عن لبنان وبعد الشرح الذي ابداه دولته والتفاصيل الفنية التي أعطاها ممثلو وزارة الدفاع، قررت الموافقة على وجهة نظر الحكومة بأن هذا النوع من السلاح لا يتلاءم مع متطلبات الدفاع عن لبنان». كان هذا قراراً اجماعياً من لجنة الدفاع وهنا عندي اياه موقع من رئيس لجنة الدفاع وأمين سرها.

انتهينا من هذا، فأخذنا نسمع ما نعود ونسمعه اليوم. وفي هذه الجلسة الصباحية بالذات: «طلبنا الوثائق من لجنة الدفاع فلم يعطونا ايها - واية وثائق هي - بعد ان اثبت المسؤول العسكري هنا أمام اللجنة، ما كان يريد اثباته وقعت على قرار لجنة الدفاع، ولكنني وقعته مسaire». ومن منا يتطلب المسaire في أمور مثل هذه، أنا أرفض من أي نائب مسؤول أن يقول هذا القول. من يومها الى تاريخ أخير، الى أيام خلّت، عقدت اللجنة اجتماعاً آخر بلى عقدت اجتماعاً قبل هذا كنت أحضره فتجنى رئيس لجنة الدفاع ما شاء له القدر أن يتجنى على الجيش، وعلى الحكومة، وعلى السلاح الذي اشتريته الحكومة وعلى السلاح الذي بين أيدي الجيش، تجنى أولاً وثانياً، وثالثاً مما اضطر أعضاء لجنة الدفاع وهم حاضرون هنا في هذه الجلسة لأن يطلبوا اليه، أولاً وثانياً وثالثاً. التنحي عن كرسي الرئاسة لأنه لا يجوز لرئيس اللجنة، أن يكون متجرباً الى هذه الدرجة بصورة فاضحة. وكانت الجلسة الأخيرة واليكم ما جرى في الجلسة الأخيرة: بعد أن ردد رئيس لجنة الدفاع. هنا وفي الصحف وفي الخارج، وفي المجالس وفي كل مكان، أنه وقع القرار الماضي في ١٠/٥/١٩٧٢ مسaire. هذا قرار ثان وعليه توقيع رئيس لجنة الدفاع وأمين سر لجنة الدفاع، بعد نقاش طويل، وبعد استعادة ما قيل وبعد ابريق الزيت، «ودق المي وهي مي». انتهت اللجنة بقولها:

«لما كان هناك اقتراحان طلب التصويت عليهما وهما: أولاً: اقفال باب المناقشة بموضوع صفقة الكروتال أمام هذه اللجنة، وورد هذا الاقتراح، لأن رئيس اللجنة كان يريد أن يستمر النقاش طويلاً وطويلاً، وجلسة بعد جلسة، فلا ينتهي الى أمر حاسم.

ثانياً: تؤكد لجنة الدفاع الوطني قرارها الذي اتخذ في جلسة ١٠/٥/١٩٧٢ والذي قررت فيه الموافقة على وجهة نظر الحكومة، ان صاروخ كروتال هو من السلاح الذي لا يتلاءم والدفاع عن لبنان، على أن لا يؤثر هذا القرار على سير التحقيق الجاري بشأن عقد الصفقة في جميع مراحلها. فطرح الاقتراحات على التصويت، مصداقاً كما ورد بالاجماع. الرئيس فؤاد لحود المقرر عضو اللجنة، عضو اللجنة الخ... .

نعم، وهذا هو توقيعه على هذا القرار، هذا هو توقيعه امامكم.

بعد هذا، نعود فنقول. سايرنا ومن أجل المسايرة، فلم نقبل من أحد في الدنيا مسايرة على ضلال. من يساير على ضلال، هو المسؤول عن ضلاله، واما نحن فلا نقبل ولم نقبل، بأن يساير أحد على ضلال وفي أمور مثل هذه.

قلت، إن هذا يكفيني لإعطاء صورة عما يقال ويردد من اضاليل، وأباطيل، وتشويه وتشكيك. أصبح من العيب، ان تردد في لبنان ونسكت عنها.

نأتي الى ما اسمي بالتقرير ٥٣٢، قلت في بداية جلسة هذا الصباح، ان الحكومة على اطلاع بهذا التقرير، على اطلاع بنصه الأصلي، وتمنيت لو إن هذا التقرير لا يتلى كما تلي ونوقش هنا، من قبل رئيس لجنة الدفاع، ان لم يكن مثبتاً لأن هكذا أمور، لا يجوز، الا أن تكون مثبتة صحيحة. فأخذ رئيس لجنة الدفاع كل المجال المعطى له، وردد وكان التردد مملاً ولكننا صبرنا واستمعنا طويلاً. محاولاً أن يشوه سمعة الجيش، وقواد الجيش، وجنود الجيش البواسل، الذين رفعوا رأس لبنان عالياً في ايلول الماضي، رفعوه ليس في لبنان فقط. بل في الارحاء العربية جميعاً، وفي العالم. فعيب علينا، ان نتهم أولئك البواسل، بعد مضي هذا الزمن.

ماذا في هذا التقرير الأصلي الذي أنا اتكلم عنه اليوم؟

في هذا التقرير، ما يجب أن يكون في كل تقرير كمثلته، تضعه لجنة الضباط، أوكلت اليها القيادة الأمر، من أجل تقييم المعركة بعد وقوعها. ونحن رغم، اننا لا ندعي مثل غيرنا معرفة الأمور العسكرية. والخبرة العسكرية نقول بداهة، انه من المنطق، أن تقوم لجنة من ضباط الجيش، تقييم كل معركة بعد وقوعها. ولن ادخل في تفاصيل هذا التقييم، فهذا ليس من شأني، ولكنه من شأن قيادة الجيش، وكان ان قيادة الجيش تسلمت هذا التقرير، وأخذت ببعض ما فيه وانتقدت بعض ما فيه، ولم تأخذ ببعضه الآخر. هذا من شأن القيادة، ونحن اما ان نثق بهذه القيادة ونترك لها هذا الأمر، واما ان لا نثق بها.

أما أن يأتي الى هذا المجلس نائب مهما علت خبرته ومهما توسعت معرفته، فيقول على خرائط، ذهب الضابط من هنا، وكان عليه ان يذهب من هناك، ولحقه هذا من هنا ولم يحضر هذا من هناك. فهذا كلام مردود، لا نقبل به، ولسنا على استعداد لسماعه من أحد في الدنيا. لدينا جيش، لدينا قيادة، وهم الذين يقررون لنا ما يجب أن يكون. ويؤسفني، أن يكون هذا التطاول الذي تعودناه من بعضهم على السياسيين وخصوصاً وهم في كرسي المسؤولية، فتحملنا وتحملنا منهم ما نتحمل، مجارة للديمقراطية، تاركين دائماً للرأي العام، ان يحكم على المتطاول أو المتطاول عليه. فضميرنا مرتاح ومطمئن وثقتنا كاملة، بأن الرأي العام كان حكمه دائماً كريماً لمن يتطاول عليه. أقول لكم كل ذلك وكنت أتمنى، أن لا يتطور الأمر، فيصبح الجيش وقواد الجيش، موضع التطاول، كما تعود السياسيون ان يتطاولوا على بعضهم. يجب أن يبقى الجيش بمنأى عن ذلك، ويجب أن يبقى الجليل معزراً من الجميع. فالجيش جيش لبنان ليس جيش هذه الحكومة، ولا جيش أحد في الدنيا، هو جيش الشعب اللبناني، هو جيشكم انتم أيها النواب الذين تمثلون الشعب.

لست بحاجة ان ادافع عن الجيش أكثر من ذلك. في نفسي أن يقف نائب في المجلس فيتعرض لقواد الجيش فرداً فرداً. فيسميهم ويا ليتة كان في الجرأة بمكان، ان يسمي من سرب اليه أسرار الجيش، لأن هنالك تكون الجريمة الكبرى، في من يسرب أسرار الجيش الى خارج الجيش.

الجيش مفتوح سجله أمامكم جميعاً، ومن أراد بكرامة المسؤول، بمسؤولية المسؤول بمسؤولية النائب، ان يطلع يوماً على شيء يفيد ويفيد في تصحيح الأمر، فنحن على استعداد لذلك، ولكن من وراء الستار وبطريقة سرية، ومن أي كان في الجيش. ويا ليت ان هذا القول حدد من أفشى أسرار الجيش بصورة سرية لثيمة خسيسة، لنأخذ رأساً بالأمر بين يدي القيادة فينال جزاءه. هكذا يكون تعزيز الجيش، وهكذا يكون إنقاذ الجيش من الأدران التي بقيت في الجيش.

هنالك تحقيق قائم من أول دقيقة. لا أراني بحاجة للإضافة أكثر من ذلك. لن أدخل في تفاصيل أخرى لأن معظم ما قيل، هراء بهراء. يحز في نفسي، انه قيل عن منبر هذا المجلس. يحز في نفسي، ان اضطر لأقف هذا الموقف. فأرفض، ان اسمع ذلك عن الجيش ولا أقول، لأدافع عن الجيش. يحز في نفسي أن بعض الزملاء الذين سمعوا النائب أخذوها بهزل وضحك مجارة لهزله وضحكه وهرائه.

تصفيق

الرئيس: حضرة الزميل المحترم.

أرجو ان نكتفي بهذا القدر.

على أن تعود وتوضح ما تريد ايضاحه عندما نصل الى درس موازنة الدفاع الوطني. ونحن بصدد درس الموازنة. وكلمة رئيس الحكومة لم تكن محاولة للنيل من شخص بقدر ما كانت دفاعاً عن مؤسسة، أنت ولا بد تجلها وتحترمها كمؤسسة، هي الجيش اللبناني الذي هو للجميع.

فؤاد لحود: ان دولة الرئيس قد تناولني شخصياً. وليست هذه هي المرة الأولى.

أقول انني أصرت وأوضحت في كلامي انني لا أتناول الجيش، بل اتناول الحكومة، واتناول قيادة الجيش، وأصر على كلامي. أما الجيش فمعاذ الله أن أتناوله وقد أعطيت أكثر من مثل.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم، هنالك مسؤولية نياية. بأن النائب يمكن أن يوجه كلامه للمسؤول سياسياً. والحكومة هي المسؤولة. الحكومة وحدها هي المسؤولة.

رئيس الحكومة: نحن هنا حاضرون لتحمل كامل المسؤولية.

الرئيس: حضرة الزميل، يا فؤاد بك، أنت تعرف بأننا نحترمك كلنا. أنت تقول اليوم انك لا تريد أن تنال من المؤسسة عندما تتهجم على رئيس هذه المؤسسة شخصياً، هذا يعني النيل من هذه المؤسسة ككل. وفقاً للنظام، وأنت نائب ينضبط مع النظام.

فؤاد لحود: أنا لا أتهجم.

الرئيس: لا يجوز ان يذكر الخطيب عبارات بحق هيئة أو شخص بالتحقير ويتناول حياته الخاصة. ما لم تكن هنالك أقوال مؤيدة بالحكم القطعي.

فؤاد لحود: انني لي الحق بالانتقاد. أولاً فيما يختص بالكروتال انني أنا لم انتقد الجيش بل انتقدت قائد الجيش.

رئيس الحكومة: لا، لا، لا نقبل ابداً.

فؤاد لحود: ان لي الحق بالانتقاد. أولاً فيما يختص بالكروتال أنا لم أنتقد ايمان. ان رئيس الحكومة عندما قرأ تقرير لجنة الدفاع فيما يتعلق بعدم صلاحية صواريخ الكروتال، لم يقرأ الا قسماً منه. أما نحن فسنقرأ كامل المحضر أو جزءاً منه:

«جاء في آخر صفحة من المحضر ان فؤاد لحود، رئيس اللجنة يقول، انني أصر على طلب وضع تقرير. خطي مفصل، مدعوم بالمستندات التي يصرح العقيد كنعان انها موجودة في القيادة. وحتى ذاك نتوقف عن البحث في الموضوع».

«الرئيس سلام: لا يمكننا تأجيل البحث في الموضوع لأن هناك بلبلة في الرأي العام يجب تبديدها.

إذا الرئيس سلام اصر على ان نتخذ قراراً في نفس الجلسة لمنع التشويش».

«فؤاد لحود: ان الكروتال صالح للدفاع عن لبنان ولكن لكي لا تستمر دائماً يا دولة الرئيس وتقول بأننا نعارضك ونضع العصي في الدواليب، فإننا سنتخذ قراراً مبدئياً بأن الكروتال لا يصلح للدفاع عن لبنان. وذلك بالاستناد الى أقوال الحكومة والى الاختصاصيين العسكريين. اننا نتأكد من صحة هذه الأقوال بالاطلاع على المستندات في وزارة الدفاع في أقرب وقت ممكن».

اصبر، لنقول ان اللجنة استمعت الى شرح العسكريين مع جميع ملابسات هذه القضية واقتنعت بأنه غير صالح للدفاع عن الأراضي اللبنانية.

«فؤاد لحود: لا مانع وستأخذ قراراً بالاجماع منعاً لكل تشويش. واتفق رئيس اللجنة مع وزير الدفاع على أن يعقد اجتماع في مكتب الوزير للاطلاع على المستندات الواردة بصواريخ كروتال. وعلى أثر ذلك وافقت اللجنة على القرار التالي».

يعني أنه ما رأى العقيد كنعان في المستندات التي كانت لديه فلا تبرهن عن أي شيء قطعياً. الزاوية ٢٧ درجة و ٤٥ درجة هي أشياء فنية، والكروتال، قلت دولتك، بأنها صالحة بصورة اجالية، ولكنها ليست صالحة في لبنان. أما عندما نبحث في الأشياء الفنية فأنت في المغالطات

والتضليل، ولا تعتبر هذه الـ ٢٧ درجة اذا ما اردتم سنستخدم اختصاصيين على حسابي الخاص من أي دولة كانت لتدرس الـ ٢٧ درجة. انني، لن اتساءل بعد اليوم في هذه القضية. ذهبنا الى وزير الدفاع إذا كان القرار نهائياً لماذا قبل وزير الدفاع ان تنتقل اليه مع السيد شفيق بدر كلجنة مصغرة لنطلع على المستندات، فقال لنا انها موجودة لدى المحقق العسكري بعد أن قال لنا في هذه القاعة ان الشركة لا تقبل اخراج المستندات من قيادة الجيش. قال لأن. نتساءل قال: إن القيادة هي ملزمة بقرارات الشركة أولاً. ثانياً، كل المستندات المتعلقة بالكروتال هي قيد التداول في المكاتب وفي الأسواق التجارية اذا، نحن يا دولة الرئيس، وأكرر، أردنا ان نسهل أعمال الحكومة لكي نمنع التشويش. لأنه في ذلك الوقت، كان قد أقيّل وزير التربية وكان هناك تشويش، ولم نرد أن نضيف تشويشاً جديداً. وكنا سالمي النية عندما وافقنا على ذلك. ولكن من لم يكن سليم النية هم الضباط الذين ضللونا، وقالوا إن المستندات موجودة في وزارة الدفاع. وعندما ذهبنا الى وزارة الدفاع لم نجد المستندات، لا في وزارة الدفاع ولا وجود لهذه المستندات. وبعد ذلك عندما قررنا القرار، لماذا قررنا القرار؟

رئيس الحكومة: لأن الكروتال غير صالح.

فؤاد لحود: أنت تقول هذا. أما لماذا قررنا القرار؟ لأننا اردنا أن نكون دائماً بالاجماع. ولكن قررنا القرار واضفنا ان ذلك لا يمكن أن يؤثر على مجرى التحقيق. وقررنا بعد ذلك أنه لا يمكن اعتبار هذا القرار ساري المفعول بما يتعلق بإلغاء الصفقة. يعني إننا الغينا مفعول هذا القرار من الوجهة العملية لماذا؟ لأن لو افترضنا اننا قلنا ان الكروتال صالح لن تسلمنا الشركة في هذا القرار. فيكون القرار على كل حال غير ذي مفعول لأن الشركة لا تريد ان تسلمنا القرار. وسنبحث بالمسؤوليات بالالغاء والتسوية عندما يخصص جلسة لذلك. القرارات التي اتخذت، القرار الأول كان مشروطاً بإبراز مستندات ولم تبرز. والقرار الثاني اتخذ، ولكن ألغيناه بالفقرة الثانية عندما قلنا إنه ليس له مفعول. وأما تقرير ٥٣٣ فهذا تقرير نطلب من رئيس الحكومة ان يطلب النسخة الأصلية وتلونها على مسامعنا لنرى إذا ما كانت مطابقة لما أقول.

يا سيدي. يا دولة الرئيس: وأخيراً قلت لدولتك، اننا نشرب كأساً مريرة فلا نقبلها على أنفسنا بعد اليوم. لا نجرؤ ونقول ان لدينا جيشاً يحارب. نحن لم نمكن الجيش من أن يحارب. لو مكنه لكان حارب ولكن دحر اسرائيل. وانا أعلم أنه كان بإمكانه أن يصمد، ولكنه لم يصمد لأنه لم يؤمن له غطاء جوي واحد فاحترق الرجال في دباباتهم.

أما فيما يخص بالذين أعطوني هذه المستندات فلا يحق لك ولا لغيرك أن تطلب مني ذلك. فأنا حر أن استقي المعلومات من أين اردت. وأنا نائب في هذا المجلس ولست بإسرائيلي ولا مانع

من أن اعلم بمعلومات علمتها اسرائيل، قلبي. وعلمت اين الطرقات التي شقت وكان لا يعلم بها الا قائد الجيش، ولم يؤمن الدفاع عنها. وعلى كل حال لن نتراجع عن هذه القضية وسنصر، الا أن يكون لدينا جيش ومجهز تجهيزاً كاملاً، أو نحل هذا الجيش. لأننا لا نسمح لكم أن تستعملوا هذا الجيش لقمع الاضطرابات بقوة السلاح. لن نسمح بذلك. لن ندفع المال لكي تعودوا وتقمعوا المظاهرات وإرادة الشعب. لن نسمح. وإذا ما أردتم أن يكون الجيش على هذه الحال فنحن نقول لكم.

الرئيس: هل يمكن، فؤاد بك أن ننتهي عند هذا الحد؟

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

كنا في اخطاء فوجدنا ان الزميل الكريم يقع في خطيئة كبرى الآن إذ يعتقد أن قوله هو قول المجلس. نحن نعيش في ديمقراطية والمجلس مجلس والنواب نواب: يمكنك أن تقول ما تشاء ولكنك تعبر عن رأيك وحدك في هذا المجال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

لقد مرت أزمات على شعبنا خاصة في الآونة الأخيرة. ولقد كانت الحكومة هي المسببة الأولى لكثير من هذه الأزمات ولتفاقمها. إذ أنها كانت تعزو تفاقم الأزمات الى محرضين. الحكومة لم تكن تقول الحقيقة لأنني أسأل: لو أن المزارعين في الجنوب، أو لو أن المعلمين، أو لو أن الطلاب كانوا قد نالوا كل حقوقهم، هل كان يمكن لانسان ما أن يحرضهم؟

ثانياً: ان الحكومة عندما تقول، أن بعض الأشخاص أو بعض الأحزاب يحرضون الناس أريد أن أضع امام الحكومة الحقائق التالية:

أولاً: ان حاجات الناس ومطالبهم المشروعة والتي لم تحققها لهم الحكومة هي التي تدفع بالناس الى الاضراب والاعتصام، وإلى تصعيد الاضراب والاعتصام مع تصاعد حملات القمع والارهاب ضدهم.

ان الشعب لا يرضى أبداً أن يكون قطيعاً من الغنم.

ثانياً: ان حق التظاهر والتعبير عن الرأي تكفله القوانين التي تجاوزتها الحكومة عندما منعت الناس من التعبير عن رأيهم كما أن الحكومة لا يمكنها أن تمنع الناس من ممارسة حق، كحق التظاهر، أو حق الاعتصام، حتى أنها اذا كان بإمكانها أن تمنع الناس أو أن تقيد حرية الحياة للناس فلتترك لهم على الأقل حرية الموت. ان الشعب لا يحتاج الى من يحرضه، لأن شعبنا قد تخطى مرحلة التردّي مرحلة الضياع والانصياع، مرحلة العلاقة السلبية بين زعيم وازلام. ان الشعب هو القائد، والشعب هو المعلم. ان مقياس التقدمية والوطنية لأي فرد أو لأي تنظيم

سياسي كان أم نقابي، هو مدى إحساسه بمشكلات شعبه والاصغاء لمطالبه والتزامه بحل هذه المشكلات، وعمله على تحقيق هذه المطالب، ووضع نفسه في طليعة المتصددين للصعاب التي تواجه تحرك الجماهير من أجل أهدافها، وتعبيره الصادق عن آمال وطنه وآلامه.

من هنا كان نزولنا في المظاهرات ومشاركتنا الدائمة في نضالات شعبنا. اننا بذلك لا نعبر عن رأي فئة وعن مطالب عشيرة أو طائفة، لأن المطالب كانت مطالب كل الشعب من فلاحين وعمال ومدرسين وطلاب مسلمين ومسيحيين. وهذا هو الأمر الذي يزعج الناس الذين يبنون وجودهم على الطائفية وعلى معاداة قوى الشعب العاملة. أيضاً، ما من انسان يمكنه أن يصدق، أن تحرك ٩٥٪ من المعلمين في لبنان يمكن أن يكون المحرض عليه حزب من الأحزاب أو شخص. واذكر انني كنت اتحدث الى رئيس الحكومة فقلت له: لماذا يقوم الناس؟ فقال: انتم تحرضونهم. وتطرقنا فيما بعد الى السياسة العربية. قلت له: لماذا مصر وسوريا وليبيا ليسوا راضين عن سياستنا؟ قال: انتم تحرضونهم. إذا، كان بإمكان أي فرد منا أن يحرك الشعب اللبناني بمفرده وأن يحرك ثلاث دول ضد الحكومة فما هو مبرر وجود هذه الحكومة.

أيضاً من ضمن الأمور غير الحقيقة التي حاولت الحكومة ان تضلل بها الشعب.

كلنا سمعنا بالبيان الذي اذاعته الحكومة باسم ما يسمى بالتجمع الشيوعي الثوري في لبنان. وبعض الناس شعر بالخطر: تجمع شيوعي ثوري يريد أن يهدم النظام. ويذاع بيانه من الاذاعة اللبنانية.

البيان الذي اذاعته الحكومة اللبنانية باسم التجمع الشيوعي الثوري الذي يريد أن يقلب النظام وان يهدم النظام. ولكن الحكومة التي أخافت الناس بهذا البيان، كانت تعرف حق المعرفة أن التجمع الشيوعي الثوري في لبنان هو ١٥ طالباً، عمر الكبير فيهم ٢٢ سنة في كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية. الحكومة قالت أيضاً بالنسبة لتحرك المعلمين: ان فئات مخربة هي التي تحرك المعلمين. اذا عدنا الى الأحزاب والى القوى السياسية التي وقفت الى جانب المعلمين المضربين. نجد أن الحزب التقدمي الاشتراكي مثلاً وقف الى جانب الاضراب، الحزب الشيوعي وقف الى جانب الاضراب. طلاب الكتائب وقفوا الى جانب الاضراب في بيان جيد اصدروه، فئات شعبية واسعة وقفت الى جانب الاضراب. الناصريون وقفوا الى جانب الاضراب، ونحن لسنا يساراً ولسنا يميناً. فلماذا كانت الحكومة تتهم أي إنسان يحاول أن يطالب بمطالب محقة مشروعة باليسارية بالشيوعية، الى آخره. وبكل هذه النعوت.

ان شعبنا يتألم، له مطالب محقة، يريد أن يحققها بمعزل عن أي انتماء. ان انتماء شعبنا هو فقط لهذه الأرض، لهذا الوطن. وهو يؤمن بهذه الأرض وبهذا الوطن وحسب. ومن هنا فان ادعاءات الحكومات كانت من أجل التشويش ومن أجل اطلاق الرأي العام. ومن هنا يمكننا ان نرد تهمة التخريب الى الحكومة. اذ يتبين انها هي التي كانت تحرب الرأي العام وتضلل الرأي العام.

ومن المؤسف حقاً، ان يتصرف بعض المسؤولين وكأنهم ملوك أوروبا في القرن السادس عشر، بروح

التحدي للشعب، بروح العداء للشعب. انهم يحاولون ان يطبقوا سياسة «أنا الدولة» ويريدون ان يركعوا الناس كل الناس، فليعد المعلمون عن الاضراب حتى نتفاهم معهم. أما في ظل الاضراب فنحن، لن نتفاوض مع أحد. لماذا لا نتفاوضون ولماذا يصبر المعلمون أكثر من أربع سنوات دون أن تحقق مطالبهم؟

انني أحب أن أقول للحكومة أن التحدي يقابله تحد، لأن الناس لا يمكن أن يركعوا. والقمع يجابه بالصمود وبتكديس السخط والتضليل يقابله عدم الثقة. الحكومة تقول انها تحافظ على هيبة الحكم، على الشرعية وعلى النظام. ماذا تعني بالنظام، بالمؤسسات الدستورية، بالدستور، بالقوانين؟

بعضنا قد لا يؤمن بهذا الدستور مثلاً. وبعضنا قد يؤمن. بعضنا قد لا يؤمن بهذه القوانين وبعضنا قد يؤمن ولكن على اختلاف هذه النظرات، تبقى حقيقة واحدة، ان أي دستور كفل ضمن نصوصه امكانية التغيير من أجل الافضل. الشعب يريد دائماً أن يرتفع بواقعه المؤلم الى مستوى امانيه. ان هذا الارتفاع هو التطور. وان هذا التطور يفترض تطوراً في العلاقات الاجتماعية داخل الدولة. في العلاقات بين الدولة والمواطن وبين المؤسسات الدستورية بعضها ببعض.

اننا على اختلاف النظرة الى هذه المؤسسات تبقى حقيقة واحدة وهي افساح المجال للتغيير وهنا أحب أن أقول للذين يحاولون أن يظهروا انفسهم حراساً للشرعية. ان الشرعية ليست سداً في وجه التطور ان الشرعية على اختلاف نظريتنا اليها هي اطار تتضافر فيه جهود كل الشعب، قوى الشعب العاملة، من أجل تحقيق التطور المنشود. الشرعية هي طريق وهي اطار نضال. ولتذكر جميعاً ولتذكر الحكومة التي تقمع الناس والتي تقتل الناس. ان شعبنا يكره رغيته مغمساً بالدم، بدمه أو بدم غيره. يريدونها مجبولة بعرقه. ولتذكر أن الشرعية ليست حاجزاً دموياً. بل انها اطار تتضافر فيه كل قوى الشعب العاملة هذا يفترض أن يكون. ماذا تعني بالثورة. التي تخافها الحكومة. اذا كانت الثورة تخافها الحكومة.

اذا كانت الثورة تعني التغيير. فإن العالم يعيش الثورة في كل يوم سواء في اطار المؤسسات الدستورية أو خارج هذا الاطار. أما إذا كانت الثورة تعني استخدام العنف للتغيير وخارج اطار الشرعية، فأنا أقول وبكل موضوعية وكل اخلاص للذين يمسكون بيدهم النظام ويقفون حراساً عليه: لا تجعلوا منه سداً في وجه التطور. الشرعية تأبى ذلك. الشرعية هي ارادة الشعب فقط. لا تجعلوا منها سيف ارهاب يقف في وجه الحياة. الحياة لا تخاف الرعب حتى ولو خافته، فانها لا تتوقف عنده.

أقول: ان دموية التغيير، ولنراجع كل ما جرى في تاريخ العالم. فرضه قبل أصحاب هذا النوع من التغيير الذي قد لا نؤمن به، فرضه الذين ظنوا ان النظام والدستور والقوانين أيضاً، وجعلوا من أنفسهم الهة ثابتة، ازلية ابدية، لا يمكن المساس بها.

على كل حال، ان مشكلتنا الآن هي بالدرجة الأولى، مشكلة الاشخاص، مشكلة الافراد الذين يمسكون بأيديهم القوانين ويطبقونها على الناس. ولكن تطبيقها يأتي بشكل غير صحيح، بشكل دوري، بالشكل الذي

ورث الحقد على الشعب، عوضاً عن أن يرث حبه للشعب، لأنه يجب أن يعرف أنه أولاً وأخيراً ابن لهذا الشعب وليس عدواً له.

أما الذين يتصرفون بروح العداء للشعب وقد عجبت اليوم لوزير التربية يقف ويقول مفاخرًا: انني أنا الذي طردت المعلمين. وأنا الذي اتبنى هذا القرار. ان إنساناً كهذا لا يعرف ماذا يقول، انه يتصرف بشكل غير منطقي اتعل الأرقام الي اللغة العربية غير صحيح، وبعيد عن احساس مشكلات الشعب.

نأتي الى الموازنة والى بعض المشكلات التي يعاني منها شعبنا. أهمها: مشكلة الغلاء. ان الحياة بالنسبة لأبناء الطبقة الوسطى والفقيرة باتت شبه مستحيلة في لبنان. فمجالات العمل محدودة جداً. وأجور العمل متدنية، بشكل لا يصدق. كما وأن ارتفاع أكلاف المعيشة وتفاقم موجة الغلاء بالنسبة لكافة السلع الضرورية منها، بشكل خاص، يشكل تهديداً خطيراً لحياة المواطن في الحاضر وفي المستقبل. ولتبرير هذه الموجة تطالعنا الحكومة بسلسلة أقاويل، لا تدخل في الرأس. مثلاً إن الغلاء ناتج عن الازدهار. كلنا يشعر بالغلاء، الشعب يشعر بالغلاء. ولكن من هم الذين يشعرون بهذا الازدهار. وسوف أعطي مثلاً عن كيفية ممارسة الاحتكار في لبنان، بنوع من أبشع أنواع مص الدم وسوف أعطي مثلاً: السكر. مصنع السكر يشتري كيلو غرام الشمندر بـ ٦,٥ غروش. كل ٥ كيلو شمندر يعملو كيلو سكر. تصنيع كيلو السكر يكلف ٢٤ قرشاً و٤٨ قرشاً ثمن الشمندر بيصيروا ٧٢ قرشاً. ويخرج من الـ ١٠ كيلو شمندر ٥ كيلو تفل. وكيло التفل يباع علفاً للدواجن بـ ١٥ قرشاً بيطلع ٧٥ قرشاً. طلعوا السكرات بدون شيء. لماذا نشترى كيلو السكر بـ ٨٥ قرشاً وثانياً، بالنسبة للغاز، سعر طن الغاز ١٧٥ ليرة القنينة فيها ١٢ كيلو بيطلع ثمنها ٢١٠ غروش. لو افترضنا جدلاً أن معدل استهلاك القارورة هو ٢٥ قرشاً فهذا أكثر من المعقول بكثير. وان كلفة صيانة القارورة ٢٥ قرشاً وهذا أيضاً أكثر من المعقول وكلفة التوزيع ٣٠ قرشاً بيطلعوا ٢٩٠ قرشاً فإذا ربحت شركة التوزيع نسبة ١٥٪ يعني ٣١,٥ قرشاً والموزع بالفرق ربح ٥٠ قرشاً فيجب أن تباع القارورة بـ ٣,٧١ قرشاً. فلماذا تباع قارورة الغاز بـ ٦ ليرات لبنانية، ويدفع المستهلك تأميناً قدره عشر ليرات؟

لقد صرح وزير الاقتصاد: ان التجار والصناعيين وعدوا بعدم رفع أسعار السلع التي ينتجونها أو يوزعونها. غير أن أسعار هذه السلع قد ارتفعت. وأعطي مثلاً منتجات معمل غندور ومعمل بون جوس. بالنسبة لنظام الاجازات المسبقة. إن مفهوم الاجازات المسبقة يجب أن يكون أصلاً لحماية المستهلك. فالحاجات التي يمنع تصديرها بدون اجازة مسبقة يقصد من المنع سد حاجة السوق المحلي بها. أما في الاستيراد فإن الحكمة من منع استيراد السلع بدون اجازة مسبقة هي ضرب امكانية المزاحمة غير المشروعة للسلع المنتجة محلياً. هذا ما جاء في الأسباب الموجبة لنظام الاجازة المسبقة. أما ما يحدث عندنا فعلياً فهو تحقيق كل سلبات الاجازة المسبقة عن طريق تجريدتها من الغاية المنطقية التي انشئت من أجلها. لقد أوضح الباعة في سوق الخضار هذا الأمر وبينوا ان اجازات الاستيراد والتصدير تمنح ليس بناء لحاجات السوق، ولكن ارضاء لبعض أكلة الجبنة والسماصرة وازلام الباكوات، وكبار التجار المتواطئين مع الحكومة.

من هنا أصبح استيراد السلع لا يخفف من أسعارها اللامعقولة، كما أن منع استيراد بعضها يأتي بناء لأوامر الذين يحتكرون هذه السلع في لبنان. وكذلك التصدير، نجد أن منح الاجازات يراعي مصالح قلة من كبار التجار المحتكرين الذين يشرفون هم أنفسهم على توزيع «الكوتا» عملياً. أما توقيع اركان الدولة من وزراء ومدراء فيأتي من حيث الشكل وحسب.

أيضاً بالنسبة للدواء وارتفاع أسعاره واحتكاره، واستغلال الشهادات الطلاب الذين يتخرجون من كلية الصيدلة. الطالب يدرس في كلية الصيدلة وهو يدفع المبالغ الطائلة: أبوه يدفع عنه المبالغ الطائلة من أجل أن يرتاح في آخرته، فينال ابنه هذه الشهادة ويضطر الى تأجيرها من بعض المحتكرين بأربعمائة ليرة في الشهر أو بثلاثمائة ليرة في الشهر. هل هذا صحيح يا معالي وزير الصحة؟

وزير الصحة: نحن لا نعطي الرخصة الا لحامل الشهادة.

نجاح واكيم:

هل تؤمنون عملاً لهؤلاء الخريجين؟ هل فكرتم في الموازنة التي عملتموها في انشاء مصنع للأدوية في لبنان مثلاً. أو أن يبقى المحتكرون الذين يستوردون الأدوية يشترون الشهادات بأربعمائة ليرة في الشهر والفقراء لا يستطيعون أن يعيشوا.

هذه بعض الأمثلة. هذا قليل من كثير. ان الحلول الحقيقية لمشكلة الغلاء والبطالة لا تكون بالتخديرات وبالوعود غير الصحيحة من جهة وبحماية المستغلين والمحتكرين من ناحية أخرى. ان الحلول لهذه المشكلات هي في اعتماد بعض الأسس التالية:

أولاً: بكسر حدة الاحتكار.

ثانياً: بمراقبة الاسعار.

نذهب لنشتري قطعة قميص في البرج ثمنها شيء، وفي الحمراء ثمنها شيء آخر وفي الاشرفية ثمنها شيء لماذا؟ من الذي يجني هذه الارباح؟

أيضاً. ان كسر حدة الاحتكار، ان كسر موجة الغلاء يكون بالتنمية الصناعية والزراعية فالآن عندما نستعرض الموازنة، نجد أنه من أجل التنمية الزراعية والصناعية لم يرصد أي مبلغ. ولماذا انشئت وزارة الصناعة، وما هي مهماتها؟

أيضاً في لبنان ودائع في المصارف. البعض يقول انها تجاوزت الخمسة مليارات أو الستة مليارات ليرة. هذه الودائع تهرب الى الخارج، الى الهند، الى الكونغو الى البنك الدولي، لماذا تهرب هذه الودائع؟ ان ذلك يعود نتيجة لعدم وجود مشروعات للتنمية، لعدم سياسة للتنمية في لبنان، بحيث تتمكن رؤوس الأموال هذه من العمل ومن الانتاج داخل الأراضي اللبنانية، فتضطر الى الهرب. ونحن نعرف أن أية دولة في العالم تسعى دائماً الى الاتيان

برؤوس الأموال عدا دولتنا فإنها تصدر الناس وتصدر رؤوس الأموال وتشتري أسلحة غير صالحة كما قال الزميل فؤاد لحود.

وهنا لا بد لي من أن أورد بعض الحقائق والأرقام. لقد بلغت مجموع أرقام الواردات المقدرة لهذا العام من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها ٢٨٥,٧٨٥ مليون ليرة مائتين وخمسة وثمانين مليوناً وسبعمائة وخمسة وثمانين الف ليرة - بينما بلغت موارد الضرائب غير المباشرة وهي التي تصيب ٩٦٪ من الشعب اللبناني ٣٩٩ مليون ليرة لبنانية.

ماذا نلاحظ هنا؟ بالنسبة للضرائب على الدخل، نجد أن كل المواطنين يدفعون هذه الضريبة، الأغنياء والمتوسطين والفقراء الضرائب غير المباشرة تصيب في غالبيتها الطبقات الوسطى والفقيرة، قوى الشعب العاملة. فنجد أن الموازنة تحصل من أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة، في حين أن الأغنياء والشركات الكبرى تتهرب من دفع المتوجب عليها، ولا يطالبها أحد. ونلاحظ أن الحكومة لم تلحظ في حقل الواردات من الموازنة أية مبالغ تجب جبايتها. أعني السنوات العشرين الماضية، من الذين تهربوا من دفعها من سنة ١٩٥٤ حتى الآن. وهم طبقة الأربعة في المائة المستكفون عن دفع ضريبة الدخل المباشرة والرسوم المماثلة لها. وإذا قمنا بعملية حسابية لما يستحقه الشعب اللبناني في ذمة هؤلاء المحتكرين الذين لا تطالبهم هيئة الدولة ولا هيئة الحكم ولا رصاص رجال الأمن. لتبين لنا، إذا أخذنا سنة ١٩٥٤ كسنة أساس أن هؤلاء مدينون للشعب اللبناني بـ ٢٦٠٠ مليون ليرة، وذلك مع مراعاتنا للظروف الاقتصادية السيئة التي تركتها أزمة انترا في الستينات على الاقتصاد اللبناني ككل، نتيجة اعتماده على قطاع الخدمات بشكل رئيسي. وما يجعلنا نذكر هذا المبلغ المتواضع الذي يستحقه الشعب اللبناني في ذمة طبقة الأربعة في المائة، هو ما أورده المادة التاسعة من مشروع قانون الموازنة في نصها على جواز إصدار سندات مالية على الخزينة لآجال متوسطة أو طويلة أو قصيرة الأجل، في حدود المئتي مليون ليرة لبنانية هذه السنة. مع عدم شرح وزير المالية للأسس الإحصائية والمالية الدقيقة التي تبرر إصدار هذا المبلغ فقط وليس أكثر منه. وككل موازنة جيدة الطباع فقد قسمت كالعادة الى ثلاثة أجزاء:

أولاً: جزء أول مخصص لنفقات عادية.

جزء ثان مخصص لبرامج التجهيز والانشاءات السنوية.

جزء ثالث مخصص لبرامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى.

وقد بلغت نفقات الجزء الأول وهي نفقات لا غنى عنها للإدارة لولا السياسة التي نسيء إليها ٧٠٣,٨٨١ مليون ليرة. أي ما نسبته ٦٦,٧٪ من مجموع أرقام الموازنة. أما نفقات الجزأين الثاني والثالث فقد بلغت نسبتهما ٣٤٪ من مجموع هذه الأرقام. وقد تذكرنا هذه النسبة عندما اطلعنا على المادة التاسعة عشرة من مشروع الموازنة التي تميز للحكومة الغاء الاعتمادات أو أرصدة الاعتمادات المدورة غير المعقودة في الجزأين الثاني والثالث. اذا، لم تكن أو لم تعد مرتبطة ببرنامج زمني معين. والتي انقضت أكثر من خمس سنوات على إدارتها في الموازنة العامة.

والموازنات الملحقه، وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. وهذه المادة تجعل الحكومة تعترف صراحة أن أرقام الجزأين الثاني والثالث من الموازنة إما أنها دون طاقة الادارة على تنفيذها أو دون قدرة الدولة المالية. ومن هنا قد تحدثت الحكومة عن البرنامج الزمني المعين كما أشرنا. وفي الواقع الحكومة لم تكتف بذلك، بل قامت بتمويل واردات هذين الجزأين بواردات استثنائية، رغم عجزها عن تحصيل حقوق الشعب اللبناني من طبقة الأربعة بالمائة، التي امتنعت عن دفع ٢٦٠٠ مليون ليرة طيلة السنوات العشرين الماضية. أي أن الحكومة تريد أن تشهد من البنوك الاجنبية وربما المحلية مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة سنوياً في الوقت الذي يستحق على طبقة الأربعة بالمائة ديون قديمة غير مستوفاة. وإذا ما تذكرنا ان الجزء الأول يذهب للادارة التي افسدوها بالسياسة بالرغم من دعايات اصلاح الادارة. فإن تخليص الادارة لازم لزوم رصد هذه المبالغ لها. خاصة وان الموظف في النهاية يخدم ولا يخدم، ويتقاضى راتباً، لأنه يؤدي خدمة للمجتمع وليس لأنه ابن زيد أو عمرو من الناس.

وهنا أحب أن أقول ان بعض تصرفات الحكومة تدهشنا. اذا أرادت البلديات أن توفف أجيراً في احدى البلديات فيجب أن يصدر هذا بمرسوم من مجلس الوزراء. إن هذا يشير الى حقيقة هامة، وهي أن الحكومة تريد أن تعبىء ادارات الدولة ومحاسيها. في حرش بيروت عين اثنان وعشرون موظفاً نواطير على الشجر. يعني، بعد ناقصنا، اذا ما وجدوا مجالات يوظفون الازلام سيوظفون نواطير على الشمس ونواطير على الهواء ونواطير على البحر.

ريمون اده: أنا شايفلك بهذا البلد كل شجرة بداها حارس.

نجاح واكيم: موقف الحكومة من مختلف القضايا التي تتناولها الموازنة.

أولاً: قضية الدفاع عن الوطن. خصص في الجزء الثالث من الموازنة العامة مبلغ ٢٠٥ ملايين وهو مبلغ نتائجه غير كافية، لأن ما خصص من أصل المبلغ لوزارة الدفاع هو ٨٢ مليون ليرة لبنانية. ولو افترضنا أن هذا المبلغ سوف يصرف فان أقل من نصفه موزع على التجهيز والانشاء والتعزيز العسكري وأكثر من نصفه موضوع لتلبية ما تطلق عليه الحكومة خطة التسليح والتسلح. هذا ويجب أن نذكر أن أية خطة للتسليح لم يعد من الممكن أن نجنيها عن الشك الذي يوافق الناس في صفقات الأسلحة وتسويات الأسلحة وغيرها.

وهنا، لا بد لي من أن اذكر بألم، انه في الأمس القريب كانت الطائرات المعادية تخترق الأجواء اللبنانية ذهاباً وإياباً الى سوريا الشقيقة. وبالرغم من رصد المبالغ الطائلة من أجل الدفاع لم تطلق على هذه الطائرات رصاصة واحدة. وتركزت سوريا بمفردها. نحن لا نطلب وسوريا لم تطلب منا العون، ولكن على الأقل يجب أن نحتمي اجواءنا ويجب أن نحتمي حدودنا. طائرات اسرائيل كانت تحلق في الأجواء اللبنانية بكل امان. وخيضة المعارك في الأجواء اللبنانية، ولم تقدم أي عون للطائرات السورية التي تقاقل فوق أرضنا دفاعاً عن الأراضي العربية، كل الأراضي العربية. فأين هي طائرات الحكومة اللبنانية. وأين هي مدافع العشرين ملم وغيرها من وسائل الدفاع الجوي وغير الجوي.

ويتبين لنا أيضاً أن النسبة المئوية الموضوعة في الموازنة في وزارة الدفاع، هي نسبة غير حقيقية، لأنها تتضمن مبلغاً في الجزء الثالث من الموازنة، عقده غير أكيد، كما تعترف الحكومة.

أما في الجزأين الأول والثاني، فقد خصصت الحكومة مبلغ ١٥١ مليون ليرة، منها مبلغ ٢٣ مليون ليرة وضع للصيانة والتجهيز والتدريب وقد جعلنا تخصيص هذا المبلغ للدفاع عن الوطن.

نتساءل بألم عن السر في عدم تحويل الحكومة لمبلغ ١٦ مليون ليرة المخصص لشراء أسلحة وتجهيزات لقوى الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية، إلى الجيش للدفاع عن الوطن أمام العدو الإسرائيلي.

وهنا لا بد لي من أن أذكر أن الأسلحة الموجودة في أيدي قوى الأمن الداخلي هي من أفضل الأسلحة في العالم. أما الأسلحة الموجودة في أيدي الجيش فإنها أسلحة غير صالحة للدفاع. وفوق ذلك تخصص الحكومة مبلغ ١٦ مليون ليرة لشراء أسلحة لقوى الأمن الداخلي. ألم يكف الحكومة ما حصل في معمل عندور وفي النبطية، وما حدث أيضاً في شوارع بيروت. تريد أن تقمع أكثر وأكثر وأكثر، وتريد أن تريق دماء أكثر وأكثر.

اننا نتصور، وشعبنا بات متأكداً من أن الحكومة تشعر تجاهه شعوراً عدائياً. لأنها أولاً لا تحقق أي مطلب له. ثانياً: تشتري أسلحة لقوى الأمن الداخلي لكي يقتل شعبنا بها. ويستغرب معالي وزير الداخلية ورئيس الحكومة أن يسمى بعضنا ما حدث في النبطية بالمجزرة. وعندما يقتل الشعب ويحرق عدد كبير من أبناء الشعب فماذا يسمى هذا. دولة رئيس الحكومة، معالي وزير الداخلية؟ يقول، ان بعض الناس اندسوا في صفوف المتظاهرين واطلقوا النار والحجارة على رجال الأمن. سأفترض ان هذا الكلام صحيح. هل ان الفلاحين هم المسؤولون عن المشاغبين، أم انها الحكومة التي يجب أن تكون هي المسؤولة لو افترضنا جدلاً ان أحد المخربين وهذا افتراض جدي اندس بين صفوف المتظاهرين واطلق النار وضرب رجال الأمن بالحجارة.

الرئيس: ليس على أساس النظام اقاطعك افتراض جدي أو عندك معلومات حوله؟

نجاح واكيم:

ان ما خصصته الحكومة للدفاع عن الوطن كما تقول لا يتفق مع وحش الازدهار الذي تشهد هي به. ان نسبة ما يخصص للدفاع أقل من أربعة بالمائة من الناتج الوطني وهذه نسبة جد ضئيلة ولا تجوز ونحن في حالة حرب مع عدو يهددنا باستمرار. ان معظم دول العالم، حتى تلك التي لا تجد خطراً يتهدها، ترصد من ناتجها القومي بنسبة أكثر بكثير. ان اسرائيل مثلاً ترصد نسبة ٢٢٪ مصر نسبة ١٧٪ سوريا نسبة ٢٠٪ وحكومة لبنان أقل من أربعة بالمائة أظن ٢,٦٥ بالمائة من الناتج الوطني للدفاع. هذا لا يجوز مع العلم ان معظم هذه المبالغ أو كلها بالواقع، تذهب لقمع الناس، وليس للتصدي للعدوان الاسرائيلي.

ان شعوب العالم الثالث تعاني من مشكلة وهي تحاول دائماً أن تتخطاها. وهي ان اقتصاد هذه الدول يعتبر اقتصاداً ذا وجه واحد. أي أنه يعتمد على قطاع أساسي للنتاج. وان لبنان يعتمد في اقتصاده على قطاع الخدمات

بشكل أساسي، حيث يشكل ناتج هذا القطاع نسبة ٦٧٪ من الدخل الوطني. ولكن عناصر قطاع الخدمات، كما يشهد جميع الاقتصاديين، هي عناصر غير ثابتة وغير مستقرة. وبالتالي فإن لها حجماً ودوراً يجب ان تتجاوزهما أو تتعداهما في عملية التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة، وذلك على المجالين البعيد والقصير. ان السياحة مهمة في حياة كل الدول، ولكن العيب ان تتوقف حياة ورفاهية المواطن على فصل الصيف هل يأتي السائح أو لا يأتي، أمنوا لنا الاستقرار المحلي ولا تطالبوا أيها المواطنون بحقوقكم الاجتماعية. بل دعوا الازدهاريين يتصرفون بمصيركم، وتعتمد حياتكم على السيولة العالمية وحركة النقل الدولية والمبادلات التجارية والسياح الذين يأتون إلى هنا.

أيضاً نلاحظ غياب ذكر القطاع العام في النشاط الاقتصادي. لقد شاهدنا الحكومة تستमित من أجل انشاء وزارتي الاسكان والتعاونيات وشؤون الصناعة والنفط. فمن أين ستغطي الحكومة نفقات هاتين الوزارتين؟ أمن الضرائب غير المباشرة أم من الضرائب المباشرة التي تستحق للشعب من خزينة طبقة الاربعة بالمائة.

ان تجربة بلاد العالم الثالث بأكملها قد أثبتت ان تحقيق التوازن الاقتصادي لا يمكن ان يتم بعيداً عن دور الدولة، وبالطريق الفوضوي الرأسمالي البشع الذي نسير عليه. لأن الإزدهار في النهاية هو عملية دفع اقتصادي شامل لكل القطاعات الاقتصادية لزيادة الانفاق بما يتلاءم مع توازن اقتصادي سليم. لو كانت الدولة، في لبنان غير قادرة على تحقيق مهمات القطاع العام، لقلنا انها ليست قادرة، ولتمكنا من التفتيش على البديل. ونحن نقول، نسأل الحكومة، هل انها تنوي انشاء قطاع عام صناعي أو زراعي الى جانب القطاعات الخاصة. ان ارقام وزارة الاقتصاد الوطني تفصح الحكومة، لأن الحكومة قد خصصت لها في الاجزاء الثلاثة مبلغاً قدره ٢,٩٦٣,٠٠٠ ليرة، وذلك من أجل اضعاف هذه الوزارة فوق ضعفها، وحتى لا تتمكن مصلحة حماية المستهلك من القيام بواجباتها، وتطبيق المراسيم التي تمنع الاحتكار والتكتل والمضاربة غير المشروعة.

وقد برهنت الدراسات التي قام بها خبراء الجامعة الاميركية نفسها، ان مستقبل الصناعة في لبنان، لا يمكن أن يكون ناجحاً، في المدى البعيد، الا إذا قام قطاع عام الى جانب القطاع الخاص وذلك بالرغم من النمو الذي تنمو به الصناعة، بسبب ظروف المنطقة التي أشرنا إليها، وهي ظروف التخلف.

ان مستقبل الصناعة اللبنانية مرهون بالسوق العربية، وليس بالاسواق المحلية. وقد أكد هذه الحقائق خبراء فنيون، تابعون لهيئة الأمم المتحدة.

اما وزارة الزراعة، او بالأحرى القطاع الزراعي. فقد خصصت له الحكومة ٢,٣٥٪ من الموازنة. أي ٢٥ مليوناً و١٩٠ ألف ليرة. من بينها ٦,٤٥٣,٣٠٠ من الجزء الأول، و١٥٣,١٦٦,٠٠٠ ليرة في الجزء الثاني. خصص من أصلها ٣٠٠ ألف ليرة لمساعدة الجمعيات والنقابات الزراعية وصيادي الأسماك والجمعيات التعاونية واتحاداتها. اما الجزء الثالث فقد خفض اعتمادات المشروع الأخضر من ١٨ مليون و٧٥٠ ألف ليرة في العام الماضي الى ٣ ملايين و٢٥٠ ألف ليرة لهذا العام. كل هذا والقطاع الزراعي لا يمثل أكثر من ١٠٪ من الدخل الوطني القائم،

بعد أن كان ١٢٪ سنة ١٩٧٠ مع العلم ان نصف اللبنانيين يعيشون من هذا القطاع. كما أن مجموع دخل الانتاج الزراعي سيوزع بنسبة ٦٠٪ للمحاصيل الزراعية و ٤٠٪ للمنتوجات الحيوانية والاسماك.

وإذا ما تذكرنا موسم الامطار الذي كان شحيحاً هذه السنة وتذكرنا المياه التي تقطع باستمرار، نسأل ماذا خصصت الحكومة.

وبالرغم من ادعاءاتهم بأن انقطاع المياه ناتج عن الشح في سقوط الامطار، فاننا نقول لهم ان هذا ليس صحيحاً. ان الصحيح هو ان شركة مياه الصحة تريد أن تباع منتجاتها الليتر ونصف الليتر من مياه الصحة بـ ٦٥ قرشاً لبنانياً وتنكة ونصف من البنزين تصل الى لبنان بـ ١٠ قرشاً لبنانياً. قروش وليتر ونصف ليتر ماء بـ ٦٥ قرشاً لبنانياً.

دور وزارة التربية: ان مجموع موازنة هذه الوزارة بأجزائها الثلاثة والبالغة ٢٠٠ مليون و ٩٥٠ الف ليرة لا ترتبط بأي برنامج عمل يتناول سياسة التربية والتعليم والثقافة. لأن الجزء الأول البالغ مقداره ١٩٤ مليون ليرة هو للنفقات العادية. أما في الجزء الثالث فقد خصص مبلغ مليوني ليرة للمديرية العامة للتعليم المهني والتقني في الوقت الذي تسعى فيه كل دول العالم من أجل التنمية ومن أجل الاكثار من المتخصصين في المجالات الفنية والتقنية.

بالنسبة لوزارة التربية أيضاً، نحب أن نذكر بأنها، بالرغم من كل الادعاءات التي تقول بسياسة تربوية وتخطيط تربوي وإلى آخره. فإنه لا توجد، لا سياسة تربوية ولا تخطيط تربوي. ان البرنامج الوحيد الذي عرفته هذه الوزارة وضع كجدول زمني وليس كبرنامج. وذلك في أيام الوزير المقال الاستاذ هنري اده. وقد اقبل لهذا السبب لأنه وضع برنامجاً ولا أدري ما إذا كان وزير التربية الحالي سوف يضع أي برنامج. اننا نخاف عليه من ان يقال.

دور وزارة الموارد والاشغال والصحة: ما يحير في قضية المبالغ الملحوظة في الموازنة العامة عدم ارتباطها أو انطباقها على ما اطلقت عليه الحكومة خطأ بالخطة السداسية. وهي ليست أكثر من روزنامة مشاريع تلحظ أولويات لا بد من مراعاتها عند التنفيذ. ومع ذلك فان هذه الروزنامة السداسية غير المحترمة من موازنة الحكومة. ولكي يكون حديثنا محدداً، نذكر الحكومة أن مشروع الليطاني قد ورد ذكره في عداد المشاريع الأولية في الروزنامة. أو بالأحرى الخطة السداسية. نظراً لكونه من المشاريع الأولية والحيوية للبنان عبر جنوبه النازف. فلماذا بدأت الحكومة برصد المبالغ لتنفيذ غيره من المشاريع؟ ولماذا تجاوزت الأولوية التي فرضتها على نفسها، رغم الروزنامة ليست شيئاً يذكر في عداد البرمجة الاقتصادية. فبعثة «ايرفد» مثلاً قد حددت حاجات وامكانيات كل زاوية وكل حي وكل منطقة من لبنان. وبدلاً من أن تتبناها هذه الحكومة أوهمت الناس ان لديها خطة، وهي خطة مسخ، لا أكثر ولا أقل وقد دلت على أن الحكومة لا تعرف كيف تضع القرارات السياسية أو الاقتصادية الأولية لمعالجة قضايا الشعب.

أيها الزملاء الكرام، ان المشكلة التي نعاني منها اليوم هي قبل كل شيء في التصرفات غير المسؤولة التي تقوم بها الحكومة. وهي في عدم وجود ثمة ما بين الشعب وما بين الحكومة التي لم يعد وجودها الا فرضاً على الشعب وتحدياً لارادته. ان الحكومة تتصرف وتحكم بعقلية القرن الخامس عشر، وحسبنا ان نذكر بأن ان الحكومة التي تقول دائماً بالديمقراطية والحرية، مارست عدة أمور يمكننا أن نقول انها غير اخلاقية لماذا تضع الجواسيس قرب بيوت البعض؟

رشيد كرامي: وين هيدا وين؟

نجاح واكيم: حد بيتي يا سيدي، بكل بساطة.

رشيد كرامي: ابعتلنا ياهم.

نجاح واكيم: حد بيتك قد يكون الكثير.

الرقابة على التلفزيون لماذا؟

التهديدات بالقتل لماذا؟

ممارسة قتل الناس لماذا؟

ان الحكومة قد فقدت اعصابها بكل بساطة لقد فقدت أعصابها. وانها تعامل الشعب وكأن الشعب هو عدو لها.

ان هذا امر مؤسف ومؤلم في آن، اننا نقول: ان الأزمة الكبرى أو المصيبة الكبرى التي تخطت في حديثها المصائب هي في وجود هذه الحكومة وفي بقاء هذه الحكومة. ان بقاءها يعد تحدياً لارادة الشعب، نحن ليست لدينا مصلحة في هذه الحكومة أو في أخرى، ولكننا نقول الحقيقة، ان الشعب لا يثق بهذه الحكومة. كل الشعب لا يثق بهذه الحكومة. وحسبنا ان نذكر من الفساد بعضه، وهو أن الوظائف العامة باتت تباع. أمس أحد الاصدقاء تقدم الى وظيفة محقق أول، فطلبوا منه مبلغ ١٢ ألف ليرة. قال لهم: من اين بدنا نجيبها؟ قالوا له هيدي بيطلع منها كثير. من هون بيطلع، ومن هون بيطلع، شغل براني. وهذا يدل على الفساد الذي استشرى، وإذا كانت الحكومة تحاول أن تزايد وتقول انها تحاكم الذين افسدوا في عهود سابقة فاننا نقول لها. انه اذا جاء يوم تحاكم فيه هذه الحكومة فإن الحكم لن يكون في صالحها أبداً والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ ميشال المعلولي.

المعلولي:

سمعنا هذا اليوم الخطاب الذي القاه العقيد فؤاد لحود ولم يكتف به الزميل الكريم، بل وزع على حضرات النواب تقريراً تناول فيه مواضيع خطيرة والحقيقة أن ما قاله وكتبه قد دفعني الى تقصي الحقائق بكل موضوعية

وايجابية بدون اثاره او تهجم على أحد، فتوصلت الى ما سنتلوه عليكم لتكون على بينة من الوقائع ولكي تتمكن من التمييز بين الباطل والحقيقة، يمكن أن نحصر القضايا التي أثارها العقيد بمواضيع ثلاثة.

أولاً - مآخذ على الحكومة.

ثانياً - نقد لقضايا عسكرية بحتة.

ثالثاً - اقتراحات تتناول الحلول وانجح الوسائل للدفاع.

ويمكن الاسراع بالقول ان رئيس لجنة الدفاع النيابية قد أخذ من عدم تمرس الغالبية الساحقة من النواب والمواطنين بالقضايا العسكرية وعدم معرفتهم بما يمت اليهم بصلة من تفاصيل فنية. كل ذلك لكي بدلي بانتقادات وآراء لن يجد في صفوفهم من يستطيع تنفيذها وتبيان صوابها من خطأها فتجد الاذن الصاغية والصدى الذي يرجوه لها.

اما فيما يتعلق بالموضوعين ١ و ٢ أعلاه أي المآخذ على الحكومة، ونقد القضايا العسكرية البحتة. فقد عمد رئيس اللجنة عن عمد أو غير عمد اجتزاء الوقائع وتمريد بعضها ومزج بعض الحقيقة ببعض غير الحقيقة حتى أنه ليصعب على غير الضليع بالأمور العسكرية ان يتبين الواقع وهذا أخطر الانواع التي يمكن لعسكري سابق أن يتلوه امام مدنيين من النواب ورأي عام.

أولاً - المآخذ على الحكومة: يأخذ التقرير على الحكومة امرين. أولاً تزوير لجنة الدفاع البرلمانية للمستندات التي طلبتها.

ثانياً - عدم وجود سياسة دفاعية. والرد على ذلك هو الآتي:

المستندات الفنية التي تبرهن أن صواريخ الكروتال غير ملائمة للدفاع عن لبنان ولا أريد ان أطيل الشرح في هذا المجال لأن دولة رئيس مجلس الوزراء قد تكلم في هذا الموضوع. الجميع يعرف أن الاقرار اذا كان نوعاً معيناً من السلاح لا يلائم نوعاً معيناً من الدفاع لا يتم بموجب مستندات بل يتم على ضوء مطابقة ميزات هذا السلاح مع متطلبات هذا الدفاع والعطيات المحلية للبلد الذي سيستعمله. ونتيجة هذه المطابقة هي التي تقرر الملاءمة أو عدمها. هذا مع تذكير الصديق المحترم بالقرار الذي اتخذ في لجنة الدفاع النيابية عدم ملاءمة صواريخ الكروتال للدفاع عن لبنان وقد أقر المجلس النيابي الخطة الخمسية ومجرد اقرارها من قبل هذا المجلس الكريم هو اقرار للسياسة الدفاعية التي وردت خطوطها الكبرى في الأسباب الموجبة التي تقدمت بها الحكومة. ثم أن دولة رئيس مجلس الوزراء قد عاد وكررها في اجتماع لجنة الدفاع البرلمانية بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٠.

الخطة الدفاعية العامة - ان الخطة الدفاعية هي من الوثائق السرية جداً، لا كما ورد في التقرير صفحة ٢ من انها ليست كذلك وما مجرد سردها مع سرد غيرها من المعلومات غير السرية إلا لطمس معالم الحقيقة حين نذكر أنها تعالج تباع في الأسواق التجارية.

وأبلغ رد على ذلك، هو إيضاح مدلول عبارة الخطة الدفاعية. فالخطة الدفاعية، هي مفهوم القيادة العسكرية للدفاع عن أرض الوطن وتحديد واضح لكيفية توزيع القوى على الأراضي وللمهمات الموكولة الى كل مجموعة من هذه القوى. كما هي تحديد لكيفية القتال على كل جزء من أرض الوطن، ومتى وأين يجب الاستماتة، ومتى وأين يجب على القوى التراجع وما هي الخطوط التي يجب عدم تجاوزها، والمهل الواجب تأمينها للقيادة العسكرية. ابعدها هذا العريف، يمكن القول، بأن الخطة الدفاعية، ليست سرية وتعالج في كتب تباع في الأسواق التجارية.

برنامج التسليح - لقد ارفق مشروع قانون الخطة الخمسية بالاسباب الموجبة وبرنامج التسليح. ولا شك ان الذين حضروا جلسة لجنتي الدفاع والمال التي نوقش خلالها القانون المشار إليه، يذكرون كيف أن هذه البرامج قد تليت على مسامع النواب وقد تم توزيع ذلك عليهم.

نأتي الآن الى التقرير رقم ٥٣٢. ان هذا التقرير يعتبر من الوثائق السرية ومثله ينظم في كافة الجيوش اثر كل عملية حربية لتقييم العمليات واستخلاص العبر، ولا يجوز تداول أمثاله. فهو لمصلحة الجيش الداخلية فقط. والتقرير الأول، عبارة عن نتيجة رمايات الاسلحة المصفحات، وقد ورد فيه ما حرفيته:

ان نتيجة الرمايات بالمدفع جيدة، بل جيدة جداً هذه العبارة، لم يذكرها العقيد لحدود. كما جاء فيه، ان الرماية بالرشاش لم تكن جيدة، لعدم ترقيم المصوبة، أي منظار التسديد ترقيماً جيداً، وهذا هو تقرير كلاس وحاج.

أما التقرير الثاني، فهو عبارة عن تقرير مقتضب تقدمت به لجنة استلام الدبابات وجاء فيه ما حرفيته: أفاد الخبير بالاسلحة شفوياً أعضاء اللجنة، ان المدافع وعددها أحد عشر هي «منقرة»، بناء لما تقدم، تعذر على اللجنة المباشرة بالاستلام وذلك حتى انتهاء خبراء مديرية العتاد من وضع بيانات التدقيق ووصول المستندات المحددة بموجب الاتفاقية الآنف الذكر من المراجع المختصة. هذه خلاصة ما جاء في التقريرين اللذين ما فتىء رئيس لجنة الدفاع يهول بهما.

- حول نقد القضايا العسكرية البحتة.

ان أهم القضايا العسكرية البحتة التي كانت موضع نقد بالتقرير هي الآتية.

أولاً - عدم وجود خطة دفاعية. ولم يجد صاحب التقرير ما يدل به على ذلك سوى ما استخلصه شخصياً أو ما اجتزأه من التقرير الذي هو تقرير رقم ٥٣٢ وهنا، بالاضافة الى ما ورد في الكلام عن الخطة الدفاعية، يجدر القول، ان استنتاج رئيس اللجنة في غير محله، مسرح العمليات التي دارت يومي ١٦ و ١٧ أيلول، لا يشمل الا جزءاً من مجمل الجبهة الجنوبية. والمعارك التي دارت هناك، كانت جليلة النتائج بشهادة الاصدقاء والاعداء والخطة المحلية التي نفذت هناك ليست جزءاً من خطة الدفاع العامة التي تشمل جميع انحاء البلاد في الداخل، كما على الحدود.

لذلك، لا نرى ان هذا الاستنتاج في محله بل هو استنتاج خاطيء، لأنه لا يركز على معطيات عسكرية. وهنا يتساءل صاحب التقرير عن امكانية صمودها امام مدرعات العدو التي تفوقها قوة اضعاف الاضعاف، وهل يمكن تلافي تدميرها من قبل العدو كما حصل للأسف في ١٦ و ١٧ أيلول؟.

ان المدرعات اللبنانية التي وجدت بالمعركة في ١٦ و ١٧ أيلول، كانت مزودة بمدافع من عيار ٨٣ و ٩٣ ملم وقد تمكنت من عطب ١٥ مدرعة وآليه عدوة، ذلك بشهادة الكثيرين من الخبراء العسكريين الاجانب الموجودين في اسرائيل. كما أنه لجدير بالتفكير، بأن أية من مدرعاتنا التي أصيبت في المعركة، لم تصب من قبل مدرعات العدو بل أصيبت جميعها من قبل طيران العدو وهذا ما قامت به مدرعاتنا في ذات العيار ٨٣ و ٩٣ ملم. والآن جاء الجيش يشتري مدرعات ذات مدفع أكبر من ذلك وأقوى، هو ٩٠ و ١٠٥ ملم، ومركز على دبابات ومدرعات أصغر حجماً، أي يحسن تغطيتها عن انظار طيران العدو. وهنا يورد التقرير حرفياً: «فالعقيد الزميل لحود يقول، ماذا تنفعنا المدافع الروسية التي هي من عيار ١٢٢ ملم في الوقت الذي لا يمكننا حمايتها، ولا يوجد من رد على هذا، ابلغ من رد صاحب التقرير على نفسه في الصفحة ١٢ فيما يتكلم عن أنجح الوسائل للدفاع حيث يقول:

جيش قوامه ثلاثون الف جندي ووحدات احتياط من مدرعات ومدفعية، ومعدات ادارة وأركان الخ. . .

فلماذا لا يصح على المدافع عيار ١٢٢ ملم التي اشتراها الجيش ما يصح على ما أدلى به هو نفسه؟.

نعود الآن الى العمليات:

ان الطريقة الدراماتيكية التي أوردت فيها بعض مقاطع من التقرير ٥٣٢، ما هي الا بقصد التأثير على القارئ ووضعه في جو الكارثة.

التقرير في الحقيقة، نقد ذاتي لما جرى في بقعة ما في الجبهة، ونقد لطريقة التنفيذ لبعض الأعمال العليا والدنيا، أي القيادات والجنود. القصد منها، تبيان الأخطاء أن كانت هناك أخطاء لتجنبها ومعاينة مرتكبيها، واظهار الحسنات لمكافأة المستحقين واستخلاص العبر، ولكن من قال أن التقرير ٥٣٢ قد اعتمد من قبل القيادة قبل الرد عليه من عدة سلطات اذ ان من نظمه أغفل استكمال معلوماته من بعض المصادر التي كان يجب العودة اليها. وفيما يأتي توضيح لما ورد عن عدم لحظ دفاعات على محاور شقت حديثاً. هذا الذي ذكرته صباحاً، لقد كان قائد القطاع على علم تام بهذه المحاور التي يتجاوز عددها العشرة في القطاع الأوسط الا أنه لم يضع سوى مخاطر مراقبة على بعضها لالتقاءها فيما بعد بمحاور أكثر منها أهمية، ركزت عليها المدفعية وذلك تطبيقاً لمبدأ أولي بديهي في القتال، وهو عدم نشر القول على جميع المحاور، اجتناباً لضعاف المدفعية على كل منها، فيؤخذ بسهولة الواحد تلو الآخر وعملاً بمبدأي الاقتصاد بالقوى وتركيز الجهد.

بالنسبة الى ادارة العمليات، ان قائد القطاع بالرغم من ضالة القوى التي تراجعت من بئر السلاسل، فقد

اهتم باعادة تنظيمها شخصياً، ثم قام بتفقدتها وأعطاهم مهمات واضحة لجهة المدافعة عن محاور السلطانية، بئر السلاسل، الشهابية، كفر دونين، خربة سلم، بئر السلاسل.

ان قائد القطاع الأصيل، بعد استلامه قيادة القطاع لأكثر من ثلاث ساعات، وبعد ان اطلع على الوضع العام والخاص بجميع تفاصيله، وبعد أن قام بجولة تفقدية على محاور المدافعة، كلف معاونيه لاضطلاع بالمدافعة عن معتصم الغندورية. كما ان قائد القطاع لم يطلب الإذن بالانكفاء ابداً، غير أنه بعد أن علم بأن العدو وصل الى قرية جويه، لفت نظر القيادة العامة الى الوضع وطلب منها توجيهات تحول البقاء في بئر السلاسل أو الانكفاء باتجاه صريفه.

ثم عاد مقيم الوضع، بعد أن علم بأن طلائع العدو قد وصلت الى مدخل الشهابية فقرر تلقائياً البقاء في بئر السلاسل، وقد افاد القيادة عن ذلك.

أما مرور المجنزرة العدو على محور كفر دونين بئر السلاسل، السلطانية فقد ساهم به لحد كبير احتجاز هذه المجنزرة لتسعة عسكريين وسيارتي جيب، فكان على الضابط المسؤول في السلطانية الاختيار بين السماح بمرور المجنزرة، أو تدميرها وبالنسبة مقتل العسكريين التسعة على الأقل. فاختار الحل الأول، وهو الأسلم عملياً وانسانياً. خاصة، وان مرور هذه المجنزرة، لم تؤثر على مجرى المعركة بأي شكل من الاشكال. وما الدعاية التي اطلقها العدو حول هذا الحادث الا تغطية لفشله في اداء المهمة التي أوكلت اليه. وهذه الحادثة نشرتها جريدة التايم الاميركية.

عدو متفوق أرضاً وجواً، تفوقاً ساحقاً يهاجم على جبهة عرضها أربعون كيلومتراً، بلداً كلبنان، فيوقف هجومه ساعات ويجبر على تغيير خطته ويفقد ١٥ مدرعة وآلية فأين الكارثة.

ليسأل رئيس لجنة الدفاع، وهو العسكري القديم ماذا يقول الفن العسكري في مثل هذه الحالة، أي أنواع القتال يعتمد؟. اليس ما يسمى بقتال الاستنزاف ضمن خطة تراجعية أي أن تستنزف قوى العدو على محاور تقدمه والتراجع بخط دفاعي مؤقت حيث تساعد الأرض على ذلك؟ اليس هذا ما حصل بالضبط؟ فأين الكارثة؟ ان رئيس لجنة الدفاع يجتزئ فقرات من التقرير، وهو غير كامل بحد ذاته فيتكلم عن الاخطاء المرتكبة من بعض المنفذين، ولكنه لم يأت على ذكر الحسنات اطلاقاً لو لم يذكر، ان اللجنة التي نظمت التقرير الذي يشير اليه، هي نفسها التي اقترحت المكافآت التي يشير اليها في فقراته.

في تنظيم الجيش. لقد اورد التقرير تحت العنوان، الكثير من المغالطات. أما الواقع، فهو الآتي:

«جاء في التقرير، ان تنظيم الجيش لا يزال حسبما كان معمولاً به في الثلاثينيات هكذا يقول العقيد، ان جيشنا لم يزل من حيث التنظيم كما كان في الثلاثينيات. ان ما أورده التقرير، اما ان يكون جهلاً أو تجاهلاً أو تحريضاً للواقع عن عمد. وكل ذلك اذا قرأه قارئ، أو سمعه مستمع من فم رئيس لجنة نيابية وضابط قائد

سابق، ودون أن يسمع الصوت المقابل، أخذ به وتملكه العجب ووافق على ما جاء فيه. والواقع، ان الجيش قد اعتمد منذ عام ١٩٧١ تنظيمًا جديدًا على كافة المستويات، وهو من أحدث التنظيمات وما أورده التقرير من اقتراحات لا يعدو كونه جزءاً يسيراً مما هو معمول به حالياً. ونظام الأولوية المعمول به حالياً، هو هذا الذي يعنيه صاحب التقرير، من فن القتال الحديث يتسم بطابع السعة وتداخل مختلف الاسلحة مع بعضها.

أما، ما جاء في التقرير حول النقص في العديد وعدم الاقبال على التطوع، فهو صحيح اما، ما هو غير مطابق للواقع، فهو عدم قيام القيادة، بما يجب لتشويق المواطنين وانعدام الافكار الخلاقة. فالقيادة لم تأل جهداً في حقل الحملات الاعلامية وحملات التشويق، ان بالملصقات، أو بالإذاعة أو بالتلفزيون، وجميع المواطنين شهود على ذلك.

اما عن تقصير القيادة، حتى الآن في وضع مشروع خدمة العلم ورفعته الى المجلس، فهو مخالف للواقع. فلقد سبق للقيادة، أن رفعت مشروعاً سنة ١٩٦٩. ثم عادت ورفعت مشروعاً آخر سنة ١٩٧١ الى المراجع المختصة وفيما يختص بالهرم العسكري، يأتي الكلام عنه عند مناقشة مشروع لجنة الدفاع الذي أورده في تقريره.

أما ما أورده التقرير عما دعي بفشل العمليات في ١٦ و ١٧ أيلول ومرد ذلك الى اىصال قيادة الجبهة الى قائد الجيش الذي قاد العمليات من اليرزة. فهذا أيضاً مخالف للواقع وتشويه للحقيقة والواقع، ان من قاد العمليات كان ضابطاً قائداً متمركزاً في قلب مسرح العمليات، ولم يكن دور غرفة عمليات القيادة العامة، سوى تحريك قوى الاحتياط واثارة نيران الدعم العام أي نيران المدفعية المتمركزة خلف مسرح العمليات، وتنسيق باقي الجبهات اتقاء للمفاجآت.

- في مقترحات رئيس لجنة الدفاع.

وردت هذه المقترحات في تقرير رئيس لجنة الدفاع في الصفحة ١٢ وما يليها، تحت عنوان انجح الوسائل للدفاع، وهي تشمل أربعة مواضيع رئيسية: العدد وكيفية تأمينه، العتاد والسلاح، التكاليف، الهرم العسكري.

وفيما يأتي مناقشة كل من هذه المواضيع:

ان العدد المقترح للجيش، يطابق العدد الذي يتضمنه مشروع الخدمة الالزامية الذي رفعته قيادة الجيش للمراجع المختصة. أما ما هو مختلف عليه، فهو كيفية تأمين هذا العدد فبينما يرى رئيس لجنة الدفاع. ان مجموع الجيش يجب أن يكون من الجنود المحترفين، لا يرى مشروع القيادة، ان ذلك ممكن الا عن طريق الخدمة الالزامية، أو الخدمة القصيرة الأمد. ثلاث أو خمس سنوات مع رفع الرواتب، فيشمل ذلك جميع العسكريين مما يكلف الخزينة أكثر من مشروع الخدمة الالزامية بالطريقة التي يراها رئيس لجنة الدفاع لتحقيق العدد غير عملية وليست أقل كلفة كما جاء في تقريره. فالمعروف لدى الجميع، ان الجيش المحترف أكثر كلفة من الخدمة الالزامية، والطريقة التي يوجزها لعدم تمكين أي مواطن من الدخول في المؤسسات الرسمية من فئة معينة، الا اذا خدم في

الجيش مدة ثلاث سنوات على الأقل، ليست عملية. فمجرد عملية حسائية للحاجة الى موظفين في الدولة. ثم اجراء عملية اخرى للاحتياطيين الذين سيستدعون من بين الموظفين عند الحاجة، تبين عقم هذه الطريقة، وخطورة تعريض دوائر الدولة للشلل لدى استدعائهم.

العتاد والسلاح:

أما ما ورد في التقرير عن هذا الموضوع، فهو المعتمد حالياً في الجيش باستثناء الصواريخ المضادة للطائرات وذلك، لأن الاعتماد على الصواريخ، لا يؤتي ثماره ما لم تنصب شبكة متكاملة من الصواريخ. ذات الارتفاع المنخفض والمتوسط والمرتفع، على أن تمتد على طول الحدود البرية والبحرية للبلاد والا استفاد طيران العدو من أية ثغرة فيها لدخول المجال الجوي وهذا ما لا طاقة لأي بلد باحتمال تكاليفه.

ولنتذكر على سبيل المثال جهاز الصواريخ المصري وتعدد أنواعها وهذا الموضوع يتطلب شحاً فنياً وافياً. وليس القول بأن بطارية أو بطاريتين كافيتين، الا من قبل الكلام غير المسؤول.

اما لجهة الصواريخ المضادة للدبابات فان القيادة مع عزمها على توفيرها، رأت تأخير تحقيقها لكي تختار أحدثها وأفضلها من الاسواق العالمية. ولديها الآن عروض من دولتين كبيرتين. لذلك قامت بشراء الدبابات قبل تحقيق هذه الصواريخ.

التكاليف، لا مجال لمناقشة الارقام التي تقدم بها التقرير، سوى أنه يحسن التوقف عند رقم المئتي مليون الواردة في الصفحة ١٤ والتي ورد فيها ما يلي: تبقى التجهيزات الأولية وتقدر تكاليفها بمبلغ مئتي مليون ليرة. مئة مليون للدفاع الجوي بواسطة الصواريخ الثقيلة، ومئة مليون ليرة لاسلحة ومعدات الأولية وتقدر تكاليفها بمبلغ مئتي مليون ليرة الطائرات والمدرعات. فأية صواريخ ثقيلة يراد شراؤها وكم عددها. هل هي صواريخ هوك وسعر البطارية الواحدة يفوق السبعين مليون ليرة؟ منذ عدة سنوات ظهرت وتكاد تكفي لحماية.

رشيد كرامي: مقاطعاً - هل يمكن أن تفسر لنا، البطارية كم صاروخ لأن معلوماتنا العسكرية ضعيفة. المعلولي:

تحمي نقطة واحدة ضد الطائرات المحلقة على ارتفاع متوسط فقط. ان الكروتال وسعر البطارية يفوق الأربعين مليون ليرة. ولا تحمي سوى ثلاث نقاط وضد الطائرات المغيرة على ارتفاع منخفض فقط. مع العلم انه يوجد اثنتا وعشرون نقطة عسكرية وعشر نقط مدنية للحماية. واين تكاليف الاولوية التي يراد انشاؤها من أسلحة وذخيرة ومعدات أخرى كالأليات التي تجعل من هذا النوع من التشكيلات السريعة الانتقال التي يبشر بها التقرير.

ثم اين تكاليف الانشاءات، أي الابنية التي سنؤوي الجنود والمدارس التي سيتدربون فيها. واين تكاليف الاعتدة. من السهل ايراد ارقام في الهواء ولكن الدخول في التفاصيل لم يكن يوماً هم الذين يريدون التجني على الغير.

الهرم العسكري. وهنا يورد. صاحب التقرير اقتراحات، ما أن يتمن بها ذو معرفة حتى يرى بطلانها فما ورد عن العماد امين سر عام مجلس الدفاع الاعلى، والعماد مدير الدفاع هو من الشؤون السياسية. أما القول بضرورة وجود عماد أركان الجيش لتدريب الجيش وعماد مدير الادارة وعماد قائد الجبهة فالرد عليه هو الآتي:

ان الفصل بين التدريب والقتال هو هرطقة فهما متلازمان. والجيش في حالة السلم يتدرب على الحرب. والمسؤول عن القتال هو المسؤول عن التدريب والا لالقي كل منهما تبعة الفشل على الآخر.

ثم ما هي وظيفة قائد الجبهة في زمن السلم. ثم لمن يتبع في زمن الحرب. ومن الذي يأمر بالتعزيزات والمدد في زمن الحرب. أما القول بايكال أمر الادارة لعماد مستقل عن رئيس الاركان، فهو مخالف للمبدأ المتبع في كافة جيوش العالم، والقاضي بتبعية الادارة للقيادة العلمانية. فالمهمة الأساسية هي القتال. والادارة ملزمة بتأمين احتياجات الجيش. فما قولكم ان تتبع الادارة لرئيس والوحدات المقاتلة لرئيس ويكون مستقلاً. وكيف تؤمن احتياجات القطع المقاتلة. وكيف يتم تطويع العناصر التابعة لوحدات الادارة مثلاً، ومن يطوعها، وكيف يتم نقل عناصر من وحدات الادارة الى الوحدات المقاتلة عند الاقتضاء، وبالعكس؟ إلا إذا أراد صاحب الاقتراح ان يتولى ذلك الوزير. وفي هذه الحالة يجب أن يكون هناك Etat Major يفوق عددها عدد أركان الحرب الموجودين حالياً. وأنه لمن المفيد في نهاية هذا التوضيح ايراد النص الحرفي. فقرة وردت في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية التي يرأسها الشيخ بهيج تقي الدين كما تعلمون، لعل فيها تذكيراً لمن نقل مناقشة مثل هذه الأمور العسكرية الى صفحات الجرائد. جاء في التقرير: «وقد طرحت قضية التسلح على الرأي العام بصورة علنية لا تتفق مع ما يجب أن تحاط به سياسة عسكرية من كتمان ينبع من الحرص على أن لا تتسرب أي معلومات عنها الى الخارج. وقام نقاش في هذا الموضوع الدقيق، رافقته مهارات وإطلاقات إهمال، وابداء آراء فنية، لم تتوافر لدى أصحابها الخبرة والاختصاص. وقد كانت صفقة الكروتال من القضايا التي طرحت على الرأي العام فكانت مناسبة لمناقشة سياسة التسلح اشتركت فيها قلة من ذوي الاختصاص وأكثرية ساحقة مما لا يمكن الركون الى رأيهم في الموضوع.

الرئيس: حضرة الزملاء الكرام. اذا كان النظام الداخلي لا يفرض على النائب حصر كلامه في الموازنة، ويمكن النائب أن يتكلم في أي شيء في معرض مناقشة الموازنة، ولكن يجب أن نعود فنذكر بأننا نبحث الموازنة بصورة عامة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

هذه الموازنة مزورة والغاية من التزوير فيها تغليف الاحتكار، وحماية الاستغلال بما تسمونه بالاقتصاد الحر. التزوير هنا لا يعني تحريفاً في الأرقام ولا في الجداول، بل أشد وأخطر من أن يكون في الأرقام وفي الجداول، التزوير هنا هو في معنى الموازنة ومحتواها ومضمونها، وما أريد من خلال فذلكتها التي سبقتها، من اعطائها معنى غير المعنى الذي يثبت بوضوح من خلال أرقام الموازنة ابعادها واهدافها، أهى موازنة للتنمية أم موازنة للقمع؟

التزوير هنا هو في تشويه العلم وفي تحريف المنطق والتحليل الذي يتناقض مع الأسس والقوانين والمبادئ للعلم الاقتصادي الصحيح. مهمتنا أن نكشف عن هذا التزوير أن نفضحه، أن نثبت بالدلة، أن ندين الحكومة بارقامها وبجداولها وباحصاءاتها. أن نكشف على أساس النقص فيها والتخاذل الذي يمكن وراءه تخلف الترتيب الاقتصادية. أن نكشف عما تعكسه هذه الترتيب الاقتصادية المتخلفة من تفكك المؤسسات القومية، جميع المؤسسات الفوقية، المؤسسة الدستورية والمؤسسات القانونية، والادارية، والقضائية كل هذا التخلف يأتي انعكاساً للتخلف في الأساس، في هذه البنية. يتوج هذا التخلف مفهوم رجعي للدولة، يعود بنا الى مفهوم الدولة الاقطاعية القديمة، ومفهوم للحريات وللديمقراطية زائف، لم يصل بعد حتى الى دون الحد الأدنى من المستوى الذي وصلت اليه الديمقراطيات الغربية الليبرالية كفرنسا وغيرها. حتى الى هذا المستوى لم تصل ديمقراطيتنا الى مثل هذا المستوى بجميع أبعادها.

أما فضح التزوير من خلال فضح تخلف بنية الاقتصاد الحر فمن خلال مناقشة الأرقام ومن خلال مناقشة الفذلقة.

خذوا الوثيقة في الصفحة ١١ من الفذلقة تحت باب الوضع الاقتصادي في لبنان، يقال: أن سجل الاقتصاد اللبناني خلال العام المنصرم نما نمواً سريعاً وكان التوسع عاماً وشاملاً لمختلف القطاعات - هذا كذب -. إلا أن قطاع البناء كان الأسرع توسعاً بين سائر القطاعات، بينما لم يسجل انتاج النسيج وانتاج العلف، أية زيادة.

أن يقال ان التوسع كان عاماً وشاملاً لمختلف القطاعات، فهذا تزوير والاعتراف في النهاية باقرار الحكومة ان هناك تفككاً في التوازن الاقتصادي بين مختلف القطاعات، الأمر الذي استلزم واستتبع حتماً نقصاً، مثلاً في الميزان التجاري بلغ الملياري ليرة لبنانية.

هذا وجه من وجوه التزوير، وجه آخر، أن يقال ان قطاع البناء قد ازدهر ونما، وان يحاول من خلال هذا التورم السرطاني من خلال توسع قطاع البناء، ان نستنتج ان هناك ازدهاراً في حركة العمران، فهذا أيضاً تزوير لأن العلم والموضوعية والتحليل الصحيح والسليم، يثبت ان التوسع والنمو في قطاع البناء وهو قطاع غير انتاجي ونمو طفيلي. وان جاء فقد جاء ليحل جزءاً من مشكلة، هي مشكلة تضخم السيولة الذي استتبع انخفاضاً في الفوائد المصرفية، بحيث راح رأس المال المحلي يوظف أمواله وهو يبغى الربح السريع من قطاع البناء ولكن الواقع يثبت ان هناك ستين الى سبعين الف شقة فارغة، هل جاء قطاع البناء ليحل مشكلة المساكن الشعبية؟ في خدمة من كان توسع قطاع البناء؟ هذا القطاع لم يكن الا ليحل مشكلة تضخم السيولة وهذا يستلزم حتماً كما حصل من خلال التجارب العاملة ازمة في المستقبل.

ان هذا لا يدل على ازدهار، والقول، وايهام الناس، ان هناك حركة عمران من وراء ارتفاع النسبة المئوية من ٢١,٥ الى ١٢٠ فهذا لم يكن في لحظة ليحل مشكلة الجماهير. هذا النمو كما قلت مرضي، ولا يمكن، طالما ان

الأموال وظفت في قطاع غير انتاجي، ان يقال ان مثل هذه الأموال التي وظفت هنا، ستساهم في تنمية الثورة الوطنية. الأموال عندما توظف في قطاعي الصناعة والزراعة أو أي قطاع انتاجي، يمكن أن تساهم في الدخل الوطني، اما ان ترمى هذه الأموال، ان توظف في هذا القطاع، فطالما أنها لم تحل مشكلة الجماهير فهي ليست من الازدهار بشيء.

فلنأخذ أيضاً من خلال هذه الوثيقة، في الصفحة ١٣، في بنية الاقتصاد اللبناني، يقال: ان الدخل الناتج من القطاع التجاري تبلغ نسبته حالياً ٣١٪ من الدخل الوطني. وقد استمر على مستواه هذا طيلة المدة التي تغطيها ارقام الجدول... الخ. بينما لم يتجاوز نصيب قطاعي الصناعة والزراعة في الدخل نسبة ٢٥٪.

الزيف الأول هو في دخل قطاعي الصناعة والزراعة. لماذا لم تشر الفذلقة الى الدخل الناتج عن قطاع الصناعة على حدة، وعن الدخل الناتج عن قطاع الزراعة على حدة، لماذا الدمج والقول بأن الدخل الناتج عن القطاعين ٢٥٪؟ نحن نقول: في سياق مثل هذا التوضيح نرجع الى مديرية الاحصاء المركزي في وزارة التصميم التي جاءت لتؤكد ان الدخل عن القطاع الزراعي ٩,٢٥٪ وان الدخل الناتج عن القطاع الصناعي هو ١٦٪. الزيف الأول الذي يخفي وراءه تضليلاً هو في الخلط، الزيف الثاني هو في أن يقال ابعد من ذلك: اليد العاملة في قطاعي الزراعة والصناعة تقارب على الارجح ٥٠٪ من مجموع اليد العاملة في لبنان بينما لا يحصل هؤلاء وسائر الذين يعتاشون مباشرة أو مداورة من الزراعة، انتبهوا هنا الى التوزيع، بينما لا يحصل هؤلاء الذين يعتاشون مباشرة على أكثر من ٢٥٪ من الدخل الوطني. لايحاء بأن كل الذين يعتاشون مباشرة أو مداورة لا يحصلون على أكثر. يعني وكأننا نقصد انهم قد يحصلون على ٢٥ بالمئة لا يحصلون على أكثر.

أنا أقول: لا، بالنسبة للقطاع الزراعي اذا كان الدخل الناتج عن القطاع الزراعي ٩,٢٥٪ فلنحسب سوياً، على كم يحصل هؤلاء الذين يعتاشون مباشرة من الزراعة من ٩,٢٥٪ بسبب وجود الاقطاع الزراعي، بسبب وجود الوساطة والسماسة والتجار، لا يحصل هؤلاء من الـ ٩,٢٥٪ الا على جزء بسيط.

الاقطاع الزراعي يضمن الاراضي ويقتطع بنسبة ٤٠ أو ٤٥٪ أضف الى ذلك الدور الذي يلعبه التاجر. على سبيل المثال لا على سبيل الحصر يشتري كيلو التفاح مثلاً من الفلاح مباشرة بحوالي ٢٠ أو ٢٥ قرشاً، ومرات ١٥ قرشاً، على سبيل المثال. تباع من المتسهلك هنا بحوالي الليرة أو ليرة وربع.

اذا، ٩,٢٥٪ من الدخل الناتج عن القطاع الزراعي لا يحصل هذا الذي يعتاش من الزراعة على أكثر من ٢ أو ٣ أو ٤٪ كحد أقصى.

هذا في القطاع الزراعي. لو أخذنا حسب احصاءات مديرية الاحصاء المركزي أيضاً نسبة الدخل الناتج عن القطاع الصناعي ١٦٪ نجد بسبب وجود ارباب العمل، الصناعيين بسبب وجود المادة ٥٠ التي تحميهم وتمكنهم من ممارسة تسليط السيف التعسفي على العمال من خلال أزمة الطبقة العاملة، من خلال اضطرابات عمال جبر، وعمال مون لبيان. وبابونير، والنسيج والتريكو، من خلال كل هذه الاضطرابات، من خلال كل ذلك، ثابت أن

هؤلاء العمال لا يحصلون من الدخل الناتج عن القطاع الصناعي على ٢٥٪ أو ١٦ أو على ١٠ أو على ٨٪ هم يحصلون على دون الحد الأدنى من الأجور وبسبب ذلك كانوا يضربون وبسبب ذلك كانت المسيرات. لو كانوا بالفعل يقتطعون مما يرد القطاع الصناعي جزءاً يمكنهم من العيش المتواضع، لما ثاروا، ولما تحركوا، ولما تظاهروا، ولما اضربوا، ولما تمكن أحد أن يحرضهم. من خلال كل ذلك يثبت التزوير.

ان أقل ما يقال بأن هؤلاء الذين يعتاشون من هذين القطاعين لا يحصلون على أكثر، هذا الأكثر، تضرر فيه النية التضليلية، عندما يقال أن هؤلاء لا يحصلون على أكثر، فانا أقول: هم يحصلون على دون الحد الأدنى، هم في حالة بؤس مدقع وتخلف وفقير.

اولاً تجدون تزويراً في كل هذا؟

وفي الصناعة لنأخذ الصفحة ١٤. من خلال هذه الأرقام من خلال الفذلقة والصيغة، أن يقال: تابع النشاط الاقتصادي في هذا القطاع اتجاهه التصاعدي. وأن نؤتى بالجدول رقم ٢ لو كان بين أيديكم. السنة ١٩٦١، الصادرات الصناعية اللبنانية، الكمية بمئات الأطنان، ١٥ مليوناً. القيمة بملايين الليرات ١٩ مليوناً. استنتاج التفكير الغيبي، اللاعلمي. ١٩٧١ يعني بعد عشر سنوات، الكمية بملايين الأطنان كانت ١٥ صارت ٦٩٥ القيمة بملايين الليرات كانت ١٩ صارت ٢٦٢.

إذاً، يستنتج التفكير أن هناك نمواً. التزوير من خلال الفكر الغيبي اللاعلمي هو في أن نعزل ما يربط الأمور ببعضها ربطاً عضوياً وجدلياً. بعد عشر سنوات ان تأتي وتخلط الأطنان، تقول ١٥ مليون طن يعني: أطنان الشوكولاته، واطنان التراب، مع اطنان الحديد مع أطنان الكرتون. أطنان ١٥ مليوناً بعد عشر سنين صارت ٦٩٥. اذا، تطور، اذا، نمو، اذا ازدهار، هذا لا يجوز، هذا خطأ، هذا طعن في العلم. لا يجوز أن تعزل هذه الأرقام عن زيادة الاحتياجات الاستهلاكية عن نسبة زيادة عدد السكان. وقد ورد في احصائيات الاب لوبريه أن هناك زيادة سنوية ٣,٢٪ أن تأتي بالأرقام، نخلط الأطنان دون ان نقول أي من الصناعات ازدهر، أي من القطاعات الصناعية انقرض.

ان يقال ان هناك ازدهار من خلال هذه القفزة في الأرقام. فهذا عيب في الفكر. لماذا؟ وما هو الدليل القاطع والحاسم؟ الدليل القاطع والحاسم هو أننا لو أخذنا قطاعي الصناعة والزراعة من الأساس بالنسبة للمعدل المثوي الدخل الوطني نجد أنه لا يزال ٢٥٪. كل عمره كان ٢٣ - ٢٥ - ٢٤ منذ ١٩٤٣. اذا بالنسبة للمعدل المثوي، الدخل الوطني، قفزة هذه الأرقام لم تعدل شيئاً بالدخل الوطني الناتج عن قطاعي الصناعة والزراعة. اذا، زيادة هذه الأرقام، بمعزل عن زيادة عدد السكان وزيادة الاحتياجات الاستهلاكية هو ليس من العلمية والموضوعية في شيء.

أبعد من ذلك، نأتي الى الصفحة ١٦ من الفذلقة.

كان موسم التفاح جيداً، اذ سجل ارتفاعاً ملحوظاً - هكذا تقول الوثيقة بالكمية انما واجه تسويقه بعض الصعوبات فتدخلت الدولة لمساعدة المنتجين وخصصت مليون ونصف ليرة لشراء الأنواع الدنيا من المحصول واتلافها أو توزيعها على المؤسسات الخيرية.

ان يكون موسم التفاح جيداً، هذا ليس بكاف، بل المهم تسويق هذا التفاح تسويق الانتاج الزراعي بالنسبة للتفاح والحمضيات، ٢٥ تاجراً يحتكرون ثلثي تسويق التفاح. هذا الرقم ليس وهمياً. يوجد حوالي ٧٥٠ ألف شخص يعتاشون من التفاح. يعني أكثر من نصف مليون لبناني حسب احصائيات مكتب الفاكهة. طبعاً نأتي الى الدراسات عند غياب مثل هذه الاحصائيات في الموازنة أو في الفلذكة.

دراسة الدكتور رياض سعادة: ورد في الدراسة ١ و ٢ و ٣ و ٤ منها أن ٢٥ تاجراً يحتكرون ثلث تسويق التفاح وان ٢٠ تاجراً يحتكرون ٨٠٪ من تسويق الحمضيات فليحقق في هذا. انا أقول وأعطي المرجع.

في هذا الاطار يأتي التزوير. التزوير في أن هم بأن الدولة هنا تساعد المنتجين. كذب لسنا هنا لنساعد المنتجين بدليل: أولاً، ان من يخصص، مليون ونصف مليون ليرة لشراء الانواع الدنيا من المحصولات، المليون ونصف مليون ليرة هي أصلاً من الشعب. اشتريناها من الشعب، أخذنا المال من الشعب لنشتري التفاح، لتلف التفاح، لنوزع التفاح. وهذا يدل على افتضاح السياسة الزراعية. وهذا لا يحل من المشكلة الا جزءاً بسيطاً، لا يحل أبداً هذه المشكلة في أساسها. ان يؤخذ مليون ليرة ونصف، واين وزعت المليون ليرة ونصف؟ أقول أكثر من ذلك: مليون منها وزع في جهات كسروان والنصف مليون على باقي الشعب، وعلى من؟ على متنفذين وزعامات ومفاتيح.

لويس أبو شرف: من قال لك ذلك؟

زاهر الخطيب: اثبت العكس.

لويس أبو شرف: هذا هو التزوير.

زاهر الخطيب: أنا لكي أقول موضوع الصرف، سمعت أن المليون وزع في هذه الجهة واذا شئت فلا مانع من أن لا نؤكد على هذا.

رشيد كرامي: في أي جهة وزعوها؟

زاهر الخطيب: يا سيدي، وزع مليون ليرة ونصف ولا لزوم للتوزيع وكان يجب أن لا نشترى تفاحاً لتلفه.

أنا أتجاوز أي ذاتية في طرح الموضوع. أبعد من ذلك يأتي الجدول رقم ٤ فيقول: انخفاض في الحبوب بنسبة ٥,١٪ وانخفاض في الانتاج الحيواني بنسبة ١,٤٪. يعني تدهور في الانتاج الزراعي باهم موردين، الحبوب والانتاج الحيواني. الأمر الذي استلزم واستتبع كل ما سمعنا عنه من زيادة في أسعار اللحوم بطبيعة انخفاض الانتاج الحيواني، وهذا قطاع مهم جداً.

وهذا يدل على ان القطاع الزراعي في تخلف. وان ليس هناك نمو وهذا يتضح أكثر وأكثر من السياسة الاقتصادية المبنية على ما تسمونه بالاقتصاد الحر.

خصائص الموازنة - الصفحة ٣٢ - أرقام مشروع الموازنة ١,١٨٠ مليون ليرة. الجزء الأول والثاني، يعني سير الادارة ونفقات التجهيز ٨٦٠ مليوناً و ٣٧٠ الف. الرقم ٨٦٠٣٧٠٠٠٠، هذا الرقم يغطي الجزأين الأول والثاني وهذا الرقم مؤمن من واردات الخزينة.

الجزء الثالث - وهو الجزء الاهم ٣١٩ مليوناً و ٦٣٠ الف، هذا الباقي هو لتغطية المشاريع المنتجة. المشاريع المنتجة، من أين تأتي بالأموال لتحقيق هذه المشاريع المنتجة. المشاريع المهمة؟ التي تريد من الثروة الوطنية؟

نأتي بها من سياسة القروض. سياسة القروض كلنا يعلم، ما يمكن أن تستتبع سياسة القروض من المزيد من الارتهانات، الارتهانات السياسية، والارتهانات الاقتصادية من جهة الفوائد. مشروع أوتوستراد طرابلس مهم، ومهم جداً، ولكن هناك مشاريع انتاجية انمائية أهم. أن نلجأ الى استقراض ١٠٠ مليون ليرة من البنك الدولي، وكلنا يعلم من المهيمن على سياسة البنك الدولي، الصهيونية الاحتكار الاميركي، مركز القوة المالية في العالم، البنك الدولي يأتي لنستقرض منه مئة مليون ليرة في الوقت الذي تتضخم السيولة في مصارفنا ونلجأ نحن من خلال المصارف اللبنانية أن نقرض العالم.

ان الانخفاض الذي بلغ حسب ما ورد في الموازنة فيما يختص بالجزء الثالث ٣,١٪. الجزء الثالث الذي يهتم بالمشاريع الانمائية والتجهيزات الاساسية والسلاح والمباني والتربية وغيرها. انخفاض بهذا الجزء ٣,١٪ باستثناء ارتفاع في الاعتمادات المخصصة، لمن؟ لنفقات التجهيز العائدة لوزاري الدفاع والداخلية، وهي وحدها التي ارتفعت مبالغها حتى بلغت ٨٢ مليون ليرة بالنسبة لوزارة الدفاع ٦ ملايين ليرة بالنسبة لوزارة الداخلية هذا الجزء الثالث والمفترض للتنمية، نجد أن وزارة التربية، اعتماداتها ومخصصاتها تدنت من عشر ملايين ونصف الى مليونين ونصف. ماذا ارتفعت؟ ارتفعت مخصصات السلاح. أي سلاح؟ السلاح الضخم، الكروتال الذي من خلاله يمكننا مواجهة العدو الصهيوني. من هنا عندما طرح القول إن هذه الموازنة هي للقمع ومن خلال الارقام يمكن الثبوت من ذلك وليس للتنمية، فهذه الارقام تنطق، ان كان للتنمية فلماذا انتقصت ٣,١٪ بالنسبة للمشاريع الانتاجية؟ ولماذا ارتفعت فقط مخصصات السلاح؟ وأي سلاح؟ السلاح الخفيف الذي يستعمل في الشوارع في ساحة النجمة وامام الجامعات والمدارس.

موازنة للقمع، نعم.

فطاقة الموازنة، اقتصاد هذه الترتيبة ينعكس في جميع المؤسسات، قلت انه ينعكس في الادارات فيشلها. الدليل على ذلك. لماذا يلغى مجموع الاعتمادات المدورة، يعني التي تراكمت من موازنات السنين السابقة الى

موازنة ١٩٧٢ «وهذه في صفحة ٣٧». بلغ مجموع الاعتمادات المدورة حوالى ٤٦٨ مليون ليرة. وهذه الاعتمادات اساسية ومدورة.

انظروا الى تبرير الحكومة، تبرير الحكومة «نفوق طاقة الادارات المختصة على التنفيذ» هذا المبرر، يعني الادارات عاجزة عن أن تحقق تنفيذ هذه المشاريع التي كانت قد خصصت لها اعتمادات فدورت، وهي تدور سنة فوق سنة، وسنة بعد سنة، حتى بلغت اليوم ٤٦٨ مليوناً. وطبعاً حتى من الجزء القليل من المشاريع التي تعدنا بها الحكومة لن تتمكن الادارة من تنفيذها بسبب شلل هذه الادارة وستدور فوقها وتتراكم فوقها اعتمادات، وحاسبوني على ما أقول.

في السنة المقبلة في مثل هذا الوقت سيزيد الرقم ٤٦٨ مليوناً. فليسجل.

في الصفحة ٣٨ في هذا الاطار اسمعوا، أي الموازنات ارتفعت. موازنة اليانصيب الوطني من ٢٣ مليوناً و ٢٥٠ ألفاً الى ٢٩ مليوناً. هذا طبعاً برأيي ينسجم مع ايدولوجية الدولة يعني افكارها الغيبية التي ترتبط بمطامح وقضايا غيبية، فصول في الهواء، والله بيحلها، والخ. تركيب الدولة على هذا الاساس، بالفعل الغيبي. وتعزيز وتكريس المطامح الشيقة من خلال تشجيع هذا القطاع الذي أطالب بالغائه مع سباق الخيل، في الوقت الذي تزيد الموازنة على اليانصيب الوطني، اسمعوا موازنة مكتب الحبوب والشمندر لأن هذه ليست أهم من مكتب اليانصيب الوطني.

مكتب الحبوب والشمندر السكري. بلغت ارقام مشروع هذه الموازنة ٧ ملايين مقابل ١١٩٠٠٠٠٠ ل.ل. ١٩٧٢ أي بنقصان قدره ٤٩٠٠٠٠٠ ل.ل.

هذا ماذا يعني، ان لم يعن كما سبق وذكر، في المجال الزراعي، الاحتكارات المتحكمة وبروز وجه الاحتكار التجاري، الذي ينبغي التحكم بموضوع استيراد السكر الخام، والتحكم بمصير الفلاحين، والتحكم بأسعار الشمندر، وتعميق أزمة أولئك الذين يعتاشون من هذه الزراعة واغراقهم أكثر وأكثر في الفقر المدقع وفي التخلف.

الصفحة ٤٠ فيما يخص بالتشريع الضريبي.

اسمعوا هنا ماذا تقول الوثيقة. عندما تعتمد الدولة سياسة انمائية تتمثل بالزيادة الملحوظة والمشار إليها أعلاه، فلا بد لها من السعي وراء واردات ضريبة أوفر. تتساءل فتقول: عن طريق احداث تعديلات في التشريع الضريبي. أو تحسين التكاليف الجبائية، وان تلجأ الى تمويل معظم نفقات الجزء الثالث بواسطة الاقتراض المحلي أو الخارجي.

هلتان الأوان، تفيدان ما يلي:

الاول، إما انك مقتنعة يا حكومة انه يجب احداث تعديل في التشريع الضريبي، أو أنك غير مقتنعة. اذا

كنت مقتنعة انه يجب احداث تعديل في التشريع الضريبي، فلم نكن بحاجة الى أن نقول أو ممكن القول: وتحسين. لكن أما التعديل أو تحسين الضريبة. طبعاً هذه «الأو» ليست حتماً ضد مصلحة الرأسماليين الكبار. وهي مقصودة لأن التحسين في الجباية في النهاية يعني المزيد من الضغوطات على ذوي الدخل المحدود، لأن الدولة، وأصبح مفهوماً، لا تقوى إلا على الضعفاء.

أكبر دليل على ذلك أنه لم يرد في الجدول عن ضريبة الدخل. ضريبة الدخل، نحن عرفنا أن أرقام مشروع الموازنة ١١٨٠ مليوناً ضريبة الدخل ٩٠ مليوناً فقط تسعون مليوناً حسب الجدول، يعني من هذه التسعين مليون نصفها يتحملها الفقراء والاجراء دون أن يستطيع أحد من أن يتهرب منها.

انما المؤسسات الخاصة والتي توازي مداخيلها حسب تقديرات مديرية الاحصاء الملياري ليرة، والمفروض بها أن تدفع كحد ادنى كضريبة دخل اذا فرض عليها. ولنفترض ١٥٪ على الأرباح ٣٠٠ مليون ليرة. ممكن هذه المؤسسات الخاصة ان تعطي ٣٠٠ مليون ليرة ضريبة دخل. تصوروا كل ضريبة الدخل في الموازنة ٩٠ مليوناً فقط. طبعاً الجباة لا يطالبون هذه المؤسسات والحكام يتسامحون معها، تسامح العبد تجاه صاحبه، فلا تتحمل هذه المؤسسات من ضريبة الدخل الا حوالى ٤٠ مليوناً أي بنسبة ٢٪ من الدخل كحد أقصى ومن جهة أخرى فان ما يدفعونه أي ٤٠ مليون ليرة يشكل ١٣٪ مما يتوجب عليهم دفعه. هذه المؤسسات الخاصة، ناهيك عما يمكن أن يترتب من مدفوعات على الشركات ذات الامتياز يعني شركات المياه والكهرباء، طبعاً لم يطلب منها هذه السنة أي زيادة على مدفوعاتها رغم الارباح المتصاعدة التي تجنيها سواء من زيادة الاسعار أو بيع مياه ملوثة وتحكمها بالمشاركين.

ومدفوعات شركات البترول، كلنا يعلم، وفي جلسات سابقة استعرضت مع زميلنا كيف أن شركات البترول ترفض دفع الضرائب المتوجبة عليها منذ سنين، تتخاذل الدولة في جباية الضرائب والرسوم ممن يجب عليهم دفعها يعني من كبار الرأسماليين والشركات الاحتكارية الاجنبية.

تجاه هذا التخاذل تسعى لتغطية نفقات الموازنة، ستلجأ الى سياسة القروض، خصوصاً فيما يختص بالجزء الثالث، يعني الجزء الأهم، الجزء الذي يتناول المشاريع الانمائية.

هذا الخلل سيبقى ملازماً، بشكل حتمي، بنية الاقتصاد المتخلف، وسينعكس سنة بعد سنة، هذا التخلف على تركيب الدولة ومفهومها، وعلى المؤسسات كل المؤسسات ومفهوم الديمقراطية والحريات.

الاحتكار الذي يحقق الارباح الضخمة لا يساهم بالنذر اليسير: ٩٠ مليون ليرة. هذه الدولة بالارتكاز الى نظام ضريبي خاضع لمصلحة كبار الرأسماليين والاحتكار يزيد من تسلط هذه الدولة وتحكمها بالطبقات الفقيرة ويكون من الزيف والزور والخطأ، الاعتقاد أن ارتفاع الموازنة سنة بعد سنة هو في سبيل التنمية، لأن هذه الزيادة وهذا الارتفاع لا يتم في الواقع الا على حساب الطبقات الفقيرة. يزيد في تنمية الجيوب الفوقية، وازدهار المحتكرين فقط. بالارتكاز على مثل هذا النظام الضريبي وبالارتكاز على نظام الاقتصاد الحر، تحول هذه الدولة

نفسها الى أداة استثمار وأداة استغلال، وآلة للقمع، فلا تختلف بصورتها الحديثة كدولة تمثيلية عن صورة الدولة الاقطاعية القديمة. وأي فرق بين الاثنين.

هناك في سالف الأزمان كان الاسياد يمارسون عملية الاستغلال بالاقنان والعبيد مباشرة. واليوم ومن خلال المؤسسات من خلال استثمار العمل المأجور من قبل رأس المال، من خلال استغلال التجار، من خلال ما يسمونه بالنظام الاقتصادي الحر وتشريعات هذا النظام، وقوانينه، تمارس الاربعة في المئة في هذا البلد عملية الاستغلال كما كان يمارسها في الدولة الاقطاعية الاسياد.

الاربعة بالمئة يمارسون عملية الاستغلال بالستة وتسعين بالمئة من الشعب اللبناني من خلال المؤسسات، مؤسسات الدولة.

هذا هو مفهوم الدولة الذي يعكس تخلف التركيبة الاقتصادية. هذا هو مفهوم الدولة اليوم يا حضرة معالي الوزير. تساءلت عما اذا كان هناك فارق بين الدولة والشعب؟ نعم، الدولة اليوم افساح عن واقع ان المجتمع وصل الى تناقض بين مصالح طبقة الاربعة بالمئة من جهة، ومصالح الاكثرية من ابناء الشعب اللبناني. جاءت الدولة لتحول دون تضارب هذه المصالح لتلطف، هذا التضارب وهذا الصدام، تلطفه من خلال ماذا؟ من خلال النظام، من خلال القانون، من خلال التشريع من خلال القمع التشريعي ومن خلال القمع الدموي.

تساءلون؟ ماذا يعني القمع التشريعي؟ أقول: أولاً يشكل قمعاً تشريعياً يوم تراجعت الدولة عن المرسوم ١٩٤٣ أمام التجار الكبار ويوم استتبع مثل هذا التراجع مزيداً من تحكم هؤلاء ومزيداً من استفحال الغلاء. الغلاء حتى صيغة التعاونيات، فليكن، بشكل موضوعي، حاضراً في أذهانكم، انه قد يلطف الاسعار، ولكنه لا يحل المشكلة لأن، طالما أن هذه الاسعار المرتبطة بالنهاية بالاحتكار العالمي ومشكلة الغلاء لا تحل بشكل جذري.

القمع التشريعي، ماذا يفهم يوم طرحت قضية الأدوية وحسنت الدولة بجانب المحتكرين سوى أنها من خلال حسمها التشريعي وقفت بجانب القلة على حساب الأكثرية. القمع التشريعي في المادة ٥٠ من قانون العمل. إلى جانب من تقف الدولة عندما تطرح المادة ٥٠؟ تمثل مصالح العمال والاكثرية الساحقة من اللبنانيين أم تمثل القلة من أرباب العمل الاحتكارية؟

حسنت بجانب أرباب العمل ومكنت أولئك من المزيد في التحكم وتسليط السيف التعسفي.

المادة ٢٩ - من قانون المعلمين الخاصين كل هذه القوانين تشريعات ولخدمة من؟ مفعول قانون المادة ٢٩ من قانون المعلمين الخاص له نفس مفاعيل المادة ٥٠ من قانون العمل. يعني تمكن تجار العلم من ان يسلطوا سيف التشريع الكيفي بحق المعلمين الخاصين.

مشروع قانون الايجار بجانب من بنته؟ ان لم يكن بجانب الملاكين العقاريين الكبار.

مشروع قانون الاحزاب، أهدافه، ان لم تكن في ضرب الحريات الديمقراطية فالحركات الشعبية.
المادة ١٥ من قانون الموظفين التي تحول الموظف الى آلة صماء وخرساء لا يمكنه ان يعبر عن آلامه وان يطالب
بجزء من حقوقه. نأتي ونقول باسم القانون باسم القانون نصرف ونهدد بالصرف ١٦ الف معلم.

كل هذا، الا يشكل ذلك قمعاً تشريعياً؟

الموازنة. مشروع قانون الموازنة، من خلال الأرقام ومن خلال رفع الاعتمادات المخصصة للتسلح، الا يفهم
منها بابعادها وغايتها تمهيداً لقمع لا تمهيداً لتنمية.

والدولة عندما تستنفذ وسائل الترغيب، أو عندما تستنفذ وسائل الاغراء أي الوعود، وهي عندما تعد،
فليست القضية قضية حسن نية أو سوء نية، هي عندما تعد لأن باعتقادها انه يمكنها ان تفعل شيئاً، وهي لا تعي
انها عاجزة، حتى ولو ارادت ان تفعل شيئاً، ان تأتي بشيء لأن الشلل اصابها كمؤسسة، بحكم هذه التركيبة
بشكل عام. عندما تستنفذ وسائل القمع التشريعي يعني تستنفذ كل المعطيات القانونية، نأتي لتكمل عملية القمع
بأن تصل الى حد القمع الدموي.

عمال غندور، والمزارعون، والطلاب، ومجزرة المعلمين. ولا يستعرب رئيس الحكومة عندما نقول مجزرة
المعلمين. فللمجازر مقاييس، ان يسقط عامل فهذه مجزرة وان يتسرد ١٦ الف معلم مع عائلاتهم فهذه أيضاً
مجزرة. لماذا يهدد ١٦ الف معلم بالصرف. بالتسريح، لأنهم محرضون أو لأنهم محرضون لا أحد. فليقتنع رئيس
الحكومة. يا ليت كان هنا. فليدخل في أعماق ذهنه ان لا أحد باستطاعته ان يحرض أحداً، لا نائب باستطاعته ان
يحرض طالباً، ولا حزب بقدرته ان يحرض احداً. الخوارج هو المحرض الأول، الالم في الداخل هو المحرض
الاول، هو الباعث النفسي. اشرح لهم يا دكتور مانوكيان ما هو الباعث النفسي لأن يتحرك طالب؟ الاله آلة؟ أو
المعلم، الاله عصا؟

المحرض الأساسي هو من يولد هذا الباعث النفسي. أنت ايتها الحكومة تحرضين وانت في حالة لا وعي
تعكسين هذا الوهم المتسلط عليك وعلى غيرك.

ذكرني ذلك بما قبل البارحة على لسان أحد الحكماء:

ان من يخاف بشراً مثله سلط عليه.

هناك وهم مسلط على هذه الحكومة بان هناك تحريضاً وراء كل تحرك جماعي. الحكومة تحرض. نعم قضية
المعلمين، بناء لرغبة من نظمت الروابط؟ بناء لرغبة الحكومة. هؤلاء جاءوا بعد اقرار عام من الجمعية العمومية.

قالوا: سنقرر التوقف عن العمل، سنقرر الاضراب. حمل ممثلو المعلمين الشرعيين هذه الإدارة وقالوا يا
حكومة نبلغك ارادة المعلمين يعني ارادة ١٦ الف معلم، المدفع برأس من طلع، برأس الاكثرية ممن يشكل هذه
الروابط الشرعية، بناء لرغبة الحكومة، وأصاب اشخاصاً قرأنا في الجرائد، منهم من هو متوفى، ومنهم من هو

في فرنسا، منهن في اجازات أمومة، الآخر بالتعليم الثانوي انتقل منذ سنوات. هكذا فهمنا.

وزير التربية: هذا غير صحيح.

زاهر الخطيب: أنا واضح جداً، ارجوك أنا أقول شو قرأنا، حاكم اذا الجرائد التي جاءت بمثل هذه الأخبار. وسأتيك بالجرائد تقول: الفضيحة؟ أنا لا أعتد على هذا الخبر ولكن أقول: لماذا يصرف فقط ٣٠٨ معلمين؟ أجب؟ القانون يقول كل من أضرب يصرف فأصرفوا ١٨ ألفاً.

وزير التربية: لا مش رح نصرهم يا سيدي.

زاهر الخطيب: رح اقول لك لماذا لم تصرفهم، لأنه اصلاً كذب أن يقال ان الدافع قانوني، كان الباعث أمراً سياسياً، كانت هناك أسماء على جداول محضرة. هذه الاسماء، سنحت الفرصة، لصرفهم فصرفوا.

اذا صحيح بدك تطبق القانون، أنت بفمك على شاشة التلفزيون قلت: بلغ الاضراب ستين بالمئة إذا، ستون بالمئة، اصرف ٦٠٪ من ١٦ ألف، ولا تصرف فقط ٣٠٨. انما الباعث لم يكن القانون، وبلسانك تقول ان التحقيق أثبت ان ستين بالمئة من المعلمين مضربين. لو صحيح ان الباحث قانوني، ٦٠٪ يجب أن يصرفوا، ولكن الباعث سياسي اذا كنت تستنكف ان تصرف من تشاء فهذا حق للقانون. نفذ القانون أو لا تنفذه.

وزير التربية: الادارة حرة.

زاهر الخطيب: سجلوا لوزير التربية قوله الادارة حرة. فهذا المرسوم باطل، هذا المرسوم غير قانوني خرق للدستور؟

أصلاً، في الاساس، إذا أردتم أن تبحثوا في مضمون هذه الواقعة واقعة الاضراب أصلاً القانون يقول: ان هناك اضراباً وهناك توقفاً عن العمل. كان المعلمون يذهبون الى مراكز عملهم، كانوا متوقفين عن العمل وهنا فرق بين الاضراب وبين المتوقف عن العمل.

وزير التربية: القانون صريح، من لم يأت عملاً. وأنت محام.

زاهر الخطيب: الطلاب، المعلمون، المياومون غداً، غداً دورهم، وغداً يقال: إنه يهيا للتحريض.

نعم، سأهوى للتحريض من هذه اللحظة.

يا مياومين اسمعوا: الدولة اذا ما راح تستجيب مطالبكم سنخوض تظاهرات واضرابات مع المياومين، والا لا تحرضونا على أن ننزل الى الشارع لكي نسمع الرأي العام، ان هناك مياومين يعملون من الشهر عشرين يوماً. وبعضهم يبلغ في الشهر ١٩ يوماً اعطوني جداول فيها، والعشرة أيام الباقية يعيشون جائعين:

قضية المياومين وغيرها من القضايا التي تطل أبناء الطبقات الشعبية .

كل ذلك ، ونأتي من خلال الوثائق الى الاعلام الرسمي ، على شاشة التلفزيون . الحريات الديمقراطية . يعني حر اقف وأشتم أن أحول النزاع الأساسي الى شتيمة . حريات زائفة ، من خلال الاعلام الرسمي والتحكم بالاعلام الرسمي ، ترويض للجماهير أن هناك حريات ، ان هناك ديمقراطية ، ان هناك ازدهاراً ان هناك استقراراً ، ان هناك أمناً . كل هذا غير صحيح .

انزلوا يا عمي ، انزلوا على الشارع ، كانوا عم بيسبوكم بساحة النجمة؟

تضربون السائح والطفل والشيخ والمعلم والمهندس والطبيب ، كلهم دون أي تمييز . أحد رجال التحري ، قبل أن يعرف على هويته حطموا وجهه باعقاب البنادق وهو يقول لهم : يا عمي انا تحري ، دون أي تمييز بساحة النجمة .

طاسات وبنادق تذكر بأيام الحكم النازي ، وما يحصل في غزة وفي القدس هكذا كانوا منتشرين ، حريات ، استنفار قوى رجال الأمن أمام المدارس الثانوية . استنفار قوى رجال الأمن أمام المزارعين ، استنفار قوى رجال الأمن العام الطلاب ، أما الجامعات ، استنفار قوى رجال الأمن واطلاق الرصاص وسقوط شهداء . فوق هذا وذاك يقال : حريات ، تستنفر كل هذه القوى . صورة في النهار هنا : صورة من كان يطلق النار على اللبنانيين أو على بعض المندسين الذين بادروا باطلاق النار . من بادر باطلاق النار؟

الصورة واضحة ، وثبتت هذه الصورة ان الشخص يسقط وليس بيده سلاح ولا يحمل سلاحاً ، والمجموعة حوله لا أحد فيها يحمل سلاحاً ، اذا ، القول بأن هناك مبادرة من الشعب باطلاق النار ، لم يكن صحيحاً . فوراً ، الترويض الاعلامي الرسمي جاء ليقول ان هناك اندساساً وان هناك استغلالاً وان هناك اغتنام فرصة ، في الوقت الذي كانت الحركة عفوية ، المزارعون حبلوا وهم يطالبون ، ولم يعد من وسيلة . أخيراً ، تحركوا عفويّاً . استنفار رجال قوى الأمن لقمع ممثلي رجال الصحافة ، تخطيم وجوههم تخطيم البنادق على أكتافهم تخطيم آلات تصويرهم .

تخطيم الآلات لممثلي رجال الصحافة ، يعني الذين ينقلون بأمانة للرأي العام هذه وسيلة اعلام ، ولكن هذه وسيلة اعلام ليس لها حصّة . فقط التلفزيون والاذاعة هما اللذان ينقلان الخبر الصحيح للرأي العام .

تبرير ذلك ، باسم الحكم المسؤول ، باسم هيئة الحكم المسؤول ، الحكم المسؤول يعني المستأسد على المعلمين والمستأسد على العمال والمزارعين والمياومين . هنا هيئة الحكم المسؤول على الشعب اللبناني .

هناك على الحدود في الجنوب حيث تداس قدسية التراب اللبناني برجس الصهيونية ، اين هي؟ هيئة الحكم المسؤول؟ لتطلق النار على الدوريات الاسرائيلية كما أطلقت النار على الحارس الشهيد على مزارعي التبغ وأمثالهم من أبناء الشعب اللبناني ، لتطلق النار على الدوريات التي تطعن بسيادة الوطن ، ألا يعتبر مساساً بسيادة الوطن

عندما يستوقف نائب من قبل دورية اسرائيلية. استاذ دكروب انت أوقفك دورية اسرائيلية؟ أوقفوك؟ الجواب: نعم. دورية اسرائيلية، يعترف نائب لبناني أوقف. اين هي السلطة هناك لتستنفر في وجه الدورية الاسرائيلية؟ أين هي هيئة الحكم المسؤول هناك؟

لويس أبو شرف: بقلب لبنان كانوا يوقفونا يا أستاذ زاهر.

زاهر الخطيب: هذا تبرير؟ يا أستاذ أبو شرف.

لويس أبو شرف: ما تفتح بواب. بقلب بيتنا كانوا يوقفونا.

زاهر الخطيب: مين كان يوقفك، مين كان يوقفك بقلب بيتك؟

لويس أبو شرف: أنت بتعرف مين، كل الناس بتعرف مين.

زاهر الخطيب: فإذا، تبرير أن تستوقف من قبل الاسرائيليين.

فليشهد التاريخ تعليق الزميل، أي نائب من الزملاء الذي يستبيح أو يستمرى أن يوقف نائب أو

أي مواطن لبناني من دورية اسرائيلية اذا كنت تستمرى ذلك فليسجل هنا في المحضر.

لويس أبو شرف: ما هذا بيستمرى اذا بدك تعمل مظاهرات روح اعمل مظاهرات مطرح ما بدك.

الرئيس: اذا أمكن أن نبحت القصة بمعزل عن الشارع

أرجو حضرة الزميل أن تبحت بروح المسؤولية التي بدأت كلمتك القيمة فعلاً بها، بمعزل عن الشارع.

زاهر الخطيب:

وأنا انتهي لكي لا أفقد محتوى ومعنى المظاهرة، لا يجوز ان يفهم منها التحدي. فئة شعبية ضد فئة شعبية أخرى. حضرة الزميلين، محتوى المظاهرة هو عندما تعجز فئة اجتماعية عن نيل حقوقها فتتحرك. لا يمكن، لا يجوز لا نقبل، نحن نرفض أن نتحرك فئة شعبية تنتمي كلها الى ابناء الطبقة الكادحة ضد فئات شعبية أخرى. الفئات التي تتحرك والتي قد نعتقد أنها تتحرك ضد تظاهرات المزارعين أو المعلمين أو الطلاب هذه ان وعت فيما بعد وان نضج عندها النمو السياسي في وعيها وادراكها، لعلمت أن هؤلاء الذين يتحركون لا يقصدون بذلك تحدياً لأي مؤسسة أو منظمة حزبية، وانما يتحركون بدافع الاحتياج فقط، وعندما يعون ذلك سينضمون الى التظاهرة ويسبرون كلهم تظاهرة واحدة في وجه من يحتكرهم. لأنهم في النهاية ينتمون كلهم الى ابناء الطبقات الكادحة الذين لا يملكون من متاع الدنيا سوى قوة عملهم ونتاجهم وكدحهم وعرقهم. أولئك الذين يسبرون سواء في الاشرفية أو في الجنوب، كلهم أخوان، عليهم يوماً ما، يدركون ما هي أبعاد العدد الحقيقي الذي بوجهه يجب أن نتظاهر.

هذه الحكومة كما سبق وقلت عند مناقشة البيان الوزاري، بحكم ترتيبها وهيكلتها، جاءت بمثل هذه

الظروف لتمهد من خلال مشروع قانون الاحزاب، ومن خلال القمع ضرب الحريات الديمقراطية والحركات الشعبية والطلابية، وهي بذلك تأتي منسجمة في سياستها مع سياسة باقي الانظمة المتراجعة والمتخاذلة والممهدة لضرب الحركات الطلابية والعمالية والشعبية تمهيداً لحلول جزئية وتصفوية واستسلامية، تحت شعار حلول سلمية، تخفي في النهاية حلولاً استسلامية بالنسبة للقضية العربية.

كل هؤلاء الذين يقفون في وجه التاريخ وفي حتميته، وهم بحكم مكاسبهم أصبحوا في حالة عجز من أن يصلوا الى حد الصدام مع المعتصب الصهيوني، بحكم تبعية الاقتصاد اقتصادهم، بحكم تبعيتهم الاقتصادية للاحتكار العالمي، يصلون الى حد لا يتمكنون معه من ان يصلوا الى حد الصدام مع الحليف الأول لهذه الدول الامبريالية الاميركية.

التحرر الاقتصادي. ونحن بمعرض الموازنة، هو في أساس التحرر من جميع الاتهامات. فليكن هذا واضحاً وعلمياً. التحرر الاقتصادي هو في أساس التحرر من جميع الاتهامات السياسية والاجتماعية والفلسفية. في الفيتنام، اقتصادهم كان مزدهراً بالرغم من الدمار، بالرغم من القصف لماذا؟ لأن اقتصادهم هناك ليس اقتصاداً احتكارياً، بمعنى ٤٪ يأكلون كل شيء، هناك الشعب الفيتنامي هو الذي يسير اقتصاده.

الحركات الجماهيرية اذ تنتظم ضمن اطر تتجاوز معها بتطلعاتها الاطر التنظيمية القديمة هي أمل الشعوب اللبنانية العربية، أمل الأمة العربية، ومهما واجهت هذه الجماهير من قمع فهي تشتاق الى الحرية هذه الأجيال الطالعة الى تحرر اقتصادي في الاساس ومهما حاولت السلطات قمع هذه الحركات وقمع هذه الحرية فهي تبعث فيها الحياة، وتزيد من تفجرها في الوعي وفي النفوس وفي الضمائر.

الحرية تتغذى بالمقاومة وباعقاب البنادق وتبعث فيها الحياة بالسنة السياط. هي الخلاص الوحيد الذي أثبتت التجارب النضالية التاريخية العالمية، والتي أثبتت الأمة العربية، الشعب الجزائري، أثبتت انه عندما خاض حرباً شعبياً تحريراً ضد المستعمر الفرنسي، تمكن من أن يضحده ومن ان يرد الثقة والانسانية التاريخية في الشعب دون أن يكون أي شعب من أي منظومة اخرى اشتراكية أو غير اشتراكية، من أي كانت. أنا ارفض أي نموذج لأي دولة اشتراكية في الخارج ان تطبق في لبنان.

ما سمعته وشوشة فليكن واضحاً، أي نموذج؟ نموذج الاتحاد السوفياتي، نموذج صيني، نموذج بلغاري، تشيكي، كله لا أريده ان يطبق نموذجاً هنا في لبنان. هل اقتنعت؟

ولكن ما أريده هو أن لا نعزل عن قدرة الشعب العربي انسانيته التاريخية. ما اثبتته الشعب الجزائري والمرأة الجزائرية ما أثبتته وما تثبته أبطال ظفار» من أعالي قمم «جبال ظفار» في الساحة التي يسعون الى تحريرها من القوى الرجعية هناك. ما أثبتته الشعب الفيتنامي من قدرة على مواجهة أضخم دولة احتكارية في العالم. كل هذا يثبت ان الشعب قادر في النهاية على أن يواجه العدو مهما كبر شأنه، كان شرف الولايات المتحدة يمرغ في الوحل في كل لحظة من قبل الشعب الفيتنامي كان يردد القائد هناك والقيادة الشعبية كانت تردد فتقول: قد يدمرون دولتنا قد

يحرقون مزارعنا قد يدمرون بيوتنا، قد يحرقون اطفالنا وشيوخنا قد يدمرون كل حائط ويحرقون كل نبتة، قد يحرقون ويدمرون كل شيء، ولكنهم لن يستطيعوا ان يدمروا ارادة الشعب الفيتنامي.

ونحن نقول إنهم مهما تضخمت ابعادهم وتحالفاتهم الرجعية والصهيونية والامبريالية الاميركية وغيرهم، فإنهم مهما حاولوا، فإنهم لن يستطيعوا ان يدمروا النمر الرابض في نفوس ابناء الأمة العربية.

العدو الذي يجب أن يحدد، وأبعاده، اسرائيل، سجل الصهيونية، سجل أميركا، سجل القوى الرجعية في كل وطن عربي. هؤلاء هم.

ارادة الشعب العربي، في نزعتها نحو التحرر والخلاص لن تدمرها اي قوة في العالم.

الرئيس: الكلمة لمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء.

البر مخير: دولة الرئيس، من استمع إلى السيد الزميل زاهر الخطيب يخيل إليه ان هذه الحكومة هنا في مقاعد الحكم بقوة السلاح، ونسي امراً أساسياً هو ان هذه الحكومة هنا بارادة الشعب، وبارادة أكثرية هذا الشعب وبارادة هذا المجلس. وإذا كان تكلم عن الأربعة بالمائة فاعتقد أن الأربعة بالمائة هي ما يمثلها الاستاذ زاهر الخطيب ومن لف حوله من الذين يتاجرون بالعروبة وبغير العروبة، وبالمعلمين وبالفلاحين وبالمزارعين.

دولة الرئيس، التناقض الذي ظهر في كلام الزميل زاهر الخطيب يدحض قوله عن اسرائيل والصهيونية وكيف ان على لبنان ان يحارب الدولة الاسرائيلية.

هل سمعتم يوماً أن دولة في حرب مع دولة أخرى رابضة على حدودها يقوم ابناءؤها بتظاهرة ما؟ هل سمعنا ان في اسرائيل المحاربة مظاهرة واحدة قامت بين المزارعين أو الفلاحين أو المعلمين؟ كلا أيها السادة، نحن هنا في هذه الديماغوجية الي ادت فيما أدت إلى اضراب المعلمين واعتبر ان الذين صرفوا منهم هم ضحية خطباء وديماغوجية الزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

فقد كانوا ينتظرون ان تصرف الحكومة ١٦ الف معلم لتضخم الجماهير التي تتظاهر في الشوارع، وأنت تعلم يا دولة الرئيس ان هذا الامر يعود الحكم فيه الى هذه الحكومة التي هي وحدها لها الحق بأن تصرف من تشاء وان تبقي من تشاء.

لهذا أقول. النصيحة الوحيدة للذين يهيجون المعلمين والطلبة، هو أن يدفعوهم نحو العلم الصحيح، نحو التحصيل العلمي الذي وحده يتمكن ان يقف في وجه الصهيونية وفي وجه اسرائيل.

وإذا كان لنا من تخطيط للوقوف في وجه الدولة الاسرائيلية فلن يكون هذا الا عن طريق العلم وتحصيله.

أيها الزملاء الكرام، ان الهوة بيننا وبين الدولة الاسرائيلية على صعيد العلم، هوة عميقة يجب ردمها ليس بالتظاهر بل بالعمل المستمر المتواصل لكي نصل في الدول العربية وفي لبنان أولاً، الى المستوى اللائق الذي يمكن بواسطته أن تدافع عن حدوده وعن كرامته وعن سيادته.

الكلمة لمعالي وزير المالية.

الرئيس:

لم يشأ الزميل زاهر الخطيب ان يستمع الى ما نجيبه. للنائب زاهر الخطيب الحرية بأن يعطي مفهوماً للدولة حسبما يشاء لكن مفهومنا نحن للدولة بأن هذه الدولة قائمة على أغلبية هذا المجلس القائم بدوره على أغلبية المواطنين.

وزير المالية:

النائب زاهر الخطيب حر بأن يتوسل الأرقام، وبأن يفسرها على هواه، ولكنه غير حر بأن يقول بان في الارقام وفي الجداول تزيفاً، وأنا اربأ بأي نائب بأن يتهم سواه بالتزيف، عندما يكون هو مزيف حقيقة. ان يقول مثلاً: ان الناتج الوطني للصناعة والزراعة كما هو وارد في الجداول الموجودة في الفذلكة، ان يقول بأن هذا الناتج لا يمثل حقيقة لأنه هو يفسر بأن الناتج الوطني لا يحتوي الا على الفائدة التي يفيد منها المزارع والعامل، وحر بان يفسر الناتج الوطني على هذا الشكل، انما التفسير الكلاسيكي للاقتصادي لهذا الأمر هو التفسير الذي اعطيناه نحن في الفذلكة.

النائب زاهر الخطيب حر بأن يقول بأن الازدهار كما نفسره بالقفز بالارقام بين الأطنان والليرات اللبنانية من عشر سنوات الى اليوم، ذات الارقام، ذات الاطنان، نفسرها بالازدهار على الطريقة الاقتصادية الكلاسيكية المعروفة، هو حر في أن لا يعترف بذلك لكنه غير حر بأن يقول بأن الأمر تزيف.

حر النائب زاهر الخطيب بأن يقول بان صناعة البناء لا تمثل ازدهاراً في البلاد، ولكنه غير حر ان يقول اننا نزيّف الحقيقة عندما نقول عكس ذلك، عندما نقول بان صناعة البناء تمثل ازدهاراً صحيحاً. خصوصاً وان هذا البناء في أغلبيته يباع شققاً لعائلات من طبقات شعبية ومحتاجة للسكن، وأكثر من ذلك فإنه يتجاهل القاعدة الاقتصادية الاساسية عندما يسير البناء كل شيء يسير. هو حر أن يحور بالاقتصاد وأن يفسر الاقتصاد والقواعد الاقتصادية على هواه، وانما وضعنا هذه الفذلكة بامانة كما كنتم ترون في الفذلكة يا دولة الرئيس انما وضعنا الجداول على الطريقة الاقتصادية الكلاسيكية المعتمدة في جميع الاحصائيات.

فلا نرضى وأنتم لا ترضون بأن يقال إن في الفذلكة تزيفاً.

وأكثر من ذلك، أن ثمة أموراً عديدة اتى عليها النائب الخطيب قد أجب عليها غداً، في نهاية المناقشة ولكنني اكتفي بشيء خصوصي أدلى به عن عجز صندوق الحبوب والشمندر السكري.

ويجب أن يعلم، طالما أن لديه كل هذه المعلومات الاقتصادية، يجب أن يعلم أن هذا العجز ناشئ فعلاً عن دعم سعر السكر حتى لا يرتفع سعر السكر على الطبقات الشعبية. وهذا ما كان يتوجب عليه إذا كان منطقياً مع نفسه أن يشكر الحكومة على هذا.

الرئيس: أرفع الجلسة الى الساعة الخامسة بعد ظهر غد الخميس.

الرئيس: نستأنف المناقشة العامة على أمل أن تفتح الحكومة دورة استثنائية، وهذا أمر يعود حقه الدستوري للحكومة.

والكلمة الأولى للاستاذ زكي مزبودي.

زكي مزبودي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين.

في معرض مناقشة الموازنة العامة، نحب أن يكون واضحاً للرأي العام الذي تمثلون لنا لا نرغب في أن نصنف ما بين المعارضة للحكومة والموالاة لها لقناعتنا بأن لهذا المجلس الكريم من الدور القيادي ما يجعله يقلب الآية فيستقطب من حوله الموالات والمعارضة على حد سواء باعتباره السلطة التي لا تعلوها سلطة، السلطة التي تخلع ثقتها على الحاكم كل معاني وجوده. والتي لا تحتاج الى ثقة حاكم حتى يتكرس أي معنى من معاني وجودها. نحن لا نرغب في أن نصنف ما بين المعارضة أو الموالات، لا اعتقادنا أيضاً بأن المقياس الذي يجب أن يعتمده النائب للموالات أو المعارضة هو مقياس المصلحة العامة، وذلك بصرف النظر عن الارتباطات الشخصية وما ينتج عنها من صداقة أو خصومة.

ومن هنا اننا لا نوالي لوجه الموالات.

واننا لا نعارض لوجه المعارضة.

وانما نوالي أو نعارض لأن ارادة الشعب التي بعثت بنا الى هنا تملي علينا واجب المعارضة أو حق الموالات. نحن نوالي الحكومة اذا توسمنا فيها الخير والصالح، والكفاية والقدرة على ادارة شؤون البلاد، ورعاية مصالح العباد.

لكننا لا نتردد ولا نحجم عن معارضتها إذا وجدنا انفسنا في الخيار بين أن نعاملها على حساب الصالح العام، أو أن ننقذ الصالح العام من خطر أعمالها، وثبوت قصورها عن أداء رسالتها العامة.

وعلى ذلك، تعذرنا الحكومة اذا تبينت في كلامنا بعض الانتقاد الذي لن يكون الا انتقاداً موضوعياً ومجرداً وبعيداً عن الهوى، لأننا نهدف من خلاله الى ما يفترض في الحكومة أي حكومة - أن تهدف الى اعتماد سياسية انمائية شاملة نستشف من خلالها صورة لبنان الغد، ومن تخطيط ينبثق من هذه السياسة يحول لبنان من دولة سائرة في طريق النمو الى دولة راقية متقدمة، كما يحول لبنان من تجمع طائفي فتوي اقطاعي الى مجتمع وطني واحد موحد ندوب فيه الفروقات، وتزول منه جميع عوامل التخلف التي تشد طموحه الى الوراء.

دولة الرئيس - حضرة الزملاء المحترمين .

بهذه الروح الموضوعية المتجردة، في مراقبة الحكومة ومحاسبتها، نسجل عتبنا، وربما عتب المجلس النيابي، بل نسجل استغراباً للطريقة التي اتبعتها الحكومة، كما اتبعتها من قبل غيرها من الحكومات في احالة مشروع الموازنة الى المجلس النيابي احالة نظرية، عشية أول تشرين الأول، بينما مشروع الموازنة لا يصل واقعياً الى النواب الا بعد شهر ونصف الشهر تقريباً، نظراً لما تقتضيه طباعته وتصحيحه وتجليده من الوقت الذي يضيع على النواب فرصة التفرغ الجدي لدرس جميع بنود الموازنة العامة والموازنات الملحق بها، ومن خلالها سياسة الحكومة ومخططاتها القريبة منها والبعيدة، ان وجدت .

وهنا اسمح لنفسني بأن أفتح هلالين لألفت نظر الحكومة الى أن المجلس، والحال هذه، لا يمكن أن يتهم بالتطويل والمماطلة في اقرار مشروع الموازنة، بحيث إن أي تفكير بنشر مشروع الموازنة بمرسوم، من محاذيره انه يعطل دوراً أساسياً من ادوار المجلس النيابي فيكشف عن رغبة، قد لا تكون مقصودة، في تسلط السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، طالما انه ليس ثمة من مبرر لاستعمال الحكومة هذا الحق الدستوري . لا سيما وان الاعتمادات المدورة في الجزء الثالث من الموازنة، العائدة للمشاريع الانشائية، والتي لا تطبق عليها القاعدة الاثني عشرية، تشكل بحد ذاتها رداً على كل رد قد تفكر الحكومة به، ازاء هذه النقطة بالذات .

ومن ثم، نحن نسجل ملاحظة اخرى على الطريقة التي تتبعها الحكومة في اعداد الموازنة العامة اذ لا يجوز بأي حال ان تعد الموازنة في عصرنا هذا دون الاستناد الى خطة انمائية شاملة تعكس سياسة عامة ومرسومة، وتستوحي منها الوزارات خططها المنسجمة مع حاجاتها، وواقعها وارتقباتها .

ان الموازنة التي تعكس برنامجاً سنوياً تنوي الحكومة تنفيذه، على ضوء خططها الانمائية الشاملة وسياستها العامة المرسومة، لا يجوز أن ننظر اليها الا على أساس أنها عمل سياسي خطير، لا يرتجل ارتجالاً استناداً الى ما ترتجله الوزارات من موازنات خاصة به، والى ما يحاوله وزير المالية بعد ذلك، من توفيق بين متطلبات الوزارات، وقدرة الدولة على تحصيل الموارد المرتقبة .

وهذه الموازنة ينبغي أن تكون تعبيراً صريحاً عن قبول الدولة السائرة في طريق النمو، لتحدي العصر، على كل صعيد .

وحبذا، ونحن في لبنان، نقبل تحدي المعارضة للموالاتة، ونقبل تحدي الموالاتة للمعارضة، لو أننا نستجمع قوانا، وطاقتنا، سواء انتمت الى الموالاتة أو الى المعارضة، لقبول التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية المعاصرة، عن طريق موازنة مدروسة تتفق على تسميتها «موازنة التحدي» .

نحن نريد موازنة للبنان لا ينطبق عليها القول بأنها قبر من رخام يحتوي على دمي مخنطة، أي لا نريد الموازنة ارقاماً صماء بكماء عمياء، لا تعبر عن شيء كثير وقليل، بل نريدها مدعمة بالبيانات والوثائق والتقارير التي

تجعل نواب الشعب على جلية من الايراد والانفاق، وخطة الحكومة وبرامجها المنوي تنفيذه في خلال السنة المقبلة، فلا يقتصر الامر كما هو حالياً، على جواب يدلي به الوزير المختص في اللجنة المالية البرلمانية، بناء على سؤال يطرحه أحد النواب، أو على فذلكة مصاغة بعبارات منطوية على العمومية والشمول.

ولئلا يكون انتقادنا متسماً هو أيضاً بالعمومية والشمول، نحدد موقفنا من الفذلكة التي بين أيدينا، فنرى الحكومة تتحدث فيها عن النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والخدمات العامة، وغيرها من الأمور التي تصلح ان تكون موضوعات ناجحة لمحاضرات علمية قيمة.

لكن الحكومة لم تبين لنا ما هي السبل التي تنوي اعتمادها لنقل ما ذكرته في فذلكة الموازنة من نطاق التمنيات والمرتجيات، الى نطاق التنفيذ والتطبيق.

وإذا كانت الحكومة تعد اللبنانيين بالنمو الاقتصادي، فالنمو عملية طبيعية تلقائية، لا فضل فيها لأحد أما إذا كانت تقصد بذلك انتهاج سياسة انمائية اقتصادية، فقد كان عليا أن توضح لنا أسس ومراكز هذه السياسة الانمائية، ومن ثم الوسائل الآيلة الى نقل القول الى حيز العمل.

وإذا كانت العدالة الاجتماعية، على ما هي عليه من تعرض لانتكاسات يومية، ولاضرابات ومظاهرات، ومطالب محقة تطالب بها فئات من المواطنين، لا تنحصر فقط في المعلمين، ومزارعي التبغ والمبايعين الاجراء، ومن اليهم، فلتعلم الحكومة ان العدالة الاجتماعية لا يجوز أن تبقى عنواناً كبيراً لأحلام تدغدغ خاطر المواطن اللبناني، وانما ينبغي لها أن تجعل الاحلام حقائق ملموسة في كل قطاع، وعلى كل صعيد.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

لا نريد أن ندخل كثيراً في تفاصيل الموازنة كما لا نرغب كثيراً في الوقوف على شكليات، إذا أمكن التجاوز عنها، أو جاز اغتفارها، فلا يجوز التجاوز عن أمور تكمن وراء هذه الشكليات، أمور جوهرية تمس حياة المواطن اليومية في الصميم، بعدما بلغ تخبط الشعب والحكومة فيها درجة لم يعد من المقبول معها الاغضاء عن ارتجال السياسة الاقتصادية، وانتقاء وجود الخطة الانمائية الشاملة للبلاد.

أول هذه الأمور الجوهرية غلاء المعيشة. وهذه المشكلة الاقتصادية الاجتماعية المستعصية المتفاقمة يوماً بعد يوم، تؤكد للمواطن أن الحكومة ليست جادة في معالجة الغلاء علاجاً جذرياً صحيحاً، فهي تكتفي بحقن الشعب بالمسكنات عن طريق التصاريح والبيانات التي لم تستطع، مرة واحدة، ان تطعم الشعب رغيفاً، أو أن ترخص الاسعار قرشاً واحداً.

فإذا كان مبرر وجود الحكومات كامناً في هذا العقد الاجتماعي الذي يرتب على القادة في مجتمع تضامني الذي يرتب على القادة في مجتمع تضامني واجب السهر على مصلحة الافراد، ورفع مستوى رفايتهم، فإن على هذه الحكومات واجب الحفاظ على مستوى الاسعار قدر الامكان وانماء دخول الافراد مع ما تمثله من قوة شرائية بنسبة تتجاوز اية زيادة محتملة قد تطرأ على هذه الأسعار.

وإذا نظرنا الى واقع الأمور لرأينا الآلة معكوسة تماماً. لرأينا ارتفاع الأسعار المذهل المتزايد يوماً بعد يوم، لا يتناسب مع أي زيادة في الدخل الفردي، أو في القوة الشرائية لدى المواطن، مما يجعل الصرخات من غلاء المعيشة تتصاعد من كل جانب.

وقد يطيب للحكومة ان تستر وراء الارتفاع العالمي للأسعار، لتبرير غلاء المعيشة في لبنان، ولكن هذا التستر، إذا انطلى على بعض الناس، فهو لا يخفى على من يعلم الحقائق. لا يجوز التغاضي عنها، ان الحكومة، حين تزيل الاسباب الداخلية الآيلة الى رفع الاسعار المحلية تخفف عن الشعب حدة الغلاء.

ونحن اذا كنا نؤمن بمبادئ الاقتصاد الحر الذي نأخذ به في لبنان، فلا نستطيع أن ننسجم ابداً مع الاقتصاد الحر المشوه الذي يؤول الى الاحتكار، والاستغلال، وتسلب مالي اقتصادي يكرس الطبقية والفئوية بين أبناء الشعب.

ان من الاسباب الداخلية الهامة التي تؤدي الى تزايد الاسعار، هذه الاجازات المسبقة التي تفرضها الحكومة على بعض السلع المستوردة بداعي حماية الانتاج الوطني. ان الاجازات المسبقة لا تجد مبرراً لها إلا في حالة واحدة فقط هي حالة الاغراق التي تستوجب وحدها اقفال الابواب في وجه السلع الاجنبية التي تباع بأسعار بخسة يقصد منها إلحاق الضرر بالمنتجات المحلية. وفيما عدا ذلك، فلن يكن للاجازات المسبقة من هدف الا تركيز الاحتكارات في أيدي بعض المهيمنين على الاقتصاد الوطني، الذين يفرضون على المستهلك الاسعار التي ترضي جشعهم، فيزيدون غلاء المعيشة غلاء جديداً.

ولا نذيع سراً إذا صارحنا الحكومة، والصناعيين بان الصناعة المحلية التي لا تكفيها الحماية الجمركية هي صناعة غير قابلة للحياة، يقتضي التحول عنها الى صناعة ذات انتاجية أفضل، وتفوق فني أحسن.

وثمة سبب ثان من أسباب ارتفاع المعيشة، يعود في رأينا الى الرسوم الجمركية ذات الطابع المالي التي تفرض على السلع خبط عشواء دون تفريق بين ما هو ضروري وما هو غير ضروري، ونحن نعلم بأن الادارة الجمركية لا تتوفر لديها أية مقاييس تستطيع بواسطتها ان تعتمد أي تصنيف وتفریق بين ما هو ضروري وما هو غير ضروري من السلع مما يجعل من المتعذر عليها التفریق بين هذه وتلك مما يؤدي الى ارهاق السلع الشائعة الاستعمال والملتصقة بعادات الجمهور والتي تستهلك من قبل جميع الفئات بما فيها المتوسطة والفقيرة. ترهق باعباء تؤدي الى زيادة أسعارها.

ونرى لزماً علينا ونحن في صدد معالجة موضوع غلاء المعيشة ان نذكر بما سبق أن اثرناه في جلسة الثقة بهذه الحكومة، من ضرورة اعتماد سياسة جديدة للتصنيع تهدف اجتذاب صناعات التركيب والتجميع الى لبنان بشتى وسائل الترغيب والضمانات على اعتبار ان مثل هذه الصناعات تحل مشكلة البطالة من جهة، وتسهم في تخفيض مستوى المعيشة من جهة أخرى.

وفي اطار السياسة الاقتصادية تبرز قضية الريجي وزراعة التبغ في لبنان.

ان العقلية التي تعالج بها قضية الدخان، تكشف الى أي مدى بلغ الاستهتار بحقوق الخزينة اللبنانية، بل الى أي مدى وصل هدر الأموال العامة بغير طائل، حتى بلغت الخسارة السنوية المرشحة للزيادة في المستقبل اذا بقيت الحال على ما هي عليه، سبعين مليون ليرة وفق ما ورد على لسان حضرة وزير المالية.

كيف لا تريدون منا، أيها السادة، ان نصاب بالذهول، حين نسمع أن سعر كلفة التبغ غير المصنع يصل في لبنان الى ثلاثة اضعاف مثيله في السوق العالمي، أي ان ٩١، ١٠ ليرات للكيلو الواحد في لبنان يقابلها ٣٧، ٣ ليرات في السوق العالمي، مع العلم بأن هذا السعر الأخير هو سعر البيع الحقيقي للكيلو من التبغ اللبناني في الخارج.

صحيح أن وزير المال أكد اعتماده سياسة وقف الترخيص لمساحات جديدة بانتظار دراسة شاملة تقيم هذه الزراعة بقصد تطوير اسسها وامكان تحويل قسم منها صوب زراعات اخرى، غير أن مثل هذا القول المجرد لا يقدم ولا يؤخر في شيء لأن هذا الأمر الخطير يتطلب إعادة النظر كلياً وبسرعة في سياسة الانتاج والتصنيع.

فإذا صح أن كلفة انتاج التبغ في السوق العالمي لا تساوي أكثر من ثلث قيمتها لدينا وان السجائر الاجنبية تكلفنا أقل بكثير من مصنوعاتنا المحلية وهي بالتالي اربح للخزينة وان زيادة زراعة التبغ لا تؤدي بالتالي اية زيادة مقابلة في الدخل الوطني. إذا صح كل ذلك ونحن نعتبره صحيحاً بناء لكلام الوزير، لا بد لنا وان نتساءل لماذا لا يتفرغ وزير المال كلياً ويعمل ليل نهار مع جميع أجهزته والطاقت المتوفرة في وزارته وفي ادارة الحصر من أجل الخروج بقرار حاسم يضع حداً نهائياً لوضع مخزن، ان بالنسبة للدولة أو بالنسبة للمزارعين، وكأني بالدولة في الأحوال الحاضرة امام أحد حلين لا ثالث لهما: إما قطع رأس العروس وإما هدم باب الهيكل. لا أيها السادة، هنالك حلول اخرى، يمكن أن تتكشف لكم إذا قمتم بالدراسة العميقة الصحيحة حتى ولو ادى ذلك الى التحول ولو جزئياً عن زراعة التبغ.

ولا نغالي اذا قلنا بأن المزارعين الذين تعرضوا لعملية ردع عنيفة ليسوا مخطئين ولا يجوز أن نحملهم عاقبة السياسة الخاطئة التي كانت معتمدة منذ زمن بعيد. فهؤلاء المزارعين ينشدون الحياة الكريمة، وعلى الحكومة ان توجههم وان تعلم بأنهم ليسوا مسؤولين عن خسارة الخزينة الباهظة التي يذهب القسم الأكبر منها الى جيوب الوسطاء المستغلين الذين يرافقون المزارع في شتى مراحل نشاطه منذ استئجار الأرض والترخيص بها، مروراً بتخمين الخبراء وتسليم المحصول، واجراء المعاملات المعقدة قبل استيفاء الثمن.

فالمزارعون أيها السادة هم فئة ضعيفة من المواطنين وانتم الفئة الأقوى، وبديهي ان تلقى التبعة دوماً على صاحب النفوذ باعتباره الاشد مراساً.

ونسأل الحكومة بكل صراحة: بأي حق تلجأ ادارة الحصر وتستمر على هذا النهج الى إتلاف كميات كبيرة

جداً من التبغ المشتري من المزارعين، ومن هو المسؤول الذي يعطي الأمر بالاتلاف، وهل الحكومة على علم مسبق بهذه العملية.

ونسأل الحكومة، هل تعتبر هذا المحصول، وثمنه، من الأموال العام أم لا؟ وكيف يمكن اذا كان من الأموال العامة ان يهدر دون أن يعلم المجلس النيابي أو تتخذ اية اجراءات قانونية تتيح مثل هذا العمل الخطير الذي يؤدي الى خسارة مئات الملايين من الليرات على الخزينة اللبنانية.

معالي الوزير، نحن نسأل: لماذا لم تتوقف هذه التدابير في الماضي. وعليكم التحقيق - بالطبع انتم لستم مسؤولين عما جرى في الماضي انما انتم مسؤولون عن متابعة هذا الوضع «الاتلاف» ونرجو أن توفقوا في المعالجة.

أما على الصعيد التربوي، فنحن نرى ان ما عنى التربية في الموازنة العامة، يجب أن يكون قائماً على أساس خطة انمائية تربوية صحيحة. ونحن نشك في وجود مثل هذه الخطة، هذه الخطة التي يجب أن تعنى بثلاثة المدرسة، والطالب، والمعلم، فلا تبقى بعض مدارسنا الرسمية، ولا استثنى المدارس الخاصة، اشبه بالزرائب التي لا تنطبق عليها الشروط الصحية الحديثة، ولا يترك الطالب بغير توجيه مدني وطني سليم، بل تتولى الدولة شؤونهم منذ الصغر، وتنمي فيه روح العلم والمواطنة الصالحة، وتوجهه التوجيه المنسجم مع حاجات البلاد، لئلا تخرجه فيما بعد عاطلاً جديداً يضاف الى العاطلين عن العمل، فتضطر الى أن تقذف بفلذات اكباده الى ما وراء البحار، بينما نحن نستورد، وبكرم حاتمي، الخبراء الاجانب الذين قد تكون لدى بعضهم كفاءته، ولكن ليس لديه بالتأكيد ولاء المواطن المخلص المتفاني في سبيل بلاده.

وأما المعلم، ثالث الثلاثة، فقل ما ينبغي تأمين راتب محترم له بحيث لا نخجل كلما قلنا للناس إن المعلم يبدأ بـ ٢٠٥ ليرات، لا تكفيه اجرة بيت، وثمن طعام وملبس.

ولذا كان المعلمون هم الصفوة المختارة من الشعب، فأن مطالبهم، عظمت أو صغرت لا ينبغي أن تعالج بغير روح الثقة بهم، والعطف على حقوقهم، وعدم اعتبار حيطهم واطناً فيصرفون، كما صرف المئات منهم في حملة تأديبية مؤسفة، شردتهم في كل حذب وصوب، وهددت عيالهم بالجوع والفقر مما لا يجوز لهذا المجلس أن يقف منه موقف المتفرج، لاقتناعنا المطلق بأن المعلمين أصحاب حق، ولأن قطع الارزاق هو كقطع الاعناق، سواء بسواء.

ونرى تذكير الحكومة في هذا المجال بأمور، منها:

ان المعلمين الذين اضربوا قد بلغ عددهم أو قارب الاثني عشر الفا وإذا كان لا بد من تطبيق القانون بحق المضربين فقد كان ينبغي أن يشمل ذلك التطبيق جميع هؤلاء دون استثناء باعتبارهم مستقيليين بحكم واقعة الاضراب، وما مرسوم السلطة إلا تكريس لهذا الواقع، ولا يمكن اعتباره صرفاً استثنائياً لأنه ليس للسلطة حق الاستثناء في هذا المجال.

غير أن الحكومة اكتفت بتطبيق القانون على الأقلية على سبيل ارهاب الاكثرية الباقية واکراهها على العودة عن الاضراب مخالفة بذلك القوانين وأحكام الدستور التي تجعل اللبنانيين جميعاً سواسية أمام القانون.

ولا نرى مجالاً لتذرع الحكومة بعقبة قانونية تحول دون الغاء مراسيم صرف المعلمين أو اعتبارهم مستقيليين طالما أن هذه المراسيم هي بنظرنا على الأقل باطلة أصلاً لمخالفتها احكام الدستور وشمولية القوانين. وفي أسوأ الاحتمالات ليس ما يمنع الحكومة اذا ما شاءت ان تعالج هذه القضية معالجة انسانية، بمشروع قانون يميز لها الغاء تلك التدابير انسجاماً مع الروح التي تجلت في العريضة التي وقعها العديدون من أعضاء هذا المجلس الكريم.

وقضية اخرى ذات أهمية بالغة لم تعرها الحكومة حتى اليوم ما تستحقه من رعاية، عנית بها قضية الاجراء المياومين المنتشرين في جميع دوائر الدولة والبلديات وسائر مرافق القطاع العام الذين ينوف عددهم في الدولة فقط عن أحد عشر ألفاً وستمائة أجير معظمهم يرتبط بسير العمل بصورة دائمة ومستمرة فباتوا يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الجسم الاداري العام.

ان هؤلاء الاجراء ليسوا بنظر الدولة لا موظفين ولا مستخدمين بل مقدمي خدمات يومية تنتهي علاقتهم بالدولة بانتهاء يومهم بمعنى أنهم لا يتقاضون أجر أيام الآحاد والعطل الرسمية ولا اجر أيام المرض المثبت ولا يستفيدون من المساعدات المرضية والضمانات الصحية والتعويضات العائلية وغيرها من منافع اجتماعية وفرتها التشريعات الاجتماعية لامثالهم في القطاع الخاص. اي ان الدولة تفرض على أرباب العمل، اصحاب المحلات الخاصة ضمانات ومنافع اجتماعية لجميع عمالهم ومستخدميهـم ولا تفرضها هي على نفسها ازاء مياوميها واجرائها.

ونحن نهيب بالحكومة أن تلتفت صوب هذه الفئة اذا شاءت ان تفيد من الحد الاقصى لطاقتهم الانتاجية فتعاملهم كزملائهم المثبتين في الملاكات الدائمة لأنهم في واقعهم دائمين ولا بد من مساواتهم بأقراهم في الحقوق والموجبات سواء بسواء.

وطالما اننا في صدد البحث بما يوفر الضمانات الاجتماعية لمن يحتاجها من أبناء هذا الوطن، فلا بد لنا من تهئة الحكومة على البادرة الطيبة التي تجلت في ما اعربت عنه، في مجال سياسة الاسكان، من رغبة في تسليف المضمونين بفوائد متدنية من أجل تشييد مساكن لهم.

غير أننا نلفت الحكومة الى ضرورة اختيار الوقت الملائم للبدء بتنفيذ ذلك المشروع والى ضرورة وضع روزنامة مدروسة لتوقيت التنفيذ وتوزيعه على مدى الزمن لأن وضع مشاريع البناء قيد التنفيذ دفعه واحدة يؤدي إلى ترايد الطلب على مواد البناء التي هي اليوم في ارتفاع متصاعد ومستمر تعدت نسبته الاربعين بالمئة في مختلف مواد البناء، بما في ذلك رمال الشواطىء باستثناء مادة الترابة فقط.

وغني عن البيان ان عدم تدارك مثل هذا المحذور، يؤدي الى ابتلاع نسبة انخفاض الفائدة على الأموال المسلفة الى ازدياد كلفة البناء مما ينفي الغاية الموجودة ويقلب السحر على الساحر.

لذلك، فإننا اذ ننبه الى هذا الأمر نرى من الموافق العمل على ايجاد تعاونية خاصة للمضمونين تمكنهم من الحصول على مواد البناء بسعر الكلفة وتصونهم من الاستغلال والمستغلين.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين. بعد هذه الجولة الخاطفة في ميادين العمل الحكومي لا يسعنا الا أن نتوقف عند نظام الضرائب وحصيلة الضرائب التي لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات الانفاق العام المتزايدة ولا سيما في حقول الانماء المختلفة لقد اهتمت بلدان العالم قاطبة ولا سيما تلك التي ما تزال تسير في طريق النمو بدور الضرائب في عمليات الانماء، ان لجهة تمويله بحصيلة كافية وان لجهة خلق الاجواء الضريبية الملائمة لاجتذاب الرساميل والخبرات وتحويلها نحو الاستثمارات الوطنية المفيدة التي تستغل ما لدينا من طاقات بشرية وطبيعية خيرة. والواقع أننا في لبنان ما زلنا مقصرين في هذا المجال اذ أن نظامنا الضريبي ما زال يشكو النواقص والتفكك ولا يتجاوب بصورة كافية مع حاجات التمويل ولا مع المتطلبات الاقتصادية المستجدة يضاف الى ذلك ان تطبيقه ما زال هو الآخر ينطوي على الكثير من القصور وبعض، من الاساءات.

النظام الضريبي، النظام الضريبي ايها السادة كالانسان، يولد، وينمو، ويشب ثم يشيب فيتجاوز الزمن وتأنفه النفوس ويصبح بالياً ويجب التخلص منه.

ان النظام الضريبي في لبنان أصبح بالفعل بالياً وان جرت محاولات لتجديد شبابه منذ ١٩٦٢ الا أنها لم تكتمل ويبدو انها تسير ببطء. لذلك نطالب حضرة الزميل وزير المال بأن يستأنف هذه المحاولة حتى نعيد للنظام الضريبي شبابه ونعمل على اصلاحه اصلاً جذرياً. وإذا جاز لنا أن نقول ما هي الملاحظات العامة حول ما يعترى هذا النظام من شوائب امكنا ان نقول: بأنه في نصوصه مفكك متعارض وبعض النصوص التي تعود الى أيام العثمانيين ولا سيما في بعض قوانين الضرائب غير المباشرة، فقد صيغت بعبارات غريبة عن الزمن الحاضر. كما وان التناقض بين قانون وآخر يجعل النظام مشوهاً، كما وان معدلات الضرائب تختلف بين ضريبة وضريبة وتؤدي الى عدم العدالة الضريبية بين المكلفين وبين أصحاب الارباح التي تأتي من مصادر مختلفة.

انا أقول بإمكان تطبيق الضريبة العامة على الدخل حالياً لأن تطبيقها اليوم يصطدم بعقبات جدية، الا أنني أقول بضرورة اعادة النظر في جميع معدلات الضرائب واياً كانت الضريبة في ضوء خطة عامة شاملة واضحة حتى تكون متفقة فعلاً مع العدالة الضريبية، علماً بأن العدالة الضريبية لم تعد اليوم تبتعد عن العدالة الاجتماعية لأن الاعفاءات التي تطل السلع الضرورية في الجمارك يجب أن تنعكس اعفاءات أيضاً على بعض الدخول اللازمة كحد أدنى للمعيشة للطبقات المتوسطة والفقيرة. كما أن المعدلات، عندما نقول بضرورة توفير العدالة الضريبية يجب أن ننظر الى المساهمين الصغار في شركات المساهمة الكبرى غير العائلية وأقول غير العائلية لأنني أقصد بذلك الشركات التي ترتدي ثوب الشركة المغفلة في حين انها شركة عائلية بالفعل، وتعتمد الى هذه الطريقة من أجل

تهريب معظم ارباحها كما أنني الفت نظر الحكومة، عندما تعمد من محاولتها الاصلاحية الى تطوير النظام الضريبي، الى ضرورة سد الثغرات والمنافذ التي يتلمسها المتهربون من دفع الضرائب والذين يغلفون تهريبهم برداء من القانونية الظاهرة في حين أنهم في صدد غش فاضح. لقد سبق لبعض الزملاء ان اشار الى بعض شركات مساهمة عائلية تعمد عن اعطاء الرواتب الضخمة لبعض المساهمين أو أقربائهم الى تهريب قسم كبير من ارباحهم يخضعون لضريبة ذات معدلات متدنية بدل من خضوعها لضريبة الارباح ذات المعدلات المرتفعة، فضلاً عن لجوئهم الى تسليف الشركة من أموالهم بفوائد مرتفعة، يسلفون هم الشركة التي يملكونها بداعي انها شركة مساهمة وينزلون الفوائد من الأرباح، هذه الفوائد التي تخضع لضريبة بنسبة ثابتة ١٠٪ يهربونها من وجه الضريبة التي قد تصل عندما ترتفع الأرباح إلى ما فوق ١٥٠ الف ليرة، الى ٤٥٪ تقريباً.

هذه الملاحظات، ارجو من حضرة وزير المال أن يعيرها الأهمية التي تستحقها. اما فيما عني تطبيق القانون فانني الفت نظر حضرة وزير المال الى أن هنالك ثلاثة أمور يجب اعاترها الاهمية عندما نطبق قانون الضرائب. أولاً: الموظف.

ثانياً: التجهيزات والامكانيات الموضوعية بتصرف الموظف.

ثالثاً: الرقابة على أعمال الموظف وسياسة الثواب والعقاب.

رابعاً: طريقة العمل التي يتبعها الموظف في عمله.

الموظف الضريبي. من المعروف ان الموظف الضريبي راتبه ضئيل والمغريات امامه كثيرة ونحن نعتبره من حيث الدور الذي يلعبه في مستوى القضاة، فلا يجوز أن يكون هنالك مراقب ضريبي واحد يقل راتبه عن راتب القاضي، ولا يجوز أن يكون هناك موظف تقل رتبته عن رتبة وراتب الفئة الثالثة في الملاك الاداري العام. هذا اذا شئنا ان نبعد عن المغريات.

ثانياً: هذه الموظف الذي يتمتع بثقافة المحاسبة غالباً ما تكون متوسطة من دون الثقافة القانونية والاقتصادية الواسعة يرى أمامه بعض المختصين من محاسبين وغيرهم في كيفية تمكين المكلف من تهريب ارباحه من وجه الضريبة. هذا الموظف، لا يمكنه أن يكتشف طرق التلاعب الا اذا كان لديه القدرة على اكتشافها بما له من ثقافة واسعة حتى يستطيع ان يجابه من تخصيص في أمور التهرب والتهريب.

الى جانب ذلك لا بد أن نبحت في الامكانيات والتجهيزات التي نوفرها لموظف الضرائب. ليس لدى موظف الضرائب اليوم الا ادوات أو عدة عمل بسيطة. آلة حاسبة بسيطة امامه اما المركز الآلي، أسلوب المكتنة، الدماغ الالكتروني الذي عملنا في الماضي على استخدامه لوزارة المال، فهذا المركز مع الاسف ولا مسؤولية على حضرة الوزير اليوم لم يستعمل، مع أن الغاية كانت من استعماله مختلفة تماماً مما هو عليه اليوم الا لحساب رواتب الموظفين، ومن ثم لتنظيم جداول التكليف بالضريبة، مع ان الغاية من استخدامه واستتجاره كانت لتجميع

المعلومات الاكيدة الثابتة من مصادر عديدة ومنتشرة في جميع انحاء البلاد وضبط التهريب بنسبة مرتفعة جداً لتمكين المراقب من العمل بفعالية ومراقبة المراقب عند الاقتضاء .

لذلك كنا لفتنا نظر حضرة وزير المال اثناء مناقشة موازنة وزارة المال في اللجنة المالية إلى هذا الأمر ووجدنا لديه كل تجاوب بناء . فنشكره على ذلك .

أما الرقابة وسياسة الثواب والعقاب، فالرقابة على أعمال مراقبي الضرائب لا تزال ضعيفة لسببين، السبب الأول أن التفتيش المركزي الذي صرح رئيسه مع الأسف الشديد أمام اللجنة المالية بأنه لا يستطيع لا هو ولا أي مفتش على الرغم من أن الدولة تنفق على التفتيش قرابة ثلاثة ملايين ليرة سنوياً، لا يستطيع أن يضبط الرشوة، لا يستطيع أن يمنعها، لا يستطيع ان يبسط هيبة التفتيش على دوائر الدولة . اذا، ما هي الغاية من وجود التفتيش؟ ونحن نرجو ان تطبق المبادئ التي أقرها مجمع بعثا على التفتيش وان نتخلص من خرافة جمع التفتيش في هيئة واحدة كاملة مهيمنة قد تسيء أكثر مما تنفع .

هنالك الرقابة الذاتية التي تمارسها ادارة الضرائب بواسطة جهاز للتفتيش الداخلي يدعى مراقبة التحقق . هذا الجهاز حورب مراراً مع الأسف، مع أنه كثير الفعالية، هنالك عدد من مراقبي التحقق، هم مفتشو الضريبة بالفعل، لم يعطوا الصلاحيات لم يربطوا مثلاً بمدير المالية العام بدلاً من أن يكون في ادارة الضرائب، أو بوزير المال . لم يعطوا الحصانة، وموظف الضرائب عندما نشدد الرقابة عليه، ونفرض عليه أقصى العقوبة عندما يخالف أو يسيء أو يغير القانون، يجب أن نعطي من الحصانة ما يحول دون الانتقام منه، من قبل اشخاص تطبق عليهم المقاييس القاسية وصرامة القانون ويتاح لهم مع الزمن أن يعتلوا المراكز فينتقمون بحقد لئيم .

لا يجوز ان يبقى الموظف دون حصانة . الموظف الضريبي يتصرف ويؤدي تصرفه الى اقتطاع أموال يعتبرها المكلف غير مجدية للدولة، ويجب أن تبقى في جيبنه، بالطبع نظراً لعدم وجود التوعية الكافية . لهذا السبب كان لا بد من اضعاف الحصانة على مراقبي الضرائب . في مقابل ذلك لا بد من أحداث نيابة عامة مالية تحاسب المراقب والمكلف على السواء وتفرض أقصى العقوبات على المسيئين انما مقابل ذلك، لا بد أيضاً من أن يكون هنالك سياسة ثواب، تعطى المكافآت لمن يؤدي فعلاً واجبه ويبدل المستحيل لتطبيق القانون بصرامة وشدة، وعلى الأخص اذا كان هذا التطبيق يتناول الاشخاص الذين يعتبرون انفسهم انصاف آلهة .

بالطبع موظفو الضرائب كي يستطيعوا القيام بواجبهم وهم اليوم حالياً وواقعياً، دون ان ننظر الى القانون الذي صدر مؤخراً منذ مدة، قليلو العدد، مرهقون، وأعتقد بأن النقطة الرابعة التي ذكرناها والتي تتناول طريقة العمل يمكن أن تخفف من هذا الارهاق فضلاً عن زيادة العدد ومما قامت به وزارة المال، مشكورة أيضاً، من انشاء فرع للتدريب وآخر للاعداد وتزويد المراقبين بالثقافة والمعلومات القانونية والاقتصادية والتجارية اللازمة .

الطريقة المعتمدة اليوم، هي طريقة عوجاء لا تفيد في شيء . ارجو من حضرة الوزير، ونحن على استعداد لأن نشرح مفصلاً في جلسات خاصة، ان يلتفت الى هذا الأمر . ان مراقبي الضرائب يبحثون اليوم قضايا الضريبة

بشكل مرهق يدرسون ملفات المكلفين اليوم ملفاً ملفاً، يدرسون نشاط تاجر أو صناعي على حده، وكان كل مكلف دولة خاصة مستقلة عن المكلف الآخر مع أن النشاطات المتشابهة تعطى أرباحاً متشابهة لا سيما اذا كانت الظروف واحدة. ولا يوجد هناك من حيث امكانية العمل ما يؤدي الى التفريق بين هذا وذاك.

لهذا السبب، كنا اقترحنا في الماضي وعملنا على تنفيذ هذه الخطة انما الغيت فيما بعد لا أدري لماذا، ولم تطبق فعلاً، على درس النشاطات المكلفين الذين هم من فئة واحدة، أو يمارسون نشاطاً واحداً، دراسة عامة واحدة شاملة لجميع فروع هذا النشاط، يظهر منها الربح التقديري بين حد أدنى وحد أعلى، حتى إذا ما ورد تصريح المكلف امكن المراقب لأول وهلة أن يدرك ما إذا كان تصريحه صحيحاً أو غير صحيح، وعندئذ تتوفر على المراقب دراسة ما يبدو صحيحاً حتى يلتفت الى غيره من ملفات قد تكون غير صحيحة.

كذلك قد تكون على اعتبار ان دراسة اعمال المكلف، وقد يكون لديه من الأسباب ما أدى الى الوقوع في اخطاء مثلاً.

بعد هذه الايضاحات عن الضرائب، وأعتقد بأنني قد اطلت، اعود مجدداً لأؤكد لحضراتكم وللرأي العام الذي تمثلون اننا بحكم انتسابنا لهذا المجلس الكريم، وبحكم تجربتنا عن الارتباطات الشخصية التي تؤدي الى الصداقة أو الخصومة، لا نرغب ولن نرغب فيما قلناه ان يكون ذلك سبيلاً الى تصنيفنا في عداد المعارضة او الموالة لهذه الحكومة بمقدار ما نحن نرغب في أن يكون للبنان الحديث موازنة تعكس قبول الدولة للتحديات المعاصرة، على كل صعيد انطلاقاً من سياسة عامة مرسومة ومن خطة انمائية شاملة لثلاثين سنة في كل مرة في مداواة الحاضر بالحاضر كما يقول الشعب الذي نمثل فلا نقذ البلاد من مشكلة حتى نغرقها من حيث لا نريد بمشاكل مستعصية جديدة.

فإذا تهيأت لنا أسباب ذلك كله امكنا بعد أن نتحدث عن العدالة الاجتماعية الصحيحة وعن الانماء الاقتصادي السليم وعن الدولة المتقدمة التي تحقق بمقدار طموح ابنائها اسباب ازدهار ورفقها والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ مخايل الزاهر.

مخايل الزاهر: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

لا بد لنا ونحن بصدد مناقشة عامة للموازنة، الا أن نعود عدة أشهر الى الوراء الى جو البيان الوزاري، جو الآمال التي عقدت آنذاك من جانب وآخر، أي من جانب الحكومة ومن جانبنا نحن النواب، مانحي الثقة لنرى ما إذا كانت تلك الآمال قد ترجمت فعلاً أرقاماً بارزة في الميزانية. أتوقف بصورة خاصة عند المقاطع في البيان التي ورد فيها حديث عن المديقراطية الاجتماعية، عن التقدمية الايجابية البناءة، عن لبنان الواحد لا اللبنانيين. عن مواطن البحبوحة والازدهار عن جعل الافادة من خيرات هذا البلد، لا تكون لفئة دون الأخرى ولا لمنطقة دون سواها. أفف عند هذا الجو، جو تكافؤ الفرص لجميع اللبنانيين ولجميع المناطق ولجميع الفئات واتساع هل كانت الميزانية التي تناقش تجسد حقاً تلك النفحة الاجتماعية التي هيمنت على البيان الوزاري؟ هل تجسدت رغبات

الحكومة ووعودها، أعمال معينة، محددة في الميزانية، تحقق فعلاً ردم الهوة العميقة الكائنة بين مناطق محظوظة ومناطق أخرى محرومة، بين لبنانيين يعيشون في بحبوحة، وآخرين لا أقول عنهم جائعين بل أقول إنهم يكادون لا يطمئنون الى رغبتهم. هذه الروحية التي طغت على بيانكم، هذا التشديد من قبلكم على ازالة الفروقات، أياً كانت، وأينما كانت، جعلنا نترقب اثاره تنعكس في الميزانية، جعلنا نعتقد أن ارقاماً سوف تزيل تلك الفروقات، وسوف يقضى على الحاجة وعلى الحرمان وعلى الاهمال اللاحق بالمناطق التي اوضحت تعرف بهذه الصفات الجارحة.

الديمقراطية الاجتماعية ككل ديمقراطية، أية ديمقراطية، الديمقراطية والحرية توأمان، ولا يكفي أن يكون قد تحقق التحرر السياسي، والحمد لله، لقد تحقق في هذا العهد، ولكن يجب أن يتحقق أيضاً التحرر من كل أنواع الإكراه المادي والمعنوي.

أتوقف عند بعض القضايا الاجتماعية التي كنا نود لو أن هذه الميزانية أوجدت لها حلاً لنضع انفسنا حقاً في جو البيان الوزاري، في جو تكافؤ الفرص، في جو العدالة الاجتماعية ونساءل، ماذا في هذه الميزانية، مثلاً، ما يجعل أفواج العاطلين عن العمل وأكثرهم يحمل الشهادات، ماذا في هذه الميزانية ما يجعل هؤلاء يطمئنون الى أن موارد الرزق، الى أن أبواب الرزق لن تبقى مسدودة في وجوههم. البطالة آفة مجتمعتنا الكبرى، آخذة بالازدياد يوماً بعد يوم. ماذا في هذه الميزانية، ما هي الخطة، بالاحرى، التي وضعت في هذه الميزانية لتجعل تكافؤ الفرص أما اللبنانيين، لا ليصبحوا جميعهم بلا عمل بل تكافؤ الفرص ليجد كل منهم مورداً للرزق شريفاً. وكنا نتمنى لو أن وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمت فعلاً بتأمين العمل للبنانيين لا للأجانب.

اما بالنسبة لهؤلاء الذين يعملون في وظائف الدولة، الموظفون، كيف يمكنهم أن يجابهوا برواتبهم الضئيلة ظروف الحياة القاسية. نحن يا دولة الرئيس مع زيادة رواتب المعلمين، وان لم تكن مع الاضراب، نحن مع زيادة رواتب الموظفين جميع الموظفين، المدنيين منهم وبخاصة العسكريين. لأنهم فعلاً لن يتمكنوا بما يصيبهم من رواتب ان يسايروا موجة الغلاء المستشرية، المتفاقمة يوماً بعد يوم.

أتوقف بصورة خاصة عند العسكريين. لأننا اكتشفنا ونحن هنا في هذا المجلس اثناء دراسة اللجنة المالية لميزانية وزارة الدفاع الوطني، اكتشفنا ان العسكري يقبض فقط أساساً للمعاش ١٣٥ ليرة. بينما تقرر أن يكون معاش أي موظف في الدولة، أي حاجب، أي أجير، الحد الأدنى ٢٠٥ ليرات. نعم أصل الى الاضافات، يا سيدي، يقبض ٥ ليرات ثمن ثياب و ١٠ ليرات ثمن تغذية، ومصروف ليرة خرج راح، كلما كان على الحدود. ولكن جميع هذه الاضافات لا تدخل في أساس المعاش عند حساب التقاعد. وهكذا أيضاً بالنسبة للرتباء، وبالنسبة للضباط. جميع هذه الاضافات هي زعبرة، لا تدخل في أساس الراتب، وعندما يحسب له تقاعده، انما يحسب على أساس ١٣٥ ليرة. هذا غير جائز، ان هذا العسكري الذي يعيش مع عائلة في مناطق في خطر مستمر، ليللاً نهراً، لا يجوز على الاطلاق، ان يكون راتبه دون المستوى المقرر لأي موظف مدني في الدولة. ولذلك اقترحنا في

اللجنة المالية اقترحاً نال اجماع التوقيع بان تزداد رواتب العسكريين على مختلف رتبهم ٥٠٪ اذ أنه لا يجوز أن يبقى المعاش ١٣٥ بل يجب على أقل تعديل أن يكون ٢٠٥ ليرات اسوة بأي موظف مدني، مهما كان راتبه.

وما أقوله عن العسكريين، أي الجنود، أقوله أيضاً عن الدرك، وعن الشرطة وعن الأمن العام وعن كافة قوى الأمن. اذ أن ما يقبضونه من اضافات لا يدخل في صلب رواتبهم الضئيلة ولا يجوز اجتماعياً وانسانياً أن تبقى هذه الرواتب كما هي عليه وهم مستنفرون ليلاً نهاراً. لا يجوز أيها السادة، الا أن يؤخذ بهذه التوصية التي تقدمنا بها وهي زيادة معاشات هؤلاء العسكريين، جميع العسكريين ٥٠٪ ليكونوا كما قلت على المستوى الواحد مع أدنى راتب عند الموظفين المدنيين.

وانني هنا، وأنا اتكلم عن العسكريين، لا بد لي إلا أن أقول انني لا أجاري الزميل الكريم العقيد فؤاد لحود فيما ذهب اليه، ولا تجاربه في الانتقادات التي وجهها نهار أمس الى قيادة نحترمها ونجلها، الى قيادة المؤسسة الوطنية، الجيش، وهي القيادة الحكيمة التي يعترف الجميع بأننا لم يكن لنا في لبنان يوماً من الأيام قيادة عاملة مترفعة، نزيهة، متحلية بالمناقبية وبالروح العسكرية الصافية، بعيدة عن كل ما يمكن ان يشوب العسكري من فضائل ومن صفات. وانني اذ أقول هذا القول أرد الى العقيد لحود أيضاً استناداً الى التقرير ٥٣٢ الذي استند اليه ليطعن أو ليتناول أو ليتناول على تلك المؤسسة الوطنية. أقول له كان يمكن عندك حق، لو أن ذاك التقرير وضعه خبراء هم غرباء عن تلك المؤسسة التي جئت تنتقد. ان هؤلاء الذين وضعوا ذاك التقرير انما هم ضباط لبنانيين من صميم المؤسسة الوطنية وهم ان وضعوا ذلك التقرير فلانهم يريدون ان يقيموا تلك المعركة التي كانت صفحة مشرقة في تاريخ لبنان. تلك المعركة التي ذهب ضحيتها ثمانية عشر شهيداً من رجالنا الاشواس، حافظوا بصمودهم وببطولاتهم وبدمائهم على كرامة هذا الوطن وعلى كرامة المؤسسة التي ينتمون إليها. وانني ارد لك أيضاً أيها الزميل الكريم بأن هذا التقرير انما قد نقرر بطلب من القيادة التي جئت تنتقد هي القيادة نفسها، عنيت من ضباطها من حققوا في جميع الأخطاء، فكيف يمكن أن تكون تلك القيادة قد اخطأت وهي نفسها التي راقبت وهي نفسها التي قيمت. وضباطها هم الذين يعينون تلك الاخطاء الهزيلة التي اشرت اليها في بيانك، والتي لا تمس اطلاقاً في جوهر المناقبية والبطولة التي يتحلى بها جنودنا.

وهذه المناسبة أيضاً، اسمح لي ايها الصديق العزيز، أن أقول أيضاً بأننا نسفه ونستنكر على وزير خارجية بلد شقيق أن يقول هنا في لبنان وفي المطار ما تفوه به بكل خفة عن مؤسستنا الوطنية عندما قال عنها انها تهركلت. فنحن لا نقبل بهذا الكلام وكنا نريد ومنتظر من الحكومة ان توجه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، لأننا لا نقبل اطلاقاً بأن نعطي الدروس في البطولة، ولا يقبل جيشنا ان يعطي دروساً في المناقبية ولا في التنظيم، فهو أمثلة بحد ذاته. وبامكانه ان يعطي الدرس لمن يشاء. واننا لن نرد التهمة لذاك الوزير لأننا نقول بأن جيش سوريا أيضاً هو جيش عربي واننا نحترمه ايماناً منا بوجوب احترام جميع الجيوش العربية، ما كان يجوز اطلاقاً لذلك الوزير ان يتعرض لجيشنا كما تعرض له.

انتقل الى ناحية اجتماعية، تهم الفئات المحرومة والمناطق المحرومة، هي الطرقات. لقد سمعت بعض الزملاء نواب عاليه والمتن يشكون طرقاتهم وهم على حق، ولكن ماذا نقول نحن نواب المناطق الحدودية عن طرقاتنا عللنا الشعب بالآمال: انتظروا الميزانية ترون العجب العجائب. ماذا وجدنا في هذه الميزانية؟ وجدنا ارقاماً محددة للغاية تعطى لنا بالتقسيط ثلاثين الف ليرة لكل نائب للطرق المحلية والثانوية و٣٠ الف ليرة للطرق الرئيسية. وهل تعلمون ماذا يمكن أن يتحقق بمبلغ الثلاثين الف ليرة. بعض المئات من الامتار. كيف يمكن أن نشفي غليلاً في منطقة كمنطقة عكار فيها ما يقارب الـ ٢٤٠ قرية؟ ماذا يمكن أن نفعل بمبلغ ٣٠ الف ليرة؟ و٣٠ الف ليرة للطرق الرئيسية؟ اهذه الارقام نحقق الديمقراطية الاجتماعية وموطن البجوحة والازدهار؟ كيف يمكن، وكنت أود لو أن وزير الاشغال العامة كان حاضراً، ان نحقق الطرقات في المناطق وفي كل منطقة محدلة واحدة، ورشة عمل واحد، كميون للزفت واحد، مجبلة واحدة. يوم يتعطل الكميون، ويوم تتعطل المحدلة، ويوم تتعطل الجباله، ويوم يمرض السائق، وهكذا دواليك، وتبقى الطرقات، هي هي، حفر لا ترى الزفت الا عينات توزع عليها بين سنة وأخرى. وكنا قد تقدمنا نحن بتوصية أيضاً، اثناء دراسة اللجنة المالية لميزانية وزارة الاشغال العامة بحضور معالي وزير المال، وقد وقع على تلك التوصية جميع النواب الحاضرين، وكانت تقضي، بأن يرفع المبلغ المخصص لكل نائب للطرق الى المئة وخمسين الف ليرة بدل الستين الف ليرة، وكان المبلغ الاجمالي التي تقرر في التوصية سبعة ملايين ونصف، كما تقدمنا أيضاً، بتوصية أخرى وقع عليها أيضاً، جميع النواب الحاضرين، قضت بتبني المشروع الذي تقدم به حزب الكتائب، وتبني أيضاً الدراسات الموجودة في وزارة الاشغال العامة وهي تقضي بتزفيت جميع طرق لبنان. والمبلغ يساوي ٨٠ مليون ليرة لبنانية. رش جميع طرق لبنان بالايدياليت.

وإننا بهذه المناسبة نقول، بأن ما يبقى من ميزانية التسليح مبلغ الثمانين مليون ليرة نجاري فيه من قال بأنه يجب احالة هذا المبلغ للمشاريع الانشائية وهنا نخصص، بأننا نطالب، ان يحال مبلغ الـ ٨٠ مليون ليرة المخصص لشراء البقية من السلاح، الى تغطية طرق لبنان بالايدياليت.

كنا نأمل من دولة الرئيس، ومن معالي وزير الاشغال العامة، ومن أصحاب المعالي جميعاً، أن يقوموا بزيارة المناطق، جميع مناطق لبنان، ليتعرفوا عن كثب الى الفراغ الموجود، فراغ الدولة، فراغ اليد الفاعلة الانمائية من قبل الدولة في تلك المناطق. نعم، لم يجدوا أثراً، لأي مشروع حيوي تقوم به الدولة لاهياء تلك المناطق. لم يجدوا هناك اذاعة تصل، لم يجدوا تلفزيوناً يصل، لم يجدوا مستوصفاً يسير، لم يجدوا مورداً للرزق لتلك المناطق ولتلك الفئات الشعبية. نعم، لقد قررت الحكومة بالامس معملاً ثانياً للسكر في منطقة البقاع. وكم كنا نود، لو انها فكرت أيضاً، بأن تكفل، هي معملاً للسكر في عكار يستوعب اليد العاملة، ويشجع الزراعة في تلك المنطقة التي لم نر حتى الآن أي تشجيع من قبل الدولة.

أما زراعة التبغ يا معالي وزير المال، فليسمح لنا معاليه، بأن لا نفهم المنطق الذي بموجبه الغي الفني دونم من

زراعة التبغ في عكار. قلت يا معالي الوزير في بيانك، بأن ما تحتاج اليه ادارة الحصر والتبناك، هو تسعة آلاف دونم فقط، وان اعتبارات اجتماعية حدت بادارة الحصر، والدولة اللبنانية التي تمثل، الى رفع المساحات المزروعة الى الثمانين الف دونم. إذا، الاعتبار الاجتماعي هي اياها، حدت بكم الى رفع المساحة المزروعة من تسعة الاف دونم الى ٨٠ الف دونم. حدت بالدولة وبصورة خاصة، في هذين العامين، وفي هذه السنة بالذات. اسمح لي يا معالي الوزير، لقد الغيتم الف دونم في عكار فقط، لقد كثر عليكم هذين الألفين من الدونومات، بينما ابقيتم على السبعين الف دونم زيادة في بقية المناطق اللبنانية.

نعم، حسب ما ورد في البيان يقولون، انهم بحاجة الى تسعة الاف دونم فقط، ولكن في هذا العام وفي العام الماضي، الغت الدولة الف دونماً في عكار وما عندنا غيرهم.

انني اسألك يا معالي وزير المال، بموجب أي نظام أو قانون الغيت الالف دونم، انت وشركة الريجي؟ فإن كان ذلك بموجب نظام الشركة، نطلب اليك، ان تعيد النظر في ذلك فوراً، وان كان بموجب قانون، فنسألك، كيف يمكن أن يطبق القانون في عكار فقط؟ ولا يطبق في منطقة الوزير جارك هنا، وجارنا هناك، دولة الرئيس صبري حماده؟ كيف يمكن أن يطبق القانون في عكار، لأن التبغ محصوله خفيف عندنا في عكار؟ ولا يطبق القانون في الهرمل حيث المساحات تزرع بالحشيشة. القانون الذي يمنع الحشيشة، انما يعاقب بالاشغال الشاقة عشر سنوات، والقانون الذي يعاقب على تدني سعر الدخان أو على مخالفة قرار الدخان، يعاقب بالجزاء النقدي؟ كيف تطبق القانون هنا ولا تطبقه هناك؟ وماذا نقول لهؤلاء المزارعين الذين حرمتهم بشحطة قلم من مورد رزقهم، وانت القائل في بيانك، السياسة الزراعية للتبغ تحمل الخزينة اللبنانية حوالي السبعين مليون ليرة لبنانية أو خمسة وخمسين مليون لمبررات اجتماعية بالنسبة للمزارعين. فهل تميز هذه المبررات بالذات حرمان عدد من الموظفين والعمال من وظائفهم دفعة واحدة وترك عيالهم للاقدار، لكي لا تستمر بتحمل عبء يقارب المليون ليرة سنوياً والمدة معينة تستوعب خلالها هذه اليد العاملة الفائضة في الادارة حيث هي الآن؟

أي منطق يبرر التباين بالمعاملة، بين فئة وفئة أخرى من الناس؟ هذا كلامك يا معالي الوزير، وانني أضيف أيضاً، من بيانك ومن كلامك، ان السياسة التشجيعية هي مستقلة عن وجود وعدم وجود الربح في النشاط المنوي تشجيعه ولها غايات اجتماعية أو اقتصادية واضحة، تبرر اتباعها.

لذلك، فإن حدود السياسة التشجيعية تليها معطيات اقتصادية واجتماعية، معينة وواضحة، وليس وجود الربح وحدود هذا الربح.

نحن بهذا المنطق بالذات نسألك يا معالي الوزير، كيف تحرم مزارعي عكار من مورد رزقهم الوحيد؟ هل تريد الآن وقد قضيت على زراعة التبغ عندنا وأنت القائل، بأن دونم الدخان يعطي ٦٦٩ ليرة. وتقول انت أيضاً بأن دونم الخضار يعطي ١٤ ليرة ودونم الحبوب يعطي ٢١ ليرة، اية زراعة هيأتها لهؤلاء المزارعين؟ ان زراعة دونمي دخان تعطي الف ومئتي ليرة تعيش عائلة في عكار. ماذا هيأت لهم؟ انزرع الخضار، فنجني ٨٠ ليرة في السنة؟ أو نزرع الحبوب فنجني ٤٠ ليرة في السنة؟

كيف يمكن أن تقضي، وأنت القائل ان اعتبارات اجتماعية تملي عليك، بأن تدفع ٥٥ مليون ليرة، أو سبعين مليون، اذا ما أردت ان تهلك تلك البضاعة؟ كيف تصرف سبعين مليون ليرة لمبررات اجتماعية وتحرم عكار من مليون ليرة للمزارعين.

انني اطلب اليك، إما ان تتراجع وتعلن بموجب المنطق نفسه، منطقك انت بالذات، رجوعك عن قرار الالغاء، أو أن تقرر هنا، التعويض على هؤلاء حتى تكون قد قررت لهم مورداً للرزق شريفاً يعيشون منه. كما لا يجوز أن تبقى اراضيها بوراً ولا أن نزرعها حبواً لنستغل منها ٢١ ليرة لكل دونم بينما على حدودنا تزرع الحشيشة، وتستغل بألوف الليرات. لا يمكن أن تكون هذه فئة، وتلك فئة. لا يمكن هذا، وأنت تمثل الحكومة، لا يمكن أن يكون هناك ازدواجية، بين منطقة ومنطقة. فإن أردت ان تحكم الاعتبارات الاجتماعية فحكمها في كل مناطق لبنان. وان يسد القانون فليسد في جميع مناطق لبنان والا لما تمكنا نحن من ان نوقف النقمة العارمة الموجودة عند هؤلاء المزارعين الذين ليسوا هم من سكان شارع الحمراء، يا معالي الوزير، حتى تحرمهم من مورد رزقهم.

هنا أتوقف عند عصر النفقات، هل تعتبرون ان يتحقق عصر للنفقات اذا حرمت المدارس من الحجاب مثلاً؟ في لبنان الف وثلاثمائة مدرسة ابتدائية وتكميلية. وهناك اعتماد لألف حاجب معنى ذلك، ان هناك ثلاثمائة مدرسة بدون حجاب. بالاضافة الى ذلك، هناك مدارس هنا في بيروت وفي الضواحي فيها أربع أو خمس حجاب بمعنى ان الاحصاءات في وزارة التربية تدل على ان هناك سبعمئة مدرسة بدون أي حاجب. عندنا في مناطقنا يا معالي الوزير مدارس فيها ١٦ و ١٧ غرفة، ليس في تلك المدارس حاجب أو خادم. وان المعلمين والتلاميذ هم الذين يقومون بتنظيف المدارس، وهذا لا يجوز وليس في ذلك عصر نفقات اذا أمنت لتلك المدارس حجاباً، اثنين أو ثلاثة لكل مدرسة ليس في ذلك أي عصر للنفقات بل على العكس في ذلك بناء للدولة وفي ذلك أيضاً حل لمشكلة البطالة في بعض المناطق.

اتوقف أيضاً في هذا الباب، باب عصر النفقات عند معلمي الرياضة البدنية. هناك مدرسة تخرج للرياضة البدنية. تأخذ عشرين طالباً في السنة هل يجوز ان تبقى المدارس في جميع المناطق بدون معلمي رياضة بدنية. نحن في عكار عندنا ثمانين مدرسة ليس فيها الا ثلاثة معلمين رياضة بدنية. وما تبقى جميع المدارس بدون معلمي رياضة بدنية. اتعتبرون ان عدم وجود معلمين للرياضة البدنية هو أيضاً من قبيل التوفير على الخزينة، أو أنه واجب ان تحتوي كل مدرسة على معلم أو معلمين للرياضة البدنية، لأن العقل السليم في الجسم السليم. وما نقوله عن معلمي الرياضة البدنية يا معالي وزير التربية، وعن وجوب تعميم افادة الرياضة في جميع المدارس نقوله أيضاً عن المدارس المهنية التي تفتقر اليها المناطق.

كنا نرد لو أن وزارة التربية اعطت الاهمية، كل الاهمية للمدراس المهنية وعممتها على المناطق، وخصوصاً المحرومة منها، لأنه عندما تعم الصناعات بعد ان شاء وزارة الصناعة، انشاء الله، مناطق لبنان، لا بد الا أن

نكون قد هيأنا لتلك الصناعات هؤلاء الافواج من التقنيين الذين بإمكانهم أن يتولوا ادارة تلك الصناعات . وهنا تساءل حضرة الزميل معلوف من أين المال . نعم . من أين المال لزيادة رواتب الموظفين . ومن أين المال لتنفيذ تلك المشاريع الانشائية . اذا ما وقفنا عند الميزانية بشكلها الحاضر ، فلا يمكن لأية حكومة أن تقول لنا بعد اليوم : انني حكومة جديدة آتي اليكم بآمال كبيرة لأن الآمال تكبر ثم تتقلص وتتقلص وتتقلص ، حتى نصل الى حدود الميزانية فلا يدخل منها الا بعض الشيء تماماً ، نقول على قوالب الميزانية ونأتي الى اللجنة المالية ونناقش ونرى أنفسنا ضمن حدود معينة للغاية ، ونرجع من حيث انتهى سوانا إلى رئيس اللجنة المالية ، الذي هو نفسه أيضاً يرى أنه لا بد له الا أن يقول صدق ، صدق ، صدق . وهكذا تصدق الميزانية ونرجع الى ميزانية تزيد في كل عام . سبعة أو ثمانية بالمائة (٧ أو ٨٪) . منذ ان كان الاستقلال حتى هذا التاريخ ، لم يجترح أحد الاعجوبة التي تخرجنا من هذا التقدم البطيء . أين زيادة الميزانية ٧ أو ٨٪ . فإذا ، ما فضل حكومة على أخرى . ليس هناك من فضل الا إذا تمكنا فعلاً من أن نخرج من هذه القوالب ، وان نحقق للميزانية الربح ونحقق للميزانية الامكانيات التي بمقدورها ان تلبي الطلبات الا الاحتياجات الاجتماعية . لا يجوز أن يبقى الموظف هو الذي يدفع الضرائب ، لأن معاشه وراتبه محدود في الميزانية . ولا يجوز أن يبقى المستهلك هو الذي يدفع الضرائب غير المباشرة اننا هنا لا بد إلا أن نشير الى ما أشار اليه الكثيرون من الزملاء ، بأنه لا يمكن أن نبقى على الاساليب اياها ، التي تستعمل في التحقق من الضرائب ، من ضريبة الدخل . ان هؤلاء الموظفين الذين ولجوا امر التحقيق ، انما هم المتآمرون على خزينة الدولة . انهم أصحاب نفوذ ، ويجب أن تعرف ذلك ، يا معالي الوزير ، لقد أصبح كل موظف من شأنه أن يحقق في ضريبة الدخل . صاحب نفوذ في منطقة معينة . فهناك الموظف صاحب النفوذ في شارع الحمراء ، وذاك صاحب نفوذ في رأس بيروت ، وذاك في البرج . انهم منذ ١٥ سنة قد اضحوا هم أسياد مناطق معينة . لقاء عشرة آلاف ليرة يحرم الموظف الخزينة بما يشير به على التاجر ، يحرم الخزينة من مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة . هذا لا يجوز ان تبقى الحال كما هي عليه لأننا بذلك نحرم الخزينة على الأقل من ٥٠٠ مليون ليرة . لو كان التحقق صحيحاً ، لو كان بإمكانك يا معالي الوزير أنت ورئيس الدولة ان تحرقا جدار المنطقة الخضراء ، ان تهدما تلك الدكاكين المفتوحة لصالح بعض الموظفين . ولصالح بعض التجار العشاشين ممتصي دماء الشعب لو كان بإمكانك ان تهدم الجدار ، لا أن تقف عند ذلك السور كما تفعل بالمظاهرين ، ولكن نطلب إليك أن تهدم السور وأن تدخل إلى هؤلاء التجار وتحقق فعلاً في الأرباح التي يجنونها . لا يجوز أن يبقى لبنان يسعى الى الانفتاح ، ولا يجوز ان يبقى لبنان يسعى لاشاعة البحبوحة والازدهار لتصب خيرات البلد في المنطقة الخضراء . يجب أن يكون لبنان كله منطقة خضراء . وانني هنا اذكر ما حصل من وقت قريب في بلد صديق ، فرنسا لقد استفاد رئيس وزرائها من اعفاءات يعطيها له القانون ، لقد رمم بيتاً ، وقال في تصريح : انني قد رمت البيت ، ويستفيد قانونا من اعفاءات ضريبية . وقد عرف الرأي العام بأن رئيس وزراء فرنسا استفاد من اعفاءات قانونية . لم يهضم الرأي العام أن يستفيد رئيس الوزراء من تلك الاعفاءات وقامت الضجة واضطر رئيس الوزراء الى الاستقالة . نعم ، نريد نحن من وزارة الاعلام أن توجه الشعب اللبناني ، وان توجه بصورة خاصة ذلك اليمين الغبي الذي لا يفكر الا بنفسه . يجب أن توجه وزارة الاعلام بارشاد سليم

علمي، جميع المواطنين وبصورة خاصة كما قلت، اليمين. لأنه اذا ما انهار الهيكل، فانما ينهار على هؤلاء الذين يستفيدون وحدهم من خبرات ومن سياسة هذا البلد. وانني اطلب من معالي وزير المال، اطلب منه، ان يحول مبلغ العشرة ملايين ليرة لبنانية المخصص لبناء وزارة للمالية، اطلب منه ان يحول هذا المبلغ لا الى انشاء حجارة جامدة الى بناء هيكل، الى بناء مظاهر خارجية، اطلب منه أن يحول هذا المبلغ الى انشاء عناصر، مئات من العناصر الخلقة، يرسلها الى الخارج لكي تتدرب على فنون التحصيل، على فنون التحقق، تماماً كما يحصل في البلاد التي سبقتنا في هذا المضمار، فإنني لا أعرف كيف يمكن أن يحصل التحقق بنسبة كبيرة للغاية في فرنسا وفي انكلترا وفي سواها من البلدان وكيف لا نتبنى نحن تلك العلوم وتلك الأساليب وتلك الفنون التي تجعلنا نحن أيضاً نتمكن من الوصول الى معرفة حقيقة الارباح التي يجنيها التجار. لتتمكن بالتالي من زيادة مواردنا وزيادة ميزانيتنا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: جوابي فقط فيما يتعلق بالمساحات الملغاة في عكار. أود أن اضع بعض النقاط على الحروف. وأبدأ بأني وزعت على كل من النواب الكرام نسخة عن البيان الذي القيته للصحافة. باعتبار ان الصحف لن تذكر كامل البيان كما ورد. كنت أود أن يقرأ هذا البيان وما ادليت به باعتبار انني اعطيت لكل نائب بياناً. فلو قرأ هذا البيان كاملاً لكان نيل حضرة النائب الكريم بأن ثمة قانوناً يقضي بان تلغى الرخصة بشروط معينة. الرخصة المعطاة بمساحات الزراعة تلغى في حالات معينة، منها مثلاً: اذا قدم المزارع محصولاً متدياً بنسبة ٤٠٪ على سنتين متواليتين. ويظهر ان بعض المزارعين في عكار قد قدم مثل هذا المحصول المتدني، وذلك قبل أن آتي انا وزيراً للمالية. فالغيت الرخصة بموجب قرار وقعته وزير المالية السابق، بناء على القانون، وهذا موقف قانوني. عندما وصلت الى وزارة المالية طلب الي أن اعيد هذه الرخص. يعني ان الغي مفعول هذا القرار فرفضت، لأن القرار متخذ وفقاً للقانون ولأنني كنت قررت أن لا أعطي دائماً واحداً جديداً. وبعد ما بينته في البيان، كنت آمل أن يتفهم النائب الكريم وسواه بأن اي موقف مسؤول لا يمكن أن يكون الا على هذا النحو.

الرئيس: على كل حال، في هذا الموضوع الموسم لم ينته بعد والقضية لا تزال معلقة، لا ادري اذا كان القرار قد اتخذ نهائياً على سبيل التوضيح، لأن القضية لا تزال معلقة منذ عهد الياس سابا. وأكملته الدكتور بيار دكاش.

بيار دكاش: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

النائب ومطالب الشعب

بالأمس القريب كنا في صفوف الشعب وفي عداد المطالبين. وترشحنا للانتخابات النيابية ونثرنا الوعود، وأصبحنا في عداد الواعدين. ويوم وصلنا لاي هذه الندوة الكريمة غدونا في عداد المطالبين. وبدأت الاصابع

تتجه نحونا وتشير إلينا: - جدداً وقدامى، تسألنا ماذا عملتم؟ وقد علقنا عليكم الآمال، أين الوعود التي قطعتم يوم كنتم في صفوفنا؟ ما بالكم لا تحيبون ولا تتحركون؟

هذه الأسئلة سمعناها من الناس وتساءلنا مع المتسائلين، وسمعناها في هذه الندوة بالذات، من أحد القدامى يقول في معرض بحثه في النواب الجدد والقدامى: - «انه لولا الأمل لما كنا ولما كانوا».

اتريدوننا أن نعيش دائماً على الأمل؟

اتريدوننا ان نتوسل الأمل من أجل تنفيذ مطالب الشعب المحقة؟

وساعة لاحت تبشير الموازنة التي نحن في صدد مناقشتها اليوم، وكنا قد تعلمنا بعض السياسة، بدأنا نقول للناس: -

«لا تخافوا غداً تأتي الموازنة وستكون مساعدة لكم على تحقيق مطالبكم».

«لا تخافوا، نحن في نضال دائم من أجل مطالبكم».

ولكننا، ويا للأسف، اكتشفنا اننا قد أضفنا الى مطالب الشعب أوراقاً جديدة. وأصبح الكتاب أكبر حجماً وأثقل وزناً. تعالوا نقرأ سوية في هذا الكتاب بعض الفصول: -

لم أكتب كلمتي لأنني لم أرد أن أقرأ فصلاً قبل آخر حتى لا يقال بأنني اعطي أولوية أو أفضلية أو أسبقية لأي مطلب من مطالب الشعب. لذلك سأقرأ وإياكم في ذاكرتي ما تيسر من هذه الفصول.

وأول شيء يتبادر الى ذهن المواطن يوافق ما يقع عليه النظر في هذه الصفحة بالذات الا وهي الطرقات. الطرق أو الطرقات

الطرقات في لبنان سيئة أقل ما يقال فيها انها اشبه «بالجلال» وقد قسمت الى ثلاثة اقسام:

(١) الطرقات الدولية.

(٢) الطرقات الرئيسية.

(٣) الطرقات الداخلية.

كلها متساوية بنسب مختلفة في الاهمال.

اتواسترد بيروت الحدود السورية

ولنأخذ مثلاً عن طريق دولية: - اتواسترد بيروت - الحدود السورية.

يتطلع الناس، منذ زمن بعيد، الى هذا الاتواسترد قائلين: «متى سيتحقق»؟

ويأتيني في الساعة الثانية عشرة ليلاً، من قبل يومين، وفد كبير من أهالي عاريا يتساءل ماذا حصل . . لقد حور الاتوستراد عنا ليمر في عاليه، لقد تغير تخطيطه، ما بالكم لا تتحركون؟ ماذا عملتم للحفاظ على حقنا؟

اننا سنسعى الى زملائكم نواب عاليه نطالبهم بأن الاتوستراد يهمننا وهو قضية حيوية بالنسبة الينا.

نحن لا نطالب بأن تحرم منطقة عاليه من وصلها بالاتوستراد الذي تحور عن خطه السابق بفعل يد سحرية ليمر اولاً من الجمهور حتى عاليه، ثم يتصل ثانية بطريق الشام، ولكننا نقول بأن هذا التحوير، وان كان لازماً فهو أطول بـ ٤٢٠٠ متراً بأربعة كيلومترات و ٢٠٠ متراً عن الاتوستراد الذي كان مخططاً من قبل ليمر في عاريا. ومهما يكن من ضرورة، لا يعقل ان يتم التحرير على حسابنا وعلى حساب المنطق والفن.

نحن لا ندافع عن مصالح أهل منطقتنا فقط، ونعتبر اننا مسؤولون عن كل جزء من لبنان، من أجل بنيه كل بنيه نسعى دون تفرقة ولكننا نطالب بشدة، بأن لا يحرم ابناؤنا في عاريا والمتن الأعلى من هذه الطرقات ووصلاتها لأنها شريان حياتي لها فضلاً عن ان هذه المنطقة تسقط تحت مشروع ايكوشار، هذا المشروع الذي تخطاه الزمن ولا يزال الشعب يئن منه حتى اليوم.

الشارع المهمول

ولنأخذ مثلاً آخر عن طريق داخلية تسعى بالشارع المهمول. هذا الشارع الذي يمتد من الحدث مروراً ببرج - البراجنة حتى يصل الى المطار، أصبح مقياساً لنفوذ النائب ولقدورته على التحقيق، يتكلمون عنه منذ أكثر من عشرين سنة.

نعم هذا الشارع تقوم على جنباته المصانع والمعاهد العلمية والبيوت العديدة ولا تلتفت اليه الحكومة ولا تعيره وزارة الاشغال العامة أي اهتمام، الا يوم يقطع المواطنون الطريق، فتأتي الحكومة وتضع الزفت في الحفر ثم لا يلبث المطر على ندرته هذه السنة أن يتساقط فيقتلع ما تبقى من هذه الحفر من شبه زفت، وتعود الطريق الى ما كانت عليه، وتعود الحفر الى ما كانت عليه، ويعود المطالبون الى المطالبة مجدداً ومجدداً.

أحد الوزراء: وين في شارع هيك؟

دكاش: ان هذا الشارع يصل الى برج البراجنة.

لقد أصبحت برج البراجنة منطقة مغلقة، فمن جهة بولفار المطار، ومن جهة ثانية يخترقها شارع ينتهي في الجامعة اللبنانية وقد قطع عند ذاك، والشارع الآخر هو الشارع المهمول.

نعم أصبحت برج البراجنة منطقة معزولة لا تتصل الا بالشارع الضيق والمهمل الذي يمر من الشياح عبر حارة حريك - الرويس والرادوف.

على جنبات هذا الشارع، وبالقرب من المدينة المعزولة تقوم مدينة جديدة تسمى حي السلم، أو حي شعباني، أو حي العمروسيية، لا يعترف بها أحد.

ساكنوها مواطنون أتوا من الجنوب هرباً، أو من الشمال أو من بعلبك سعيّاً وراء الرزق في موسم الزيتون. كانوا يسعون وراء لقمة العيش، ولم تكن الأرض مسكونة. وبدأ الوافدون يبنون بيوتهم ليسكنوا، فعمروا الطابق فوق الطابق بأرض ليست بأرضهم.

ولكن الدولة، بدلاً من أن تساعد على إيجاد المسكن اللائق حرمت عليهم امكانية الاستفادة من الكهرباء والماء. وبالوقت ذاته استمروا في البناء وعلت مدينتهم هناك. ان هؤلاء الناس الذين لا أطلب لهم قلعة ولكن عدالة، استمروا في غيهم وبنائهم، وامتدت أيديهم الى خطوط الكهرباء فأخذوا الكهرباء عنوة، وامتدت أيديهم الى قساطل المياه وأخذوا المياه عنوة، وتجاهلتهم الدولة وتجاهلتهم البلديات ولكننا لا نستطيع نحن ان نتجاهلهم لأنهم هناك، ولأن النفايات التي نشكو منها نحن والتي يشكون منها هم تشكل خطراً فادحاً لا على الساكنين فحسب بل على المنطقة ولا يمكن لأحد منا أن يتجاهلها.

هؤلاء الناس، خالفوا القوانين، وسكنوا وما على الدولة وعلى وزير الاسكان الأصيل الا أن يفكر فيهم، يوم تبدأ الدولة في بناء المساكن الشعبية، من أجل ان تشملهم العدالة الانسانية، دفاعاً عن هبة الحكم وحفظاً لكرامتهم واسترجاعاً لحقوق المواطنين - أصحاب الاملاك هناك.

النفايات

ولو كان امر النفايات ينتهي هناك، لهان الامر، غير أن المناطق التي تعترف بها الدولة والتي تعترف بها البلديات ترمي نفاياتها بشكل دري، وتجمعها بشكل دري أيضاً، ثم ترميها في أجمل بقعة من المتن الجنوبي، وفي أجمل نقطة من نقاط هذا البلد الحبيب. قسم منها يرمى على الأوزاعي، والقسم الآخر يرمى في منطقة الوروار التي تقع فوق معامل الريجي بالقرب من مدرسة العميان ومن فيلا هاشم وغيرها من البيوت الجميلة، هذه النفايات تغدو مسرحاً للجرذان والحشرات، وتخرق بعضها المحرقة البدائية، فيتصاعد الدخان وتنبعث منها الروائح الكريهة مهددة المنطقة بأخبث الأوبئة.

المجارير

المجارير مشكلة المشاكل، مشكلة عويصة لا أفهم من خطط لها، ولا أعرف كيف خطط، ولكنني ادرك شيئاً واحداً وهو أن شبكة المجارير التي تمر في تلك المنطقة، لا تسمح بأن يستفيد منها كل المواطنين استناداً الى حجة واهية والى تخف وراء ستار، عذر اقبح من ذنب وهو أن الشبكة لا تكفي. اذن لماذا عملت هذه الشبكة؟ واليك هذه القصة الأولى: - وفي حي واحد، يحق لصاحب هذه البناية أن يصل بالمجرور، وعلى بضعة امتار منه لا يسمح لآخر بالوصل، اعتباراً بأن هذا لم يلحظ ولم يخطط ولم يوضع له تصاميم، على الرغم من استيفاء الرسوم كاملة عند استحصالهم على رخصة البناء.

والقصة الثانية اكتشفناها، يوم كنا ندرس قضية النفايات، وقضية النظافة في هذا البلد الحبيب، مع اللجنة الصحية التي يرأسها زميلنا الدكتور عبدالله الراسي في هذا المجلس اكتشفنا قضية خطيرة، وهي أن هذه المجارير

لا تكفي لاستعمال المصانع القائمة، ولا يحق بالتالي لأي مصنع أن يصل بالمجرور الرئيسي، لأن هذه المجاري لم يخطط لها لتستوعب المياه المبتذلة الخارجة من المصانع، بل على المصانع ان تنقي مياهها المبتذلة، وان يوصلوها من ثم بالاقنية على جوانب الطرق أو بالانهر التي تمر بالقرب منها. وفي ذلك خطر على الصحة العامة.

ولست بحاجة الى دليل على ذلك، زيارة بسيطة الى بولفار بيروت - خلده، وعندما تصلون بالقرب من المطار تشعرون بالروائح الكريهة المنبعثة من القاذورات والمجاري. هذه المجاري تصب على الشاطئ اللبناني في منطقة الأوزاعي دون أن يكون اي معمل لتكريرها أو لتكرير المياه المبتذلة قبل أن تصل الى البحر. هناك قاعدة صحية معترف بها، وهي أن لا تصب هذه المجاري مباشرة على الشاطئ انما يجب أن تصب على بعد، على أقل تعديل، ثمانمئة متراً في الداخل وعلى عمق يقارب الثمانين متراً بانحدار تدريجي حتى تتمكن التيارات من توزيع هذه المياه المبتذلة دون أن تسبب تلويثاً.

وأكرر، بالنسبة الى المصانع القائمة والتي يحظر على أصحابها أن يصلوا بالمجرور الرئيسي ويسمح لهم بعد تنقية مياههم المبتذلة ان تصب هذه المياه في الاقنية وفي الأنهر التي تمر، ان هذا التدبير يشكل خطراً فاضحاً على الصحة العامة ويلوث، بالوقت ذاته المياه.

المياه

المياه قليلة وملوثة

مياهنا على قلتها ملوثة. ويوم تكلمنا عن هذه المياه الملوثة منذ بضعة اشهر، ما كان قصدنا ان ننفر السائح، ولا كانت غايتنا ان نرعب الناس. ولكنني كطبيب أعرف، كما يعرف زملائي الاطباء في هذا المجلس الكريم، ومن يطالع من الزملاء أيضاً، ان هذه المياه الملوثة والمجاري تسبب امراضاً مخيفة: - كحمى التيفوئيد، الظنطاري (اليرقان)، وما الى هنالك من الأمراض الخبيثة التي تهدد صحة المواطن اللبناني.

قصة المياه قصة مخيفة، يجب أن نبحثها بحثاً دقيقاً.

آبار الحدث آبار ملوثة لأسباب عديدة: -

- ١ - ان فوهات الآبار غير محكمة الاقفال.
- ٢ - ان حرم هذه الآبار غير كاف.
- ٣ - ان مياه الشتاء تنزل على الجلال من حول هذه الآبار فتدخل اليها اتية معها بالأوساخ من السماد وما يتبعه.
- ٤ - فوهات هذه الآبار لا تحتوي على أية مصفاة بل ان محركات تضخ مباشرة في الانابيب فيشرب الناس.
- ٥ - وقضية اخطر من ذلك بكثير هي الآبار التي يسميها البعض بالآبار الارتوازية، وللتصحيح اقول انها الآبار ذات القعر المفرغ هذه الآبار يستعملها اصحاب البنايات العالية فيحفرون في الأرض حتى تصل الى مستوى

المياه الأرتوازية، فیدخل المجرور الى هناك وتدخل الأوساخ والمياه المتبذلة من المنازل والبنایات، وتمتزع مع هذه المياه ثم تضخ بمحرك من الجهة الثانية ليشربها الناس، هذا ما هو في آبار الحدث.

وزير الصحة: صحيح لكن اقلناها.

دكاش: انا أشكر معالي الوزير لأنه افاد بأن هذه الآبار قد أغلقت. ويهمني أن يعاد النظر بهذه القضية، حتى إذا وجد من كان ومن يستطيع ان يتناول على القانون، ان يصار الى اغلاق هذه الآبار مجدداً.

وزير الصحة: غلقناها، غلقناها ما بقى في آبار.

دكاش: انا أشكر معالي الوزير على هذا الاهتمام، وقد علمت بأنه مهتم.

ولكنني أقول ذلك صراحة في هذا المجلس الكريم، ليسمعها الناس، ويسمعها أولئك الذين لا يزالون يتعدون على هذه المياه التي تضخ للشرب، حتى لا يستغلوا غياب المراقبة الفعلية الدائمة ويرجعوا الى فتح هذه الآبار. فشكراً لمعالي الوزير.

مياه الساحل

كميات المياه قليلة. وقد دمجا اليوم مصلحة مياه عين الدلبة ومياه بيروت في مصلحة واحدة، وان كنا نرغب في أن تجمع هاتين المصلحتين سوياً، لكننا نخشى شيئاً واحداً وهو أن الكميات اللازمة للعاصمة وللشاحل غير متوفرة، خاصة وان الحاجة ملحة ومتصاعدة، وهذا ما يهدد بقطع المياه عن أهل الساحل وأهالي المنطقة التي تشرب من مياه عين الدلبة.

لدي اقتراح اعتقد، أنه اقتراح مثالي بالوقت الحاضر، وهو أن تتحول مياه نبع الداشونية، مياه السد، أو المياه المعروفة بمياه قناطر زبيدة، أن تتحول هذه المياه الى مياه الشرب، وان تتحول آبار الحدث الى مياه للري.

مياه المتن العالي

في أعالي ترشيح نبع عميق يعرف بنبع الرهبان، درسه المرحوم الشيخ موريس الجميل دراسة وافية، وقال إنه إذا استعمل سيمكنا ان نستفيد من ري المنطقة ومن تأمين مياه الشفة على منسوب يعادل ٨٠٠ متراً.

وأضيف كلمة بسيطة عن قضية نبع الرعيان.

هذا النبع يستفيد منه قسم من السكان، والآخر، أي في منطقة المتن الجنوبي، يطالبون بحصتهم من هذه المياه التي لم تتوفر لهم بعد. ونحن بدورنا نطالب، لا من أجل حرمان أي منطقة ولكن من أجل أن توزع المياه على كل المناطق وكل المواطنين بالعدل، وتمشياً مع المثل القائل: «لا تمر المياه على عطشان» خاصة وان مياه المتن الجنوبي الأعلى حمراء ان لم تكن ملوثة مع العلم أن كميتها قليلة ولا تفني بالمرام.

مياه الليطاني

وعدنا بأن تجر المياه من نهر الليطاني الى بيروت كي تفي بحاجات المواطنين.

أتوجه الى معالي وزير الصحة، وانا لست بالخبير العالمي في هذه القضية، ولكنني الفت الحكومة وخاصة معالي وزير الصحة الى ان مياه الليطاني ملوثة بالبلهارسيا. فرجاؤنا ان تتخذ التدابير اللازمة قبل أن تجر هذه المياه من الليطاني الى بيروت منعاً لتفاقم الخطر.

الصحة ووزارة الصحة

أرجو ان لا يساء فهمي، أنا لا أريد تجريحاً ولكنني اسعى الى بحث علمي، حتى لا يقال انه في عصر ١٩٧٣ لم ينتبه مجلس النواب والخبراء بان التلويث يشكل خطراً على الصحة العامة.

وتجاه هذه المشكلات والمعضلات التي تحصل، في غياب المجاري، وفي تلويث المياه وفي عدم صحة جمع النفايات - هذه النفايات التي درسناها درساً وافياً في اللجنة الصحية، ووصلنا الى أن نجبر المواطنين على وضع نفاياتهم في أكياس من النيلون مغلقة أو في أكياس من الكرتون، حتى تجمع بشكل مغلق ولا تنقل من مكان الى آخر مكشوفة فتنتقل الامراض الى كل مكان.

من هذه النقطة بالذات، نتوجه في غياب الاجراءات القانونية، وفي غياب الاجراءات الصحية الهامة، نتوجه الى معالي وزير الصحة ونقول: «ان الامراض تتكاثر، وان وزارة الصحة ليس من شأنها ان تعالج الناس فحسب بل من شأنها أن توفر لهم وقاية صحية قبل ان يستفحل المرض وتمتلئ المستشفيات.

المستشفيات

عدد الأسرة غير كاف

وإذا كتملنا عن المستشفيات في لبنان لوجدنا ان عدد الاسرة على الرغم من رغبة الدولة في زيادته، لا يزال ناقصاً، ونحن بحاجة الى المزيد منها، حتى لا يتسكع على أبواب المستشفيات مرضى بحاجة الى معونة.

ثم انني اكرر وأقول: - ان عدد الاسرة غير كاف، واذا اخذنا المعدل العالمي، اي ثمانية بالالف، فنكون بحاجة الى عشرين الف سرير في لبنان، لأن عدد الاسرة عندنا لا يتجاوز الاثني عشر ألفاً. فإذا نحن بحاجة، على الرغم من حماس الدولة، ومن تحقيق حوالي ١٥٠٠ سريراً في الوقت الحاضر، الى مزيد من هذه الاسرة.

بدعة الدور

هذه الأوضاع لا تقف عند حدود العدد فحسب، ولي رجاء لمعالي وزير الصحة، هذا الرجاء هو أن نقلع عن بدعة الدور.

انا كطبيب لا أنظر الى الميزانية، ولا الى أي موازنة أنا أنظر الى المريض انظر الى هذا المريض الذي يذوب من قبل ان يعرف اي مستشفى يذهب اليه. يعممون في الراديو اعتقاداً منهم ان الناس يستمعون، يعممون في

التلفزيون، والناس في غاليبيتهم لا يسمعون ولا ينظرون الى التلفزيون. الحل لا يكفي على هذا الشكل، انه يسد بعض الحاجة، اما اذا فتحت أبواب المستشفيات جميعها امام الحوادث الطارئة، عندئذ يطبب الفقير على حساب وزارة الصحة، والغني يدفع من جيبه الخاص هذا هو المبدأ وهذا هو الحل. أرجو ان يكون عادلاً وفي مصلحة المواطن المريض.

الحالات الاجتماعية

اما ما تبقى من أمور الصحة فهو الكثير الكثير. كلكم يرى «العين بصيرة واليد ربما قصيرة» على جوانب الطرقات وفي الشوارع اطفالاً يهجمون على السيارات حاملين منشقة يغسلون الزجاج وينادون رحمة، ثمن رغيّف اعطونا. . هذا هو لبنان السياحي. . هذا هو لبنان الذي نحب. . اهذه هي العدالة الاجتماعية؟ أهذا هو التوزيع العادل على الغني والفقير معاً ليتساوى الإنسان في مكانة الانسان، ومركز الانسان؟ أي انسان هذا؟

المسولون المتسبون والمساجين والمعاقون

هؤلاء المسولون، هؤلاء المتسبون، هؤلاء المعاقون، يملأون الشوارع والازقة. والدولة تمسك بهم وتأخذهم الى السجون أو الى المأوى.

ولكن السجن، وحالة السجين وحالة المسكين. .

هذا الذي حرّمته الدنيا حق الحياة الكريمة.

أصوات مقاطعة: الله خلقهم اشراراً ومجرمين.

أنا لا أقول بالانسان الشرير من المولد. الانسان وليد بيئته كما هو وليد وراثته. لا يكفي أن نقول: - «اذنب فليقاصص، بل يجب أن نرفع امكانياته التي تدفعه الى الذنب، ثم بعدئذ نسعى الى تأديبه. هؤلاء في غياهب السجون يحتاجون الى رحمة، الى انسانية، الى عطف، الى مدرسة، الى تدريب، الى تشغيل، يمكنهم ان يستفيدوا داخل السجون، ثم يخرجون منها مع بضعة درهمات تحميهم من الفاقة، ومن الاعداء، ومن التكرار، اللهم الا الذين ولدوا مجرمين وهم قلة.

المعاقون

المعاقون كثيرون، وعددهم يتفاقم سنة بعد سنة. ان مصلحة وزارة الانعاش الاجتماعي، ووزارة الصحة، والمؤسسات الخاصة، كلها توليهم بعض العناية، ولكن الحاجة الى مزيد منها، هي ضرورة جداً. فإن عدد الامكنة لهؤلاء ضئيل جداً، والموازنة لا تسمح بأكثر. نحن بحاجة الى تحركات ايجابية من أجل اعطائهم حقاً من حقوقهم، لقد حرّمتهم الدنيا، فما على الميسور الا أن يمد لهم يد المساعدة، وما على الدولة الا أن تساعدهم على الاستمرار في حياة كريمة.

العجزة

والعجوز والعاجز، هو مشكلة كل عائلة لبنانية، نحن نتطور، نحن نتقدم ولم يعد عندنا خدم. فماذا عملنا لهؤلاء العجزة؟ كل بيت فيه عاجز، فيه مأساة وفيه مشكلة، وكل بيت فيه مريض، وفيه معاق، وفيه أيضاً مشكلة. والحياة الاجتماعية لا تفرض علينا ان نعيش نحن بيسر، بينما هم يموتون بعذاب مرير. والدولة تساعد البعض منهم فقط.

المؤسسات الانسانية

هذه المؤسسات التي تعمل منذ أكثر من مئة سنة من يساعدها؟ هذه المؤسسات الانسانية تعمل جاهدة لقاء تعويضات زهيدة فالعاجز يدفع عنه فقط ٢٥٠ غرشاً يومياً، والمعاق والمتسول يسجن ويحشر في البيوت والمأوى ويدفع عنه ٣١٠ غروش يومياً. هؤلاء يشكلون كارثة اجتماعية.

ان الحضارة في أي بلد تقاس بمعدل قلة عدد هؤلاء أو بمعدل الاهتمامات بهم. مؤسساتنا الاجتماعية هي مؤسسات نموذجية لا تفي بالحاجة العامة بل، تفي بحاجة جزئية، وما علينا إلا أن نعمم الفائدة على جميع المواطنين بتشجيع هذه المؤسسات.

العميان والصم والبكم

هناك احصاء عالمي يقول، إنه كل ما اشرقت الشمس مرة واحدة يعمي انسان في لبنان. ماذا عملنا لهؤلاء؟ المأوى والمدارس لا تكفي للاهتمام بهم.

أصوات: شو سبب العمى؟

ويتأتى مرض العماء هذا من الحوادث، والتراخوما، والمكروبات، من أنوار اللحامات الكهربائية، ومن ذوبان في العصب البصري الخ...

لذلك نحن نطالب باهتمامات فعلية لهؤلاء المساكين. ويمكننا ان نعتمد طريقة ايجابية لمساعدتهم، وهي ان يقبل الأعمى في المؤسسات الرسمية على التلفون مثلاً، وأعتقد بأنه يستطيع، بغياب بصره، ان يستوعب «الكومبيوتر» أكثر من الانسان الذي يبصر. هذه قضية هامة وانسانية، ويمكننا نحن، ان نساعدهم بأن نجد لهم عملاً لائقاً.

أما المعاقون فلا يكفيهم مؤسسة واحدة كمؤسسة الكفاءات التابعة لرائد من قريتنا - الاستاذ نديم شويري.

لتعم هذه الكفاءات على جميع المواطنين، بل نحن بحاجة الى مزيد من هذه المؤسسات. فهي لا تعيش على هبة من الدولة، بل، تعيش لأنها استطاعت هذه المؤسسة، ولأنها تستطيع أيضاً، أي مؤسسة انسانية ثانية ان تنجح، بالتمويل الذاتي. ولكن علينا أن نأخذ الانسان صغيراً قبل أن يتحجر قلبه ويتصلب عقله.

وهذه قضية هامة أيضاً أيها الاخوة. أمني ان تصغوا اليها بعين المحبة والتقدير والانسانية.

وزير الصحة: نحن مستعدون للتشجيع.

دكاش:

عال كتر خيرك يا معالي الوزير، اذا كان هناك من تشجيع. هؤلاء ليس بإمكانهم التظاهر، فعلينا نحن أن نساعدهم.

المضربون والمتظاهرون

ومن هنا، نأتي الى المعلم المتظاهر والمضرب لنسأله. لماذا أنت تتظاهر؟ ولماذا الاضراب؟ ولماذا هذه المشاكل في وجه الدولة وفي وجه لبنان؟

أقولها صراحة، وقد قلتها للمعلمين يومذاك. أنا أقدر رسالة المعلم، وأنا ضد الاضراب للمعلم بالذات، لأنني أعتقد، ان رسالة المعلم، هي رسالة أشبه برسالة الطبيب فلا يحق له أن يضرب حتى ولو ادى ذلك الى الضرر بمصالحه.

المعلمون وصلوا الى حدود اليأس فأضربوا

ولكن الى متى تستطيع ان تستمهل الناس؟ الى متى تستطيع ان تحدد من مطالبيهم، شهراً شهرين، ثلاثة، أربعة، الى متى؟

هؤلاء على اعتقادي، يسوا من كثرة المراجعات، بعد أن وعدتهم الدولة، وخسروا لانهم وعدوا.

وكان بودي لو أن الدولة وجدت ان ليس لهم من حق في هذه المطالبة ان نقول لهم: - «قفوا عند حدكم، لن أعطيكم، يجب الا تضربوا». ولكنها وعدت فطالبوها بالتنفيذ، ولم تستطع الدولة ان تفي بالوعد، ووصلوا الى حدود اليأس فأضربوا.

من الناحية الانسانية، لا يسعني الا أن اطالب لهم بعدالة، ورحمة. وأنا على يقين بأن دولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء سينظرون بعين الاهتمام الى هذه القضية التي تشكل عائقاً اجتماعياً.

كثيرون منهم اليوم، يأتون ويطوقون الابواب، يريدون ان يأكلوا فليس من العدل في شيء أن نحرّمهم هذا الحق، وان نعدّهم عن المطالبة به. بل علينا ان نسعى لمساعدتهم مع الحفاظ على هيئة الحكم وهيبة القانون، ولكننا نقول إن لهم أسباباً تخفيفية، لأنهم لم يضربوا الا بعد ان استنفذوا كل شيء.

معالي وزير البرق والبريد صديقنا الدكتور جميل كبي يعرف بأن موظفي راديو اوريان كانوا على اهبة الاضراب، فاتصلت به وكان هو مهتماً بقضيتهم، فشكرناه يومذاك من على هذا المنبر. وعد فوفى، ولم يحصل تنفيذ لأي اضراب.

فنيو المطار في طريق الاضراب

كثيرون من المعلمين اضرَبوا، وكثيرون غيرهم في طريق الاضراب، ربما خافوا وربما تراجعوا تلقائياً، ولكنهم محقون بضرورة التظاهر وراء حقهم، اعني بهم فني المطار.

لقد اجمع المسؤولون على اعطائهم حقهم، ولكنهم حتى اليوم لا يزالون يدرسون، هؤلاء باعتراف الطيارين في لبنان، دورهم رئيسي ولا يقل مطلقاً عن دور الاداريين.

لذلك نطالب لهم بهذه الحقوق.

المياومون والمتقاعدون وغيرهم

وغيرهم ممن فاتهم الاضراب، هم يضربون نصف الشهر والنصف الآخر لا يضربون. اعني بهم المياومين. هذه العائلات البائسة التي يعمل اربابها مدة خمسة عشر أو ثمانية عشر يوماً شهرياً في الخدمة العامة، منذ عشرات السنين هم مساكين.

والمتقاعدون، وخدم المدارس، والى ما هنالك من الناس الذين يحتاجون الى لقمة العيش ليسدوا بها رمقاً. وأنا لا أبالغ ايها الأخوة.

الطبيب هو أقرب الناس الى الناس، يعرف ما يصيبهم ويقولون له كل شيء. يمكن للرجل أن لا يقول لزوجته أو لاولاده، ما يقوله لطيبه.

اده: - المجلس صار كلو أطباء اليوم. كلهم يقولوا لنا مشاكلهم.

دكاش: انهم بالفعل محتاجون الى مساعدتنا يا حضرة العميد، لا الى وعودنا، وقد وصلنا الى الموازنة.

الموازنة

غداً سيشتبع الجائع، وغداً ستمتلىء البطون، وغداً سينبت الخضار، وسيعيش الناس، وستحقق المشاريع، فلا خوف عليكم أيها المواطنون.

هذه الموازنة هي كسابقاتها، ليس باعترافي أنا، فالارقام تتكلم. هذه الموازنة لا تكفي، لا تحقق لنا المطالب، ولا يمكنها ان تحقق المطالب.

وقد قسمت الموازنة الى ثلاثة اجزاء:

الجزء الأول.

الجزء الثاني

الجزء الثالث.

إذا أخذنا اعتمادات موازنة ١٩٧٢ بالمقارنة مع اعتمادات ١٩٧٣، لتبين لنا ان هذه الموازنة لا تختلف اختلافاً بينا عن الموازنة السابقة. اذن كيف السبيل لتحقيق هذه المشاريع العديدة والملحة؟

اتحمل الحكومة كل هذه المسؤولية؟ أم نقول ان الحكومة هي استمرار للحكومات التي سبقتها، وان القضية هي قضية جباية وقضية حكم، ونفسية حكم.

هذا ما وصلنا اليه اليوم، فلا يحق لنا، اذا قسنا ذلك بمقياس العدالة التي نطالب بها لجميع الناس، الا أن نقول: - «ليست الحكومة وحدها مسؤولة، بل كل واحد منا، وما سبقتها من حكومات».

تعجبون كيف اتكلم بالارقام وأنا طبيب جراح، والحقيقة ان المنطق لا يحتاج الى اختصاصات. أنا أعرف بأنني على تناغم مع الارقام. احبها وتحبني، وأعرف ان الارقام كالرجال قيمتها بالموضع الذي هي فيه لذلك انا اطالبكم بالكثير، حيث انكم انتم بالموضع اللائق من أجل حل هذه المعضلة كلكم حكومة ونواباً. . وشعباً.

أصوات

دكاش: وللدلالة على من اتبعه الكلام.

اني انا والله يشهد علي قمت بواجبي كاملاً، لم أتغيب عن جلسة واحدة، ولم اتغيب عن لجنة واحدة، واستمعت الى الكل، فأنا أريد ان اتكلم بالموضوع دون ان اترجع او أن استعجل. فالناس ينتظرون مني ان افي بوعدتي، وأنا سأعترف لهم بأنني وعدتهم ولكنني لا أستطيع تحقيق كل شيء، الا بمساعدة الحكومة والنواب وتجارب الشعب مع الحكومة والنواب.

وبنتيجة التوزيع الفعلي لموازنة ١٩٧٢ ومشروع موازنة ١٩٧٣ يتبين لنا أن ليس هناك فرقاً ملموساً في توزيع الاعتمادات وهو يبين فعلاً ان سياسة الحكومة هي سياسة توظيفية وليس هي كما ورد في بيان معالي وزير المال انها سياسة انمائية.

موازنة الموظفين

ان قراءة الارقام يمكن ان ترعج، لنكن صريحين. إذا اعتمدنا ما ورد في تقرير وزير المال، فيكون ثلثا الموازنة للموظفين، والثلث الآخر مع المال المدور المعقود والمال غير المعقود للمشاريع.

هناك تدوير من سنة الى سنة، وما يتحقق وما يصل الى الناس ليس الا بالندر القليل.

إذا كيف يمكننا ان نحقق المشاريع؟

ونسأل الدولة، ونسأل معالي الوزير عن سبب التدوير، فيقول في بيانه: «ان التدوير حصل بالفعل لعدم وجود الجهاز التنفيذي اللازم». اذن، هذه الموازنة، تسمى برأيي المتواضع، موازنة الموظفين، ليس فيها من الانماء اي شيء، الا اذا كنا منصفين نقول ان الموازنة متواضعة بالنسبة للانماء.

القروض

يقول معالي وزير المالية بأنه، من أجل أن تكون هذه السنة المالية انمائية اجتماعية، يجب علينا أن نفترض من الخارج أو من الداخل إذا أمكن.

ولماذا نتوجه إلى القروض الخارجية؟ أنا لا اعترض عليها إذا كانت تحصل لغايات سياسية تحافظ على مصلحة لبنان، ولا ادخل بهذا التفصيل، ولكنني اتساءل مع المتسائلين «لماذا لا نتوجه إلى القروض الداخلية، طالما أننا نحن نقرض العالم؟ ثم أنا لا أقول بأن لا لا نفترض نهائياً من الخارج ولكنني أقول: إنه طالما أننا لا نستطيع أن نفذ حتى بالأموال المدور التي لدينا، فكيف نستطيع أن نفذ يوم نستدين من الخارج أو يوم نستدين من الداخل، قبل أن نصلح الإدارة؟

الإدارة

يجب أن تصلح الإدارة، ولم أقل أنا ذلك فحسب، بل قاله مجمع بعبداء، وكل واحد من الحضور الكرام يقوله وكل خبير يقوله. هذه الإدارة التي لي معها شؤون وشجون، هذه الإدارة التي يشكو منها مجمع بعبداء، هي العبء الثقيل الذي يشكو منه كل مواطن.

ذهبت إلى أحدهم وهو مسؤول كبير اطلب منه جواباً لقضية طرحت عليه فكان جوابه:

قضية المستشفى

وان كنت أطرح هذه القضية لأول مرة من على هذا المنبر، فكثير منكم يعرف ما أصابني أنا من هذه الإدارة الفاسدة. ولا أقول دفاعاً عن نفسي، ولكنني أقول ذلك تبياناً للحقيقة ودفاعاً عن المواطنين.

لقد استمكنت الدولة ولم تستملك، لقد تعبوا علي، يوم كنت ابني مستشفى في الحدث، باعتراف الإدارة بالذات، وباعتراف رئيس هيئة التشريع والقضايا الذي قال «لا علاقة للدولة اللبنانية في توقيف مستشفى الدكتور دكاش».

ولكن المستشفى توقف.

وقد حكم لي مجلس الشورى، والرئيس عبدو عويدات يعرف ذلك، حكم علي أن الإدارة يومذاك، قد أساءت استعمال حقها، وتجاوزت حد السلطة.

ولو رحنا بعد من ذلك لوجدنا أن الإدارة زورت حقائق حين قالت باسم رئيس بلديتنا:

«بناء على انتخابنا له رئيساً»

«بناء على محضر مجلس الوزراء القاضي بتوقيف الدكتور دكاش» (ولم يكن هناك أي قرار من مجلس الوزراء).

«وبناء على مذكرة وزير الأشغال العامة رقمها ٨٥٢/ص»، (أعطيت هذه المذكرة رقماً ولكنها لم تكن موجودة) وكنت أتمنى أن يكون بيننا الاستاذ كمال جنبلاط.

«قررنا بالاجماع، وأي اجماع سحب الرخصة (وكنتم استعملها منذ ثلاث سنوات) واعتبارها كأنها لم تكن، ولم ترد اطلاقاً، لوقوعها في موقعها غير القانوني».

هذا القانون الذي يحتال عليه بعض الناس، فيطبق مرة ولا يطبق مرات.

قالوا حرفياً: «قررنا توقيف المستشفى» وتوقف المستشفى، ضاربين بالمصلحة العامة عرض الحائط.

ويوم رجعنا الى معالي كمال بك جنبلاط، نسأله ونطالبه، لم نستطع ان نحصل على حقنا، الا بعد أن تفهم القضية وقال: «أنا آسف، لقد قالوا بانك تبني مستشفى في الطريق، وانك تعمر في التخطيط فوقفك».

قلت: «واي تخطيط هذا وانا أحمل رخصة قانونية»؟

فأجاب، بعد ان استشار اعلام القانون:

«أنا يا دكتور دكاش اعطيك براءة ذمتي هذه وثيقة احالة». وكتبها - وهي اليوم في مجلس شورى الدولة، يقول فيها... :

حضرة مدير التنظيم المدني العام،

لا تزال اعمال مستشفى الدكتور دكاش متوقفة عن العمل بناءً لأمرونا الهاتفي الذي لم تتبعه مذكرة خطية اطلب اعادة التخطيط الى ما كان عليه، انقاذاً للمؤسسة المرضية المذكورة، وحفظاً للمصلحة العامة.

الامضاء: وزير الاشغال العامة

كمال جنبلاط

هذه الادارة لا تزال قائمة هناك، هذه الادارة التي قالت عنها هيئة التشريع والقضايا ان علاقة لي بها، لا تزال قائمة تتعدى على حرمان الناس، تعطي يمنة ويسرة وتحرم ذاك، وترفت الطريق، على بعد عشر سنتيمترات من بيت خصمي لتقول له مؤدية: «أنت كنت ضدي في الانتخابات». والذي معها يدخل الزفت الى قلب داره.

قضية فظيعة، ما أردت ان اوردها لأقول شيئاً عن نفسي، وأنا واحد من هذا الشعب، اعمل لمصلحته، ولكنني لا أستطيع الا ان أتألم لما أصابني، كما أتألم لكل حادثة من حوادثه.

بعث معالي وزير الاشغال العامة - صديقنا عطوفة الرئيس صبري حماده - احالة، يطلب فيها من أحد المسؤولين في هذه الادارة، ان يعطيه قصة المستشفى، فأجاب ذاك المسؤول:

وذهبت كما قلت، منذ هنيهة، لاستطلع ما أجاب.

والله يشهد علي، بأنني ما ذهبت لأكلمه الا بعد ثلاثة اشهر، لأنني ما أردت ان يقال بأنني استغل مركزي من أجل الوصول الى حقي.

ذهبت اليه وقلت: «ارجوك ان تعطيني الجواب، هل ارسلته لمعالیه ام بعد؟».

فقال بمرارة: أنا متألم، يا دكتور دكاش ان أقول لك بانني جاوبت، ولكن نحن جاوبنا بتعرف، لأنه نحن موجودون هون كي نحافظ على الادارة، فكل شيء قمنا به يا حكيم، كل شيء لمصلحتك تناسيناه، وكل شيء ضدك استعملناه، فلذلك لا تؤاخذنا بتعرف نحنا هنا موجودون من أجل الادارة.

أصوات النواب: «مين قال هيك؟ سميه».

«مين هيدا؟ لازم تسميه».

الرئيس: ما في مانع تسميه، وفيك ما تسميه.

دكاش: موظف في ادارة، ولا اسميه، انا لست هنا لانتقم من أحد، ولكنني اتكلم عن نفسية الادارة. وقد قلت له يومذاك، «أرجوك يا أخي، ارجوك يا صديقي، وانا لا أعرفه قبلاً. ولكن اعتبر انه انسان يشعر مع أخيه الانسان قلت له: أرجوك يا صديقي، اذا ما سئلت من دولة رئيس مجلس الوزراء، أو اذا ما سئلت من أحد في قصر الرئاسة فارجوك ان تقول له ما في ضميرك، لا أن تقول له ماذا انت تعمل من أجل حماية الادارة».

العميد: دبرها دولة الرئيس.

بكر صائب بك بدبرها.

دكاش: القضية بين يديه.

دولة صائب بك: مندبرها، ودبرنا أكبر منها.

زوين: شو كل واحد بيخبر قصته؟

دكاش:

«هذه القصة يا سيدي وبأخي هي قصة تنال المواطنين اللبنانيين. املي أن لا يصيبكم مرض، ولا يصاب احد من مرضاكم فيعيش على أبواب المستشفيات. اما انا فما بنيت هذا لنفسي بل بنيت له لمنطقتي».

ثم هذه الادارة كيف تستطيع ان تنتج وهي تأكل ثلثي الموازنة حسب التقرير، وإذا حسبنا بدقة فهي تأكل أربعة اخماسها؟

إذا كنا نطرح الانسان الطالح خارجاً، وان نضع الانسان الصالح في موضعه، هكذا تتقدم الادارة وتتطور.

اما ان نحشو الموظفين فهذه كارثة ستجربنا، دائماً الى مزيد من الخسارة، والى موازنات جديدة لا يمكن ان

تعطى، الا إذا مددنا اليد الى الخارج للاقتراض.

وبمناسبة القروض أرجو ان يصار الى تعديل النظام المصرفي حتى تستطيع الدولة ان تقترض من البنوك

الداخلية لأنني اعتقد بأنه اذا اتجهنا الى القروض الداخلية بتغيير النظام المصرفي، واصدار القانون الجديد، فإن ذلك سيساعدنا على دفع الفوائد لاولادنا وابناء وطننا، في حال عدم تمكننا من تنفيذ المشاريع، فلا تذهب الفوائد خارجاً.

تغذية الخزينة

المسؤولية والثقة:

كيف يمكننا اذا في هذا الخضم الهائل من المشاكل والمساكن، كيف يمكننا ان ننمي هذا الوطن؟ ذلك لن يتم حسب رأيي، الا إذا تحمل كل واحد من المسؤولين والمواطنين، كل واحد على حدة، مسؤولية واجبه الوطني، بان يدفع المتوجب عليه الى الدولة - الى صندوق الخزينة، لا أن يلعب من هنا ومن هناك، ولا أن يعمل دفترأ خاصاً ودفترأ اخرأ من أجل ان يتهرب من دفع المتوجب عليه. ثم إذا قدر لنا أن نفعل ذلك، فنحن بحاجة الى عدد كبير من الخبراء، الى عدد كبير من المسؤولين. ذلك لن يصبح ممكناً إلا إذا اعتمدنا العلم والتقنية والخبرة. وهنا اناشد وزارة التصميم، ان تصبح الوزارة التي تجمع ولا تفرق، وان تكون المسؤوليات مشتركة لا أن تكون المسؤوليات مجزأة متناقضة.

عندئذٍ، ومن ضمن خطة انمائية صالحة، يعلو لبنان وتعلو مداميك حضارته.

ضريبة الدخل:

هذا هو أول باب من أجل ان ندخل مالا الى صندوق الخزينة، يقول المثل العامي: «قدر ما بتحط بالقدر بتشيل بالمغرفة». نحن نرى دائماً كيف نريد أن نعطي، ولا نرى كيف نريد أن نضع في القدر.

نريد أن نضع في الخزينة مالا،

ولكن كيف ذلك؟

اذا جمعت ضريبة الدخل، بشكل واضح جديد، ولا يرحم أحداً الا الذي يحق له ان يرحم.

اما فيما اذا قدر للدولة ان تصرف جميع الاموال دون ايجاد المشاريع المنتجة، فإننا سنتعرض الى تضخم مالي. وهذا التضخم المالي سيزيد في الغلاء.

اذا كيف السبيل؟ هذا الغلاء الذي يشكو منه جميع الناس، هل نقول ونكتفي بان الغلاء هو ظاهرة عالمية؟ هل نكتفي بان نقول.

ماذا نستطيع ان نعمل بهذا الغلاء والناس طامعون؟

ذلك لا يكفي،

يجب علينا ان ننمي، وهذا الانماء لا يتم الا بجمع الضرائب، التي لا نقول بفرضها مجدداً بل:

- ١ - بجباية الضرائب المتوجبة للدولة، على المواطنين.
- ٢ - وبتحقيق المشاريع المنتجة، التي تمتص التضخم المالي تنتصر الموازنة ومنتصر المواطن.

المشاريع:

انا أقسم المشاريع إلى قسمين:

- ١ - القسم المنتج السريع.
- ٢ - القسم المنتج على المدى الطويل.

القسم المنتج السريع:

وهنا اتوجه مجدداً الى معالي وزير الهاتف لأقول: «ان التلفون هو وسيلة سريعة لتنمية الخزينة، فلا يبقى التلفون، مثلاً، وقفاً على فئة دون اخرى.

فالتلفون هو وسيلة.

والمياه وسيلة ثانية.

والكهرباء وسيلة ثالثة.

وكأننا في حلقة متسلسلة: فالكهرباء متوفرة في لبنان بكميات هائلة، حتى اننا نعطي قسماً منها الى الجارة الشقيقة سوريا.

ويمكننا ان نستعمل الفائض، من هذه الكهرباء، لتطوير السكك الحديدية والنقل.

النقل المشترك:

وأعود بذاكرتي الى شهرين، عندما ذهبت الى رياق لادرس عن كسب قضية السكك الحديدية، ووجدت هناك اناساً يناضلون من اجل البقاء. ينفخون روحاً في قاطراتهم التي يعود تاريخها لسنة ١٩٠٤ - ١٩٠٦ ويجعلونها تسير متحدية الصعاب والقدم.

يقولون ان النقل المشترك، حسب التقرير العام، يخسر الدولة، وهذا صحيح.

والنقل المشترك يقسم الى قسمين.

- ١ - الاتوبيسات.
- ٢ - السكك الحديدية.

الاتوبيسات:

ساتكلم عن الاتوبيسات كلمة صغيرة سريعة.

الدولة تخسر من الاتوبيسات.

ولكن هناك ظاهرة السواق.

هذا السائق يصاب في أكثر الأحيان، بسبب جلوسه ساعات طويلة، أمام المقود، بألم في عاموده الفقري. ويشكل خسارة كبرى مالية ووقتية، حيث انه يأخذ فرصاً مرضية ويرتاح، وتدفع الدولة هذه الفرص، عوضاً من أن تفتش عن أساليب الوقاية.

نعم هذا السائق يصاب بمرض، فبدلاً من ان تهتم المصلحة به، فإنها تفرض على الطبيب ان يفصل في حالته فإذا كان السائق صالحاً أعيد الى عمله، وإذا كان غير صالح يوضع خارجاً.

وهذه نقطة جديرة بالاهتمام، حيث انها ستستنفد، بعد خمس أو عشر سنوات، عدداً كبيراً من هؤلاء المواطنين، وسيكون هناك كارثة اجتماعية جديدة تسمى بالمقعدين من سواقي الاتوبيس.

السكك الحديدية:

اما السكك الحديدية، فلن أطيل الحديث عنها لأنني اعتقد بأنها، وان كانت في جملتها قضايا مقبولة اساساً، لكنها بحاجة الى درس.

ولكنني أقول بصراحة، بأنني لو اعتمدنا السكك الحديدية كوسيلة نقل وسياحة، ضمن ارض لبنان، لخففنا الضغط عن مدينة بيروت ولخففنا بالوقت ذاته الاضرار التي تلحق بالطرقات من مرور الشاحنات التي تعرض حياة المواطنين الى الخطر.

والحادث الأخير، الذي أصاب اثنين من خيرة قضاتنا، هو شاهد على ما أقول.

لقد تبين ان الطرقات، اذا موت عليها أربعة الاف شاحنة فانها تسبب اضراراً تحتاج الى ثمانية ملايين سيارة سياحية من أجل أن تعمل نفس الاضرار فيها. وهذا ما يدعو الى الغرابة. ويدعو أيضاً الى أن السكنية موزعة في جميع اراضي لبنان.

وإنني أشدد على أن لا تلغى السكك الحديدية قبل أن يصار الى درسها درساً وافياً وانا سأقوم بهذه الدراسة.

رئيس الوزراء: «نحن درسناها، ولدينا تقرير الخبراء الاميركيين، ومستعدين نعطيكم اياه».

دكاش: «ولكن ارجو، دولة الرئيس ان يستشار الخبراء ايضاً من هذا الوطن الحبيب حتى لا نتعرض الى رأي الخبراء العالميين الذين لا يعرفون شيئاً عن طبيعة ارضنا ومشاكلنا».

النائب معلولي: «منحب نعرف رأيك بالضمان الصحي».

دكاش: «طول بالك راح نوصل».

القسم المنتج على المدى الطويل:

وحتى نستطيع ان نوفر للخزينة مالا، فقد تكلمنا عن المردود السريع، أما المردود على المدى الطويل، فهو في أن نرجع الى ما طرحته في أول جلسة في هذا المجلس الكريم، حينما تمنيت وناديت وطرحت المشروعين الكبيرين وهما:

١ - ان يصبح لبنان مستشفى الشرق.

٢ - وان يصبح لبنان المركز الاعلامي والثقافي الأول في الشرق.

هذه الأموال، التي تدفع اليوم، ستثمر وسترد غداً بكميات أكبر موفرة للمواطن اللبناني محال العمل في جميع الميادين، لأن المستشفيات والمدارس ستصبح امراً رئيسياً هاماً ومورداً عظيماً لهذا الوطن الحبيب.

ومشروع تجمع المدارس يساعدنا على ذلك. فليكن لنا بالقرب من كل مدرسة، مستشفى، أو مستوصف أو مركز صحي صغير، ويكن بالوقت ذاته مركز للبريد فنعمل وحدة سكنية هامة من أجل أن تصبح الوحدات الضمان الصحي:

والضمان الصحي نجح حتى الآن، على الرغم من الشوائب التي تدور حوله، وعلى الرغم من المطالب التي يجب أن نعالجها معه كي يرتفع الى المستوى العالمي، وكي يصبح في وضع أفضل مما عليه اليوم.

ولكننا لا نستطيع الا ان نقر بان الضمان الصحي قد نجح، ولم قامت من حوله الشائعات تقول بأنه قد نجح لأنهم لا يسهلون الدفع للمواطنين.

وهذا النجاح الباهر ناتج عن ان المصارف الادارية جملة وتفصيلاً، لا تتعدى السبعة بالمئة، بينما مصاريف الادارات في الدولة اللبنانية، هي تفوق الخمسة والستين في المئة.

إذا اردنا ان نثبت ان هذا الضمان قد نجح، فيجب عليه أن يعم جميع المواطنين اللبنانيين، وعندئذ سيكون دور وزارة الصحة دور الارشاد، ودور الوقاية، ودور الرعاية.

ولا بأس من أن يشمل الضمان الصحي المزارعين، تدريجياً، حتى يعم جميع المواطنين وحتى يعم الضمان جميع الفئات الفقيرة، حيث ان الضمان اليوم لا يشمل الا الفئات التي ليست بحاجة الى طبابة مجانية.

وأوضح ان المضمون الذي يعمل ويقبض، وتصيبه مصيبة، يكون مضموناً، ولكن عندما يتوقف عن العمل، يسقط حقه في الضمان، ولا يعود احد يدفع له.

وأنا اشد على أن يشمل الضمان جميع المواطنين اللبنانيين حتى في حالات عدم العمل.

بيار دكاش

وزير الصحة: نحن خطينا الخطوة الأولى. عافاكم الله، ونحن نقركم على هذا العمل الحَبَّار. كما نقر معالي وزير المالية على الاقتراض من صندوق تعويضات نهاية الخدمة من أجل الاسكان، ونشكر معالي الوزير لهذه اللفتة الكريمة.

الاسكان

ونلفت، معالي وزير الاسكان، الى هذه النقطة الهامة، وهي اذا قسمنا المضمونين الى قسمين:

- ١ - القسم المضمون الميسور، فهو يتدبر حاله، بعض الوقت، بالاستدانة مباشرة من صندوق نهاية الخدمة.
- ٢ - القسم المضمون غير الميسور.

أما وزارة الاسكان فلتأخذ مع الفقراء، القسم غير الميسور وتساعد على بناء وحداته السكنية، وتستطيع الدولة ان تساهم باقراضه بفائدة قليلة، وحتى بدون فائدة. وحينئذ يمكن أن تكون العدالة الاجتماعية قد شملت بعهدكم، جميع المواطنين اللبنانيين.

البحوث والانماء:

وختاماً لكلمتي، وقد اطلت عليكم الكلام، ولكنني درست ذلك درساً موضوعياً، وأعرف اننا يجب أن نستعين بخبراتنا التقنية والعلمية كمجلس البحوث، يا معالي الوزير، هذا المجلس الذي لا يعطي حالاً وسريعاً، ولكنه على المدى الطويل، سيعطي لبنان أفضل المنتجات الوطنية في سبيل الوطن وفي سبيل المواطنين. ونقول مع الانماء:

نحن بحاجة الى ثورة تقنية علمية حتى نستطيع ان نستمر وننتصر.

المحبة

وانهي كلمتي بتعريب شعر لواحده من ابنائنا، وهو لبناني يكتب بالفرنسية - اسمه ايلي معكرون، قال فيه موريس أبو ناضر، وهو دكتور في علم الدلالة: «انه يحمل في كتابه وفي نفسه هموم الوجود اللبناني، اكثر من جورج شحاده، وكبريال نفاع».

قال في كتابه هذا ما معناه ص ١٢.

«لقد امطرت السماء حبات ماء.

وامطرت ثلوجاً

وأمرت نابالم

وأمطرت مبادئ

وأمطرت عقائد

ولكنها لم تمطر شيئاً واحداً

لم تمطر بعد المحبة».

وشكراً

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاربعاء الواقع في ١٤/٢/١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: ناظم القادري، سالم عبد النور، موريس فاضل.

واعتذر السادة: بطرس حرب، حبيب كيروز، جبران طوق، فؤاد غصن، عادل عسيران، بهيج تقي الدين.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي الوزراء، الدكتور البير نجير نائب رئيس مجلس الوزراء، صبري حمادة، سليمان العلي، كاظم الخليل، فؤاد نفاع، جوزف سكاف، جورج سعاده، خاتشيك بابكيان، نزيه البزري، بيار حلو، جميل كبي، ميشال ساسين، أنور الصباح.

افتتحت الجلسة فاستأنف المجلس متابعة المناقشة العامة لموازنة ١٩٧٣ وتكلم النواب السادة: صالح الخير، عبدالله الراسي، علي الخليل، فؤاد لود. ورفعت في الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر. وفي الساعة السادسة من بعد ظهر اليوم ذاته تابع المجلس المناقشة فتكلم النائب سليم المعلوف ودولة رئيس الحكومة والسادة نجاح واكيم ميشال معلولي، زاهر الخطيب، نائب رئيس الوزراء، وزير المال. ورفعت في الساعة العاشرة والنصف ليلاً. وفي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٥/٢/١٩٧٢ تابع المجلس المناقشة العامة للموازنة، فتكلم النواب السادة زكي مزبودي، مخايل ظاهر، بيار دكاش.

وتلى هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

حضرة الزملاء، الدورة الاستثنائية تنتهي الليلة كما نعلم، لا يمكننا ان نعين جلسة مقبلة الا في ضوء ما تقدم عليه الحكومة بفتح دورة استثنائية جديدة.

وارفع الجلسة

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء.

رئيس المجلس

كامل الاسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس مصلحة الجلسات - المحاضر

عدنان نادر

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

الدور التشريعي الثالث عشر - العقد الاستثنائي الثالث

الجلسة الأولى

المنعقدة في الساعة السادسة

من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في العشرين من شباط سنة ١٩٧٣

المواضيع المبحوثة.

١ - متابعة مناقشة مشروع الموازنة، بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في العشرين من شباط سنة ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد. تغيب السادة: ناظم القادري.

واعتذر السادة: جبران طوق، محمد يوسف بيضون، أوغست باخوس، عادل عسيران، سالم عبد النور. وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور البير مخير، سليمان العلي، ميشال ساسين، فؤاد نفاع، نزيه البزري، بشير الأعور، أنور الصباح، خاتشيك بابكيان، جورج سعادة، بيار حلو، جوزف سكاف، جميل كبي، كاظم الخليل. الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية الصادر بالمرسوم رقم ٤٨٩٨.

فتلى المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٤٨٩٨
دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور لا سيما المادة ٨٦ منه

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يدعى مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية تبدأ في ١٩ شباط سنة ١٩٧٣ وتستمر لغاية ٢٨ منه .

المادة الثانية: يحدد برنامج أعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي:

- متابعة درس مشروع موازنة عام ١٩٧٣ .

- مشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه .

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بعيدا في ١٧ شباط ١٩٧٣

الإمضاء: سليمان فرنجية

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: صائب سلام

الرئيس:

حضرة الزملاء، الدورة الاستثنائية الجديدة كما نعلم تنتهي في الأسبوع المقبل. لذلك قررت الرئاسة اعتبار الجلسة مفتوحة اليوم وغداً والخميس من أجل استنفاد المناقشة العامة، حتى إذا ما انتهينا من المناقشة العامة، نبدأ فوراً بالتصويت على بنود الموازنة.

حضرة الزملاء المحترمين، هنالك زملاء سجلوا أسماءهم للكلام فيجب أن يكون النائب حاضراً عند عقد الجلسة حتى يتمكن من إعطائه الكلام. وغداً سنعقد جلسة قبل الظهر.

يرجى من النواب المسجلين والذين لا يتاح لهم الكلام في هذه الجلسة أن يكونوا حاضرين، وإلا اعتبر ذلك صراحة تخلياً منهم عن حقهم في الكلام.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

يصف علماء الاقتصاد الضرائب بأنها إعادة لتوزيع الثروة بين المواطنين وإنصافاً لأهل الفقر من أهل الغنى منهم.

ويصف علماء الاقتصاد الموازنة بأنها الطريقة الفضلى في البلاد الديمقراطية لتدخل الدولة في مشاريع التنمية والقيام بها.

وقد يصح هذا الوصف في أكثر بلدان العالم إلا في لبنان حيث غابت العدالة الضريبية عن النصوص وتقلص إسهام الموازنة في تحقيق التنمية المطلوبة لمجتمع متحضر متطور.

حتى لو احسنا الظن بالأسباب الموجبة الواردة في فذلكة الموازنة لوجدنا أن ثلثي الموازنة التي تنفق على الموظفين لا تفي بحاجاتها الضرورية ومتطلبات عيشهم نظراً لارتفاع كلفة المعيشة وغلاء أسعارها. وكأن ذلك تحريض غير مباشر من الحكومة للشرفاء منهم ليلجأوا للكسب الحرام ليوفروا لعائلاتهم أسباب العيش. وحتى أصبحت الرشوة مع الأسف إحدى قواعد التعامل في الإدارات اللبنانية.

ومن المضحك أن تأتي الحكومة وتجود عليهم بعلاوة غلاء قدرها خمسة بالمئة بينما نسبة الغلاء غطت العشرين بالمئة، وكان الأولى بها لو أعطت كل موظف درجة واحدة بدلاً من الزيادة وبالوقت نفسه راقبت الأسعار وحالت دون ارتفاعها بالشكل الذي ارتفعت به. ناهيك عن المياومين الذين لا تصل رواتبهم إلى الحد الأدنى للأجور الذي قرره الحكومة للقطاع الخاص والأخرى بالحكومة، حتى تصدر تشريعاً، أن تبدأ بأنصاف عمالها قبل أن تبدأ تطبيق هذا التشريع على الغير.

وكم كنا نتمنى لو أن الحكومة جندت قوى الأمن لمحاربة الغلاء ومسببيه، بدلاً من أن تجندهم للتصدي للمظاهرات الطلابية الأخيرة وتقابل الطالبات والطلاب بالقسوة والوحشية التي شاهدناها بالصور والتي لا تليق بالشعوب المتحضرة.

ونبدأ بالسياسة الضريبية للحكومة لنقول بأنها سياسة أكل الدهر عليها وشرب لأنها تعتمد في موارد الموازنة على الضرائب غير المباشرة التي تصيب الكثرة الساحقة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود ولا تصيب كبار الأغنياء إلا بالندر اليسير منها، بينما تعتمد الدول الرأسمالية اليوم ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية على الضرائب المباشرة ولا سيما ضريبة الدخل كأساس للإيرادات.

إن قيمة الناتج القومي في لبنان سنة ١٩٧٢ بلغ تقريباً ٦٠٠٠ مليون ليرة، وضريبة الدخل في الموازنة لم تزيد عن ١٠٠ مليون ليرة أي ١/٦٠ بمعدل ٥،١ بالمئة بينما تبلغ نسبة ضريبة الدخل لمجموع الموازنة في الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا وهي بلاد نظامها شبيه بنظامنا تبلغ أحياناً ٣٠ أو ٤٠ بالمئة من مجموع الواردات.

والواقع أصبح يفرض علينا اليوم تطوير التشريع الضريبي، والأجهزة المكلفة بتحقيقه ولا سيما ضريبة الدخل منها.

إن عدد مراقبي ضريبة الدخل في لبنان يبلغ المئة تقريباً، وعددهم في إسرائيل ٣٠٠٠ مراقب وسكان إسرائيل لا يزيدون عن سكان لبنان إلا قليلاً.

إذا زادت الإدارة عدد مراقبي ضريبة الدخل ومكنتهم من التخصص بأميركا أو إنكلترا بالطرق الحديثة للتحقق ورفعت مستوى رواتبهم حفاظاً لهم بالوقت ذاته رفعنا نسبة الضريبة التصاعدية تمكنا من رفع قيمة ناتج ضريبة الدخل من ١٠٠ مليون ليرة سنوياً إلى ٣٠٠ مليون أو ٤٠٠ مليون ليرة يعني بنسبة ٥،٦ بالمئة من مجموع الدخل القومي.

وبهذه الطريقة تؤمن للخزانة دخلاً إضافياً يعينها على المساهمة بمشاريع الإنماء وتحمل باقي أعبائها. ومن جهة أخرى أصبح لزاماً على الحكومة إنشاء نيابة مالية *parquet financiere* لتساعد القضاء والدوائر المختصة على ملاحقة ومعاقبة الذين يهربون من التصريح عن الضرائب المتوجبة عليهم ودفعتها. وانتقل بعدئذ لباب آخر من الموارد عنيت به النفط، فأقول:

في جلسة الثقة بحكومتك طالبنا باستملاك منشآت شركة النفط العراقية أي.ب. سي وفقاً للقوانين اللبنانية، كي يستمر تدفق النفط عبر طرابلس، فيستفيد لبنان من مروره ومصبه، وأجبنا في حينه بأن الأمور ستسوى مع العراق ومع الشركة وأن الخزانة اللبنانية لن تفقد شيئاً من مواردها ومضت الأشهر والأيام دون الوصول إلى اتفاق مع الشركة وحكومة العراق وبقي النفط متوقفاً لا يصب في المرفأ اللبناني.

في موازنة سنة ١٩٧١ وصلت إيرادات النفط إلى ٥٥ مليون ليرة لبنانية (قطع الحساب).

وفي سنة ١٩٧٣ اعتمدت الحكومة مبلغ ٤٤ مليون ليرة لبنانية.

فلو أخذ، معدل سنة ١٩٧١ وهي آخر سنة كان عبور النفط فيها طبيعياً لوجدنا أن إيرادات الخزانة من أنابيب طرابلس ومصب طرابلس هي ٢٧ أو ٢٨ مليون ليرة.

فالحكومة بتصرفها هذا ألحقت بالخزانة خسارة كبيرة بحيث لان مجلسكم الكريم سيحاسبها عليها.

أما كان الأجدر بحكومتك، بدلاً من أن تتلهى بإنشاء وزارة للنفط لتحشر بها الزلم والمحاسب من أن تستملك منشآت الشركة وتصادرها وتعمل للوصول إلى اتفاق مع الشركة وحكومة العراق فيعود النفط إلى طرابلس وتعود مئات الملايين لتدخل صناديق بيت المال اللبناني؟

حضرات النواب،

وننتقل بعدئذ للمشاريع الإنمائية فنجد الموازنة خالية خاوية من أي مشروع جدي وأبدأ بالجنوب.

حضرات النواب،

إثر العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان في أيلول سنة ١٩٧٢ اتخذ المجلس النيابي بالإجماع توصيات تقضي بري الجنوب من مياه الليطاني وتوسيع رقعة زراعة الدخان فيه.

أما الري، فلولا المحاولة التي قامت بها إحدى الحكومات سنة ١٩٦٦ لسقي الجنوب من مياه الليطاني ورفع مستوى منسوب الري إلى ٨٠٠ متر، يوم كان السيد أحمد الاسعد وزيراً للموارد سنة ١٩٦٦ لبقيت الأمور كما هي الآن درس وخبراء وخبراء ودرس حتى بدأ المواطن يشعر بأن الجنوب ليس من لبنان بل أرض يشعر المواطنون الذين يعيشون عليها أنهم من الدرجة الثانية من أبناء لبنان.

وأما عن الريجي فكلنا يعلم أن أبناء الجنوب حين طالبوا بحق مشروع لهم برفع أسعار التبغ بنسبة معقولة لا توازي نسبة ارتفاع الغلاء واستلام جميع الكميات المزروعة منهم أجابتهم الحكومة برصاص أطلق عليهم من أفراد قوى الأمن فقتل منهم من قتل دفاعاً عن لقمة العيش واعتقل من اعتقل منهم.

إن الخسارة التي تلحق بالريجي كل سنة ليست من صنع المزارع، بل تتحمل وزرها الإدارة التي حشرت في مكاتب الريجي ومستودعاتها آلاف من العمال العاطلين عن العمل ومئات من الموظفين يقبضون رواتب ولا يؤدون أية خدمة توازي هذه الرواتب.

نحن مع وزير المال حين يقول بأن الخزانة هي التي تتحمل هذه الخسارة، ولكن الدولة ليست جابي ضرائب فحسب بل هي خدمة عامة للمواطن.

السياسة الدفاعية

وأما عن سياسة الحكومة الدفاعية فهناك العجب العجيب،

مئات الملايين من الليرات تنفق كل سنة، والحكومة تضن على الجيش اللبناني بالغطاء الجوي الذي يحميه ويحمي الأرض اللبنانية من طائرات العدو، فنلغي الكروتال مع أن البنتاغون الأميركي اشترى ٣٦٠٠ صاروخ من صواريخ الكروتال التي قالت عنها حكومتنا بأنها لا تصلح، بينما قال فنيو البنتاغون عنها بأنها صالحة للحماية الجوية. فنعرض الأرض وحماها لطائرات إسرائيل، ناهيك عما يثار حول صلاحية هذه الأسلحة للقتال من علامات استفهام.

في إحدى جلسات المجلس النيابي الأخيرة تكلم حضرة النائب المحترم العقيد فؤاد وكشف ملابسات صفقات الأسلحة وملابسات المعارك الحربية التي دارت على أرض لبنان في أيلول ١٩٧٢، وجاءت الحكومة وألقت ستاراً من الرقابة عليه ومنعت نشره مع التقادير الملحقة به، مع أنه من حق النائب وبالتالي المواطن في بلد حر كـلبنان أن يطلع على جميع الملابسات التي رافقت المعارك الحربية والأخطاء التي ارتكبت بها. وهذا التقليد سارت عليه قبلنا الشعوب المتقدمة ديموقراطياً حتى أصبح تقليداً لديها.

ومن نعم الله علينا في لبنان أننا نتمتع بنظام حر يسمح فيه للمواطن أن يطلع على كل شيء ليراقب كل شيء، ولو نوقشت بذات الحرية الأخطاء العسكرية التي ارتكبت سنة ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ في سائر البلدان العربية لكان العرب اليوم يختلف عما هو عليه الآن. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكومة لم تأت على ذكر قانون

خدمة العلم هذا القانون الذي طالبنا مراراً بتنفيذه حرصاً على الوحدة الوطنية وحفاظاً على سلامة الأرض والوطن وهو لا يكلف الخزانة اللبنانية مبالغ كبيرة تشكل عبئاً على الخزانة.

وواقع الأمر أصبح يفرض علينا معالجة جدية للسياسة الدفاعية.

فإذا أن تكون سياسة دفاعية تليق ببلد هو بحالة حرب مع ما يتبع ذلك من توضيحات ما ضمن بها الشعب اللبناني.

أو أوقفوا شراء الأسلحة وأنفقوا ما زاد من المال على إنماء المناطق المختلفة ذلك أولى وأكرم.

وأما عن وزارة التربية فسأقتصر بكلمتي على المعلمين وعلى المنح المعطاة للمدارس الخاصة.

أما المعلمون فقد قابلتهم الحكومة بتدابير تعسفية ومحركة جماعية خرجت فيها عن جميع التقاليد اللبنانية، أما كان الأجدر بها أن تجد حلاً للإضراب قبل وقوعه وبعض المطالب معقول ومقبول، لا أن تقطع أرزاق المئات من المواطنين وتشردهم مع عائلاتهم في الشوارع.

وأما المدارس الخاصة فإني أتمنى على المجلس الكريم أن يزيد المساعدات التي تعطى لهم من الخزانة لأن القوانين التي صدرت سنة ١٩٧٢ فرضت عليهم أعباء مالية جديدة كالضمان وزيادة الرواتب لا قبل لهم بتحملها.

وليعذرني الزملاء الكرام أن تكلمت قليلاً عن بيروت وقلت إن مناطق كثيرة متخلفة (مشروع كمال بك جنبلاط) أولاًها منطقة الغلغول الواقعة في وسط المنطقة الغربية من بيروت والتي منعت الحكومة أصحاب العقارات فيها وكلهم من صغار الملاكين من التصرف بأموالهم الحجة أنها قيد الدرس، ولا تزال الحكومات تدرس والأموال مجمدة ومهملة ومتروكة وأصحابها يعانون شتى أنواع البؤس والحرمان.

وأما عن الديون المتوجبة لبلدية بيروت قبل الحكومة، فقد صدرت أحكام مبرمة بها لمصلحة البلدية واني أطالب دولة رئيس الوزراء وزير الداخلية بتنفيذ هذا الحكم وبدفع الديون المتوجبة للبلدية بموجبها.

وان تهتم بالمدارس الحكومية ببيروت كمدرسة حوض الولاية المقفلة منذ مدة طويلة مع انه يمكنها استيعاب آلاف الطلاب.

وأرجو من الصديق وزير التربية أن يعير هذه الناحية اهتمامه الكلي.

وننتقل بعدئذ لمياه بيروت لنقول إن هذه الحكومة منذ ٢٨ شهراً لم تفعل شيئاً لتموين العاصمة بالمياه حتى إن قطع الماء عن المساكن بدأ يحصل بالشتاء وإما جر مياه الليطاني لبيروت فاني أقول للحكومة بصراحة إنه كان الأولى بها أن تبحث عن مصدر للمياه لبيروت انظف من مياه الليطاني التي تحوي فيما تحوي مياه مجارير زحلة وضواحيها والمياه المبتدلة من دباغات مشجرة مع ما فيها من مواد كيماوية يصب أن لم أقل يستحيل تنظيفها منها وكذلك مرض البلهارسيا.

وهناك قضية نقل المدافن من داخل مدينة بيروت لخارجها التي أصبحت ضرورية والتي لا تزال تتعثر من يوم كان معالي الشيخ بيار الجميل وزيراً للداخلية وسعى لنقلها ولم يوفق لأسباب خارجة عن إرادته، وأرجو من الحكومة الحاضرة أن تهتم قليلاً بتنفيذ مشروع نقل المدافن من بيروت لخارجها.

حضرات النواب،

في تقريرها المقدم للمجلس الكريم، تمت لجنة المال على الحكومة إرسال لجان لإحصاء المكتومين من أبناء لبنان في قرى الحدود كوادي خالد في عكار مثلاً والهامل وأنا أشكر اللجنة على هذا التمني وأضم صوتي إليه، وأرجو أن يشمل أيضاً علاوة على أبناء وادي خالد والهامل وأبناء قرى الجنوب الستة كهونين مثلاً، الذين حرموا أيضاً بدون حق من الجنسية وبعض إخواننا السريان والآشوريين والأكراد الذين أعطوا منذ سنة ١٩٦٠ بطاقات قيد الدرس ولم يعطوا الجنسية اللبنانية لليوم إنهم جميعاً أحق من الكثيرين الذين يحصلون على الجنسية اللبنانية اليوم بفضل طرق ومغريات لا مجال لذكرها.

حضرات النواب،

لقد رافق الفشل الحكومة في جميع أعمالها فكثير شاكوها وقل شاكرها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي.

الأب سمعان الدويهي: أيها الزملاء الكرام.

تكلم الكثيرون من الزملاء عن الموازنة، وأشبعوها درساً، لا سيما أولئك الذين هم أهل اختصاص. ونحن بعد الذي سمعنا، لا بد من أن نقول مما يشكو المواطن.

الحكومة ساهرة، تعمل منذ اليوم في إعداد الدراسات للميزانية. تهيب الأرقام أسوة بالأرقام السابقة. فيكون المجموع ما ينيف المليار، وحقل الدولة، وقطار الدولة يسير، الشعب يشكو ويثن. لا مساواة عند المواطنين، ونحن نبشر بالعدالة الاجتماعية بالمساواة، نتظر الازدهار والعمران ونتمثل بأميركا وانكلترا وفرنسا والعمران في لبنان يسير على ظهر سلحفاة.

الطاقة البشرية، يجب الحكومة، تنقص دينامو الدولة.

تدوير الاعتمادات، دليل ساطع على أن الحكومة مسؤولة وعاجزة. فإذا كانت الطاقة البشرية ناقصة في الإدارات، فماذا تعمل هذه الحكومة حتى تبقى على هذا الهيكل المهترئ على حد قولها.

عندما جاء الرئيس صائب سلام حمل إلينا مشعل ثورة من فوق. وأين الثورة؟ في الخطب. ظهر علينا بثورة غضوبة. فضائح وكذا وكذا. فإذا الفضائح فقايع صابون، تضمحل بعد لحظات ينتظر المواطن عمل الدولة. وإذا ما جاء نائب ووقف ينتقد راجياً من وراء انتقاده الإصلاح يقال عنه مخرب ومهرب، وداع إلى اليسارية في هذا البلد.

أطمئنكم يا سادة إلى أن النظام في لبنان، الذي كفله الدستور، وكفلته الرئاسة الأولى، لن يغير إلا بإرادة من يمثل. وإن الطائفية في لبنان هي السيف، هي الحارس الأمين للحفاظ على هذا النظام. فإذا لا يختبئ الحاكمون وراء تغيير النظام. النظام تقييد، النظام أحرف لمن وضع النظام، بإمكانه تعديل هذه الأحرف. إنما تعديل هذه الأحرف يرجع إلى هؤلاء الجالسين ههنا ليس لغيرهم. فإذا، ممن تخافون فإذا ثار المعلمون يطلبون حقاً شرعياً، طبيعياً لهم. انجاههم بالطرد وبالبنادق؟ لا يا سادة؟ الجوع والحرمان هما المدعاة للثورة على النظام. ونحن لسنا من دعاة الثورة على النظام، وإذا قام زميل منا وطالب بتغيير النظام، فالنظام لن يتغير بحسب إرادة هذا الزميل إنما الزميل، إذا طلب فهو يرغب في تعديل النظام حتى تعم العدالة الاجتماعية الجميع. فلا يكون فريق ناعماً بالخيرات وفريق يتوسل طريق الاكتفاء فقط للدواء والكسوة أو الطعام عدا عن الكتاب.

هؤلاء الذين يطالبون بهذه القضايا، أيجوز لرئيس الحكومة أن يقول: لبنان في خطر، ويظهر على شاشة التلفزيون ويقول: سدوا الطريق أمام المعلمين، ثاروا على النظام، ثاروا على القانون، نحن ضد التظاهر، ضد الإضراب إنما إذا اضطر المرء يوماً لأن يتظاهر فإنما يتظاهر عن حق لأن الدولة لن تع طلبه، لم تع أمره، لم تع حاجته وما هي الجهة التي تدعو الحكومة للاستغراب إذا تظاهر المعلمون؟ إذا اضرب المعلمون، فالإضراب أصبح قانوناً في هذه الدولة. حتى المهندسون في الدولة والمدراء أضربوا في عهد الحكومة السابقة، فلماذا لم ينفذ فيهم المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ حتى ينفذ هؤلاء المعلمين المساكين الذين ليس لهم من الحياة إلا هذه الوظيفة. وهؤلاء المعلمون هم الطبقة الكادحة بالنسبة إلى أجهزة الدولة، لا يقدم على التزام الجسم التعليمي إلا من لم يتيسر له أن يعمل، إذا، فلنأخذ قضية المعلم بعين المحبة، بعين الضمير، بعين المسؤول الواعي أن لا نشور لإثارتهم. داود النبي في العهد القديم، عندما عاد من معركة من معاركه، عاد جائعاً

هو ورجاله دخل الهيكل وأكل هو ورجاله خبز التقدمة المحرم الممنوع، الخبز المقدس أكله داود.

المعلمون إذا أضربوا، انحرهم ونجعلهم لقمة سائغة، جذوة مشتعلة في يد اليسار؟ هذا لا يجوز.

أيها السادة: الكهنة، الكنيسة الكاثوليكية المتطورة التي تعمل بحسب ما يوحية تقليدها وتعليمها الإلهي منذ ألفي سنة، تعمل بحرق النفس، بتلاشي الإنسانية أمام إنسانية الآخرين، عندما جاع الكليروس في لبنان احتج، وأقفل المدرسة، وثار واعتصم في الصرح البطريركي.

فإذا كان حزب الوطنيين الأحرار تقدم باقتراح معجل وكلف لجنة من نوابه أن تقدمه إلى هذا المجلس، فذلك حفاظاً على هذه الفئة وحفاظاً على النظام، وحفاظاً على الكيان اللبناني.

لذلك تجاوبت الأكثرية الكثيرة في هذا المجلس ووافقت كل الموافقة على حق المعلمين لا تظهروا على شاشة التلفزيون وعلى الراديو وتخوفوا المواطنين من اليسارية، كلما اعترض مظلوم تقولون عنه يساري، وإنه يعمل لتخريب النظام ولتخريب البلاد. البلاد ليست ورقة من الكرتون أو من الشاش حتى لاقل نقطة من الماء تتصدع، تتلاشى تلك الورقة، ويتصدع لبنان وتاريخ لبنان وحضارة لبنان.

هذه الحرية التي قدسها الدستور والتي حفظتها الرئاسة الأولى هي المدعاة التي تدعو المواطنين لكي يقول رأيهم، لكي يعمل لكي يجعل من الحاكم حاكماً حقيقياً عادلاً لا حاكماً بالتظاهرات بالإكبار، بالتقدير، ومن لا يقدر ومن لا يكبر، ومن لا يؤمن بهذا يستحق الجلد والطرده والكره والسجن والحبس الخ

أيها السادة: لماذا لا يحتج المواطن والدولة والحكومة رافلة بثقة المجلس، حاكمة بحسب النظام الديمقراطي باسم ثقة الأكثرية هذه الثقة لها ثمن.

المزارع اللبناني ماذا جنى في هذه الحكومة؟

المنتجات الزراعية التي تكفل القسم الأكبر من الدخل القومي، ماذا كان مصيرها؟ التفاح في اهدن، رأفت الحكومة فأعطت عشرة قروش عن كل كيلو، فكان للمحوظين إذا صح. أما الليمون الذي عطل على السوق اللبناني عندما صدره إلى الخارج وكانت خسارة جسيمة تقدر بالملايين. هل فكرت وزارة الزراعة بأن تغذي المزارع الملاك الذي أصيب بموسمه، ونحن في هذه السنة القاحلة، السنة الغير مربية والتي يكتمش اللبناني قلبه كل صباح وكل مساء، خائفاً من هذه الكوارث الطبيعية التي مرت ولم يشهد مثلها منذ سنوات عديدة، فهل فكرت بالتعويض عليه؟

وعندما تسلمت التفاح هذه الحكومة الجليلة والتي قالت في بيانها الوزاري: نضع الرجل الصالح في المكان الصالح أوكلت رئاسة لجنة استلام التفاح إلى ضابط قديم. فمكتب التفاح المؤلف من كبار القضاة ومن كبار المشايخ ما هو عمله؟ إذا كان هذا المجلس صالحاً فلماذا لم توكل إليه عملية الاستلام والتسليم. فإذا لم يكن صالحاً فلماذا لا يزال هذا المكتب؟ ونحن ندفع معاشات وتعويضات وإيجارات الخ...

وإذا كانت الحكومة الجليلة ترغب في وضع الرجل الصالح في المكان الصالح كان يجب أن تتقي إما رجل أعمال في الاقتصاد وإما مهندساً لكي يكون رأساً على هذه اللجنة. أما إذا كانت اللجان هي مصدر إثراء لبعض المحوظين في الدولة، فكل حادث حديث.

نحن متضررون، التهريب من كل فج وعميق، حتى الساعة لم نستطع أن نبيع غراماً واحداً من الزيت، سوريا مفتوحة، أهلاً وسهلاً بالزيت.

فإذا كانت جريمة المزارع الملاك حتى تكون الحدود بهذا الشكل سائبة يا دولة الرئيس؟

انتم رئيس الحكومة، انتم وزير الداخلية، انتم مسؤولون. ماذا عملتم حتى تجادلون؟ انتم لا تزالون تجلسون ههنا بقتنا، وحتى الساعة لم ننزع ثقتنا، إن ما يجب علينا أن نقول كلمة حق، وعلى المواطن أن يسمع لثلاث نكون شهود زور ولثلاث نكون عن غير استحقاق، أوكل إلينا هذا الشعب المائل أمامنا والسامع لنا، فإذا كنتم تريدون، يجب أن تأخذوا بعين الاعتبار أننا نحن اليوم نناقشكم الحساب لنضع النقاط على الحروف لا لان تظهروا وتمنعوا غيركم من الظهور على شاشة التلفزيون، وأن تقولوا للمواطن ما تترأون انتم، وأن لا تسمحوا لغيركم لأنكم انتم

الحاكمين، أن يقول ما يفكر فيكم، وما هو رأيه فيكم، وفي هذه الحكومة لقد سبق وقرر هذا المجلس، عملاً باقتراحات وردت التعويض على عائلات زملاء قضوا نحبتهم • أما أولئك الذين عملوا للبنان كما عمل جدودهم للبنان، وتركوا ارث الحرية من ثمار تلك الجهود، فقد قضوا ولم يقرر المجلس لهم أي تعويض • أخص بالذكر منهم، المرحوم يوسف بك كرم نائب زغرنا الأسبق • أخص منهم يوسف بك الهراوي • أخص منهم المرحوم الشيخ جان حرب • أخص منهم المرحوم الشيخ مرشد حبشي • أخص منهم الأستاذ أنور الخطيب • هؤلاء، لماذا حتى الساعة لم تسارع الحكومة بالتعويض على عائلاتهم • ولهم فضل على لبنان، وعلى هذه الدولة؟

فإنني أطلب ضمير رئيس الحكومة، وضمير وزير المالية بأن يعتمدا المساواة بين اللبنانيين وأن ينظر إلى تلك الدعامات اللبنانية التي لها فضل على لبنان، وأن لا يهمل هذه الناحية، هم ليسوا بحاجة، إنما للتدليل على التقدير يجب أن تلتفت الحكومة للتفاته كريمة نحو هذه العائلات •

أما لجنة التحقيق التي بقي المجلس النيابي يعمل ليلاً نهاراً حتى تمكن من تأليف لجنة لتضع الأمور في نصابها لتطلع على الحقائق • ولكي يطلع الرأي العام على نتيجة ذلك التحقيق فقد انتهى التحقيق ووضع التقرير ورفع إلى مقام الرئاسة الثانية • وحتى الساعة، كنا في جدال، سابقاً، من حيث، إفادة تأليف وزارتين وعدم خلق وزارتين. أما تقرير اللجنة البرلمانية • فلم يصدر أي نشاط عن هذا المجلس • وليعذرني دولة الرئيس إذا قلت • إن الرئاسة الثانية لم تعط الاهتمام الكافي لهذا الموضوع الخطير • ولو أعطي الاهتمام الكافي لهذا الموضوع الخطير لما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه •

الرئيس: يا حضرة الزميل،

من ضمن المحبة والتسامح، على كل حال نأخذ منك المحبة والتسامح فأنت تعظنا أكثر مما تخطب • أولاً، الاستجواب للحكومة، وليس لرئاسة المجلس، وهذا خارج عن الموضوع • ثانياً هناك درس الموازنة ودستوريا الموازنة لها الأولوية •

الأب سمعان الدويهي: أرجوكم، يا دولة الرئيس، أنا لم أتكلم بالاستجواب، جدول الأعمال، مكتب المجلس يضعه وهذا قبل دورة الموازنة يا دولة الرئيس •

الرئيس: بعد انتهائنا من درس الموازنة يمكن أن نخصص جلسة لهذا الموضوع •

الأب سمعان الدويهي: دولة الرئيس،

الدولة في لبنان، ليست طائفية وبالأحرى، ليست دولة دينية، وقد كان للقرار التاريخي الذي اتخذته الرئيس سليمان بك فرنجية أثره الفعال وقد كان تأكيداً ألا تأكيداً على أن الدولة في لبنان، هي علمانية، بالقرار الذي اتخذته بعدم اشتراك الدولة بالاحتفالات الدينية لأن ليس في الدستور نص يوجب على الدولة أو يعين دين الدولة، فتجاه هذه الحالة، ونحن مع هذا القرار التاريخي ونحن مع إبعاد هذا القرار التاريخي، قد تستهجنون كل

الاستهجان ما سأعرضه عليكم، أو بالأحرى سأقترحه عليكم •

الدولة، عدا عن كونها تحشر الموظفين الدولة عدا عن كونها تقتسم الموازنات والاعتمادات • فإذا جاء دور رجال الدين أصبح أيضاً لهم حصة في الميزانية، فالدين هو لله ومن احب التعبد لله كرس نفسه لله، ولا يطلب من أحد تأمين إعالتهم ولا يسمح لأحد أن يشرف عليه، وان يكون رئيساً عليه وان يجعله عرضة للتنكيل والنقل، والقصاص، إلا لفئة منه ومن طبيعته، ومن كيانه، ومن شخصيته الدينية •

المسيحية مستقلة في لبنان تمام الاستقلال والدولة مستقلة تمام الاستقلال، المطالبات تكثر • والدولة يوجد عندها ضعف بالنسبة إلى رجال الدين • وأنا عن غير استحقاق، انتمي ولي شرف الانتماء إلى هذا الجسم أنما، أنا لا اقبل أن أكون موظفاً في الدولة • أنا أربأ برجال الدين أن يكونوا موظفين في سلك الدولة • وأنا لا اقبل أن يكون التوظيف سبيل عيش لرجال الدين، وأنا أريد على حد قول دولة الرئيس صائب سلام، أن أحق ثورة من فوق، لا ثورته الكلامية، إنما ثورة حقيقية، وهي أن أحرر رجال الدين من عبء الدولة، من نير الحكم في الدولة، من أن تكون هي المشرفة، وليست الدولة مشرفة عليهم وعلى أعمالهم. أنا أقدم الإفتاء، لانه مركز كريم مقدس ولانه يعود للخلافة، بالتاريخ إلى المقام الأسمى إلى ذلك العربي الكبير الذي خرج من المدينة إلى يثرب ليهدي الناس إلى المكرمات •

فإذاً الإفتاء مركز ديني كريم لا يجب أن يكون رئيس مصلحة، أو مدير مركزي في الدولة يجب على المسلمين أن يؤمنوا لهذا المقام الكريم الكبير، ميزانية تليق بهذا المقام الكبير • وأنا لا اقبل أن يكون قضاة الشرع عرضة للوساطات، ولكذا ولكذا وبكلمة، المسلمون عندهم من الأوقاف كالمسيحيين، يجب على أوقاف المسلمين، أن تكفي رجال الدين، وان تعيش رجال الدين بالتقير، لان رسالتهم، هي الهيبة هي سماوية، وليست زمنية ما يعطى لرجال الدين، سنين أو شيعيين أو دروز، أو مسيحيين، ما هي إلا دراهمات قليلة جداً، ترتن رجال الدين عند الدولة أنا أريد أن أحرر رجال الدين من الرهن عند رجالات الحكومة، فإذا كنتم تريدون أن تحرروا، أن تكونوا طلائع ثورة اجتماعية مدنية علمانية، يجب أن تعلموا ذلك، وان تمنعوا المساعدات عن رجال الدين •

الأوقاف في لبنان، وكلمة خطيرة أقولها، تؤلف بأقل تعديل، ما يوازي الملياري ليرة لبنانية • ما هو عدد رجال الدين عند المسيحيين وعند المسلمين، وميزانية الدول ترضخ، تقع تحت عبء الإدارة والموظفين، وليست الميزانية من المشاريع المجدية التي تدعو إلى الأمل بالازدهار • في لبنان لا يحقق شيء فإذا كانت الدولة علمانية وهي علمانية فعلاً ودستورياً، إنما تراعى شؤون الموظفين بالحركة الطائفية • يجب أن تضع نصب أعينها هذا الكلام، فأما أن تسترجع أملاكهم وتصبح ملكاً للدولة، وأما أن تمنع عنهم بارة الفرد حتى يتمكن رجل الدين، حتى يتقلص عنه ظل المادة وحب المادة، وحتى تتبلور نفسه وضميره فيتجه إلى الله فإذا كانت الدولة تريد أن تبني دولة حديثة يجب أن تبدأ من هنا وان تنطلق من هنا • إنما لا افهم كيف يوضع في الميزانية خمسمائة ألف ليرة إنارة وتنوير وكهرباء ومائتان وخمسون ألف ليرة إنارة وكهرباء وتلفون • ومائة واربعة واربعون مليون ليرة مساعدات

ونفقات وتعويزات، فإذا جمعنا كل هذه الأرقام نتساءل أين تصرفها الحكومة وبأي طريقة • كل الصرف يكون بطريقة استثنائية فلماذا لا يثور الموظفون ولماذا لا يثور المعلمون.

وزارة الخارجية يا سادة زيدت ميزانيتها هذه السنة ما لا يقل عن ستة ملايين أو عشرة ملايين.

التحرك السياسي في لبنان، بربكم ما هي الاتفاقات الاقتصادية، التجارية، الصناعية التي حملها إلينا معالي وزير الخارجية «ابن بطوطه». هذه هي الضرورة الكاملة المتكاملة. ونريد أن نبني دولة حديثة، بماذا؟ بهذه الأرقام الهزيلة. أربعمئة وثمانون مليوناً مدورة حتى سنة ١٩٧٢. وبعد هذه السنة ستدور، وتزداد هذه الأرقام ويقال نفقات معقودة، اعتمادات، عقدت نفقتها درست مشاريعها ولم تنفذ ولماذا؟ فإذا، ماذا تعمل هذه الحكومة. أنا أرى، بالرغم من أن لنا في هذه الوزارة الجلييلة عدد من الوزراء المحترمين، أن تذهب هذه الوزارة، من أن يكون الفشل رائدها، لأن المواطن لا يقبل ولا يريد أن يسمع عن هدر الأموال بهذا الشكل، وهو يجوع ولا يتمكن من تصريف موارده هذا ظلم ولا يقبل به الضمير الوطني، ولا تقبل به الإنسانية، ولا يقبل به الإنسان، فإذا كانت البعثات الخارجية منتجة، فلتكن ميزانيتها أكثر من ذلك، لا سيما، وقد صدر قرار جديد بزيادة التعويضات للبعثات الخارجية مائتان بالمائة فليقولوا لنا، هل لان زيارات الوزراء إلى معامل السلاح كلفت السفراء هناك تغطية هذه المصاريف، لا نعلم لماذا زيدت. وهذه السفريات وهذه البعثات الخارجية لا تنتج للقارئ اللبق. عدا أن هناك طريقاً جديدة بين الرئاسة الأولى والرئاسة الثالثة، هناك تشابك في الرئاسة الأولى دائرة فيها ملاك خاص فجاءت الرئاسة الثالثة اليوم تهيم ملاكا خاصاً ومستشارين. والوزراء، ما هو دورهم، بربكم نريد أن نعرف، الوزير بما عنده من مدراء ومستشارين، يضع الدراسات ويرفعها إلى مجلس الوزراء عن طريق رئاسة مجلس الوزراء، ورئيس الوزراء عنده المستشارون يدرس أيضاً مشروع الوزير المختص ويضع تعديلاته عليه، ويأخذ موقفاً. ومن ثم، يصعد هذا المشروع إلى الرئاسة. فالرئاسة حق من حقها، فهي السلطة الأجرائية، فهي بدورها، ستضع النقاط على الحروف. وهنا يصبح التصادم لماذا؟ لا ندري. دستورياً، الوزراء هم المستشارون لرئيس الدول ولرئيس الحكومة إما أن نوظف المستشارين بستة آلاف وسبعة آلاف وعشرة آلاف، والفقراء لا يؤمنون الدواء ولا الرغيف، وهكذا الميزانية تذهب هدرأ تعيينات وإضاءات، وتشابك صلاحيات.

أما مجمع بعبداً، وقد فتح الباب الواسع الذي أغلقه السياسيون والمخلصون. ولكن كما عودنا دولة الرئيس، يفتح الأبواب على مضراعيها، وبضجة كبيرة ومن ثمة يسعى إلى اغلاقها بتستر يوم الجمعة، لماذا نسكت لماذا لا نتصارع، لماذا نترك المشكلات للأجيال الطالعة، لماذا استعمال المخدرات، وقانونياً الأطباء لا يسمحون بإعطاء المخدرات لأي كان إلا بأمر من الطبيب. من دفع مجلس الوزراء لكي يتخذ القرار التاريخي، من دفع رئيس الوزراء لكي يرجع عنه شخصياً ومن دفع رئيس الوزراء في العيد الكريم، بعد أن أنهى مفتي الجمهورية خطابه أن يقول له، بلغ، أن يوم الجمعة هو يوم تعطيل رسمي. وهو يعطل يوم الجمعة ولا يأتي إلى ديوانه، لماذا؟ فإذا كان رئيس الحكومة يعطل يوم الجمعة فعلى من يقرأ مزاميره داوود. أعلينا؟ استعمل سلاحه ضد المعارضة ورمي

بالشارع عليهم ليقول لهم إنني مسلم والمعارضون ليسوا بإسلام. هذا واقع، فنحن لا نرضى ولا نقبل أن يحكم البلد على هذه الصورة. يا سيدي إلي الشرف أن أمشي أنا وعلي، أنا لما بدي شوف التشكيك بهذا الشكل. بدي خلص البلد من هذا الشيء هذا لا يجوز عملتو لنا لبنان يساري هيك بالدعاية.

وزير الصحة: مين قال لك عاملينو يساري؟

الأب الدويبي: وزير الخارجية يجوب العالم ولا يتمكن من توقيع القرارات والمعاملات هنا في وزارة الخارجية. وقضية غلاء اللحم هل بحث بها في الدول المنتجة؟ هل تباحث مع أحد من المغتربين التجار الكبار لكي يكون هناك تبادل بضاعة لبنانية بلحوم أجنبية؟ ماذا عمل بربكم؟ ليأتي إلى هذه الندوة هنا، ويتلو علينا بتقرير ضاف ما أنتجه.

وزارة الصناعة والإسكان والنفط، وقد صدق المجلس الكريم على إنشائها نحن نقع أرضاً من ثقل ميزانية الجزء الأول والثاني وقد زيدت الميزانية ثقلاً بوجود هاتين الوزارتين فأين هو الإنتاج النفطي، وأين الإسكان؟ إذا أردنا أن نبني ألف مسكن وألفين مسكن، هل يجب أن يكون هناك وزارة للإسكان؟ فهذه المصاريف غير المجدية، إذا صرفت في سبيل الموظف الذي يعتبر السرقة والاحتيال حقاً له لكي يؤمن عيشه، إذا رفع مستواه ورفع معاشه أفضل من أن يكون لنا وزارة صناعة ووزارة نفط ووزارة إسكان وتعاونيات.

استلمت الحكومة مؤسسة راديو اوريان، من وضعت على رأسها؟ هل وضعت أحداً من الجيل الطالع، صاحب الاختصاص؟ فإذا قيل رئيس مجلس إدارة انترافليأت دولة الرئيس برئيس مجلس انترا وبميزانيته وبالديون المثقلة وبالمصاريف الباهظة التي وضعها على كاهل هذه المؤسسة. ومع ذلك لأنه لم ينجح بهذه المؤسسة، فقد عين عضواً أيضاً مع السيد سالم مع السيد الداعوق لإدارة هذه المؤسسة. هذا تصديق لما قلت. إن تأليف المجالس واللجان تنفع للأشخاص فقط وليس للإنتاج. هذا إثبات على أن الحكومة لا تضع الرجل الصالح في المكان الصالح.

أما الأجور، أما أجور رؤساء مجالس الإدارة فحدث ولا حرج.

الحكومة تريد تصحيح الميزانية وتريد الدفع بلبنان الحديث. فقد خصصت وزارة التصميم بثلاثة ملايين ليرة. إذا كنا نريد أن نبني وطناً، وأن نبني وطناً لأجيال عديدة وأن لا يحكم علينا الجيل الطالع، يجب أن نخطط. وما مشاكلنا الاجتماعية، وما مشاكلنا التربوية إلا لأن التخطيط لم يكن له أثر. وأن الذين أرادوا التخطيط لم يوفقوا بمعاونين، لكي يخططوا فعلاً وينفذوا، وأكبر دليل، أن مشروع الليطاني خطط بكامله. وأن منسوب الثمانمائة والستمائة متر ٢ وكل هذه الأقاويل موجودة في الليطاني، أخفيت لمصالح، الله اعلم. نعم كان يجب أن ينتهي مشروع الليطاني سنة ١٩٧٢ بكامله، وأن يكون منتجاً بكل فروعه.

لطالما تكلمنا وتحديثنا عن مجلس إدارة انترا، وانترا مسؤولة عن كازينو لبنان، لأنها تملك كازينو لبنان. ماذا

في الكازينو؟ الكازينو مديون. والكازينو تعمل وتريح. هل وزعت أرباحاً عن المساهمين؟ هل وفّت بعض الدين؟ وهذه التوظيفات، والمال أين هو؟ نريد أن نسأل معالي وزير المالية، والسيد دحداح الراجع في كرسي عظمته ومجده عن ذلك.

أنا أتمنى أن أتمكن من الحصول على ميزانية انترا. لكي اذهل الجميع بهذه الميزانية. ولكي اجعل الجميع تترحم على بيدس ذلك العبقرى.

مجلس السياحة، وزارة السياحة. السياحة لم تعد بعد الآن زيارة الأماكن الأثرية. في لبنان السياحة شمس وبحر وثلج. ماذا عملت وزارة السياحة؟ وما هي ميزانية السياحة ومجلس السياحة؟ ليسمح لي صديقي الشيخ حبيب، أن السياحة ومجلس السياحة هما لأبناء الذوات. الشمال فيه الجميل، الجميل من الشواطئ ومن الرمول ومن الشموس المحرقة. فإذا، ما هو حظ الشمال، شاطئاً وجبالاً. والأرز المسكين، ما هو نصيبه من ميزانية السياحة ومجلس السياحة. فلولا الزميل كمال جنبلاط وهذه كلمة حق لما صنعت طريق الأرز الحديثة. يخافون من كمال جنبلاط، لانه داعية إلى اليسار وإلى تهديم النظام. وهو ابن جنبلاط، ابن المختارة وهو اصمد مني في المحافظة على النظام.

الموارد المائية والكهربائية. حمل لنا معالي الوزير في الجلسة الماضية، كراساً كبيراً عن القرى التي رويت وشربت. أما نحن فنقول عن القرى التي نفذت فيها المشاريع، وهي حتى الآن عطشى لا تشرب. في قضاء زغرتا مشروع نبع القاضي، صنع وخصص لمياه الشفة، لما بنيف عن أربعة وثلاثين قرية. كنت أتمنى أن لا يكون قد نفذ هذا المشروع، لانه أولاً لا يفي بأجرة الموظفين، ثانياً. لان درسه عاطل جداً. فهذا المشروع قد عمل في عهد الرئيس شمعون. وخطط سنة ١٩٥٧ ووضع له في الميزانية ٥١ مليوناً ونفذ في عهد الرئيس شهاب ونفذ أيضاً في عهد الرئيس حلو وفي عهد هذه الحكومة الحاضرة يستثمر.

قرى لا تشاهد المياه وهي عطشى، لا يمكنها أن تروي غليلها من الماء، ولا يمكنها أن تقضي حاجاتها. وهناك قرى يوجد فيها أبار اتوازية كقرية كفرياشين، وقرية العربة وقرية حوقا. فلماذا لا تعتمد وزارة الموارد المائية والكهربائية فوراً إلى تركيب الأجهزة اللازمة لتأمين حاجات المواطنين؟

في زغرتا لا نزال ندفع ثمن الطاقة الكهربائية ثلاثة وعشرين غرماً، أهل سمعتم بمثل هذا الثمن بعد اليوم في لبنان. الحكومة مسؤولة، أهل تسمح الحكومة أن يدفع الزغرتاوي ثمن الكيلوات ٢٣ غرماً وفي المنطقة يدفع المواطن ستة عشرة غرماً. ويقولون: لماذا تعترضون؟

أما وزارة العدل، فان الغبن اللاحق بالقضاة من حيث أجورهم ومكاتبهم ومكتباتهم اقل شيء يجب أن تفكر فيه وزارة العدل إقامة ناد في كل محافظة للقضاة. اقل أمر يجب أن تفكر فيه وزارة العدل، عدم المناقلات الارتجالية وأن لا تعرض القضاة للموت على الطرقات موتاً ذريعاً.

أيجوز أن تعطل المحكمة الإدارية؟ أيجوز أن يبقى مجلس شورى الدولة بدون رئيس ثلاث سنوات وصاحب الثورة من فوق يقطع الرؤوس وينادي بالمخربين و... الخ.

أصلحوا ما أفسد غيركم حتى ننادي بكم وبصلاح إصلاحكم. أما أن تنادوا بالتخريب وانتم تدكون فوق التخريب تخريباً فهذا لا نقبل به ولا نريده.

أما المحظوظون في وزارة العدل، في تأليف اللجان، فقد وجه إلى الرئيس السابق كتاب مفتوح من وزير العدل السابق. أتمنى على وزير العدالة أن يقرأه.

وزارة الداخلية التي وجهت البنادر إلى الطلاب، نعم، هي ترأف بهم وتحرسهم ضمن المدارس، ولكن خارج المدرسة هم تحت طائلة القانون، إنما ليسوا تحت طائلة البنادر.

مجلس الوزراء، في إحدى جلساته اتخذ قراراً بتكليف الجيش بالحفاظ على الأمن في حالات استثنائية، لمجلس الوزراء أن يقرر ويعلن حالة الطوارئ لوزير الداخلية الذي تنازل عن صلاحياته لمجلس الوزراء أن يوجه كتاباً إلى قائد الجيش يطلب إليه مساندة قوى الجيش لقوى الأمن في حالات خاصة.

فلا يجوز كل ما دق الكوز بالجرة، يالله تنكات ودبابات وكسكيت وانزلوا على الشارع رحم الله الماضي، بدنا نعيده من جديد. هذا شيء نحب أن نلفت إليه نظر معالي وزير الداخلية الذي هو غير موجود بيننا ولا احب أن نسمعنا.

يقولون هناك مخربون، وهناك دساسون، وهناك مخرضون. ماذا تعمل وزارة الداخلية؟

هناك نفقات سرية، هناك أجهزة، ماذا تعمل؟ قال لي مسؤول كبير: إن إحدى السفارات العربية توزع أموالاً على بعض اللبنانيين أو المخربين. فقلت له: ما هو دوركم يا معالي الوزير؟ طالما تعرفون ذلك، فلماذا لا تحققوا في ذلك؟

أما وضع الكلمات الحلوة في الموازنة، مساعدات اجتماعية، مرضية، عائلية، نفقات شتى الخ هذه يهمننا أن نعرف كيف تصرف. وفي قطع الحساب يضعونهم كلهم سوياً، عشرة ملايين ومئة مليون فلا يقولون هذه أين صرفت، ولا يضعون إشارة على تلك.

أما وزارة الصحة، فاني استغرب مثلاً في غرتا، يوجد مستوصف لا يؤمن له الدواء ولا يؤمن له الطبيب الدائم وفجأة استأجرت وزارة الصحة، أو الإنعاش الاجتماعي بيتاً كبيراً بعشرة آلاف ليرة وجعل مستوصفاً جديداً.

نريد أن نعرف: هل هناك خطة صحية مدروسة في بلدنا. نريد أن نعرف كيف تتعين هذه المستوصفات؟ وفي بلدنا أيضاً.

زغرتا مدينة تزيد عن ال ٢٥ ألفاً، لا يوجد فيها طبيب، كما أن قريبا جدا سيشاد كلينيك للتوليد أيضاً في المنطقة المحظوظة لا شك.

وزارة الإعلام، واي إعلام؟ سمعتم الراديو واستمعتم للجهازة الذين يتلون علينا الأخبار والتهنئات وكيف نعيش وتعيش وجه لبنان.

فأتمنى على معالي وزير الإعلام أن يقبل هذه الهالة من التشويش في الإذاعة وأن يجعل من الأذاعة اللبنانية إذاعة لبنانية صادقة، تحمل إلى المواطن الخبر السار، لا أن يستمع الخبر السامع، أن يجعل من السامع شغوفا بالأوقات التي تذيع فيها الإذاعة للمواطنين.

أما تثبت المياومين العمال في الأشغال العامة بصورة خاصة.

فأبدأ بوزارة الأشغال التي يفوق عدد عمالها عن كذا... وميزانيتها تفوق المئة مليون، والمشاريع فيها ثلاثة ملايين. فما خطيئة هؤلاء المياومين في عدم تثبيتهم وشهرهم لا يتجاوز السبعة عشر يوماً؟ واجورهم دون الحد الأدنى، وقد سبق للحزب وتبنى مطالب هؤلاء المساكين الذين حرّموا وظلموا حتى الساعة.

أما تنفيذ الأشغال في وزارة الأشغال فقد سبق لنا وقلنا: إن هناك إقطاعات في لبنان تنفذ بحسب رأي المقتطع هناك، الميزانيات، العقود الاعتمادات معقودة، النفقات معقودة ولا تنفذ بحسب رأي المقتطع هناك، الميزانيات، العقود الاعتمادات معقودة النفقات معقودة ولا تنفذ. فمن هو المسؤول؟ وزارة التربية الوطنية، أسهمها وطنية ولا يمت منها شيء إلى الوطنية. إذا كانت وطنية، فلا نحرم المعلمين من حقهم ولا نترك أطفالنا في الشوارع دون مدارس، وليست الوطنية لأن المعلمين، بعض المعلمين الذي سبق لي منذ عشر سنوات، وأنا أحذر وابنه، إلى انهم لا يعلمون التعليم اللبناني، بل يعلمون أفكارهم، وقد لفت انتباهي خطيب هنا في غرفة من غرف المجلس عندما قال: يعلم المعلم ما يؤمن به وجاء يطالب بإنصاف المعلمين.

عودونا عندما كنا أطفالاً في عهد الانتداب أن نرتل النشيد الوطني في الصباح وفي المساء وكل مرة نقف وقفة عسكرية، نرفع التحية للعلم. في الصباح وفي المساء وفي اليوم، أين هو العلم اللبناني؟ وأين هو النشيد اللبناني؟ من المسؤول؟ ليس البير مخير. التخطيط مسؤول، التربية المدنية الوطنية المسؤولة.

لم يخطط لمواجهة المشكلات في الجسم التعليمي منذ عهد الاستقلال حتى اليوم، فحتى متى ووزير التصميم الزميل والصدّيق والجار الرضي، الذي سبق له وشغل وظيفة مديرية التعليم الخاص، ماذا يهيئ لنا في دراساته لمواجهة هذه الأخطار التي يتخبط فيها النشء اللبناني والمستقبل القريب، لنواجه معضلات العصر؟

كيف ينتقي رئيس الجامعة، عمداء الجامعة، أساتذة الجامعة، المعلمون، هناك اضبارات أخذت الحكومة بقرار صرفها شاهرة سيف ديموكليس، عندما قالت، إنهم مخربون وعينت بدلهم ٣٠٩ معلمين. هل تعرفت على عنوانهم؟ هل تحققن من انتماءهم؟ فإذا، انصلح العادي بالعادي؟ ما هو التخطيط لدى وزارة التربية؟ التفيتش

يقوم بمراقبة المعلمين. إذا كانوا جاؤا على الدوام أو تركوا عملهم قبل انتهاء الدوام الرسمي. يا معالي الوزير، هؤلاء المفتشون الذين تكلفونهم القيام بمثل هذه الأعمال. هل اطلع مفتش من المفتشين على تهيئة قام بها معلم، قبل إعطائه الدروس؟ هل شاهد تحضيره؟

وزير التربية: عمال نعمل لهم دورات تدريبية.

الأب الدويبي:

والذين تنقصهم الكفاءات ماذا تنفعهم الدورات؟ هناك في المدارس يا معالي الوزير، ناظرون وناظرات، المحظوظون والمحظوظات، في هذه المدرسة أربع ناظرات الاصواف، ويشربن النارجيلة والسيكارة. وفي هذه المدرسة ناظرون يسجلون اسماءهم ويذهبون ويقومون بعمل تجاري آخر. هل حقق المفتشون؟ هل لديكم اضبارات عن أعمال هؤلاء المفتشين؟ انتم تريدون أن تعزروا المفتشين، هل اطلعتم على هذه الحقائق. تضمنون على المدرسة بخادم، وتكرمون على المدارس بالناظرين والناظرات. ما هي هذه السياسة؟ وتجمعون نصب أعينكم الرفض لحق المعلم. لماذا؟ لا يحق له؟ يجب أن يطرد؟ يجب أن يحاكم يجب أن يحول إلى المجلس التأديبي.

أما المدارس المجانية. كانت كفكرة مثالية إذا كانت رسالة، الرسالة لا يقبض ثمنها، وإذا كانت تجارة فالحكومة يجب أن تمنعها وإذا كانت مساعدة للحكومة والحكومة مسالمة، يجب على الحكومة أن تشرف هي مباشرة. أما أن تدفع الحكومة أموالا للمدارس المجانية ولا تشرف عليها، فالحكومة إذا، متواطئة مع أصحاب المدارس الخاصة. في هذه المدارس اتفاقيات مع المعلمين تتنافى والواقع الطبيعي، والاجتماعي، والإنساني. فإذا، ما هو دور الحكومة؟

أما الشؤون الاجتماعية، فلهذه الوزارة دور توجيهي طليعي، دور يتعلق عليه، لا بل يقوم عليه استقرار البلاد وأمنه. وبقاء روابط الأخوة والصداقة بين لبنان، والدول العربية وغير العربية. فهل نشطت وزارة الشؤون الاجتماعية، وقامت بما توجهه عليها هذه الموجبات؟ فمن خلال نشاط هذه الوزارة، مفروض أن لا تعكر العلاقات بيننا وبين الشقيقات والحيوان والأصدقاء، إنما بأجهزتها الكثيرة لا تعرف أين يقيم الغرباء، وإلى متى ينتقل الأجنبي، في منطقة إقامته في رأس النبع مثلاً، إلى تلة الخياط ومن تلة الخياط، إلى جل الديب، ومن جزين إلى إهدن، فإذا، ما هو دور وزارة الشؤون الاجتماعية. عندنا هنا في لبنان ما ينوف على ال ٧٥٠ ألف أجنبي يعملون بجميع أجهزتهم في بلاد الناس، على الأجنبي أن يتقدم فور وصوله إلى دائرة الأجانب، يعطي إفادة عن إقامته وعن المحل الذي سيوجد فيه. وهكذا المواطن الذي يؤجر، وإذا غادر الأجنبي المأجور، يجب عليه أن يعلم دائرة الأجانب وفي الوقت نفسه المؤجر يجب عليه أن يتقدم ويعلن عن ذلك. أما هنا، عندنا في لبنان، فلا تعلم وزارة الشؤون، ولا تعلم دائرة الأمن العام، ولو كان ما ذكرته يطبق بحسب الأصول لما ضرب بالصواريخ مقر قيادة الجبهة الشعبية. هذا مثل عن أعمال الشؤون الاجتماعية.

أما الموظفون الأجانب في هذا البلد، فهم كثيرون، في المصارف، كأن الطاقة اللبنانية وكأن الدماغ اللبناني،

هو غير مؤهل لتسلم مراكز كبيرة. لا سيما في القطاعات المصرفية. وأخص بالذكر، لأعطي مثلاً على ذلك مدير عام بنك المشرق السيد شفيق أحرص، وهو سوري ويقال، نه محكوم سابقاً على ذمة الراوي. فإذا كانت وزارة الشؤون تسمح للأجانب في العمل في هذه المراكز، هل يجوز أن نبحت أيضاً، عن المجالات التي تؤمن للأدمغة اللبنانية العمل، لانه على هذا النحو تؤمن هذه المجالات للأدمغة الغربية عن لبنان.

أما الأدمغة اللبنانية، فقد استغني عنها بوجود وزارة الشؤون الاجتماعية. فإننا نلفت نظر الحكومة، بان مثل هذه الأعمال تؤول بالضرر على الطاقة اللبنانية، وعلى هذه الحكومة، وعلى الأقل بشباب المستقبل، أمل البلاد، يجب على وزارة الشؤون عندما تعطي إجازة عمل للخدم المستوردين من مصر ومن غير مصر، أن تطرد كل مستخدم من هؤلاء، عمل عقداً آخر مع رب عمل، وترك عمله ليعمل بمعاش أعلى، أن تخرجه خارج البلاد. فهل أن وزارة الشؤون تقوم بذلك؟ أقول، إن كاظم بك، ليس بمسؤول عن كل إجازات العمل التي أعطيت في لبنان، واليوم كاظم بك عمل الجهد كي يخفف من هذا الشيء.

آمل بعد كل هذه الإطالة أن لا أكون قد أضجرت المستمعين واستمحيهم عذراً، لأن هذه الفرصة لا تسنح ولا تعطى لنا في كل ظرف.

أما مزارعي التبغ، فلان لهم حقاً وأما الندوة الصحافية التي أدلى بها وزير المالية، فهو على حق واليكم وجهة الحق، عند المزارعين، وعند معالي وزير المالية إن من قرأ بتمعن وخبر الزراعة وأصناف الدخان، لا يتمكن إلا أن يعطي معالي وزير المالية الحق بكل ما أدلاه. شهادة حق.

أما الشركة التي سبق وأهملت الدخان اللبناني، وأهملت المزارع اللبناني، وأهملت تشجيع الدخان الوطني فهي المسؤولة. ذلك مرده إلى الربح الفاحش والسهل باستيراد الدخان الأجنبي. فاتكلت على هذا الدخل السريع، غير المضني، وغير المكلف، والذي لا يلزمه أي عناء، فاتكلت على كل ما ذكرت وأهملت المزارعين وزراعة الدخان.

أنا اعرف، أنه لو سهرت الريجي على زراعة الدخان، وعلى إرشاد المزارعين، وعلى منع المزارعين من زراعة مساحات تزيد عن المساحات المرخص لهم بها، ومنعتهم من زراعة أراض لا يجوز الزراعة فيها، لكان صنف الدخان اللبناني من أحسن الأصناف العالمية. إنما تمادي المواطن بسبب إهمال الشركة في زراعة جميع الحقول المؤهلة للزراعة، وغير المؤهلة للزراعة، فتدنى الصنف وتدنت الجودة، وتدنى الخصب وصار القحل، وصار الفقر عند المزارع، وأصبح المزارع، ليس أمامه إلا الشركة والحكومة. فشهادة حق، المزارع مظلوم، بسبب الإهمال، إهمال الشركة. ويجب على الحكومة الكافلة لهذه الشركة التي لم تعد قانونية، وليس مدير الشركة الحالي مسؤولاً شهادة حق لانه حمل أوزار السابقين، وليس الجسم التوظيفي، هو الذي حمل هذه الخسارات. إنما قلت، وأقول، هو الاتجار بالدخان الأجنبي، هو الذي أهمل المزارع وأهمل تصنيف الدخان. آمل من معالي وزير المالية، أن يجعل سعر الدخان مثل السعر الذي يباع به الدخان الأجنبي، للسفارات وللشك الخارجي، أي بنصف ليرة

أو بخمسة وسبعين غرشا للعبة. عندئذ لا يتمكن المهرب من التهريب. ويستهلك المواطن الدخان الوطني. وعلى الدولة ان تسعى وان تعمل على تنشيط المحاصيل الوطنية وان تسعى إلى تعزيز الصناعة الوطنية.

أمل من معالي وزير المالية، أن يأخذ بوجهة نظري هذه، وأن يؤمن للخبز ربحاً وللمواطنين عدلاً، وأن تبقى الأسعار السابقة وأن تتسامح الحكومة في هذه السنة على أمل، منذ الآن، أن تشدد وان تثبت موجوديتها للعمل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ أمين الجميل.

أمين الجميل: دولة الرئيس،

إننا ما زلنا نبحث بهذه الموازنة وكأننا أمام أول موازنة في لبنان. الكل أعطى رأيه فيها، منهم اتهمها بأنها مزورة، كأن الموازنة هي تضع نفسها بنفسها، أو كأنها غاية بحد ذاتها انتقادات افتقرت إلى البديل، إلى الموازنة البديلة، فلم نسمع بماهية هذا التزوير كما لم نسمع ماذا يقترحون محل هذه الموازنة التي اعتبروها مزورة.

من السهولة اتهام الموازنة بشتى الاتهامات والشعارات، لأن الاتهامات أصبحت في أيامنا شعارات، وكان الأجدر بنا أن نبدي الملاحظات من أجل تطوير هذه الموازنة لبناء دولة حديثة، لأن الموازنة هي بالواقع وسيلة لبناء لبنان افضل.

هذا هو الدور الذي علينا أن نلعبه والذي أخذنا على عاتقنا نحن في حزب الكتائب أن نلعبه أما في المجلس النيابي في جلساته العامة، أو في جلسات اللجان أي الجلسات التمهيدية للاجتماعات العامة، فإنني اترك للأستاذ شادر أن يبحث في الأرقام وان يحلل هذه الأرقام، وننتقل هنا، إلى الملاحظات بشأن وضع هذه الموازنة.

الموازنة بنظري هي وسيلة، هي تعبير عن سياسة الدولة وبرنامج الدولة وهذه ليست بدعة إنما مبدأ معمول به منذ ١٩١١ إذ قالت لجنة تافت الأميركية إن الموازنة هي تعبير واضح عن برنامج حكومي. وكم كنا نود لو ان هذه الموازنة أتت بالواقع تعبيرا عن هذا البرنامج، وبكل صراحة قرأنا الموازنة مرارا ومرارا فلم نجد هذا البرنامج ولم نجد الخطة الأساسية لتعهد الحكومة باتباعها.

صرح معالي وزير المال أن هذا الأسلوب هو الأسلوب الكلاسيكي لوضع الموازنات، إننا لا ننتقد الأسلوب بل نود الاهتمام أكثر فاكثر بالجواهر وبالمحتوى، فبدلاً من أن تأتي الموازنة روتينية، كنا نود أن تكون تجديداً أو ترجمة بالأرقام للخطة السادسة وهي المرة الثالثة اشترك في مناقشة الموازنة، وبكل صراحة أيضاً للمرة الثالثة نقرأ الموازنة هي هي، وكان بوسع الحكومة إضافة ٥ بالمئة تقريباً أو ٥،٥ بالمئة على أرقام فتأتي الموازنة هي ذاتها.

وللمرة الأولى اشترك في بحث موازنة إلا يحضرها لا العدد القليل من الوزراء، لأن هذه هي المناسبة، لكي يطرح النواب المشاكل التي يعانون منها طيلة السنة، فكان بوسع الوزراء على اقل تعديل، ولو كنا نقدر المشقة التي يتكبدونها في حضور هذه الجلسات، والتضحيات التي يقدمونها. كان الواجب المقدس يستدعي حضورهم على

الأقل جلسات الموازنة، كي يتحسسوا بالمشاكل لانه في الواقع، البعض أطال الحديث والبعض الآخر أطال الكثير الكثير، إنما لا نعتقد أن أحدا من الزملاء أطال لمجرد الإطالة، بل لقول ما يريد أن يقوله من جراء التجربة التي نعيشها نحن النواب، أو من جراء الاتصال المباشر بين النائب والمواطن حيث يتحسس بمشاكل الناس وهي مشاكل لبنان مشاكلنا جميعا.

إن درس الموازنة هو بالواقع من أهم الأعمال السياسية والإنمائية لمجلس النواب أو للوزراء.

لذلك اعتقد بأننا لم نعر هذه المناقشة الأهمية اللازمة، والخطأ ربما يعود إلى النواب وليس الحق وحده على النواب إنما الحق أيضا على الحكومة، وحين يطلع النواب على موازنة، كالتي اطلعنا عليها، فلا اعتقد أنها تستحق من قبل النواب، المناقشة التي نحن الآن بصدددها.

أما بالنسبة لما ورد في هذه الموازنة فأهم ما استرعى انتباهنا هو افتقارها إلى خطة عامة تلتزم بها الحكومة في سياستها المالية من خلال تلك الخطة المالية تأثير تلك السياسة المالية على الخطة الإنمائية والسياسية،

نادرا ما أتتنا الحكومة بموازنة تظهر فيها خطة إنمائية أو خطة اجتماعية. إنما نذكر أن بعض الوزارات في العهود السابقة أتتنا بموازنات اتضح منها خطة معينة وفي إحدى الموازنات مثلا، أتتنا الحكومة بمشروع ال ٤٨٠ مليون ليرة لتنفيذ شق الطرق في المناطق المحرومة، فكان هذا المشروع هو الخطة الأساسية للحكومة إذ وردت الموازنة على هذا الأساس.

وفي موازنة أخرى أيضا، أتت الحكومة مركزة على قانون الضمان الاجتماعي. أما في هذه الموازنة بالذات فلم نجد ما هي الخطة الأساسية أو ما هي المنجزات الأساسية التي تود الحكومة أن تنفذها في هذه السنة أو في السنوات القادمة،

وعندما نتقدها هذا الأسلوب التقليدي فإننا لا نتقدها هذه الحكومة بالذات إنما نتقدها كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم في لبنان منذ فجر الاستقلال، وهي تتحمل جميعها هذه المسؤولية، ونأمل من الحكومة الحاضرة أن تسعى في المستقبل إلى اخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار من اجل تقدم وازدهار لبنان. اجل، هذه الموازنة تفتقر إلى أمور عديدة، أولا تفتقر إلى برجة ودراسات وافية ينتج عن انعدامها التبذير في الأموال العامة واستعمالها في غير محلها والدليل على ذلك، الأموال المدورة التي تدورها الحكومة سنة بعد سنة لان الموازنة افتقرت إلى برجة حقيقية ولو انها اعتمدت هذه البرجة لكنت استعملت هذه الأموال في محلها ولم تدور.

فمن ١٩٧٠ إلى ١٩٧١ دورت الحكومة ٣٧٤ مليون ليرة ومن ١٩٧١ إلى ١٩٧٢ دورت الحكومة مبلغ ٤٦٨ مليون ليرة، وهذه الأرقام بخط مدير عام المال بالذات ومن الأموال التي كان من المفروض على وزارة الأشغال العامة أن تنفقها في ١٩٧٢ وقدرها تسعون مليونا مع المبالغ المدورة سابقا ٦١ مليون فيكون المجموع ١٥٧ مليونا. كان الباقي من تلك المبالغ ٨٢ مليون ليرة. يعني أنها أنفقت اقل من النصف، وهذا في الدور الأول والثاني

والثالث ٨٢ مليون ليرة أي اقل من نصف المبالغ المرصدة أساسا لوزارة الأشغال العامة وكذلك الأمر بالنسبة لوزارة الموارد المائية والكهربائية إذ بلغ مجموع الاعتمادات ٩٧ مليون ليرة، الباقي منها ٨٩ مليون ليرة. وهذا هو الدليل الساطع لما نشكو منه نحن في الإدارة أو في المشاريع الانمائية التي تفتقر البلاد إليها. ان هذه المبالغ المدورة، هي أحد أمرين، أما إننا لسنا بحاجة إليها في الأشغال العامة فنستعملها على الأقل في القطاعات الاجتماعية لبنني بـها المستشفيات والمدارس وما شابه ذلك، واما أن وزارة الأشغال بحاجة الى ذلك فلنعمل على استعمال هذه المبالغ إذ لا يعقل أن تبقى هذه المبالغ مجمدة سنة بعد سنة وتتطور سنة بعد سنة وتستعملها الحكومة فيما بعد دون مراقبة المجلس.

وفي مناقشة الموازنة في اللجان أتى مدير عام وزارة الأشغال وصرح هنا في هذا المجلس ان وزارة الأشغال العامة (ونأسف لعدم وجود الوزراء بيننا حتى نصارح بعضنا البعض) صرح ان ليس بإمكان وزارة الأشغال العامة أن تقوم بمسؤولية الأعباء الملقاة عليها فلنفهم من هنا ماذا تعمل الحكومة؟ إما ان هذه الوزارة جديرة بان تقوم بهذه الأعمال وإما أنها غير جديرة بأن تصرف هذه الأموال على مشاريع أخرى.

قال لنا أيضا مدير عام الأشغال العامة ليس بإمكان وزارة الأشغال العامة ان تهتم بالمشاريع الصغيرة كما ليس بإمكانها الاهتمام بالمشاريع الكبيرة، فأنشأت مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية.

نريد أن نفهم، ما هي مهمة هذه الوزارة إن لو تهتم بالمشاريع الكبرى، إذا هنالك مجلس خاص يكلف الخزينة الكثير الكثير من الأموال، ولا أريد أن اطرح هنا كل ما يجري في مجلس تنفيذ المشاريع ومن جهة أخرى ليس بإمكان وزارة الأشغال العامة أن تهتم بالمشاريع الصغيرة؟

إذا، ما هي مهمة هذه الوزارة؟ لنصارع أنفسنا، وهذا الواقع مرير، وإنني لم اخترع شيئا ولم أفكر بشيء هذا هو الواقع المرير بتصريح المسؤولين بالذات،

ورد في فذلكة الموازنة وفي إحدى صفحاتها الصفحة ١٩ بالذات عن البناء وافتخرت الفذلكة بأن البناء زاد ١٢٠ بالمئة فهل بإمكانني أن اسأل الحكومة: كم هي عدد الرخص التي أعطيت في بداية هذه السنة؟ بإمكاننا أن نقول منذ بداية السنة حتى اليوم لم يعط إلا عدد ضئيل ضئيل من الرخص، لماذا؟ لأننا أيضا بدون أي برجة، بدون أي دراسة، البناء يزدهر فجأة ولا نعرف لماذا ازدهر، وكيف ينخفض. وهكذا بدون أي سياسة النمو. حركة البناء رغم ان البناء في لبنان يلعب دورا هاما جدا من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية إذ ان المسكن يستوعب القسط الكبير من ميزانية المواطن اللبناني.

إذا لا نعرف إن هذه ١٢٠ بالمئة هل هي مساكن شعبية؟ هل هي مساكن فخمة؟ وما هي سياسة الحكومة في المستقبل؟ هل سياسة الإسكان، وما هي نتائج هذا الازدهار الفاحش أو الضخم جدا بالنسبة لمستقبل الاقتصاد اللبناني.

لا جواب في الفذلكة على هذا السؤال، إنما فقط ١٢٠ بالمئة هذه ال ١٢٠ بالمئة انخفضت ولا ادري، يمكن ال ١٠ أو ١٥ بالمئة ثم في هذه الموازنة لا تحليل للنتائج. كان لنا موازنة في السنة الماضية، موازنة ١٩٧٢ فماذا كانت نتيجة هذه الموازنة؟ ماذا نفذ من محتويات تلك الموازنة، ماذا عملت الحكومة بتلك الموازنة؟ لا تحليل؟

كيف يمكننا أن ندرس موازنة ١٩٧٣ بدون أن نحلل ماذا جرى في موازنة ١٩٧٢ إذاً، كل ما نقول اليوم هو في الغيب، هو مجرد ملاحظات غير مستندة إلى شيء حسي أو إلى أي تحليل للموازنات الماضية إلا الأرقام الخطيرة التي قرأناها بالأموال المدورة والمبالغ المدورة.

ثم هناك عدم تنسيق ما بين عدة نشاطات مماثلة. هناك عدة قطاعات تعنى مثلاً بالسياحة والرياضة والأمر السياحية، ثلاثة قطاعات تعنى بهذا الأمر، وزارة السياحة الرياضة والشباب، والإنعاش الاجتماعي فهذه الجهازات الثلاثة تعنى بأمور الشباب وبأمور السياحة وبأمور الترفيه على صعيد الشبيبة اللبنانية، وهناك أيضاً ثلاثة قطاعات تعنى بنفس الأمر، فما هو التنسيق فيما بينها جميعاً، في الواقع إننا بحاجة إلى ميزانية خاصة للسياحة وإلى ميزانية خاصة للرياضة والشباب وإلى ميزانية خاصة للإنعاش الاجتماعي لأن للسياحة جهازاً خاصاً اسمه استقبال الشباب، فاستقبال الشباب مثل الرياضة والشباب ومثل الإنعاش الاجتماعي.

فما هو الجهاز الذي ينسق ما بين هؤلاء وهل نحن بحاجة إلى ثلاث ميزانيات لهؤلاء؟

ثم عن قضية الزراعة والمشروع الأخضر هل هناك من تنسيق؟ هنا موازنة مستقلة وهناك موازنة مستقلة فأين التنسيق ما بين هاتين الميزانيتين؟

ثم عن الدعاية للدولة بصورة عامة، هناك أيضاً السياحة والخارجية والإعلام، وهناك ميزانية مشتركة بدون تنسيق.

نصل هنا إلى نقطة خطيرة وخطرة جداً وأتمنى على معالي وزير الأشغال الالتفات إليها، في كل بلدان العالم قضية التخطيط. فقضية التخطيط تعني شيئاً تقدماً، التخطيط يعني ازدهاراً، التخطيط يعني شيئاً علمياً إلا في لبنان، ففي لبنان كلمة تخطيط تعني إجراماً، أعود فأقول كلمة إجرام، لأن التخطيط في لبنان معناه مثلاً: نأخذ منطقة تمتد من انطلياس إلى ضبية فنأتي بقلم احمر ونضع إشارة على خط من انطلياس إلى ضبية، نجعد أملاكاً عامة وأملاكاً خاصة نجعدّها مدة عشرين سنة، ولا حياة لمن تنادي ٠٠٠

بدك تأخذ تخطيطاً للبناء، ما فيك تبني

بدك تبني ما أحد يشتري.

بدك ترهن ما أحد يرهّن، وأكثر من ذلك بدك تدفع ضريبة، بتدفع ضريبة على أملاك لا يمكنك استعمالها، فهنا مفهوم الجريمة، وهذه جريمة اعتقد أن الحكومة مسؤولة عنها مئة بالمئة. وأقول بهذا الانفعال لأنه يوجد اليوم تخطيط جديد عم يعمل في مجلس تنفيذ المشاريع في مجلس تنفيذ المشاريع، وليفهم الرأي العام أن هناك تخطيطاً

جديداً يعمل في مجلس تنفيذ الماريح تخطيط أوتوستراد يوازي الأوتوستراد الجديد، يمتد من جديدة المتن إلى ضبية ليلتحق بطبرجا. هذا الأوتوستراد سيوضع على الصحيفة العقارية وسيجمد، ويعمل مجزرة جديدة، ويعمل أيضا جريمة جديدة، وكم من أشخاص تخرب بيوتهم ولا من مجيب، وهذا الوضع ليس فقط في المتن الشمالي بل في الكثير الكثير من المناطق ولكن المتن الشمالي والمتن الجنوبي متضرران اكثر من غيرهما، لان المتنين هما من ضواحي بيروت المباشرة، ونحن نعاني من المشاكل التي تعانيها بيروت لكننا بدون الامتيازات التي تحصل عليها بيروت، إن مدينة بيروت تمتد إلى المناطق المجاورة بدون أي اهتمام. منطقة المتن الشمالي زادت بمدة خمس سنوات من ٢٠٠ ألف نسمة إلى ٧٠٠ ألف نسمة ما بين المخيمات وبين النازحين وبين المنطقة الصناعية الجديدة، والمناطق السكنية التي نشأت في الرابية والنقاش وعين سعادة وما شابه ذلك.

كل هذه المناطق الجديدة نشأت فجأة ولا من يهتم بها، فنأتي ونضع لها تخطيطا ونحرق دين الجماعة ألا ترون انها منطقة مهمة أيضا مثل بيروت؟ على الأقل اهتموا بها. هناك تنظيم مدني تعلمنا كلمة جديدة اسمها مدني. أما إيجاد تنظيم مدني يهتم بتلك المناطق، أو انه لا يوجد تنظيم مدني، وحينئذ لتترك كل منطقة تهتم بنفسها. وبمقابل كل ذلك، لا ذكر ولا تلميح عن برامج للدولة كي تصبح النشاطات بصرف المبالغ المنفقة على هذه النشاطات اكثر فعالية ونعتقد أن هناك محاولة منذ زمن طويل من قبل مؤسسة فورد، لتجهيز وزارة المال تجهيزا حديثا لتتمكن من مراقبة الانفاق في وزارة المال، إننا لا نسمع عن هذه الأعمال منذ ست سنوات وحتى تاريخه ولا عن هذا المشروع، ولا نعرف لماذا هذا المشروع لم ينجح حتى تاريخه.

إن بعض البلدان تأخذ بمبدأ الخطة العشرية، فتعتمد الخطة العشرية في الموازنات، وتؤسس موازنة كل سنة على هذه الموازنة العشرية.

أما في لبنان فليس فقط لا يوجد لدينا خطة عشرية، ولا مخطط شامل، إنما يوجد تشابك وتوجد أمور بالواقع مذهلة. فمن جهة الموازنة وهي الوثيقة الأساسية، أهلا بالموازنة بالقرب من الموازنة هناك خطة سداسية، (ويمكن أن البعض ما عنده خبر)، يوجد إلى جانب الموازنة خطة سداسية أيضا، واتمنى أن تقرأوا الخطة السداسية وقد أتيت بها لكي اقرأ لكم بعضا من الخطة السداسية.

بالواقع في الخطة السداسية أشياء تبعث الجنون. أولا، الخطة السداسية طلبت إنشاء وزارة للثقافة عملنا وزارة إسكان. ولا اعلم الخطة السداسية لماذا عملناها؟

وبعدها هناك أشياء أحلى من هذه في الخطة السداسية. فالخطة السداسية تقول، بقضية المدارس: تقول وتتعهد بأنها ستنشئ في وزارة التربية الوطنية ٣٣٠ ألف مقعد مدرسي جديد للتلاميذ، بطرف ست سنوات. في الصفحة ١١٩ من الخطة السداسية. هذه الخطة السداسية تقول: ٣٣٠ ألف مقعد، إذا، لازم يعملوا ٥٥٠٠ مقعد في السنة وعلى ست سنوات ٥٥ ألف مقعد. وكان من المفروض في هذه السنة أن يكون لدينا ألف مدرسة، من موازنة السنة الماضية.

يعني، ١٩٧٢، والف مدرسة ١٩٧٣ والف مدرسة ١٩٧٤ ولا اعرف إذا كان ابتدأنا أو اننا ما ابتدأنا بعد. على كل حال، هذه المبالغ التي ستتفق، وبغض النظر عن التجهيز وغيره، لأنه عندهم طموح أكثر من هذا، وسأقول ما هو هذا الطموح.

طموح وزارة التربية هو المساهمة في تكوين جوقة سمفونية وطنية ومجموعات موسيقية وتعزيز الفن المسرحي من ناحية التعليق ومن ناحية التمثيل.

ولكي تروا كيف التنسيق ما بين الخطة السداسية والموازنة. ربما حصلنا على المبالغ لإنشاء أو لبناء هذه المدارس، فهل يا ترى لحظ أساتذة في الموازنة للتجهيز وللمقاعد، ولتدريب الموسيقى والفولكلور والـ ١٠٠ الخ؟ وأيضا لحظت خطة الشمول يعني تأتي بالمسجل إلى المدرسة وبأفلام السينما وكلها ملحوظة هنا.

تكلّمنا عن الخطة السداسية. بالإضافة إلى الموازنة العامة، نصوت على القوانين على حدة، يوم نصوت على الاوتوستراتادات ١٢٥ مليوناً كان الاعتماد مئة مليون فعدّله اللجنة وجعلته ١٢٥ مليوناً. ثم الطرقات، ١٤ مليوناً و ١٢ مليوناً. أي ٢٦ مليوناً. وهذه أيضاً جديدة. ثم تأتي مشاريع الري وما شابه. يعني، بهذا الوضع، الذي يصرخ، يحصل على ما يريد، كما يقول المثل عندنا «الطفل الذي يبكي يرضعه أمه».

وفي نفس الوقت، نعود إلى منطقة، وهي بيت القصيد. ولا أريد أن تفكروا بأن لي مصلحة فيها، ومنكم من يعيش في نفس هذه المنطقة. ولا يمر نهار ما لم تسيروا فيها. وهي منطقة المتن الشمالي والمتن الجنوبي. واتمنى على حضرتكم أن تعملوا مشواراً على حارة حريك أو على جهة الحدث أو على جهات الدكوانة. بالطبع كل واحد منكم يذهب إلى مصلحة السيارات ليعمل ميكانيك لسيارته. وفي قانون الميكانيك نص على وجوب كون السيارة نظيفة. أنا أؤكد لكم إذا فتح شخص كاراجاً قرب مصلحة الميكانيك لتصليح الامور تسورات، ينجح.

منذ سنوات، وهذه المنطقة التي هي قلب لبنان النابض والتي هي بالواقع متنفس لبيروت، ليس لها حظ من الـ ١٤ مليوناً ولا بالـ ١٢ مليوناً، ولا بالـ ١٢٥ مليوناً، وليس لها حظ من اعتمادات موازنة الأشغال العامة.

إننا نقول ذلك من قلب مجروح وليس لمجرد الانتقاد. إن لنا ملء الثقة بأن الحكومة ستعتمد إلى اخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار، ليس لمصلحتنا، إنما لمصلحة هذه البلاد ولمصلحة لبنان. ونرجو أن تأتينا الحكومة في المستقبل بموازنة، ليست موازنة شركة مساهمة، تتوازي النفقات مع الواردات، بل نريد موازنة متحركة ومتحررة من الأعباء الموجودة اليوم، وتصبح الموجه الأول للسياسة الإنمائية، ولكي يتمكن لبنان من أن ينتقل من مرحلة الدولة التي همها حفظ الأمن فقط، إلى الدولة الحديثة بكل معنى الكلمة.

وبهذا المفهوم، إن التوازن بين النفقات والواردات، ليس هو المشكلة الأولى، وليس هو الأهم، ولكنه تأثير النفقات والواردات على الحياة الاجتماعية والإنمائية، ووضع حد للفوارق بين الطبقات الشعبية، ولكي يحصل كل ذي حق أو مطلب، على حقه أو مطلبه العادل.

وكي نصل إلى هذه المرحلة، يجب أن تكون الجباية صحيحة، كي يأتي الإنفاق أيضا صحيحا.

وإننا، حتى تاريخه، لا نعرف إلا ما نلمسه شخصا في وزارة المال، لا نعرف الوسائل التي تستعملها الوزارة في فرض الضرائب بل سمعنا أشياء، وأشياء كثيرة.

ثم سمعنا أيضا إن هناك شركات كبيرة شركات ضخمة، لا تدفع قسطها من الضرائب. وهنا تكمن الجريمة الثانية.

الجريمة الأولى هي على عاتق الدولة من جراء التخطيطات التعسفية، والجريمة الثانية هي على هذه الشركات الضخمة التي عليها أن تساهم في نمو الاقتصاد اللبناني، والتي لسوء الحظ، حتى تاريخه، ولدينا هنا بعض الأرقام لشركات لا تدفع، والتي توازي حركة أعمالها الملايين سنويا، ولا تدفع أكثر من بضعة آلاف كضريبة، هذا إذا لم تصرح بأنها تخسر. فكيف يمكننا أن نجابه هذا اليسار الذي نتخوف منه، كيف يمكننا أن نجابه هذا اليسار بدون أن نستوفي الضرائب التي بها نقوم بالنشاطات الاجتماعية وبناء المستشفيات والمدارس وما شابه. ذلك والبعض منكم، الذي عانوا من المستشفيات يعلم جيدا ما هي الأعباء التي يمكن أن يتكبدها المواطن في المستشفيات الخاصة في لبنان. إذا نتمنى على وزير المال الذي نقدر ونحترم، نتمنى عليه أن يعطينا ما هي المشاريع المستقبلية من أجل فرض الضريبة على تلك الشركات.

وهناك بعض القوانين التي يقتضي تصحيحها وهي قوانين الرسوم على الأملاك. فالكمل يعلم بان نشترى عقارا بمائة ألف ليرة ونبيع هذا العقار بمليون ليرة وخاصة في هذه الأيام. وهذا الشيء اصبح عاديا، تشتري عقارا وقبل تسجيله تكون قيمته قد ارتفعت. هذا ربح لا نستوفي عليه أية ضريبة.

وهناك قضية ثانية: قضية التسهيلات التي وضعها قانون تملك الأجانب. إذ ان القانون أعفى من الضريبة الأجنبي الذي يبيع من لبنان، إذا يقتضي فرض الضريبة على الجميع. هذا القانون يعطي الأفضلية للأجنبي على اللبناني. بدلا من أن يكون لمصلحة اللبناني اصبح ضد مصلحة اللبناني.

فعندما تعتمد هذه الطرق والبرمجة والجباية الصحيحة فيصبح بإمكان الدولة أن تقوم بالواقع بالمشاريع الاجتماعية، بشرط أن تكون منظمة. وان تقوم بالمساكن الشعبية والمستشفيات، وأيضا انصاف بعض المناطق التي يحسدها البعض والتي هي بالواقع أصبحت اليوم مناطق محرومة.

ولا أريد إطالة الكلام أكثر من ذلك إنما لي ملاحظة أخيرة.

اعتقد بأنه إذا اشتركت وزارة التصميم العام بصورة فعالة بوضع الميزانية أو اشتركت بكل وزارة على سبيل التنسيق بين الوزارات وشاركت بصورة فعالة وبصورة منسجمة مع وزارة المال بوضع الميزانية. فعلى أقل تعديل يأتي التنسيق ما بين القطاعات الحكومية أكثر فعالية. وربما يخفف ذلك من انتقادنا للحكومة، في المستقبل، وشكراً.

الرئيس:

ارفع الجلسة إلى الساعة العاشرة والنصف من صباح غد الأربعاء.

الرئيس:

استؤنفت الجلسة، حضرات الزملاء.

هناك عدد من النواب، طلبوا الكلام للاستيضاح حول الاعتداء الأخير. كما أن رئيس الحكومة طلب الي أن يدلى ببيان لتوضيح ما حصل، ولشرح تفاصيل الاعتداء. الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

نحن بصدد مناقشة الموازنة وكنت أتمنى أن لا نضيع دقيقة واحدة بالتأخير المتابعة مناقشتها للوصول بالأمر إلى نهايته ضمن الدورة الاستثنائية الحاضرة، ولكن ما طرأ في الليلة الماضية يفرض علي أن أقف بابتداء الجلسة وابلغ الزملاء الكرام ما عندنا بالموضوع.

حوالي الساعة الواحدة من بعد نصف الليل الماضي داهمت قوات العدو الإسرائيلي منطقتين في الشمال، منطقة البداوي التي فيها مخيم لإخواننا الفلسطينيين ومنطقة البارد التي فيها مخيم آخر لإخواننا الفلسطينيين. كان عدوان غادر ولا أقول مفاجئ، لأنه في نظري، طالما أن إسرائيل قائمة فعديانها مستمر، لكنه كان غير عادي هذه المرة كان غير عادي لأنه لم يسبقه أي شيء صغير قبل أن يكون كبيراً، ليكون ذريعة لإسرائيل لهذا العدوان.

عودتنا إسرائيل في السابق أن تأخذ ذريعة من أمر حصل حقاً أو على غير حق، فتجعل من الذريعة سبباً للعدوان. ولكن في هذه الحال كلنا يعلم أن الهدوء كان يسود المنطقة ويسود الحدود اللبنانية بصورة خاصة في الآونة الأخيرة، إلى أشهر بعيدة. إننا نعلم وكلكم يعلم ان هدف إسرائيل كان ولا يزال دائماً هدفان، واحدهما محاولة وضع شقة بيننا وبين إخواننا الفلسطينيين والآخر النيل من جبهة لبنان الداخلية. قد فشلت في الماضي في هذين الهدفين دائماً، لأننا كلنا مع إخواننا الفلسطينيين بتلاحم مستمر وتفاهم كامل. والجبهة اللبنانية الداخلية كانت وستبقى إلى الأبد امنع من أن ينال منها أي عدو غادر.

من المؤلم أن أعلن أن ما وقع بواسطة قوات هيليكوبتر وانزال بحري في آن واحد في المكانين نتج عنهم تدمير وتخريب مباشر ممن قاموا بالعمل من المعتدين ومن قنابل متفجرة موقوتة تركوها بعد أن غادروا المكان. دخل معظمهم على ما اعتقد إلى الآن بواسطة الزوارق البحرية وأتى الآخر بالطوافات. وعلى حد قولهم فيما بعد انهم أعادوا المعتدين بالطوافات.

معلوماتنا إلى الآن تشير إلى أن هنالك العدد الكبير مع الأسف الشديد من الضحايا من إخواننا الفلسطينيين الأمنين في مخيماتهم، وعدد كبير من القتلى أحصي، إلى آخر ما بلغنا رسمياً، اثنا عشر منهم، ولا يزال الكثير تحت الأنقاض بما دمروه من منشآت وابنية.

يؤلمنا أن يكون وقع هذا العدد من الشهداء من إخواننا الفلسطينيين الذين أعلن ليس باسم الحكومة اللبنانية فقط بل باسم لبنان جميعاً أننا نشاركهم بهذه الخسارة وخسارة وطنية عربية لنا جميعاً، وهذا شأننا مع العدو باستمرار.

رحم الله الشهداء وأعطانا القوة لمجابهة العدو في استمرار صمود الجبهة الداخلية صفاً واحداً دائماً كما تعودنا وبالتلاحم مع إخواننا الفلسطينيين لرد العدوان عنا بأي شيء.

هذه كانت المعلومات التي وصلتنا إلى الآن وقد بقيت طيلة الليل بعد وقوع العدوان مع القيادة في وزارة الدفاع نراقب تطور الأمر وطلبت إليهم أن يضعوا تقريراً مفصلاً دقيقاً عن الواقع، لأن ما أعلنته لكم اليوم هو ما تمكنا من الحصول عليه إلى الآن. وعندما يصلني هذا التقرير ربما كانت الصورة أوضح لنعلنها لكم.

هذا ما أحببت أن أعلنه وأنا واثق من أن ليس الحكومة وحدها بل النواب الكرام جميعاً هم وتمثيلهم للشعب اللبناني بأسره سيبرهنون كما برهنا دائماً بأننا لن نسمح لإسرائيل بأن تنال منا على أي صعيد بأي عدوان يقع مهما كبر حجمه ومهما كبر نوعه.

الرئيس: إسرائيل دولة قامت أصلاً على الجريمة، جريمة اغتصاب ارض وتشريد شعب، وعلى الجريمة أيضاً تثبت ان وجودها مستمر على إراقة الدماء، على المجازر والمآسي وعلى افطع ما تكون هذه المآسي والمجازر.

إن الرئاسة باسم المجلس النيابي إذ تعلن ان لبنان سوف لن تزيده هذه الاعتداءات إلا إيماناً بالقضية اللبنانية العربية الفلسطينية. إن الرئاسة إذ تعلن ذلك تتوجه إلى جميع المجالس النيابية في العالم، من الدول المتحضرة لتهدد هذه الشعوب وهذه الدول أن تسهم في وضع حد لاستمرار هذه الاعتداءات البربرية لأن هذا العدوان ليس على لبنان فحسب وليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل هو يستهدف الحضارة هو يستهدف المفاهيم الحضارية في هذا العصر ومن أجل ذلك فإن الرأي العام العالمي مسؤول عن وضع حد لهذا العدوان الذي يصيب المفاهيم الخلقية والإنسانية الحضارية في هذا العصر.

أنا تكلمت باسم المجلس يا دكتور زكي مزبودي وأظن أن الجميع اكتفوا بهذه الكلمة.

زكي مزبودي: إن الكلمة التي تفضلت بها الرئاسة تعرب عن رأي المجلس، فنرجو ان تعمم على العالم، باسم دولتكم وباسم المجلس.

الرئيس: وان نرسلها برقياً، لا مانع

والكلمة في مناقشة الموازنة للدكتور فريد سرحال.

فريد سرحال: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

لقد فوجئنا بالخبر الأليم الذي تناهى إلى مسامعنا بواسطة الإذاعة وعنيت به خبر ضرب إخواننا اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات نهر البارد والبدواي.

إننا نأسف شديد الأسف للقضايا البريئة المظلومة من جراء هذا الهجوم الغادر الذي لا مبرر له البتة. أجل ان الاستنكار والخطب والتباكي والمزايدات لن تردع عدونا عن تكرار مثل هذه الاعتداءات الغاشمة. إنما يفيدنا ويفيد القضية الفلسطينية نفسها إصلاح أوضاعنا واتحادنا جميعاً لبنانيين وعرباً واعداداً أو طائناً إعداداً فعلياً صحيحاً تقنياً وعسكرياً ومعنوياً للصعود في وجه هذا العدو العنيد الظالم المستبد ولسوء الحظ المنظم والمتحد.

وهذا هدفي في كلمتي التي حضرتها قبل وقوع هذا الحادث المؤسف لأتلوها عليكم وتحاشيت فيها التهجمات الشخصية والتشكيك وتوخيت أن تكون كلمة بناء هدفها تحليل واقعنا والدعوة إلى جعل أو طائناً بمستوى المجابهة لهذه الاعتداءات المتكررة أكان ذلك على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي. ولنعد الآن إلى موضوعنا الأساسي، درس الموازنة.

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

لا أريد بكلمتي هذه أن اكرر ما سمعتموه مراراً وتكراراً في ما سلف من الجلسات المتعاقبة منذ عشرات السنين لأننا كلنا متفقون على الجوهر في ما يخص الميزانية التي نحن بصدد درسها الآن هذه الميزانية التي تكون عادة صورة مصغرة عن مستوى البلد في التنظيم والتخطيط والازدهار والتطور ومماشة العصر.

ومتفقون أيضاً على أن الأوان قد آن لنخلص عنا انساننا العتيق البالي، ولننبد بعيداً العقلية القديمة المتحجرة التي لا تزال تفكر وتعمل بطريقة لم تعد تصلح لعصرنا الحالي، لقد آن لنا أن نضع جانباً أنانيتنا ومصالحنا الشخصية والانتخابية وخلافاتنا لنعمل بجدية لمصلحة هذا البلد، كل البلد وتقدمه وازدهاره، لان على النائب والوزير خاصة أن يعملوا ليس فقط لمحازبيهما وأنصارهما ومنظمتهم بل لجميع اللبنانيين بكافة مناطقهم وطبقاتهم.

وآلا نرى أنفسنا في المدى القريب أو البعيد أمام مأزق خطير يصعب تحطيه، وهذا ما ينتظره أعداء لبنان.

سأحصر كلمتي في نقطتين عامتين: الإدارة الحالية والتخطيط المدروس ونقطة أخرى خاصة هي ميزانية وزارة الصحة.

أولاً الإدارة:

كل مواطن قلق من حالة الإدارة المشلولة العاجزة عن التنفيذ والدرس والتخطيط، الجامدة مكتوفة الأيدي إزاء أي مشكلة أو صعوبة طرأت أو قد تطرأ.

يتحدثون عن الغلاء. هل في الإدارة جهاز باستطاعته أن يتحرى أسبابه ويضع القواعد الفعلية للتصدي له وإيقافه.

أي مشروع مدروس ومحول نراه نفذ أو ينفذ بالمراحل المعدة له مسبقاً. الام يعود ذلك إلى نقص المال. كلا. هناك مشاريع بديية ملحّة وبسيطة لم تجد حتى الآن من ينفذها: منعطفات خطرة، طرق ضيقة أو غير معبدة، جسور متصدعة منهارة بالرغم أن نفقاتها مؤمنة. هناك مدرسة مهنية تبرع لها مغترب كريم بمبلغ نصف مليون ليرة، وضع حجر أساسي، منذ أكثر من ستة أشهر وهناك أوتوستراد ملحوظ له الملايين ما زالوا يعدونها بالمباشرة فيه منذ أكثر من ستة أشهر. والبرهان الأكبر على عقم الإدارة وفسادها وعجزها: تعداد الفضائح التي كانت وما تزال تلهينا عن الأمور الجوهرية البناء، ثم المبالغ المدورة من ميزانية سابقة، تلك المبالغ التي تفوق مبلغ ستمائة مليون (إذا صحت الأرقام). على من حق، أيا ترى، في كل ذلك.

كلنا مسؤولون عن هذه الحالة المتردية، من المواطنين وموظفين صغاراً وكباراً ومن حكومات ومجالس نيابية متتالية. فيجب، والحالة هذه، وضع حد سريع وفعال لكل هذه، وعلينا أن يتحمل كل منا المسؤولية الملقاة على عاتقه مهما كانت ردود الفعل.

التخطيط المدروس -

قلما قرأنا صحيفة أو مجلة أجنبية منذ سنوات ولم نجد فيها خبراً للدرس يتعلق بالتخطيط والتحسب للعوامل التي قد تطرأ من الآن حتى السنة الألفين. تعدد دوائر رسمية مختصة يتناول شتى النواحي الحياتية من تطوير الزراعة وإيجاد الأسواق لمنتجاتها والاهتمام بالثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها، من تطوير الصناعة وتأمين المواصلات البرية والبحرية والجوية، من تخطيط صحي شامل في حقل العناية والوقاية دروس علمية عصرية عن حاجات البلاد إلى مستشفيات ومستوصفات وتنسيقها تنسيقاً فنياً يؤمن عناية فعالة كاملة.

ومن تنقية أجواء المدن وصيانة الأنهر والشواطئ من التلوث والحفاظ على الثروات الطبيعية وتحسين المسكن اللائق وتأمينه للطبقات المحدودة الدخل ومن التنسيق بين الدروس الجامعية وحاجات الاستخدام ومن زيادة الدخل القومي وزيادة مقدار الإنتاج لتناسب وزيادة دخل الفرد مع حفظ التوازن بين كسبه وانفاقه وترفيه وضعه وبالاختصار وضع خريطة شاملة واضحة ومستقبل أفضل يتلاءم والتطور المنشود.

فأين نحن من كل ذلك،

سمعنا بالمشاريع الكثيرة واستعملت كل وسائل الإعلام والدعاية للترويج لها وذلك منذ سنوات وسنوات ولكن ما إن نصل إلى التنفيذ حتى نصطدم غالباً بعدم وجود دروس جدية مفصلة متكاملة أو نصطدم بنقص أو عيب في هذه الدروس ومع ذلك نرى أن الدولة أنفقت الملايين لمكاتب خاصة وخبراء أجانب دون جدوى.

يجب الاعتراف أن الخزينة لم تكن مفكرة في هذا المجال إنما النقص في عدم الدروس ومن ثم في التنفيذ. ومن المؤسف أن نرى أموال المكلف تذهب هدرًا.

إن البلاد غنية بالكفاءات العالية وفيها عدد وفير من خريجي أكبر معاهد العالم يمكن استخدامه في تخطيط ودروس واسعة يلحق بوزارة التصميم أو سواها من الإدارات العامة بذلك نحول دون هجرة الأدمغة ونطعم الإدارة بعناصر فنية وجدية وديناميكية متطلعة إلى المستقبل مستبقة الحاجات الحياتية التي لم يعد بالإمكان إيقافها لانه يستحيل إيقاف عجلة التقدم.

إن لبنان بذكاء وأبنائه وصغر مساحته وعدد سكانه يجب أن يكون قطباً للتكنولوجية يعمل ليس له فحسب بل لجميع أشقائه العرب الاعتبار هذا أمر من صميم واجبه ورسالته.

واني ألفت نظر الحكومة على الأخذ بعين الاعتبار هذا الاقتراح عندما تعد موازنة العام المقبل.

أما النقطة الثالثة فهي نقطة خاصة أحب أن أتوقف عليها: عانيت بها ميزانية وزارة الصحة منذ أن دخلت هذا المجلس وأنا أفتش واتحرى عن تخطيط صحي مدروس يتطلع إلى حاجات البلاد الملحة للمدى القريب وللمدى البعيد من عناية ووقاية فلم أعثر على شيء من ذلك.

طبعاً عثرت على تمنيات في إنشاء العديد من المستشفيات والمستوصفات على قوانين للوقاية لم ينفذ فيها شيء. ثم لم أجد درساً إحصائياً تقنياً عن متطلبات المناطق وحاجاتها إلى عدد المستشفيات والأسرة وكافة الأجهزة الصحية الضرورية للعناية بصحة المواطنين جميعهم على أكمل وجه وأتم الشروط العصرية.

أي والله لم أجد ذلك الدرس الذي يمتد إلى أبعد قرية ودسكرة في لبنان ليعالج مرضاها ويعتني بصحتها اعتناء بأي من اللبنانيين وخاصة أن الفقراء والمحتاجين إلى عون الحكومة موجودون بأكثرية الساحقة في هذه القرى النائية الحدودية.

لا ننكر أن هنالك كتيباً بعنوان «واقعنا الصحي» للدكتور جميل عانوتي مدير عام وزارة الصحة الذي نشهد له بالخبرة والتجرد لكن اعتقد أن إحصاءات كتيبة لواقعنا الصحي وأرقامه لم تكن كلها واقعاً بل تمنياً إذ يعدد أن هناك واحداً وعشرين مستشفى حكومي يضم ألفاً وخمسمائة وخمسة عشر سريراً وهذا العدد من المستشفيات والأسرة لم يكن يعمل فعلياً آنذاك.

ولنأخذ على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر مستشفى بعلمك حيث يقول إن عدد أسرته يعرفها مائة وخمسون. بينما نعلم أن هذا المستشفى قد استغرق بناؤه من سنة ١٩٥٥ حتى ١٩٧١ حيث بوشر بالعمل فيه، ولا تزال عالقة في أذهاننا مهزلة افتتاح مستشفى تبين حيث استعيرت ممرضات لافتتاحه ثم أعدن فور ذلك إلى مراكز عملهن والسلام.

فضلاً عن أن هذه الإحصاءات المعطاة في الكتاب تعود إلى عشر سنوات وأكثر. وليس بخاف أن أموراً كثيرة قد طرأت في السنوات العشرين، زيادة سكان لبنان وتغيير في توزيع هؤلاء السكان الإقليمي، والمتطلبات متزايدة تقنياً وتجهيزياً إلى ما هنالك من الأمور والان بعد أكثر من عشر سنوات نرى أن عدد الأسرة والمستشفيات

الحكومية لا يزال هو هو كما اننا متفقون معه على القول بعدم التكافؤ الملموس في توزيع الحكومة لجسمها الطبي ومؤسساتها على المحافظات والاقضية.

لان مستشفيات بيروت والجبل تستقطب أكثر من ثلثي الأطباء والموظفين والمتعاقدين بينما بعض الاقضية خالية من أي طبيب.

أما وقد مضى على استنتاج الدكتور عانوتي عشر سنوات فماذا نرى من تقدم وتطور في هذا الحقل. هل طرأ تغير جوهري على مستشفيات بعبداء، طرابلس، بيروت، زحلة، بالرغم من أن الميزانية قد ارتفعت من ١٥ مليوناً إلى ٤٥ مليون ليرة. بالرغم من أن الضمان الصحي قد اخذ على عاتقه قسطاً وافراً من العبء الملقى على وزارة الصحة. طبعاً إن مستشفيات الجنوب تحسنت إدارتها وأعمالها، وذلك بفضل الذي انفق ملايين الليرات. وهنا كنت أريد أن أسجل ملاحظات عديدة على هذا الإنفاق الذي لا مجال الآن للحديث عنه.

هذا عدا ما قام به الجيش اللبناني وما يقوم به الآن من مساهمة وخدمات في المستشفيات الحدودية الجنوبية إزاء هذه الأرقام يحق لنا التساؤل، هل سينتفع الفقير اللبناني المريض من زيادة الثلاثين مليون ليرة؟

الضمان الصحي

ولكم أيضاً مثالا على عدم تخطيط الدروس.

إن الحكومة السابقة لكي تحد من الاعتمادات المخصصة للمستشفيات الخاصة (٩ ملايين ليرة)، أنشأت فروعاً للطوارئ في مستشفى بيروت وبعبداء بالرغم من أن هذه المستشفيات لم تكن معدة لذلك فحشرت الأطباء المتعاقدين والموظفين وغيرهم فكانت النتيجة أن عدد العمليات لم يواز النفقات التي أرصدت لها. فأصبحت العملية البسيطة في الطوارئ تكلف الحكومة أكثر من ألف ليرة. وأمامي إحصاء لأعمال بعض الأطباء المتعاقدين في أحد المستشفيات الحكومية في السنة الماضية للطوارئ.

الطبيب الفلاني ٣ عمليات.

الطبيب الفلاني ٦ عمليات.

الطبيب الفلاني ١٧ عملية.

الطبيب الفلاني ٢٢ عملية.

الطبيب الفلاني ٣٤ عملية.

وأمام عجز المستشفيات الحكومية اضطرت الحكومة الحالية، كما جاء في الموازنة، ليس فقط إلى أن تعيد اعتمادات المستشفيات الخاصة إلى ما كان عليه قبل الحد منها، إلى أن ترفعه إلى ١٢ مليون ليرة، والسبب الوحيد في هذه الفوضى والتبذير وهدر الأموال هو عدم وجود تخطيط مدروس للتنمية الصحية.

وإننا نأسف لذلك أشد الأسف لأننا عجزنا أن ننظم في لبنان هذا البلد الصغير مساحة وسكاناً أوضاعنا الصحية.

وأخشى ما أخشاه أن نظل في ارتجالنا وعدم درس الحاجات الفعلية الملحة في هذا البلد. ولقد سمعنا مؤخراً من كافة وسائل الإعلام أن الحكومة مزمنة على بناء المستشفيات الكبيرة في بيروت وطرابلس وزحلة وصيدا وقد أعطيت أرقام باهرة معدة لأن تقترض من الضمان الصحي لاجل تنفيذ هذه المستشفيات.

هل إن مجرد بناء المستشفيات الموعودة كاف لتأمين الخدمات الصحية. وهل سيكون بالإمكان تجهيز هذه المستشفيات وتشغيلها وإدارتها، لتفي بما يتطلب منها المستشفى بمستشفى بعلبك التي استغرق بناؤه خمس عشرة سنة، وبمستشفى بعبدا الذي لم يتم بناؤه بعد منذ عشرات السنين. وهناك أجنحة بمستشفى اوتيل ديو والجامعة الأميركية اللذين لم يصير إلى استخدامهما بعد لانهما لم يتوفر لهما الجهاز الإداري، بربكم لا نريد أن تعدوا الجائع بأكل اللحوم الطريئة قبل أن تؤمنوا له الخبز والجبن.

ويريدون أيضاً جعل مصحح ظهر الباشق مركزاً لجراحة القلب، وهنا بالله عليكم، أريد أن أسأل من أعطى هذا الاقتراح والفكرة، هل رأيت مرة مركزاً لجراحة القلب حتى تخصص مصححاً بنى منذ عشرات السنين لجراحة دقيقة تقنية تتطلب بناء عصرية معدة منذ البدء لذلك، مع كافة التجهيزات من أشعة ومختبرات عصرية وبنك دم مما يكلف أضعاف ما أرصد له.

نحن نبهر الناس بالأرقام التي غالباً ما تظل حبراً على ورق.

استحلفكم بالله أن تعطونا دروساً وتقنية ومخطيطة وواقعية. إذا كفانا هدر أموال وإضاعة وقت مما أدى ويؤدي إلى الفوضى وعدم الإنتاجية والتأخر.

الطريقة الأجدى والسريعة هي إصلاح المستشفيات الحاضرة وتوسيعها وتجهيزها وضبط إدارتها، وإذا أردتم أن تبنيوا مستشفيات جديدة فاحضروا ذلك في مستشفى واحد في العاصمة. تضم فيه الأعمال الطبية المستعصية على المستشفيات الحالية: جراحة القلب، جراحة الدماغ، نقل الأعضاء وغيره... ونحشد أطبائنا النابغين المشتتين في العالم. فبدلاً من نرفع مستوى الطبابة العلمية. ونحن قادرون إذا تضافرت جهودنا في هذا المضمار أن نصاها أكبر المستشفيات في العالم فنوفر بذلك لجميع اللبنانيين بكافة طبقاتهم المعالجة خارج البلاد ولا مانع من تسليم إدارة هذا المستشفى لهيئة علمية كالجوامع الطبية في بيروت. كما لنا ملاحظات عديدة بخصوص الصحة العقلية. ولنا في هذا المجلس قطب في هذا المضمار وهو الدكتور مانوكيان، وقد حدثني عن الدروس العديدة التي قدمها للوزارات المتعاقبة وبدون أي جدوى، نعم يريد أن يبني مراكز للمتخلفين في المحافظات وخصوصاً لتسهيل زيارات الأهل وهذا عنصر مهم في العلاج كما يريد أن يضاف إلى المؤسسات الطبية الحكومية فروعاً تعنى بالمتخلفين عقلياً.

وقد كلفت مع لجنة تضم أطباء وموظفين من وزارة التصميم والصحة العامة ومجلس الجنوب بتقديم مشروع لتطوير العناية الطبية في الجنوب، فاجتمعنا وسهرنا ليلي وقدمنا المقترحات والخرائط والحلول واقمنا ننتظر التحقيق والتنفيذ ولا نزال ننتظر.

وهناك مآخذ كثيرة على أوضاع الصحة وميزانيتها فرجائي عند وضع الميزانية المقبلة أن نشارك في إعدادها اللجنة الصحية ودرسها قبل أن تعرض على اللجنة المالية.

ولقد حضرت، وليتني لم أحضر مناقشة اللجنة المالية لميزانية الصحة وشفقت لسبقها وتصديقها بأقل من نصف ساعة.

أيها الزملاء

من مجمل أقوال النواب الذين تعاقبوا على هذا المنبر مواليين كانوا أم معارضين لمست الإجماع العام على إنقاذ الحالة والأوضاع المتردية وغير الطبيعية في هذا البلد.

ولكن لا أحد منا يريد أن يجعل من هذا المنبر حائط مبكى فحسب نطلق من فوقه التذمرات والتشكيات والانتقادات طوال مدة نيابتنا طائنين إننا بذلك قد قمنا بواجبنا النيابي نحو الوطن وشعب هذا الوطن الذي نمثل، ثم نلعب دور بيلاطس البنطي فتتبرأ مما جرى ويجري. كلا أيها الزملاء ان البكاء على الأطلال لا يجدي نفعاً ولا يدفع بالركب إلى الأمام. وانما تضافر القوى حكومة ومجلساً وشعباً وتوحيد الكلمة وحرص الصفوف والتعاضد والتعاون على ما فيه الخير للجميع والنيات الحسنة المجردة هذه كلها المجدية والبناءة والتي من شأنها أن تصلح فاسداً وتقوم وتنظم وضعاً شاذاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ لويس أبو شرف.

لويس أبو شرف: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام.

لن نزيد على ما قاله الدولة رئيس المجلس باسم النواب جميعاً بما يتعلق بالحادث الأخير وانما يهمني أن اطمئن دولة رئيس مجلس الوزراء، إلى أن الوحدة اللبنانية الداخلية، لن ينال منها عدو أياً كان هذا العدو مهما اختلفت وسائله وذرائعه. واطمئنني إلى أن القضية الفلسطينية، هي قضية اللبنانيين دون تمييز، أو استثناء أو تفريق، ما دامت قضية حق وعدل، حملها لبنان ويحملها من على المنابر الدولية والصحافة العالمية. ولا نقبل بأن يتهم لبنان من أي موضع كان، ولا أن يزايد عليه أي بلد عربي في هذا المجال. وليس له إلا أن تصان سلامة أراضيهِ وتحفظ سيادته وكرامته، وقد صينت هذه الكرامة وحفظت هذه السلامة، بعد أن فهم كل من الفريقين وضع الآخر.

سيدي الرئيس، نحن نقدر الكلمة الملزمة وندرك المسؤولية المترتبة عليها. ننتقد مؤيدين أو معارضين، وهدفنا في الحالين التنبيه إلى الأخطاء والإصلاح. نحترم أصول المعارضة النزيهة المترفعة عن الحقد والكراهية والبغضاء، كما نحترم أصول التأيد، لا الموالة البعيدة عن التبخير وسياسة الفللفة والترقيع والاستسلام. ولهذا

ترانا من خلال مناقشة الموازنة نثير أموراً وقضايا، قد لا يعتبرها البعض ذات علاقة مباشرة بموازنة ما تزال تجرر أذيال التقليد، وتحمل رواسب القديم. ولكنها أمور وقضايا حقيقية وهامة تنعكس أبعادها على الدولة التي مرآتها الموازنة.

لقد أثار بعض الزملاء أموراً، هي من موضوعات اختصاصهم. واثار البعض الآخر أموراً نفذ من خلالها الى أعمال الحكومة وتصرفاتها بعد الوعود. أما أنا فليسمح لي أن الفت النظر إلى الإدارة التي تستنزف ٧٦ بالمئة من مجموع الموازنة العامة. هذه الإدارة، يا دولة الرئيس، يوم كنت على مقاعد النيابة، كنت تعلن بجرائك المشهورة: إن الادارة فاسدة من أدناها إلى أعلاها، أو من أعلاها إلى أدناها. وما بني على الفساد يبقى فاسداً. ومعرفة الفساد والتشهير به دون إصلاحه اعظم خطراً وضرراً من معرفته والسكوت عنه. هذه الإدارة ينتظر الشعب، وتنتظر البلاد، أن تعمل فيها حسب الوعد مبضع الجراح، وأنا اعلم ان العملية قاسية وصعبة جداً. ولكن البلاد تنتظر البر بالوعد ليطمئن المواطن إلى سير معاملاته بسرعة، بدون رشوة أو وساطة. وتتحجر الدولة من قيود تشد بجناحيها وتمنعها من الانطلاقة الصحيحة المثمرة البناءة الخيرة النتاج. وليسمح لي بالتالي أن أتناول نقطة قد تبدو لأول وهلة في نظر البعض تافهة. ولكنها ذات أهمية كبرى تتعلق بأول عمل تشريعي يتحتم على المجلس القيام به، عملية الموازنة فما هو دور النواب في هذه الموازنة، وكل موازنة؟ طبعاً أن يدرسوها ويقروها، ويجيزوا للحكومة الإنفاق دون أن يراقبوا هذا الإنفاق. هذا من حيث الأصل. أما من حيث الواقع فهي الإدارة بالذات تضع هذه الموازنة التقليدية موزعة أبواباً وفصولاً وبنوداً دون أن يكون للنواب رأي أو كلمة، حتى فيما يجيزون للحكومة الإنفاق عليه، ولا يراقبون بالتفصيل هذا الإنفاق. كأنما الإدارة أكثر علماً بحاجات المناطق أكثر من النواب أنفسهم، أو أكثر شعوراً وتحسساً بالمسؤولية تجاه المناطق وحاجات المناطق. وإذا قيل ان السياسة تفسد كل مشروع قلنا، ومن يضمن لنا أن الوزارة والإدارة لا يمثلان دور السياسة في مثل هذه المشاريع.

الجزء الأول من الموازنة تضعه الإدارة وضعاً روتينياً، ولا من يعترض ولا من يجزئون والجزء الثاني من الموازنة، المخصص للتجهيز والإنشاء. تتعالى صيحات النواب وانتقاداتهم حوله. ولكنها تذهب هدراً، لا فائدة منها تترجى. ولو تمكنا من جمع ما انفق في الجزء الثاني سنوياً، وفي المواضع نفسها لرأينا ما يدهش وما يذهل.

أما الجزء الثالث فيترك أمر التنسيب فيه لمجلس الوزراء وهنا تتم عملية التوزيع بين الوزراء. وتبقى للنواب الموافقة بصورة إجمالية على مبدأ الإنفاق. أهذا هو دور النواب في هذه الموازنة، أيها الزملاء؟ نحن لا نريد أن تظل الكيلة في الطاحون، وان توجه إلى الوزراء انتقادات، كانوا هم بدورهم يوجهونها إلى الحاكمين من قبل، ويهتمون بجمعاتهم وحدهم. والأدلة لا تنقص. أو يهتمون بخصوصياتهم وحدها، والبراهين لا تعوز. حتى يقول الناس، ما أشبه الليلة بالبارحة. وهم جاءوا لتحسين الليلة وإصلاح البارحة. فنحن نقبل ان نكون سلماً لكل مصلحة عامة. أما أن نغدو سلالم لمصالح خاصة، لمصالح انتخابية، فهذا ما نرفضه ونأباه. نحن قبلنا أن نسلم أمرنا للوزراء، شرط أن تكون مساواة، لا أن يكون تحكم وتفرد واستئثار.

الإدارة تفعل كل شيء درساً وتخطيطاً وتصميماً، وربما تنفيذاً. وهذا من حقها ومن واجبها. هل يجوز أن، يتم ذلك بمعزل عن النواب؟ وكيف نجيز للحكومة الإنفاق دون أن نعرف كيف يتم الإنفاق بالتفصيل. ومتى، وأين، وكم، لنعود بعد ذلك نقف على أبواب سائلين: سنقابل بغياب المسؤول حينما وبحضوره اجتماعاً حيناً آخر. ثم ينفذ كل شيء على حساب النواب الذين سلموا أمرهم للوزراء ولدولة الموظفين.

أيها الزملاء المحترمون، حتى الذين كانوا منكم في مراكز الحكم مدة ويستطيعون أن يضمنوا تأمين بعض المطالب بواسطة من كان لهم فضل التوظيف عليهم، ألا تهدرون أوقاتكم بالمراجعات؟ وإذا كل شيء قد نفذ بدون علمكم كأنما الإدارة هي القيمة على كل شيء. وانتم مكلفون بالموافقة على كل ما تطلب الإدارة لا أكثر ولا أقل.

يا معالي الوزراء، إن المجلس الذي أعطاكم الثقة، وبواسطتها تستمرون، يؤمن بالمشاركة الحق. فهل انكم تشاركون؟ وليس النواب عبداً أمام أسياد. وليس النواب خداماً على أبواب الموظفين والدوائر. إنما انتم والنواب سواسية، ولو أنصفتهم ودرستم حاجات المناطق مع النواب والإدارة على ضوء الإمكانيات وتوفير الاعتمادات ووضع روزنامة قد يهزأ منها بعض الجاهلين أو المتجاهلين وقد أعطت نتائج جيدة يوم نفذت، وضعت لها تحديداً زمنياً معيناً لكفيتمونا مؤونة النقد والمراجعة وانصرفنا إلى التشريع وإلى اللجان وهي أكثر أهمية زخظورة من المراجعات التي تستنزف معظم الأوقات ومعظم الجهود. عودوا إلى اعتمادات الوزارات تروا تحت تصرف كل وزير مبلغاً ضخماً من المال.

اما النائب فلماذا خصصتموه بستين ألف ليرة، وبألف مئة، بينما محافظ في الدولة...

كاظم الخليل: مقاطعاً - وين هيدى.

لويس أبو شرف: متابعاً - بالموازنة يا سيدي، هل تريد أن أعطيك اياها، إنني جامعها كلها، المساعدات والمكافآت، والتعويضات، والنفقات الشتى، والنفقات المتنوعة كيف توزع؟ بعلم من توزع؟

كاظم الخليل: أنا أرجوك أن تعطي كل وزير ما هو القيمة التي تحت تصرفه من اعتمادات سرية وجزئية وخاصة.

لويس أبو شرف: أنا أرجوك كاظم بك، أنا ما قلتلك في نفقات سرية بترجاك، أنا قلت، في تعويضات وفي مكافآت، وفي مساعدات، موجودة في الموازنة.

كاظم الخليل: هلق أنا وزير، وليس موجود عندي كل ما ذكرته.

لويس أبو شرف: سأعطيك اياهم.

من أجل هذا أهيى بالمجلس الكريم بعد اليوم، ألا يصدق على موازنة إلا بعد درس الحاجات مع الإدارة على ضوء الإمكانيات ووفق تخطيط ودرس وتصميم.

أهيب بالمجلس حفاظاً على وقته، ضناً بكرامته، حرصاً على عمله التشريعي ألا يسلم أمره لدولة الموظفين بعد اليوم.

وأعود بكلمتي الثانية، إلى النظام الذي أتى على ذكره بعض الزملاء. النظام الذي ننسب إليه كل تخلف، كل فساد، وكل تدهور في هذه الدولة، فهل النظام مسؤول عن هذا الفساد، والتدهور، والتخلف، أم أهل النظام أنفسهم هم المسؤولون؟ أهل النظام، كلنا أهل النظام، لا سيما، الذين مروا في الحكم. فلماذا يكون النظام صالحاً ونحن في الحكم؟ وغير صالح ونحن خارج الحكم؟ النظام، نظامنا ككل، نظام من صنع بشر. وما كان من صنع بشر لا تنسب إليه العصمة، ولا ينسب إليه الكمال. نظامنا اللبناني قائم في جوهره على معطيات تاريخية وجغرافية وبشرية.

أما شكله وأسلوبه، فيتكيفان بعوامل الظرف والحاجات، بروح محبة صادقة وحسنة، لا بروح العدا والكراهية وسوء النية.

نظامنا اللبناني السياسي، ديمقراطي هو، جوهره ومقوماته، حكم الشعب للشعب وبالشعب. ويتخلل الشعب عنه بحريته وإرادته لمثليه. كما يتميز النظام، بصون الحرية، وصيانة الكرامة، وفصل السلطات، فأى نظام يريدون التشبه به، يصون الكرامة والحرية أكثر من نظامنا؟ وأين نظام يفصل بين السلطات كنظامنا؟ أم لعلنا نريد نظاماً يجمع كل السلطات في يد واحدة، أو في يد فئة واحدة، والتجربة ماثلة للعيان، في قرب وفي بعد أفشلت تلك الأنظمة، أم نجحت؟.

ونظامنا الاقتصادي الحر، نابع من حرية نظامنا السياسي. وكثر الله خير هذا النظام الذي بالرغم من اللوحة الحالكة السواد التي يرسمها المغرضون، المريدون بلبنان شرا، المتعامون عن كل حسنة، ولا يرون إلا السيئات، هذا النظام بالرغم، من الخسائر المالية، والافلاسات المصرفية، والنكسات الحربية العسكرية، هذا النظام بالرغم، من التيارات العقائدية والفلسفية التي تركت البلبلة والانقسام، هذا النظام بالرغم من عدم وجود أولية عندنا، ما يزال يعطي أفضل النتائج وأحسن المنجزات.

هذا هو الشرق، بربكم قولوا لي، أي بلد في نظامه، تصان فيه الحرية الإنسانية وتحترم الكرامة البشرية، كما هما في لبنان؟ أي بلد في هذا الشرق، في نظامه، يسود الازدهار والاستقرار نسبياً، كما هما سائدان في لبنان؟ ولولا هذا النظام الذي نعيش في ظله، هل كانت لنا نعمة الحرية التي بها ينتقدون، ويعلنون ما يعلنون؟ ولو انهم في مراكز الحكم، هل كانوا يقبلون أن يقال فيهم، كما يقولون هم في الحاكمين؟

كلامنا عن النظام يقودنا إلى الكلام على الحرية والديمقراطية. احرية وديمقراطية، أن تمنع الناس من التظاهر وإبداء الرأي؟ ومعارضة فكرة واعتناق مبدأ وعقيدة؟ واعتداء على الحرية الديموقراطية، أن تمنع المتظاهرين، من الاعتداء على أمن لبنان وسلامة اقتصاده وازدهاره؟.

اديموقراطية وحرية أن نحصى أنفاس الناس ونتجسس عليهم؟ واعتداء على الحرية والديموقراطية، أن تمنع المشاغبين المخربين الصخابين الشتامين. أن تمنعهم من ممارسة مهنة التخريب والتهويل والتشكيك. ولماذا؟ لقلب الأوضاع، ونسف النظام وهم يقولون لتطوير النظام، وهذا هو المؤتمر الشيوعي الذي انعقد لسنة خلت في الكارلتون، يقول بإسقاط النظام، ولكنها خطة مدروسة تقنية، يطلقون الفكرة حتى إذا ما نجحت هملوا لها وكبروا، وإذا ما فشلت عدلوا بأسلوب مبطن. ويبقى الأمر مكتوماً إلى أن تؤولي الفرصة فينقضوا على النظام لتحقيق الهدف المنشود. اديموقراطية وحرية، هذا الانغلاق والبقاء في إطار التشكيك والتضليل حمامات الدم، واعتداء على الحرية والديموقراطية، هذا الانفتاح اللبناني على المبادئ والعقائد، ولبنان ملتقاها ومنصهرها، لا يخشى منها على ذاته، لكنه يخشى من الأسلوب الذي يعتمد الغوغائيون، أسلوب الإرهاب الفكري، وهو أشد خطراً من الاستعمار الاقتصادي والاستعمار السياسي.

لماذا، عندما تقمع مظاهرة، يعتبرها البعض قياماً بواجب، وعندما يقوم مسؤول بقمع مظاهرة من نوع تلك التي قمعت يعتبر قمعه خروجاً على القانون، واعتداء على الحرية ومجزرة سفاحين؟

ولماذا، عندما تقمع مظاهرة في غير بلد لا يتحرك أنصار الحرية، ولا يحركون ساكتاً، لعلمهم يقولون، لا نريد ان نتدخل في شؤون الغير. ولكنهم يدخلون الغير في شؤوننا، ساعة يتجولون، من بلد الى بلد شاكين متطولين، ولا نعلم ماذا وراء التطاول والشكوى من مطالب.

كفانا، كفانا استغلالاً رخيصاً. كفانا كفراً بالنظام الذي لم تعرف الأنظمة القريبة والبعيدة نظاماً أفضل منه، يناسبنا ويلائمننا.

كفى المستغلين تربة لبنان وماء لبنان. الأربعة بالمئة، من مخترعات الستينات طلعوا بها علينا، أليسوا منها؟ لماذا لم يعملوا لمجابهتها ولمقاومتها ومحاربتها، وهم في الحكم؟ فعلنا، إننا رشونا موظفاً صغيراً في دائرة فطرد من الوظيفة. أما الرؤوس الكبيرة فلم نجرو على مجابهتها ومحاسبتها.

فعلنا، أننا قبضنا من خزانة الدولة مجموع عرق الشعب، ثمن ما لا يحق لنا به، لانه حق الشعب، انتزعه قوي من ضعيف وغني من فقير.

ماذا فعلنا، حتى نتخلص من هذه الأربعة بالمئة. لم نفعل شيئاً، واعجب ما في الأمر، ان الذين كانوا، في الامس في الحكم، يستمعون إلى مثل هذه النغمات الشجية المطربة. يسكرون بهدير موسيقاها، ثم ينتفضون من على هذه المقاعد مفنديين مسفهين.

ماذا فعلنا؟ لم نفعل شيئاً من أجل هذا كله، وانتهم هذه الحكومة بحشر الازلام والأنصار والمحاسبين. بربكم قولوا لي، متى كان حشر الازلام والأنصار والمحاسبين، متى كانت الافلاسات المصرفية وإنشاء الشركات الوهمية، من يحمي القائمين عليها ويدافع عن حماة القائمين عليها؟

والمقالات والخطب والتصريحات في بداية كل عهد تأييداً، وفي نهايته انقضاضاً، بلسان مسموم، وقلب محموم، كأنما العهود أمهات مرضعات، نرضع أئدائها ثم نهشها ونقيم في بطونها ثم نقبرها. وليس هذا من شيمة الرجال الرجال.

كفى ثورة بالنظام وإشعال نار قد نكون وقوداً لهذه النار. لنخطط بغير هذه المسلة فما ضر لبنان فريسيون وبيلاطسيون، أجسامهم في الداخل ورؤوسهم وعقولهم في الخارج، يرمون الغير بدائهم وينسلون.

أيها السادة، القضية لا كما قال البعض. القضية اخطر مما تتصورون وتوهمون. القضية قضية مصير الحرية والديمقراطية والنظام في هذا البلد. نعلن حرصنا عليها وتنم الأقوال والأعمال والتصرفات عكس ما نعلن. ليحمل المجلس مسؤوليته بوجه المتطاولين على النظام والحرية والديمقراطية، المعتمدين الغوغائية وحك الحزابات وإثارة الحساسية والأمزجة لذلك هذا النظام من أساسه. ولنفتح كلنا عيوننا فغفلة عين في تاريخ شعب تكلفه مصيره، حرية وكرامة، سيادة واستقلالاً، نظاماً وكياناً.

وما الأقوال التي نسمع بين الحين والحين، والشعارات التي تنطلق بين الفينة والفينة الا أول الغيث وأول الشرارة في السعير. وقد اعذر من أنذر. ولعل الفريقين يتعظان بقول أمير الشعراء أحمد شوقي يوم أراد البعض أن يتناول على خليفة المسلمين قال:

ضج الحجاز وضج البيت والحرم واستصرخت ربها في مكة الأمم

تلك الربوع التي ريع الحجيج بها الشريف عليها أم لك العلم

أدبه، أدب، أمير المؤمنين، فقد تجاوز الحد ان الحد يحترم

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون.

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام.

في كل عام نناقش الموازنة ونتحدث عنها أياماً وليالي. إن هذه الموازنة التي تعكس أوضاع البلد وتغير مقدار الازدهار والتقدم، نمر بها غالباً مرور الكرام، بعد الكلمات التي ينمقها السادة النواب. هذه الموازنة خلو من الواقع الصحيح الذي يجب أن تتضمنه كل موازنة في هذا المجال، موازنة تعتمد بأكثر بنودها على الضرائب غير المباشرة والضرائب غير المباشرة تفوق بمئات الملايين الضرائب المباشرة. فإذا بقي الحال كما هو فبشر الوطن بأن التقدم سيفنى متحجراً، إلا إذا عدلت الأساليب والطرق التي تنظم بها الموازنات، وتصبح الموازنة صورة للازدهار والتقدم ولتحسين الأوضاع في البلد ولكي تؤمن الضرائب المباشرة التي تؤمن لهذه الموازنة صورتها الحقيقية.

وستقرأ في الموازنة المساعدات وغيرها التي طلبها معالي الوزير كاظم بك الخليل والتي طلب إيضاها وقد دونتها هنا:

الجزء الأول: النفقات العادية

المخصصات والرواتب والأجور، التعويضات والمساعدات والمكافآت ١١٢ مليوناً مساعدات ومكافآت يوزعها معالي الوزير كاظم بك، لوازم إدارية ٣٤ مليوناً. نفقات إدارية عامة ١١ مليوناً. الصيانة ٦ ملايين و٥٧٧ ألف ليرة. الدعاية والعلاقات الخارجية ٣ ملايين و٦٣٦ ألف ليرة مساهمات ومساعدات (طيب فوق مساعدات وهنا مساعدات؟ مساهمات ومساعدات ١٠١ مليون. نفقات متنوعة ٢٠ مليوناً. الديون المتوجبة وامثالها من هذه الأرقام التي لا يعلم إلا الله كيف تنفق وكيف تصرف.

نعود إليها السادة إلى ما نعاني منه. المستشفيات الخاصة والحكومية. هذه المستشفيات التي أصبحت عبارة عن أماكن للمتاجرة بالأسعار التي لا يتقبلها ضمير.

حدثني أحد الناس أن له أخاً في مستشفى واسمحو لي أن لا اسمي الشخص ولا اسمي المستشفى بقي ثمانى وأربعون ساعة في المستشفى فكان الحساب ٤٦٠٠ ليرة بدون عملية، من أصل ٤٦٠٠ ليرة ٢٠٠٠ للأطباء، معانيات فهذه المستشفيات نحن بحاجة إلى تطويرها وإلى جعلها تتناسب مع المصلحة العامة، وإن تكون مرغمة على تطبيب الناس بأسعار معقولة، تتناسب مع وضع المواطنين المادي ومع وضعهم الاجتماعي، وهذا مفقود مع الأسف.

نعود من المستشفيات إلى المدارس الحكومية والخاصة. المدارس الحكومية هي في حالة جمود، لا تعرف التطور ولا تعرف التقدم ولا تعرف ما يجب أن تصل إليه حتى ترضي نفوس المواطنين الذين يقدمون فلذات أكبادهم لهذه المدارس لكي يغترفوا منها علماً ونقداً وتحسناً لأوضاعهم وبناء لمستقبلهم، نراهم يخرجون من هذه المدارس وهم بدلاً من الكسب، في خسارة عظيمة حيث يخسرون ما يجب أن يحصلونه من المدارس ويعودون القهقري إلى الوراء.

وأما المدارس الخاصة فحدث عنها ولا حرج، المدارس الخاصة. من منكم أيها السادة الوزراء يتمكن أن يسجل أبناءه في المدارس الخاصة التي يثق بها وبأنها تقدم لهم العلم الصحيح؟ كلا، لا أحد يقدر على ذلك نسبة لغلاء الأسعار ونسبة لضخامة الأقساط التي تطلب من كل مواطن، من كل أب له أولاد يريد أن يعلمهم.

مشروع الليطاني. مشروع الليطاني، نحن نفرح بهذه الكلمة، لأننا من أبناء الجنوب ومن يعيشون في أمل أن يوماً ما سيحقق مشروع الليطاني، وسنرى الأرض الجرداء التي ليس فيها نبات تعود إلى الأخضر وان تدب بها الحياة وإن تؤمن الدولة لهؤلاء المواطنين الذين يسكنون في هذه القرى التي ترونها اليوم وفي هذه السنة بالذات، السنة الجرداء، السنة القحط السنة القحط، هذه السنة، نعرف أنه لو كان مشروع الليطاني تحقق من قبل سنوات لما كنا شكونا لا من القحط ولا من المحل.

إذا، مشروع الليطاني هو مشروع حياة ومشروع إنشاء ومشروع ازدهار لأكثر من مليون نسمة يستفيدون من هذا المشروع في جنوب لبنان، الذين يعيشون على أعصابهم، وتطلبون منهم الصمود والبقاء والثبات، وأين الصمود والبقاء والثبات. واليوم في هذا النهار تتفتت أكبادنا حزناً على الذين وقعوا ضحايا، وهم أبرياء في كامب البداوي وفي كامب البارد. هذه الأمور التي يتبلي بها المواطن بين يوم وآخر، ماذا أعددت لهم أيها الفرسان، لكي ترفعوا عن المواطن المخاوف منها والعيش على أعصابه، ولا تعودون تطلبون الصمود فعندها يصمد من تلقاء نفسه بدون أن يطلب منه الصمود.

أيها السادة:

نعم قدمتم مكافأة للوطن نشكركم عليها، وهي صرف المعلمين الذين اخترتموهم وانتقيتموهم من فئة واحدة ومن طائفة واحدة في لبنان. بينما المضربون أربعة عشر ألف مضرب، هم معلمون وكلهم سواسية في الحكم أو في الطريقة التي تريدون أن تعاقبوا المعلمين من أجلها. فما هو السبب حتى اخترتم ثلاثمائة وتسعة معلمين من أصل ١٤ ألف معلم. وانتقيتموهم.

وزير التربية: لم يثبت على غيرهم الإضراب.

عبد اللطيف بيضون: يا سيدي الإضراب ثابت على أولئك الذين لم يطالهم العقاب مثلما ثبت على الذين طالهم العقاب. نعم ثابت، ثابت.

وزير التربية: لم يثبت إن المضربين كانوا ١٤ ألفاً.

عبد اللطيف بيضون: قديش، قديش يا معالي الوزير، قل عددهم.

يا معالي الوزير، حدث العاقل بما لا يليق له، فان لاق له لا عقل له.

معالي الوزير، هؤلاء ثلاثمئة وتسع عائلات لبنانية، ليس هؤلاء ثلاثمائة وتسع أشخاص مجردين من عائلاتهم التي يعيلونها من هذا المعاش الحقير الذي حرموا منه. هذا لا يجوز، لا وجدانا ولا ضميراً ولا ديانة.

يا سيدي، والله، نحن بين اليمين المتجمد المتحجر، وبين اليسار المتطرف، تقتل مصالح البلاد ويقاسي الذين يعيشون الحياة بين هذا وذاك يقاسون الأمرين ويأكلون العقاب وينتقم منهم، ولا يطال اليمين شيء ولا يطال اليسار شيء وأخبركم أن بين صفوف المعلمين اليساريين الذين أرادت الحكومة أن تطالهم بالعقاب، لم تطل أحداً يا سيدي لانهم عرفوا كيف يعلمون. منهم قسم لم يضرب، والقسم الآخر اخذوا تقارير طبية وابتعدوا عن المدارس. وبهذه الطريقة أنقذ اليساريون رؤوسهم هم أنفسهم بفذلكتهم وشطارتهم.

إنما أنتم أوقعتم في الشبك الفقراء المساكين الذين يعيلون أطفالهم وآباءهم وأمهاتهم.

وزير التربية: كيف بدك تصرف ١٧ ألف؟ ثلاثمائة وعم تحاسب.

رشيد كرامي: وخصوصاً من إخواننا الشيعة.

عبد اللطيف بيضون: لماذا الاختيار؟ اخترتموهم عدا عن غيرهم.

يا سيدي دولة نائب رئيس مجلس الوزراء.

عشنا مع الانتداب، عشنا مع العهود التي مرت وكل عهد له مساوئه ومحاسنه، وعشنا أيام المكتب الثاني. وأنا ممن كان يعاني أشد المعاناة من الظلم والاستبداد والاستهتار بالمواطنين في عهد المكتب الثاني وبقيت لوحدي في البيوت أكافح أناضل حتى وصلنا إلى هذا العهد الذي نحن نقدره ونحبه ونحترمه. ونحن نأمل أن يكون لنا كل خير وكل انتفاع في هذا العهد، ليس لنا وحدنا بل للبلاد وللمواطنين بصورة عامة.

الطائفة الشيعية، كلكم اعترض، وأول من اعترض رشيد بك كرامي، اعترض وما من مرة، حكومة من الحكومات التي تتابعت على الحكم، إلا واعترفت بهذا الحق وقالت: إنها على استعداد لإنصاف هذه الطائفة واعطائها حقوقها أسوة بغيرها من الطوائف.

هذه الطائفة سوف لا تبقى ولن تبقى تورد إلى بيروت الكناسين للبلدية والبوليصة والفقراء، والخدم لبيوت الأغنياء، كلا لن تبقى هذه الطائفة بهذا المستوى وسيأتي يوم إما أن تطلب رجيلها من لبنان إذا بقيت مهضومة الحقوق بهذا الشكل، واما أن تكافح المكافحة اللازمة لتأمين حقوقها في سبيل تأمين هذه الحقوق.

الآن أمامكم فرصة، استحداث وزارتين جديدتين في هذه الدولة وبهذه الفرصة يمكنكم أن تؤمنوا لهذه الطائفة المحرومة حقوقها التي هي حق، حق مفروض لها كما هو مفروض لغيرها من الطوائف في هذا البلد.

سيدي، لي ملاحظة على الأب الدويهي وكنت أتمنى أن يكون حاضراً إذا اقترح على الحكومة أن تمتنع من تأمين الاعتمادات للمحاكم الشرعية ولدار الإفتاء وغيرها وان يؤمنوا هذه عن طريق الأوقاف.

فأنا اقترح اقتراحاً أبسط من ذلك بلساني وبلسان الأب الدويهي. اقترح أن تستحدث وزارة أوقاف وتجمع أوقاف المسيحيين والمسلمين وتجعل هذه الوزارة تتعهد بتأمين المعاشات والاعتمادات لكل رجال الدين ولكل موظفي رجال الدين.

سيدي، اما أن نبقي في الجنوب وعلى الحدود موكلين إلى مجلس الجنوب أن يؤمن في تلك المناطق الطرقات ويؤمن المدارس ويؤمن المستشفيات ويؤمن جميع المشاريع العامة فهذا لا نرضاه ولا نوافق عليه ولا نقبله بتاتا. لان مجلس الجنوب وجد لاعانة الذين يصيبهم اعتداء إسرائيل أو تدمر بيوتهم، أو لأسباب الاعتداءات يفقدون القتلى

والجرحى. هذه هي مهمة مجلس الجنوب. ونرجو من الدولة أن تخصص اعتمادات كافية لبناء المستشفيات وبناء المدارس وتقديم الخدمات العامة في مناطق الجنوب بدلا من الاتكال على مجلس الجنوب.

نعود إلى شركة الريجي وهذه بيت القصيد.

معالي وزير المالية والدكتور أمين الحافظ.

الريجي هي إدارة تشكلت منذ ١٩٣٥ كما تفضلت يا معالي الوزير واستمرت حتى تاريخ هذه الساعة. وهذا الاستمرار كان أولا وأخرا برضى المزارعين وبقبول منهم، إنما بعد أن تحولت هذه الإدارة من إدارة زراعية تقدم الخدمات التي نوهت عنها في بيانك للصحف تقدم الخدمات والإرشادات للمزارعين فأنا أطمئنك يا معالي الوزير أن إدارة الريجي عينت مرشدين، ولكن هؤلاء المرشدين على لسان البعض، هم من أبناء الدوات، ولا يقومون بأي عمل من الإرشاد، وحتى الآن من تاريخ تعيينهم لم يشاهد أي مرشد في المناطق الزراعية التي تتعاطى زراعة التبغ. إنما التطور الذي حصل في زراعة التبغ كان من مجهود المزارع الكفوء. فالمزارع تطور وتعلم وصار فاهما تمام الفهم كيف يزرع التبغ وكيف يجنيه، وكيف يوضبه، وكيف يقدمه للإدارة، فلذا الفضل للمزارع لا للإدارة لتحسين الأوضاع. إنما المطلوب من الإدارة ومن معاليه هو تحسين الإنتاج وتصنيعه لكي يعطي نوعا من السجاجة تضاهي السجاجة الأجنبية وتفوقها نوعا وصنفا. فتصبح قابلة لأن يرغب المواطن أن يستهلكها بدلا من أن يستهلك التبغ الأجنبي الذي تركتكم له باب الحرية مفتوحا على مضراعيه. هذا اعظم ما قدم من أضرار لهذا البلد لأن زراعة التبغ يعتاش منها يا معالي الوزير مليون نسمة بين البقاع والشمال والجنوب، يعتاش منها أكثر من مليون شخص من مليونين ونصف مليون لبناني، فكيف يسوغ لكم أن تنهوا في كلمتكم في المؤتمر الصحفي بأنكم تسعون للقضاء على هذه الزراعة، وتهددون المزارعين الذين لديهم رخص، ويؤجرونها للغير، فهؤلاء إن كان المزارع الذي يزرع رخصة يعطي فائدة وحيدة. فهؤلاء الذين يضمنوا رخصهم للغير يعطون فائدة مزدوجة لأنهم هم يستفيدون والذي يزرع هو كذلك يستفيد.

يا معالي الوزير، الرخص المقطوعة بسبب المتدني وعديم النفع، هذه الرخص حق من حقوق الناس يجب إعادتها لهم وإلغاء هذا القرار. لأنهم يكفيهم خسارة ثمن التبغ الذي سلموه للإدارة بدون ثمن. واعتقد أن هذا عقاب كاف. ونأمل أن تتطور الريجي بالصناعة وأن تمدها الحكومة بالآلات التي يقول مدير الريجي انه طلبها من خمس سنوات، لكي يصنع التبغ اللبناني، ولكي يحسن السيكا، والحكومة حتى الآن لم تؤمن له هذه المعدات والآلات التي تحتاجها الإدارة لتحسين السيكا اللبنانية، ونطلب أن ترفع الحكومة أسعار التبغ الأجنبي وأن تجعل من فرق المكافحة فرقا لا تشترك مع المهربين ولا تسهل أمور التهريب، حتى يمتلئ البلد بالسيكا الأجنبية وتبقى السيكا اللبنانية ولا من يستهلكها.

يا سيدي الأموال المدورة اربعمائة وثمانية وستون مليوناً وهذا أكبر دليل على أن الحكومة لا تهتم بالمشاريع

العمرائية، ولا تهتم في تحسين أوضاع المناطق، ولا تهتم في إنجاز المطالب التي يريد المواطن، ويرغب المواطنون بأن تؤمنها الحكومة في مناطقهم، اربعماية وثمانية وستون مليون ليرة تدور، هذه أعجوبة.

كرامي: شو عم يعملو هالوزراء دخلك شو عم يعملوا.

عبد اللطيف بيضون: أنت خير يا دولة الرئيس اكثر منك مين مارس الوزارة.

المشروع الأخضر، صدرت إليه أوامر أن يرسل الجرافات لاصلاح الأراضي الموجودة على الحدود. فكانت النتيجة أن الجرافات ذهبت إلى مناطق فيها بساتين فقلعت الأشجار.

كرامي: بدال ما ينصبوا عم ييقلعوا.

عبد اللطيف بيضون: المشروع الأخضر وحده لاستصلاح الأراضي التي هي بحاجة للاستصلاح، لا لتحسين أوضاع البساتين.

ولي مطلب خاص اختتم كلامي به وأرجو أن يسمعه معالي وزير البريد والبرق: بنت جبيل هي القضاء الوحيد الذي لا يزال الهاتف به نصف آلي. فنرجو من معالي وزير الهاتف أن يجعل منها بلدا يؤمن فيها الهاتف الآلي كما أمن في عموم الأقضية اللبنانية والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للدكتور راشد الخوري

راشد الخوري: أتأسف لوجود القاعة فارغة من النواب المحترمين.

الرئيس: ترفع الجلسة إلى الخامسة والنصف من بعد ظهر غد.

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

مع العلم، حضرة الزملاء الكرام، بأننا سنختتم المناقشة العامة في الموازنة هذه الليلة، على أن نبدأ في الجلسات المقبلة ابتداء من صباح الاثنين بالتصويت على البنود.

من يوافق على اختتام المناقشة مهما طال الوقت هذه الليلة في الموازنة بشكل عام يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: إذا تقرر اختتام المناقشة بشكل عام في الموازنة هذا المساء.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور راشد الخوري.

راشد الخوري: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

نحن اليوم وفي هذا المجلس الكريم، نناقش الموازنة العامة لعام ١٩٧٣. وكنت أتمنى أن نناقش مسودة

الموازنة، لانه، والحالة هذه لا يمكننا أن نغير شيئاً أو نبذل شيئاً، فقد أعدت في الإدارة بدون علمنا وستصل إلى السلطة التنفيذية ولا تنفذ. وتكون قد مرت علينا مرور الكرام وتكون قد طارت من الإدارة لتغط عند أصحاب المعالي.

إذا موقفنا هنا إما للهجوم وإما للنقد وإما للتدقيق ولكني رأيت من أكثرية النواب انهم كانوا من الهجوميين والمتقدين ومن المبشرين لم أر أحداً.

إن هذه الموازنة كبيرة في مجموع ملايينها. ولأول مرة في لبنان، تصل الموازنة إلى المليار ونيّف. وهذا ما يدل على النمو والازدهار اللذين يتمتع بهما هذا البلد الجميل. إن هذه الأمانة، يا أصحاب المعالي، أمانة في أعناقكم. ونتمنى عليكم أن تحافظوا عليها بكل ما أوتيتم من حكمة ويقظة. ولا نريد أن نسمع بعد الآن ما يسمونه بفضيحة أو بسرقة أو بتسرب أموال إلى هنا وهناك ونحن لواثقون إنكم على مستوى المسؤولية وستكونون عند حسن ظننا بكم.

عظيم جداً أن توزع هذه الأموال على المشاريع العمرانية والإنمائية والاقتصادية والسياسية والصحية ولكن قد أهملنا أشياء مهمة، ألا وهي العلاجات الوقائية، أكانت صحية أم اجتماعية. وقد تمكن الإنسان بفضل التطور التقني الهائل الذي حققه طوال القرنين الماضيين من أن يحكم سيطرته تدريجياً على الطبيعة وأن يطوعها في سبيل تلبية حاجاته المتزايدة باستمرار. وإذا كان هذا التطور قد ساهم إلى حد كبير في تحسين الظروف المعيشية لفئاته الواسعة من الناس. فإن الاختراعات والاكتشافات، وخاصة الاختراعات الجديدة، قد فرضت على مر السنين، المزيد من الاهتمام بسلامة الإنسان وضرورة وقايته وكانت سلامة الإنسان دوماً في حياته وعمله اليومي موضع اهتمام المجتمعات البشرية. إلا أن هذا الموضوع اتخذ أهمية خاصة في الفترة الأخيرة. فما كاد يمر يوم إلا ونسمع عن حوادث السير والنقل الجوي والبحري والحرائق وتسرب الغاز، وحوادث القتل، والتسمم بالمأكولات والفواكه والخضر... الخ...

وبات ضرورياً للمجتمع الاستعداد لمواجهة مثل هذه الحوادث. وقد خطت دول كبيرة خطوات واسعة على طريق التصدي لهذه المشكلات. إلا أن عوامل عدة حالت دون تعميم الإجراءات على كل البلدان، وخصوصاً على البلاد المتخلفة. ومعروف أن معظم الدول المتخلفة تعاني نقصاً في طاقاتها التمويلية وتفضل توزيع الإمكانيات التمويلية على أهم المشاريع وعلى أكثرها إلحاحاً.

لذلك ركزت هذه الدول سياستها على بناء شبكات الطرق والسدود والكهرباء والمياه، أكثر مما ركزت على الإجراءات الضرورية لسلامة المواطن ووقايته. وهل هناك أسمى وأعلى من حياة الإنسان؟.

يقول المثل: درهم وقاية خير من قنطار علاج.

لننتقل إذا أردتم إلى الوقاية من الأمراض التي نعانيها اليوم، وأمراضنا الاجتماعية، وأمراضنا التي تفتك بنا لأننا لا نفكر بالوقاية منها، وأمراض التلوث، وأمراض التسمم، وأمراض الحريق، وأمراض السيارات وكل هذا يجب أن ننظر إليه بعين الاعتبار، لأن كل هذا يوجهنا إلى الإقلال من وقوع هذه الحوادث المؤلمة التي تحدث كل يوم في بلدنا.

أجدادنا عاشوا الحياة معازين وعمرؤا طويلا مع انهم قد تعبوا اكثر منا وجاهدوا لماذا؟ هل كانت عندهم جميع السبل التي عندنا اليوم حياة البحبوحة والعيشة الهنية؟ كلا أيها السادة، ولكن لم يكن عندهم سموم، لم يكن عندهم تلوث، لم يكن عندهم مخدرات، لم يكن عندهم السيارات، لم يكن عندهم الطائرات، لم يكن عندهم كل هذه الأشياء التي توصل إلى الموت. وكل يوم نسمح بالحوادث في لبنان اكثر واكثر عدة حوادث سيارات تقع كل يوم وعدة حوادث نسمع بالحوادث في لبنان اكثر واكثر عدة ونحن لا نبالي ولا نفكر بهذه الأمور لأنها توقينا من إزهاق عدة أرواح، ونحن ننظر إليها وتترحم عليها ونقول: نتأسف، هذا لا يكفي.

وإذا قلنا الفواكه والخضار، الكل يعلم أن الفواكه والخضار التي نأكلها يوميا جميعها تقريبا مسمومة، لأنها قد رشت بمواد سامة، وهذه المواد تدخل من قشرة الفاكهة إلى قلبها، ولو غسلت هذه الفاكهة ولو غليت على النار فان هذه السموم ستبقى، ومن جملة هذه السموم اذكر لكم على سبيل المثال أولا الديمول، وثانيا ال. د. ت. وثالثا زرنخات الرصاص.

هذه السموم الثلاثة المستعملة اكثر واكثر في لبنان تعطي مشتقاتها بضراوة افطع منها فرزنخات الرصاص التي نرش بها التفاح ونرش بها الكرز ونرش بها العنب هذه المادة تدخل إلى قلب الفاكهة، لو مرت عدة أيام، ولو مرت عدة سنين، والفاكهة لم تزل فاكهة وان مهترئ وترمى فيبقى السم في قلبها. فرزنخات الرصاص لا تقل فورا إلا عندما تؤخذ بجرعة كبيرة، ولكن عندما تؤخذ بجرعات صغيرة فإنها تكمن الجسم وتتضاعف وتبقى في الجسم وتتراكم في الجسم وفي الكبد، ولا تقدر الكلى أن تفرزها فحينئذ تسبب أمراضاً في الكبد وأمراضاً في الكلى وتأثيراً على القلب.

هذه أمور مهمة يجب على الزملاء الكرام أن يعلموها، وعلى الشعب أيضاً أن يعرفها لأن الشعب لا يعلم ما هي أهمية خطر هذه المواد، فهو يستعملها ويرشها وهو مسرور جداً، لأن هذه المواد تحفظ أثماره من التسوس وتحفظها من الاهتراء. وهو مسرور باستعمالها ولكنه لا يعرف أن هذا هو السم الزعاف.

سأعطيك مثلاً عن زرنخات الرصاص كيف تتجمع في الأجسام وتبقى مدة طويلة. فنبليون قد مات في جزيرة القديسة «هيلانة» وقال الأطباء يومذاك، انه مصاب في قرحة في المعدة. واخذوا يعالجونه على هذا الأساس. واعتقد أن الأطباء لم يكونوا إلا واثقين من تشخيصهم. لأن هذا كل ما يمكن أن يظهر لهم. ولكن تبين بعد خمسين سنة أو اكثر، لا اعرف بعد كم من الوقت قد نقل جثمانه من الجزيرة إلى فرنسا. وهناك فحصوا

بقايا من جسمه، وخصوصاً من شعره، فوجدوا ان الزرنين لم يزل موجوداً في شعر رأسه. فإذا نابوليون قد مات متسمماً من الزرنين، وليس من قرحة في المعدة. وهذا ما يدل على ان الأطباء يخطئون في تشخيص بقايا هذه السموم، لأنهم لا يعلمون كيف تأتي ولا كيف تعمل ولا كيف تذهب.

وأعطيتكم مثلاً ثانياً، كيف أن هذه المواد لا يقدر أن يشخصها الطبيب إلا بعد الفحوصات الدقيقة جداً وليس من السهل أن تظهر هذه المواد في جسم الإنسان إلا بعد الوفاة، وبعد التشريح، وبعد اخذ جزء من جسمه ليفحص فيه الزرنين.

أعطيتكم مثلاً ثالثاً: كان عندي أحد المرضى وهو مصاب بالتهاب في الكلى. أتى إلي. فوجدت حالته خطيرة، فأرسلته إلى أحد الأطباء الأخصائيين بأمراض الكلى ففحصه وقال لأهل المريض: ان أيامه معدودة وحالته خطيرة جداً. فليذهب إلى البيت ويأخذ هذا الدواء. فعدته مرة ثانية وأخذت أخرى سبب هذا المرض، فوجدت انه يسكن بين الكروم، وانه كان في موسم العنب في ذلك الوقت. وانتم تعرفون ان الكروم، وخصوصاً في الساحل، ترش بهذه المواد السامة خصوصاً بزرنيخات الرصاص. فمنعته في ذلك الوقت من أكل العنب وأخذت حالته تتحسن من احسن إلى احسن.

وذات يوم ذهب يستشير طبيباً آخر، فقال له عليك بالكروم، لان الكروم معروف عنه انه ينفع أمراض الكلى. فاخذ يأكل كروماً من جديد من بعد ما تحسنت حالته.

كان له في زحله أصحاب، فاخذوا يرسلون له الكروم بالصناديق. فاخذ يأكل وساءت حالته من جديد. فعدته مجدداً وقلت له أتعجب: بعدما تحسنت حالته كيف وصلت إلى هذا. ماذا تأكل يا أخي قال لي: لا أكل شيئاً إنما أكل الكروم لانهم قالوا لي بأنه نافع لأمراض الكلى. فقلت له هذا هو السبب، فمنعته عن أكل الكروم وحينئذ تحسنت حالته ولم يزل على قيد الحياة بصحة جيدة.

وأعطيتكم مثلاً عن فاعلية هذه السموم وكيف ان الاختراعات الجديدة تتوصل إلى سموم اعنف بكثير.

املك بستان حمضيات، وفي هذه السنة أردت أن ارشه بدواء جديد. قالوا لي: ان هذا الدواء لا يضر كثيراً، فاقنتعت وقلت لا حرج: فجربت هذا الدواء في البستان أتعرفون ماذا حصل، العصافير الموجودة في البستان ماتت جميعها، النحل الموجودة في البستان مات، الضفادع الموجودة هناك في برك المياه ماتت. وهذا ما يدل على أن هذه السموم هي فتاكة جداً. فكما انها تفتك بالحيوان فإنها تفتك أيضاً بالإنسان. ومن ثم نرجع إلى ما نأكل أيضاً. وهنا أمامي قنبلة، قنبلة مؤقتة. لكن لا تخافوا فإنها لا تنفجر. لا تنفجر الآن ولكنها ستنفجر بعد مدة طويلة، وهذه القنبلة هي رغيف من الخبز. فهذا الخبز القوت اليومي الذي يأكله الفقير والغني والمتوسط وكل واحد منا. هذا الخبز تنظرون في بعض الأوقات. انه يأخذ وخصوصاً الخبز الفرنجي الخبز البراق، المحمر مثل جانح الدبور كما يقال، الذي يشهي للأكل. وكيف توصلوا على أن يكون هذا الخبز الشوفان على هذا الشكل.

يوجد مادة تسمى الشوفان . وهذه المادة يخشى أن تكون قد تتسرب إلينا من إسرائيل . هذه المادة تمزج بالماء وعندما يخرج الرغبة من الفرن ، يغط الفرن إسفنجة في هذه المادة ويسمح بها وجه الرغبة . فتأخذ اللون الخمري المشهي للأكل ولكنه قد سسم هذا الرغبة ، وهذه المادة هي سامة ويقال عنها لحد واحد بالمليون لا تكون سامة ، يعني إذا كانت أقل من مليون ، إذا مزجت بمعدل أقل من مليون يعني واحد في التسعمائة ألف تكون سامة . فكيف توضع في هذا الإناء الصغير ، وهل يعمل لها مقدار وهل يمكن أن تعطي واحداً بالمائة أو واحداً بالمائتين . وقد نشرت مؤخراً مجلة الصياد مقالاً بهذا الصدد ، وقالت : السم في الخبز أين ضاع التكرير . جهة واحدة ردت على المعلومات الخطرة التي أشارت إليها الصياد في عددها السابق ، عن وجود مادة سامة في رغيف الخبز ، وهي مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد . وقد اصدر رئيسها السيد منير برباري بياناً أكد فيه أن المادة المشار إليها واسمها الشوفان لا تعتبر سماً . لكن رئيس نقابة عمال الأفران السيد كامل فقيه أكد بان هذه المادة تستعمل لاعطاء اللون الخمري للرغيف ، وهي تقتل الميول الجنسية عند الإنسان ، وهذه نقطة مهمة لنا جميعاً . وأكد بان النقابة رفعت تقريراً إلى وزارتي الاقتصاد والصحة بهذا المعنى - ولكن المسؤولين لم يأخذوا به . وينفي منير برباري هذا الكلام قائلاً : لم تلتق أي تقرير بهذا المعنى ، ولكن سبق لنا ان أصدرنا قانوناً يمنع إدخال أية محسنات على الرغبة وسألنا رئيس مصلحة حماية المستهلك كيف تسمحون باستيراد الشوفان من إسرائيل فقال : لا اعرف ، هذا ليس من اختصاصنا . وماذا يمنع أن تكون إسرائيل هي التي تستورد لنا هذه البضاعة . وأضاف ، وهي التي تبعث إلينا بالنابالم ، وتبعث إلينا بالطائرات والمدافع والقنابل . أفلا يمكن أن تبعث إلينا بهذه السموم لكي تبعد الشعب العربي؟ هذا سؤال استفهام .

والآن أريد أن أريك هذه القنبلة الموقوتة . انظروا إلى هذا الرغبة كيف نال هذا اللون وكيف هو كجناح الدبور ، وكيف هو ملون على وجه واحد فإذا ، الدواء الذي دهن به وجه الرغبة لم يتسرب إلى النواحي الأخرى ، إذا ، قد مسح بمواد لتحسين لون الرغبة وهذه المواد سامة .

واخيراً وليس آخراً ، بعد الخبز تتسرب إلى الحلويات . الحلو الذي نأكله أتعرفون انه يمزج بالسكرين . والسكرين هذه المادة الحلوة كثيراً ، مع أن كمية قليلة منها تحلي أكثر من نصف كيلو سكر ، والسكر في أيامنا قد ارتفع ثمنه ، وثمان السكرين ارخص بكثير من ثمن السكر . ولكن هذه المادة ليست صحية وهي أيضاً ممنوعة ، يصفها الأطباء بكمية قليلة تؤخذ من قبل المرضى المصابين بالسكري حتى يستغنوا عن السكر ، ولكنها عندما تؤخذ بكمية السكر فهذا شيء لا يمكن استعماله مطلقاً ، وهنا نلفت نظر وزارة الاقتصاد ووزارة الصحة ودائرة قمع الغش في وزارة الاقتصاد لكي يتنبهوا إلى هذه الأمور ويعرفوا ويمنعوا استعمال السكرين مطلقاً . وكل من يستعمل هذه المادة يعاقب عليها .

وقد نسيت شيئاً أقوله عن الخبز ، وهذا أيضاً مهم . أتعرفون ان القمح الذي نشتره من الخارج كم له من الوقت مخزون في الاهراءات؟ وحتى أمريكا لا تباع القمح إلا بعد وجوده عشر سنوات في الاهراءات لأنها تخاف

أن تحتاجه يوماً. وحينما يتوفر عندها الحبوب الطازجة فهي عندئذ تباع الفائض عندها، الذي بقي له عشرات السنين في الاهراءات. وعندما نستلمه نحن، لا نستعمله رأساً ولكنه يبقى وقتاً في الاهراءات فإذا الحيوية الموجودة في حبة القمح قد ماتت. وعلاوة على ذلك، يوجد أيضاً السموم التي يمزجونها مع الحبوب لكي يحفظوها. فهذه أيضاً سموم، فإذا أقول لكم، لا تأكلوا خبزاً فهذا الخبز ضروري، ولكن يوجد عندنا أراضي كثيرة نقدر أن نزرعها قمحاً ونستعمل القمح الطازج الذي نأخذه رأساً من الحقل ونستعمله وكل شيء طازج هو نافع جداً. وكل شيء مضى عليه الوقت، أعطيكم مثلاً، الذي يأكل ليمونة أو تفاحة عن الشجرة، يقطفها ويأكلها رأساً، تختلف تمام عن الليمونة الموجودة في الصندوق منذ خمسة أيام، فكيف التي تبقى شهراً في البراد. فكل هذا يقتل الحيوية الموجودة في الحبوب وفي الفواكه وفي اللحوم. اللحوم المبردة التي نأكلها.

الرئيس: يا حكيم بلكي بتعمل شي تقرير علمي وتقدمه لوزارة الاقتصاد لانه ما حدا راح يستوعب هذه التفاصيل العلمية الدقيقة.

راشد الخوري: متابعاً -

هذه اللحوم أين الحيوية فيها؟ لقد ماتت الحيوية فيها فاللحم الذي يجب أن نأكله هو اللحم الطازج. في الماضي كان أجدادنا يذبحون جنب البيت، ويأكلون منها، هذا لحم ميت الذي نأكله الآن له طعم وهو طري، ولكن لا حياة فيه، ولا منفعة منه،

وكنت أتمنى لو كان الأستاذ كمال جنبلاط هنا لانه هو خير في هذه الامور. وعلى سبيل المثال اذكر لكم عن قبيلة موجودة في الهند اسمها قبيلة الهنزا، ويمكن الأستاذ جنبلاط قد زار هذه القبيلة هذه القبيلة تعمر طويلاً. يعني معدل العمر عندها مائة سنة على الأقل. ويصل إلى المائة والخمسة والعشرين وحتى المائة والستين. جميع أفراد هذه القبيلة من المعمرين الأشداء. ومنهم من عمره مائة سنة يذهب مشواراً خمسين كيلومتراً ذهاباً وخمسين كلم إياباً مشياً، ويرجع كأنه ذهب في نزهة صغيرة. كلهم أجسام صلبة بدون انحناء. فاخذ العالم يتساءل ما هي أسرار هذه القبيلة؟ فذهب بعض العلماء والأطباء ليبحثوا ماذا يأكلون وماذا يشربون وماذا يفعلون. فوجدوا أن النار لا تدخل بيوتهم قط، لا للأكل ولا للتدفئة. كل المأكولات نية، الحليب ني واللحم ني والخضار نية غير مطبوخة، وكل شيء طازج. اللحوم المعلبة لا تدخل بيوتهم ومن ثم التدفئة لا تدخل بيوتهم، يطلعوا بالجليد بينزل الواحد في البحيرة المجلدة ويطلع كأنوا ما حاسس بالماء.

احمد اسبر: لنجرها على حضرات الوزراء.

راشد الخوري: متابعاً -

المعلبات جميعها لا تقتل وهذا قد فعل ثورة في أميركا مؤخراً فاكثرت تجارتها هي هذه المعلبات، تصدرها إلى العالم اجمع. ولكن تبين أن هذه المعلبات هي أيضاً غير صحية. وأنا لا أقول سامة، إلا إذا تسربت إليها بعض الأحيان العفونة.

نصل إلى المياه. المياه يقال إنها ملوثة وتقول وزارة الصحة إنها كل مدة، أو كل أسبوع تأخذ عينة من المياه وتفحصها،

يمكن أن تجري الفحوصات عند النبع. ولكن هل أن الفحوصات تجري في البيوت؟ أنا لا اعتبر أنها تجري في البيوت. نحن نريد أن نفحص المياه التي تصل إلى كبايتي. كيف تتسرب المياه؟ أنا أعطيككم فكرة بسيطة: خزانات المياه غالبا ما تكون مكشوفة، لها طوق أو لها محلات ينفذ إليها الغبار والوحل والأوساخ، ويمكن في بعض الأحيان أن يصعد العامل ويفتح الخزان ويلعب به. وهذه العملية، وبعدها، كمفك للبراغي أو الكماشة التي يحملها موسخة ومزوجة بالوحل بعض الأحيان أو أي شيء آخر.

ثانيا، والاهم، كيف يتسرب التلوث للمياه وشبكات المياه عندنا جميعا أو تقريبا مهترئة يتسرب المياه من داخلها إلى الأرض، وحينما تنقطع المياه عن هذه القساطل يدخل الهواء إلى قلبها ويحمل إلى داخلها الأوساخ الموجودة خارج القساطل.

ومن جهة ثانية، وهنا أريد أن الفت نظر معالي وزير الموارد المائية والكهربائية، إلى أننا اليوم في موسم جفاف، والشتاء قد انقطع عنا، وغدا سنصل إلى أزمة مياه أزمة كبيرة جدا، وتطلع الصرخة من الأهالي، من الأهالي للشرب، ومن البساتين للري. فنحن نلفت نظر الحكومة إلى ضرورة الاستعداد، منذ الآن، لان تحافظ على المياه الموجودة. إن كان بالتقنين أو بطرق أخرى، أو بغير آبار ارتوازية. لانه لا يجوز أن نصل إلى الوقت الذي نحتاج فيه إلى المياه ونجرب أن نفعل كما كنا نفعل في الماضي.

في الماضي، الحكومات التي تعاقبت، لم تكن تعالج الامور إلا عند وقوعها، اعني الوقاية من هذه الامور لم تكن تنظر إليها قط.

ومثلما يكون في وزارة المياه كذلك في وزارة الطرق، نرى منعظا على الطرقات، نصرخ ونقول للمسؤولين: اصلحوا هذا الكوع لانه خطر جدا. لا أحد يسمع، ولكن عند الحوادث، أول حادثة وثانية وثالثة ويذهب عدة ضحايا على هذا المنعطف الخطر، حينئذ تفكر الحكومة بأنها ستعمل شيئا لاصلاح هذا الكوع.

إذا، الوقاية دائما هي الأساس لمنع وقوع هذه الحوادث المهمة.

ثم تأتي المخدرات والدخان، وهذا كله خطر جدا علينا وعلى أولادنا واني لا اعرف لماذا لا تهتمون بهذه الامور، مع انها مهمة جدا.

المخدرات التي تفتك اليوم بشبابنا، بالتلاميذ، بالأولاد، بالكبار والصغار، وبالأغنياء خصوصا، تفتك بهم جميعا ولا أحد يقدر قيمة هذه الأخطار.

سمعتهم مؤخراً انه قد القي القبض في إحدى الجامعات على مدرس جامعي أو أستاذ جامعي مع التلاميذ يتعاطون المخدرات. وهذا أمر خطير أيها الزملاء، أمر خطير متى تسربت هذه المخدرات إلى المدارس. ٠٠ قولوا على لبنان السلام.

يكفيننا مصائب، يكفيننا ضرائب، تنقصنا بعد المخدرات لتفتك بأولادنا وتفتك بنا جميعاً. والدخان، كلكم تعرفون انه سيئ، والمدخنون الذين يدخنون أربع علب دخان يوميا يصابون بسرطان الرئة بنسبة ستين بالمئة. والذي يدخنون ثلاث علب، طبعا نسبة إصابتهم اقل، واثنين اقل وعلبة واحدة اقل... الخ...

إذا، هذه المادة أتمنى على إدارة الريجي أن تضع على كل علبة دخان اسم «سم»، لكي يعرف الذي يدخن ما هي أهمية هذه المادة التي يتشققها، ولكن هذا لا يكفي فنحن نعلن في الجرائد، في التلفزيون، في المجلات. عندما يرى النشء الجديد سيدة جميلة تمسك السيكاارة بيدها وتمج منها المجة تلو المجة، وتذهب في نشوة، فماذا يقول هذا الصبي يقول إنها لذة ما بعدها لذة، هذه لذة ما ذقتها، فيجب ان اجرب، فيجرب ويخطو نحو الخطر. فاطلب من الحكومة أن تمنع هذه الإعلانات في الجرائد وفي التلفزيون خاصة.

ومن ثم، فاني أضع المسؤولية الكبرى على الأطباء، ومنهم من الزملاء الكرام من هو موجود هنا، لانه لا يجوز للطبيب ان يقول للمريض لا تدخن والسيكاارة في يده لا تنه عن خلق وتأتي مثله.

وأريد أن اذكر لكم انه يوجد مواطن لبناني يسمى انترانيك كرجيان، هذا هو الخبير الوحيد في الشرق الأوسط في مؤتمر مكافحة الحرائق العالمية.

هذا الرجل عنده فكرة، وهذه الفكرة أتيناها أنا اليوم، هي إنشاء مكتب للسلامة في هذا البلد لأننا نتعرض كثيرا للأخطار ولا نفهم أهمية هذا التعرض أبداً. ولكن عندما ينشأ مكتب للسلامة، إن كان عن الحرائق، وإن كان عن التسمم وإن كان عن جميع الأخطار التي تهددنا يومياً فهذا يكون اكبر عمل نقدر أن نعمله في هذا البلد، لان حياة الإنسان هي اعظم شيء عندنا، واعظم شيء هي هذه الحياة. قبل الأكل وقبل الشرب وقبل شم الهواء وقبل كل شيء، فلنحافظ على الحضارة الوطنية وعلى الحضارة العالمية وعلى العالم جميعاً.

انترانيك كرجيان، جندي مجهول، واعتقد بأن البعض منكم يعرفونه تماماً. وإننا نتمنى أن ننشئ هذا المكتب، مكتب السلامة، بالتعاون مع الرجال المخلصين ومع الحكومة.

وهذا المكتب مهم جداً للبنان لانه بلد سياحي، والسلامة تؤثر كثيراً في السياح. ويعتقد السائح انه في بلد آمن فحينئذ يذهب إليه بكل سرور.

ونرجع قليلاً إلى السياسة العامة. أريد أن أقول كلمة واحدة، اعتقد اننا نستطيع النقد في جميع الوزارات، ولكن شيئاً مهما كنت أتمنى أن يكون وزير البرق والبريد موجوداً هنا.

التلفون في هذا البلد، ارتكبت فيه أخطاء كبيرة عند تركيبه. وهذا الجهاز التلفوني الموجود حالياً في لبنان لا يصلح. وإثباتاً لهذا القول: كلكم تعلمون عندما أحدنا يريد أن يطلب نمرة خارج البلد أو داخل البلد أحياناً. فانه يبقى ساعة وساعة ونصف وهذه النمرة لا تعلق. ساعة ترن كأنه مشغول وساعة تطنطن، ولا نعرف لماذا وساعة، وهنا الشيء المهم، تعطيك نمرة ثانية غير التي تطلبها. تكون بهذا العمل قد أزعجت الغير، يمكن يكون واحد نائم، تكون قد أزعجته برنين التلفون. وتكون قد دفعت أجرة المخابرة. مع انك لست مسؤولاً عن هذه المخابرة. فالدولة هي المسؤولة وأنت تدفع. أهذا يجوز؟ رغماً عن تضييع الوقت، والوقت من ذهب، فانك تدفع ثمن تضييع وقتك أيضاً. وهذا لا يجوز أبداً.

لهذا اقترح انه عند كل فاتورة تلفون تسدد. يجب أن تراعى هذه الأشياء بحسم ٢٠ أو ٢٥ بالمنة من اصلها.

لن أطيل الكلام وأتمنى أن تكون كلمتي هذه قد تركت شيئاً عندكم لكي تتحاشوا الوقوع في مثل هذه الأخطاء التي نتعرض لها كل يوم في حياتنا الاجتماعية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ نديم سالم.

نديم سالم: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

أود في أول كلمة القيها في هذا المجلس الا أتطرق للمواضيع التي أشبعها نقاشاً زملاء كرام خلال مناقشتهم لمشروع الموازنة وأنني سأكتفي بإبداء بعض الملاحظات في المواضيع التالية:

أولاً: في السياسة المالية:

أريد أن أثير واشدد على القضية التي نفكر فيها ونقف أمامها شبه عاجزين، الا وهي وجوب تنظيم جباية الدخل وجمعها من كافة المواطنين خاصة من الفئات الميسورة وذلك بتشديد المراقبة على موظفي التحصيل والجباة. لانه اصبح واضحاً للجميع بان الموظفين واصحاب الدخل المحدود هم وحدهم الذين يدفعون ضريبة الدخل كاملة وعلى أتم وجه. وإنها لقضية في غاية الأهمية أن تجمع الدولة الضريبة من الجميع، ليس فقط ليكونوا جميعاً سواء أمام القانون بل ليتسنى للحكومة القيام بدورها الاجتماعي دون أن تقف عاجزة أمام ضآلة دخل الخزينة.

ثانياً: في سياسة الأشغال العامة:

أخص بالذكر الطرقات اللبنانية والحالة التي هي عليها، وبالرغم من ذلك نرى من الغرابة أن تتدنى نفقات الصيانة من سنة إلى أخرى.

وأود أن أورد مثلاً على هذه الحالة:

نفقات الصيانة المحلية في محافظة الجنوب

ففي سنة ١٩٦٧ رصد مبلغ ٨٨٥ ألف ل.ل منها ٥٠٠ ألف ل.ل للأجور و ١٦٨ ألف ل.ل فقط للمواد والمحروقات.

فإذا استمرت الحال على هذا المنوال ستذهب اعتمادات الصيانة بكاملها بدل أجور، خاصة وان الحد الأدنى للأجور قد ارتفع وسيضاف إليه ٥ بالمئة غلاء معيشة (مع العلم اننا لسنا ضد زيادة الأجور بل على العكس).
في حين أن شبكة الطرقات في ازدياد مستمر ومن البديهي أن تزداد معها أعمال الصيانة. من الضروري إذا رفع اعتمادات الصيانة.

ومن اغرب الغرائب. هو أسلوب تدوير الاعتمادات، فقد بلغت الأموال المدورة من ١٩٦٨ حتى هذه السنة ٦٠٠ مليون ل.ل.

ان لهذه الملايين الستمائة مشاريع مدروسة لكنها لم تنفذ في حينها. ولماذا يا ترى لم تنفذ؟ كلنا يعرف الجواب، وهو أن الأجهزة البشرية والفنية في الوزارات المختصة اعجز من أن تنفذ المشاريع في أوقاتها. لان مصممي المشاريع يخططون بروح علمية عصرية بينما الإدارات تعمل بروح تقليدية رتيبة.
فقد آن الأوان لان تنفض الدولة روح الخمول عن الإدارة وتعمل على إبعاد الإكramيات والمماطلة والتسويق عن الدوائر الرسمية.

وقد استبشرنا خيراً من مجمع بعبداء وما زلنا ننتظر مقرراته في تنظيم الإدارة عله يخفف من جيش المتسكعين على أبواب الدوائر الرسمية بحثا عن معاملة تائهة في أحد المكاتب فمن الضروري أن نشعر المواطن أن الإدارة وجدت لخدمته وليست لإرهاقه.

ملاحظتي الثالثة تتعلق بسياسة وزارة الصناعة التي أيدنا إنشاءها:

فإنني الفت نظر وزيرها إلى وجوب تشجيع تركز المصانع في المناطق اللبنانية البعيدة عن العاصمة، وذلك بإعفاء أصحابها من الضرائب لمدة معينة من الزمن، كما حدث في ايطاليا حيث شجعت المصانع للتمركز في جنوب البلاد الفقير.

وهذا يعود بفائدة مزدوجة.

من ناحية ينمي المناطق الفقيرة ويحد من النزوح إلى العاصمة.

ومن ناحية ثانية يخفف من الضغط السكاني الهائل عن بيروت وضواحيها.

رابعاً: في السياسة الزراعية:

أحب أن الفت نظر الزراعة إلى ضرورة الاستمرار في المشروع الأخضر، فهو المؤسسة الأكثر نشاطاً في وزارات الدولة. ربما ذلك يعود لتعاونه المباشر مع المزارعين.

واريد أن أُنوه بالطريقة الجديدة التي دشنها المشروع المذكور في شق الطرق الزراعية وتزفيتّها بدلاً من شقّها وتركها عرضة لتآكل الأمطار والسيول. وهنا أيضاً لنا رجاء بوجوب السرعة في تنبذ طلبات استصلاح الأراضي خاصة لصغار المزارعين.

وعلى الصعيد الاقتصادي نلفت نظر وزيرى الاقتصاد والتعاونيات إلى ضرورة تشجيع إنشاء التعاونيات الزراعية والاستهلاكية، وإيجاد أسواق زراعية في أحياء المدن حيث يقوم المزارع ببيع منتوجاته مباشرة للمستهلك، فنخفف بذلك من سيطرة الوسطاء على تصريف المواد الغذائية ونعمل على الحد من ازدياد الأسعار بصورة فعالة.

ومن الضروري أن يخرج المرشدون الزراعيون من جهود المكاتب إلى الاحتكاك بالمزارعين وتوجيههم إلى الطرق الزراعية الحديثة، فالبيروقراطية تقضي على الثقة بين المزارع وسائر الدوائر المهتمة بشؤون الري والزراعة.

واليوم تجري أمامنا في منطقة جزيين حالة نموذجية من حالات انعدام التفاهم بين المزارعين والمرشدين البيروقراطيين، فقد حرمت إدارة الليطاني على المزارعين المستفيدين من قناة الري الممتدة من بركة انان، واستخدام ري المزروعات بطريقة الجر المعروفة وفرضت عليهم أسلوب الرش، وهنا قامت قيامة المزارعين مدعين ان أسلوب الرش غير صالح لزراعة الخضار. وما زالت المشكلة قائمة بانتظار أن يقوم مرشدو مصلحة الليطاني بالحوار مع المزارعين لا قناعهم في اعتماد أسلوب الرش بدلاً من فرضه فرضاً.

ملاحظتنا حول اهتمام مجلس الجنوب بمنطقتي جزيين والزهراني. سبق وتقدمت من الحكومة بسؤال حول حصّة منطقتي جزيين والزهراني من أعمال مجلس الجنوب. باعتبار أن هاتين المنطقتين كانتا شبه محرومتين إذا ما رجعنا للتقرير الرسمي عن أعمال مجلس الجنوب. ثم ان جواب دولة رئيس الحكومة على السؤال آنذاك يؤكد صحة ما أقول بحيث ان ذلك الجواب لم يتضمن أرقاماً مصروفة لأنها غير جديدة بالذكر إذا ما قيست ببقية الأفضية في الجنوب.

نحن لا نريد تسوية منطقتي جزيين والزهراني بالقرى الأمامية، نظراً لما تتكبده تلك القرى وانما نريد من مجلس الجنوب الاهتمام بشكل زائد بشق وتعبيد الطرقات فانه بعد إحصاء نفقات الطرقات المنفذة من قبل مجلس الجنوب تبين ما يلي:

القيمة المصروفة ٧ ملايين و ٨٤٣ ألف ل.ل نصيب منطقة جزيين منها ٤٧ ألف ل.ل فقط، فتكون النسبة المئوية التي أصابت منطقة جزيين من شق وتعبيد الطرقات ٦ بالألف إنها نسبة هزيلة جداً إذا ما نظرنا إلى حاجة منطقة جزيين، فان هذه النسبة يجب أن لا تقل عن الخمسة بالمئة، اما نصيب المنطقة من ميزانية مجلس الجنوب العامة فكانت ٣٤١ ألفاً أي ٧ر٥ بالالف وكأن منطقة جزيين ليست من الجنوب.

لذلك نتمنى من معالي وزير التصميم رئيس مجلس الجنوب اخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار حتى يولي منطقتي جزين والزهراني اهتماماً أكثر أهمية من السنوات الماضية، حتى تأتي نسبة المصارفات بنحو خمسة بالمئة من مجموع نفقات مجلس الجنوب.

أيها السادة، أود أن أتوقف قليلاً في نهاية كلمتي عند قضية المعلمين الرسميين وأود أن أوضح أولاً، انني من الذين لا يؤيدون مبدئياً اللجوء إلى الأضرار كوسيلة لتحقيق المطالب. وقد قمت بإقناع المعلمين في منطقتي بالعودة عن الإضراب والاستمرار في أسلوب الحوار مع السلطة بمساندة نوابهم. لكنني فوجئت، كما فوجئ غيري، انه عندما بدأ المعلمون بالتراجع عن إضرابهم تجنباً لتسييسه، أصدرت الحكومة قراراً بصرف ٣٠٩ معلمين.

فإنني أسأل الحكومة:

- ١ - لماذا اختارت هؤلاء دون غيرهم، مع العلم أن الإضراب شمل أكثرية المعلمين؟
- ٢ - أن الطرد تناول معظم أعضاء الرابطات، أهذا يعني أن الحكومة تعتبرهم مسؤولين عن إضراب تم التصويت عليه في جمعيات عمومية بصورة ديمقراطية، ولم تكن الرابطات حسب نظامها الرسمي سوى تجسيد لارادة الهيئة التعليمية؟.

فيا دولة الرئيس لدينا شعور عميق في أن خطأ فاحشاً وقع في أمر المعلمين المفصولين ومن الفضيلة العودة عنه، أما في ما يعود لهيئة الحكم وسلامة النظام فانهما يكونان مصونين عندما تتجاوب الحكومة مع رغبة الأكثرية في هذه القضية بالذات، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الحكومات المتعاقبة عودت الناس على أن المطالب لا تتحقق إلا بالضغط والإضرابات.

ومن ناحية ثانية ينبغي تفهم نفسية المعلمين الذين تعاملهم وزارة التربية معاملة واحدة بالرغم من تنوع شهاداتهم، فحامل الشهادة الابتدائية والتكميلية يتساوى مع حامل الإجازة التعليمية وهذا أمر لا يجوز أن يستمر. فلكي يقوم المعلم بواجبه ويربي جيلاً كريم النفس علينا أن نعززه ونبعد عنه حالة الحرمان التي يعيش فيها. وان التذرع دائماً بأن أوضاع الخزينة لا تتحمل تحقيق المطالب المادية فإننا نتساءل لماذا لا تتحسن أوضاع الخزينة ولماذا لا تجبى ضريبة الدخل جباية كافية من الفئات المسورة.

إن الازدهار الذي يعم لبنان وان الفئات المستفيدة من هذا الازدهار إذا استمرت في التعامي عن تغذية الخزينة لتقوم الدولة بدورها الاجتماعي، فإنها ستعمل على اضعاف هذا النظام، وإذا تغاضينا نحن حكومة ومجلساً عن العمل بتصميم وحزم لتطوير النظام الذي نتمسك به، والحد من التفاوت بين طبقات المجتمع اللبناني سيتفاقم هذا التفاوت ويتحول بفعل الجمود وقصر النظر إلى صراع طبقي وعندها سيكون الكل خاسراً.

شكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ طلال المرعي.

طلال المرعي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

بالأمس تعرض مخيما البرد والبدوي للاعتداء الإسرائيلي الغاشم. وهذه سلسلة اعتداءات نشهدها تباعاً، والغرض منها شل حركة المقاومة الفلسطينية وكلمة حق تقال: لقد قام رجال المقاومة بعمل مشرف. إذا استبسلوا في الدفاع عن أرواحهم وأرواح الأبرياء. وقد وقع بين العدو خسائر فادحة عكس ما يقولون. ونوجه إليهم تحية ونطلب إليهم أن يمشوا في الطريق لان في النهاية سيكون النصر حليفهم. وكما أغتنم الفرصة فأعرض لكم حالة الحرمان الذي تعيشه منطقتنا التي تعطي للبنان الكثير الكثير ولا تأخذ إلا القليل القليل من مطالبها المحقة والمشروعة إن الموازنة العامة تنمو وتزداد أيها السادة سنة بعد سنة وذلك تمشياً مع متطلبات العصر من تقدم وتطور وازدهار.

ومن المستغرب أن الدولة توجه اهتمامها دائماً إلى بعض المناطق اللبنانية، بينما البعض الآخر لا يزال يتخبط بالبؤس والحرمان والإهمال.

أن للدولة سياستها الإنمائية الخاصة وخطتها الإنمائية الشاملة تتبعها في الإنفاق على المشاريع الإنمائية العامة. ولكن نتوقف هنا لنسأل أين نصيب مناطقنا المحرومة من هذه المشاريع. نحن نطلب إلى الحكومة، ونحن على أبواب تصديق الموازنة أن توجه كل اهتمامها إلى مناطقنا المحرومة. لا يسعني ونحن بصدد مناقشة الموازنة العامة إلا أن انتقد الطريقة التي وضعت فيها هذه الموازنة فمن المعلوم أن الموازنة العامة توضح كل سنة على أسس علمية صحيحة ومدروسة، مجارية بذلك المعطيات الجديدة للسياسة المالية العامة، والتي تفرضها سنة التطور والتقدم والرفي. ولكن من الملاحظ أن موازنة كل سنة توضع على غرار الموازنة السابقة مضافاً إليها بعض الأرقام.

نحن نسأل: أين التخطيط؟ ولماذا هناك دائماً أموال تدور من سنة إلى سنة؟ لماذا يبقى الكثير من المشاريع بدون تنفيذ، فتدور الأرصدة الموضوعة لها، أو تنقل إلى أماكن أخرى دون مراعاة للمصلحة العامة؟ نحن دائماً نقول ان لبنان بلد نام ويسعى دائماً إلى الأفضل نحو الازدهار والتطور واللاحق بركب التطور التكنولوجي الحديث... كيف يمكن أن يكون هذا ونحن لا تزال حتى الآن تترجح تحت عبء الآمال والحرمان من أسوأ معاني الاهتمام. إنني أقف الآن لأقول انه لا تطور ولا نمو ولا ازدهار طالما هناك مناطق لا تزال حتى الآن تنتمي إلى عالم مجهول عالم بعيد عن الواقعية المتقدمة. نحن نعلم أن منكم العناصر الطيبة التي تعاني وتتفاعل مع هذه الفئة المحرومة ولذا فعلينا بالتحرك والعمل السريع وتخصيص الجزء الكبير من الموازنة للنهوض بهذه المناطق إلى مستوى المناطق الأخرى كما يحدث في اغلب البلدان النامية المتقدمة حيث تخصص ميزانية خاصة للمناطق المحرومة فتنهض بها خلال فترة محدودة إلى مصاف المناطق الأخرى المتقدمة عندئذ يزدهر الوطن وينعم بالأمن والطمأنينة والتقدم والرفي. أعود فأبدأ بذكر بعض الملاحظات فلنأخذ مثلاً وزارة المال إذ هي العنصر الأساسي والشرى الحيوي للبلاد.

انتقد وزارة المال. أولاً من جهة تحصيل الضرائب فهي لا تحصلها، إلا من الموظفين والطبقات العمالية والمتوسطة الدخل أما أصحاب رؤوس الأموال الضخمة والشركات التي تجني أرباحاً وهمية على حساب المواطن الصالح فالضرائب تدفع رمزياً. نحن نجزم بأنه إذا استوفيت هذه الضرائب كما يجب فإن أموال الخزينة تصبح كافية لتنفيذ معظم المشاريع التي لا تزال حبراً على ورق بانتظار رصد الأموال اللازمة لها، كما نطالب بإلغاء الغرامة المفروضة على المناظرين عن دفع الضرائب لأنها تشمل بمعظمها الطبقات المتوسطة الحال ذوي الدخل المحدود.

أما بالنسبة للأموال المتوفرة بكثرة في المصارف كما تقولون فلا أدري لماذا لا تحاول وزارة المال والحكومة الاستفادة من هذه الأموال المكدسة. كقروض وانفاقها على المشاريع الحيوية فتتعش البلد وتعود بالخيرات على الدولة والشعب معاً؟

يجب التوقف أمام قضية الريجي. أما قضية الريجي. فقد تكلم عنها كثيراً ملاؤنا. ونحن نعود فنقول إن هذه الإدارة إذا كانت عاجزة عن تسيير الأمور. فلتترك الأمر لبعض الشركات التي يمكنها أن تعود بالنفع والخير الكبير على هذا البلد. وأعود فأقول انه في منطقتنا التي الغي فيها الآلاف من الدونمات لا تزال حتى الآن أوراق التبغ مكدسة بانتظار من يستلمها. وحتى هذا التاريخ لم تتحرك أية لجنة لاستلام هذا التبغ. بينما السماسرة تحب المنطقة وتشتري التبغ من صغار المزارعين. وأخيراً أطلب إلى كبار الممولين في هذا البلد بمختلف طبقاتهم أن يساهموا في تنمية وإنعاش واحقاق العدالة الاجتماعية في هذا الوطن. لانهم إنما ينعمون بخيراته وبحريته. وليعلموا أن الشعب أصبح لهم بالمرصاد إذ انه لن يغفر في يوم من الأيام لفئة اغتنت على حساب فئة أخرى. إذا لم تقم بواجبها الوطني للمساهمة بتمويل المشاريع التي من شأنها أن تؤمن نوعاً من العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء الوطن.

وبالنسبة لوزارة الأشغال العامة: فإن اغلب الزملاء قد شرح حالة الطرق التي وصلنا إليها ولا ادري لماذا هذا الاستهتار بهذا الشكل علماً بأن الملايين تهدر هدرًا دون تحقيق منفعة عامة.

وأريد أن أتوقف قليلاً أمام المؤسسات التابعة لوصاية الأشغال العامة فأقول أنه لا يجوز ترك هذه المؤسسات دون رقابة فهي تتصرف على هواها وخصوصاً أن بعض الفضائح كانت ولا تزال تتسرب إلينا من خلال تصرفات بعض موظفيها.

وأما وزارة الموارد المائية والكهربائية: فنحن نطلب أن تكون حصتنا من مشاريع الري أكثر بكثير مما هي عليه الآن فاني أتعجب لماذا شطبت من الموازنة مبلغ مليون ليرة لبنانية من سنة ١٩٧٢ و١٩٧٣ وكانت قد خصصت لاشغال كهربائية متفرقة لان الكثير من القرى الصغيرة غير ملحوظة في المرسوم ١١٦ ولا تزال حتى الآن تسبح في ظلام دامس.

وبالنسبة لوزارة الهاتف والبريد: نطلب من معالي الوزير الاهتمام بالهاتف الآلي الداخلي وتعميمه على كل المناطق اللبنانية لأنها بحاجة ماسة إليه وهو الوسيلة الوحيدة للاتصال وخصوصاً في أيام الثلوج حيث تنقطع بعض المناطق الجردية العالية تماماً عن عالمنا.

ونصل إلى وزارة الصحة، فنقول، ان هناك الكثير من المستوصفات قد قررت منذ سنوات ولا تزال حتى الآن بحاجة إلى الأموال لتنفيذها وأغلب هذه المستوصفات يقع في المناطق المحرومة. التي ليس لوزارة الصحة فيها أي نشاط. كما نطالب الوزارة بإنشاء مستشفى مركزي في عكار وتجهيز المستشفيات الحكومية بالأجهزة الحديثة.

ولا يغرب عن بالنا وزارة التربية الوطنية التي هي من أهم الوزارات فنطلب من المسؤولين الاهتمام الكلي بشؤون الطلاب والاستجابة إلى مطالبهم، لانهم، هم سيبنون لبنان الغد، لبنان الأفضل فلماذا زاد الاهتمام بهم وبمطالبهم كلما شعروا بقرهم من الدولة، وارتدوا عن المظاهرات إلى التحصيل العلمي الصحيح، الذي من شأنه أن يرفع لبنان المستقبل إلى مصاف الدول المتطورة الحديثة التي تركز على أسس علمية ثابتة. إنني على يقين أن الطالب لا يريد التخريب أو التظاهر، ولكن يطلب الحوار البناء في سبيل تأمين المصلحة الطلابية العامة من جامعية وثانوية وابتدائية.

ونعود إلى الوزارة فنقول انه لا يمكن أن تستمر الوزارة على هذا الشكل إذ يجب إحداث مديريات عامة في كل محافظة على أن تتمتع بصلاحيات تامة ومستقلة، ترعى شؤون المعلمين والطلاب حسب مقتضيات المصلحة العامة. وخصوصاً، أن الدولة أصبحت جادة بتنفيذ مشروع تجمع المدارس. وهنا نطلب إلى معالي الوزير أن يرشدنا إلى المسؤول الفعلي عن هذا المشروع، حتى نستطيع أن نبحث معه بعض القضايا التي من شأنها تسهيل الأمر...

بالنسبة للصناعة والنفط نطالب بتشجيع الصناعة في سهل عكار واستعجال المباحثات لاعادة الضخ إلى مصفاة طرابلس.

واما في الدفاع: فإننا نرى تحسين أوضاع أفراد الجيش وزيادة رواتبهم. لانهم هم سياج الوطن وهم الذين يضحون بحياتهم في سبيل عزتنا وكرامتنا. ونحن إذ نتوجه بهذا النداء، نقول انه لا يمكن أن يستمروا بهذه الرواتب. فهم إذا كانوا لا يتكلمون فنحن نستطيع أن نقول ما يجول في خواطرهم كما نطلب الاهتمام بالمتقاعدين منهم، من رجال درك وجيش. فنطلب شملهم بالضمان الصحي. لأنهم لا يتقاضون إلا رواتب زهيدة جداً. بحيث لا يستطيعون أن يداؤوا فيها عيالهم ونساءهم.

وفي العمل والإسكان: نطلب الاهتمام بالمساكن الشعبية، وشمول الضمان الصحي كل الطبقات العمالية الكادحة.

أما في وزارة الداخلية: فإن جهاز الأمن العام لا يزال يعطي المزيد والمزيد من طاقاته يوماً بعد يوم. نحن نطلب أن توضع الإمكانيات اللازمة لهذا الجهاز حتى يقوم بمهمته على أكمل وجه. وأخيراً نصل إلى وزارة الزراعة: فنقول انه ليس من المعقول طلاقاً ان تكون ميزانية الزراعة لا توازي إلا ٢,٥ بالمئة من الموازنة العامة. إن أغلبية الشعب اللبناني تقوم موارد على الزراعة. إن هذه الوزارة هي من أهم الوزارات في لبنان. نحن نطلب من الدولة أن ترصد لها الاعتمادات الكافية واللازمة لتطوير الزراعة ومد المزارعين بالآلات الحديثة. ولا بد أن ننوه إلى المشروع الأخضر ونقول انه من أنشط الأجهزة التي تقوم بواجبها على أكمل وجه. ان من جهة شق الطرقات الزراعية. أو من جهة استصلاح الأراضي. ولا ندري لماذا يتلكأ المسؤولون بتمويل هذا المشروع بالأرصدة اللازمة.

ولا يغرب عن بالنا قضية الغلاء والموجة التي تحتاح البلد فنطلب من الحكومة الإسراع بوضع الحلول اللازمة لمحاربتها والحد منها إذ كيف يستطيع المواطن العادي أن يعيش بإمكانياته المحدودة وسط هذا الاحتكار وهذا التسلط وهذا الغلاء الفاحش إن كلفة المعيشة ترتفع يوماً بعد يوم نحاول أن نزيد إلى المواطنين في القطاع العام والخاص ٥ بالمئة فتزداد الأسعار ١٠ بالمئة فما الفائدة في هذه الزيادة إذا لم تقع مراقبة فعالة على الأسعار كما نطالب باستبدال ال ٥ بالمئة بالدرجة الاستثنائية. إذ ان هذا التدبير من شأنه أن يرضي جميع الموظفين ويؤثر على أوضاعهم في المستقبل.

وأخيراً نقول ان الفساد يعم الإدارة العامة لان سياسة الثواب والعقاب مفقودة. ولان بعض المصالح المستقلة أصبحت لا تعترف بسلطة اكبر من سلطتها فاخترت بذلك من المبادئ العامة ونصوص الدستور اللبناني الذي جعل الوزير هو رأس الإدارة واعطاء صلاحيات تخوله تسيير الإدارة. السياسة العامة التي ترسمها الدولة والقوانين المرعية الإجراء.

إن بعض المدراء قد تجاوزوا صلاحياتهم وأفسحوا المجال للموظفين الصغار أن يحدوا حذوهم. فلنضع حداً لهذه الفوضى ولنرجع الأمور إلى نصابها وإطارها الطبيعي.

وأخيراً أود أن أتمنى على الحكومة الكريمة أن تبدأ باتباع نوع من اللامركزية الفعلية في مختلف المحافظات اللبنانية إذ ان هذه اللامركزية الإقليمية من شأنها أن تسهل الأمور الكثيرة على المواطنين ومن شأنها أن تسير الأمور بشكل لا يعود هنالك بعض الاحتكاكات.

والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الأستاذ رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس،

قبل أن أتحدث بموضوع الموازنة، لأبدي ملاحظاتي عليها دون أن أقف عند الأحداث المؤلمة التي مرت

خلال هذين اليومين لنبين فيها رأينا واستنتاجاتنا، لعلنا في ذلك نسهم في تنوير الأذهان خدمة للمصلحة العليا، ذلك لأنه لا يجوز إن تمر مثل هذه الأحداث، ونحن أمامها مشدوهون بسكوت لا يمكن أن يعبر عن مكنونات النفوس. لان الشعوب المغلوبة على أمرها، والتي تثور من داخل مشاعرها لا يمكن أن تبقى هكذا مقارناً بين الامس واليوم، عندما كانت تقوم المظاهرات وترتفع الأصوات وتنادي من أجل الدفاع عن السيادة، والمحافظة على الكرامة. واليوم حيث تكتفي في التعبير العابر وتسجيل المواقف.

كل هذا إن دل على شيء فعلى اننا أمام الهدف الصريح، وهو السعي إلى الحل السلمي، هذا الحل الذي له متطلباته وشروطه، إنما ألاحظ بأننا قد أصبحنا، واقعاً في حكم الحل السلمي، اقله على الصعيد العربي، ولكن لناحية إسرائيل، فلا شيء يشير إلى شيء من ذلك، وإلا فما معنى هذا الكبت، وما هي تلك النتائج التي نشاهدها ونعيشها، ونشكو منها ونتألم، إن هذه النتائج ليست سوى أمور تترتب على إجراءات وعلى مقدمات إن هي إلا ترتيبات مقصودة ومهيأ لها. ونحن نسير في اتجاهها، مرحلة مرحلة. ولربما يأتي يوم، نجد فيه أن كل شيء قد انتهى، وانه لم يعد ينفع بعد ذلك أي تحرك أو أية انتفاضة. ولذلك فمن نمر في ظرف هام وخطير وعلينا أن لا نكتب مشاعرنا وان لا نخفض أصواتنا. بل علينا أن نعبر عن رأينا بكل صراحة ووضوح، ليعلم الجميع أن مسؤوليتهم ومسؤوليتنا واحدة لا فرق بين مسؤول وبين مواطن، فنحن جميعاً إنما نواجه مصيرنا.

لهذا أقول، أن ما جرى بالأمس من اعتداء على مخيمات اللاجئين، وهل يظن أحد بأنه استكبر على هؤلاء أن يعيشوا حتى تحت الخيام؟

إن الأمر ابعد من ذلك، فلا الإنسانية تردع ولا الضمير يمنع، لان القضية، بعد كل ذلك، لا يمكن أن نتنظر حلها أو احترامها أو احترام أصحابها، ما دما نحن عنها لاهون وفي سبيل الركض وراء الآخرين ساعون، من أجل حل مجهول، لا نعلم «ال تعريف» «و جميع»، هذه الكلمة التي أطلقت يجب أن تلفتنا جميعاً إلى ضرورة الوقوف وقفة واعية مجردة بدون مزايدات وبدون تراجع، لان حقنا هو رهن بإرادتنا، رهن بما نخطط له، ونصمم عليه. فإرادتنا وحدها هي التي تحقق مصلحتنا.

لهذا أقول، انه المؤلم حقاً ما جرى بالأمس، ونتائجه الفظيعة المؤلمة، ذلك لأنه لا يمكن أن يوجد ضمير إنسان منزّه إلا ويشارك في النقمة واستنكار مثل هذه الأساليب الهمجية، البربرية، ولكن ماذا ينفع كل هذا. وأنا لا أريد أن أحمل جيشنا الباسل الذي نحترمه ونقدّره فوق ما يستطيع ولكن أعود إلى صيحات صدرت من هذه القاعة تطالب بضرورة الرد مهما كان الثمن. وبالأمس كانت معركة على الحدود لها أبعادها ولها مسؤولياتها، فكان الرد على النحو الذي نعلم جميعاً، وبالأمس كانت ضربة محدودة وفي أقاصي منطقة الشمال، ولم يكن هناك من رد أبدا مع العلم بأن الثكنة العسكرية هي على بعد كيلومتر واحد من مخيم البداوي.

فلا الاعتداء الكبير يردع كما يجب ولا الاعتداء المحدود يرد كما يلزم.

انني أقول هذا، عاتباً ولا شاكياً، ولأنني أعلم بأنه قد لا يكون الاعتداء الأخير لأننا اليوم بعد أن انتهينا من حرب الاستنزاف العربية نحن نواجه حرب استنزاف يهودية، إسرائيلية، وهذا هو منتهى الغرابة. ونتيجة ما وصلنا إليه وسببه تلك المواقف القائمة على الأمل الكاذب لأولئك الذين يرجون من ورائهم حلاً عادلاً. فإذا بنا ننام على هذا الأمل وإذا باليأس يكاد يتسرب إلى النفوس، وماذا بعد؟

وهذه المقاومة الفلسطينية التي كبلت من كل جانب، بعد أن كانت تتحرك التحرك الإيجابي الفعال، لتتزلزل الضربات في قلب العدو، إذا بها تتراجع أمام ما يخطط، وأمام ما يدبر، فإذا بها اليوم تلاحق وفي كل مكان ولمصلحة من يجري كل هذا؟ هل لمصلحة القضية العربية؟ كذب هل إن في مثل هذا التصرف يمكن أن يصل إلى إرغام إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل على القبول بالحل العادل؟ كذب.

لهذا يجب من هنا أن نقول رأينا بكل صراحة لعله يصل إلى آذان كل مسؤول يعي مسؤوليته، ويدرك بأن هذه المواقف قد تجربنا يوماً إلى ساعة ندم حيث لا ينفع الندم.

فمن هنا أقول، إذا العدو ضرب الفلسطينيين في مخيماتهم. فهذا قبيح ومؤلم ولكن ما يؤلم أكثر أن يضرب هؤلاء الإخوان على أيدي إخوانهم وبالسلاح الذي يجب أن يوجه كله إلى ناحية العدو وحده.

لهذا أقول، يأتي يوم أيضاً نفتش فيه على بعضنا البعض من أجل أن نقف الوقفة التي تملئها علينا كرامتنا وعزتنا وبقاؤنا ومصيرنا ووجودنا. عند ذاك سنحاول أن نفتش على بعضنا البعض ولا أدري فيما إذا كنا سنلتقي على قوة.

لماذا إذاً، نتصرف هكذا؟ وتحت شعار الإخلاص للقضية، ومن أجل الدفاع عن حق الشعب الذي سلبت أرضه. وها هو اليوم يتعرض لتصفيته كشعب.

هذه هي مجريات الأمور، وهذا هو الواقع المؤلم. فهل يصح لنا أن نشيح أنظارنا عنه، ونعمل أنفسنا كأننا لسنا ندري ولا نعي ما يجري وما يسعى وراءه؟

إنني بدون أن أتدخل في شؤون أحد، ولكن بعد كل الذي جرى يحق لنا أن نتوجه بنداء الضمير إلى جميع العرب في كل مكان من أجل أن يعوا خطورة هذه المرحلة، ومن أجل أن يجتمعوا بتجرد وصدق وإخلاص للاتفاق فيما بينهم على خطة واحدة توحدهم على أية خطة. ولطالما سمعنا من القريب والبعيد بأن مفتاح الحل هو بيد العرب، نعم مفتاح الحل هو بيد العرب لأنهم وحدهم القادرون بتضامنهم بتعاونهم، بإرادتهم، أن يفرضوا رأيهم وأن ينصروا قضيتهم. وهذا الذي يجري في الأردن اليوم مع إخواننا الفدائيين، لعل الأحداث المؤسفة والمؤلمة تساهم على بشاعتها وفضاعتها بإيقاظ الآراء والأفكار، على حقيقة ما يبست لنا، وعلى ضرورة المحافظة على كل قوة من قوانا العربية فلسطينية أو من أي بلد عربي آخر لندخرها من أجل الوصول إلى فرض الحل الذي نؤمن

به، الحل الذي يؤمن الحقوق المشروعة، ويؤدي إلى تنفيذ المقررات الدولية ويحفظ، بالتالي، لهذه الأمة كرامتها وعزتها وسيادتها.

أقول انه من الواجب علينا أن نتوجه في هذه الساعة إلى الأردن الشقيق من أجل أن نطالبه لا الرحمة والشفقة بحق هؤلاء المناضلين، ولكن أن نطلب إليه، وان نأمل منه بأن يعاملهم معاملة الشرفاء المناضلين في سبيل القضية الواحدة، فيأخذ بناصرهم ويحمي حريتهم ويؤازرهم من أجل أن يكونوا الحربة القوية في قلب الاعتداء. مكان هؤلاء ليس السجون، ان مكانهم ارض المعركة مكانهم فلسطين، وفي كل بقعة عربية يجب أن يكون لهم الدور الأول وغداً عندما تفشل كل المساعي وتذهب كل الآمال المعلقة على الحل السلمي الذي سترفضه إسرائيل، وما تلك التحركات إلا مقدمات من أجل إفشاله، عند ذاك سيجد العرب بأن لا مفر لهم من استعمال القوة. ونحن إذ نتغاضى عن كل تقصير ونتجاوز عن كل خطأ، فذلك لأننا ننظر إلى ذلك اليوم الذي ربما يكون قريباً حيث لا يكون فيه خيار لأحد بأن يخوض المعركة، وعند ذاك سيظهر بأن جيش لبنان هو على مستوى مسؤولياته. إنما تلك المواقف التي تنتقدها جميعاً والتي لا مبرر لها إلا ذلك الأمل بذلك اليوم المنتظر. وإلا فنحن جميعاً عند ذاك سنقول مع القائلين بأنه من الأفضل لنا أن لا نصرف أموالنا على سلاح ليتأكله الصدأ، بل نحن على استعداد لان نصرف كل أموالنا من أجل سلاح يستعمل من أجل الحق وفي سبيل نصرته القضية المقدسة.

لذلك أعود لالتحدث في هذه المناسبة أيضاً عن تلك المأساة الإنسانية التي إن دلت على شيء فإنما تدل على روح الجريمة المتأصلة في إسرائيل. إنها حين تعتدي على طائرة مدنية عندما تأسرها في الجو، وهذا العمل هو القرصنة بذاتها، عمل لا يقدم عليه إلا شذاذ الآفاق الذين تجمعوا في أقدس بقعة وفي أشرف أرض، فهي منبت العدالة والسلام، وهي منطلق الإنسانية والفضائل والأخلاق. فأين إسرائيل من تلك الرسالة لتستحق أن تعيش على هذه الأرض.

انهم حين اسقطوا الطائرة الليبية بعد أن قرعوا أبواب العالم لينعتوا المقاومة الفلسطينية التي تدافع عن حق مقدس بالبربرية والهمجية، فما هو رأي العالم اليوم الذي لم نسمع ردود فعله إلا بكلمات مقتضبة ومن يريد أن يحرك ضمير العالم هذا سوى حكوماتنا بما تملك من وسائل وإمكانات.

ألا أيها السادة، المطلوب التحرك من أجل كشف إسرائيل وأساليب إسرائيل وبربرية إسرائيل، إنما لا تستطيع أن نقف عند هذه الحوادث لنظهر ألماً، خشية أن يتصور البعض بأن يمثل هذه الكوارث الإنسانية يمكن أن يؤثروا في نضالنا، في صمودنا، في استعدادنا للموت من أجل حقنا، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نحاول دائماً كي نكشف إسرائيل على حقيقتها أمام تلك المجتمعات التي لا تزال تقع تحت تضليل إسرائيل، ودعاية إسرائيل المغرضة، وهذا بمقدورنا أن نفعله. والأيام تأتينا في كل لحظة من لحظاتها بأدلة دافعة على همجية إسرائيل.

إننا إذ نترحم على أرواح الضحايا والشهداء، فيجب أن نتخذ من قبسهم من روحهم، من ضيائهم مشعلاً نحمله على الطريق الطويل في سبيل الوصول إلى الأهداف الكبيرة بالاعتماد على النفس وحدها، إذ إن من ذاتنا يجب أن نتصرف بإرادتنا.

أيها السادة، لا بد لي من أن أقول في بحث الموازنة بعض الملاحظات التي أرجو، وبكل تجرد وإيجابية، من الحكومة المحترمة أن تتقبلها، لا حياً في إلقاء الدروس، ولكن رغبة بالإفادة والعمل، لقد تكلم العديد من الزملاء ولكل رأيهم واقتراحاته ولكن يبدو أن مجمل هذه الاقتراحات ذهبت صرخات مع الريح، وليس هذا هو المقصود بمناقشة الموازنة ولا بإسهام النواب المحترمين بالدرس والتحليل وإبداء الرأي، إنما نحن في هذا المجلس مع الحكومة سواء، إذا ما تقاسمنا الأدوار، سنبقى جميعاً مسؤولين عن العمل المسؤول ومشركين في هذه المسؤولية. ولذلك فإما أن نأخذ بهذه الاقتراحات التي تكون في محلها وتكون مفيدة لندخلها في الموازنة المقبلة، وإلا فنكون قد أضعنا الوقت في أبحاث لم نستفد منها ولا أظن بأن الحكمة من النظام الديمقراطي البرلماني وإلا بأن نشارو فيما بيننا ومن هذا الحوار البناء يمكن أن نصل إلى خدمة المصلحة العامة.

لقد أحييت هذه الموازنة في آخر يوم من المهلة الدستورية الممنوحة للحكومة حتى إذا لم تكن قد تقيدت بها سقط حقها بإصدارها في مرسوم، ولولا ذلك لأحييت بعد هذا التاريخ.

هذا لا يعنيني من الناحية الشكلية، ولكن أرجو أن أبين بأن اضطرابنا إلى فتح دورة استثنائية بعد دورة استثنائية، إنما سببه أن المجلس لم يضع يده على الموازنة ليناقشها وليصوت عليها إلا منذ أسبوعين. ولا أظن بأن هذه المهلة كافية لمثل هذا العمل الكبير. لذلك فلا يمكن لأحد أن يحمل المجلس مسؤولية التأخير لأن الموازنة يجب أن تحال قبل تاريخ ٤ تشرين الأول بكثير ليتسنى للجان المختصة دراستها، وليتمكن المجلس من أن يصوت عليها في الوقت المحدد. ناهيك عن أن المجلس قد انصب، باهتمام من الحكومة، على دراسة عدة مشاريع قوانين ومنها قانون إنشاء الوزارتين وغير ذلك من القوانين. لذلك أريد أن أقول لدولة رئيس المجلس بأننا نحن كنواب عندما نناقش ونقترح، تبقى مسؤولية ملاحقة تلك الاقتراحات على كاهل رئاسة المجلس ومكتبها وإلا لما كان هناك من حاجة إلى إطالة الشرح والى الدرس والى تبيان الملاحظات والى تقديم الاقتراحات.

لذلك فإنني أرجو من دولة رئيس المجلس أن يكلف من يرى فيه القدرة على ذلك، أن يجمع تلك الاقتراحات ويلاحقها مع الوزارات المختصة من أجل أن يتضمنها مشروع الموازنة المقبل. وإلا فإننا سنعود إلى نفس الدوامة، والى نفس الأبحاث، والى نفس الاقتراحات. وأنا من جملة الزملاء الذين، عند دراسة بنود الموازنة، سنتقدم بتعديلات. لأنني اعتقد بأن المجلس وحده باستطاعته أن يساعد الحكومة على أن تتحرر من الضغوط التي تقع عليها فإذا بها تخصص اعتمادات بالملايين من أجل توزيعها دون ضابط ولا مصلحة. ولذلك فإن الملايين تضيع هكذا، في الوقت الذي يطالب به بعض الزملاء بأن ترفع مخصصاتهم من ٣٠ ألف ليرة إلى ١٥٠ ألف ليرة. ولكن عدم وجود المال لا يمكن الحكومة من ذلك. فعلياً إذاً أن نساعد أنفسنا بالاتفاق مع

الحكومة من أجل أن نتدبر هذه الأموال من هذه الموازنة، فننقلها من البنود غير المنتجة، من النفقات التي لا تنفع ولا تفيد والتي تذهب شمالاً ويميناً. وبذلك نكون بالفعل قد ساعدنا الحكومة على الخروج من هذا الوضع الذي لا تستطيع لوحدها أن تخرج منه إلا إذا وقف هذا المجلس إلى جانبها وصوت على التعديلات، ينقل تلك الاعتمادات من بند إلى بند ومن باب إلى باب حتى يخصصها في سبيل الإنفاق المنتج.

لقد اطلعت على الموازنة ورأيت في طليعة أهدافها التنمية. ولكن هذا الشعار، على أهميته، بقي بعيداً في هذه الموازنة عن أرقامها وبنودها ومشاريعها واليكم الدليل:

أولاً - إن الجزء الثالث من الموازنة هو الذي يحتوي على المشاريع الإنشائية، كان مخصصاً له في السنة الماضية ٢١٢ مليون ليرة الذي صرف بالواقع هو ٩٢ مليون ليرة فإذا عملياً، هذه الاعتمادات التي ترصد في الجزء الثالث ينفق نصفها. نسأل عن السبب، السبب هو مختلف.

أولاً - كنت أتمنى أن يكون معالي وزير التصميم حاضراً، لأقول له بأن وزارة التصميم هي كما قال الشيخ بيار الجميل: أم الوزارات لأنها هي التي تعنى بالتخطيط وبرسم السياسة الإنمائية لهذا البلد، ووزارة المالية، عند دراسة الموازنة، يجب أن تتعاون مع وزارة التصميم على ذلك. يجب أن ندعم وزارة التصميم، وإن نخلق فيها مجالس متخصصة بمختلف وجوه الحياة العامة، لينصرف هؤلاء جميعاً بقيادة الوزير إلى وضع الخطة السداسية التي أعلنتها الحكومة عن إيمان بجديتها وضرورتها وفوائدها، ولكنها إلى الآن لم تأخذ بها ولم تعمل على أساسها. وأنا كنت أتمنى على وزير التصميم أن يكون حاضراً لأقول له: إن ما نسمع عن خلاف فيما بينه وبين مجلس التصميم الذي هو الجهاز القائم والمولج بوضع الدراسات ووضع التخطيطات، لست أدري لماذا هذا الجفاء بين هذا المجلس وبين معالي وزير التصميم. فإذا كانت القضية قضية وجوه لا تروق لمعاليه فليستبدلها، لأن الوقت من ذهب. ولأنه قد وجب علينا في هذه المرحلة بالذات أكثر من أية مرحلة سبقت، بأن نضع ترقباتنا لمواجهة تلك الحقة التي نعلم جميعاً بأنها ستكون زاحرة بالمال الذي يتدفق من زيادة مدخول البترول. حتى أن التقدير لسنة ١٩٨٠ بأن هذا المدخول مع إيران سيبلغ ٥٠ مليون دولار.

أنا أقول أن على لبنان أن يكون بعيد النظر، وأن يسرع في اتخاذ الإجراءات والترتيبات التي تمكنه من أن يكون قادراً على مواكبة هذه المرحلة، ليستفيد منها ويفيد.

لهذا أرجع إلى موضوع التنمية لأقول إلى جانب العجز في التنفيذ. وقلت بسبب وأعود إلى سبب آخر، وهو على حد علمي، عدم وجود مشاريع مدروسة إلى الآن، أسأل ما هي الفائدة من رصد هذه الاعتمادات على مشاريع غير مدروسة، لتدور من سنة إلى سنة. وهذا يحملني على أن أطلب من الحكومة بأن تجد الوسائل التي تمكنها من الإسراع في وضع الدراسات للمشاريع التي تعتمدها ضمن الخطة السداسية، وفي سلسلة الأولويات التي اعتمدها، ومن أجل المساعدة على هذه التنمية.

لا بد لي من أن أنتقل إلى القطاع الخاص خاصة القطاع المصرفي، نظراً لمكاناته ودوره الكبير المهيأ له، والذي يجب على الحكومة أن تساعد فيه.

فعلى الصعيد المحلي، ان المصارف اللبنانية التي لديها المليارات من الودائع، والتي تشكو من عدم وجود تسهيلات من أجل أن تكلفها لتحقيق مشاريع تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني لذلك أرى، يا معالي وزير المالية، بأن يصار إلى تعديل قانون النقد والتسليف، لتعديل شروط التسليف لاجال متوسطة تمكن المصارف المحلية من أن تحسم هذه الأوراق لدى مصرف لبنان، وان تسلف بعض ودائعها لتساهم في تحقيق المشاريع المختلفة، التي وقد عرفنا الكثيرين منهم في لبنان ويوجد أيضاً الكثير، ولكنهم بحاجة إلى مثل هذه التسهيلات، فالمرجو من معالي وزير المالية بأن يتحرك.

بعد ذلك، أريد أن ألفت نظر معالي وزير المالية إلى ضرورة تشجيع تكوين بنوك للتسليف المتوسط الأجل. والقانون موجود منذ سنوات. ولقد علمت مؤخراً بأن هناك بنكاً في طريقة إلى التكوين. ولكن هذا لا يكفي، يجب أن تسعى وزارة المالية بمختلف أجهزتها، وبمختلف الطرق، من أجل التشجيع على تكوين مصارف متخصصة لذلك أعود وأطلب أيضاً من معالي وزير المالية بالنسبة لبنك الأنماء، وأنا أتكلم عن كل هذه الأمور، لان المليارات من الدولارات في المنطقة يجب أن تفتح أذهانكم وعقولكم للعمل المنتج الذي يسهم في انماء الاقتصاد الوطني. لان الوقت من ذهب ولا يجوز إضاعته بكثرة الكلام.

لهذا أقول إنكم أخطأتم، حسب رأيي بالنظام الذي أوجدتم عليه بنك الإنماء إذ جعلتم حصة القطاع العام بأكثر من النصف مما خوف القطاع الخاص، ومعاليك تعلم بأنه لم يقبل الاشتراك إلا تحت شروط قاسية وضمانات كبيرة، بحيث حجزتم له، من باب التطمين - مقاطعة.

الرئيس: أرجو من دولة الرئيس كرامي أن لا يتوقف عن الكلام وأن لا يجعل الأمر مساجلة بينه وبين دولة رئيس مجلس الوزراء

رشيد كرامي:

لذلك، أخشى ما أخشاه، عندما تصح نبوءة القطاع الخاص، من التدخلات السياسية، وما أكثرها، بأن تهرب هذه المساهمات، وعند ذلك يفشل بنك الإنماء في حين اننا في هذه المرحلة، بأمس الحاجة إليه، وإلى تدعيمه، وإلى تنشيطه، ليتمكن من مواجهة كل ذلك.

هذا من ناحية المصارف على الصعيد المحلي، وبما أن لبنان سوق دولية للمصارف أيضاً فعلياً أن نعمل من أجل مواجهة هذه المرحلة بترتيبات لا بد من اللجوء إليها، وتسهيلات بالنسبة لغير المقيمين وللأموال المودعة والمحرة من العملة الأجنبية، أن يصار إلى إعادة النظر بضرورية الفوائد على هذه الودائع، وان يصار أيضاً إلى إعادة النظر بالاحتياط الإلزامي الذي رفعه مؤخراً مصرف لبنان من ٥ بالمئة إلى ٧ بالمئة، حتى نستطيع أن نواجه بمثل

هذه الإجراءات ما يساعد تلك البنوك على أن تكون وسيطاً بين المدخر وبين المستثمر، فتقبض رسماً أو سمسرة، أو أن تكون واسطة بين تلك الأموال وبين تلك المشاريع فتكون واسطة. وبهذا تؤمن المال اللازم ليساهم في تحقيق تلك النهضة الصناعية. وهذا أمر حيوي وضروري. ولعلي أقول، ان العلم على تشجيع إنشاء شركات ضمان للاستثمارات، هو أمر أيضاً بمنتهى الأهمية. أرجو للشركة الكويتية العربية لضمان الاستثمار التوفيق والنجاح، وإنها قد تسد بعض النقص في هذا المجال. ولعل معالي وزير المالية يستطيع أن يتدبر الأمور بما يشجع على إنشاء شركة من هذا النوع.

إلى جانب أن السوق المالية في لبنان يجب أن تكون سوقاً للسندات لتداول بها وتحسم بواسطتها، حتى نسهل على البنوك أمر القيام بهذه الأعمال التي نوهت عنها. وبذلك كله، نكون قد هيأنا المجال من أجل الاستفادة ومن أجل الإفادة، لان مركز لبنان المصرفي هو مركز عالمي وموثوق. وهذا يفرض على الحكومة أن تتحرك بسرعة من أجل أن تفيد من كل هذه الإمكانيات القائمة.

انتقل بعد ذلك لأبين بأن التوازن المفروض قيامه في الجزء الأول والثاني من الموازنة هو غير متوفر في هذه الموازنة، سواء لناحية النفقات أو لناحية الواردات. وأضرب بعض الأمثلة:

لقد قررت الحكومة منح الموظفين ٥ بالمئة علاوة غلاء معيشة، وال ٥ بالمئة تكلف ٢٣ مليون ليرة مع المفعول الرجعي فتصبح ٣٥ أو ٣٨ مليون ليرة.

وإذا ما ترقبنا ما سيحدث في الأوقات القريبة لان الحكم ترقب. وهذا ما نوفيكم به حتى تتفادوا الوقوع بالمازق والمشاكل، كما حصل بالنسبة لمزارعي التبغ، وكما حصل بالنسبة لإضراب المعلمين، أقول: ان الحكومة لا بد وأنها ستقرر زيادات، ولو في حدود ال ٢٠ بالمئة، لا ٤٠ بالمئة كما طلب المعلمين باعتبارهم جهازاً خاصاً، كذلك فنيو المطار، والمياومون... الخ ربما قد تصل كل هذه النفقات إلى ١٢٥ مليون ليرة، فإذا، عدم لحظ هذه الأعباء سيجعل من الجزء الأول والثاني غير متوازيين بالنسبة للحقيقة مقابل ما هو وارد في هذين الجزأين.

وأسارع إلى سؤال معالي وزير المالية: صندوق المحروقات الذي تقدرتون وارداته كالسابق ب ٥٥ مليون ليرة، وهو الآن بعجز كبير، وانتم قد أعلنتم على لسان أكبر مسؤول في هذه الدولة بأنكم لن تزيدوا سعر البنزين. فهل لكم أن تقولوا لي بربكم كيف ستغطون هذا العجز؟

سؤال ثان، بالنسبة لمكتب الحبوب والشمندر السكري، هناك عجز ب ٥٨ مليون ليرة، وهذا غير ملحوظ ولكنه ثابت. كذلك الوقت إن شاء الله يرتبه.

ولا بد لي هنا أيضاً من أن أسأل ما هي سياسة الحكومة القمحية والسكرية؟ نحن مع مساعدة المستهلكين، ونحن دائماً كنا نطالب بأن يكون إلى جانب هذه الصناديق المستقلة، صناديق أخرى من أجل أن تسهم

بمسؤوليتها، وذلك تخفيفاً لأعباء المعيشة عن كاهل المستهلكين. ولكن أريد أن أسأل: لماذا ارتفعت نسبة الكميات من القمح التي تسلم بالسعر التشجيعي إلى أربعة أضعاف؟ لقد كانت السنة الماضية ١٠ آلاف طن فإذا بها هذه السنة ترتفع إلى الـ ٤٠ ألف طن.

هل إن هذه المحاصيل هي لبنانية؟ وهل أن المال التشجيعي ذهب إلى المزارعين، لا أظن ذلك. وإن هناك، على ما اعلم، تجاراً حصلوا على قمح، يمكن من الهبات التي أتت للبنان وتسلموها من جهة ثانية كمزارعين بأسعار تشجيعية.

نحن مع التشجيع أيها السادة. ونذكر هذه الأمثلة لبنين لكم بأن هذه الأموال ترتب على كاهل الخزينة هكذا نفقات، تذهب بطرق غير مشروعة. يجب أن تقفوا دونها.

ونحن عندما ننهب، لا من أجل النكرزة ولا من أجل أن «نعلم» عليكم. فيكفينا مؤونه ذلك ذكاء الشعب اللبناني الذي لا يفوته شيء. فنحن في الواقع، عندما نعبّر، إنما ننقل أحاسيس المواطنين.

لذلك أقول فيما يتعلق بهذه الأعباء التي تترتب حكماً على الخزينة، وهي غير ملحوظة في الجزء الأول والثاني تجعلني أقول بأن عدم التوازن هو أمر مخالف للدستور.

لقد بينت ما هي الخسائر التي تترتب. وأعود لأقول أيضاً ما دمنا في معرض المحروقات أي البترول، لأسأل الحكومة عن خبر قرأته في الصحف منذ عشرة أيام وقلقلت له، وهو أن مديركو قد تقدمت بمطالب من الحكومة، وكنا نعلم بأن الحكومة هي التي تقدمت بمطالب على الشركة. فإذا بالآية تنعكس بسبب تغير الظروف، ولا ألوّم أحداً. ولكن هل صحيح أن المديركو تهدد بالإقفال في آخر هذا الشهر إذا لم تستجب الحكومة لمطالبها هذا أمر خطير يجب أن نلفت النظر إليه. لأننا ونحن بانتظار إنشاء المصفاة الثالثة لا نريد أن نرى المصفاة الثانية قد تبخرت.

ونحن أيضاً لا نزال حائزين من نتيجة المفاوضات التي تجري مع شركة نفط العراق، من جهة، ومع الجانب العراقي الشقيق من جهة ثانية. وأنا أنصح بأن تأخذوا جانب العراق الشقيق، وإن تعملوا بما يؤمن الاتفاق معه، حتى يعود البترول يصب عن طريق شواطئنا، لأن توقفه مدة أطول فيه مخاطر كثيرة. ولعلني للمرة الثالثة أتحدث في هذا الأمر ملفتاً نظركم لأقول لكم بأن هذه الساعات قد تكون حاسمة.

انتقل بعد ذلك لألفت نظركم إلى موضوع الغلاء، فغلاء المعيشة، أيها السادة، يجب معالجته بمساعدات ومشاريع اجتماعية.

وزارة إسكان لإنشاء مساكن شعبية، برافو، عال، ربما، إن شاء الله تنفذ بسرعة حتى الناس تطمئن.

مصلحة لاستيراد الدواء. نرجو من معالي وزير الصحة أن يضعها موضوع الحركة، فتتحرك الأدوية، وتنزل أسعارها. وإلا فإن كل هذه الوعود ستبقى في أذهان الناس ثورة مكبوتة إلى يوم يأسون من تحقيق الوعود.

وأما على الصعيد الآخر، فإنني أسأل الحكومة، لماذا لم تلجأ إلى الأساليب التي لجأت إليها غير دول، ما دام الغلاء في نظرها خارجي. فلنأخذ عن الخارج بعض حسناته قبل أن نأخذ عنه سيئاته. في إنكلترا مثلاً دعت الحكومة أرباب العمل والعمال إلى اجتماع مشترك بحضور خبراءها ومستشاريها من أجل تقييم الأمر وتحليل الموقف والاتفاق على سياسة بين جميع الأطراف المعنية. وقد اتفقوا في إنكلترا، مثلاً، على تحديد الأسعار، وعلى تجميد الأجور. وبعد ذلك يراقبون التطورات فتكون زيادة غلاء المعيشة مبنية على واقع صحيح وفي الأوقات اللازمة، لا أن تبقى الأمور متروكة هكذا. فأنا اليوم استورد سلعة من الخارج بكميات، وبأسعار. وغداً ترتفع الأسعار فأبيعها بأسعار أعلى. فما هي الأسباب التي تبرر لي أن أستفيد من هذا الغلاء من الخارج، ما دامت بضاعتي مشتراة بأسعار سابقة. ويقال في هذا الصدد كأمثلة موضوع الأرز، إذ كانت كميات من الأرز مطلوبة بأسعار سابقة، وقبل وصولها ارتفعت الأسعار، فبيعت بأسعار غالية، أثرت حولها التساؤلات والأقاويل. فما أغنانا عن كل هذا.

قالوا «لا تنام بين القبور ولا تشوف المناامات الوحشة».

أما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي، أيها السادة، أريد أن ألفت نظركم إلى أن تدخلكم كثيراً ما يأتي متأخراً. مثلاً، إنتاج التفاح عندما يكون الموسم على الشجر الأسعار بالأرض. ما حدا بيشتري، وبعدما بيتسوق أصحاب الاختصاص ويضعوا التفاح بالبرادات بالأسعار البخسة، وبعدما ينتهوا من شراء الموسم، «تفضل اشترى كيلو التفاح من بيروت بليرة ونصف. صحتين على قلبهم».

يجب أن يصار إلى درس سياسة تستبقي المواسم ولقد لجأنا في الماضي إلى بعض الأمور التي قد لا تكون كافية، ولكنها على كل حال أفضل من الإجراءات التي اعتمدتموها هذه السنة. مثلاً، لماذا لا يصار إلى تحديد سعر أدنى للإنتاج الزراعي، حسب المناطق، بحيث لا يباع هذا الإنتاج إلا حسب التسعيرة، لأن المزارع عند الحشرة إذا ما باع اشترى التاجر... .

ريمون إده: وإذا ما اشترى التاجر.

رشيد كرامي: إذا ما اشترى التاجر، وضعنا التسليف على الصندوق وعلى البراد.

إده: هذه للتفاح ولكن على غير شيء.

كرامي: أنا عم بضرب مثل على التفاح نحن نؤمن للمزارع سعر الحد الأدنى وتسليف على الصندوق وعلى أجرة البراد. اللي بيعجبو يبيع والي ما بيعجبو يحط بالبراد بهذا الشكل نكون قد أنقذناه

من هذا الاستثمار غير المشروع لأنه إذا ما باع، معناه أن تفاحه يسقط ويروح على الأرض ولا اعتقد أن أحداً يقدم على ذلك، فيبيع بعشرة قروش وبعد أن يبيع بصير الكيلو بليرة. هذا الذي يشتغل كل السنة تضيق أتعابه والذي يأتي بآخر ساعة يأكل هذه الأتعاب. صحتين على قلبه. أعتقد أن مكتب الفاكهة لديه من الخبرة، وعنده من الأجهزة ما يجب الاعتماد عليه، وتدعيمه وتوسيع صلاحياته، لا أن ننام كل سنة كما هو الحال في الموازنة، بآخر ساعة نوقع عليها ونحيلها، بعدئذ عند الموسم، عندما يقوم المزارعون بالصراخ، نشترى كيلو التفاح بعشرة غروش ونبيعه للبقر. لا أظن أننا بمثل هذه السياسة نكون قد خدمنا الاقتصاد الوطني أو انصفنا فئات المزارعين.

الحكيم باخوس حكيم بدو يعمل مصنع، عال ساعدوه هذا حل كويس، شوف في اقتراحات كثيرة متمنى عليكم أن تأخذوا ببعضها ولو جايي مني.

الهراوي: هو موالي.

رشيد كرامي: متابعاً - أنا موالي للبنان ولما بوصل للحكومة وبعارضها من أجل لبنان لانو إذا بتطول الحكومة أكثر من هيك صار ضررها لا يتحمل.

انتقل بعد ذلك إلى موضوع الريجي، يا معالي وزير المالية، وهنا دفاعاً عن التركة الثقيلة ولو ان صاحب هذا الشعار لقط علي إمضاء صغيراً، يا لطيف، لكن الحمد لله ما قدر يكمش شيء لان معالي وزير المالية في بيانه الصحفي يعترف أن السياسة الإصلاحية في الريجي بدأت سنة ١٩٦٦ وكان من نتيجتها أن توقف التعيين تماماً، ونزل عدد الموظفين من ثلاثة آلاف ونيف إلى ألف موظف بين محال على التقاعد ومستقيل ومصرف الخ... لذلك أريد فيما يتعلق بموضوع الريجي أن أقول ان معالي الوزير يعي أهمية هذه المؤسسة وفوائدها بالنسبة لمزارعي التبغ لان زراعة التبغ تعطي أكبر مردود بين كل الزراعات. هذا أمر ثابت. لا شك بأنني عندما تكلمت عن الخسائر التي يجب أن تلحظ في الموازنة، تركت موضوع الريجي لان الخسارة حسب أرقام معالي وزير المالية سبعون مليون ليرة. هذا إذا أتلفنا المحصول وخمسة وخمسون إذا صنعناه وإذا بعناه. يعني بأقل تعديل، خمسة وخمسون مليوناً فإذا أضفنا هذه الخسائر كلها إلى بعضها اعتقد أن حالة الجزء الأول والثاني من الموازنة صارت تعبانة كثير.

وزير المالية: الخسارة الناتجة عن الزراعة مثل الخسارة الناتجة عن الريجي.

يبقى بين الخمسة عشر مليون ليرة والثمانية عشر مليون ليرة خسارة ناشفة.

وزير المالية: مقاطعاً - يعني أنت وقعت بالغلطة الي وقع فيها الكل. كنا افكرنا انك ما راح توقع فيها.

رشيد كرامي: متابعاً -

قلتلك انتظرني على الطريق إنني أريد أن آخذ معالي الوزير بأقواله لاقول له ان الربح الفائت هو في نظر التاجر خسارة لذلك سأجاريه وأقول، الخسارة في الحد الأدنى خمسة عشر مليون ليرة. هذا هو الحد الأدنى يا معالي وزير المالية. هناك إجراءات لا بد من اللجوء إليها لتحسين أوضاع الريجي وبالإمكان الوصول إلى ذلك.

أولاً - وجود وزير الداخلية وإلا من المستتب على الرغم من الجرائم البشعة التي تقع كل يوم، زيادة سعر الدخان الأجنبي وهذا أمر ضروري ولا يجوز التأخير فيه ولا يتاجرون أحد بأن هذا يؤدي إلى غلاء المعيشة لأنني اعتقد بأن من واجبنا الوطني أن نطلب من مواطنينا بأن يدخلوا سجائر وطنية وهذا أيضاً اقتراح آخر أرجو من معالي وزير الاعلام أو الأنباء أن يصار إلى الدعاية للإنتاج من الدخان الوطني، لكن بعد تصنيعه بشكل حسن، وبعد إدخال نكهة لذيذة عليه، تعادل نكهة السيجار حتى يقبل الناس على تدخينه، مش تدخين السيجار بل تدخين السجائر اللبنانية. لأنه على حد ما اعلم تنزيل الدخان الأجنبي، كانت نتيجته كارثة، لأنه لم يمنع التهريب مطلقاً. والحكومة تعرف التهريب ومصادر التهريب وابطال التهريب، وزبونات المهربين وبإمكانها إذا بدلا من أن تتمرر على بعض المساكين الذين يتاجرون بالعبوة والعلبتين أن يتمرر على المصادر. وإذا كانوا لا يعرفوها فأنا أدلهم عليها. ولن أدل هذه المصادر إلا ببني وبين وزير الداخلية وفي جلسة سرية.

لذلك يا معالي وزير المالية تنزيل أسعار الدخان لم يوقف التهريب، لان الغاية كانت هذه، ولان تنزيل سعر الدخان أدى إلى أن الفارق بين المالبورو وبين البافرا ربع ليرة طبعاً ما راح حدا يدخن سيجارة وطنية. لذلك يجب رفع هذا الفارق وتحسين الأصناف اللبنانية. وبإمكاننا ذلك وهناك آلات حديثة موجودة، ويمكن إذا شئتم استقدام آلات حديثة أخرى لان هناك نصف المصانع حالياً في الريجي لا تعمل، ونصف العمال والموظفين لا يعملون. وهذا كله انعكاس على الإنتاج الوطني، بحيث ان الخسائر التي تتكبدها الريجي أصبحت في وضع لا يجوز الاستمرار معه.

التفقات غير المجدية، وهذا أيضاً ما ورد كشعار لهذه الموازنة، ولكنه معكوس، وإنما عندما نعود إلى الأرقام، نجد بأن جميع الاعتمادات للمصاريف السرية قد زادت إلى أكثر من الضعف من السنة الماضية إلى هذه السنة، هذا لا يجوز.

وزير المالية: هذه المصاريف لا نستهلكها كلها.

رشيد كرامي:

لذلك أنا معك، بس إن شاء الله هالنواب بكره رح نتفق عليكم ونساعدكم على توفير كل هذه الاعتمادات التي حسب رأيي بتطلع ٣٠ مليون ليرة وعند ذاك منقدر نقول كمجلس نواب بدنا نخصص هالثلثين مليون ليرة لفرش طرقات لبنان كلها بالإسفلت وعند ذاك يكون الزفت جاء على يديكم والبلاد بتكون ارتاحت وترفتت.

اعتمادات لنفقات طارئة، سنة ١٩٧٠. كانت ٥ ملايين وسنة ١٩٧١ و١٩٧٢ ستة ملايين ونصف وبعدها خلال الدورات جاءت الحكومة بمشروع قانون بمليون ونصف اعتمادات طارئة، وإلا في الموازنة ٨ ملايين ليرة، هذا ولا يعرف أحد كيف تصرف هذه الاعتمادات.

على كل حال، هناك حالات طارئة للحكم، تواجهه الحكومة لكن نرجو ان يختصر هذا المبلغ، وان يرجع إلى عهده السابق. وهذه الزيادة يمكن الإفادة منها لتخصيصها بالمشاريع في المناطق المحرمة، البقاع، منيح يا الياس؟ «اليوم بدي أعطيكم كل حقكم».

الياس الهراوي: المصيبة في الماضي حرمتنا كل شيء حتى دراسة الأوتوستراد حرمتنا منها، والدلالة، كنا نحن خصصنا للدراسة ٢٥ مليون ليرة.

رشيد كرامي:

لا والله، لا والله، هذا مجلس المشاريع، وصبري بك زعيمكم والذي هو وزير الأشغال، وهذا من التركة الثقيلة، لكن اليوم صار مرتب.

على كل حال، نرجع إلى أساس الموضوع. نخصص هذه الاعتمادات للبقاع، لعكار، لجليل، لهذه المناطق التي هي بحاجة وهناك اعتمادات من أجل صرفها على مشاريع مفيدة.

لذلك أعود الى موضوع المعلمين الذي ذكرني به معالي وزير التربية. أنا كل ما أرجوه، بصرف النظر عن كل الاعتمادات، أن تنظر الحكومة إلى موضوعهم من زاوية إنسانية كأننا لنا جميعاً، فلا تتركهم هكذا عرضة للبطالة، وعرضة لكل ما يمكن أن يؤدي مصلحة هذا البلد.

ولكم بهذا التمني الذي صدر عن هذا المجلس الكريم ما يحفظ هيبته. لذلك فالتمني الذي صدر عن المجلس هو أيضاً من باب تسهيل عمل الحكم، لان الهيئة التي أردتم المحافظة عليها لا يمكن أن تمس، إذا ما المجلس أراد وتمنى أن يصار إلى تعديل القانون بحيث يفسح في المجال من أجل إعادة هؤلاء إلى أعمالهم. ولا أريد أن أمر بهذه المناسبة دون أن أقول بأن استعمال اليسار للتهديد والتهويل بين الحين والآخر، كلما قامت فئة من المواطنين تطالب بتحسين أوضاعها وتعترف الحكومة لها بأحقية مطالبتها أن يهتم هؤلاء بأنهم هدامون، مخربون يريدون النيل من النظام ويبغون تعديل الدستور.

أظن بأن تردد مثل هذه الأساليب والأقاويل والتذرع بها من أجل تخويف البعض على الدستور وعلى النظام، وعلى الكيان وعلى الاستقرار، وعلى الخضار، لا أظن بأن مثل هذه الأساليب تخدم طويلاً، فأرادوا أن يقفوا إلى جانبها فيثبتوا أركانها المزعزعة، لانهم لا يريدون أن تهوي تحت ضغط اليسار.

وانني لم أسمع نائباً من هذه المنصة وأمام الرأي العام بشهادة الصحافة السلطة الرابعة. إلا وقال في هذه الحكومة ما لا يجوز لي أن اردده لانه معلوم من الجميع.

لهذا أريد أن أقول لكم بأن محاربة اليسار والتهويل به، يخدم لأيام، ولكن العمل على تحقيق المطالب المحقة، المطالب الاجتماعية العادلة هي السياسة الحكيمة المطلوبة منكم، حتى تقطعوا الطريق على كل فئة دون الإضراب ودون التظاهر من أجل الوصول إلى حقوقها المشروعة.

فنحن جميعاً، باعتراف الأب الدويهي، عندما قال ان الزميل الأستاذ كمال جنبلاط لا يريد سوءاً بالنظام ولا يريد اضعاف هذه البلد، بل نحن جميعاً نريد أن ندعم هذا النظام عن طريق تطبيقه الصحيح، وعن طريق الإفادة من كل إمكانياته ووسائله للنظام وحرصنا عليه لا أن ننام دون مسؤولياتنا، ونتغاضى عن المطالب المحقة لهذا الشعب، وبعد ذلك عندما تكون المطالبة تأتي الاتهامات والتهويل: الحقوا، الحقوا حالكم يا جماعة، طار النظام.

لا أظن بأن النظام بهذا الوضع من الخفة والضعف بحيث ان مطالب بعض الفئات يمكن ان تستعمل سبيلاً لتهديده. المحافظة على النظام لها أصولها، والدفاع عنها تكون بالأعمال الإيجابية لا بالتفيل ولا بإراقة الدماء عشتم وعاش لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب العام العميد الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، كنت أود أن أتكلم طويلاً ولكن بعدما حدث البارحة، اعتقد أن المصلحة، مصلحة النظام البرلماني، تقضي بأن تكون الكلمة الأخيرة لرئيس أو لأحد رؤساء المعارضة، ولكن لي كلمة واحدة للتاريخ أوجهها لرئيس المعارضة: ان في عهدهم عدد اعتداءات إسرائيل على لبنان كان ١٥ اعتداء وبعهد دولة الرئيس صائب سلام كان عدد الاعتداءات ١٢ اعتداء مع الفرق ان في هذا العهد ولأول مرة حارب الجيش اللبناني حسب إمكانياته، ولكن لم يقاوم البارحة أنا أحكي حسب معلوماتي. حارب الجيش في ١٦ و ١٧ أيلول، وعندي براهين، ولذلك سأعطي الكلام، بالرغم من التقاليد البرلمانية. وكما قلت حصل ١٥ اعتداء على لبنان في عهد الرئيس رشيد كرامي، و ١٢ اعتداء في عهد الرئيس سلام، وقد يتبعه إذا بقي في الحكم.

قلت، ١٢ اعتداء في عهد هذه الحكومة مع الفرق ان الجيش اللبناني، عمل واجباته ضمن إمكانياته في ١٦ و ١٧ أيلول ولكن، اعتقد انه يجوز أن نمر بحادثة البارحة دون أن يعطي رئيس الحكومة، ليس فقط بالإذاعة، بل في بيت الأمة ومثلي الشعب ما عنده من معلومات، لأنني أعتقد، بأنه بين البارحة واليوم يكون قد حصل على معلومات جديدة، وكلنا نتذكر عندما كان تشرشل، رئيس الحكومة في بريطانيا وكان وضع الشعب الإنكليزي بالويل، وكانت طائرات العدو تصب نيرانها ليلاً على لندره كان يقول الحقيقة للشعب، وفي النهاية انتصرت الحقيقة.

لذلك، سأحتفظ بحقي في بحث الموازنة عند درس البنود وبكل تواضع، اطلب من رئيس الحكومة ان ينير المجلس بالمعلومات الأخيرة بشأن حادث البارحة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: اني أشكر الزميل الكريم الأستاذ اده على بادرته النياية البرلمانية الوطنية.

فهنا في هذا المجلس مكان الكلام عن مثل هذه الأمور. وخصوصاً للنواب، لا أن يكون الكلام في الخارج وان تكون المزايدات على وجه يشوه الحقيقة ويؤذي مصلحة لبنان في الصميم. فمن أجل النيل من شخص يقول نائب من هذا المجلس، في خارج هذا المجلس: ان الحكومة ورئيس الحكومة تواطأ مع إسرائيل لإيقاع عدوان أمس على المخيمات الفلسطينية. وقال ذلك نائب في هذا المجلس. وقالوا غير ذلك أيضاً. قالوا أشياء تطعن مصلحة لبنان في الصميم. فان كانت عن غير وعي، فلا يجوز أن تصدر عن مسؤول، وان كانت عن وعي فيا ويل لبنان من أمثال هؤلاء.

قالوا أشياء عن الجيش وعن تنكر الجيش بالدفاع في عدوان أمس، كان يقال هذا بالأمس ولكن لم يكن المسؤول هنا أمامكم في الندوة البرلمانية. أما الآن فنحن أمامكم، بجبين واضح، مسؤولون عن الجيش وعن أعمال الجيش. الجيش أيها السادة ويجب أن يعرف الجميع، ويعرف كل مواطن لبناني، ومن على هذا المنبر المسؤول أمام نواب الأمة، بأنه لم يكن ليتمكن من القيام بغير ما قام به أمس. لم يكن ينقص الجيش سلاحاً. لترك هذه القرية جانباً. يحبون أن يدخلوا منها إلى الطعن مرة أخرى بسلاح الجيش وتسليح الجيش. وكم منهم مسؤول عن هذا الأمر. لا أحب أن أدخل في هذه التفاصيل الآن، ولكن في عدوان الامس ليتأكد كل منكم أيها السادة الكرام، الجيش لم يكن لينقصه السلاح. سأعطيكم الوقائع مفصلة.

وقع العدوان مفاجأة، أنا لا أهزل ولا أمتح عندما أبحث هذه الأمور بل التزم بالجدية. واثمناً أن يكون المجلس الكريم على هذا المستوى.

الحوادث على حدود لبنان كما يعرف الجميع كانت هادئة طيلة الأشهر الطوال. ولم يصدر على الحدود اللبنانية أي عمل يكون فيه ذريعة لإسرائيل. بل ان مندوب إسرائيل في لجنة الهدنة وباجتماع أخير في السادس عشر من هذا الشهر، أعلن بأن حادثين وقعوا قرب حدود لبنان، وسجل هذا القول في المحضر، وقال انه يصرح بأن المسؤول عن ذلك من إسرائيل، الأرض المحتلة، وليس من لبنان، أو من داخل لبنان.

الفدائيون إخواننا، المقيمون بيننا، التزموا بتصرف فيه الشرف وفيه المحافظة على لبنان. كما لم يلتزم أحد من قبل. وأنا إذ أقدر لهم ذلك المرة تلو المرة، إنما أقرر حقيقة واقعة، وليس اليوم مجال التجارة بإخواننا الفلسطينيين وبالمقاومة الفلسطينية، فيقال ان في لبنان من يريد أن يصفى المقاومة أو يلاحق الفلسطينيين هذا افتراء آخر، لا يليق بلبناني عنده ذرة من كرامة لبنانية،

يعز علينا أن يلحق بأي فلسطيني في أي ديار من ديار العرب، أي أذى. ونتألم لذلك كلبنانيين، ألم

الفلسطينيين أنفسهم. ولكن وطنيتنا اللبنانية العربية الأصيلة تأبى علينا أن نقبل قولاً افتراء بأن في لبنان من يحاول أن يصفي المقاومة الفلسطينية أو أن يلاحق الفلسطينيين. فليس في الدنيا بلد كلبنان يحمي الفلسطينيين ويطلق لهم الحرية المسموحة في لبنان. وهذا تسجيل للتاريخ.

كان عدوان الامس وحشياً غادراً أليماً. ذهب بنتيجته ضحايا كثيرة. أنا أيضاً ابدأ ولا انتهي بطلب الرحمت الواسعة على الشهداء الأبرار الذين كانوا ضحايا العدوان.

أترحم عليهم باسم الحكومة بل وباسم لبنان، دون أن أتأخر بذلك. ولكن وصفاً لواقع جرى، ابتداءً بقصف المخيمات بعملية مدبرة متقنة، بعد منتصف ليل أمس، من الجو، بالطوافات، من البحر، عندما أقول بالطوافات، هنا، لا بد لي من أن أبدد إشاعة سرت بأن طوافات إسرائيلية طافت فوق المكان قبل ذلك بليلة وقبل ذلك بليتين. وإشاعة أخرى سرت بأن طوافات لبنانية استكشفت المكان من أجل إسرائيل، فأقول: نعم، ان طوافات لبنانية تخص الجيش اللبناني كانت فوق المنطقة قبل ساعة، كما كانت الكثير الكثير من الأراضي اللبنانية في الشمال وفي الجنوب، وفي البقاع، وفوق بيروت، من أجل التدريب الليلي للطوافات الحديثة، فليس لهذا علاقة بالطوافات الإسرائيلية العدوانية التي هاجمت المخيمات الفلسطينية. ليكن هذا واضحاً وضوح الشمس في وضوح النهار.

وقع العدوان من طوافات ومن إنزال بحري بمراكب صغيرة، من مراكب إسرائيلية حربية. يقال هنا، وأين الرادار الذي لم يستكشف الطوافات والمراكب البحرية الإسرائيلية، ويقال مع هذا، ان القوة الإسرائيلية العدوانية تغلغلت في لبنان إلى مدى مئتي كيلو متر، أي من حدود لبنان الجنوبي إلى أقصى الشمال، وكأنهم يريدون بهذا القول أن يقولوا للعالم الخارجي ان العدوان الإسرائيلي بجنود إسرائيلية مرت من خلال لبنان، مئتي كيلو متر فوصلت إلى أقصاه. هذا لم يكن ولن يكون، ونحن هنا في الحكم. أنا قلت لكم في السابق، قبل العدوان، في أيلول، ان الحكومة مسؤولة عن ذلك وقد أعطت الأوامر للدفاع. وكان ذلك حقاً واضحاً. فقام الجيش اللبناني الباسل بواجباته كاملة، وبسلاح كامل لصد العدوان في الجنوب في أيلول.

أما اليوم، ولا بد لي من هذه الملاحظات إن كان عن الطوافة أو عن التغلغل، لأنها افتراءات قيلت في الخارج، ويا ليت أصحابها، وهم عدد من نواب هذا المجلس، وقفوا هنا يقولونها في هذا المجلس.

الطوافات والمراكب البحرية أتت من البحر ولم يكتشفها أي رادار. هذا حقيقي ولم يعلم بها الجيش، إلا بعد ابتداء القصف.

وهنا، لنكن صريحين وفي جلسة علنية.

جرى اتصال فوري بين المسؤول عن الجيش في الشمال وبين المسؤول عن المخيمات فكان القول: ولماذا

تقصفوننا بالمدافع؟ لان الفلسطينيين في المخيمات ما كانوا يعتقدون بعد هذا الهدوء في لبنان وحتى الهدوء في المنطقة قبل إيقاع الطائرة الليبية في الامس، ما كانوا يعتقدون أن إسرائيل تقوم بهذا العدوان الغادر.

وهذا مؤسف أن أحداً من الناس ظن بأن في لبنان، ليس جيش فقط، بل أي لبناني يحاول أن ينال من إخواننا الفلسطينيين. ولكن حالة الذعر التي تولدت، ولدت هذا السؤال.

ابتدأت العملية، وكما رأى البعض منكم اليوم خارطة منشورة في بعض الصحف بدقة متناهية تستهدف المواقع موقعاً موقعاً حيث كانت، وحيث لا يمكن أحد في الدنيا أن يعرفها حتى ولو كان من سكان المكان.

دخلوا المخيمات وفتكوا بأهل المخيمات، وقاومت المقاومة الفلسطينية بالمخيمات، ولا بد لي من أن أشيد بذلك هنا، بمقاومة ضارية فتكت بالعدو كما لم يفتك به في أي عدوان سابق. وباعتراف العدو ذاته: ان الخسائر كانت فادحة. وهو يقولها مغلفة ولكنها على كل حال بما قاله العدو كانت فادحة.

جرى اتصال ثان بين المسؤول في الجيش. ولا بد لي أن أقول، إننا حالما تبلغنا وقوع العدوان، توجه أركان الجيش وعلى رأسهم العماد قائد الجيش إلى وزارة الدفاع ووافيته فوراً إلى هناك، نتابع التحركات جميعاً. وكان من قائد الجيش في الشمال أن جهز القوة فوراً لصد العدوان، فأجرى اتصالاً مع المسؤول عن الكفاح المسلح، فكان الجواب: لا نريدكم أن تقتربوا من هنا لانه لا يمكن أن نبليغ مقاتلينا بأن لا يلقوا عليكم النار في هذا الليل الدامس فلا يفرقون بين عدوان وبين من يصد العدوان.

هذا عامل نقلته بصراحة، والعامل الآخر أن الجيش بقيادته واقتربه من المخيم، لم يكن بإمكانه أن يرمي النار على المقاومين والعدو في آن واحد.

هذا هو السبب. ولم يكن السبب أي تخاذل من الجيش. من الحرام أن يعتقد أي لبناني أن الجيش قد تخاذل. ولو كنت هنا شعرت بأن الجيش عليه أي مسؤولية لوقفت موقف المسؤول أيضاً وحملت الجيش المسؤولية ولكنني أقف أمامكم، وبكل شكر وإخلاص أتحمّل المسؤولية عن هذا الجيش الذين كان مستعداً لكل مقومة. ولكن هذه العوامل حالت دون ذلك. فلا يبتسم أحد استهزاء بالجيش، ولا يبتسم أحد ابتساماً بمن يتحمل المسؤولية. ذهبت الأيام التي كان يقف أمامكم هنا من لا يتحمل المسؤولية. نحن هنا نتحمل المسؤولية، ونحن هنا نتحملها عن الجيش. والجيش واقف دائماً وصامد ليحافظ على لبنان ويدافع عن لبنان. فلا يجوز أن نغمر وان نلزم. ولا يجوز أن نعرض كرامات لبنان إلى الامتهان، في لبنان وفي خارج لبنان، لبنان لا يتعاطى مع إسرائيل، لبنان يتقدم في المقدمة للدفاع عن العروبة دائماً، وعن الفلسطينيين دائماً، رحم الله الشهداء، ولكن لا يجوز أن نأخذ من الرحمة عليهم وسيلة للنيل من لبنان.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في العشرين من شباط سنة ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السيد: ناظم القادري.

واعتذر السادة: جبران طوق، محمد يوسف بيضون، أوغست باخوس، عادل عسيران، سالم عبد النور.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء: نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور البير مخير، سليمان العلي، ميشال ساسين، فؤاد نفاع، نزيه البزري، بشير الاعور، انور الصباح، خاتشيك بابكيان، جورج سعادة، بيار حلو، جوزف سكاف، جميل كبي، كاظم الخليل.

افتتحت الجلسة وبعد تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية تابع المجلس مناقشة الموازنة العامة فتكلم النواب السادة: رشيد الصلح، الاب سمعان الدويهي، امين الجميل، ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءً.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء ١٩٧٣/٢/٢١ تابع المجلس المناقشة فتكلم دولة رئيس مجلس الوزراء وشرح العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، وألقى دولة رئيس المجلس كلمة وجهها إلى المجالس النيابية في العالم حتى تيب بالشعوب والدول لتسهم بوضع حد لهذه الاعتداءات الإسرائيلية البربرية المستمرة، ثم استؤنفت المناقشة العامة في الموازنة وتكلم النواب السادة:

فريد سرحال، لويس أبو شرف، عبد اللطيف بيضون. وفي تمام الساعة الواحدة والربع من بعد الظهر رفعت الجلسة.

وفي الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس ١٩٧٣/٢/٢٢ تابع المجلس المناقشة بعد أن وافق على التصويت على بنود الموازنة اعتباراً من صباح يوم الاثنين في ١٩٧٣/٢/٢٦ وتوالى على الكلام النواب السادة: راشد الخوري، نديم سالم، طلال المرعبي، رشيد كرامي، ريمون اده، رئيس الحكومة.

وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

وأرفع الجلسة على أن تعقد في الساعة العاشرة من صباح الاثنين القادم للتصديق على بنود الموازنة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الاثنين في ٢٦ شباط سنة ١٩٧٣ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الاسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس مصلحة الجلسات والمحاضر

الإمضاء: عدنان نادر

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في السادس والعشرين من شباط ١٩٧٣

المواضيع المبحوثة:

١ - التصديق على أبواب الموازنة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٦ / ٢ / ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس كامل الاسعد.

تغيب السادة: ناظم القادري - نجاح واكيم - نصري معلوف - يوسف حمود - مرشد الصمد - ادوار حنين - زاهر الخطيب - عزيز عون - كمال جنبلاط - سليم الداود - طارق حبشي.

واعتذر السادة: محمد بيضون - هاشم الحسيني - الياس الخازن - جبران طوق - عادل عسيران - بهيج تقي الدين.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي الوزراء السادة:

الدكتور البير مخير نائب رئيس الوزراء سليمان العلي - صبري حماده - جوزف سكاف - فؤاد نفاع - ميشال ساسين - نزيه البزري - جورج سعادة - انور الصباح - خاتشيك بابكيان - بشير الاعور.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

تلى المادة ١٠٥ من النظام الداخلي.

فتليت المادة التالية:

المادة ١٠٥ - يصدق المجلس أولاً على قانون قطع الحساب ثم على موازنة النفقات ثم على قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات.

الرئيس: وفقاً للترتيب المشار إليه في المادة ١٠٥ من النظام الداخلي يتلى قانون قطع حساب ١٩٧١ مع تقرير اللجنة المالية:

فتلي التقرير. والقانون التاليان:

تقرير لجنة المالية والموازنة

حول مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧١

المحال بمرسوم رقم ٤٤٢٣ تاريخ ٢٩/١١/٧٢

عقدت لجنة المالية والموازنة جلستين في ١٩٧٢/١٢/٢٨ و ١٩٧٣/١/٣ برئاسة الأستاذ رينه معوض وحضور وزير المالية والمدير العام ورئيس مصلحة الموازنة في وزارة المالية وذلك لمناقشة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٤٢٣ تاريخ ٢٩/١١/١٩٧٢ والرامي إلى قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧١.

وبعد الاطلاع والمناقشة في مواد المشروع أدخلت اللجنة تعديلاً عليه بموافقة وزارة المالية بإضافة مادتين هما المادة الثانية والثالثة على غرار ما حصل عند درس مشروع قانون قطع حساب سنة ١٩٧٠. وتنص المادتان على ما يلي:

المادة الثانية: تعتبر هالكة المبالغ التي لا تتجاوز الخمس عشرة ليرة لبنانية من ضريبي الدخل والأموال المبنية الموضوعه قيد التحصيل حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ والمتوجبة على المكلف من كل تكليف.

المادة الثالثة: تعدل المادة الرابعة من قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧٠ بزيادة عبارة «وما قبلها» بعد ذكر سنة ١٩٦١ حيث تصبح المادة كما يلي: تعتبر ساقطة حكماً بقايا الضرائب المحققة خلال السنوات ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، وما قبلها باستثناء الضرائب المفروضة عن السنين المذكورة موضوع الاعتراضات العالقة أمام لجان الاعتراضات أو أمام مجلس شورى الدولة والضرائب المفروضة على شركات البترول بما فيها المصافي.

وتطبق أحكام هذه الفقرة على بقايا رسوم كل من بلدية بيروت وطرابلس والميناء.

لقد تطرقنا في تقريرنا حول مشروع موازنة ١٩٧٣ إلى مواضيع واردة في قطع حساب موازنة ١٩٧١ وهي الاعتمادات المدورة وبقايا الضرائب والرسوم غير المحصلة وأوضاع سلفات الخزينة وبيننا رأينا بشأنها ولا نرى فائدة من تكرارها.

لا بد من الملاحظة في معرض هذا التقرير إلى أن مناقشة وقرار مشروع قطع حساب عام ١٩٧١ قد تم بسرعة وفي جلستين على غرار ما كان يحصل سابقاً وبنظري لم يعد من الجائز استمرار هذا الحال وانما ينبغي أن يخصص لقطع الحساب جلسات عديدة كي تتمكن السلطة التشريعية من محاسبة الإدارات العامة على ما قامت به من أعمال ولم تقم ما نفذته ولم تنفذ من خلال أرقام موازنة السنة موضوع قطع الحساب.

ان الاطلاع على أوضاع الإدارات يمكن لجنة المالية والموازنة من تقدير حقيقة إمكاناتها مما يجعلها عند درس مشروع الموازنة فيما بعد في وضع اصح للتقدير.

وبرأيي انه من الأفضل أن يدرس قطع حساب الموازنات على أساس تقارير خطية تتقدم بها الوزارات وغيرها من الإدارات تبين فيها باختصار نشاطاتها من خلال أرقام موازناتها خاصة ما يعود إلى الجزأين الثاني والثالث من نفقاتها والجزء الأول من الواردة فالتقارير هذه تشكل المنطلق السليم للمناقشة إذ تقلل من التساؤلات والاستفسارات وتفسح المجال لمزيد من الآراء وبالتالي إلى نتائج أفضل.

وإني اطرح على مجلسكم الكريم هذا الرأي أملاً أن يخرج منه بتوصية بهذا المعنى.

وإني إذ أتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير المقتضب حول مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧١ أرجو إقراره.

بيروت في ١٨/١/١٩٧٣

مقرر لجنة المالية والموازنة

محمد يوسف بيضون

الرئيس: تتلى المادة الأولى من القانون فتليت المادة التالية:

قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧١

المادة الأولى - يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن سنة ١٩٧١ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقرها ديوان المحاسبة.

أولاً - الموازنة العامة

أ - الواردات الفعلية

ق. ليرة لبنانية

ق. ليرة لبنانية

٧٩٣٦٩٨٥٩٣ ٧٧

- الحقوق المترتبة خلال السنة من الضرائب ورسوم وحاصلات وعائدات.

١٨٠٧١١٥٩٦ ٧٦

- بقايا الضرائب والرسوم المدورة عن السنين السابقة

٩٧٤٤١٠١٩٠ ٥٣

٩٨١٧٩٥٥ ٦٨

- الأموال المنزلة.

- ٩٦٤٥٩٢٢٣٤ ٨٥ - مجموع الحقوق الموضوعية قيد التحصيل
- ١٨٨٥٦٨٢٥٣ ١٣ - الأموال الباقية دون تحصيل في ختام السنة
أو قد حولت إلى حساب عام ١٩٧٢
- ٧٧٦٠٢٣٩٨١ ٧٢ فتكون الأموال المحصلة فعلاً من الضرائب
والرسوم والحاصلات والعائدات منها
- ٧٤٢٤٨٢٥٤١ ٠٠ - الرسوم والضرائب والحاصلات والعائدات
المحصلة من أصل الحقوق المترتبة خلال
السنة
- ٣٣٥٤١٤٤٠ ٧٢ - الأموال المحصلة من أصل بقايا السنين
السابقة
- ٧٧٦٠٢٣٩٨١ ٧٢
- ب - النفقات المصروفة (غير المدفوعة بكاملها من قبل الخزينة):
- ١ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء
الأول من الموازنة ٥٥٨٢٦٧٠٩٦ ٨٥
- ٢ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثاني
من الموازنة ١١٦٧٧٩٠٣٩ ٥١
- ٣ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثالث
من الموازنة ٥٩٤٣٦٣٥٦ ٧٥
- ٧٣٤٤٨٢٤٩٣ ١١
- ٤١٥٤١٤٨٨ ٦١ - فتكون زيادة الأموال المحصلة فعلاً على
النفقات المصروفة
- ج - المأخوذات من مال الاحتياط
- ١٩١٣٦٤٩٣ ٠٠ - لتغذية الجزء الأول من الموازنة

- لتغذية الجزء الثاني من الموازنة ١٣٩٢٤٩٣٦٣ ٠٠
- لتغذية الجزء الثالث من الموازنة ٢٢٥٩٢١٥١٦ ٠٠
- ٣٨٤٣٠٧٣٧٢ ٠٠
- ٤٢٥٨٤٨٨٦٠ ٦١
- فيكون الفرق الحاصل بين واردات الموازنة الناتجة عن أموال محصلة فعلاً وعن مأخوذات من مال الاحتياط وبين النفقات المصروفة
- يؤخذ الفرق البالغ ٤٢٥٨٤٨٨٦٠، ٦١ ل. ل أربعمئة وخمسة وعشرون مليوناً وثمانمئة وثمانية وأربعون ألفاً وثمانمئة وستون ليرة لبنانية وواحد وستون قرشاً لبنانياً في الحساب الخاص المسمى «مال الاحتياط العام» وتحدد وضعية هذا الحساب بنهاية سنة ١٩٧١.

ثانياً - الموازنات الملحقه

١ - موازنة مديرية الهاتف العامة

ق. ليرة لبنانية ق. ليرة لبنانية

أ - الواردات الفعلية:

- الحقوق المترتبة خلال السنة من حاصلات ورسوم ٤٧٥٦٩٤٨٧ ٦٧
- الحقوق المدورة من السنين ٤٦٨٦٨٢٩ ٧٥
- مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعه قيد التحصيل ٥٢٢٥٦٣١٧ ٤٢
- الأموال الباقية قيد التحصيل في ختام السنة وقد حوت إلى حساب عام ١٩٧٢ ٥٢٢٥٦٣١٧ ٤٢
- فيكون الأموال المحصلة فعلاً ٤٧٠٩٨٦٧ ٧٣
- ٤٧٥٤٦٤٤٩ ٦٩

ب - النفقات المصروفة (غير المدفوعة بكاملها من قبل خزانة الهاتف).

- ١ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الأول ٢٣٨٨٨٨٠٢ ٧٠
- ٢ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثاني ٦٧٧٠٧١ ٣٦
- ٣ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثالث ٣٧٠٦٧٠٢٥ ٦٠

٦٦ ٦١٦٣٣٨٩٩

٩٧ ١٤٠٨٧٤٤٩

فتكون زيادة النفقات المصروفة على الأموال المحصلة فعلاً.

٣٨١١٣٢٨٠٠٠

ج - المأخوذات من مال الاحتياط وسلفة من خزانة الهاتف.

فتكون الفرق الحاصل بين الواردات الناتجة عن أموال محصلة فعلاً وعن مأخوذات من مال الاحتياط وسلفة من

٢٤٠٢٥٨٣٠ ٣٠

خزانة الهاتف، بين النفقات المصروفة.

يؤخذ الفرق البالغ ٢٤٠٢٥٨٣٠،٠٣ ل. ل. أربعة وعشرون مليوناً وخمسة وعشرون ألفاً وثمانمائة وثلاثون ليرة لبنانية وثلاثة قروش لبنانية في الحساب الخاص المسمى مال احتياط مديرية الهاتف العامة وتحدد وضعية هذا الحساب بنهاية سنة ١٩٧١.

٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني:

ق. ليرة لبنانية ق. ليرة لبنانية

١٨٨٥٥٥٢٤ ٦٥

أ - الواردات الفعلية

- الحقوق المترتبة والمحصلة فعلاً خلال السنة من حصلات بيع أوراق اليانصيب الوطني وخلافه.

ب - النفقات المصروفة (غير المدفوعة بكاملها من قبل خزانة اليانصيب).

١٨٧١٣٦٨٦ ٢٩ - بلغ مجموع النفقات المصروفة

١٤١٨٣٨ ٣٦ فتكون زيادة الأموال المحصلة فعلاً على
النفقات المصروفة

١٦٠٠٠٠٠ ٠٠ ج - المأخوذ من مال احتياط مديرية اليانصيب
الوطني

١٧٤١٨٣٨ ٣٦ المجموع

يؤخذ المجموع البالغ ١٧٤١٨٣٨،٣٦ ل. ل مليون وسبعمائة وواحد وأربعون ألفاً وثمانمائة وثمان وثلاثون
ليرة لبنانية وستة وثلاثون قرشاً لبنانياً، في الحساب الخاص المسمى «مال احتياط مديرية اليانصيب الوطني» وتحدد
وضعية هذا الحساب بنهاية سنة ١٩٧١.

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري.

أ - الواردات الفعلية.

١٣٥٧٨٦٢٦ ٧٢ - مجموع الأموال المحققة والمحصلة

٩٦١٧٠٤ ٩٢ - رصيد حساب المواد في ١٩٧١/١٢/٣١

١٤٥٤٠٣٣١ ٦٤ - فتكون الأموال المحصلة فعلاً ورصيد
حساب المواد.

ب - النفقات المصروفة (غير المدفوعة بكاملها
من قبل مكتب الحبوب).

٧٠٤٧٧٦١ ٣١ ١ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء
الأول.

٣٥٠٠٣٢ ٧٠ ٢ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء
الثاني.

١٢٠٠٠ ٠٠ ٣ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء
الثالث.

٦٥٤٦٢٥ ١٢ ٤ - رصيد حساب المواد في ١٩٧١/١٢/٣١

٨٠٦٤٤١٩ ١٣

٦٤٧٥٩١٢ ٥١

- فتكون زيادة الواردات (الأموال المحصلة
فعلاً ورصيد حساب المواد في ٣١/١٢/٧١)
على النفقات المصروفة بما فيه رصيد حساب
المواد في ٣١/١٢/١٩٧٠.

٦٣٦٣٠٢ ٠٠

- المأخوذات من مال احتياط مكتب الحبوب
والشمندر السكري.

٧١١٢٢١٤ ٥١

المجموع

يؤخذ المجموع البالغ ٧١١٢٢١٤، ٥١ ل. ل سبعة ملايين ومئة واثنان عشر ألفاً ومئتان وأربع عشرة ليرة لبنانية
وواحد وخمسون قرشاً لبنانياً، في الحساب الخاص المسمى «مال احتياط مكتب الحبوب والشمندر السكري» وتحدد
وضعية هذا الحساب بنهاية سنة ١٩٧١.

الرئيس:

المادة الأولى، كما تليت عليكم، من يقبل بها يرفع يده.

الأكثرية

الرئيس:

قبلت المادة الأولى، تتلى المادة الثانية.

فتليت المادة التالية:

المادة الثانية - تعتبر هالكة المبالغ التي لا تتجاوز خمس عشرة ليرة لبنانية من ضريبي الدخل والأموال المبنية
الموضوعة قيد التحصيل حتى ٣١/١٢/١٩٧٢ والمتوجبة على المكلف من كل تكليف.

الرئيس:

المادة الثانية، كما تليت عليكم

من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبلت المادة الثانية، تتلى المادة الثالثة.

فتليت المادة التالية:

المادة الثالثة: تعدل المادة الرابعة من قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٠ (رقم
٧٢/٢ تاريخ ٢٨ آذار سنة ١٩٧٢) بزيادة عبارة وما قبلها بعد ذكر سنة ١٩٦١ بحيث تصبح المادة كما يلي:
«تعتبر ساقطة حكماً بقايا الضرائب المحقة خلال السنوات ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١ وما قبلها
باستثناء الضرائب المفروضة عن السنين المذكورة موضوع الاعتراضات العالقة أمام لجان الاعتراضات أو أمام
مجلس شورى الدولة والضرائب المفروضة على شركات بما فيها المصافي».

وتطبق أحكام هذه الفقرة على بقايا رسوم كل من بلدية بيروت وطرابلس والميناء.

الرئيس: المادة الثالثة، كما تليت عليكم، من يقبل بها يرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثالثة، تلى المادة الرابعة.
فتليت المادة التالية

المادة الرابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: المادة الرابعة، كما تليت عليكم من يقبل بها يرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الرابعة، والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.
فتلي القانون برمته، ونودي حضرات النواب بأسمائهم.
إجماع

الرئيس: صدق القانون بالإجماع - ننتقل إلى التصويت على بنود الموازنة:

الباب الثاني - مجلس النواب

الجزء الأول

الفصل الأول - مجلس النواب

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس، كانت الرئاسة الكريمة قد بشرتنا بأنها ستلحق مبنى الدوائر العقارية بالمجلس. والرئاسة تعلم وضعنا هنا. فقد أصبح المكان ضيقاً جداً ولا يتسع للنواب وللموظفين.

فإنني أرجو أن تسرع الحكومة بنقل الدوائر العقارية وتتميم هذا المبنى، أو أن ننتقل من هنا إلى مكان آخر. وضعنا هنا في هذا المجلس بمكان ضيق يعرقل أعمال النواب وحريرتهم في التصرف داخل المجلس.

الرئيس: حضرة الزميل، أنا اشكر اهتمام حضرة الزميل وجميعنا مهتمون في هذا الموضوع. كل ما يمكن للرئاسة أن تقوله هو انه توصلنا بالنسبة للدوائر العقارية، بعد البحث، من اخذ كتاب من وزارة المالية تفيد فيه من إخلاء الدوائر العقارية في فترة محددة، وذلك بعد وقت طويل من المراجعات

أما القول بأننا إذا لم نتوصل إلى اخذ الدوائر العقارية تنتقل من هذا المجلس، فأنا أعتقد بأنه يجب التفكير في تغيير المجلس بمعزل عن أشغال الدوائر العقارية مؤقتاً لأن الدوائر العقارية وغير الدوائر العقارية من المباني الملحقة بمبنى المجلس لا يمكن أن يفي بالغاية بالنسبة لمستقبل المجلس على جميع المستويات وعلى جميع الاعتبارات.

والكلمة لمعالي وزير المالية،

وزير المالية: لقد استأجرنا مكاناً للدوائر العقارية وبموجب العقد الذي تصدق من المراجع المختصة، يجب أن نستلم الأمكنة المأجورة في خلال مدة ثلاثة اشهر، ففي خلال هذه المدة سننتقل إلى هذه الأمكنة ونسلم الدوائر العقارية الحالية للمجلس النيابي

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التصميم

وزير التصميم: بالنسبة للبناء الجديد للمجلس فقد كلفت من قبل مجلس الوزراء باختيار ذلك المكان، وغداً الساعة التاسعة صباحاً أنا على موعد اللجنة وسنזור الأمكنة التي يمكن أن ينقل إليها مجلس النواب وسأتقدم بعد ذلك بتقرير إلى مجلس الوزراء.

الرئيس: الرئاسة إذ تشكر معالي وزير التصميم تحيط النواب علماً بأن هذه اللجنة شكلت منذ أن تسلمنا رئاسة المجلس، وقد وضعت تقريراً وعرض في حينه على مجلس الوزراء، واليوم نرجو أن يؤخذ قرار نهائي في هذا الموضوع.

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ٤٧٤١١٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده:

ريمون اده: طالما نحن بصدد وزارة العدل. طلبت مراراً أن تفكر الحكومة ووزير العدل خاصة بإنشاء نيابة مالية: خاصة ونحن نشكو من ضريبة الدخل الواردة بالواردات بقيمة ٩٠ مليون ليرة لا غير. وهذا لا يجوز خاصة إذا، كما نعتقد، بأن السنين المقبلة ستكون سنوات مزدهرة بفضل أسعار البترول التي ستصعب في المنطقة المجاورة. والخطر ان الأفراد يغتنون وصندوق الدولة يغتني بنفس النسبة وعندئذ نفع في الحلقة المستديرة رفع أسعار المواد.

وتضطر الحكومة لأن ترفع قيمة الأجور، ولكن الصندوق فارغ. وعندئذ تبدأ الأزمة الكبيرة التي مرت بها البلاد، والتي مرت في مثل هذه الظروف. لذلك فإن النيابة العامة المالية ضرورية لمعرفة الطرق التي يستعملها التجار والتي هي حيلة شرعية. فهذا الشيء موجود في كل بلاد العالم. ففي إنكلترا وفرنسا، عندما، مثلاً، موظف كبير يهتم بضريبة الدخل، عندما يصبح متقاعدًا، يفتح مكتباً كي يفهم التجار كيف يقدم في ظل القانون تصريحات وعندئذ يوفر دفع الضريبة. لذلك لكي تكتشف هذه الأمور الصعبة من الضروري أن يكون في النيابة العامة عناصر مطلعة على هذه الطرق. وقد علمت من معالي وزير العدلية بأن هناك تجربة. فقد أرسلوا إلى باريس قضاة اثنين، راحوا ورجعوا ولا أعلم ما السبب. يمكن ما قدروا كملوا. لماذا لا تطلبون من فرنسا قاضياً متمرنًا في هذه الأمور ليدرسها هنا، وربما هذا الشيء يكون أوفر وأحسن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ امين الجميل.

امين الجميل: كان بودنا أن لا نناقش هذا الموضوع أثناء التصويت على بنود الموازنة إنما نظراً لاستهتار من أصحاب المعالي أثناء المناقشات وعدم وجودهم. حتى يسمعوا ما نقول. اعتقد بأن الكثيرون منا تكلموا كثيراً. فإما اننا أغبياء بنظر الوزراء، والذي نقوله ليس له معنى. لذلك تغيبوا عن الجلسات. وإما إذا كنا لسنا أغبياء فكان من المفروض أن يسمعوا ما نقول. وإلا سنضطر أثناء التصويت على الموازنة أن نطرح المواضيع التي تهم الرأي العام.

في موضوع وزارة العدل بالذات كنا نتمنى أن يكون وزير العدل موجوداً. كل ما أتمناه، أن يكف عن المداخلات بصفوف القضاة لأنني بصفتي محامياً نلمس أن المداخلات من قبل السلطات، خاصة على صعيد النيابة العامة وعلى صعيد قضاة التحقيق، أصبحت بالواقع لا تطاق. إذًا، نتمنى بأن يتكرس مبدأ فصل السلطات حتى لا تعود تتدخل السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية وتجري الأمور في العدلية كما أراد الدستور. وكما أراد العرف. أتمنى أن لا يطلب مني أن أطول بالحديث في هذا المضمار كي نعطي الأمثلة الفاضحة، على مداخلات شتى تجري مع بعض قضاة التحقيق بصورة خاصة والتأثيرات على هؤلاء لاعطاء قرار ظني في اتجاه معين.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدلية.

وزير العدل: دولة الرئيس، كم كنت أفضل إذا كان لدى حضرة الزميل معلومات ووقائع يمكن أن يتناولها تحقيق، لا أقاويل، لا تستند إلى حقائق، كم كنت أود لو أن حضرة الزميل، عوضاً عن أن يقف

في المجلس ويتهم القضاء بهذه الصراحة، بأنه يخضع للتأثيرات، لو انه تفضل وأعطاني هذه الوقائع كي أثبت من صحتها. أما، يا سيدي، أنا كوزير للعدل، يأتيني كثير من الشكاوى الخطية والشفوية. هذا يزعم أن قاضي التحقيق أوقفه نزولاً عند ضغط رجل معين من رجال السياسة، وهذا يزعم أن خصمه برئت ساحته لأنه ينتمي إلى فئة سياسية معينة، وتحت تأثير ضغط رجال السياسة. وصدقني يا حضرة الزميل، أنني حتى الآن أجريت شخصياً تحقيقات بهذا شكاي واطلعت على الملفات بالذات، وحتى الآن لم يظهر لي أن شكوى واحدة كانت في محلها. إذا كنا نلتقط الأخبار من أفواه أصحاب الدعاوى في المحاكم، فمن الطبيعي أن، أحد المتداعين، أي الخاسر دائماً يتذمر، ويعتقد أنه خسر دعواه، لأن أحد رجال السياسة تدخل مع القاضي أو حكمة، وضغط عليها حتى خسر دعواه. أعود فأكرر انه ليس من المصلحة في شيء،

أن يقف نائب محترم في المجلس النيابي، ويوجه هذه الاتهامات ذات اليمين وذات الشمال.

إذا كنا نتوخى حقيقة، الوصول إلى واقع، الوصول إلى حقيقة الإشاعات التي تشاع، لا نداوي القضية على هذا الشكل، فليفضل حضرة الزميل، ولا بأس من أن يكشف الأسماء وأن يعطي القضايا وحتى أسماء الذين نزلوا عند هذه التدخلات، وعندها، كن واثقاً، اننا نعطي القضية كبير الاهتمام، ونجري تحقيقاً نزيهاً في كل قضية نأخذ علماً بها. إذا كانت هنالك وقائع يمكن أن ينالها التحقيق.

الرئيس:

الرئاسة تؤمن بأن الواقع الذي دفع حضرة الزميل النائب إلى هذا الكلام هو حرصه وحرصنا جميعاً على فصل السلطات، كما قال، وعلى ان يبقى القضاء بمنأى عن أي شك. لذلك، ترجو الرئاسة من حضرة الزميل، إذا كان لديك معلومات معينة، وأرقام معينة، أن يمسك عن ذكرها الآن، كما أشار هو في كلمته وأن يقدمها إلى وزير العدلية حتى يقوم بالتحقيق اللازم.

أمين الجميل:

إذا تكلمنا في هذا المضمار، فلأن القضاء اللبناني معروف منذ القدم برصانته وبصدقه في عمله، ولأننا نحرص على هذه السمعة الطيبة. فكيف يأتي البعض القليل من القضاة ويشوهون هذه السمعة الطيبة التي اشتهر بها القضاء اللبناني وإذا تكلمنا في هذا الموضوع فهو لأننا لسنا من قبل البعض، وإذا أراد حضرة معالي وزير العدل أن يسمع بعض الوقائع، فأنني على استعداد بأن أشير إليها هنا في هذا المجلس، إذا اراد ذلك، أو في جلسة خاصة اذا شاء، وأشير إلى أن بعض قضاة التحقيق في بعضا يتأثرون تأثيراً أكيداً من بعض السياسيين ولسوء الحظ، السياسيين الكبار، والكبار الكبار، وتأتي القرارات من قبلهم بتأثير من هؤلاء، ولربما يعدونهم بمناصب هامة في الإدارة. فأتت القرارات بتأثير معين.

لا أريد أن أسهب بأكثر من ذلك، والكل يعلم بما يجري على صعيد بعض قضايا التحقيق وأنني على استعداد بأن أعطي الأمثلة الواضحة لمعالي وزير العدل الذي يعرفها أحسن مني. وبإمكانه أن يستعلم بواسطة الكتاب المفتوح الذي أرسل في السابق، عن وزارة العدل، إلى رئيس الجمهورية السابق ولم تزل الأمور تسير على ما كانت عليه في الماضي لا، بل تكاثرت الأمثلة، وهناك حادثة معينة. أوقف بعض المواطنين لمدة من الزمن ولم يعرف حتى تاريخه لم' أوقف ولماذا أخلي سبيله. فالقضية كانت خطيرة، وخطيرة جداً، فلا نعلم حتى هذا التاريخ ماذا حصل في هذه القضية.

الرئيس: إذ نكرر حرصنا على نزاهة القضاء وسلامة القضاء، أرجو أن يدفعنا إلى الانتقاص من كرامة هذه الهيئة وهذه المؤسسة الأساسية في كيان الحكم.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، يعز علينا أن نردد أننا أثناء بحث الموازنة كان إجماع النواب بالتمني على زيادة ٧٧٥ ألف ليرة التي نطالب بها منذ ثلاث سنوات لما يختص بالحكم الكنسية، واليوم أخذ معالي الوزير التمني معه إلى مجلس الوزراء. هل أقرت هذه الزيادة أم لا؟ وإذا لم تقر، فلماذا؟ ونحن لكم من الشاكرين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، أرجو من معالي وزير العدل، والموضوع يتعلق بمعهد الدروس القضائية، وهذا موضوع الفصل الذي وصلنا إليه. انه بعد أن أوقف هذا المعهد أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات عادت الحكومة وصممت على ان يمارس مهامه في هذه السنة. وفعلاً أجرى امتحان لهذا المعهد ووفقاً للنظام، كان العدد المطلوب أو الذي يمكن أن يحتويه هذا المعهد هو ١١ قاضياً، ووفقاً للأصول وللنظام أجرى امتحان، وقبل إجراء الامتحان نظمت المواصفات وهي الوسط يجب أن تكون العلامة ٢٠/١٢ وهذا شيء طبيعي وشيء جيد لكي يكون المستوى رفيعاً والعلامة اللاغية ٢٠/٧ والعدد المطلوب كان ١٨، لان معهد القضاء كان يقول أكثر من ١٨ ليس بإمكانه أن أعلم. بعد النتائج، لا شك كل هذه الأسس تغيرت. والأول مرة بعد أن صدرت النتائج للامتحان فنجح ١٨ وأنزلت العلامة الوسطية إلى ٢٠/٧ بدل ٢٠/١٢ والعلامة اللاغية إلى ٥/٢٠ وذلك بعد أن صدرت النتائج. ولذلك وصل العدد إلى الثلاثين ولا أعتقد بأن المرسوم قد صدر بل اعتقد بأنه أوقف وبحق لان المهم أن يطبق النظام المعمول به والقوانين. وأظن أن معالي وزير العدلية سيقول لي إن هذه مسؤولية مجلس القضاء. لا مانع، ليس لمجلس القضاء الحق في

ان يخالف. والمفروض بمجلس القضاء أن يطبق النظام والقوانين المرعية الإجراء. والمخالفة الأكبر، وهو الأعلّم، مدير معهد القضاء هو الذي وضع الشروط ولا حق لمجلس القضاء في تغييرها بعد النتائج. ثم ان الذي سيعلن النتائج هو معهد القضاء ولا حق لمجلس القضاء بتغيير الأسس بعد النتائج، وخالف بإعلان النتائج، وهذه من صلاحية معهد القضاء. ثم أنه أعلنهم ثلاثين.

فأعتقد أن معالي الوزير وقد راجعه الكثيرون بهذا الموضوع. وطالما ان المرسوم لم يوقع بعد، أرجو استرجاع هذا المرسوم ودرسه على الأساس الذي وضعه معهد القضاء حتى لا تكون مخالفة ندم عليها فيما بعد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: دولة الرئيس، فيما يتعلق بالقضاء ونزاهة القضاء نقول كلمة واحدة، وهي أن هناك مراجع يمكن التقدم منها عندما يكون هناك شكوى. هناك التفتيش القضائي يمكن أن تقدم إليه شكوى. على كل من يرتكب مخالفة. وهناك أيضاً الشكوى من القضاة، وقد نصت عليها أصول المحاكمات المدنية. إذاً، كل قاض يرتكب مخالفة يمكن الشكوى عليه أمام التفتيش، أو تقديم شكوى بحقه إلى المحاكم الصالحة. أما فيما يتعلق بالعدلية، فألفت نظر معالي وزير العدل ومعالي وزير المالية إلى أن الرسوم القضائية هي رسوم باهظة يستحيل على أغلبية المواطنين أن يتقدموا بدعوى، سيما عندما يكون موضوع الدعوى موضوع ضئيل. لا يمكن مثلاً تقديم دعوى بمبلغ مئة ليرة ولكي يتقدم بها فهو مجبور لدفع طوابع نقابة ٨ ليرات ورسم مقطوع ٢٥ ليرة وأشياء أخرى.. فهذا المواطن له الحق أن يصل إلى حقه، لذلك هذا يجرح المنطق.

الرسوم العدلية رسوم باهظة. ففي التمييز صاحب الدعوى يجب أن يدفع ثلاثمائة ليرة، يجب أن يدفع في قرار الاستملاك أمام اللجنة العليا. اللجنة البدائية قررت له تعويضاً ٣٠٠ ليرة فهو مجبور لدفع تأمين ٢٠٠ ليرة تأمين ٢٠٠ ليرة؟ حتى يرفع المبلغ إلى المئة وخمسين ليرة زيادة؟

هذا لا يجوز هذا لا يؤيده المنطق. هذا يمنع المتقاضين من الوصول الى حقوقهم. هذه أمور نلفت إليها انظار معالي وزير العدل ومعالي وزير المالية. يجب إيجاد حل لهذه الامور الهامة جداً.

دولة الرئيس، ثم اني كنت طلبت من معالي وزير المالية ولفت نظره إلى أن الطوابع الأميرية ذات فئة ٢٥ قرشاً و ٥٠ قرشاً و ١٠٠ قرشاً و ٥٠٠ قرش هي مفقودة من البلد منذ شهر.

ثم نطلب من معالي وزير العدل، طالما انه يجب تعيين ثلاثين قاضياً، نطلب منه الإسراع بتسمية القضاة.

وهناك أيضاً شيء يجرح المنطق والعدالة هو التوزيع الطائفي. واحد الأول، وواحد الثاني. وواحد رقمه الأربعين. الذي كان ثان وبما أنه ينتسب إلى طائفة معينة لا يعين والذي رقمه ٤٠ يتعين، هذا لا يجوز. يجب في أقل تعديل، القضاء على الطائفية. ومن هو أهل لان يتسلم المركز القضائي يعين في القضاء دون النظر إلى طائفته.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ سليم معلوف.

سليم معلوف: دولة الرئيس، كما نفهم، أن الجسم القضائي بحاجة إلى أكثر من ١٨ قاضياً. حساب بسيط، يدلنا على أنه في خلال السنة سيكلف هؤلاء الثمانية عشر قاضياً...

الياس الهرابي: هذا الرقم لثلاثين قاضياً.

سليم معلوف: إذا، اكتفي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، منذ عدة أشهر توفي أربعة من كرام القضاة بظروف مؤثرة وتركوا وراءهم عيلاً، هم بحاجة لمساعدة الحكومة المحترمة. ولا أريد أن أذكر أسماءهم حفاظاً على كرامة القاضي في حياته وعلى كرامة عائلته بعد وفاته. وإني أتمنى على معالي وزير العدل إما أن يتقدم من المجلس بمشاريع قوانين بإعطاء عائلاتهم مساعدات مادية، أو بصرف المساعدات من مجالات المساعدات إذا أمكن ذلك. لأن حالات هذه العائلات، فعلاً، مؤلمة وهي تشكو من البؤس في مجال لا أسمح لنفسي بأن أشرحه أمام المجلس الكريم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، التقاضي أصلاً في المجتمعات الديمقراطية، وضع أول ما وضع، للطبقات المتوسطة. وما دون المتوسطة. لذلك اعتمدت كل الدول أن تكون الرسوم القضائية أقل من أي رسم آخر، لتأمين العدالة الاجتماعية، وخاصة للطبقات المعروفة أنها لا يمكن أن تلجأ إلى ذي زعامة أو كلمة. فإذا ما ارتفعت الرسوم القضائية تحمل عبئها الأكبر الطبقتان؟ المتوسطة والفقيرة. وهذا لا يجوز قطعاً. لذلك رددت في الموازنة السابقة وأردد اليوم، وقد ردد الكثيرون معي من زملائي، انه من أولى واجبات تأمين العدالة هو تخفيف الرسوم القضائية، خاصة عن الدعاوى الصغيرة. ويتبع الرسوم القضائية رسوم كتاب العدل. فإذا ما عرفنا أن الوكالة العامة تكلف مثلاً خمس وعشرين ليرة لكل توقيع ويتبع ذلك رسوم قضائية للدعوى، فإنني أجزم لمعالي وزير العدل بأن الكثيرين الكثيرين، لأنهم لا يملكون الرسوم القضائية ولا رسوم كتابة العدل،

تهدر حقوقهم الصغيرة، والتي بإمكانها أن تعيلهم ولو لعدة أشهر.

ثم أتابع القول في قضية قوانين الاستملاك. لم يعرف بلد في العالم مثل الفوضى السائدة في قوانين الاستملاك، وفي الأسس المعتمدة لدى اللجان. لذلك، وقد تقدم الكثيرون من الزملاء، وذكرنا كثيراً عن تعديل قوانين الاستملاك وتوحيدها، وخاصة توحيد قوانين الاستملاك لتأمين عدالة ومساواة. لذلك أتوجه إلى معالي وزير العدل وأرجو منه أن يشكل لجنة بأقصى سرعة تتولى، مع اختصاصيين، ولو من خارج الموظفين، وضع قانون نهائي وموحد، ولو لفترة طويلة، في قضايا الاستملاك.

أما قضية الطائفية في تعيين القضاة، فكنت أتمنى على حضرة الزميل أن يطالب برفع الطائفية في جميع وظائف الدولة. فإذا ما قلنا هذه الوظيفة حساسة، نريد أن نرفع الطائفية فيها، فإنني اجزم لحضرتي أن جميع وظائف الدولة حساسة. منذ التعاقد حتى وظيفة الحاجب. لذلك أرجو أن نتجه في تنظيماتنا نحو علمنة الدولة، علمنة علمية صحيحة على أسس عامة وليس مجتزأة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: لقد سبق لي فيما مضى أن تقدمت باقتراح من وزارة العدلية، بإنشاء لجنة من الاختصاصيين في القانون، لتوحيد القانون المدني، لتعدد القوانين المتعلقة بالقضايا المدنية، والقانون الجزائي، وتعديل قانون المحاكمات المدنية والجزائية لكي يسهل على المواطنين معرفة القوانين، ولكي يسهل على الأخصائيين في الموضوع معالجة قضايا الناس. لذلك أؤكد اقتراحي على وزارة العدل. أملاً بأن يعمل معالي الوزير إلى تشكيل هيئة من الأخصائيين لإجراء ما يلزم في هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الأستاذ رشيد كرامي.

رشيد كرامي: إننا نتمنى على معالي وزير العدلية، نظراً للخبرة التي يتمتع بها، بالنسبة لسلك القضاء، خاصة فيما يتعلق ببعض النواحي. كالتبليغ والتهرب منه، وأظن بأن هذه معضلة لا بد وأن معالي الوزير يفكر ببعض الحلول العملية لها. وكذلك بالنسبة للخبراء. لأننا نعلم بأن هؤلاء يشكلون في كثير من الحالات ضغوطاً على القضاء قد تؤثر، إلى حد ما، وبمثل هذه الشائعات التي نريد أن نرفع القضاء فوقها. لهذا أرجو من معالي وزير العدلية أن يولي اهتمامه هاتين الناحيتين.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدلية.

وزير العدل: سأبدأ أولاً ببعض القضايا التي أثارها بعض الزملاء. ابدأ أولاً بالرسوم

القضائية. هناك مبدأ قانوني لا يجهره احد من حضرات الزملاء الذين درسوا القانون أتعاطوا

المحاماة أم لا. وهو المبدأ الذي يقول «la justice est gratuite» واعتقد ان زيادة الرسوم القضائية لم تكن كلها في محلها ويجب اعادة النظر بها. ولحسن الحظ أننا حتى الآن، لم نرفع أي رسم قضائي، ولم نضع أي رسم قضائي جديد. ولكن الضرورة تقضي بـ إعادة النظر بالرسوم القضائية. وذلك بالاتفاق مع وزارة المالية صاحبة العلاقة المباشرة فيما يتعلق بالرسوم.

ثم قضية الاستملاك التي يشكو منها الجميع. اعتقد ان هناك مشروعاً موجوداً في المجلس. ولا حاجة لان يقترح وزير العدل مشروعاً جديداً، اذا كان هناك بعض مآخذ على القانون الموجود امام اللجنة فيمكننا بالتعاون مع اللجنة ان ندخل على المشروع التعديل اللازم.

المساعدات لعائلات القضاة. اشكر حضرة الزميل وافهم انه قاضٍ قديم مثلي، وله عطف خاص على القضاة، وأطمئنه الى أنني لم أقصر في هذا المجال بل وضعت المعاملات اللازمة وستنتهي قريباً هذه المعاملات.

لجنة تعديل القوانين. هذه اللجنة قائمة وتعمل. وقد استقبلتها ثلاث مرات منذ توليت وزارة العدل حتى الآن، وهي تعمل بجد. وآخر مقابلة كانت منذ ثلاثة اسابيع، واخذت منها وعداً بأن تتقدم بمشاريعها فيما يتعلق بهذه التعديلات ضمن مهلة ثلاثة أشهر ومن ضمن التعديلات المطلوبة، ايجاد صيغة مقبولة للتبليغ، لان أكثر الدعاوى تتأخر بالمحاكم بسبب التأخير الذي يجري في تبليغ اللوائح. وهذا امر يعرفه زملائي المحامين.

الخبراء. أنا أقول في الخبراء أكثر مما قيل، أنا أقول إن بعض الخبراء هم آفة العدالة في لبنان. لهذا فقضيتهم تدرس بدقة. وقريباً سيرسل الى المجلس النيابي مشروع يتعلق بالصفات التي يجب أن يتحلى بها الشخص قبل أن يعتمد خبيراً امام المحاكم وبإيجاد رقابة مستمرة ودائمة على كل التقارير التي يقدمها الخبراء للمحاكم، للنظر بها.

الآن نعود الى القضية التي أثارها الزميل الاستاذ رينه معوض. أنا لا أريد ان ادخل في جدل قانوني مع الزميل معوض انما أوكد له ان مجلس القضاء، بعد ان تبين له ان في القضاء حالياً أكثر من ثلاثين مركزاً فارغاً، لا تتمكن وزارة العدل من املاء هذه المراكز الا بطريق معهد القضاة، هو مجلس القضاء الاعلى الذي قال: اذا كنا الآن نشكو من هذا النقص، ونقص لا يمكن ان يتحملة الجسم القضائي طويلاً، فكم سيكون النقص عندنا بعد ثلاث سنوات؟ وهو الذي أشار بأن يؤخذ في السنة الاولى ثلاثين لا ستة عشر أو عشرين، واعتقد ان هذا الامر يعود الى مجلس القضاء. وأعتقد أن حسناً فعل مجلس القضاء عندما رفع العدد الى ثلاثين، واذكر حضرة الزميل الاستاذ رينه معوض، بأننا عندما كنا ندرس موازنة وزارة العدل أمام اللجنة بأنه طلب مني أن

أرفع العدد الى أربعين، فأجبت ان ثلاثين هو الحد الاقصى الذي يمكن ان يتحمله المعهد، ولا يمكنه ان يتحمل العدد الاربعين. فلا أفهم هذا التغيير المفاجيء في رأيه. كنت تطالب بأربعين والآن تطالب بستة عشر؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، انا أوافق معالي وزير العدلية في وجوب املاء كل النواقص في العدلية. انما بحثي ليس هنا. بحثي هو، انني لم اقل انه يجب اخذ ١٦ أو ٣٠، بل قلت إن معهد القضاء، وهو موجود وله مدير، وله اعضاء، هو الذي قال: انا بامكاني ان أعلم ١٦ قاضيا وليس لي الامكانيات لاستيعاب اكثر من ١٦. ولكنني أحصر بحثي في أنه بعد ظهور النتائج كان يجوز تعديل الاسس التي اجريت على أساسها الامتحانات. وانا أحصر بحثي كله هنا. وليس بالعدد ١٦ أو ٣٠ أو ٣٣ أو ٤٣. أنا طلبت منك أربعين وبعد ان رفضت عدلتها بالموازنة. فأنا لا أعترض على العدد، بل أنا مع العدد. ولكنني أعترض فقط على نقطة مخالفة اجراء الامتحان، وهي ان النتائج تعدلت بعد اجراء الامتحان. وهذا الاجراء لا يجوز.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، لا أظن بأن معالي وزير العدلية المشهود له بالذكاء وقوة الملاحظة أنه لم يفهم السؤال الموجه من حضرة الزميل الاستاذ رينه معوض حتى يجيبه عن ناحية اخرى لا علاقة لها بأساس الموضوع. لذلك فنحن نريد ان نصل معك الى تفاهم من أجل لفلفة الموضوع لانه لا يجوز بعدما اعلن عن المباراة وأعلن عن الشروط والاسس لها، وبعد ان صدرت النتائج والتي على أساسها سقط من سقط ونجح من نجح، بمجرد اعلان النتائج تترتب النتائج ذاتها، وهذا ما يجعلنا نستغرب كيف يستطيع مجلس القضاء، بتعديله للأسس والشروط ان يجعل من الساقط ناجحاً فيما بعد. لذلك اقول يا معالي وزير العدلية: نحن معكم بزيادة العدد، فهذا موضوع آخر. ولكن نحن ضد الاجراءات التي اتخذت من أجل أن يصبح الساقط ناجماً لأن الطريقة من أجل الوصول الى اكمال العدد هو بإعادة الامتحان.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: فيما يتعلق بالطوايع، وقد اثير هذا الموضوع أكثر من مرة، أثناء المناقشة.

أود ان اقول، إننا، ما ان شعرنا بفقدان بعض الطوايع حتى باشرنا المعاملات لتلزييم طبعها. واجرى التلزييم، وبوشر بالطبع، ومن المتوقع ان نستلم الطوايع الجديدة، بعد ايام معدودة.

اما لجهة مساعدات المحاكم الروحية، لم نقل التمني الى مجلس الوزراء. الا انني اخذت هذا ال
تمني، وبشرت بدرسه في وزارة المالية. ولم يتسن لنا، لغاية اليوم اتخاذ موقف بالموضوع، نظرا
لأن بعض الاجراءات، يجب أن تتخذ قبل اقرار هذه الزيادة. وإني عازم على اقرار هذه الزيادة اذا
توفرت الاجراءات، خلال السنة المقبلة.

الرئيس: البند ٣ - لوازم ادارية ١٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أمين الجميل.

امين الجميل: دولة الرئيس، في وزارة الخارجية الموضوع الذي طرحه رينه بك، عن وزارة العدلية، هو ذاته
يعود في وزارة الخارجية. ففي وزارة الخارجية ايضاً قضية الامتحان. نفس القضية. انزلوا
المعدل لاسباب نجهلها حتى اليوم. كان المعدل ١٢ فأثقلوه الى العشرة. ما هو السبب؟ لا
نعرف. ولربما هناك مخطط لتدني المستوى على جميع المستويات في القضاء، في وزارة الخارجية
والحبل على الجرار.

ثانياً، في موضوع التمثيل في الخارج، ولربما نفتخر بوجود معالي وزير الخارجية نفتخر بشخص
وزير الخارجية، انما حتى هذا التاريخ لم نلمس النتيجة الحساسة لنشاطات هذا الوزير اللامع،
وأخص بالذكر... مقاطعة.

لا احد يسمع ووزير الخارجية ليس هنا.

منير أبو فاضل: وزير الخارجية مشغول.

رئيس الوزراء: بكل اهتمام وبكل عناية نستمع لأقوالك الساعات الطوال، وبعدها يقال بأن الحكومة لا تسمع
اذا كان وزير غائباً فهناك وزراء يستمعون وكل واحد مسؤول.

امين الجميل: على كل حال اسمح لنا يا دولة الرئيس بصفتك رئيساً للوزراء وبغياب وزير الخارجية ان نلفت
نظر وزارة الخارجية الى انه مرارا عديدة توجه للخارج بعثات رسمية واحيانا، تحت رئاسة نائب
رئيس مجلس النواب. اول وفد توجه، وكنت أحد الأعضاء فيه، توجهنا إلى باريس للاشتراك
بمؤتمر برلماني دولي، والمرة الثانية توجهنا ايضا الى روما للاشتراك بمؤتمر برلماني دولي، ومؤتمرات
أخرى أيضاً وكانت البلاد حينذاك بحاجة الى استنفار لجميع قواها الوطنية، وبحاجة الى المساعدة

الفعالة من قبل جميع السلطات. ففي باريس وفي روما، لم نر وجهاً لاي شخص من السفارة اللبنانية. وفي باريس مثلاً، أقامت السفارات الاحتفالات على شرف الوفود المشتركة بالمؤتمر إلا سفارة لبنان. وحتى سفير لبنان لم يسأل عن هذا الوفد، ولا عن رئيس الوفد، الذي كان نائب رئيس مجلس النواب، الذي حضر الى باريس الى روما بصفته الرسمية. فعلى الحالتين هناك اهمال من قبل وزارة الخارجية. اذ أنها لم تهتم اطلاقاً بتلك الوفود التي تحضر المؤتمرات بالصفة الرسمية، فاذا كانت السفارات لم تساعد تلك الوفود. فلا ندري ماذا تفعل في البلاد الاجنبية. فكان عليها ان تساعد وتمد الوفود بجميع المساعدات التي تحتاج اليها من وثائق ومعلومات وما شابه ذلك. حتى تتمكن الوفود من القيام بواجبها على اكمل وجه. فنتمنى ان يغير هذا الموضوع الاهمية الكاملة، لان هذه التجربة لربما ان تتكرر مرارا ومرارا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابو فاضل.

منير ابو فاضل: دولة الرئيس، منذ ثلاث سنوات وانا أطالب بمساعدة الجامعة اللبنانية في العالم. التي لها الفضل الاكبر في جمع لبنانيين في انحاء العالم وفي جميع الاقطار. هذه الجامعة لها فضل كبير في جمع جميع اللبنانيين في ٧٢ دولة او اكثر. والآن خصصت هذه السنة للقاء، لقايا لجميع اللبنانيين في العالم، في لبنان لقايا جميع الذين يحبون ان يرجعوا الى لبنان ليروا ما توصل اليه لبنان بعد مدة طويلة من الغياب.

وأنا اعرف ان دولة رئيس الوزراء يرغب رغبة صادقة بمساعدة هذه الجامعة ولكن هناك تأخير في بعض المراكز، فأرجو ان نمند هذه الجامعة بالمال. كي نتمكن من احياء هذه اللقايا هذه السنة، وقد طلبت في اجتماع ١٨/١٢/١٩٧٢ باسم المغتربين اللبنانيين في جميع انحاء العالم، ان يعطى لهم ٢٥٠ الف ليرة لبنانية فقط. وقد اعطوا في السنة الماضية مبلغا. اما هذه السنة فيقول لنا وزير المالية: نحن عليكم بمئة الف ليرة زيادة. هذا القول لا يقبله لبناني.

ثانيا: أنت تعرف، يا دولة الرئيس ان هنالك جمعية تسمى جمعية السيدات العربيات للاعلام. في السنة الماضية وفي السنة التي سبقتها، طلبت وكررت الطلب هذه السنة ان تعطى لهذه الجمعية بعض المال، فاذا بمبلغ الخمسة عشر الف ليرة يعدل، وينزل الى عشرة الآف.

إن لهذه الجمعية اليد الكبرى والفضل على جميع الوفود العربية، بإعطائهم جميع المعلومات عن لبنان وعن جميع الدمل العربية لدحض مزاعم اسرائيل.

لو قرأ وزير المالية الحقائق التي يكتبونها لما قبل معي بخمسة عشر الف ليرة. بل لقال، نريد ان نعطيها ١٥٠ الف ليرة.

الكتب الفذ، او الحقائق، هو لدى جميع الدول العربية ولدى جميع المندوبين لماذا نبخل عليهم بخمسة عشر ألف ليرة.

لرابطة الخامس من حزيران، عشرة الاف ليرة، لماذا نبخل عليها بخمسة الاف ليرة اضافية.

مركز الابحاث الفلسطيني، يمنع عنه المال لماذا؟ هم يعطون كل يوم كتيباً عما يجب ان نقوله نحن عن لبنان وعن جميع الدول العربية.

ارجو ان يبحث هذا الموضوع الآن وان تعطى الاموال اللازمة لهذه الجمعيات، ولجامعة اللبنانيين في العالم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: جامعة اللبنانيين في العالم كان مرصدا لها في السنة الماضية ١٥٠ الف ليرة لبنانية. فرفعنا هذا المبلغ، لهذه السنة الى ٤٥٠ الف ليرة لبنانية، أي اننا رفعناه ٣٠٠ الف ليرة بناء على طلب القيمين على هذه الرابطة، الذين قالوا ان باستطاعتهم ان يقوموا بجميع مهماتهم، فيما اذا رفع المبلغ ٣٠٠ الف ليرة، فرفعنا بهذا المقدار. واتوا بعد ذلك وشكروا السلطات التي تجاوزت معهم برفع هذا المبلغ، وكانوا راضيين. اما الزميل الكريم فهو غير راض.

اما فيما يتعلق برابطة الخامس من حزيران وجمعية السيدات العربيات للاعلام، فقد درست الموضوع وقدمت اقتراحا بتخصيص مبلغ عشرة الاف ليرة لكل منهما. مخصصا لهما هذا المبلغ. واعتقد بأن وزارة الخارجية تقدر الامور والحاجة اكثر مما يقدره أي نائب يرى الامور من بعيد، وبناء على طلبات السيدات أنفسهن.

منير ابو فاضل: وزير المال يقول النائب ما يعرف انا بعرف اكثر منو. انا بعرف اكثر منو عن جمعية السيدات لانني اشتغل معهن، لاني اعيش معهن. اما وزارة الخارجية فلا تعيش معهن.

الرئيس: ارجو من حضرة الزميل ان يهدئ اعصابه الوزير لا يقصد النيل من كرامة النائب، لان كرامة النائب هي من كرامة المجلس.

منير ابو فاضل: انا اسأل دولة رئيس مجلس الوزراء عن جمعية السيدات العربيات.

رئيس مجلس الوزراء: أن افهم ثورة الزميل الكريم، لانه بالواقع لازم هذه الاعمال المفيدة جدا. وانا شاهد على مقدار افادة لبنان من أعمال هذه الهيئات بما يصدرن من وثائق مجمعة من اقصى اليمين الى اقصى اليسار في كل موضوع يهم لبنان، تجاه العدوان الاسرائيلي. ويذعنه في العالم بأسره، يوزعن

عشرات الالوف من النشرات للعالم بأجمعه، من اميركا الى أوروبا الى آسيا، الى كل ما يمكن ان يفيد منه لبنان في هذا الموقف. حتى انني، في مقابلي لوزير خارجية اميركا، يوم قدم لبنان، احتجت الى هذه الوثائق، فشرحت بعضها له، وحملته اياها، فحملها مهتما بما فيها. وخرج بما انتجته هذه الهيئة.

ربما كانت وزارة الخارجية على غير اطلاع على ما تقوم به هذه الهيئة، وانا معك، على اطلاع تام بما تقوم به هذه الهيئات. ونحن ذا تركنا ذلك اليوم، فأعدك بأنني سأفهم وزارة الخارجية ما عندي، وهم سيقومون بواجبهم فيما بعد.

نعم انا أقر امام هذا المجلس بأنك متطلع على هذا الامر، اكثر من وزارة الخارجية.

اما، ما ذكر عن وزارة الخارجية وعدم قيام بعض السفراء، في بعض العواصم بواجب العناية بالوفود النيابية. فأنا استغرب ذلك كل الاستغراب. لانني اعرف ان السفارات اللبنانية في الخارج. تقوم باهتمام كلي بالعناية بأي نائب فرد يزور تلك العواصم، فكيف اذا كانت وفود رسمية ولديها مهمات. يمكن ان اعزو ذلك الى خطأ بالاتصال. إما رسمياً من قبل المجلس واما من قبل الوفد ذاته يوم يصل الى العاصمة، ولا يمكن ان اعطي ذلك أي تفسير اخر. ويعز علي ان اسمع هذا اليوم، بعد طويل الامل من زيارة تلك الوفود، ولا يكون قد لفت نظرنا اليها لتلافي أي خطأ او خلل وقع، اذا كان مثل هذا وقع، ولا يمكنني ان أقره الآن.

الرئيس: الرئاسة تؤكد لدولة رئيس مجلس الوزراء بأن هذا الخطأ حصل فعلاً من قبل احد السفراء. وقد اتصلنا رسمياً، في حينه، بوزير الخارجية والمغتربين لاصلاح هذا الخطأ.

امين الجميل: دولة الرئيس، أن الموضوع هو أخطر من ذلك. في مؤتمر روما حققت البعثة الانتصار الذي نعرف، واضطرت اسرائيل ان تأخذ الموقف الذي نعرف ايضاً، ففي هذه المناسبة والكل يعلم، بأن المؤتمر يحدد قبل تاريخ سنة من انعقاده، فكان سعادة السفير غائباً عن روما في ذلك التاريخ. وهذا يعتبره تقصيراً في واجباته وتهرباً، لانه على علم في موعد الزيارة، وموعد انعقاد المؤتمر، وكان عليه ان يمهّد لهذا المؤتمر ويمد البعثة في كل ما تحتاجه من مساعدات، فكانت النتيجة، انه تهرب.

الرئيس: مع العلم، بأن رئاسة المجلس تعطي خبراً لوزارة الخارجية قبل سفر أي وفد.

اذا سمحتم ان نكمل التصويت على بنود الموازنة.

البند ٥ - الصيانة ٨٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده .

اكثرية . الخ . . .

الرئيس :

حضرات الزملاء، سأعطي الكلام لكل من يطلب الكلام من الزملاء النواب، ولكن أريد أن الفت نظر الجميع الى المادة ٨٤ من الدستور التي نعرفها جميعا، ولكن لتذكرها في هذه الجلسة والتي لا تجيز للمجلس على رفع بنود الموازنة، الا بموافقة الحكومة، مع العلم ان جميع هذه الامور درست في اللجان المالية، ومع العلم اننا عقدنا ١٤ جلسة، تكلم خلالها ٣٨ نائبا في الامور العامة .

لذلك ارجو، اذا كان هنالك من ملاحظات حول بنود الموازنة تخفيضاً او رفعا، ان نتقدم باقتراحات خطية للرئاسة، حتى يكون لمناقشتنا جدوى، وحتى نتمكن من اقرار الموازنة في الوقت المناسب، أي قبل انتهاء الدورة الاستثنائية .

والكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس رشيد كرامي .

رشيد كرامي : دولة الرئيس .

بما يتعلق بوزارة الداخلية، اريد ان الفت النظر الى موضوع انتخابات البلدية . ذلك، لان الحكومة المحترمة، قد وعدتنا منذ زمن بعيد بتعديل القانون من اجل ادخال الاصلاحات الواجبة عليه، تسهila لاعمال البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بما يساهم في رفع مستوى المناطق والمدن والقرى التي فيها بلديات .

إن هذا الموضوع في رأيي، لا يجوز ان يكون حائلا دون اجراء الانتخابات حتى ولو في ظل القانون المعمول به حاليا، لان الانتخابات شيء والاصلاح والصلاحيات والامكانيات الواجب توفرها شيء اخر، من اجل تسهيل مهمتهم .

فنحن لدينا الوقت الطويل، من أجل ان نقوم بهذه الدراسة عندما تأتينا والموافقة على القانون كما تقتضي المصلحة العامة .

لذلك، وبعد مرور هذه السنوات الطويلة وتحقيقا للديموقراطية التي طالما تغنيها بها، ومن اجل وضع حد لتطلب السلطة التي تلجأ بين الحين والآخر . تحت الأهواء وتحت التأثيرات المختلفة، من ان تلجأ الى حل البلديات من اجل اسباب غير واقعية، وغير صحيحة .

لذلك، ومن اجل ان ننقذ الحكومة من مثل هذه التصرفات، ومن اجل الديموقراطية، ومن

اجل تحقيق المصلحة التي تطلب هذه الانتخابات، ونحن نعلم، بأن أكثر المجالس البلدية الآن غير موجودة.

لهذا فإنني أتمنى على الحكومة كما وعدت بأن يصار إلى تحديد الانتخابات بأقرب وقت ممكن، وأن يصار إلى اتخاذ جميع الترتيبات وتوفير الاعتمادات بالموازنة منذ الآن لمثل هذه العملية.

ومن جهة ثانية، أريد أن ألفت النظر إلى موضوع هام وهو، ما يترتب على تصرفات قوى الأمن في بعض الأحيان، إذ يذهب بسبب سوء تصرفهم كثير من الضحايا الأبرياء وهذا لا يجوز، لأنه من واجب ورسالة قوى الأمن المحافظة على أرواح المواطنين، ولقد جرت حوادث عدة رأينا فيها تصرفات رعناء، كان من نتيجتها أن أودت بحياة العديد من المواطنين، وهذا لا يجوز، لا من الناحية الإنسانية، ولا من الناحية النظامية، ولا من ناحية سمعة قوى الأمن لأننا نحن نريد أن يكون هذا السلك وهذا الجهاز على المستوى الرفيع والقادر على فرض هيئته، ولكن لا نوافق ولا نقر بأن يكون تدعيم هذه الهيئة على دماء الأبرياء.

وبالمناسبة، هناك حوادث وقعت وذهب ضحيتها أرباب عائلات، أتمنى على الحكومة أن تنظر بأمرهم وأن تعوض على عيالهم لأنها بذلك تكون قد خفضت نوعاً ما من مثل هذه النتائج المؤلمة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدل.

وزير العدل: دولة الرئيس، بحث حضرة الميمل دولة الرئيس كرامي بأن الانتخابات البلدية ستجرى قريباً، وستجرى بموجب المشروع الجديد الذي أصبح جاهزاً بعد أن اتفقنا في تحضيره وفي درسه عدداً كبيراً من بعض الأجهزة في البلديات وأخذ المعرفة في الحكم المحلي.

أما أن يرصد اعتماد في الموازنة لهذا الأمر، فأعتقد أن العادة جرت على أن الحكومة تتقدم بمشروع على حدة تطلب بموجبه الاعتمادات اللازمة.

رئيسه معوض: الاعتماد موجود وقدره مليون وخمسمئة ألف ليرة.

رشيد كرامي: أي سنة بعدها تكون الانتخابات.

وزير العدل: بدي أسأل الرئيس كرامي أن يذكرنا متى انتهت ولاية البلديات في عهده.

الرئيس: شو بدك تذكر تتذكر - شو بدك تذكر تتذكر الخطأ لا يبرر الخطأ وإن له حق الكلام بذلك.

رشيد كرامي: إنني أريد أن أكون دائماً معواناً لهذه الحكومة من أجل أن تتهرب من مسؤوليتها بالرجوع إلى

الماضي. ولكنني اريد ان اذكرهم، ما هي الظروف الحقيقية التي مرت خلال تلك الفترة، وكثير من الناس يشهد بأنها لو عولجت بالامزجة القائمة لكنت حالتنا اليوم على ما لا نريد جميعا.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: لا شك ان بعض الناس يعتمدون على ضعف الذاكرة، ولكن احب ان اؤكد ان ذاكرة اللبنانيين ليست على هذا المقدار من الضعف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ امين الجميل.

امين الجميل: دولة الرئيس، بكل اختصار اطلب ان نضيف الى ميزانية وزارة الداخلية اضعاف ما ورد في بنود هذه الموازنة، اطلب هذا وأتمنى على وزارة المال ان تتبناه، لان وزارة الداخلية تقوم اليوم بأعباء كبيرة جدا. فمن الاعباء الجديدة التي تتكبدها اليوم وزارة الداخلية هي، مثلا، اعطاء رخص البناء ورخص الاستثمار، والتدخل بشؤون البلديات، الكبيرة منها والصغيرة بالاضافة الى امور اخرى ايضا تتدخل فيها اليوم وتبت بها بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة. حتى انها تتدخل اليوم بأمر شرطي بلدي باخر ما عمر ربنا. وتتدخل باعطاء رخص استثمار مؤسسة صناعية في منطقة سكنية وما شابه ذلك. فلكل هذا اعتقد انه من الافضل ان نضيف الى اعتمادات وزارة الداخلية لتتمكن هذه الوزارة على اقل تعديل ان تقرأ هذه الطلبات قبل ان تجيب عليها وتبت ايجابا او بعدم الموافقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، هنالك ملاحظة مختصرة اود ان اتوجه بها الى معالي وزير الداخلية. اولاً، فيما يتعلق ببعض البلديات واهمال وزارة الداخلية في مراقبة تلك البلديات الدكاكين، حيث تدفع الرواتب لعمال وملتوظفين بالعشرات لا يعملون اطلاقاً. وحول موضوع الرمول، هنالك رخص استثمار تعطى ولا ادري بأي صورة، الى بعض النافذين الذين يبيعون الرمول بالآف الليرات يوميا وهنالك ايضا البناء في الاملاك العامة، هنالك مخالفات، وفي كل مكان، وفي الاملاك العامة. نحن مع تطبيق القانون، الا انه عندما طبق القانون على البعض ولا يطبق على البعض الاخر فاننا سنخالف القانون، والا فليطبق القانون على الجميع.

وانا سأذكر هذا المجلس الكريم وبعد فترة وجيزة، عندما اتمكن من الحصول على الاسماء وعلى الارقام وعلى الاماكن كي اكون واضحا فيما اقول وكى لا القى الاتهام جزافا. الآن اذكر والفت النظر وارجو ان تأخذ الحكومة بهذه الملاحظة وان تعمل بها.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حول هذه النقطة بالذات، وقد اشار اليها حضرة الزميل الكريم اشار الى الاعتداء على الاملاك العامة. وانا اعتقدت انه يشير الى حادثة معينة، وهو يعلم اننا طالما علمنا بها اوقفناها فوراً. وبهذه المناسبة احب ان اؤكد له انه كان هنالك من يحاول ان يعتدي على الاملاك العامة فبنى فيها، فمنع فوراً. احب ان اؤكد كما اكد هو امام هذا المجلس. لا يمكنني ان اترك هذا التأكيد يحصل بدون ملاحظة فاؤكد له اننا في مسؤولية الحكم كلما شعرنا بأن هنالك مخالفة على القانون فنحول دونها. لو كنت انت ام غيرك قائماً بها.

الرئيس: - الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: - دولة الرئيس، ارى نفسي مضطراً لتأييد طلب الرئيس رشيد كرامي فيما خص الاسراع بانتخابات البلديات. لانني اعتقد ان وزارة الداخلية على علم بما هو الوضع اليوم، خاصة في البلديات الصغيرة، اما البلديات الكبيرة، فمثلاً، بلدية بيروت، انني لم اشعر ان هنالك تنظيم في بلدية بيروت. ما في شارع يمكن لأحد ان يتمشى عليه مع صديق له آت من الغربية الا ويشعر بالحياء من الاوساخ والارصفة، والاشجار المقطوعة. وانني لاحظت ان الجماعة التي ترسلهم البلدية لقطع الشجر، لا يقطعون الشجر بل يخطبونه، فالظاهر ان الطقس بارد وهذا موسم الحطب لدرجة انهم يقطعون الشجر حتى لا تعود، وتظهر الشجرة في الربيع.

في كل بلاد العالم يوجد مهندس زراعي يختص بقطع الشجر، بطريقة المنشار، وهنا يأتون بالشاقوف ويقطعون به الشجر. ربما يقال ما هذه الملاحظات المهمة التي تأتي بها؟ انا مضطر لوضع هذه الملاحظات لانه في كل بلدان العالم يهتمون بوجه خاص بالعاصمة، لان جميع الناس، من لبنانيين وأجانب يأتون الى العاصمة.

انا اطلب من وزير الداخلية بعد تصديق الموازنة اذا شاء، ان يتنازل ويشرف معي لاذهب بمعيته ومع المحافظ ومع مهندسين لا بأس أي مهندسي البلدية، لأريهم مثلاً، على طريق فؤاد شهاب الجديد كيف يسقون في اقنية المياه، من الرصيف، وبعد ذلك عوضاً في ان يضعوا الغطاء الحديدي الثابت، يضعون حجراً تعترض به المارة من الاطفال والسيوخ وغيرهم.

وهذا هو شارع جديد مهم. ذهبنا مرة برفقة ممثل عن جريدة الانوار، واخذنا صوراً واقعية عن وضع هذا الشارع فاعتقدت في اليوم التالي ان الموظف الكبير واعني المهندس سيهتم بالامر. لكن لم يهتم بشيء، والحالة بقيت كما هي.

الشارع كبير، وانا كما تذكر يا دولة الرئيس، علاقتي جيدة كثيراً، ولا اريد ان ازعج احداً، في هنا شجرة عوجاء، ومن هناك عدة اشجار مقطوعة، لا تزال في الارض تعطل المرور...

الخ. . . اذا، اطلب من وزير الداخلية ان يفهم المسؤولين كي يهتموا بالنظافة وبالارصفة، وكي يعتنوا بالاشجار وبكل الامور التي من حقنا ان نطالب بها، لان بيروت العاصمة يجب ان تكون لا اقول على مستوى عواصم العالم، ولكن على مستوى اصغر عاصمة في العالم.

اما قضية حصة البلديات، وهي موجودة في وزارة المالية، فأعرف ان هنالك عدة بلديات لا تحصل على حصتها، وهي بحاجة لهذه الاموال الموجودة في وزارة المالية.

هنالك ايضا رسوم الهاتف، وللبلديات حصة من رسوم الهاتف، وكذلك هذه الرسوم موجودة في وزارة الهاتف، لم تعط للبلديات الصغيرة حصتها منذ خمس سنوات هذا لا يجوز، واعدود الآن الى موضوع جباية رسوم البلديات، عمليا هذه الرسوم لا تجبها البلدية، لماذا؟ لان الجابي في البلدية في القرى الصغيرة، او المجلس البلدي التابع لها، يذهب ليطالب المتوجب دفعه من الشعب فاذا حصل شيئا كان خيرا، واذا لم يحصل يمتنع عن مراجعة من لم يدفع، والبلدية لا تنذر الشخص الذي لا يدفع.

انا اقترح على معالي وزير المالية، ان يدرس امكانية جباية رسوم البلدية بطريقة وزارة المالية التي تجبي بواسطتها الرسوم، لانه لا يمكن للبلديات الصغيرة ان تجبي الرسوم بسبب العلاقات الطبيعية الموجودة بين المجلس البلدي وبين أهالي القرية او المدينة. وعندئذ تعطى وتوزع حصص البلديات.

ملاحظة اخيرة ابيها، لمعالي وزير الداخلية: منذ شهرين ونصف اوقف درك جبيل على جسر نهر ابراهيم مهربين، فأخذوا الاحتياطات اللازمة، وعملوا واجباتهم واذا بالمهربين يرشقونهم بالرصاص فكان على الدركي ان يدافع عن نفسه، ولكن البندقية القديمة التي بيده، وفوق ذلك الخرطوش الذي استعمل لم يخرج من البندقية. وهذا ليس من المعقول ان يكون عند قوات الأمن أسلحة أقل وأقدم من الاسلحة الموجودة لدى المهربين، والا فالعوض بسلامتك يا معالي الوزير.

الرئيس: الكلمة لفضيلة النائب المحترم الدكتور حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس - بألم اذكر الحكومة بصورة عامة، ودولة معالي وزير الداخلية بصورة خاصة بقضية مؤلمة جدا حدثت في بعلبك منذ نيف وعشرين يوما في قرية نحلة اعتبرت المنطقة بأسرها ان القتيلين هما بريثان. لا اريد ان استبق كلمة القضاء، ولمست فعلا، ان القضاء قائم بواجباته ومسرع في التحقيق، لكن سمعت ان ثمة تحقيقا اداريا جرى في الموضوع، لذلك ارجو من دولة الرئيس الوزراء الاهتمام شخصا بالامر، حتى اذا ما ثبتت مسؤولية الادارة، ان يصار فورا الى التعويض على عائلتي الضحيتين وهم كثير صغار، واصبحوا يتامى.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: اشار حضرة الزميل الكريم الى حالة التحقيق، وانا اشعر شعوره تماما، وشعور اهل المنطقة بكاملها الذين التحسّسهم، مؤكدا كل هذا واشاركة الاطمئنان الى التحقيق القضائي الذي يجري، وواثق بان التحقيق الاداري هو باشرافي شخصا، وانني بقدر ما اساند رجال الامن في القيام بمهامهم، لن اتساهل اطلاقا عندما تقع عليهم أية مسؤولية احب ان يتأكد هذا زميلي الكريم وجميع اهل المنطقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، نحن مع وجوب الاسراع في اجراء الانتخابات البلدية. ولكن اذا كانت هذه الانتخابات ستجري في ظل القانون القائم، فنحن ضد اجراء هذه الانتخابات وذلك لاسباب جوهرية تتعلق في صلب نظام الحكم المحلي في لبنان.

في القانون الحالي، ما يخالف أبسط القواعد العلمية المعمول بها في الهيئات المحلية.

الرئيس: سنطرح القانون المعدل في الدورة العادية القادمة في دورة اذار.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، احب ان ألفت النظر. انا قد اشتركت في اعداد مشروع القانون الذي سيطرح على هذا المجلس، وهذا القانون سيكون له اثر كبير لانه يعالج جميع الانظمة البلدية في لبنان، وقانون انتخابات اعضاء المجالس البلدية، لا يشمل جميع النشاطات البلدية في لبنان فتعديل قواعد الانتخاب فقط لا يؤدي الى النتيجة التي نطلبها والمجالس البلدية في لبنان اليوم في حالة شلل ليس بسبب عدم وجود هيئات جديدة بل اعتقد واجزم بانه بسبب وجود هذا القانون الحالي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد المجيد الرافعي.

عبد المجيد الرافعي: لان وزارة الداخلية هي المشرفة على البلديات فاننا نود اثارة ثلاث قضايا.

اولا - قضايا الشوارع الفرعية في مدينة طرابلس، تعطي البلدية الرخص للبناء في شوارع مسقوفة وتعطى لها الكهرباء ويعطى لها التلفون ولكن الشوارع لا تعبد، وهذه كلها في الاحياء الشعبية في المدينة، فتبقى هذه الاحياء عرضة للاوساخ والغبار في الصيف، وتغرق في أيام الشتاء. فالرجاء النظر في هذه القضية باهتمام.

القضية الثانية، ان تكون بلدية طرابلس للمدينة كلها لا لاحياء معينة، او يوجد الفلوريسنت

والروضات والشوارع العريضة في بعض احياء، واحياء ليس فيها النور، وقد زرتها عدة مرات ولفت نظر المسؤولين في البلدية، ولكن لا تزال حتى الآن غارقة في الظلام كبعل محسن واحياء الحدادين.

والقضية الثالثة هي قضية التحصيل، هذه القضية هامة وتتعلق بتحصيل الضرائب فيجب تنظيم الجباية بشكل ان يبلغ وينذر اصحاب العلاقة ويعطى الوقت اللازم للمكلف حتى يدفع ما عليه. الكلمة لحضرة النائب المحترم رشيد الصلح.

الرئيس:

رشيد الصلح: اود ان اذكر دولة رئيس الحكومة وزير الداخلية، بالديون المتوجبة لبلدية بيروت من قبل الخزينة اللبنانية. بلدية بيروت لها بذمة الخزينة اللبنانية ٧٨ مليون ليرة بموجب احكام صادرة عن مجلس الشورى. بلدية بيروت ارسلت كتباً لجميع نواب بيروت مع صور عن الاحكام الصادرة عن مجلس الشورى، وانا انقل للمجلس الكريم رغبة بلدية بيروت ورغبة ابناء بيروت بان تحصل بلديتهم على ديونها من الخزنة.

والموضوع الثاني، هو موضوع اطفائية بلدية بيروت، فاطفائية بلدية بيروت تقوم بواجبها وتخدم جميع الاراضي اللبنانية، ونحن نشكرها على ذلك، ولكنني اتمنى على دولة وزير الداخلية ان ينشئ مصالح للاطفائية في كل مراكز الاصطيف وفي كل المدن الكبرى، لان السير وصعوبة الانتقال تؤخر وصول سيارات الاطفائية من بيروت الى تلك المراكز.

امر اخر ان مصلحة الاطفائية في بيروت بحاجة لالات حديثة تمكنها من الوصول الى العمارات المرتفعة، وقد حصل منذ مدة حريق في احدى البنايات الكبرى في بيروت فاستعانت الاطفائية بالهليكوبتر التابعة للجيش اللبناني، لذلك اتمنى على دولة وزير الداخلية ان يرفع هذا الموضوع باهتمام.

ولي موضوع آخر، وهو موضوع المدافن في بيروت.

يا دولة الرئيس كلنا نذكر ان الشيخ بيار الجميل يوم كان وزيراً للداخلية اهتم بهذا الموضوع وثم نقل المدافن خارج مدينة بيروت، لان بيروت وجه لبنان السياحي اذ لا يجوز ان تبقى فيها المدافن بعد اليوم ارجو من دولتكم ان تهتم بهذا الموضوع.

وملاحظة اخيرة يا دولة الرئيس تتعلق بمصلحة تسجيل السيارات فهي تؤدي للخزينة اللبنانية خدمات جلى اذ انها تؤمن كل سنة من ١٥ الى ٢٠ مليون ليرة لبنانية وهي تشكو قلة الموظفين فارجو من دولة وزير الداخلية ان ينتدب لها بعض الموظفين العاطلين عن العمل في باقي دوائر الدولة لعلهم يؤدون الخدمات.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ منير ابو فاضل.

منير ابو فاضل: دولة الرئيس، إن ما اريد ان ألفت النظر اليه امران لا غير.

اولا، اطلب من دولة رئيس مجلس الوزراء ان يقول لي اذا كانت اموال الانشاءات هي لشركات الدرك والشرطة. كما اني اعترضت في اللجنة المالية على هذا الرقم، لانه لا يجوز الا ان تكون هناك، يا دولة رئيس مجلس الوزراء خطة خمسية لهذه الامور، كي تتمكن من وضع رجال الدرك والشرطة، في مراكز تليق بهم، عندما يكونون في الارياض، فإذا كانت الحكومة تسعى لوضع خطة خمسية لهذا الامر فنكون لها من الشاكرين.

ثانيا: فيما يختص بالعائدات للبلديات الموجودة في أصغر قرية.

هنالك عائدات الكهرباء، لم تدفع لهذه البلديات، وهناك عائدات المياه لم تدفع ايضا. هناك عائدات الهاتف. اتعرف ماذا فعل لبلدياتنا. قيل، اذا كنتم تريدون ان تحصلوا اموالكم فارسلوا موظفين الى دوائر الهاتف كي يساعدوا على فرز الاوراق المتراكمة لاننا لا يمكننا ان نعمل وهذا متراكم منذ ثلاث سنوات.

لذلك اطلب من دولة رئيس الوزراء ان يعي هذه الامور ويهتم بها شخصا، كي تتمكن من ان تجمع ما نريد جمعه من اموال الاعتمادات للبلديات لتتمكن من القيام بواجباتها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ احمد اسبر.

احمد اسبر:

دولة الرئيس، ما اريد ان ألفت نظرهم اليه، كوزير للدخالية هو قانون السير المعمول به حاليا. ان هذا القانون وضع، يوم ان كانت العربات على الخيل تسير على طرقات لبنان. وقد عدل يوم كانت السيارات لا تصل الى هذا العدد الكبير.

ولقد تبين لنا ان ضحايا السير تبلغ العشرات، شهريا اذا لم نقل المئات. واخر الضحايا قضاة، لم يمكنهم هذا القانون عندما كانوا يحكمون بقضايا ضحايا غيرهم. من ان يوقفوا القاتل، اكثر من بضعة اشهر، لان قانون السير ان القتل بواسطة السيارة، جنحة ومخالفة ولكنه بالعكس، هو قتل عن غير قصد.

يا دولة الرئيس - لا جرب الله احدا في هذا المجلس ولا في خارجه.

إن أهل الضحية، سيان عندهم، عندما يقتل احدهم أكان القتل بالرصاص ام بحديد السيارة. إن بعض السائقين، أوكد ذلك، انما يقصدون القتل، ساعة يقلعون بسياراتهم في شوارع بيروت، وغيرها من الشوارع والطرقات بسرعة مئة كيلومتر واكثر. وضحايا هؤلاء على الارصفة لا تعد.

بالامكان، يا دولة الرئيس، ان يعدل هذا القانون. وان يفسر القتل فيه، كأى قتل آخر، قتل عن غير قصد، قتل عن قصد، وقتل عن تعمد. وأؤكد، حتى بالسيارة، يكون القتل عن تعمد، لان السائق الارعن، السائق السكران، السائق الفاقد الاعصاب والضمير انما يعتمد القتل. وقتل أي كان، وعلى الرصيف، ويقتل كل بري.

كنت مرة في بلد اوروبي، وذلك منذ نيف وخمسة وعشرين عاما. تلاقت سيارتان فاصطدمتا، حديديا بحديد. فترك السائق مقود السيارة التي كنت فيها، وقال لي، فتش عن سيارة اخرى، لانني سأخضع لفحص طبي، فحص للنظر، فحص للاعصاب، فحص للدم، حتى لا يتبين ان في دمي كحولا. وكان يستلزمه ذلك طيلة يوم كامل، وهو لم يقترب الا جرم اصطدام، حديد بحديد.

إن قانون السير هنا، يجب أن يعدل إذا كنا نريد أن نكون بلدا سياحيا، شوارعنا ضيقة، واضيق منها صدور سائقينا. فاعصابهم مرهقة، ويسوقون ويقتلون. أرجو أن تعمدوا إلى تعديل هذا القانون وشكرا.

الرئيس: نكمل التصديق على البنود الموازنة.

البند ٢ - التعويضات والمساعدات والمكافآت ١٤٥٠٠٠ ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الباب السابع - وزارة المالية.

الجزء الاول

الفصل الاول - المديرية العامة

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ فؤاد لحود

فؤاد لحود: جاء في الجزء الثالث من موازنة وزارة الداخلية، في الفصل - ١٠١ البند ١ - ستة ملايين ليرة اسلحة وتجهيزات ومشروع الانشاءات اللاسلكية المتحركة والثابتة. ماذا تعني «المتحركة والثابتة»؟

رئيس مجلس الوزراء: هناك مشروع لاعطاء الدرك جهاز لاسلكي كامل بين المخافر وبين الآليات المتحركة. ويكلف مبدئيا أربعة ملايين ليرة.

- الرئيس: هذا الاعتماد وضع تنفيذا للقانون الذي صدقه المجلس في السنة الماضية
- فؤاد لحود: هناك مشروع لشراء عشرين او ثلاثين مصفحة او ناقلة جنود مصفحة للدرك فمن أي باب سيؤخذ المال لشراء هذه الآليات.
- الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.
- رينه معوض: من نفس الباب، من الجزء الثالث، لان هذا الجزء يلحظ الاعتمادات لتنفيذ القوانين المصدقة في السابق. وبالحقيقة ان هذا الجزء الثالث، من الفصل ١٠١ موضوع من موازنة وزارة الداخلية، من اجل تنفيذ قانونين صدق عليهما المجلس. قانون باعتماد أربعة ملايين ليرة للأسلحة، وقانون باثني عشرة مليوناً للأسلحة التي نوه عنها العقيد لحود. جمعتهم الموازنة وجعلتهم ١٦ مليوناً. وقد وزعت من السنة الماضية ستة ملايين. وستوزع هذه السنة ستة ملايين أخرى، ويبقى ستة ملايين لسنة ١٩٧٤.
- فؤاد لحود: إنني اوافق على ان يجهز الدرك بالمصفحات. ولكن لا اوافق ان ترصد اعتمادات اضافية لشراء هذه المصفحات.
- اعتمد، من اجل المئتي مليون ليرة المخصصة للخطة الخمسية. مبلغ لشراء ثلاثين مصفحة بانهارد التي من الافضل ان يجهز الدرك بها، وليس الجيش. لانها مصفحات خفيفة تصلح للمحافظة على الامن، ولكنها لا تصلح للقتال. واكثر برهان على ذلك. ان هناك مصفحات من عمليات ١٦ و ١٧ ايلول، عندما وقعت قبلة على بعد عشرة امتار من المصفحة. انقلبت المصفحة.
- كما ان يوجد، حتى الآن، ثلاث مصفحات انقلبت على المنعطفات، وحصل ضحايا من جراء ذلك.
- لذلك اقترح ان تحول المصفحات بانهارد يحول قسم منها، من الجيش الى الدرك، ونستعمل هذه الاموال لشراء اسلحة للجيش، اذا كان ذلك لازماً، وسنأتي ونعطي رأينا بالموضوع عندما نصل الى درس موازنة وزارة الدفاع.
- الرئيس: هذه الاعتمادات وضعت تنفيذا لقوانين صدق المجلس عليها. يجب تقديم مشروع قانون جديد بهذا الشأن، اذ لا يمكن التصديق على ذلك الآن. وتقديم المشروع الجديد يجب ان يتم في الدورة العادية.
- فؤاد لحود: على كل حال. فقد ابدينا تحفظنا حيال هذا الموضوع عندما نصل الى درس موازنة وزارة الدفاع.

الرئيس: هذه الاعتمادات وضعت تنفيذاً لقوانين صدق المجلس عليها. يجب تقديم مشروع قانون جديد بهذا الشأن، اذ لا يمكن التصديق على ذلك الآن. وتقديم المشروع الجديد يجب ان يتم في الدورة العادية.

فؤاد لحود: على كل حال. فقد ابدينا تحفظنا حيال هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ حميد دكروب.

حميد دكروب: لنا ملاحظة على المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥ العائد لسنة ١٩٤٠ والذي يتناول نظام توزيع عائدات الرسوم البلدية على البلديات. فهو يعتمد قاعدة «من له يعطى ويزاد» ومن هو متخلف يزداد تخلفاً.

على صعيد ما تجمعها البلدية من عائدات تعطى المساهمة. هنالك دراسة تلقت اليها نظر دولة الرئيس وضعها السيد حسين الحسيني، تعتمد نسبة العائدات البلدية عدد السكان.

فلكي يكون التوزيع عادلاً ويصيب البلديات المتخلفة يمكن اعتماد التوزيع القائل بنسبة عدد السكان.

الرئيس: لا ادري اذا كان الموضوع مفهوماً.

دولة الرئيس، البلدية التي ليس لها دخل: لن يكون لها دخل اذا لم تعط مساعدة. هذا هو المقصود من مشروع القانون.

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٦٥٠٦٨٠٠ ل.ل

من يقبل به يرفع يده.

اكثريه. الخ. . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ فؤاد لحود.

فؤاد لحود: سيدي الرئيس، ايها الزملاء.

بعد ان سمعنا ولمسنا ما حصل في صفقات الاسلحة، على اختلافها، وبعد ان حصلت الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب وفي الشمال وأينما كان في لبنان.

وبعد عدم تمكننا من الاطلاع على السياسة الدفاعية من الحكومة الموقرة وذلك بعد ان خصصت جلسة سرية في الدورة الاستثنائية في أيلول. وبناء لاقتراح دولة رئيس مجلس الوزراء طلب

دولته ان يدرس هذه القضايا في لجنة الدفاع، وكان له ما أراد، ولكن لسوء الحظ لم تتمكن لاسباب التي تعلمون، ان نعلم نحن النواب ما آلت اليه السياسة الدفاعية وبالتالي كيف يجب ان ينظم جيشنا الباسل على اساس هذه السياسة.

لكل هذه الاسباب، كيف تريدون منا اليوم ان نقر ميزانية الدفاع التي تبلغ ٢٥٠ مليون ليرة، أي ربع الميزانية العامة. كيف يطلب منا نحن النواب ان نقر هذه الميزانية ولا نعلم اذا كان جيشنا الباسل قد جهز بالمعدات اللازمة والعدد اللازم واعطيت الإرشادات والتوجيهات اللازمة فيما يختص بالسياسة الدفاعية. كيف يمكننا ان نقر هذه الميزانية؟ ماذا نقول للشعب الذي انتخبنا؟ ماذا نقول له، عندما انتخبنا قال لنا ايها السادة، ايها النواب اننا ننتخبكم لكي تحافظوا على ارض لبنان، لكي تحافظوا على ابناء لبنان. لكي تحافظوا على اموال المكلف اللبناني كيف تريدون ايها السادة اليوم، وكيف تريدون ان نواجه الشعب، بعد ان انتظرنا ثمانية اشهر نتقد وننصح ونقول. وبعد ذلك نأتي ونصدق على ميزانية ضخمة، اكبر ميزانية في الدولة، دون ان نعرف الى اين المصير؟ وقد حصل ما حصل في البداوي وفي نهر البارد. واجواؤنا تحرق كل يوم. والى اين المصير لا نعرف.

لكل هذه الاسباب، أرى والله، لا يمكنني الموافقة على البحث في ميزانية الدفاع ما دامت الحكومة لم تحدد لنا سياسة الدفاع التي وعدت بأن تحددها منذ ثمانية اشهر. ولا اخالكم، ايها السادة، تقرون هذه الميزانية قبل ان نعلم تفاصيل السياسة الدفاعية. واذا كان لدينا وطن نريد ان ندافع عنه بقوة السلاح واذا كان الامر كذلك فيأتي سلاح ويأتي جيش؟

كفانا، ايها السادة، إنا، خلافا لما يشاع، من يحافظ على كرامة الجيش، وأول من يحافظ على دماء ابنائنا، افراد الجيش. فإذا ما أرسلناهم إلى الدفاع وخاضوا معركة غير متكافئة فانما يذهبون شهداء بدون طائل.

اما اذا لم يدافعوا، كما حصل في البداوي والبارد، فكرامتهم طعنت في الصميم لانهم، بالواقع، لم نجهزهم لكي يقاتلوا ولكي يخوضوا المعارك ضد اسرائيل.

إنني، ايها السادة كئائب عن لبنان، اقترح على حضراتكم، والشعب يسمعي عبر الصحافة الكريمة، وأود ان تسجلوا ذلك وتنقلوه الى الشعب، ان فؤاد لحود يرفض البحث في ميزانية الدفاع الى ان تأتي الحكومة الكريمة وتطلعنا على السياسة الدفاعية. وانني اتقدم من حضراتكم باقتراح ان يؤجل البحث في ميزانية الدفاع الى اخر المطاف.

فندرس الميزانية بدفه. وبعد ذلك تخصص جلسة نبحث فيها السياسة الدفاعية. ولو بقينا فيها في

هذه القاعة ٢٤ ساعة. فجنودنا البواسل يسهرون على الحدود طيلة اكثر من ٢٤ ساعة. ولدينا واجب نؤديه تجاههم، وتجاه الشعب اللبناني.

لذلك، يا دولة الرئيس ويا حضرة الزملاء. إنني أتقدم باقتراح لتأجيل البحث في ميزانية الدفاع الى اخر المطاف. فاذا ما وافقتم على هذا الاقتراح كنت لكم من الشاكرين، وكان الجيش الباسل وشعب لبنان لكم من الشاكرين ايضا. اما اذا سقط الاقتراح، لا سمح الله، فاني مضطر لمناقشة وزارة الدفاع بندا بندا وأن اظهر عيوبها، لاننا اذا سقط الاقتراح، فيعني ذلك اننا لا نريد ان ندافع عن لبنان بواسطة جيشه الباسل. لان الجيش بحالته الحاضرة، مهما ارتفعت شجاعته، وكبرت لن يتمكن من الدفاع عن لبنان. فيكون ذلك لنا ثوب فضفاض. وفي هذه الحالة سأقترح تخفيض ميزانية الدفاع الى حدها الأدنى ليكون لدينا جيش للمحافظة على الامن وبشكل رمزي ونرصد بقية الاعتمادات للمشاريع الانشائية. وكنت مضطرا، وأسف لذكر بعض الاشياء في مناقشة الموازنة، والبادئ اظلم. وانني اقول ذلك لمحافظة على كرامة الجيش. وانني اول من اقول انني اريد المحافظة على كرامة الجيش. فلا نطلب الى الجيش ان يدخل معارك غير متكافئة ونلومه بعد ذلك. هذا اجرام، ايها السادة، بحق جيشنا. وانا لا ازال من افراده لذلك، يا سيدي الرئيس، ويا حضرة الزملاء، اتقدم بمشروع ان نستأخر درس موازنة الدفاع حتى اخر الميزانية. وقبل ان نناقشها نخصص جلسة علنية او سرية كما يرتأي هذا المجلس.

الرئيس:

حضرة الزميل المحترم، بالنسبة لمناقشة وزارة الدفاع بندا بندا. كلمتك الآن هي مناقشة وزارة الدفاع بندا بندا. ناقشنا الموازنة بصورة عامة وتكلم الزميل فؤاد لحود الساعات الطوال في هذه المناقشة وتناول بكلمته جميع التفاصيل، ولا سيما التي تتعلق بالسياسة الدفاعية. والان نحن بصدد دراسة الموازنة بندا بندا. اذا كان لدى الزملاء كالاستاذ فؤاد لحود او غيره من اقتراحات معينة معلومة حول هذه البنود اما بتخفيضها او برفعها، فليتقدم بها الى الرئاسة، والرئاسة تطرحها حسب الاصول. اما ان نقول باننا سنتكلم اذا سقط اقتراح معين غير الذي تكلمنا به فهذا غير مقبول ولانه يخالف الاصول.

وهذا هو نص الاقتراح المقدم من الاستاذ فؤاد لحود.

اقترح تأجيل مناقشة ميزانية وزارة الدفاع الوطني حتى اخر المناقشة، على ان تسبق هذه المناقشة جلسة تخصص لتحديد السياسة الدفاعية وعلى اساسها ندرس موازنة الدفاع.

الكلمة بالاقتراح لدولة الرئيس الاستاذ رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، انني اريد ان استميتح العقيد الزميل عذرا اذا ما قلت له بأن هذا الاقتراح لا يؤخر

ولا يقدم في الواقع شيئاً. فإذا ما استأخرنا دراسة موازنة الدفاع فما الذي سيتغير؟ من جلسة الى اخرى. لذلك لا ارى مبرراً لعدم الدخول بدراسة هذه الموازنة مباشرة ما دام لنا الحق بان نعدل فيها كما نريد واذا ما اقتنعنا باقتراحات العقيد فؤاد لحود. فلذلك، فنحن نتمنى ان لا يصار لخدمة مصلحة الجيش ومصلحة البلد، واعتقد اننا جميعاً متفقون حول هذه الغاية، لاننا نريد وضع حد لهذا الجدل القائم عن طريق الاتفاق فيما بيننا على خطة نعتمدها مع الحكومة الكريمة، لعل الحكومة بموقف رسمي صريح تعلنه على المجلس، حول السياسة الدفاعية وما تنوي اتخاذه من اجراءات لان الحكومة مع المجلس ترغب وتريد ان تكون سياستها هذه، مبنية على ضوء الواقع والامكانيات وهادفة الدفاع عن سيادة الوطن. لذلك فنحن نريد حلاً التفاهم هذا، بموقف تعلنه الحكومة حول تساؤلاتنا جميعاً، لعلنا نتفق، ويكون بهذا الاتفاق ما يبعث الطمأنينة ويزيل الشوائب من الأجواء العالقة.

لذلك فانا اقترح، بان يصار الى الدخول بدراسة موازنة الدفاع. ولكن ارجو الرئاسة الكريمة ان تؤجل البحث للجلسة المقبلة حتى يكون درسنا لهذه الموازنة درساً مستفيضاً، لعلنا نصل الى ما يؤمن المصلحة المرجوة، لا سيما وان النصاب على وشك ان يفقد.

الرئيس: الرئاسة تلفت خاصة نظر الأستاذ فؤاد لحود، إلى أن، تحديد سياسة الدفاع، أيها الزميل، لا يمكن ان يتم هكذا دفعة واحدة في جلسة عامة.

لجنة الدفاع تجتمع وتدرس مع اللجنة الخارجية ما لديها من اقتراحات. في ضوء الاعتمادات المتوفرة ومن ثم يصار إلى عقد جلسة للمجلس بهيئته العامة لبحث هذه المقترحات وهذه الآراء المتداولة من قبل اللجان المختصة. فإذا نعيد التصويت على الاقتراح، مع أننا سبق وصوتنا عليه.

فؤاد لحود: دولة الرئيس، قبل ان نصوت على الاقتراح، هناك توضيح، نحن نريد ان ندرس ميزانية وزارة الدفاع الآن. ولكن كيف يريدون، أيها السادة، أن ندرس هذه الميزانية ولا نعلم ما نريد ان نعلمه في حقل الدفاع.

الرئيس: حضرة الزميل، انت اذا تقترح تأجيلها، لا تستطيع ان تفرض رأيك بكل محبة، لا يمكن لنائب ان يفرض رأيه والا لما كان هناك مجلس نواب، واكثرية واقلية. تقول بأنك مستعد لدراسة هذه الميزانية الان. فنقول لك بان اقتراحاتك لكي تطرح يجب ان تأتي خطياً للرئاسة. فاذا كنت تقول بأنك لا تعلم ما هي السياسة الدفاعية، ولذلك لا يمكن ان تتقدم باقتراحات معينة في ضوء هذه السياسة، فانا نجيبك، باننا سنطرح اقتراحك على المجلس، حتى اذا وافق المجلس على تأجيل المناقشة لينما ترسم السياسة الدفاعية، كان لك ما تريد.

فؤاد لحود:

الامر خطير، وهناك خمسون مليون ليرة، فاذا اضعنا عشر دقائق فهذا ليس كثيرا على الموضوع.

نريد ان نوضح لكي يفهم الزملاء، نحن يتوجب علينا ان ندرس ميزانية وزارة الدفاع.

فهذا من واجباتنا، ولكن كيف يمكننا ان ندرس هذه الميزانية ولا نعلم ما هو مخطط الحكومة. اذا كانت الحكومة تود ان يبقى الجيش على حاله، ولا يتمكن من الدفاع عن لبنان نسبة لامكانياته الضئيلة، وليس لشجاعته ولكي لا يخرج البعض ويقول فؤاد لحود امتهن كرامة الجيش. اذا اردنا ان نبقي هذا الجيش على ما هو، ولا يتمكن من حماية الوطن، فلنعلمكم وعند ذلك يجب ان نقتطع من هذه الميزانية عشرات الملايين لرصدها على المشاريع الانشائية. اما اذا كانت الحكومة تنوي الدفاع عن ارض الوطن، وهذا ما اتمنى وأرغب، فليس بمثل هذه الميزانية نتمكن من ان نقوم بواجباتنا. لذلك طبعا يا دولة الرئيس، ليس هناك من مجال، طبعا اصبحنا امام الباب الموصل، كما قلت في كلمتي السابقة. طبعا سبقنا ال وقت، لكن اذا ما مددنا الدورة يومين او ثلاثة ايام وعقدنا لجنة مشتركة للمال والدفاع. على كل حال أحتم كلامي، انني ادليت برأيي لحضرة الزملاء والرأي الاول والاخير للمجلس.

الرئيس:

الكلمة بالاقتراح لحضرة النائب الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده:

لا شك ان الزميل فؤاد لحود يتكلم بصفته رئيس لجنة الدفاع. ولا شك انه بعد شهر او شهرين ستغزونا اسرائيل لسبب من الاسباب او بدون سبب وتهاجمنا. فنقوم بالحفلة ذاتها التي قمنا بها. رئيس الوزراء مضطر ان يفسر المعركة الاختصاصيون بين النواب يرون ان من واجباتهم ان يفسروا المعركة وان يقولوا ما هو الناقص، وسوف نعود الى نفس الوضع الذي كنا فيه من خمسة عشر يوما.

فهنا ان الرادار الذي كلف ملايين الليرات ما يشغل عاواطي ولا عالقريب اذا الحق مع رئيس لجنة الدفاع ان يلفت نظر المجلس والحكومة. وانا ضمنا من رأي رئيس لجنة الدفاع. لذلك انا اقترح على رئيس الحكومة وعلى دولة رئيس المجلس ان تجتمع لجنة المالية ولجنة الخارجية. وبعد ذلك نبحث بهذه القضية التي ربما ستتجدد كل شهر او كل شهرين * فمثلاً لفت نظري الزميل فؤاد لحود ان في قانون موازنة سنة ١٩٦٦ الموجود في الصفحة ٣١١ لسنة ١٩٧٣ هناك ١١ مليون ليرة. فالملاحظة ما عرفت اجابوه عليها ربما وزير المالية بيقدر يجاوبني. لماذا وضعنا ١١ مليون ليرة بموجب قانون ١٩٦٦، أي القانون الذي وضع الاعتماد لشراء الكروتال طالما الغينا شراء الكروتال.

الرئيس:

استاذ ريمون، لا تؤاخذني مضطر قاطعك فانت تدخل في التفاصيل ثانية، اعطيك الكلام فيها

عندما نقرر متابعة البحث في ميزانية وزارة الدفاع.

ريمون إده: خذني بحلمك، كيف بدي انا أوّيد الاقتراح اذا ما بدي اعطي مثلاً ليش بدي أوّيده. عم اعطي مثلاً، ما في ضرر ان تؤجل وزارة الدفاع ليومين او ثلاثة. الا اذا وزير المالية، او رئيس الحكومة يبقدر ينور النواب على هذه الملاحظة. اذا هنا شايف ١١ مليون سنة ١٩٧٣ بموجب قانون ٩٦٦ يعني انه القانون الذي وضعت بموجبه اعتمادات لشراء الكروتال: هناك قانون ٩٦٥، دولة الرئيس رشيد كرامي يبقدر ينورنا طالما هذه القوانين تمت على زمانه. اذا يبقدر ينورنا الآن، انا بصوت ضد الاقتراح لكن اذا ما يبقدر يجاوبنا اطلب التأجيل ٢٤ ساعة حتى يتمكن وزير المالية ان يجاوب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابو فاضل.

منير ابو فاضل: كنت اود ان اوافق على الاقتراح ولكن هنالك ثلاثة اقسام في الدفاع.

القسم الاول وهو المخصصات الادارية ولا يمكن ان نتوقف عند هذه المخصصات والقسم الثاني وهو تجهيزات، وقد ورد ذلك بموجب قوانين سابقة، وقد عقدت الصفقات على هذه القوانين، ولم يبق منها الا الدفعات الاخيرة، فلذلك لا يمكننا الا ان نتوقف عند هذه القوانين التي نحن وافتقنا عليها.

اما فيما يختص بالبند الثالث، الجزء الثالث، فقد صدق المشروع الباقي من ال ١١ مليون ليرة بموجب المادة التاسعة من قانون ١٩٦٦، وهي اعباء مفروض على الحكومة ان تدفعها ولا يمكن ان تتوقف. كما ان السبعة عشر مليوناً صدقت بقانون ٨٤٧ / ٦٥. وكذلك قانون الموازنة ٩٦٦ بالخمسة ملايين. وكذلك قانون ٦٥ / ٦١ للاربعة ملايين وخمسمائة الف. وكذلك صدق قانون ٥٤ / ٧١ الاربعة واربعين مليون وخمسمائة الف. فاذا، ما كان لدينا وما صدر من قوانين هي ملزمة للحكومة وملزمة للبنان. ولذلك ما يطلبه الزميل العقيد هو ان تبحث السياسة الدفاعية.

اما فيما يختص بهذه القوانين فقد صدقت منذ امد بعيد واصبحت عبئاً على الحكومة ويجب دفعها.

لذلك، ارجو ان نفصل قضية الاموال عن قضية السياسة الدفاعية. وحيث ان ليس لدينا الا اليوم وغداً، وبعد غد لبحث اقسام الموازنة التمس وارجو من الزميل ان نؤجل بحث السياسة الدفاعية الى جلسة في اذار، او في نهاية الموازنة، وان نسير في تطبيق النظام فيما يختص بذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب رينه معوض.

رينه معوض: انا من واجباتي ان اشرح للمجلس عن المكتوب بهذه الموازنة خصوصا السؤال الذي طرحه الاستاذ ريمون اده* وبقي دون جواب. السؤال الذي طرحه الاستاذ ريمون اده جوابه واضح على الاقل، بالصورة الشكلية او بالصورة الكتابية. قوانين برامج تصدر عن هذا المجلس بمراسيم اشتراعية ما اختلفنا. لكن معظمها، مالية كانت تصدر من السلطة التشريعية تصدر بمبلغ اجمالي محدد بالقانون ويجاز للحكومة قبل وضع الاعتمادات ان تعقد الصفقة شرط ان تأتي اعتمادات الدفع وفقاً للتنسيب* وهذا التنسيب موجود في القانون، وتأتي في سنين ملحقة. وفقاً لامكانية الدولة المالية. لنأخذ مثلاً، قانون الـ ٧٥ مليون ليرة الذي هو شراء اسلحة حديثة هذا القانون صدر عن مجلس النواب عام ١٩٦٦. واصبحوا في كل سنة يضعون اعتمادات دفع، يمكن، هذا القانون على ما اعتقد، يتعلق بالكروتال والرادار. مبلغه الاجمالي هو ٧٥ مليون ليرة وهذا المبلغ الاجمالي الذي كان للحكومة الحق ان تتصرف بموجبه واكثر من هذا ليس بمقدورها. وفي كل سنة، منذ سنة ١٩٦٦ لتاريخ اليوم، كان يلحظ بالموازنة اعتمادات دفع. بلغ مجموع الاعتمادات لغاية سنة ١٩٧٢ و ٦٤ مليون ليرة طبعاً، السؤال الذي يطرحه الزميل الاستاذ ريمون اده. هل ان مبلغ الـ ١١ مليون ليرة، كانت متوجبة للشركة ونضعها اليوم؟ وما هي فائدتها طالما، اننا الغينا صفقة الكروتال؟

ما في شك، نحن سألنا هذا السؤال، ويومها عندما بحثوا بالتسوية، حذرنا دولة رئيس الحكومة بحضور وزير المالية، الى ان هذا المبلغ غير ممكن، ان تستعملوه للتسوية لان التسوية تفترض، الغاء صفقة الاسلحة بينما هذا البند هو لشراء اسلحة. لذا فلا يمكن، حسب القانون الذي صدر عن هذا المجلس، ان يستعمل هذا المبلغ للالغاء، طالما هو لشراء* فاعطانا الحق وزير المالية ووافق رئيس الحكومة وقتذاك. وكان الجواب من وزير المال، بانه يأخذ التسوية من غير باب وعلى ما أعتقد، انه يتذكر ذلك.

القول، الآن لماذا وضع مبلغ الـ ١١ مليون ليرة ما في شك، بأن العملية اصبحت عملية حسابية، بين الشركة وبين الدولة لان الشركة قبضت اكثر من تسعة ملايين ليرة على حد علمي. صار مفروض على الشركة وفقاً للاصول ان ترد الاموال التي اخذتها للدولة اللبنانية. وعلى الاقل على صعيد المكاتب، وتدفع الدولة التسوية من باب اخر.

فانا بحسب تقديري واقتناعي، بان هذه العملية هي وفقاً للقانون، مضبوطة مئة بالمائة اما اذا شئت ان تعرف شور صار؟ اصبح الموضوع يقتضي عودتك الى قطع الحساب وتعود الى المالية، حتى تعرف اذا كانت الاموال التي دفعت ارجعتها الشركة وفقاً للاتفاقية ام لا ولكن غير ممكن استعمالها للتسوية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم العقيد فؤاد لحود.

فؤاد لحود:

دولة الرئيس، ان الباب الاول، هو بالواقع مخصص لرصد الاعتمادات الادارية. ويعتبر الزميل الاستاذ منير ابو فاضل ان هذا المبلغ، لا يمكن تحويره، ولكن للأسف الشديد اقول إنه يجب تحويره وذلك للسبب الاتي:

إن جيشنا ايها السادة، اصبح هرما. لماذا اصبح هرما؟ لاننا، لا نسمح لمن بلغ سن التقاعد ان يذهب الى التقاعد. لا نسمح لمن انتهى عقد تطوعه ان يترك الجندية، فنستبقي بالجندية رجالا، بالرغم عن ارادتهم فكيف تريدون ان يحارب هؤلاء الرجال؟ إننا نرى المخصصات العائلية الممنوحة لصفوف الضباط هي تقريبا توازي الرواتب لذلك كنت اود ان اقترح، ان يسرح من يريد ان يسرح، لاننا لا يمكن ان نعمل جنديا بالرغم عن ادارته. هذا هو السبب.

اما فيما يتعلق بالجزء الثاني، فهو ليس مرصودا بموجب قوانين الجزء الثاني يدخل في صلب الموازنة الثانوية.

اما فيما يختص بال ٧٥ مليون ليرة المخصصة لشراء اسلحة حديثة، واشتري بهذه الاسلحة الرادار والكروتال، ودفع ثلاثة اقساط عن الكروتال القسط الرابع الذي كان يجب ان يدفع في اذار ١٩٧٢ حول الى البنك المركزي وتوقف ولم يدفع، ولا يزال في البنك ويمكن المطالبة به ورصده لغير قضايا حيوية. ومبلغ الاحد عشر مليون ليرة المرصودة لغاية هذه السنة فرصدوا خطأ، عن عمد، او عن غير عمد، لانهم يريدون ان يشتروا بها غير اسلحة الكروتال. لذلك رصدوها هنا، ونحن لنا اعتراض على رصيد هذا المبلغ ونريد حذفه ورصده لباقي الاعتمادات واعطاءه للزملاء النواب لكي يتمكن كل منهم ان يكون تحت تصرفه في كل منطقة ١٥٠ الف ليرة.

لذلك، انني أصر على طلب طرح اقتراحي على التصويت، لاننا لا يمكننا بالنسبة لكل هذه المناسبات، ان نصوت على الميزانية بهذا الشكل.

الرئيس:

يتلى الاقتراح المقدم من الزميل العقيد الاستاذ فؤاد لحود.

فتلي الاقتراح التالي:

اقترح تأجيل مناقشة ميزانية وزارة الدفاع الوطني حتى اخر المناقشة، على ان تسبق هذه المناقشة جلسة، تخصص لتحديد السياسة الدفاعية، وعلى اساسها تدرس موازنة الدفاع.

الرئيس:

من يوافق على اقتراح الزميل لحود كما تلي عليكم يرفع يده.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، لا يوجد نصاب الآن في المجلس حسبما لفت نظري.

الرئيس: حضرات الزملاء.

إذا كان المقصود تعطيل النصاب من أجل إحراج المجلس وجعل الموازنة أن تنشر بمرسوم فإن هذا لا يتفق مع كرامة أحد في هذا المجلس، وما هي المصلحة من فقدان النصاب يا رشيد بك. اعتقد، أنه ليس من مصلحة أحد في هذا المجلس. فليحص عدد النواب.

احصي عدد النواب، فتبين أن النصاب موجود.

الرئيس: يوجد نصاب يا رشيد بك وعدد الحضور من النواب ٥٨ نائباً.

من يوافق على اقتراح الزميل العقيد فؤاد لحود يرفع يده.

- أقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني.

الجزء الأول

الفصل الأول - الإدارة المركزية.

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور ١١٢٨٠٠ ل.ل

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ...

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين:

الزميل العقيد لحود تقدم بدراسة تتناول جميع بنود موازنة الدفاع الوطني، كنت أتمنى أن توزع هذه الدراسة على النواب حتى يتسنى لهم الاطلاع عليها ومع كل ذلك نطرح هذه الاقتراحات التي تتضمنها الدراسة على المجلس، وكلها تتناول التخفيض وهذه هي التخفيضات المقترحة.

دولة رئيس مجلس النواب المحترم،

عطفًا على ما تقدمنا به من ملاحظات خلال مناقشة الباب الثامن (وزارة الدفاع الوطني) من

مشروع موازنة ١٩٧٣ كما احواله الحكومة وعدلته لجنة المال والموازنة إن في لجنة المال والموازنة أو في المجلس النيابي.

نقترح ان تخفض الاعتمادات المقترحة من الحكومة او من اللجنة لجهة البنود المبينة ادناه لتصبح على الوجه التالي:

اولا - الغاء بعض الزيادات التي اقرتها لجنة المال والموازنة بناء لاقتراح الحكومة بحيث تعود الى ما كانت عليه كما وردت. الخ. . .

النائب العقيد فؤاد لحود.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد لحود يشرع مقترحاته.

فؤاد لحود:

دولة الرئيس، يا سيدي، جرت العادة، انه للمرة الاولى في التاريخ نجرب ان نناقش الموازنة والله انا اريد أن اناقش الموازنة، وانتم يا حضرة الزملاء صوّتوا ضدي اذا رغبتم ذلك.

في سنة ١٩٦٦، كان الجزء الاول من موازنة الدفاع يبلغ ٦٦ مليون ليرة، فاصبح في سنة ١٩٧٣ يبلغ ١٣١ مليون ليرة، أي ضعف ما كانت عليه في السابق. كان عدد الجيش ١٢ ألفاً، فأصبح ١٤ ألفاً ونيف. زاد عدد الجيش ٢٠٠٠ جندي وتضاعفت الاموال غير الجدية، بسبب اضافة المساعدات والمكافآت. حتى ان ميزانية الشعبة الثانية بلغت هذه السنة رقماً قياسياً بالنسبة لما كانت عليه في السنين السابقة. هل تقبلون ايها السادة؟ وبعد ان جاءت ميزانية الشعبة الثانية الى هذا المجلس بمليون ومئتي الف ليرة إذا افاجأ بعد ذلك، بإضافة مبلغ مليون ليرة أي انها اصبحت مليونين ومئتي الف ليرة، ولا ننسى، ان ارباح التعاونية وارباح التغذية وارباح عديدة اخرى تذهب الى القيادة وتصرفها كما تريد. اذن لدى قيادة الجيش ما يفوق عن الخمسة ملايين ليرة كمصاريف سرية، تنفقها كما تريد. رئيس الجمهورية والوزراء جميعهم، ليس لديهم ربع هذا المبلغ.

لماذا الشعبة الثانية مكلفة بحماية الحدود لتقصي اخبار العدو؟ وليس للشعبة الثانية الحق او واجب ان تستقصي حتى اعمال النواب حتى اعمال رئيس لجنة الدفاع.

هنالك ايها السادة، مراقبة شخصية على ان فؤاد لحود رئيس لجنة الدفاع. على مراقبة لكي يعرفوا من هم الضباط الذين يأتون بالاخبار من الجيش، لي الحق ان اعلم ما أريد من الجيش، انا بصفتي لي الحق المراقبة وبالاخص عندما تعود هذه الاخبار لمصلحة الجيش ولتوفير العدد اللازمة.

لذلك، لماذا تريدون ان نزيد المبالغ عن السنة الماضية في البند الذي ذكرته في البداية، وهو مساعدات مرضية ووفاة؟ لماذا تريدون ذلك، مع العلم ان الاموال كانت كثيرة ايضا بالنسبة للسنة التي سبقتها؟

الرئيس: حضرة الزميل.

الرئاسة، كان يمكن ان تقول لك، بأن المجلس صوت على موازنة الدفاع وانتقل الى غيرها. ولكن حتى لا يقال، بأن هناك ايضاحات حول ما يتعلق بالملكف اللبناني ومن اجل مصلحة الجيش ومصلحة البلد الذي كنت تريد الادلاء بها واقناع المجلس بنظريتك فسحت لك المجال. لذلك ارجو، ان تتقيد في النظام، يعني ان تعطينا كل بند بايضاح مختصر، ولا تعطينا الايضاحات التي تجعلنا نؤلف بها مجلدات الآن.

فؤاد لحود: نعم، طيب، دولة الرئيس

نعود الى ايضاحات بند المساعدات والمرض والوفاة، كان الاعتماد الاساسي مليون وسبعمائة الف ليرة، وكان في سنة ١٩٧٢ مليوناً واربعمئة وثلاثين الف ليرة، أي انه زيد عن السنة الماضية ومن ثم بعثوا لنا زيادة ٢٥٠ الف ليرة لماذا؟

الرئيس: حضرة الزميل.

الرئاسة ترجو حضرة الزميل ان يتقدم بمشروع قانون ويطلب تخفيض هذه المبالغ بموجب المشروع، لانك كما فهمنا من كلامك انك غير ملم بالاسباب.

حضرات الزملاء.

من يوافق على تأجيل طرح مبدأ التخفيض الآن، وان تقر موازنة الدفاع كما وردت، وان يتقدم الزميل لحود بمشروع قانون، حيث يمكن التخفيض بموجب مشروع قانون.

وإنني اكرر واقول لحضرة الزميل لحود ان يتقدم الى المجلس بمشروع قانون من اجل هذه التعديلات الذي يطالب بها. ولننقل الآن للتصديق على بنود موازنة وزارة التربية.

فؤاد لحود: دولة الرئيس. اسمحلي شوي اسمحلي شوي.

الرئيس: حضرة الزميل.

اعطيتك الكلام وسمحت لك بكل معنى الكلمة، فمن الافضل ان تتقدم لنا بمشروع قانون،

لأنك الآن يظهر لا تعرف ماذا تريد ان تشرح .

فؤاد لحود: سيدي الرئيس، ليس من لزوم تقديم مشروع قانون، لاننا نناقش الآن الجزء الاول من الموازنة، ولنا الحق في تخفيضه اذا ما اقر المجلس ذلك .

انني اقول، إن هذا البند، كان مرصوداً له في سنة ١٩٧٢ مليون و ٤٣٠ ألف ليرة . رصد له في هذه السنة مليون و ٧٠٠ ألف ليرة، أي بزيادة ٢٧٠ ألفاً . قبلنا وبعد ان وردت الميزانية الى هذا المجلس اتتنا الزيادة؟ وهنا موضوع سؤالنا؟

الرئيس: حضرة الزميل .

انا اجابوك بكل محبة، نحن لا نريد ان يصدق المجلس، الا على كل شيء مقتنع به، ولكن الواقع طرحنا الموازنة الآن على التصديق، ولم تتقدم بأي اقتراح . تقدمت باقتراحات عدة تضمنت دراسة حول تخفيض كافة البنود، وتبين فيما بعد بأن شرحك لم يكن في مستوى الزملاء النواب، حتى يتمكنوا من ان يستوعبوا لماذا ترغب التخفيض، ومن ثم طرحنا اقتراح بالتصديق على موازنة الدفاع كما تليت معدلة فوافق المجلس .

لذلك، انا لم اقل بأن هذه الاقتراحات لم يأخذها المجلس، ولكن مستحيل ان يأخذ فيها . بمثل هذا الجو الارتجالي الذي كان .

ارجو من حضرة الزميل، ان يتقدم بمشروع قانون، بعد ان اعتبرنا ان التصديق اصبح نهائياً على موازنة وزارة الدفاع، وان يشرح في مشروع القانون الاسباب الموجبة للتخفيض، وان يوزع هذا المشروع على النواب، وعلى لجنة الدفاع .

الأب سمعان الدويهي: دولة الرئيس .

ارجو ان يسجل احتجاجي، لمنعنا من التقدم باقتراحات تعديل، ونحن ما زلنا ندرس موازنة وزارة الدفاع بندا بندا . فلماذا لا تتيح لنا الرئاسة لكي نتقدم بالتعديلات .

الرئيس: حضرة الزميل .

فسحت المجال الرئاسة كافياً .

نديم نعيم: هل يحق لنا ان نعدل في أبواب الموازنة ام لا؟

احمد اسبر: دولة الرئيس، سيتبادر الى الاذهان، ان المجلس يريد ان يخفض موازنة وزارة الدفاع ولا يتاح له

ذلك. ان الذي يريدون ان يخفضوا موازنة الجيش اللبناني ووزارة الدفاع، هم اقلية في هذا المجلس، ولذلك يجب ان يفهم، ان الاكثرية لا تنوي ان تخفض ابدا موازنة هذا الجيش.

لذلك يطرح التخفيض على التصويت فيسقط.

الرئيس: من يوافق على تصديق موازنة الدفاع كما وردت يرفع يده.

احمد اسبر: دولة الرئيس، ارجو، ان يطرح مبدأ التخفيض اولاً، فليطرح التخفيض وليسقط، لاننا لا نريد ان نترك القضية في هكذا جو اطلاقاً، واعتقد ان الرئيس صبري حماده يوافقني على ذلك.

الرئيس: التصويت على التخفيض، يقضي بأن يشرح كل فقرة.

رشيد كرامي: تسهيلاً لمهمة دولتك عند طرح كل بند تطرح المقترحات سلفاً.

الرئيس: هل تريدون ان نعود الى بحث مبدأ التخفيض؟

الرئيس: من يوافق على مبدأ مناقشة وزارة الدفاع يرفع يده.

أقلية

الرئيس: لم يوافق احد. لا يجوز ان نجادل بدون سبب، معارضة وموالات، وحكومة ونواب، هذه سياسة في غير مواضيع سياسة الدفاع. اذ ثمين انه توجد اعتمادات يجب ان تخفض وقد درسها كل منا، ووزعت هذه الدراسة، واذا اختلف كل منا بتخفيض الاعتمادات سواء أكانت تتعلق بالجيش او بأي مؤسسة، فالاكثرية مستعدة.

في النظام، الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، سبق للزميل احمد اسبر ان قال إن هناك فئات تريد تخفيض ميزانية الجيش، نحن اذا تقدم احداً باقتراح تعديل احد البنود لانه سبق وعرف ان زيادة هذا البند هي مجدية، يجب ان تضاف هذه الزيادة الى ما هو مجد. لذلك اصحح ان الزميل اسبر عندما قال هناك فئة أقلية تريد تخفيض ميزانية الجيش هو تعبير خاطيء، ليس في المجلس من يريد ان يخفض ميزانية الجيش للكيف فقط، للذة الاقتراح والاعتراض، انما لكي ندل اين يجب ان تزداد واين يجب ان تخفض. نحن لنا الشرف ان نكون أقلية وأن ندافع ونقول إن هذا الشيء لا يجوز، واذا كنا في العهود الماضية لم يتسن لنا يوم من الايام ان نناقش وزارة الدفاع، فهذا لا يجوز اليوم ان نسير على الطريق الماضية.

لذلك اذا طلب الزميل فؤاد لحدود تأجيل التصديق على موازنة الدفاع ٢٤ ساعة، فلا يضر وزارة الدفاع انما للتأكيد، الا يحصل شيء ما كان يحصل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، ارجو الزملاء الكرام ان لا يقولوا عني الشيء الذي لا اود قوله، انا اعتبر ان القضية الفلسطينية هي من اعدل القضايا التي تبحث الآن. والعمل الفدائي بدون شك هو أسمى وأظهر عمل. نحن نبحث بميزانية الدفاع، ونضع كل المال الذي وضع للدفاع. لكنني اسأل سؤالاً ويمكن ان اكون على خطأ: هل اذا ضبطنا العمل الفدائي، ولا اعني عن البلاد العربية، بل اعني لبنان فقط، نحن مصيبتنا مع اسرائيل من اجل العمل الفدائي، واقول وأكرر القول إن العمل الفدائي هو عمل مقدس، ولو كنت فلسطينيا لكنت اول فدائي، ولكنني في تل أبيب او في حيفا.

اذا لا يقولون عني الشيء الذي لا اريد قوله. انا فقط أسأله: هل هذا العمل الفدائي في لبنان، هو عمل فدائي؟ اعطوني ٢٠٠ فدائي، ٣٠٠ فدائي على نوع الفدائيين الفيتناميين.

الرئيس: حضرة الزميل الشيخ بيار، اريد ان ألفت نظرك الى الموضوع الذي يبحث وهو عن موازنة الدفاع.

بيار الجميل: دولة الرئيس، في موازنة الدفاع، انا اعتبر لو شاءوا ان يسمعوا مني ونتفاهم سوية بأن نصف او ثلاثة ارباع الموازنة التي توضع هنا من اجل الدفاع لو وضعت للمياه، للكهرباء، للطرق التي نحن بحاجة اليها، كان افضل من أي شراء جديد لا ينفعنا لشيء، فإذا كان هذا العمل الفدائي الذي تتهجم علينا بواسطته اسرائيل، كلما حصل هجوم على الحدود فكيف لا نتنظر من اسرائيل ان لا تهجم علينا وتضربنا.

لذلك، اقول إن قوة لبنان ليست بالجندية ولا بالجيش، بل بقوتنا باحترامنا للمواثيق الدولية، وبصداقاتنا، وعندما دخل الجيش الاسرائيلي، وبعد ٢٤ ساعة خرج، فلم يخرج بقوتنا نحن مع كل احترامنا وتقديرنا لدفاع الجيش عن الاراضي اللبنانية، ولكن يجب ان نعترف انهم لم يتراجعوا بقوة الجيش لكننا باحترامنا للمواثيق وبصداقاتنا للغير علينا ان نتوصل مع اخواننا الفلسطينيين الى اتفاق بأن العمل الفدائي شيء والعمل العسكري شيء آخر. العمل الفدائي يعمل بالسر المطلق، وبدون ان يعرف احد اين هو، ولا عن أي شيء اخر.

وفي احترامنا للمواثيق الدولية، اذا كنا لا نعطي مجالاً لاسرائيل للتهجم علينا، نحترم هذه

المواثيق وعندما يكون موقفنا في العالم كله هو الموقف الذي نقفه الآن.

وأذكر دولة الرئيس، عندما ضربوا مطار بيروت اول مرة بدون مبرر، قامت الدنيا كلها معنا وفي الامم المتحدة، ولاول مرة اميركا وروسيا تتفقان على ادانة اسرائيل. وبعدها لم يعد احد يتجاوب معنا لان اتفاقية القاهرة التي اعطينا بها المجال لاسرائيل هي التي اصبحت حجة بين يديها، وثانيا لاننا سحبنا من ايدينا السلاح الذي كنا نستعمله في المحافل الدولية لاثبات ان اسرائيل تعتدي علينا بدون مبرر.

لذلك، انا اطلب هذين المطلبين وأسأل سؤالاً، يمكن أن لا أكون على حق، اسأل: اذا ضبطنا العمل الفدائي، مع كل احترامنا للعمل الفدائي، اذا ضبطناه، واحترمنا المواثيق الدولية، واحترمنا الكلمة التي نعطيها في الامم المتحدة فهل تعتقدون بأن العالم لا يكون معنا اكثر مما هو معنا الآن.

ومتى كان هذا العالم معنا لا نعود نعطي الحجة لاسرائيل لتتذرع بضرب لبنان. ألا تعتقدون بأن نصف هذه الموازنة ينخفض؟

السلاح الذي نشتره، لاي شيء نشتره؟ فلو وضعنا كل ميزانيتنا لشراء السلاح فهل تعتقدون بأنه سينفعنا في شيء؟

كل الجيوش العربية، مع كل السلاح الذي تملكه لم تستطيع ان تصمد، والآن تحضر وتستعد، شيء جميل، ولكن لا يمكن ان نطلب من لبنان، ان يحارب بهذه الحالة وبهذه الاجواء التي نحن فيها وليس من الحق ولا العدل ان تجبر لبنان لدفع هذه الاموال كلها لاجل لا شيء. مع العلم ان كل هذا السلاح المشتري هو حديد (للكب) سوف لا يستعمل لشيء.

وليس من احد يقول عنا، اننا نتخاذل.

نحن لا نتخاذل، فأنا اول من طلب، اذا كان هناك من حرب فعلينا جميعا ان نحارب اذ لا يمكن استرجاع اراضي فلسطين الا بالحرب. فلا يطلب من لبنان فقط ان يقوم بهذه المهمة ولا ان يقوم وحده بهذا العمل.

الرئيس: حضرة الزملاء نعود الى درس أبواب الموازنة. وزارة التربية الوطنية.

دولة الرئيس، للتاريخ اقول: أنا اول من يريد ان يعزز هذا الجيش، واول من يريد ان يدافع الجيش عن ارض الوطن. ولكن ليس بمثل هذا الجيش وطالما الحكومة لم تتقدم بسياسة دفاعية معينة، فإن هذا الجيش هو فضفاض، الاخرى بأن نرصد قسما كبيرا من موازنته للعمران.

فؤاد الحود:

وعندما نصمم على الدفاع عن الوطن تكون إيرادات لبنان قد اصبحت كبيرة ويمكن ان ننفق على الجيش المال الكثير .

الرئيس : بالنسبة للحالة الدفاعية العامة، قالت الرئاسة، وهذا المجلس موجود وحاضر، وهناك لجان مختصة يجب ان تجتمع وتدرس جميع المقترحات للتقدم بها حول السياسة الدفاعية العامة.

فؤاد لحود : بذكرك، مش رح تجتمع لجان ولا الحكومة.

الرئيس : اما بالنسبة للوفر اليوم فقد صوت المجلس على ذلك ومجموع الوفر يصل الى التسعة ملايين ليرة قدم للمجلس مشروع قانون مفصل للنظر فيه.

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

الجزء الاول

الفصل الاول - المصلحة الادارية المشتركة.

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها ٣١٧١٠٠ ل.ل

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس : يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٦ / ٢ / ١٩٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: ناظم القادري، نجاح واكيم، نصري المعلوف، يوسف حمود، مرشد الصمد، ادوار حنين، زاهر الخطيب، عزيز عون، كمال جنبلاط، سليم الداود، طارق حبشي.

واعذر السادة: محمد بيضون، هاشم الحسيني، الياس الخازن، جبران طوق، عادل عسيران، بهيج تقي الدين

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام واصحاب المعالي الوزراء: الدكتور البير مخير نائب رئيس الوزراء، سليمان العلي، صبري حمادة، جوزف سكاف، فؤاد نفاع، ميشال ساسين، نزيه البزري، جورج سعادة، انور الصباح، خاتشيك بابكيان، بشير الاعور.

افتتحت الجلسة فصدق المجلس قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧١ وبعد ان تكلم فريق من السادة النواب صدق المجلس الأبواب التالية في قسم النفقات: الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع وتقدم النائب فؤاد لحود باقتراح تأجيل تصديق موازنة وزارة الدفاع الوطني الى اخر الدورة الاستثنائية فسقط، كما تقدم ايضاً باقتراح بتخفيض بعض الاعتمادات في موازنة وزارة الدفاع الوطني، فسقط ايضاً، وتابع المجلس التصويت فصدق على الأبواب: الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر - والسابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر. وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

وأرفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة الا ربعا مساءً بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ٢٧ / ٢ / ١٩٧٣ الساعة الخامسة والنصف موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة

رئيس المجلس

كامل الاسعد

امين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس مصلحة الجلسات والمحاضر

عدنان نادر

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في السابع والعشرين من شباط سنة ١٩٧٣

المواضيع المبحوثة :

- ١ - متابعة تصديق بنود الموازنة.
- ٢ - عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٧ / ٢ / ٧٣ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.
- تغيب السادة: ناظم القادري، كمال جنبلاط، فؤاد طحيني، طارق حبشي، راشد الخوري، عبدو عويدات، نجاح واكيم، نصري المعلوف، سورين خان اميريان، عزيز عون.
- واعتذر السادة: امين الحافظ، ادور حنين، بيار دكاش، حبيب كيروز، زكي مزبودي، فهمي شاهين، جبران طوق، محمد بيضون، الياس الخازن، عادل عسيان، سالم عبد النور.
- وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام واصحاب المعالي الوزراء: نائب الرئيس الدكتور البير مخبير، صبري حماده، فؤاد نفاع، ميشال ساسين، جورج سعادة، خاتشيك بابكيان، بشير الاعور، نزيه البزري، انور الصباح، كاظم الخليل.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.
- المتغيبون، تتلى اسمائهم
- تليت
- الرئيس: المعتذرون تتلى اسمائهم.
- تليت
- الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين،
- نتابع درس بنود الموازنة.
- وزارة السياحة.
- والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون إده:

دولة الرئيس، اريد فقط ان ألفت نظر زملائي الى انه ورد خطأ بتصريح في الصحف للمجلس الوطني للسياحة، اولاً، كل موازنة السياحة ١٣ مليون ليرة، منهم مليونان للفنادق. والمجلس الوطني للسياحة حصته ٨ ملايين ليرة. والوزارة المكسنة واعني زميلنا المحترم حصته مليونان و ٤٠٠ الف ليرة. واعني كل المبلغ عشرة ملايين و ٤٠٠ الف ليرة. انا اقول واكرر القول، إن المصلحة تقضي بأن يكون إما وزارة حقيقية وإما مفوضية للسياحة. لانو ماذا يمكن ان عمله وزارة بمليونين و ٤٠٠ الف ليرة؟ والجميع موظفين. ولا اعلم، يمكن ان يكون له انسان يرسله لشم الهواء بهم اذا اراد ذلك. هذا لا يجوز. ولكن من الجهة الثانية ثمانى ملايين ليرة، فهل تكفي او انها لا تكفي؟ واعتقد بانو يجب ان تدرس طريقة افيد لجلب السياح.

كلنا منسافر، وكنت انا في فرنسا وايطاليا وفي ايطالي ودولة الرئيس يعرف ذلك ان فيها «فينيتو» وكنت في اوتيل اكسلسيور، كلما افتح شباكى ارى بخط عريق مكتوب: زوروا اسرائيل، يعني اني اتصبح باسرائيل كل يوم بفضل المجلس الوطني للسياحة.

لا شيء بالفينيتو، والفينيتو يعني مثل الشانزليزيه في فرنسا، ومثل الحمراء في بيروت مع قليل من فرق بسيط. دعاية للأردن دعاية لاسرائيل، لا دعاية واحدة للبنان. اما في باريس، مكتب باريس معتم، فاضي.

لمن اوجه كلامي؟ ربما هذا الوزير المسكين ما عنده الا هذين المليونين ليرة وكلهم للموظفين. يعني انني اضيع وقته واضيع وقتي، ولكني اتوجه لوزير المالية وربما رئيس الوزراء يفكر بالموضوع لانه موضوع هام.

اذا، لا بد لنا من ان نخرج من هذا المأزق، فلربما اذا وزعنا هذه الملايين على بعض الاجانسيات الدولية، ونقفل هذه المكاتب التي تكلفنا مئات الوف الليرات في الخارج فلربما هذه الاجانسيات ترسل عددا اكبر من السياح.

والنقطة الثانية، هذه القضية التي صار عمرها خمس سنوات لانني ابتدأت بها سنة ١٩٦٨ وهي قضية نادي البحر المتوسط. كل شخص يقرأ جريدة افرنسية او طليانية او انكليزية يرى: Cet hiver vous retrouverez le soleil au Maroc. بفتكر انو المغرب دولة عربية. في مراكش - اغادير، في تونس - جاربلا لادوس Jerba la Douce في مصر - القاهرة.

هون، ممثل المقاطعة، يرفض ان يسمح لهذا النادي الذي اصبح دوليا ان يتأسس في لبنان. لماذا؟ لانو على اللائحة السوداء.

كيف اللائحة السوداء ما بتطبق على مصر ومراكش وتونس وبتطبق فقط على لبنان يعني دايم هذا اللبناني صغير لازم نقرطو قتلة، ولازم نحرمو من كل شيء، لانه صغير، لو كان اكبر شوي ما كانوا تجاسروا. هذي دعاية بالاكسبرس، وبكل الجرايد موجودة الدعاية.

يقولوا إنه في مصر في شركة اسمها Connaissance du Monde (كونيسنس دي موند) هالاتفاقية موقعة من الدولة المصرية.

يا سيدي، انا شو بيهمني، طالما نحن منقبل نوقع الاتفاقية مع الشركة التي هي شركة مصغرة «فيلال» لكونيسنس دي موند. منوقع الاتفاقية مع الكونيسنس دي موند، ولكن رغم ذلك المقاطعة ما بتقبل.

هلق، رغم هالملايين الي عم نصرفها - ثمان ملايين - لا يوجد دليل للفنادق. في كل بلاد العالم دليل الفنادق يوزع على الوكالات لكي تتمكن الوكالة من ان تخابر زملاءها في الخارج. لا يوجد عندنا، حتى الآن، دليل للفنادق.

خريطة بيروت، سنة ١٩٥٢، لما كنت وزيراً للداخلية، سألنا المحافظ وسألنا المهندس المحترم الذي انا مش شاعر بوجوده. أنا شخصياً، وقلنا، ما بيجوز ما يكون في خريطة لبيروت.

رئيس الحكومة: الخريطة جاهزة.

ريمون إده: صحيح؟ ابعت لي خريطة. انا مثل توما ما بصدق حتى سوف. تاني شيء. هذه الخريطة لازم تعطيتها لكل شرطي في بيروت، حتى اذا سئل، ابن الشارع الفلاني او الحي الفلاني يتمكن هذا الشرطي من ان يلبي الطلب. لانو ما في، حتى الآن خريطة لمدينة بيروت.

احسن من هيك. خريطة طرق لبنان مش موجوده. أي شخص منا يسافر يصل الى بلد، يأخذ خريطة. هون خريطة ما في اصحابنا رجال المكتب الثاني، بقدر ما هم اذكياء، قالوا خوفا من ان تعرف اسرائيل او الاجنبي انو في مناطق، مثل العرقوب. اشترت مرة خريطة، وهي في مكنتي، وجدت انهم مطيرين الجنوب. مطيرين كاظم الخليل وعادل عسيران، وكامل بك كمان، كل مرجعيون طايرة. حكينا بالمجلس وقلنا شو القصة، قالوا ربما بين السواح واحد جاسوس يدرس الخارطة. كأن خارطة لبنان الجنوبي مش موجودة الا هون.

اذا، بترجلك، اذا عندك امكانية، ان تفكر بخريطة لبنان وتوزعها على السواح. خارطة بيروت موجودة، اما خارطة لبنان مش موجودة.

وزير الاعلام: الخريطة موجودة. وكل مغترب يأتي نعطيه خريطة عن لبنان.

ريمون إده: بتريد تبعتلي واحدة.

وزير الاعلام: بكرا الصبح.

ريمون إده: اذا كانت الخرائط موجودة عندك، ما استفدنا شي، ما في خريطة بالفنادق. ما في بالوكالات، ما في بالخارج ما في بالسفارات. شو بيهمني ان يكون ألوف الخرائط في وزارة الاعلام. شو الفائدة منها.

والمنشورات، انا عندما بسافر، يروح لعند السفير وبسأله، في عندك منشورات، يقول لا، ما عندي. ما في منشورات، كيف بده السائح يعرف، أو كيف بذك تعمل دعاية في الخارج. ما بدي طول الحديث لأن الوقت عميمرق، او معتبر ان الساحة اصبحت اليوم صناعة بكل معنى الكلمة، والبلدان الشرقية التي كانت تنتقد وتقول هودي الرأسماليين البورجوازيين عمال يشموا الهواء، لمسوا لمس اليد ان السياحة اصبحت صناعة بكل معنى الكلمة، وبلشوا يسبقوا الدول الرأسمالية في حقل السياحة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ شفيق بدر.

شفيق بدر: دولة الرئيس، أويد ما قاله حضرة العميد زميلنا، فيما يختص بالمجلس الوطني للسياحة، وبالاعمال التي لا يقوم بها، من دعاية وغيرها، في الخارج. واريده ان اضيف شيئاً آخر يختص بوزارة السياحة، وهو المتحف منذ عدة سنين، الطابق الثاني في المتحف مقفل، ويقال إن في هذا الطابق تحفاً، ربما شوقت السياح ان يزوروا الطابق الثاني، وذلك يدر على الدولة مئآت الالوف من الليرات من رسوم الدخول.

من جهة الآثار، لا يوجد في المتحف شخص يهتم بها: وليس في المتحف منشورات. أويد زميلي العميد اده في كل هذه الامور واطيف الى ذلك طلبا الى وزارة السياحة الاهتمام في الاصطيف لاجراء مهرجانات سياحية في مدن وقرى الاصطيف. وهذا مما ينشط السياحة ويعود بالنفع على قرى الاصطيف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ الياس الهراوي.

الياس الهراوي: دولة الرئيس، مع التأييد الكامل لكل ما قاله العميد ريمون اده، لا بد لنا من كلمة تنويه بشركة طيران الشرق الاوسط التي اخذت على عاتقها القسط الاكبر لتعريف لبنان السياحي، إن في اوروبا وإن في افريقيا، وإن في الدول العربية.

ونأمل من وزارة السياحة ومن المجلس الوطني للسياحة، بان لا نكتفي بما تقوم به شركات الطيران - شركة طيران الشرق الاوسط - وشركة الطيران عبر المتوسط.

اما فيما يختص بوزارة السياحة، وكانت قد اخذت على عاتقها مساعدة بعض المهرجانات السياحية في فصل الصيف، واذ بزحلة عروس البقاع، تفاجأ، منذ سنتين، ان المساعدة التي كانت تأخذها بلدية زحلة، بمقدار عشرين الف ليرة لبنانية لتحيي مهرجان الكرمة، وفي بعض السنين، مهرجانا صناعيا. واذ بنا نفاجأ بأن هذه المنحة، او هذه المساعدة، وكانت بلدية زحلة

تدفع القسط الاوفر من مصاريف المهرجانات. واذ بها تفاجأ بحرمانها من هذه المساعدة.

وأثناء زيارة معالي وزير السياحة، الوزير النشيط الذي زار رحلة اثناء الفصل الاخير، وعد بلدية زحلة وأهالي زحلة بأن هذه المساعدة ستدرج في ميزانية ١٩٧٣، واثناء درس الموازنة فوجئنا بان لا اثر لهذه المساعدة فاذا كنا فعلاً نرى في لبنان بلدا سياحيا ولكل منطقة لها تقاليد لها لحياتها اثناء فصل الصيف لا يجوز يا معالي الوزير ان نحرم زحلة من ٢٠ الف ليرة لتحيا مهرجان الكرم، ولا بد ان اسألك عن ال ٩٦ الف ليرة الواردة في البند ٢ نفقات عامة.

وفي البند الثامن نفقات متنوعة، هل مدينة زحلة من ضمنها ام لا؟.

يا سيدي، لا ضيقة عين ولا حسد ولا نريد ان نأخذ حصة الغير، انما عشرون الف ليرة على ميزانية مليار و ٢٠٠ مليون ليرة، لمدينة زحلة ليس بالكثير.

نريد ان نسأل وزير المالية، وانا اسأل وزير السياحة، وعدك، وعد الحر دين.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي:

دولة الرئيس، اريد ان ألفت نظر الحكومة الى مشروع سياحي هام بالنسبة لمدينة طرابلس، وهو المطعم الذي نفذ في القلعة الأثرية، وقد كلف ما يزيد على الستمائة الف ليرة وقد انتهى منذ سنتين او اكثر وهو الى الآن لا يزال معطلا، لانه لا يوجد من يلتزمه بسبب ان تجهيزاته وصيانتها تكلف كثيرا، وفي البدء عندما نفذ هذا المشروع، انما كان القصد منه أن يدار بواسطة المدرسة الفندقية، وان المدرسة الفندقية تعتذر عن ذلك، لان هذا المشروع يكلفها ادارته خمسين الف ليرة او يزيد بعض الشيء.

لذلك اتساءل، هل يجوز ان نترك مشروعا بمئات الالوف من الليرات، حتى اذا لم يستعمل فأن تجهيزاته تصبح في خطر لقاء خمسين الف ليرة تخصص كمساعدة للمدرسة الفندقية من اجل ان تديره وبذلك تكون قد ساهمت بانعاش السياحة بالشمال.

لذلك، فاني اقترح اذا ما وافقت الحكومة على اضافة مبلغ خمسة وسبعين الف ليرة للمدرسة الفندقية من اجل هذه المهمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد يوسف حمود.

يوسف حمود: دولة الرئيس، يقولون إنه موجود مكتب سياحي في المطار، فذهبت حتى اشاهد هذا المكتب

فللاسف وجدته فندق لحمالين المطار. كراسي مهترية بالية، واوراق مبعثرة يمينا وشمالا، ويجيئون السياح الاجنبي لكي يرتاح ويشرب قهوة في هذا المكتب الذي وصفت.

ان وجه لبنان الحقيقي يبدأ من المطار والمؤسف جدا، ان يكون هناك مكتب سياحة بهذا الشكل،

المساعدات اللاوجودية. بل، هناك مساعدات طائلة تدفع من وزارة السياحة لمؤسسات صورية غير موجودة. وكرر واقول بان هنالك مساعدات فنية تدفع في هذا البلد لمؤسسات وفرق فنية لا وجود لها بتاتا.

الرئيس: حضرة الزميل،

اذا ممكن ان تعطي الاسماء الوهمية لمعالي وزير السياحة حيث ما عنده خبر بذلك.

يوسف حمود: كيف ما عنده خبر انا قائل لمعالي الوزير عن ذلك.

وزير السياحة: لا، ما عندي خبر ابدأ، اعطينا وقائع.

الرئيس: الرئاسة ترجو، معالي الوزير المحترم ان لا يقطع حضرة النائب.

يوسف حمود: انا قبل ان يكون لي الشرف بأن اكون بين زملاء الكرام. كنت مغتربا، وبحكم اغترابي، كنت سايح.

إنني اعتقد، على ان هنالك تقصيرا في ادارة السياحة في لبنان. طيران الشرق الاوسط يتحمل اعباء كثيرة عن وزارة السياحة فمثلا، عندما يعلن عن أسبوع لبناني في امستردام، نرى فرقة فولكلورية من قبل طيران الشرق الاوسط مع المآكل الشهية اللبنانية في امستردام. لا اعلم لماذا لا تقوم وزارة السياحة في هذه المهمات في جميع البلدان التي هي ما وراء البحار؟ مثلا، ماذا فعلنا ونحن اليوم على ابواب الصيف. هل هنالك بعثات سياحية توجهت الى الدول العربية وبدأت محادثات لنضيف في ربوعنا اكبر عدد ممكن من اخواننا العرب في الصيف القادم؟

إنني اقول، اننا لم نرسل بعثات من اجل ذلك. خسرنا في السنة الماضية تسعين الف سايح عربي، ذهبوا الى الشقيقة مصر لماذا؟ لانه يوجد في لبنان اعوجاج في السياحة، لان السايح لا يستقبل بما يجب ان يستقبل به. اصبح هنالك تقصير. فارجو ان تقوم وزارة السياحة بواجباتها، وان كانوا من السواح الاجانب او من السواح العرب، وان تساعد الفنادق في لبنان، لان الفنادق اليوم تستقبل عددا كبيرا من السواح الاجانب بمبالغ زهيدة جدا. يعني السايح الذي يأتي من الدانمارك وينزل في لبنان، وياكل ويشرب وينام بمبلغ ١٢ ليرة لبناني. فهذا مما لا يجوز. ونرى على ان تلك الفنادق في بيروت دائما واقعة تحت العجز، وتحت الخسائر الفادحة.

فانني اطلب من معالي وزير السياحة الصديق والزميل العزيز. هنالك كوارث بالانتظار، ان كانت على صعيد التجارة، لان موسم الشتاء في بيروت هذه السنة، جعل جميع البضائع الشتوية تتكدس في المحلات التجارية، لان الله سبحانه وتعالى حرمننا من الامطار. فارجو من معالي الوزير ان يسرع بارسال بعثات سياحية الى دول عربية شقيقة، ويسعى كل جهده للاتفاق

والتساهل، ان كان على الصعيد المادي ام كان على صعيد الفنادق او كان على صعيد السكني في الجبل، وفي نفس الوقت ان يرسل بعثات الى الدول الاجنبية كالدانمارك ويوغسلافيا، وتشكوسلوفاكية، لنتمكن من ان نقضي على ازمة خطيرة في مستهل هذا الصيف القادم والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ موريس زوين.

موريس زوين: دولة الرئيس، يوجد قضية، ما احب احد ان يفتح سيرتها، وبنظري هي اهم ما يمكن ان تكون وهي قضية الشواطئ.

الشواطئ اصبحت مزبلة كبيرة، كل الانقاض والزباله التي ترمى في بيروت تأتي الى شواطئنا. فالشواطئ اصبحت مناظرها مكربة، ونحمد الله، انه لا يوجد عدد كبير من السياح حتى لا يشاهدوا هذه المناظر ويأخذون فكرة عاطلة عن هذه الشواطئ وعن حالتنا. المعروف ان الساسح يأتي الى الشاطئ اللبناني من اجل التمتع بمنظره ومن ان يتسبح ايضا، ويتشمس على شط البحر. فهذه المناظر والاوساخ الموجودة على الشواطئ لا ترغب السياح على المجيء لشواطئنا كلها، اظن ان معالي وزير السياحة وكل الوزراء عندما يذهبون صوب طرابلس يشوفون بكل سهولة هذه الهيئة المكربة الموجودة على الشواطئ. صحيح وعدنا بعد سنة او اثنين او ثلاثة بيمشي معمل الزباله ولن تبقى الاوساخ على الشواطئ، ولكن مؤقتا اقترح على حضرة الوزير ان يكون فرق تجمع هذه الزباله وتحرقها وخاصة الاماكن المرغوبة وتزار وتقصد من قبل السواح. واذا امكن ايضا ان لا توضع الزباله فلت الكميونات ترمي كما هي بل توضع الزباله بأكياس، واذا لم يكن ذلك فليكن فرق تكلف بجمعها وحرقها حتى لا تبقى هذه الهيئة القذرة والمنظر الكريه والغير ممسوح به في بلد راقية مثل بلادنا. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، لا مفاجرة بلدي، انما هذا واقع يلმسه اكثر من زميل اذا ما زار العالم الخارجي. اذا دخل أي مكان، وعرف عن نفسه انه من لبنان فلا اريد ان اتطرق، فيسهل على اللبناني ان يعرف بنفسه انه من منطقة بلد تسمى بعلبك اكثر مما يعرف عن نفسه بأنه من لبنان.

ندفع الغرامة لاننا معتبرين بلدا سياحيا.

فتفرض علينا قيود البناء وتعطل اراضيها على فقر منطقتنا ولا نكسب من الغنم شيئا.

نحن مع تشجيع الآثار والسياحة، في شوق، ولكن على ان تكرر اعتمادات وزارة السياحة طوال سنوات وسنوات في بلدة واحدة وتترك بعلبك وكلنا يعلم وفي طليعتنا الوزير الصديق،

صديق بعلبك العاطف على قضايها الاثرية والسياحية، يعلم معاليه ان ارض بعلبك كلها آثار، وان آثارا تنبش ثم تطمر يا معالي الوزير . . . مع انها من القدم والقيمة بما تساوي قسما كبيرا من آثار هذا البلد العزيز.

كثير علينا ان يكون لدينا استراحة، كثير علينا ان تكون ازقتنا نظيفة حتى يأتي السائح فيقول عن وجه لبنان، بعلبك، بلد الآثار، يقول: فعلا ان وزارة السياحة تعتني بهذا البلد الذي لا يوجد مثيل له في بلاد العالم قاطبة.

ولا اريد ان اتدخل باسماء وتصرفات، يا معالي الوزير. ولقد سمعت من معاليك مرات ومرات وعودا، وانا اصدق هذه الوعود. فأرجو من معاليك ان تؤكد علناً، لسمع على اقل تعديل، اهالي بعلبك، ان عهود الحفر والطمر قد ذهبت، وانك ستعتمد الى توحيد منطقة الآثار التي تعرفها، قلاع وآثار عديدة بينما السائح يكتفي بزيارة القلعة، وانت تعلم بأن ثمة آثار لا تقل اهمية عن آثار القلعة.

لذلك، ارجو ان اسمع. وعندها اكتفي يا معالي الوزير، بان اسمع بأن تعهداتك ستترجم الى افعال بدلاً من ان تبقى حبراً على ورق كما عودونا، انني انتظر جواباً مباشراً من معاليك في هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد المجيد الرافعي.

عبد المجيد الرافعي: دولة الرئيس، اولا اؤيد ما قاله دولة الاستاذ رشيد كرامي بالنسبة لمطعم القلعة. ان هذا المطعم اعد وصرف عليه ٧٠٠ الف ليرة، وحتى الآن لم يشغل، فإما ان تعمد الحكومة الى وضع مبلغ وتشغله على حساب المدرسة الفندقية، وإما ان تعيد طرح تلزيمه بالتسهيلات الممكنة.

ثانياً، ان منطقة مجاز نهر ابو علي حيث توجد كثير من الاماكن السياحية، وحيث تطل عليها القلعة المورد السياحي الاساسي في طرابلس هي منطقة اقذار، يا معالي الوزير. فالرجاء ان تتعاون وزارتكم مع البلدية او مع الاشغال العامة، او مع من يهتم بقضية مجاز نهر ابو علي وتنظفه، لانه يجعل من منطقة سياحية مثل داخل مدينة طرابلس بؤرة للاوساخ تشمئز لها النفوس.

ثالثاً، الجزر السياحية امام ساحل طرابلس. نسمع منذ عشرات السنين، مشروع بلجيكي، مشروع انكليزي، مشروع فرنسي ولكن لم نسمع عن مشروع لبناني ولو متواضع يشغل هذه الجزر السياحية التي من الممكن ان تجتذب الى طرابلس سواحاً كثيرين.

الشيء الاخير الذي اود ان ألفت النظر اليه هو ان المعرض آت. ويقال إنه سيفتح في عام ١٩٧٥، ويوجد في طرابلس فندق واحد نستطيع ان نسمة فندقاً، فهل اعدت وزارة السياحة خطة لتشجيع بناء فنادق سياحية يمكن ان يأوي اليها السواح؟

واخيرا بالنسبة لكورنيش البحصاص، ان هذه المنطقة من الممكن ان تكون منطقة رائعة لبناء الفنادق. ولكن حتى الآن لم ينته العمل في كورنيش البحصاص، مع ان مدخله يستوجب قسما من جهة البحصاص والقسم الاخر من مخرجه من جهة الميناء. فمن الممكن ان تعمدوا الى وزارة الاشغال العامة لكي تنهيه، ويكون مكانا جيدا لانشاء الفنادق السياحية. وشكرا.

الرئيس: لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، لا شك ان كافة الملاحظات التي ادلى بها الزملاء المحترمون هي من الاهمية بمكان. واني اذ ألفت نظر الحكومة لاننا في السياحة اللبنانية «فتش دائما عن الموظف» نرى في المكاتب الموجودة في كافة العواصم الاوروبية للمجلس الوطني للسياحة، موظفين يتقاضون معاشات فقط.

اني اذ ألفت النظر الى ان تلك الاموال التي يتقاضها الموظفون يمكن ان تكون بحاجة ماسة اليها لتعزيز السياحة في لبنان، وخاصة يا معالي وزير السياحة بما يعود للمهرجانات السياحية اللبنانية الجنوب، وكأننا نكتفي بأن يكون دائما مهديدا. وقد كسرت تلك القاعدة، انت شخصيا يا معالي وزير السياحة، في العام الماضي عندما رعت مهرجانا سياحيا ممثلا للحكومة. وقد عملت ما بوسعك لمنح هذا المهرجان في بلدة جباع مبلغ الف ليرة لبنانية بينما نرى الوف الليرات خصت، وربما بمكانها لبقية المهرجانات، ولا اعترض عليها. يجب ان تعزز كل المهرجانات. ولكن في الجنوب الاماكن الاثرية كباقي المناطق الاثرية، من جزين الى قلعة الشقيف، الى قلعة تبنين، الى صور. فاننا نلفت النظر الى وجوب توزيع الاعتمادات في وزارة السياحة حسب المناطق اللبنانية، لاننا جميعا بحاجة الى تعزيز السياحة في مناطقنا.

كما انني ألفت نظر وزارة السياحة الى الازدواجية الحاصلة مع المجلس الوطني للسياحة. هناك مناطق اشتهت في لبنان الاتصال الهاتفي من جهة غير موجود، كمنطقة فاريا، وانت تعلم يا معالي الوزير ان فاريا منطقة اشتهت، يؤمها السياح، يؤمها المتزلجون والاتصال الهاتفي مع فاريا يتم بواسطة خط واحد.

اذا كنا فعلاً نؤمن بالسياحة علينا ان نتداركها، وعلينا ان نعمل من اجلها. فكما سجلنا لك على الصعيد السياحي في الجنوب يا معالي الوزير في السنة الماضية نأمل ان تكمل الطريق وتشجع المهرجانات، وتعتبر المراكز الاثرية في الجنوب من آثار التاريخ القديم، ومواقع سياحية لبنانية أسوة بغيرها من المناطق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: دولة الرئيس، حضرة الزملاء اقول قبل المهرجانات وقبل الدعاية ان اهم شيء بالنسبة للسياحة

في لبنان هو النظافة، من سافر الى بلاد الغرب، أي الى أوروبا او الولايات المتحدة الى بلاد أوروبا الشرقية، مثلاً، تشيكوسلوفاكيا، فلا يمكن ان ترمي عقب سيكارة على الأرض. هناك من يردعك عن ذلك. اما في لبنان، في بيروت، في مدن الاصطياف، عاليه، بحدود، صوفر، بيت مري، برمانا، زهور الشوير، النظافة مفقودة.

انا اقول في قرارة نفسي، لو كنت ثرياً، لو كنت صاحب ثروة، وارتد ان اهدي بلادي شيئاً تنتفع به لكنت خصصت مصلحة للزباله وجمع النفايات والاساخ عن الطرقات لان النظافة بالنسبة للسياح هي اهم شيء، في بيروت مثلاً، لا يجوز ان تكون بيروت على ما هي عليه الآن.

خصصنا مبلغ ١٢٠ مليون ليرة لاجل توسيع اوتوستراد طبرجا - طرابلس، ومدخل بيروت من الجهة الشمالية اعني الكرنيتنا، هذا السرطان القائم على مدخل بيروت، كما ان مدخل بيروت ايضا من الجهة الجنوبية، واعني شاطئ الجناح، فهل يجوز ان يبقيا على ما هما عليه الآن؟ ام انه يتوجب على الحكومة ان ترصد مبلغ عشرين او خمسة وعشرين مليون ليرة، مهما دفعتم لهذا. احدهم، في جسمه سرطان، فهل يجوز ان يشتري السموك لنفسه ويلبسه ويمشي حافياً؟

لا يجوز... نحن نلبس السموك عندما نعمل اوتوستراد طبرجا - طرابلس، وماشين حافيين، عندما نرى مدخل بيروت للجهة الشمالية ومن الجهة الجنوبية على ما هو عليه الآن. اذا، اشد قبل كل شيء على النظافة، والنظافة هذه من اختصاص معالي وزير السياحة. يترتب على الحكومة ان تستملك الاكواخ الموجودة بالكرنيتنا ويتوجب عليها ان تستملكها ولو كان شاغلو هذه الاملاك ليسوا مالكين، انما هم منذ عشرات السنين يشغلون هذه الاماكن فيجب التعويض عليهم ضماً بمصلحة لبنان والسياحة في لبنان.

واضيف، هناك مشروع المجارير، المجارير التي ستصب عما قريب في ساحلنا الجنوبي. هذه المجارير التي كلفت الدولة عشرين مليون ليرة، اذا غدا صبت هذه المجارير بالبحر فالشواطئ ستتلوث، تلوث لان هناك محطة للتكرير، لحظ لها مبلغ خمسة ملايين ليرة، وهذه الخمسة ملايين لان لم تصرف لاجل تكرير المياه المبتذلة. وموارد السياحة عندنا نوعان: الشواطئ والجبل، فالشواطئ اصبحت اليوم قبل الجبل، وغدا هذه المجارير ستصب على الشواطئ بدون محطة للتكرير.

ألفت نظر معالي وزير الاشغال العامة الى انه من الواجب ان تنجز هذه المحطة للتكرير وتتم قبل موسم الصيف كي لا تقع بكارثة.

هذه الأمور التي ألفت اليها انظار معالي وزير السياحة لأن لبنان، ان عرف، فقد عرف لانه بلد السياحة والاصطياف، لم يعرف بأنه بلد الصناعة ولا بأنه بلد الزراعة.

عرف بانه بلد السياحة والاصطياف ومن المعيب ان تكون ميزانية وزارة السياحة عشرة ملايين ليرة يعني ثمن طائرة ميراج فتعطون ميزانية وزارة السياحة عشرة ملايين ليرة؟ فانا اقول إنه يجب ان تكون ميزانيتها خمسين مليون وليس عشرة ملايين ليرة لان السياحة هي التي تدخل لنا المال وليس الزراعة ولا الصناعة.

هذا ما اردت ان ألفت اليه نظر معالي الوزير. واشدد على النظافة وعلى مدخلي بيروت الشمالي والجنوبي. والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، تكلم الكثير عن السياحة ولا اريد ان اضيف الى ما تكلم عنه البعض. انما اريد ان اسأل معالي وزير السياحة: لماذا منذ سنوات والمراجعات قائمة وفي عهده كذلك، لماذا اهملت بشامون؟ لماذا اهمل بيت الثورة في بشامون؟ لماذا اهمل مقر حكومة الاستقلال في بشامون؟ وكان احد الوزراء دولة صبري بك حمادة في ذلك البيت في بشامون. فقد طلبنا في السنة الماضية ان يستملك هذا البيت ونجعل منه متحفا للثورة.

فاذا بنا توافق الحكومة على هذا اطلب في ذلك الوقت، ولأن لا نزال ننتظر اكثر من سنة على استملاك هذا البيت. اما اذا ترك الامر الى مديرية الآثار فاني اطمئنك وابشرك منذ الآن، ستكون انت وانا تحت التراب قبل الاستملاك، لان هذه الدوائر لا تعمل الا ما تريده هي. فانا اطلب منك وقد طلبت منك سابقا وطلبت من رئيس الحكومة ان يستملك هذه البيت كي لا يتاجر به البعض سياسيا.

نحن نريد ان يكون هذا البيت مقراً للثورة ومتحفاً لثورة بشامون سنة ١٩٤٣. بل ثورة لبنان الذي كان فيه صبري بك حمادة والمغفور له حبيب ابو شهلا وكذلك الامير مجيد ارسلان فيلى متى سننتظر؟ ارجو الجواب. اذا كان بالامكان هذه السنة فنحن نريد جوابا على هذا والا سنأخذها كما اخذها البعض مزحا بمزح بمزح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ حميد دكروب.

حميد دكروب: دولة الرئيس، على الرغم من ان المنطقة الجنوبية هي جزء من صور فانها أيضاً منطقة عسكرية. فاننا نلاحظ يا معالي الوزير ان عددا كبيرا من السائحين يؤمون منطقة جبل عامل الآثرية، وانه لمن المؤسف ان لا تكون هنالك خرائط تحدد مواقع لبنان الآثرية. كما انه لمن المؤسف ان نرى بأمر اعيننا السائحين الاجانب يحملون خرائط مصورة لمواقع أثرية في جبل عامل، كقلعة تبين، وقلعة الشقيف. وهم يحرصون على تجشم السفر وزيارة تلك المواقع.

إن وفود السائحين من جميع انحاء العالم تأتي لزيارة القلاع الصليبية الموجودة في منطقة جبل عامل والتي هي بحالة يرثى لها.

ومنذ عهد الاستقلال حتى هذا اليوم لم تصرف الدولة قرشا واحدا لصيانة تلك القلاع، حتى انها تبخل بأجرة ناطور واحد على تلك القلعة، وانه لمن المؤسف كذلك ان يزور السائح تلك القلاع ويجد الاقدار ويجد الاحجار تتراعى في الطرقات دون ان تتولى الدولة شق طريق الى داخل تلك القلاع.

نرجو ان نلفت نظر معالي الوزير الى هذه الناحية المهمة. كما ان الاعداد الكبيرة التي تؤم تلك المواقع الاثرية في هذا الظرف بالذات، يوجب على الدولة ان تضع عينا ترقب من يدخل الى تلك القلاع ومن يخرج منها، مع العلم ان هنالك أماكن، ارض، صخور بما فيها وما عليها مثلاً كشلعبون في بنت جبيل. شلعبون، الاسم يدل على شيء من التاريخ مهم، شيء من الحضارة هناك سياح يأتون لزيارة تلك الصخور ويصورون البعض منها. ويرسمون عليها اشارات تدل على مواقعها. هذا الشيء مهم. نرجو ان يتولى معالي الوزير امر هذه الناحية وان يرصد لتلك المواقع المال ولو أجرة ناطور فقط لا غير. اما عندما يأتي السائح ويسأل احد ابناء القرية عن تاريخ تلك القلعة وعن بعض النواحي الحضارية، فان احدا لا يستطيع ان يجيب عن هذه الاسئلة. نعطيكم علماً بذلك ولنا ملء الثقة بأنك ستولي هذه الناحية الاهمية اللازمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس، بعد ان استمعنا الى حضرات الزملاء عن السياحة وعن الاعتمادات التي توزع هنا وهناك في حقل السياحة. وعن الآثار ايضا، لي تسأول: هل ان خريطة لبنان السياحية تصل الى جبيل فقط؟ إن السائح عندما يأتي الى لبنان عن طريق الادلاء السياحيين وعن طريق شركات السياحة، نرى ان هناك مخططا يمنع السياح من الوصول الى الشمال. لذلك اقترح ادخال لبنان الشمالي في خريطة السياحة.

واريد ان ألفت نظر الجميع الى ان هناك مقاما او تراثا دينيا واثريا في منطقة النبي يوشع في الشمال، يؤمه كثير من رجال الدين من مختلف دول العالم ومن البلاد العربية بصورة خاصة. اتمنى با دولة الرئيس ان تقوم بزيارة هذا المقام لانه تراث ديني واثري وله قصة ويجب ان تروى لك هناك في هذا المقام. وإنني ارجو من وزير السياحة ان يرفع الحظر عن منطقة سير الاثرية، لان هناك استملاكات، منذ خمس سنوات، وهناك اثار، وهناك قلعة قديمة، ولكن حتى الآن لم يعن بهذه المنطقة الاثرية. لذلك ارجو من معالي وزير السياحة ان يهتم بهذه المنطقة وادخال الشمال في خريطة السياحة والآثار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ ميشال معلولي.

ميشال معلولي: دولة الرئيس، انا اريد ان اضم صوتي الى صوت الزميل صالح الخير بالنسبة اليها، نحن نواب

المناطق بالشمال والبقاع الغربي. نحن نأتي الى هنا لنسمع فقط بالمشاريع الانمائية والسياحية تحصل في المناطق الاخرى. نحن ليس عندنا شيء، في البقاع ليس عندنا شيء ابداً اطلاقاً، في راشيا ليس عندنا شيء مع العلم أن بحيرة القرعون هي أجمل منطقة في لبنان، وأتمنى على الزملاء النواب وعلى اللبنانيين أن يأتوا ليروا أن بحيرة القرعون هي أجمل منطقة في لبنان، ولغاية اليوم ليس فيها أي مشروع سياحي. تقدمنا من معالي الوزير بمشروع اقامة استراحة.

واسجل هنا بأن معالية تجاوب معنا ونحن ننتظر التنفيذ فنأمل من معالي الوزير، بالنسبة لهذا المكان الجميل جداً في لبنان الذي يصلح لاقامة مشاريع سياحة شتائية وصيفية خصوصاً في صيد البط. ونأمل أيضاً بأصلاح الطريق وتوسيعها، لأنه اذا لم تصلح واذا لم تعرض هذه الطريق. ويا معالي وزير الاشغال فمن غير المعقول أن ينجح أي مشروع سياحي على هذه البحيرة. فنرجو من معالي وزير الاشغال ومعالي وزير السياحة أن يهتما بهذه المنطقة السياحية المهمة.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ علي الخليل.

الرئيس:

علي الخليل:

طبعاً باختصار، أنا اوافق على ضرورة الاهتمام ببعبك وبغيرها من المدن السياحية والآثرية. إلا أنني أثنى على جهود وزارة السياحة فيما يتعلق باهتمامها بمدينة صور وبالمشاريع السياحية.

أما فيما يتعلق بموضوع الحفريات واستملاك الأراضي فهناك بعض الاراضي التي وضعتها الدولة في حيز الاستملاك. ولغاية الآن لا يتمكن الملاك لا من البناء ولا من البيع. ولا يتمكن من التصرف بعقاره فنرجو الاسراع في عملية الاستملاك المحددة ضمن الخريطة السياحية لمدينة صور.

وفيما يتعلق بالسياح الذين يذهبون الى صور او الى بقية الاماكن الآثرية أود ان ألفت نظر وزارة السياحة الى ضرورة إيجاد الدليل الذي يستطيع اتقان اللغة الاجنبية، الذي يستطيع الكلام باللغة الفرنسية أو باللغة الانكليزية لكي يتمكن من أن يشرح المعالم الآثرية والسياحية للسياح.

ومن البديهي القول أن تشجيع السياحة في لبنان يحتاج الى تعاون بيقة الوزارات وعلى الاخص من وزارة الاشغال العامة لاننا لا نتمكن من دعوة السياح الى الذهاب الى الاماكن السياحية دون وجود الطرقات. ومن وزارة الصحة ايضاً لان السائح الذي يذهب الى مكان ولا يجد الاماكن الصحية أو المتنزهات الصحية لا يستطيع المكوث في المدينة لفترة طويلة.

وكذلك لا بد من أن ألفت نظر وزارة الداخلية الى ضرورة تعاون البلديات ايضاً مع وزارة السياحة فيما يتعلق بنظافة الشوارع وبالأمر الاخرى اللازمة والضرورية من أجل تشجيع السياحة.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ طلال المرعي.

الرئيس:

طلال المرعبي: دولة الرئيس، تكلم الزملاء عن جميع المناطق السياحية فأريد أن ألفت نظر معالي وزير السياحة الى المناطق السياحية التي تمتاز بها عكار. فهناك اولاً، المدينة الأثرية وهي مدينة عرقا، التي تعود حضارتها الى ما قبل الفينيقيين. وقد بدىء بالحفر فيها وحتى الآن نجهل مصير هذه القلعة. نطلب من معالي الوزير الاهتمام الجدي بهذه القلعة.

وهناك المياه الدافئة في القماطية. لا تزال هذه المياه تهدر منذ ثلاث سنوات ولبنان وعكار يستطيعان الاستفادة من هذه المياه طبياً وسياحياً، اذ ان هناك التقارير التي اعطتها الشركات الاجنبية والمختبرات المركزية التي تقول إنه يمكن إنشاء مركز فني يعود بالخير على لبنان بأسره. وهناك ايضاً القموعة حيث يمكن استثمار هذه المنطقة سياحياً. حتى الآن لم تفكر الدولة باستثمار هذه المنطقة. نطلب منك الاهتمام الجدي والفعلي بهذه المطالب وشكراً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير السياحة.

وزير السياحة: دولة الرئيس، حضرة النواب الكرام،

أريد أن أوضح ما هي علاقة المجلس الوطني للسياحة بوزارة السياحة وخاصة ان رئيس مجلس السياحة الزميل الشيخ حبيب كيروز هو غير موجود معنا الآن.

انشئت المفوضية العامة للسياحة سنة ١٩٤٨، وارتبطت مباشرة بوزير الاقتصاد، وتمتعت بالاستقلال الذاتي من الناحيتين الإدارية والمالية، ولم تكن تطبق عليها القاعدة السنوية على الاعتمادات التي تفتح مع الموازنة. وكان المفوض العام للسياحة يختار الموظفين والمفتشين السياحيين ويحدد صلاحياتهم بمرسوم بناء على اقتراحه. وقامت المفوضية العامة للسياحة بإنشاء اعمال سياحية كثيرة وهامة، لان القانون أعطاها المرونة اللازمة والتحرك والتفرد الذي ساعد مساعدة مباشرة في تحقيق المشاريع الناجحة مثلاً. فتح مكتب للاستعلام، كازينو لبنان، المدرسة الفندقية المصعد الكهربائي في الارز، التسليف الفندقي المنشورات الدعائية المختلفة، تطبيق قانون الاستثمار للمؤسسات السياحية، وخاصة الفنادق والمطاعم.

وفي عام ١٩٥٩، صدرت المراسيم الاشتراعية فجعلت من المفوضية العامة للسياحة مصلحة ادارية عادية، تتبع وزارة الارشاد والانباء والسياحة. هذا ما جمد نشاطها، واصبحت على هامش تطور السياحة في العالم وفي لبنان، وفي عام ١٩٦٢ انشئت جمعية خاصة دعيت بالمجلس الوطني للسياحة برئاسة الاستاذ شارل حلو (فخامة الرئيس السابق) واعتبرت بموجب المرسوم ٩٠٨٩ من الجمعيات ذات المنفعة العامة، بقيت المفوضية للسياحة على هامش السياحة وأصبحت كل الصلاحيات الحقيقية بيد المجلس الوطني للسياحة والاعتمادات له وفيرة. عام ١٩٦٦ انشئت وزارة السياحة ونص قانون إنشائها على ان يكون لديها الصلاحيات المتعلقة بالسياحة

ونقلت صلاحيات المجلس الوطني للسياحة حكماً للوزارة وجاء الوزير الاستاذ ادوار حنين وزيراً للسياحة ١٩٦٧ ليطبق النصوص حرفياً، وبين الرأيين والنظريتين كان الحل اللبناني وهو صدور المرسوم رقم ٧١٤٧ بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٧ الذي نظم العلاقة بين الوزارة والمجلس، فكلف المرسوم المجلس ان يقوم على حساب وزارة السياحة بالشروط التالية:

اولاً - تجهيز واستثمار المشاريع السياحية التي تتولاها الوزارة، وأن يضع الخرائط والتصميم اللازمة، ويعرضها على وزير السياحة ضمن حدود الاعتمادات المرسودة، وله ان يستثمرها او يعهد باستثمارها للغير بعد الحصول على موافقة وزير السياحة.

ثانياً - الدروس والتوظيف:

وضع الدروس والأبحاث المتعلقة بالسياحة ووضع الإحصاءات والدراسات السياحية، ورفعها إلى وزير السياحة مقرونة بالاقترحات الكفيلة لانماء السياحة وازدهارها.

ثالثاً - استقبال الشباب:

كل ما يتعلق باستقبال الشباب وتأمين إقامتهم وتجولاتهم.

رابعاً - الدعاية في الخارج:

تصميم ووضع المنشورات، متابعة إدارة المكاتب السياحية القائمة حالياً، وإنشاء تنظيم المكاتب المستحدثة التي تقرر وزارة السياحة تأسيسها في مختلف البلدان.

كيف تطبق الوزارة الرقابة على المجلس؟ وكيف هي مسؤولة عن أعمالها؟

أولاً - على المجلس الوطني أن يضع في بحر كل سنة برنامج عمل، ويعد مشروع الموازنة التي يرفعها إلى وزير السياحة في مهلة أقصاها شهر أيار، وللوزير أن يقر الموازنة كلياً أو جزئياً.

ثانياً - يمارس المجلس أعماله تحت مراقبة وزير السياحة المباشر، ولهذه الغاية يقوم المدير العام للسياحة بحضور جميع جلسات مجلس الإدارة، ويدعى مفوض الحكومة لدى المجلس، ويوجه الوزير خطياً جميع توجيهاته بواسطة مفوض الحكومة (أي المدير العام للسياحة) ويحيل مفوض الحكومة طلبات المجلس إلى الوزير ويعلمه عن سير الأعمال بدون تأخير،

أما بالنسبة لما قاله الأستاذ يوسف حمود المحترم، إن الوزارة تدفع عدة مساعدات لجمعيات غير معروفة أو وهمية، فاطلب من الزميل الكريم أن يقول لنا حرفياً من هي هذه الجمعيات. كما أريد أن اوجه كلمة للزميل الكريم منير أبو فاضل فيما يختص بمعاملة الاستملاك التي أشار إليها في بشامون. إن هذه المعاملة جاهزة وقيد التوقيع وإن شاء الله لا يمضي هذا الأسبوع حتى يكون قد تم التوقيع.

أما فيما يختص بالنظافة العامة، وتنظيف الشواطئ، نهار الخميس سيعقد اجتماع في وزارة السياحة وبحضوري شخصياً لمعالجة هذه القضية وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ يوسف حمود المحترم.

يوسف حمود: لقد تطرق الزميل إلى عدة مواضيع إنما معالي الوزير، لم يلفت نظره، ويا للأسف الشديد إلا إلى نقطة واحدة كنت أتمنى أن أكون في قاعة محاضرات واستمع إلى بيان وزاري بدأ سنة ١٩٦١ مدافعاً عن أسلافه وليس عن نفسه.

هنالك أشياء كثيرة يا معالي الوزير، هنالك ٣٥٠ ألف ليرة لبنانية تصرف سنوياً على مهرجانات بعلبك، وتعطي المهرجانات ما لا يقل عن ٣٥٠ ألف ليرة. وهكذا يصبح المبلغ ٧٠٠ ألف ليرة لبنانية. دفعت أموال كثيرة يا معالي الوزير، وحسابات الوزارة، وزارة السياحة، تبين هذه المبالغ التي أنفقت على مؤسسات سياحية في هذا البلد. كم كنت شاكراً لمالك أو انك كما بدأت محاضرتك من ١٩٦١ أن تذكر الأموال التي هدرت على مؤسسات غير موجودة ولا أزال أقول موجودة.

الرئيس: الباب التاسع عشر - وزارة السياحة.

الجزء الأول

الفصل الأول: المديرية العامة للشؤون السياحية

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ١١٠٤٥٠٠ ل.ل. من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: حضرات الزملاء.

لدي اقتراح بإضافة مبلغ ٧٥ ألف ليرة لبنانية على موازنة وزارة السياحة.

البند ٧ - مساهمة ومساعدة للمدرسة الفندقية، لإدارة وتشغيل مطعم القلعة السياحي في طرابلس.

والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء المحترم.

رئيس مجلس الوزراء: مع اهتمامنا بالموضوع والموافقة على رأي الزملاء، بأن الحكومة يجب أن تقوم بهذا العمل، أتمنى أن لا ندخل هذا المبلغ اليوم بالموازنة، ونحن سنتدبر المبلغ للقيام بالواجب.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: اشكر الحكومة على موقفها الإيجابي، أرجو أن تتدبر المبلغ من الاعتمادات طارئة الذي يبلغ عشرة ملايين ليرة يوزع في مجلس الوزراء.

الرئيس:

الفصل الثاني

المديرية العامة للآثار

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ٨٤٠٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: الكلمة لحضرة الأستاذ رينه معوض المحترم.

رينه معوض: سأتكلم بموضوع يتعلق بكل الموازنة، فالمطلوب من جميع النواب هو زيادة الاعتمادات وخاصة

فيما يتعلق بالبند ٢٢ إنشاءات - صفحة ٢٧٨ هذا البند هو ٢٠٢٥٥٠٠٠ ليرة لبنانية موزعة على طرقات دولية ورئيسية ومباني وجسور الخ.

الطرق الدولية ٣ ملايين ليرة.

الطرق الرئيسية والثانوية ٢,٥ مليون.

طرق محلية ١,٥ مليون.

طرق داخلية ١ مليون ليرة.

في السنة الماضية كان هذا المبلغ مجموعاً تحت فقرة واحدة. هذه السنة فصلت الاعتمادات وأصبحت الطرق الرئيسية والثانوية منفصلة عن الطرق المحلية والداخلية. والسبب أن المبلغ المرصد لو بقي تحت فقرة واحدة لحرمت الطرق الرئيسية، لأن الاعتمادات كانت ستصرف على الطرق المحلية والداخلية، وكانت هذه الاعتمادات توزع من قبل النواب بموجب لوائح تسلم إلى الإدارة المختصة ضمن مهلة شهر على الأكثر من تاريخ نشر قانون الموازنة. على أن لا يقل الاعتماد عن ألف ليرة لبنانية حتى لا يرصد مئة أو مئتا ليرة، لأنه يصعب على الإدارة تنفيذ طرق بمئة أو مئتي ليرة لبنانية، هذا إذا كان الطريق يحتاج إلى تزفيت فقط. أما إذا كان من موجب للتخطيط والاستملاك والشق فيجب أن لا يقل الاعتماد المرصد للطريق عن أربعة آلاف ليرة لبنانية حتى تتمكن الإدارة من التلزم. هذا ما اعتمدناه هذه السنة، كما اعتمدناه في السنوات السابقة. وصدقنا على هذه الأسس في اللجنة المالية لأنها غير موجودة في النص الأصلي، إذن النص المعمول به هو أن يوزع حضرات النواب هذه الاعتمادات مع الفصل بين الطرق الرئيسية

والثانوية، وبين الطرق المحلية والداخلية، على أن تقدم اللوائح إلى وزارة الأشغال العامة خلال شهر من تاريخ نشر الموازنة.

وتكون حصة كل نائب للطرق كما يلي:

الطرق الرئيسية والثانوية ٣٠ ألف ليرة لبنانية.

وكنا في اللجنة المالية قد تمنينا على الحكومة زيادة اعتمادات الطرق الثانوية والداخلية والرئيسية والمحلية من خمسة ملايين إلى ١٢،٥ مليون، أي بزيادة ٧،٥ مليون ليصيب كل نائب ١٥٠ ألف ليرة. وسلمنا التمني لدولة الرئيس صبري حماده ومعالى وزير المالية، حتى تأتي هذه الزيادة عن طريق مجلس الوزراء وفقاً لقانون المحاسبة العمومية، وقد علمنا من معالى وزير المالية بأن الاعتمادات المخصصة للطرق زادت ١،٥ مليون وأصبح يصيب كل نائب ٤٨ ألف ليرة للطرق المحلية والداخلية و ٣٠ ألف ليرة للطرق الرئيسية والثانوية. أي إن حصة كل نائب للطرق هي ٧٨ ألف ليرة لبنانية. ولا شك أن جميع المناطق بحاجة إلى اعتمادات للطرق ولا ادري بما يمكن أن يجود علينا به معالى وزير المالية بعد، ولا يمكن لأحد أن يستغني عن أي مبلغ للطرق في منطقته. ولكن المهم أن هناك مشروعاً تقدم به حزب الكتائب يجب أن يدرس في اللجان ومع حضرات النواب. وهذا مشروع ينص على تحسين شبكة الطرق في لبنان بشكل فني وحديث على أن تدفع التكاليف سنوياً. ونحن على استعداد لدرسه بكل جدية.

وأخيراً أرجو حضرات النواب الجدد أن لا يضعوا اعتمادات الطرق المخصصة لمناطقهم إلا على أماكن قابلة للتنفيذ، خوفاً من تدوير هذه الاعتمادات سنة بعد سنة دون أن يستفيدوا منها.

أرجو من النواب، زملائنا الجدد أن يسمعوا هذه النصيحة، ما يعودوا ينصدموها بالمستقبل. يعني الطرقات القابلة للتنفيذ يضعوا لها اعتمادات، لانه من قبل التنفيذ، وما متقدر نقول للناخب وضعنا لك الاعتماد وستبقى دون تنفيذ. يعني الطريق لازم لها تخطيط واستملاك وعم تضع لها ألف ليرة. إذا مش ممكن تنفيذها فنياً عم تتعذب. أرجو دولة الرئيس صبري حمادة، الذي هو ابن الجبل اللبناني ويعرف مشاكل الطرقات، هالطرقات الرئيسية تسميتها، هالمرسوم صار قديم تخطاه الزمن، ما بقى نقدر اليوم في كل منطقة صار في عدة طرق رئيسية. صار بيسوى يندرس على الوضع الحديث ونرى إذا كان يمكن تعديله حتى يضاف له، طرقات رئيسية، حقيقة رئيسية، لكنها غير واردة. وأرجو من دولة الرئيس أن يعاد درس هذا الموضوع وتضاف الطرق الرئيسية إلى المرسوم هذا كل ما أردت أن أقوله. وآخر كلمة في هذا الموضوع، حذفنا مادة بقانون الموازنة تقول «خلافاً لأحكام المادة ١٣٤ من قانون المحاسبة القانونية تتعلق بتزفيت الساحات العامة. هذه المادة حذفناها وأصبحت المادة ٢٦ حتى تتمكن الوزارة من أن تشتغلها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب الأستاذ موريس زوين.

موريس زوين: فكأننا نحن محرومين من كل منافع الدولة. وانحرمنا فعلاً لأنه من عشرين سنة حتى اليوم لم يعمل أي طريق ولم يوسع أي طريق ولم يتحسن طريق. لا بل، في المدة الأخيرة صار طوفان وسدت العبارات فطلبنا فتحها كي لا تعطل الطرقات الموجودين نحن فيها. جلوبونا بان فتح العبارات يكلف خمسين ألف ليرة، على الطريق الرئيسية التي تؤدي من غزير الى يحفو، والخمسون ألف ليرة غير موجودة في الموازنة.

معالي الوزير، تأملنا انه في الموازنة نتمكن من أن نفتح العبارات وجدنا انه لا يوجد إلا ثلاثين ألف ليرة للطرق الرئيسية. ولا يوجد عندنا في المنطقة إلا طريق رئيسية واحدة. كانت حال الفتوح المضافة الى جبيل مثل بعضها. جبيل محرومة ونحن محرومون. فنرحوك يا معالي الوزير أن تأخذ بالمبدأ المأخوذ به سابقاً. في مناطق محرومة. وهذه المناطق المحرومة لازم تتخصص أكثر من المناطق المستفيدة من النعم ومن خيارات الدولة فالمناطق المحرومة معروفة. وأنا اعتقد بأن منطقتنا تستحق بأن تعتبر من المناطق المحرومة فإذا كنتم تريدون زيادة الاعتمادات المخصصة للطرق الرئيسية حتى نتمكن من فتح العبارات على الأقل، لأنه إذا لم تفتح العبارات تخرب الطريق الرئيسية.

يا دولة الرئيس - كانوا معتمدين من مدة أن يخصصوا المناطق المحرومة بزيادة عن المناطق التي كانت تستفيد سنوياً من التحسينات فإذا كنت تريد يا معالي الوزير أن تخصص للمناطق المحرومة مبلغاً يمكن المنطقة المحرومة من أن تعمل شيئاً بالنسبة للطرق الرئيسية. لان الثلاثين ألف ليرة لا تكفي، هل من الممكن يا معالي الوزير أن يخصص مبلغ مليون ليرة للمناطق المحرومة لكل واحدة منها مائة ألف ليرة حتى تنصفوها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب الأستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، سمعنا قبل قليل عدداً من الزملاء يطلب تنشيط السياحة وقد شددوا جميعاً على وجوب إعطاء هذا الموضوع الأهمية الكبرى التي تجعل فعلاً من السياحة المورد الرئيسي لزيادة الدخل القومي. ولكن كيف يجوز أن نتحدث عن تنشيط السياحة وحالة الطرقات في لبنان على ما هي عليه. ونحن نعرف أن السائح يقضي أكثر أوقاته مع الطريق، وعلى الطريق وإن الأثر الذي يبقى في نفسه، هو الأثر الذي تتركه تلك النزهة، فإن كانت نزهة في الطريق كلها حفر، وفي طريق ضيق، يعيش معها على أعصابه، فلن يكن الأثر حسناً على الإطلاق. هذا مع العلم أن ربع لبنان ينتقل في كل يوم عبر تلك الطرقات. وقد استمعنا نهار أمس الى الزميل الأستاذ احمد اسبر يطالب بتشديد العقوبة على السائقين. نحن مع تشديد العقوبة على السائقين ولكن هل

أن المسؤولية، مسؤولية الحوادث التي تطالعنا بها الصحف كل يوم، تقع فقط على السائقين، أو إنها فعلاً تقع على تلك الطرقات الضيقة التي لا يمكن أن تتسع لسيارتين معاً في أكثر المناطق.

دولة الرئيس، كلنا مسؤولون عن حوادث السير، كلنا مسؤولون، نواب وحكومة. لا يمكن أن تبقى الطرقات مصنعة للجريمة، مصنعة للقتل، أن طرقاتنا هي فعلاً بحد ذاتها صناعة للموت. لا يمكن في كل يوم أن تهدر الأرواح، لأننا نحن نهمل لأي سبب من الأسباب أن نضع حداً لسبب القتل هذا، لو كان لغير قصد. هناك إجماع، يا دولة الرئيس أن بإمكاننا أن نتجنب أن يقع عندنا أي حادث سير، أو أي نسبة ضئيلة للغاية. إجماع، في هذا المجلس حول هذا الموضوع الهام بالنسبة لنا، إجماع، وهذه إدارة الشعب واثم تقولون ونحن نقول إننا في ظل حكم ديموقراطي يجب أن نأخذ بالإرادة الشعبية. هذه الإرادة التي تتجلى بهذا الإجماع، من الواجب أن نقف عندها.

أثناء درس موازنة الأشغال العامة في اللجنة المالية، واليوم، تمثينا على الحكومة أن تجد الوسيلة من أي مصدر كان، لكي تغطي جميع طرقات لبنان بالايدياليت فتتجنب كذلك حوادث التزلق، الباتيناج. وان تجد أيضاً الوسيلة لتوسيع الطرقات، وهذا مشروع حيوي ولا بد منه. وهو سيبقى عشرات السنين، فلماذا لا تعتمد الحكومة الى إنتهائه دفعة واحدة، حتى بواسطة الاستقراض من أي بنك دولي أو محلي. ولكن يجب أن تنهى هذه القضية.

لقد حدثكم الزميل الأستاذ رينه معوض بأننا تقدمنا بتوصيات، واهم توصية هي أن نبنى المشروع الموجود في ادراج وزارة الأشغال العامة والقاضي بأن نغطي جميع طرقات لبنان بالايدياليت ونوسعها. وذلك يكلف مبلغ ٩٠ مليون ليرة. هل من المستحيل أن نجد هذا المبلغ، دفعة واحدة كما نقول ونسدهد أقساطاً ونهني هذه المشكلة التي هي بالنسبة إلينا فعلاً المشكلة الأولى؟

كل نائب يريد أن يحقق شيئاً مهماً في منطقته، فانه يريد قبل كل شيء أن يحقق الطريق إننا نطالب في كل أسبوع وفي كل يوم: حققوا لنا الطرقات ولا نريد منكم شيئاً آخر. نطلب إليكم بالاحاح أن تنزلوا عند الرغبة الشعبية والرغبة النيابية الاجتماعية وان تجدوا وسيلة لتضعوا حداً لهذه المتطلبات المتكررة فتجدوا المال من أي مصدر فنهي القضية ونجنب البلد هذه الضحايا وهذه العيشة التي يمارسوها في كل يوم، مواطنين وسائقين.

ما من يوم إلا ونعيش على أعصابنا، في كل مرة يريد واحد منا، أو كل مواطن أن يقصد منطقته، فهو يقضي طريقه، وهو فعلاً عائشاً على أعصابه. كذلك نريد أن تتجنبوا هذه المأساة، وهذه هي رغبة نيابية إجماعية من الواجب، على ما اعتقد، أن يؤخذ بها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده:

دولة الرئيس، أود أن ألفت نظر الزملاء وحضرة معالي وزير الأشغال العامة، وهو طبعاً مطلع ولكن اكتشفت أن الاعتمادات طلب تدويرها لهذه السنة، فيما خص الطرقات الدولية ٤٤٤،٢٦٦ ليرة. أما للطرقات الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية ٣٧٨،٧٢٧، ٤ ملايين ليرة. إذاً، نرجو أن لا تدور من سنة الى سنة هذه القيمة، لماذا دورت هذه القيمة، لماذا لم تصرف هذه الاعتمادات؟ أنا أقول ليس الحق على الإدارة وليس على الوزير الجديد، الحق على الحكومة أو بالأحرى على مجلس الوزراء لماذا؟ لان في ملاك وزارة الأشغال العامة ملحوظ ١١٠ مهندسين. يا دولة الرئيس على ١١٠ مهندسين لا يوجد في الملاك إلا ٣٤ مهندساً. إذاً، عملياً عدد المهندسين ناقص وربما هذا هو السبب، إلا إذا كان السبب أن الوزير ما عم يمضي البوسطة. أنا بعرف ومن واجباتي أن أقول إن الاعتمادات التي دورت ٤ ملايين و٨٢٨ ألف و٩٩٣ ليرة لبنانية. إذاً، تقول الإدارة، أنا ليس بإمكانني أن اصرف الاعتمادات المدورة التي تقارب ٥ ملايين ليرة ونصرف هذه السنة أيضاً ٥ ملايين ليرة، أي عشر ملايين ليرة.

إذاً، نحن ليش عم نطالب زيادة بالاعتمادات. فإذا صبري بك بعرف الإدارة احسن منا كلنا بسبب انه موجود بهذا المجلس من زمن طويل ويعرف كل الطرق لتنفيذ الموازنة اكثر مني على كل حال. على كل في طريقة بسيطة شو بيطلع لكل قائممقامية مثلاً من طرقات رئيسية وطرقات محلية وداخلية. فنلزم للملتزم واحد على شروط. ولكن هنالك كشف، يا سيدي هنالك مشكلة: لما منععمل عملية التلزم وكلنا أصبحنا خبراء بخفايا التلزم وما يمشي مع التلزم، بيصفي إذا نحن حاطين ٨٠ ألف ليرة بن حصّة الملتزم والورشة البدو يعملها الملتزم... بالإدارة أو خارج الإدارة وشاف أن الملتزم الآخر هو بدو يأخذ الالتزام، علمك أنه النائب مبسوط ٨٠ أو ٩٠ ألف ليرة ولما بيعجي على الأرض وقت التعبيد والتزفيت بيصفوا عشرين ثلاثين ألف، إذا رجعنا لحكمة وعبقريّة صبري بك كيف رح يقدر يحاسب على هذه الأموال التي رح يحصل عليها النائب من هذا الباب، أو بطريقة زيادة عدد المهندسين، أو بالتراضي مع لائحة من الملتزمين الاوادم. طالما في عدة قائممقاميات وعدة أنواع، نوزع الملتزم نمرة ١ - يأخذ جبيل ونمرة ٢ - غيره. وربما بهالطريقة منحاظ بقدر الإمكان على هالاعتمادات.

لكن قبل كل شيء بدنا نشوف طريقة كيف بدنا نصرف الاعتمادات الجديدة، ونحن ما عم نقدر، لكن مين عم بيساوي الطرقات المحلية؟ الطريق المحلية يعني طريق القرية، وزارة الأشغال العامة ما عندها الإمكانيات لتصلح الطرقات أو تحدد الطرقات المحلية، ونحن الحصّة الضئيلة اللي تكرم علينا بها وزير المالية الجديد ونحن افكرنا انه بصفته نائب الملحقات بيشرع بهالامور اكثر من وزير مالية بيروت مثلاً. شفنا انه ما عم يتحسن ولو كان نائب كان سمعنا انه

ما عم يتحسن ولو كان نائباً كان لانو منعرف نحن الموازنة وصبري بك بيعرفها بيتحسس اكثر، وأنا بعرف انه بيقدر يدبر، اكثر مني، كيف الواحد بيقدر يزيد تقدير الواردات وكيف بيقدر يخفضها. هذا شيء قضية تقدير وما حد عم يرتبط.

وزير المالية: نحن عم نرتبط.

ريمون إده: يا سيدي بسمح لك ما ترتبط.

وزير المالية: مع الأسف بدي ارتبط، القانون بيسمح لي.

ريمون إده: لا، لا بيسمح لك التقدير.

لكن أنا أطلب بأن هالأربع ملايين، بإمكاننا نزيدها يا معالي وزير المالية، وجدنا حل، منأخذ من البند ٢٢ في صيانة الطرق والجسور وترميمها ٥ ملايين و٥٠ ألف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس لجنة الأشغال العامة السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، أنا مع نفس الملاحظة التي أبداها العميد ريمون إده لجهة الاعتمادات المدورة، ذلك أن هذه الاعتمادات ترصد أساساً لمشاريع غير مدروسة مما يضطر الإدارة إلى تدويرها للسنة التالية وليتسنى لها دراسة هذه المشاريع التي غالباً تدوم سنوات بدون درس، في حين أن هناك مشاريع كثيرة لدى الإدارة ومدروسة وغير متوفرة لها أي اعتماد ولتنفيذها. فإذا ما أردنا أن نخرج من هذه المشكلة، فإنني أرى أن تحول هذه الاعتمادات المدورة إلى المشاريع المدروسة. وأما بالنسبة للمشاريع التي لم تدرس فيلحظ لها اعتمادات للدرس وليس للتنفيذ، فضلاً عن إننا تصديقاً لكلام معالي وزير الأشغال إننا كنواب نرصد مبالغ زهيدة ٤٠٠ ليرة و٥٠٠ ليرة و٧٠٠ ليرة و٨٠٠ ليرة. أنا رأيت هذه الاعتمادات، وغالباً نرصد المبالغ بنسبة ١٠٠٠ ليرة إلى ٢٠٠٠ ليرة والإدارة مضطرة إلى تحضير ملفات الدروس على أساس كل اعتماد على حدة، مما يضطرها إلى تدوير الاعتمادات وعدم تنفيذها.

أولاً، أنا مع زيادة المبالغ المخصصة للنواب. وثانياً، على أن يقل الاعتماد عن مبلغ ٣٠٠٠ ليرة كحد أدنى. واعتقد أن ٥٠٠٠ ليرة يكون أفضل.

وإذا كنا نرتضي رصد ألف ليرة معناه إننا نضحك على الناس، لان هذه الألف ليرة لا تنفذ. إذا كنتم تريدون تنفيذ اعتمادات فأقله ٣٠٠٠ أو ٥٠٠٠ ليرة، ولا تنفذ إذا كانت ١٠٠٠ ليرة.

دولة الرئيس، أما لجهة الأربعة ملايين ليرة التي أشار إليها حضرة العميد ريمون إده فإنني اقترح تحويلها إلى مشروع المدارس المجمعة، لأننا نستفيد منها بصورة سريعة. الأربعة ملايين ليرة المدورة والتي لا تنفذ ولا تزال تدور.

إنما الموضوع الذي يهمني أن ألفت نظر الحكومة الكريمة إليه، هو موضوع الطرق بصورة عامة.

الرئيس:

حضرة الزملاء، إذا لم ينته درس بنود الموازنة الليلة، فمعناه أن انتهت الدورة. أرجوكم الاستماع لبعضنا، وإذا أمكن الاختصار.

حضرة الزملاء، الملاحظات العامة التي أبديناها في المناقشة العامة والتي نبديها الآن في مناقشة كل وزارة على حدة، لا يمكن أن يؤخذ بها في هذه الموازنة بالذات. وهذه الملاحظات، إذا أخذ بها، نأمل أن يؤخذ بها في الموازنة المقبلة، وكما اقترح الرئيس رشيد كرامي، ستعتمد رئاسة المجلس إلى تكليف الدوائر المختصة في جمع هذه الرغبات والمقترحات والآراء التي أبديت وتقديمها للسلطة التنفيذية المختصة حتى يؤخذ بها في إعداد الموازنة المقبلة. ويمكن للمجلس أن يفرض هذا الموقف وهذا الرأي إذ اجمع فعلاً على اتخاذ موقف موحد من هذه المقترحات.

لذلك أرجو الاختصار في صدد المقترحات العامة اليوم، لأنه لا يمكن أن يصل إلى نتيجة معينة ملموسة. كل ما في الأمر أنه يمكن أن تتأخر الجلسة ويطول بنا الوقت، ولا سمح الله يفقد النصاب وحينئذ نصبح أمام الأمر الواقع ونحمل نحن جميعاً كمجلس تشريعي المسؤولية فما لو صدرت الموازنة بمرسوم.

حسين الحسيني: متابعاً - دولة الرئيس أن الاقتراحات التي نرجو الأخذ بها هي بموضوعنا الحاضر وبموضوع مناقشة وزارة الأشغال العامة، والموضوع الذي يهمني هو نسبة التوزيع على النواب. فالقاعدة أن يتم التوزيع على أساس ٨٣ نائباً، ذلك لأنه يستثنى من التوزيع نواب مدينة بيروت، وعلى أساس أن هناك بلدية هي بلدية بيروت تقوم بجميع أعمال الطرق في مدينة بيروت، وعلى أساس أيضاً أن مدينة بيروت تحصل على نسبة من عائدات البلديات نسبة كبيرة جداً، تمكنها من القيام بهذه الأعمال، فضلاً عن أن المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥ تاريخ ١٩٤٠ قد خصص مدينة بيروت ومدينتي طرابلس والميناء بالامتيازات ذاتها، مما يجعلني أؤكد على وجوب وضرورة استثناء نواب مدينة بيروت ومدينتي طرابلس والميناء من التوزيع. وقولي هذا ليس ضد مدينة طرابلس، ذلك لأننا بالأمس قد أضفنا ٢٥ مليون ليرة لأوتوستراد طبرجا - طرابلس بمبادرة شخصية منا، وليس بطلب من نواب طرابلس.

فترجو تعديل الفقرة العائدة لهذه التوزيعات بحيث لا تشمل نواب مدينتي بيروت وطرابلس والميناء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أمين الجميل.

أمين الجميل: دولة الرئيس، أولاً، في قضية وزارة الأشغال يوجد مبلغ. السنة الماضية، رصدنا ١٧٥ مليوناً. إذا أضفنا المبالغ المدورة، صرف منها في نهاية السنة ٨٢ مليون ليرة. إذا تقريباً، نصف المبالغ المرصدة في وزارة الأشغال العامة.

نريد أن نعرف السبب لذلك، وإذا كان هناك تقصير من قبل الوزارة فتمنى على مدير عام الوزارة الذي نحترم، أن يتقدم بمشروع إعادة تنظيم الوزارة لانه على معرفة بالمشاكل التي يعاني منها.

ثم هناك موضوع خطر جداً، هو موضوع الأراضي المجمدة بموجب الأوتوستراد المنوي تنفيذه، الأوتوستراد الجديد بين بيروت - طرابلس، وبتصريح من مدير عام التنظيم المدني بأن هناك أراض ستجمد بمبلغ قدرة ١٥٠ مليون ليرة في المتن الشمالي، من جراء الأوتوستراد الذي تخطط الآن في مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية.

فنود أن لا تتكرر العادة وتجمد تلك العقارات لعشرات السنين ولا نعلم إلى التعويض على أصحاب هذه العقارات. فتكون هذه جريمة بحق المنطقة وبحق أهالي المنطقة، ستجد من العمران فيها وستؤدي إلى خراب بيوت أهالي المنطقة، وهذا بتصريح من مدير عام التنظيم المدني بالذات.

أما فيما يتعلق بتوزيع الاعتمادات في المناطق، فأود أن أوضح بأن هناك طرقاً في المتن الشمالي تشبه الدهاليز، وأتعبج كيف تمكن دولة رئيس مجلس الوزراء أن يصل إلى برمانا منذ فترة وجيزة، كيف توصلت الكاديلك أن تصل إلى برمانا للشوارع الضيقة الموجودة هناك. وطريق برمانا، وطريق بيروت بكفيا، وطريق بسكتنا أصبحت غير صالحة حتى لسيارات الخيل، إذ انه إذا أردت أن تصعد إلى بسكتنا أو برمانا أو بكفيا والتقت سيارتان فليس بالإمكان أن تمر إحداها. ثم أود أن اطلع على كيفية التوفيق بين مصلحة المياه ومصلحة الكهرباء وإدارة التلفون في شق الطرق إذ أننا نرى في فترة ما أن الطريق تشق لمصلحة الكهرباء، وفيما بعد تعود وتشق لمصلحة التلفون، وفيما بعد لمصلحة المياه، فأين التنسيق ما بين تلك الأعمال؟

ثم، كلمة أخيرة، إنني أؤيد ما جاء على لسان الزميل الشيخ مخايل الضاهر بموضوع حوادث السير. وأتمنى أن نعتمد أسوة ببلاد أخرى تسجيل المخالفات مخالفات السير على إجازات السير بالذات. إذ أن تكرار المخالفات يؤدي إلى سحب رخصة السير. بهذه الطريقة نكون قد أجبرنا السائقين من التقيد بأنظمة السير وخاصة بالمرور على الإشارة الضوئية. وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، الغاية في إيجاز ما انقل إلى الحكومة ما يعبر عنه أبناء الشوف من احتياجات حياتية مرتبطة كقضايا مطلبيه وحياتية، مشاكل المياه والهاتف والكهرباء، بصرف النظر عن ترابط مثل هذه المشاكل المطلبيه.

وبمعروض البحث في الموازنة وزارة الأشغال أود أن الفت النظر بإيجاز إلى بعض ما ورد من

صرخات من خلال ملحق النهار الذي يقوم بتحقيق جدي عن القضايا وفي المناطق المختلفة حول احتياجات بعض المناطق المختلفة. يرافق مثل هذه التحقيقات تصوير وتحقيق مع أبناء القرية. بالإضافة إلى هذا الملحق هناك صحيفة خاصة تصدر اسمها صوت الشوف أيضاً تستعرض هذه الاحتياجات. وخصوصاً تشير بشكل مبدئي، أولاً، إلى قضية الماء. صرخات كلها، الماء، الماء، ولكن هنا إشارة إلى بعض ما ورد في بعض العناوين هناك. عنوان غرائب وعجائب بدون استثناء.

طريق شحيم - القلعة، يطالب الأهالي هناك، وهذا شيء شهدته شخصياً بإكمال هذا الطريق الحيوي، لأن الناس حالياً يصعدون إلى داريا وعانوت. يعني من الانتقال من قلعة شحيم إلى شحيم، يقومون بسفرة خلال ثلاث قرى، وهي نفس القرية.

واجب أيضاً أن ألفت مدير الأشغال إلى القلعة لأنه يجوز أن أعود لمراجعته بها.

من قلعة شحيم لشحيم يضطر أبناء شحيم أن يمروا خلال ثلاث قرى ليصلوا إلى قلب القرية. وبنتيجة تحقيق جدي أيضاً، أن الطريق الذي يربط شحيم بقرى الإقليم، يعني مزبود وكترمايا وعانوت إلى قرية بسابا. هذه الطريق ممر كانت تعبر عليه القوافل أيام الأتراك، ولا يزال كما هو، إلا إذا اعتبرنا أن رشة بالزفت قد أرسله إلى القرن العشرين تعبير يفيد، أن المياه تآكل من هذا الزفت بشكل تبرز نتؤات تنهش من دواليب السيارات فيصل بصعوبة جداً، الشخص الذي يريد أن يتنقل في الطرقات في هذه المنطقة.

حضرة مدير وزارة الأشغال العامة وقف على الحادث الذي حصل في البيرة. حيث أقدم أهالي البيرة على قطع الطريق واحتجاز آلتين. في تشرين الأول ١٩٧٢ تظاهر حوالي ٥٠٠ شخص رجالاً ونساء من بلدة البيرة قضاء الشوف وقطعوا الطريق العام المؤدية إلى هذه البلدة بالحجارة واحتجزوا الشاحنة ذات الرقم ٧٠٨١٤ وحاملة زفت رقم ١٤ تابعين لمصلحة الصيانة المركزية في وزارة الأشغال العامة وذلك احتجاجاً على عدم إكمال تعبيد طريق هذه البلدة بالإسفلت، في الوقت الذي استؤنف العمل في ورشة الأشغال العامة من مدخل البيرة يعني بمجدل معوش بدأوا بالشغل ووقفوا مع العلم أن القضية تستلزم مسافة بسيطة من أجل إنهاء العمل. طريق البرجين كما الإشارة بالوقت الذي يربط هذا الطريق، إقليم الخروب بالدامور وبيروت يشبه بشكله وحجمه ثعباناً رقيقاً. وبالحقيقة إذا مر أحد من المسؤولين من هناك إما بشكل ثعبان أو بشكل زاروب سواء قرية البرجين أو الشارع في عانوت أو في مزبود. وحضرة مدير الأشغال العامة على علم بهذا التفصيل. طريق عماطور - جزين التي شقت منذ أيام الأتراك العثمانيين ما تزال هي هي دون تغيير. طريق شحيم - صيدا، أيضاً شقت في عهد السلطان عبد الحميد

والسلطة العثمانية، حسب تحقيقات أجرتها النهار والأنوار وصوت الشوف. هذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. طريق المختارة. بكمه ١٥٠٠ متر. انتهى هنا دون أن أتوسع بالتفصيل لأن الغاية إعطاء مثل من خلال أحداث لتساند كلها وتثبت مدى احتياج هذه المنطقة للطرق والماء والكهرباء قبل قضايا السياحة والآثار. الاحتياجات البدائية الأساسية. شقت طريق المختارة - بكمه - وكانت الجبهة قد زادت مدير الأشغال العامة في سنة ١٩٤٨. وهذا الطريق تتناول طريق المختارة - الخريبة عماطور - بعدران - نيحا - النبي أيوب - طلعة فخر الدين. وهنا يمكن الالتفاتة الخاصة إلى هذا الطريق لتأتي كثمرة تكامل في إنماء هذه القرية من هذه الناحية وتلبية احتياجاتها بصرف النظر عن قضايا أخرى وردت. ويهمني أن ألفت نظر الحكومة لهذه المنطقة؟ منطقة خروب الشوف وبالنهاية هذه الأموال بغايتها التي توظف في مناطق تؤتي ثمارها للدخل الوطني يعود الازدهار فيها لمنطقة أو لأشخاص في منطقة دون مناطق أخرى.

في ضوء ما استعرضت أتبنى الاقتراح الذي بموجبه ترفع مخصصات النائب إلى ١٥٠ ألف ليرة لأن، خصوصاً نواب المناطق المتخلفة، ممكن يلبوا الاحتياجات الأولية في هذا المجال. مع لفت النظر، أن قضية الطرق تأتي بالشكل المهم جداً وهي متلازمة مع قضية المياه. وسأستعرض بالتفصيل مع معالي وزير الموارد المائية فيما يختص بقضايا المياه في إقليم الخروب والشوف بموجب عريضة تفصيلية لمثل هذه القضايا المطالبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، طالما أن هناك إجماع على أن في تنفيذ الاعتمادات التي توقع سواء أكانت بواسطة النواب أم بالوزارة العامة، فإننا نأمل من الوزارة والمسؤولين عنها أن يعتمدوا أسلوباً ما فنياً للتعجيل في التنفيذ وإذا كان بالإمكان التنفيذ بواسطة الفاتورة للطرق الداخلية فنتمنى على الحكومة وعلى معالي الوزير أن يعتمدوا هذه الطريقة من أجل التنفيذ.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الأستاذ رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، أنا أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى أمر هام جداً هو أننا طالما نلاحظ بعد أن تنتهي طريق من الطرق من التزفيت الكامل إذا باليوم التالي تحفر الحفر سواء للمياه أو للكهرباء أو للمجارير إلى آخره... هناك ترتيب على أساس أن هيئة تقدم إليها البرامج من مختلف الإدارات من أجل أن تنسق وأن تضع التخطيط اللازم لتفادي مثل هذه الأمور التي تكلف أموالاً كثيرة وتذهب هدراً. لذلك هذه ناحية قد تعترض ما تفضل به الأستاذ مخايل الضاهر إذ أنه ما الفائدة من مشروع لتزفيت طرق لبنان إذا كنا سنعمد بعد ذلك إلى تخريبها من أجل تنفيذ بعض المشاريع الأخرى. لذلك أرجو أن يكون هناك تنسيق تنقيد به الإدارة حتى نتفادي هذه المحاذير.

الرئيس:

نتابع التصديق على موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل.

الباب الثالث عشر: وزارة الأشغال العامة والنقل

الجزء الأول

الفصل الأول: المديرية الإدارية المشتركة

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ٦٤١٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس صبري حماده.

صبري حماده:

لقد شكوتم وشكوتكم كثيراً بأن هنالك طرقاً لا يمكن أن تسير السيارات عليها. والسبب في ذلك، أنتم أيها النواب المحترمون. وأقول لكم ما هو السبب. إن المبالغ التي أرصدت في موازنة سنة ١٩٧٢، وزعها حضرات النواب كما يريدون. وقد كانت النتيجة مائة ألف ليرة من جميع الموازنة لجميع الطرق الثانوية والرئيسية. والباقي للطرق المحلية. والطرق المحلية التي لا يمكن لوزارة الأشغال أن تنفذها مثلما يقسمها النواب في هذا المجلس. بألف وبألف وخمسمائة ليرة وألفين.

حضرة الزملاء المحترمين، الجهاز الهندسي الموجود في وزارة النافعة جعل لعمل ٢٠٠ أو ٣٠٠ طريق في كل سنة. وأما في هذه الموازنة، وبعد أن يقسم النواب المبالغ بالألف وبالألفين ليرة أصبح لدى وزارة النافعة خمسة آلاف طريق. لا يمكن للجهاز الهندسي ولا للطبوغرافيات أن يدرسوا هذه الطرق. عندئذ، إما أن يعطيها الوزير لشخص (خذ روح اعمل مثل ما بدك) بدون درس. يأكل النصف، يعمل أو ما يعمل. وإما أن تبقى في الموازنة تدور من سنة إلى سنة. الوزير هو المسؤول، حضرة الزملاء المحترمين، إذا أتى أحدكم إليه وقال له: الطريق الفلاني لماذا لا يصلح السير عليه؟ فماذا يفعل الوزير بعدما أخذتم مبلغ ٧٥ ألف ليرة. أن يكون لكل نائب مائة أو مائتين ليرة. فلا يمكن للنائب أن يخصص مبلغ ٧ آلاف ليرة لطريق أو إلى طريقين. النائب بموجب مهنته سيقسمه إلى سبعة أو عشر طرقاً.

حضرة الزملاء المحترمين، أنا اتشبت بأن يبقى المبلغ كما ورد في الموازنة، وأرجوكم أنا أعرف الذي يفيد والذي لا يفيد. مثل ما تريدون أن تقسمونهم لا يعملون شيئاً أنا اتشبت بأن تبقى للطرق الدولية ٣ ملايين ليرة. والطرق الرئيسية والثانوية كما ورد ٢,٥ مليون ليرة. وتوزع بمعرفة النواب. ولكن يجب أن يبقى الطريق الرئيسي والطريق الدولي محافظ عليه في التوزيع.

نعود إلى ال ٧٥ ألف ليرة. أنا اعتبر بأن حذف هذا المبلغ، يعني غير ثقة بي وأنا استقيل من الوزارة، استقيل لهذا السبب.

الرئيس: بالعكس، لازم يكون عندك ثقة بالنواب. على كل حال، لقد صوت المجلس ولم نعد نستطيع أن نبحث بهذا الموضوع.

حضر الزملاء

هذه القضايا لا يمكن معالجتها بهذا الشكل يا صائب بك. نحن هنا مجتمعون رسمياً. مجلس النواب مجتمع ليشرع حسب الأصول. هنالك اقتراح موقع، لنفرض من نائب واحد، الاقتراح يتلى، الاقتراح وقعه جميع النواب تقريباً. وتلى وصوت عليه، والنواب حريصون على المصلحة العامة بقدر ما الوزير حريص على المصلحة العامة.

- تصفيق -

معالجة هذا الموضوع لا يمكن أن تكون إلا على الصعيد القانوني.

الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: تفضل دولة رئيس المجلس وقال: إننا هنا نبحث الأمور على صعيد مسؤول ورسمي. فلنبحث هذا الأمر بهدوء وتفهم.

أنا تابعت ما جرى وما قاله دولة الرئيس والاقتراح الذي تقدم به الزملاء الكرام ولكن ألا يوافق معي دولة الرئيس بأنه قبل أن يطرح الاقتراح على التصويت، كان المناسب، والأصول والعرف يقضيان بأن تبدي الحكومة رأيها في الموضوع...

الرئيس: معنى ذلك أنكم تعطونا درساً بالأصول والعرف أيضاً ونحن نعرف الأصول وأنها نطبقها. لا يجوز ذلك ولن أقبل به. لا تعطي الحكومة الكلام إلا إذا طلبته. يمكن للحكومة أن تتقدم باقتراح تعلق فيه الأسباب التي تمنعها من أن توافق، ويمكن للمجلس أن يتراجع، ولكن ليس الآن.

رئيس الحكومة: هل تريد أن تسمح لي بأن أكمل كلمتي؟

الرئيس: إذا كنت تريد الكلام بموضوع صدقنا عليه وانتهينا منه، فلن اسمح لك بالكلام.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، إذا كان بهذه الطريقة بدنا ندير الجلسة. مش معقول نقدر نكمل.

الرئيس: أنا بدي أسألك أنت عن هذه الطريقة.

رئيس الحكومة: نعم، أنا أصر، أن العرف، وجميع النواب يعرفون ذلك، قائم إذا لم يكن دستورياً، فهو قائم بهذا

المجلس باستمرار. عندما يطرح أي اقتراح من هذا النوع تعطى الحكومة فرصة لإبداء رأيها. ولماذا؟ لأنني أقول ربما لو كان أتيح للوزير المسؤول أن يبدي رأيه قبل التصويت على الاقتراح، لكان كثيرون من الزملاء الكرام عدلوا عن رأيهم بناء على ما قاله.

ريمون إده: كلهم موقعين على عريضة. ومش مصيبة كبيرة.

رئيس الحكومة: أنا لا أريد أن انتزع من المجلس حق الاقتراح وحق التصويت. وأنا لا أريد إلا أن تكون كل حكومة وليس هذه الحكومة، أو أي وزير إلا أن يأخذ برغبة المجلس. ولكن متفاهمين بهدوء على الموضوع لا يجوز أن يشتت بنا الغضب فضيع عن الموضوع. ربما قد ولد هذا، أسلوب الإسراع في العمل. أنا لا أعارض المجلس فيما اقراه ولكن نقول ربما كان أمكن التفاهم على هذا مع الوزير المسؤول.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ أحمد اسبر.

أحمد اسبر: دولة الرئيس، من ناحية الأصول أقول إنه لا يجوز وقد صوت المجلس بالإجماع على هذا الاقتراح. ولكن تسجيلاً للواقع وللتاريخ: تلي هذا الاقتراح. وكان المفروض بعد أن تلي أن تطلب الحكومة الكلام وبالأخص الوزير المختص. ولكن بعد أن تلي تلاوة واضحة وصريحة. ولكن الوزير لم يطلب الكلام ولا الحكومة.

هنالك ٧٥٠ ألف ليرة للفقرة ٢ من البند ٢٢ تنص على فلش الطرقات الرئيسية والثانوية بموجب مذكرات من الوزير، (فلش عمومي). ماذا ارتكب هذا المجلس؟ قال إن هذا الفلش الذي هو مقرر، خلافاً، لما قاله الوزير على الطريق الرئيسية والثانوية التي تباكى عليها الآن، قال إن هذه الطرق هي ذاتها يعني الرئيسية والثانوية، ستفلش بالزفت بموجب ال ٧٥٠ ألف ليرة. ولكن بموجب لوائح من النواب: أي افتتاحات على صلاحية الوزير إلا إذا كان الوزير يريد أن يتصرف بهذا المبلغ على هواه وكيفه. وهذا نحن ما لا نريده ولا المجلس يريده. هذا هو كل ما في الأمر.

الرئيس: نبدأ بالتصويت على قانون الموازنة.

المادة الأولى: تحدد أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقّة عن السنة المالية تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٧٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٧٣ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: قبلت المادة السادسة والعشرون.

حضرة الزملاء، هناك اقتراح إضافة مادة على قانون الموازنة وهذا هو النص: كل مبلغ يسدد

لغاية آخر حزيران ١٩٧٣ من تكاليف مختلف الضرائب والرسوم بما فيها الرسوم البلدية والعقارية يعفى من غرامات التأخير المنصوص عليها في قانون نصوص تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها - المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٧ تاريخ ٥٩/٦/١٢ وتعديلاته وفي القوانين والأنظمة التي فرضت بموجبها التكاليف المذكورة.

الفكرة ترمي إلى الإعفاء من الغرامة كل من يسدد الضرائب لغاية حزيران ١٩٧٣.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

دولة الرئيس، الموضوع يتعلق بالغرامات. دلت الخبرة انه عندما نعفي المواطن من هذه الغرامة لا يندفع أكثر. طبعاً جواب المالية أنه إذا بقينا على هذه الخطة لم يعد أحد يدفع ويبقوا ينتظرون. والآن، وصلنا لهذا الوقت حتى اعتقد كل الناس أن هذا لن يتم والآن وضعت هذه المادة واعتقد أن الذي دفع دفع ولاحر مرة أعتقده يقبلها مجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

دولة الرئيس، درس هذا الموضوع في اللجنة المالية، وبينت حينئذ بإسهاب الأسباب الوجيهة التي تدعوني إلى رفض هذا الاقتراح، لأن اعتاد هذا المجلس الكريم واعتاد الناس معه بأن يعفي كل سنة أو سنتين المكلف من الغرامات عندما يتأخر عن الدفع، فاليوم نلاقي صعوبات كثيرة في تحصيل الضرائب لأن المواطن لا يأبه بالغرامات التي تترتب عليه علماً منه ويقيناً منه بأن هذه الغرامات سيعفى منها في يوم من الأيام بعد سنة أو بعد سنتين.

معالي الوزير. إذا لم تكن موافقاً. لا يمكنني أن اطرح هذا الاقتراح على التصويت، لأن الإعفاء من الغرامات كأنه زيادة في الأعباء.

المادة السابعة والعشرون - يعمل بهذا القانون اعتباراً من أول آذار سنة ١٩٧٣. من يقبل بها يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبلت المادة السابعة والعشرون الجداول الملحقه. الخ. . .

الرئيس: يتلى محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة السادسة من بعد ظهر الثلاثاء الواقع في ٧٣/٢/٢٧ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: ناظم القادري، كمال جنبلاط، فؤاد طحيني، طارق حبشي، راشد الخوري، عبدو عويدات، نجاح واكيم، نصري المعلوف، سورين خان اميريان، عزيز عون.

واعتذر السادة: امين الحافظ، ادوار حنين، بيار دكاش، حبيب كيروز، زكي مزبودي، فهمي شاهين، جبران طوق، محمد بيضون، الياس الخازن، عادل عسيران، سالم عبد النور.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام واصحاب المعالي الوزراء: نائب رئيس الحكومة الدكتور البير مخير، صبري حمادة، فؤاد نفاع، ميشال ساسين، جورج سعادة، خاتشيك بابكيان، بشير الاعور، نزية البزري، انور الصباح، كاظم الخليل.

افتتحت الجلسة، وتابع المجلس التصديق على ابواب الموازنة، فصدق الابواب التالية:

التاسع عشر، والعشرين، والثالث عشر.

ثم تقدم فريق من حضرة النواب باقتراح يتعلق بكيفية صرف مبلغ ٧٥٠ الف ليرة المخصص لتزفيت الطرقات الدولية والرئيسية وذلك بموجب لوائح يقدمها نواب المناطق، فصدق المجلس بالاجماع.

ثم صدق الموازنات الملحقة، وقسم الواردات وقانون الموازنة مع الجداول.

وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر، وأرفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساءً.

رئيس المجلس

كامل الاسعد

امين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان.

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

رئيس مصلحة الجلسات

عدنان نادر